

# مرآة الأحكام

تصنيف الإمام المصنف  
أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي  
الوفى سنة ٤٥٦هـ

يُحَقِّقُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ، وَأُصُولِ أُخْرَى مُسَانِدَةً  
وَفِيهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعِ، وَبَدِيلَةٌ «نَقْدُ مَرَاتِبِ الْإِتِّحَامِ»  
لِلْإِمَامِ ابْنِ قَيِّمٍ، وَمَعَهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ اسْتِزَادَاتُ الْعَلَامَةِ جَمَالِ الْيَقِينِ  
الرَّيْثِيِّ السَّيِّدِيِّ (٧٩٢هـ)

تَحْقِيقُ وَتَرْجُمَةُ  
مُحَمَّدٍ صَالِحٍ قَتَيْبِي

«ابْنُ حَزْمٍ مِنْ أَعْظَمِ نَفَلَةِ الْإِتِّحَامَاتِ إِطْلَاعًا، وَأَكْثَرِهَا انْتِقَادًا»  
ابْنُ قَيِّمٍ



دار الفتح  
الدراسات والبحوث



مَرَّانِ الْإِجْمَالِ

بيانات الإيداع: مبيدائرة المكتبة الوطنية بالملكة الأردنية الهاشمية

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)

مراتب الإجماع/ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي؛ تحقيق: محمد صلاح فتحي  
عمان، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٢١م.

٧٢٠ ص، قياس القطع: ٢٤×١٧ سم

الوصفات: الأحكام الشرعية/ علم الفقه/ الفقه الإسلامي.

التصنيف العشري (د. ب. ي.): ٢٧٠٠

رقم الإيداع لدى إدارة المكتبة الوطنية ٢٣٢٦/١٤/٢٠٢١.

الرقم المعياري الدولي (ISBN) ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٥٧٣-٤



الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

دار الفتح للدراسات والنشر



رقم الهاتف: ٦٤ ٦٥١٦٣٥ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال: ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب. ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ لأردن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

الموقع الإلكتروني: www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرارات تجمع الفقه الإسلامي ورواياته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنوعة شرعاً، ولا صحت حتى التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.



# مرآة الأبحر

تصنيف الإمام المجتهد  
أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الاندلسي  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

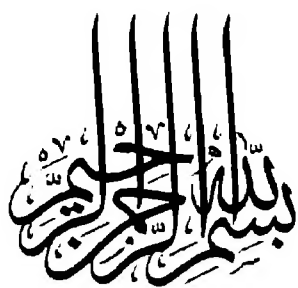
يُحَقِّقُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَرَبِيَّ ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ، وَأُصُولٍ أُخْرَى مُسَانِدَةً  
وَفِيهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعِ، وَيَقْلِلُهُ «نَقْدُ مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ»  
لِلْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَمَعَ هَذَا أَوَّلُ مَرَّةٍ اسْتِدْرَاكُ الْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ  
الرَّيْثِيِّ الْيَمِينِيِّ (ت ٧٩٢ هـ)

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ  
مُحَمَّدَ صَالِحَ فَتَّحِي

• ابن حزم من أعظم نفلة الإجماعات إطلاعا، وأكثرهم انتقادا،  
ابن تيمية



دار الفتح  
للدراستات والنشر



«ولنا فيما تحققنا به تاليف جمة... لم نقصد بها قصد مباهاة فنذكرها، ولا أردنا  
الشمة فنسبها، والمراد بها ربنا جل وجهه، وهو والتحقيق فيها، والملئ  
بالمجازة عليها، وما كان الله تعالى فسيئوا، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ابن حزم في «رسالة في فضائل الأندلس وأهلها»

ضمن مجموع رسائله (١٨٦/٢ - ١٨٧)

«الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعتها كلها في كتاب واحد، وهو  
المرسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هناك».

ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٧٩/٢)

«الإجماع من أقوى ما يقدر عليه في العلم».

الإمام الشافعي في «الأم» (٧٦٢/٨)

«وأما نقل الإجماع وعدم النزاع، فلا ينتهض به إلا الأفراد من العلماء المطالعين،  
ومع هذا فالغلة له فيه كثير جداً، حتى إنني لا أعرف أحداً ينقل الإجماعات إلا وقد  
وجد فيما ينقله من الإجماعات قليل نزاع لم يطلع عليه».

ابن نيمية في «الرد الكبير على الشبكي في الطلاق المعلق» (٦٩٢/٢)

«ابن حزم من أعظم نقلة الإجماعات اطلاعاً، وأكثرهم انتقاداً».

ابن تيمية في «الرد الكبير على الشبكي في الطلاق المعلق» (٦٢٣/٢)

«الشيخ يقولون: أصح الإجماعات إجماعات ابن حزم».

الوثائقي في «المعيار المغربي» (٣٤/١٢)

«لَسْنَا نَرْضَى عَمَّنْ يَفْضُبْ لَنَا، إِنَّمَا نَرْضَى عَمَّنْ يَفْضُبُ لِلْحَقِّ، وَلَا نَسْرُ بِمَنْ  
يَنْصُرُ أَقْوَالَنَا، إِنَّمَا نَسْرُ بِمَنْ يَنْصُرُ الْحَقَّ حَيْثُ هُوَ».

ابن حزم: نقلاً عن محمد بن خليل

في مقدمة «الفتح المغلي» تكملة المحلى

بواسطة «المزود الأخلي» مخطوط (٧-١)



## مقدمة التحقيق



## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين كثيراً على نعمه السالفة والخالفة، والموجودة والمستأنفة، حمداً يُرضيه عناو يكثبنا به في جملة الحامدين، وصلى الله على محمد بن عبد الله، عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه خصوصاً، وعلى جميع ملائكته وأنبيائه عامة، وعلى ذريته وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه، وسلم تسليماً كثيراً. ونسأل الله تعالى عوناً على ما يُرضيه، وتوفيقاً لفعلِ لَدَيْهِ، وهداية لما اختلف فيه من الحق بإذنه<sup>(١)</sup>.

وبعد،

فإنني قد تجشمتُ أمراً، أَعْلَمُ أَنَّهُ مَرَّ عَسِيرٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ يَتَّقِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي دِينِهِ، شَهْوٍ يَحْتَرَمُ وَيُقَدَّرُ ثَرَاثُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الضَّخْمِ الْجَلِيلِ الَّذِي خَلَفَهُ لَهَا عِلْمَاؤُهَا الْأَبْرَارُ، أَلَا وَهُوَ إِخْرَاجُ كُتُبِ الثَّرَاثِ وَتَحْقِيقُهُ هَاهُنَا، الَّذِي هُوَ لِي - كَمَا هُوَ فِي نَظَرِ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَكْبَرِ الْأَعْلَمَاءِ - مُعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُومَ بِهِ ذِيُرُ أَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ أَمَضُوا أَعْمَارَهُمْ فِي تَعَلُّمِ أَدْوَابِهِ مِنْ عَرَبِيَّةٍ، وَفَقْهِ، وَحَدِيثٍ، وَغَيْرِهَا، مَعَ طُولِ مُلَازِمَةِ وَاطِّلَاعٍ عَلَى طَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ مَخْطُوطَاتِهِ، وَالتَّمَرُّسِ فِي قِرَاءَةِ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْهَا، وَمَعْرِفَةِ مَا كُتِبَ بِهِ مِنْ أَقْلَامٍ وَخُطُوطٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ أَهْلُ هَذَا الشَّانِ مِنْ أُمَمَاتِ الشَّيْخِ الْمُحَقِّقِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، وَالشَّيْخَيْنِ الْأَسَاتِذَيْنِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرٍ، وَمَحْمُودَ مُحَمَّدَ شَاكِرٍ، وَالشَّيْخِ أَحْمَدَ صَقَرٍ،

(١) من مقدمة «الضادع» للمصنف رحمه الله، بتحقيق: مشهور حسن (ص ٣٧٣).

والأمة تاذل الدكتور محمود محمد الطنّاجي وغيرهم من سدنة هذا القرن الشريف ومثله - رحمته الله عليهم أجمعين - قبل أن يدخله الدخلاء، ويتجلبه الأذعياء، ويتفحّمه العوام والدّهماء.

وإنه لم يلجئني إلى تجسّم هذا الأمر، والتطفّل على أصحابه - وحاله كما وصفت - إلا ما رأيته من ضرورة ملحة لإقامة نصّ هذا الكتاب الجليل الذي يعدّ - بحق - من أفراد الكتب في هذا الباب، مع شيء أجده في نفسي من محبة صادقة - إن شاء الله - له صهّ ذلك الجبل الأشم، الإمام الكبير أبي محمد بن حزم، عليه سحائب الرحمة والرضوان.

أما عن قصّتي مع تحقيق هذا الكتاب:

فإنني منذ عقلت وعرفت طريق الطلب، أنا متعلّق مشغوف بمصنّفات الإمام ابن حزم - رحمه الله عليه - مُد من مطالعتها، وأل نظر فيها، ساعى لحصيل المطبوع منها والمخطوط.

وقد كان وقع في نفسي قديماً أن أضع شرحاً مختصراً على كتاب «المراتب» أوضح فيه لفظةً مشكّلة، أو أحلّ فيه عبارةً مغلقة، مع الوقوف على مواطن الاتفاق، والاختلاف في عبارات مصنّفه، ونسبة كل قول واحتراز فيه إلى قائله، إلى غير ذلك من مقتضيات تبيح الكتب.

وقد كان اعتمادي في هذا الأمر حين شرعت فيه على الطبعة المعروفة للكتاب، التي هي بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله، التي هي النشرة الوحيدة لهذا الكتاب<sup>(١)</sup>، وإن اختلفت ونُسرت.

(١) صدرت مؤخراً نشرة جديدة للكتاب من مطبوعات دار ابن حزم، بيروت، بعناية: حسن =



وكان قد غمّني كثرة ما وقع في هذه النشرة من اضطراب، وسقط، وتحريف، مما يلحظه كل متأمل فيها بأدنى نظر.

وظللت على ذلك زماناً أقبل الكتاب، وأستفيد منه على عيبه هذا، إلى أن أكرمني الله - عز وجل - بالوقوف على كتاب «الإقناع في مسائل الإجماع» لأبي الحسن بن القطان الفاسي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - فكنت أقارن ولأجل ما جاء فيه من عبارات نقلها ابن القطان عن «المراتب» مع ما يقابلها في نشرة الشيخ الكوثري؛ حتى وقفت من ذلك على جملة كبيرة من الاختلافات أكدّت عندي بما لا يدع مجالاً لشك سقم النسخة التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله، وكونها نسخة غير كافية لضبط نص الكتاب؛ كما كنت خمنت في هذا الوقت أيضاً كون هذه النسخة ناقصة الآخر؛ لما جطي آخرها من قول المصنف: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: «لم يجمعوا»، وبين قولنا: «لم يتفقوا» فرقاً عظيماً». وكنت أقول في نفسي: لا بد أن لهذه العبارتين بما قبلها<sup>(٢)</sup>، وهو قوله: «ثم لجمهور علماء

= أحمد إسير، وهي مجرد صنف جديد لنشرة الشيخ الكوثري رحمه الله، مع تعليقات يسيرة، لا علاقة لها بضبط نص الكتاب في الغالب؛ فليست على الحقيقة مما يطلق عليه «تحقيق» بالمعنى الاصطلاحي؛ لذا أحسرت صاحبها حين بين هذا في شرحه لعمله في الكتاب في مقدمته، وأيضاً حين كتب على طزنها: «بناية: حسن أحمد إسير»، ولم يكتب: «بتحقيق: حسن أحمد إسير» كما هو شأن كثير من الأدعياء في هذا الزمان، وإن كنت لأرى ضرورة للإقدام على إخراج كتاب بهذه الطريقة التي لا تمثل أي إضافة حقيقية على من تقدم وأخرجه.

(١) وقد ضم هذا الكتاب بين دفتها يزيد على ثلث محتوى كتاب «المراتب»، وسوف تأتي الإشارة إليه - إن شاء الله - في القسم الخاص بالتعريف بالأصول المعتمدة في التحقيق.

(٢) وهي عبارة لا تعلق لها بالثبوت ببيان شرط المصنف، أو اصطلاحه في الكتاب من بيان =

الحديث أئمتنا - رضي الله عنهم - اتفاقات أخر لم نذكرها هنا؛ لأنهم لم يُجمعوا على تفسيق من خالفها - فضلاً عن تكفيره - كما أنهم لم يختلفوا في تكفير من خالفهم فيما قلّمنا في هذا الكتاب». وأنه لا بد أن هناك بَيِّنَةٌ لهذا الكلام يُبين فيها ما هو الفرق بين قوله المذكور في تلك العبارة: «لم يُجمعوا» وقوله: «لم يختلفوا»، وأن قوله: «وبين قولنا: لم يَتَّفَقُوا» خطأ، والصواب أن يقال: «وبين قولنا: لم يختلفوا».

فلما رأيت الأمر كذلك؛ سارعتُ إلى البحث عن نسخة مخطوطة للكتاب، لعلي أجد فيها بُعْثِي من سدِّ هذا الخلل الواقع في هذه الطبعة؛ فسألت أول ما سألت: صاحبنا الشيخ الدكتور محمد بن جاسم الريحان - ابن تميم الظاهري - وهو - وفقه الله - ممن له عناية فائقة بكتب الإمام ابن حزم - رحمه الله - خاصة، وبتراث أهل الظاهر عامة؛ فأخبرني بعدم امتلاكه لنسخ خطية له، وذكر لي أن لدى الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري نسخة منه؛ فسارعتُ إلى مراسلة الشيخ حفظه الله - بشأن تلك النسخة بواسطة أخينا في الله أبي عبد الله الظاهري، وما إن وصل خطابي إلى المشيخ بارك الله في عمره، ومثّعه بالصحة والعافية - حتى سارعتُ إرسال صور ومِن النسخة التي لَدَيْهِ، شافعاً إياها بخطاب يبين لي فيه ما يعلمه عن الكتاب، وعن اصطلاح الإمام فيه، ونقد الإمام ابن تيمية، إلى غير ذلك<sup>(١)</sup>.

= الفرق بين ما يُضَدَّرُه من عبارات بقوله: «اتَّفَقُوا»، وما يُضَدَّرُه بقوله: «أُجْمِعُوا»، كما هو المشهور لمتداول بين جماعة من المعاصرين؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(١) وضعت صورتي بخطابي للشيخ، الذي سلّمه إليه أخونا أبو عبد الله، وكذا صورة ردِّ الشيخ - حفظه الله - على الخطأ في إطلاق قسم الخاص بوصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

طالعت المصورة، فإذا هي لمخطوطة حديثة تُشبه أن تكون من مخطوطات القرن الثالث عشر، أو الرابع عشر، وبعد قراءتي لها، ومقارنة بعض المواضع فيها بما جاء في المطبوع؛ تبين لي أنها هي نفس النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري في نشرته؛ فقلت في نفسي: «وكانك يا أبو زيد ما غزيت!»، وازدادت عني؛ حيث لم أجِد في هذه النسخة ما يمكن أن يحلّ عندي إشكالا، أو يُبدّل خللاً مما كنت أروم، اللهم إلا شيئاً لعله هو الذي دفعني إلى عدم اليأس، والإصرار على طلب نسخة أخرى للكتاب، وهو أنني وجّه في آخرها ما يؤكد ظني السابق من كون هذه النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري نسخة ناقصة غير تامة الآخر؛ فقد وجدت العبارة السالفة الذكر هناك هكذا: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: «لم يُجمعوا»، وبين قولنا: «لم يتفقوا» فرقاً عظيماً، وهو...». ثم وضع الناسخ بعدها خطأ متعرّجاً إشارة منه إلى وجود تنقّة لهذا الكلام، لعلّ منظر طمس أو بتر في الأصل الذي نقل عنه، ولأنّ ذلك<sup>(١)</sup>.

عاودت البحث مجدداً عن نسخة أخرى للكتاب؛ وقد كنت أظن أن النسخة التي أرسل إليّ بمصورتها الشيخ ابن عقيل هي التي أصلها في الهند

= تنبيه: قد ترجّح لديّ خلاف بعض ما قرّره الشيخ - حفظه الله - في هذا الخطاب؛ من تفرقة بين ما يقول فيه المصنف «تفقوا»، وبين ما يقول فيه: «أجمعوا»، وكذلك تخطئته لابن تيمية - رحمه الله - في تقدّمه على المصنف بعض ما حكى فيه الاتفاق في الكتاب والزعم بأنه لم يعرف اصطلاح المصنف في كتابه، وماذا يعني بقوله: «تفقوا» وقوله: «أجمعوا»، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه في موضعه من هذا التحقيق إن شاء الله.

(١) انظر صورة آخر صفحة من النسخة المرموز له هنا؛ ضمن القسم الخاص بنماذج من الأصول المعتمدة في التحقيق.

في مكتبة خدابخش؛ لما أشار إليه الشيخ - حفظه الله - في كتابه «ابن حزم في ألف عام» من أن شيخه الشيخ عبد الفتاح أبا غدة - رحمه الله - كان قد كتب إليه باطلاعه على نسخة مخطوطة للكتاب في مكتبة خدابخش في إحدى زياراته للهند، مع كون الشيخ - حفظه الله - لم يُسز إلى مخطوط آخر للكتاب حين أرسل إليّ بمصوّر من النسخة التي عنده، وإنما ذكر أن هناك نسخة أخرى في مكتبة المليك فهد يتعذر عليه تصويرها الآن! كما كان قوى لديّ هذا الظن حينها أيضاً أن الشيخ عبد الحق الثركماني - وهو ممن له عناية أيضاً بتحقيق كتب الإمام ابن حزم رحمه الله - كان قد أخبرني بعدم امتلاكه لأية نسخ للكتاب حين سألته، وذكر لي أنه كان قد أرجأ تحقيقه - والكتاب ضمن مشروعه لتحقيق كتب الإمام ابن حزم<sup>(١)</sup> - بسبب تأخر وصول مخطوطة الكتاب إليه من الهند، ولظنه بأن هذه هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب.

ثم وفقني الله عز وجل للوقوف على فهرس مخطوطات مكتبة خدابخش<sup>(٢)</sup>، فوجدت فيه ذكر نسخة للكتاب فقيح (٤٢) لائحة، وتحمل رقم (١٨٩٢)، مؤرخة بسنة ١٠٥٧هـ<sup>(٣)</sup>، تبدأ بقول المؤلف: «الحمد لله الذي لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه... أما بعد، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة<sup>(٤)</sup>... حدثنا يوسف

(١) وقد ذكر الشيخ ما ينولحججه من كتب الإمام ابن حزم بترتيبها في مقدمة تحقيقه لكتاب «التقريب لحد المنطق»، والذي قدّم له الشيخ ابن عقيل حفظه الله، فوضع كتاب «المراتب» في آخر تلك القائمة التي بلغت سبعة عشر مُصنّفًا، لم يخرج منها إلى الآن سوى ستة أو سبعة.

(٢) (١٢٥/٣٣)، القسم الثاني من مخطوطات الفقه وأصوله.

(٣) وهو وهم من المُفهرس، وتاريخ نسخها - كما في مصوّرتي للمخطوط - سنة ١٠٥٩هـ.

(٤) كذا في الفهرس، وفي المصورة: «الحنيفية».

ابن عبد الله القاضي... إلخ، وتنتهي بكتاب (العق).

فما إن وقَّعت عيني على عبارة «حدثنا يوسف بن عبد الله القاضي»، ورأيت تأريخًا للشيخ وعدد اللوحات هذا؛ حتى أيقنت أن هذه النسخة ليست هي النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري في نشرته، وأرسل إلي بمصورتها الشيخ ابن عقيل؛ وأيقنت أن فيها ما أبحث عنه من تصويبات وزيادات على تلك التي بين يدي، فليس في النسخة التي معي ذكر ولا أثر لإسناد يقول فيه «هذه النسخة» حد ثنا يوسف بن عبد الله القاضي... إلخ؛ فكِدْتُ أُطِيرُ فَرَحًا بهذا، ورُحْتُ أبحثُ عن سبيل للحصول على هذه النسخة<sup>(١)</sup>، إلى أن هداني ربِّي - وله الحمد وحده - إلى نسخة مصقونها بواسطة محمد بن المخطوطات العربية بالقاهرة سنة (١٣٧١هـ)؛ أي: منذ ما يزيد على ستين عامًا؛ فاستعنت بالله، وعقدت العزم على تحقيق الكتاب اعتمادًا على هذه النسخة، وعلى النسخة الأخرى التي عندي.

ذهبتُ إلى معهد المخطوطات لتصوير النسخة، ففوجئتُ بأن الميكرو فيلم الخاص بها كان قَلَفَ، و تَهْتِكُ بعضُهُ<sup>(٢)</sup>، مما تسبَّب في ضياع وطمس أكثر من ثُلُثِ المصورة من أولها، فقمْتُ بتصويرها على هذه الحال، بعد أن وَضَعَهَا لي القائمون على خدمة التصوير بالمعهد على ميكرو فيلم جديد، فخرج ذلك الثُلُثُ<sup>(٣)</sup> بصورة مهزوزة ومطموسة في كثير من المواضع.

- 
- (١) وقد علمت بعد ذلك أن المكتبة مغلقة إلى أجل غير مُسمًى، إلى أن يأتي لهدير!  
 (٢) وقد أخبرني أحدُ الأفاضل بأن سبب ذلك أن أحدَ العمال قد قام بغسل كثير من الميكرو فيلم بِخُلٍّ للحفاظ عليه؛ مما تسبَّب في تلف أكثره.  
 (٣) وهو حوالي (١٥) ورقة من أول المخطوط، وسيأتي بيانها بالتفصيل في وصف الأصول المعتمدة في التحقيق إن شاء الله.

أَلْهَمَنِي اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ أَسْأَلَ الْقَائِمِينَ عَلَى أُمُورِ التَّصْوِيرِ بِالْمَعْهَدِ عَنِ الْمَيْكرو وَفِيلْمِ الْقَدِيمِ، وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَفَقَّعَ بِهِ - عَلَى الْأَقْلَ فِي الصَّفَحَاتِ الَّتِي خَرَجَتْ مَهْزُوزَةً ثَنَاءَ التَّصْوِيرِ دُونَ أَنْ تَمْرُقَ، أَوْ تَتَلَفَ بِالْكُلِّيَّةِ؟ - فَأَخْبَرُونِي بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُمْ ذَلِكَ؛ لِنَعْتَرُ إِدْخَالَ الْفِيلْمِ فِي جِهَازِ التَّصْوِيرِ مَرَّةً أُخْرَى، فَطَلَبْتُ الْفِيلْمَ الْقَدِيمَ لَعَلِّي أَجِدُ طَرِيقَةً تُمَكِّنُنِي مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِشَكْلِ آخَرَ، فَوَافَقُوا أَخِيرَ أَعْدٍ رَفُضٍ كَانَ مِنْهُمْ أَوَّلًا مَرَّةً، وَتَعَلَّلُ بِأَنَّهُ لَنْ يُجِدَنِي مَعَهُ شَيْءٌ.

ذَهَبْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا سَعِيدٌ جَدًّا بِوَقُوفِي عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ الْكَامِلَةِ لِلْكِتَابِ، يَشُوبُ سَعَادَتِي تِلْكَ شَيْءٌ مِنَ الْحُزَنِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي فَاتَنِي مِنْهَا.

تَمْرًا الْأَيَّامُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ وَأَنَا أَفْكَرُ: كَيْفَ يُمْكِنُنِي الْإِسْتِفَادَةُ مِنْ هَذِهِ الْقِطْعَةِ الَّتِي مَعِيَ مِنْ هَذَا الْفِيلْمِ.. حَتَّى هَذَا نِي رَبِّي بَعْدَ الْبَحْثِ إِلَى تَصْوِيرِ تِلْكَ الْقِطْعَةِ<sup>(١)</sup> عَنْ طَرِيقِ وَضْعِ الْفِيلْمِ عَلَى خَلْفِيَّةٍ مُضَيَّئَةٍ، وَالتَّقَاطُ صُورٍ لَهَا بِوَاسِطَةِ كَامِيرَا رَقْمِيَّةٍ ذَاتِ نِسْبَةٍ تَكْبِيرٍ عَالِيَةٍ، فَكَانَتِ النَتِيجَةُ مِمْتَازَةً، تَمَّ بِهَا الْمَطْلُوبُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأَخِيرَ أَاخَتِمْ فَأَقُولُ لَيْسَ فَنُّ التَّحْقِيقِ مِمَّا أَدَّعَى فِيهِ مَقُولُ رُسُلُنَا، وَلَكِنِّي - يَعْلَمُ اللَّهُ - كَمْ تَعَبْتُ وَسَهَرْتُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَأَسْهَرْتُ أَهْلِي مَعِيَ، فِي مُحَاوَلَةٍ تَصْحِيحِ كُلِّ كَلِمَةٍ فِيهِ، وَتَثْقِيفِ كُلِّ عِبَارَةٍ مِنْ عِبَارَاتِهِ، مُحَاوَلًا بِهَذَا الْإِخْرَاجِ نَصَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ وَبِمُصَنَّفِهِ، وَالْإِقْتِرَابَ مَا أُمَكِّنُ مِنَ الصُّورَةِ الَّتِي تَرَكَهَا عَلَيْهِ، وَارْتِضَاهَا لَهُ رَحْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِ.

أَوَّلًا: لِمَوْقِفِ سَاقِفِهِ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّي عِزِّهِ فِيهِ، لِيُخَبِّرَ عَنْ سُلْطَانِهِ وَتَبِيرِهِ،

(١) وَهِيَ تُمَثِّلُ جَمِيعَ الْجُزْءِ الثَّالِفِ مِنَ أَوَّلِ النُّسخَةِ، عِدَا أَرْبَعِ رِفَاقَاتٍ تَقْرِيبًا، سَيَأْتِي بَيَانُهَا بِالتَّفْصِيلِ فِي الْقِسْمِ الْخَاصِّ بِوَصْفِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ولأختارُ لنفسي أن آتته وقد حملتُ وزرَ تخريبٍ مُدَّ مَنَتِّهِ جليلٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ الإسلام، كان قد أجهَدَ فيه نفسه عالِمٌ كبيرٌ كأبي محمد بن حزم رحمه الله، يُغِيَّةً أَنْ يَصِلَ إِلَى النَّاسِ فَيَزِدَادُوا بِهِ فَهْمًا فِي دِينِ رَبِّهِمْ.

وثانيًا: مرضًا: لوجهه سبحانه وتعالى، وزُلْفَى إِلَيْهِ، وطلبًا لتحقيقِ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ مِنْهُ جَلَّ شَأْنُهُ.

وثالثًا: لِعِلْمِي بِمَكَانِ هَذَا السَّفَرِ الْجَلِيلِ وَالْعَلَقِ النَّفِيسِ مِنْ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، مَعَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ مُصَنَّفِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - وَمَعْنَى أَنْ يُوَلَّفَ مِثْلُهُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ مَنْ هُوَ أَطْلَاعًا، وَإِشْرَافًا عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَقْوَالِهِمْ، مَعَ تَشَدُّدِ الْمَعْرُوفِ فِي دَعَاوِي الْإِجْمَاعِ، وَتَقَدُّمِهِ وَسَبْقِهِ فِي تَحْرِيرِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَذَاهِبِهِمْ، مَعَ نَسْبَةِ كُلِّ قَوْلٍ إِلَى قَائِلِهِ عَلَى وَجْهِهِ، كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ طَالَعَ كُتُبَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولعلَّنِي بِذَلِكَ أَكُونُ مِمَّنْ سَخَّرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِتَحْقِيقِ أُمْنِيَّةٍ طَالَمَا تَمَنَّاها أَبُو مُحَمَّدٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَسَعَى فِي تَحْقِيقِهَا؛ أَلَا وَهِيَ تَعْلِيمُ الْعِلْمِ، وَنَشْرُهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا أَبْلَغُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي سَارَ بَيْنَ النَّاسِ مَسْرَى الْمَثَلِ السَّائِرِ:

مُنَايَ مِنَ الدُّنْيَا عُلُومٌ أُبْهَأُ      وَأَنْشُرُهَا فِي كُلِّ بَادٍ وَحَاضِرٍ  
دُعَاءٌ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ      تَنَاسَى رِجَالٌ ذِكْرَ هَذِهِ الْمَحَاضِرِ

وَمَارَوَاهُ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ الْوَفِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْحُمَيْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»<sup>(١)</sup>: «الْحِظْ لِمَنْ أَثَرُ الْعِلْمِ، وَعَرَفْ فَضْلَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ جُهْدَهُ، وَيُقَرِّئَهُ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ، وَيَحَقِّقْهُ مَا أَمْكَنَهُ، بَلْ لَوْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَهْتَفَبَهُ عَلَى قَوَارِعِ طُرُقِ الْمَارَّةِ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ فِي شَارِعِ السَّابِقَةِ، وَيَنْظُرَ عَلَيْهِ فِي

مجاميع السَّيَّارة؛ بل لو تيسَّر له أن يَهَبَ المالَ لِطُلابِهِ، ويُجِرِيَ الأَجورَ لهُ فُتُوسِهِ،  
وَيُعْزِزَ لِمَ الأَجْعالَ لِلباحِثينَ عنه، وَيُسَيِّنِي مراتِبَ أَهلِهِ، صابِرٌ أَفِي ذلكَ على المَشَقَّةِ  
والأَذَى؛ لكانَ ذلكَ حَظًّا جَزيلاً، وعملاً جَدِّناً وسعداً كَريمَةً وإحياءً لِلعِلمِ، وإلا  
فقد دَرَسَ وَطُمَسَ، ولم يَبَقَ مِنه إِلا آثارٌ لطيفةٌ، وأعلامٌ دائِرةٌ. اهـ.

ولا يفوتني في هذا المَقام أَن أَتَقَدَّمَ بِعَظيمِ الشُّكرِ وإِلى الأَكْثَرِ لِقَن ساعِدَ في  
إِخراجِ هذا العَمَلِ؛ وأُخَصُّ بِالشُّكرِ سَعادةَ النَاشِرِ، أَخِي الدَكتورَ إِيادَ الفَوجِ - حَفظه  
اللهُ وَبارَكَ فيهِ - الَّذي لَم يَأُلْ جَهدَ أَفِي السَّعيِ إِلى تَحْصِيلِ نَسخِ أُخْرى لِلكتابِ على  
مِدارِ أَكْثَرِ مِن عَامينَ، مِن خِلالِ قَنواتٍ عَديدةٍ في تَركِيا والمَغربِ والسُعودِيةِ، مَعَ  
حَرصِهِ على مَراجَعةِ الكتابِ، بِنَفسِهِ مِن أَوَّلِهِ إِلى آخِرِهِ. وكَذا أَخِي النَّبيلَ، لَشَيْخِ  
أَبا عُمَرَ عادِلَ عَبدِ الرَّحيمِ العَوضِيِّ - حَفظه اللهُ وَبارَكَ في عَمرِهِ وولَدِهِ - الَّذي لَم  
يَأُلْ جَهداً أَفِي مَساعدَتِي في تَوفِيرِ نَسخةٍ مَكتُبةٍ الأَحْفافِ لكتابِ «عُمدةُ الأُمَّةِ»  
لِلزَّيْمِيِّ، مَعَ أَيادِهِ أُخْرى لا تُنكَرُ.

كَمَلا أَنسى إِيضاً رَؤُوسَ جِتي الحَبيبَةِ أُمِّ البَراءِ - حَفظها اللهُ وَرضيَ عَنها - الَّتِي  
طالَما سَهرَتْ مَعِيَ اللَّيالي الطُوالَ أَثناءَ عَمَلِي في الكتابِ؛ كَما ساعَدَتَنِي أحياناً في  
القَراءةِ، والمُقابَلَةِ بَينَ النُسخِ، فَجَزاها اللهُ خَيراً.

وكتبه

أبو البراء

مُحَمَّدُ صالِحُ فَتَحي

١٥ رَمَضانَ ١٤٤٢

٢٧ أَبريلَ ٢٠٢١



### استدراك وتنبیه:

بعد الانتهاء من المراجعة النهائية للكتاب ودفعه إلى الناشر للبدء في إجراءات الطبع؛ ظهرت نسخة أخرى ثالثة للكتاب ضمن مجموع باسم «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ورسالة الترمذی»! محفوظ برقم ٢/٥٢٩ في مكتبة داماد إبراهيم باشا في المكتبة السلیمانیة بإستانبول؛ فقممت بمقابلة الكتاب كله من أوله إلى آخره مرة أخرى عليها، والحمد لله أولاً وآخراً.



## إسنادي إلى كتب الإمام ابن حزم رحمه الله<sup>(١)</sup>

أروي كتب الإمام الجليل أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - رحمه الله عليه - من طرق عدة:

فقد كتبنا الشريفة الدكتور محمد حمزة بن علي بن محمد المنتصر بالله الكتّاني الإدريسي الحسني إجازةً وإيته عن أخيه محمد الحسن بن علي بن محمد المنتصر بالله الكتّاني صاحب كتاب «وصف المحلى»، عن جدّهما الإمام محمد المنتصر بالله الكتّاني صاحب «ترجمة ابن حزم» مؤلفه ابن حزم، عن الشيخ الحافظ عبد الحي بن عبد الكبير الكتّاني الإدريسي الحسني، بسنده الموجود في «فهرس الفهارس والأثبت» إلى الحافظ ابن حزم رحمه الله تعالى ورضي عنه. قلت: ويروي الدكتور حمزة، عن الشيخ عبد الحي بإسناد أعلى من هذا؛ فيروي عن جدّه المُتصّر الكتّاني، عن الشيخ عبد الحي مباشرة.

ثم كتب إلينا الشريف الشيخ محمد الحسن الكتّاني - حفظه الله - إجازةً بكتب الإمام ابن حزم - رحمه الله - خاصةً من طريق جدّه المنتصر، وبمروياته عامة؛ فاجتمع لنا إجازةُ الأَخوين الشريّين: محمد حمزة، ومحمد الحسن، عن جدّهما المنتصر الكتّاني، عن الشيخ عبد الحي.

(١) ليست لهذه الأسانيد - في الحقيقة - أهميّة تُذكر في هذه الأعصار، وإنما تُساق في مثل هذه المناسبات على سبيل التبرُّل، وتحقيق اتصال السُّند بين الأجيال فقط، فهي الآن إلى مُلحّ العلم أقربُ منها إلى حقيقته ورسمه.

قال الشيخ عبد الحي الكتاني - رحمه الله - في «فهرس الفهارس» (٣٥٩/١) عند ذكره للإمام ابن حزم:

«أروي فهرسته بسندي إلى ابن خير، عن الخطيب أبي الحسن شريح بن محمد ابن شريح المقرئ، قراءة عليه، قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رضي الله عنه ورحمه، حنوف طريق ابن أبي الأخوص، عن ابن بقي، عن أبي الحسن شريح بن محمد إجازة له مع أبيه».

قلت: وكلا الطريقين اللذين ذكرهما الشيخ رحمه الله، من رواية الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

ويتصل سند الشيخ بالحافظ ابن حجر من طريق عدة، انظرها في: «فهرس الفهارس» (٣٢٥/١) وما بعدها.

ويروي الحافظ ابن حجر تلك الطريق الأولى التي ذكرها الشيخ عبد الحي: عن محمد بن حيان بن أبي حيان، عن جده أبي حيان، عن أبي الحسن الغرناطي، عن أبي الحسن أحمد بن محمد السراج، عن خاله الإمام أحمد بن أبي بكر بن خير صاحب الفهرسة، به.

ويروي الطريق الأخرى عن محمد بن حيان، عن جده أبي حيان، عن أبي علي بن أبي الأخوص، به.

قلت: ونروي نحن تلك الطريق الأولى للحافظ ابن حجر بإسناد آخر غير ذلك؛ أعني: من غير طريق الشيخ عبد الحي.

فقد أجازنا صاحبنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جاسم الرزيحان - ابن تميم الظاهري - بروايته عن الشيخ عبد السلام بن حبوس رحمه الله، قال:

«قرأت على الشيخ عبد السلام بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن حبوس العابدِي المصري الشافعي في بيته في الكويت في مدينة مُشْرِف سنة ١٤٢٨ هـ جميع كتب الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري من أولها وهو يسمع، وأجازني إجازة عامة لما بقي من كل كتاب».

وقال: «أخبرنا إجازة عامة بكل كتب الفقيه الحافظ فخر الأندلس والإسلام، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث الأثري، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، أخبرنا بجميع كتبه ومؤلفاته جميع مشايخي، منهم:

شيخ الحجة الشيخ أبو الفضل، وأبو المجد عبد الله بن محمد بن الصديق ابن أحمد بن عبد المؤمن الغماري الإدريسي الحسني، ومحمد بن المنتصر الكتاني أبو علي، قالوا: عن الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع القاسمي الحسيني الطهطاوي الحنفي صاحب السعي الحميد، عن أبيه، عن جدّه لأمه علي بن محمد الفرغلي الأنصاري، عن أبي هريرة داود القلعي، عن أبي الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي، بإجازته العامة التي فيها نوع تخصيص، عن ابن سته، بالإجازة العامة، عن ابن حجر العسقلاني، عن محمد بن حيان بن أبي حيان، عن جدّه أثير الدين أبي حيان، عن أبي الحسن بن الزبير الغزناطي، عن أبي الحسين أحمد بن محمد السراج، عن خاله الإمام أحمد بن محمد بن أبي الحسن السريح بن محمد بن شريح المقرئ، قراءة عليه، قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رضي الله عنه ورحمه الله».

وبالإسناد نفسه إلى الشيخ الطهطاوي، قال: «عن الشيخ محمد بن الخضري الدُمياطي، عن الحافظ الشيخ محمد السماوي الملقب بالأمر الكبير، عن الشيخ محمد البليدي، عن الشيخ محمد البقري، عن أبي عمران موسى البقري، عن الشيخ عبد الوهاب الشُّغراني، عن القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ ابن

حَجَرَ العسقلاني ، عن محمد بن جَيَّان بن يَلي حَيَّان ، عن جَدِّه أَثير الدِّين يَلي حَيَّان ،  
عن أبي الحسن بن الزُّبَيْرِ نَاطِي ، عن أبي الحسين أحمد بن محمد بن محمد السَّرَاج ، عن  
خاله الإمام أحمد بن أبي بكر بن خير ، عن الخطيب أبي الحسن شُريح بن محمد  
ابن شريح المقرئ ، قراءةً عليه ، قال : دخل بها أبو محمد بن حزم رضي الله عنه  
ورحمه الله .

قال ابن تميم : « وأخبرنا الشيخ عبد السلام بن حبوس ، قال : أجازني الشيخ  
أحمد بن رافع الطهطاوي بالإجازة بكل مروياته . »

قال ابن تميم : « قال لي الشيخ عبد السلام بن حبوس : قد أجزئك إجازة عامة  
بكل مرويتهم كتب الحديث الشريف ، وكتب المنقول والمعقول التي أروها  
عن شيوخي . »

قال ابن تميم : « فالشيخ الطهطاوي أجاز شيخنا عبد السلام بن حبوس بجميع  
مروياته ، وقد أدركه ابن حبوس في آخر أيام حياته ، فصار ابن حبوس من طبقة  
شيوخه عبد الله بن الصديق الغماري ، والمتنصر الكتاني في الرواية عن الطهطاوي ،  
وهذا إسناد رفيع . »

قال لي ابن تميم : « وإجازتي لك بكل ملوويه عن شيوخي ، أو من أجازني  
من الشيوخ ، وإن لم يكن شيخاً لي ؛ فلك أن تزويه وتُحْكِيه وتكتبه . »

قلت : وللشيخ أبي عبد الله بن تميم إيات أخرى لكتب الإمام ابن حزم غير هذه  
الرواية : فله إجازة من شيخه عبد السلام بن حسين بن عبد السلام الفيكاوي الكويتي ،  
عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب السندي ، بإسناده الموجود في « منجد المستجير » ، وكذلك

عن شيخه وشيخنا وشيخ أهل الظاهر أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله، وكذلك علامة المغرب ومُسندها الشيخ محمد الأمين بن خبزة التطواني حفظه الله، وغيرهم من الشيوخ.

قلت: ويتصل الإسناد إلى الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى من طرق أخرى غير طريق الحافظ ابن حجر السالفة الذكر، من أجلها طريق الإمام الذهبي رحمه الله، ونزولها من طرق عدة، أذكر منها واحدة:

وهي: ما أحياه صا حُبنا وأخونا في الله المصلي لمحقق أبو المظفر سعيد بن محمد السناري وغيره، عن الشيخ محمد الأمين بن خبزة التطواني أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠ هـ)، عن عمر بن حمدان المخرسي (ت ١٣٦٨ هـ)، عن أبي النضر محمد بن عبد القادر بن صالح الدمشقي الخطيب (ت ١٣٢٤ هـ)، عن الوجه عبد الرحمن بن محمد الكزيري (ت ١٣٦ هـ)، عن مصطفى ابن محمد الشامي الرحمتي (ت ١٢٠٥ هـ)، عن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣ هـ)، عن النجم محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١ هـ)، عن أبيه البدر الغزي (ت ٩٨٤ هـ)، عن أبي الفتح محمد بن محمد بن علي بن صالح الإسكندراني ثم المزي (ت ٩٠٦ هـ)، عن الشیخة الصالحة عائشة بنت محمد بن عبد الهادي المقدسية ثم الصالحية (ت ٨١٦ هـ)، عن الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨ هـ)، عن عبد الله بن محمد بن هارون الطائي (ت ٧٠٢ هـ)، عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بَقِيٍّ (ت ٦٢٥ هـ)، عن شريح ابن محمد بن شريح الرُعيني الإشبيلي (ت ٥٣٩ هـ)، عن الإمام ابن حزم رحمه الله (ت ٤٥٦ هـ)، وهو آخر من روى عنه بالإجازة.





## توطئة

- ترجمة المصنف.
- حول كتاب المراتب.
- بين يدي النص.



## ترجمة المصنف

أما واذ انتهى بنا القول إلى ذكر أبي محمد بن حزم رحمه الله؛ فأنا أُلِمُّعُ في هذا الموضع بلمعة من خبره؛ حتى أَدُلَّ على عينه بأثره؛ فإنه كان كالبحر لا تَكْفُ غواربه، ولا يروى شاربُه<sup>(١)</sup>، واحذَّ لكُنْه كاللَّفِّ، و فُرِّدُ يُحْطَمُ به كُلُّ صَفٍّ، أَسَدٌ فَتَحَ فَاهُ، وَلَقَّحَ وَبَحَرُ نَخْرَ عَابُهُ وَالنَّسْمُ، سَبِيلٌ عَرِمٌ يَجْتَحِفُ مَا قَدَّامُهُ بِوَرِيحٍ زَعَزَعُ يَنْسِفُ مَا جَاءَ أَمَامَهُ، وَجِبِلٌّ لَا يَأْمُنُ مَنْ اسْتَدْرَى بِهِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَأَرْقَمٌ لَا يَطْمِئُنُّ رَاقِيَهُ أَنْ يَثْبُبَ إِلَيْهِ، شَجَاعٌ أَعَدَّ لِلْحَرْبِ، وَخُسَائِمٌ لَا يُقَلُّ لَهُ غَرْبٌ، وَمُتَّقَفٌ مَا أَلْفَ إِلَّا الطَّعْنَ وَالضَّرْبَ، أَكَلَ الْعُلَمَاءَ بِلِسَانِهِ، وَأَذْهَبَ سُوءَ الصَّنِيعِ بِإِحْسَانِهِ، وَوَطِئَ الرِّجَالَ بِقَدَمِهِ، وَقَلَّ النُّصَالُ بِقَلَمِهِ، وَنَكَسَ بِعِلْمِهِ الْأَعْلَامَ، وَقَطَعَ حَيَازِمَهُ الْمُلُوكَ بِالْكَلَامِ، وَكَانَ أُمَّةً وَخَدَهُ، وَالسَّلَامُ<sup>(٢)</sup>.

❁ اسمه ونسبه:

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ابن سُفْيَانَ بن يزيد الفارسي<sup>(٣)</sup>، مولى يزيد أخى معاوية بن أسفيا غنمي الله

(١) إلى هنا مقتبس من كلام ابن حبان؛ كما في «الذخيرة» لابن بسام (١/١٦٧).

(٢) مقتبس من كلام ابن فضل الله العمري في كتابه «مسالك الأبصار وممالك الأمصار» (٣٣١/٦-٣٣٢) ط. دار الكتب العلمية.

(٣) وقد طعن بعضهم في نسبته إلى فارس؛ كابن حبان، وتابعه على ذلك بعض المُخَدِّثِينَ، وقد صدَّحَّ أبو محمد نفسه بانتسابه إلى فارس في قصيدته الباقية التي يفخر فيها بنفسه =

عنه وهو المعروف بِبَزِيدِ الْخَيْرِ، كان أميراً بالشام قبل معاوية.

كان الدّاخل من أجداده إلى الأندلس جدّه خَلَفَ، وكان من جُندِ حِمص، نزل  
بمَنت ليشم وميتلش من إقليم أُونَبَة لكورة لَبْلَة، فأنجب من الولد: صلحاً وأسود؛  
استقرّ بنو أسود بميتلش، وبنو صلح - الذين منهم بنو حزم - بمَنت ليشم.

### مولده:

قال القاضي صاعد بن أحمد<sup>(١)</sup>: «كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ بِخَطِّهِ، يَقُولُ:  
وُلِدْتُ بِقُرْطَبَة فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنْ رَبَضِ مَنِيَةِ الْمَغِيرَةِ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ

= وَيُعْلَمُهُ، وَالثِّي خَاطَبٌ بِهَا صَدِيقُهُ الْقَاضِي أَبُو الْمَطْرُوفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِبُيُوتِ حِمَى اللَّهِ،  
فَقَالَ:

وإن تُذَكِّرَ الأشعارَ لَمْ يَكْ خَارِجاً      أَمَامِي جَرِيٌّ فِي الرّهانِ وَلَا كَعْبُ  
وَمَا ضَرَّ شِعْرِي أَنْ (مَنُوشَهْر) وَالِدِي      وَلَمْ يَحْظَ أَبِي عُلياً تَعِيمَ وَلَا كَلْبُ  
وقال في قصيدة أخرى:

سَمَا بِي سَاسَانٌ وَدَارَا وَبَعْدَهُم      قَرِيشُ الْعُلَى أَغْيَا ضُهَا وَالْعَنَابِيسُ  
فَمَا أَتَتْ خَرَبٌ مَرَاتِبَ سُورِيَدِي      وَلَا قَعْدَتِي عَنْ ذُرَى الْمَجْدِ فَارِسُ

وقال عبد الواحد التّراكشي في «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» ص ٧١: «أبو  
محمد الذي يُحدّث عنه الحُمَيْدِي، هو أبو محمد عليّ لُحَيْدِ بْنِ حَزْمَ بن  
غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي، مولى يزيد بن أبي سفيان  
ابن حرب بن لُمِيَة بن عبد شمس بن عبد مَنَافِ القُرشي. قُرئ عَلَيَّ نَسَبُهُ هَذَا بِخَطِّهِ عَلَيَّ  
ظَهَرَ كِتَابُ مِنْ تَصَانِيفِهِ».

وقال الحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَذْوَة» ص ٢٩٠ وهو تلميذه: «أصله من فارس، وجدّه الأَقْصَى فِي  
الإسلام اسمه: يَزِيد، ثُمَّ لِيَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفِيان».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» ص ٤٠٤: «الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القُرطبي  
الإمام أبو محمد، وجدّه خَلَفَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ». اهـ.

(١) انظر: «الصلة» لابن بشكوال (٣٩٦/٢).

سلام الإمام من صلاة الصبح، آخِر ليلة الأربعاء، آخِر يوم من شهر رمضان المُعظَّم، وهو اليوم السابع من نوفمبر، سنة أربع وثمانين وثلاث مئة بطالع القُرب. اهـ.

### ❁ نشأته و شي من سيرته حتى وفاته<sup>(١)</sup>:

وُلد سعيد بن حزم فُؤَيْبَةً مِنْ كورة لُبلة، ثم انتقل لى قرطبة حيث لَمَعَ نَجْمُهُ، ابْنه أبى عمر أحمد؛ إِذَا هُلَّتْ كِفائته العقلية والخَلقية، وِدْرأيتَه بشؤون الأدب والسياسة لِئِيلَ مَنْصِب وزيرٍ منذ عام ٣٨١هـ / ٩٩١م في حُكومة الحاجب المنصور بن أبى عامر، ثم في حكومة وَلِيهِ عبد الملك المظفر.

في هذه الأثناء وُلِدَ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، في ٣٠ رمضان ٣٨٤هـ / ٧ نوفمبر ٩٩٤م، بعد إِخْ لَه يُعرف بِأبي بكر، وُلِدَ عام ٣٧٩هـ / ٩٨٩م<sup>(٢)</sup>.

لقد عاش الأخوان طفولة سعيدة، ونشأة إسلامية حَسنة، أَشْرَفَ عَلَيْهَا مُرْتُون ومُرَيَّات في قَصْر والدهما الو زير أبى عُمر بن حزم.

وقد حَكى أبو محمد بِنُ حَزْم عن نفسه: أَنَّ الجَوَارِي عَلمَنه الخَطَّ، و حَقَّقَتْهُ القرآن والشُّعر، وَأَنه تَعَلَّمَ النحو على يَدَيِ الشَّيْخِ أُمِّر أحمد بن محمد بن عبد الوارث<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه السيرة مأخوذة بنصّها والتعليقات التي عليها من كتاب «تاريخ نص الفُضْل في المِلَل والنَحْل» لابن حزم، وسبب اختلاف نُسخه، وبَسَطَ خُطَّة تحقيقه، للمحقق الدكتور سمير قدوري - حفظه الله - نشر مكتبة عبد العزيز بن خالد بن حمد آل ثاني، ص ٥٠ - ٥٨.

وهي مِن أَفضل ما قرأت في ترجمة الإمام ابن حزم؛ مِن حيث مُراعاة التسلسل الزمني والجغرافي لحياته، وتنقُلاته بين أنحاء الأندلس مِن نشأته حتى وفاته رحمه الله.

(٢) ابن حزم «ظوالحمامة» ص ٢٥٩.

(٣) إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة، ص ٣١٤.

أما أول خروج رسمي لأبي محمد خارج قصر والده، فكان يوم عيد الفطر سنة ٣٩٦ هـ / ٢ يوليو ١٠٠٦ م حين شهد حفلاً شِعْرياً أقيم في بلاط عبد الملك المظفر<sup>(١)</sup>، ومن ثمّ لعلّ محمد بحلقات الحديث والفقه والجدل التي أقيمت بالمسجد الجامع بقرطبة في مُدّة امتدت إلى سنة ٤٠٣ هـ / ١٢٤٤ م، فسمع من شيوخ جَلّة، مثل: عبد الله بن ربيع بن بُنوش التميمي (ت ٤١٥ هـ / ١٠٢٤ م)، وأحمد ابن محمد الأُموي ابن الجسور (ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٠ م)، ويحيى بن عبد الرحمن ابن مسعود (ت ٤٠٢ هـ / ١٠١١ م)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني (ت ٤١١ هـ / ١٠٢٠ م)<sup>(٢)</sup>.

فليس من المعقول تصديق تلك الخُرافة التي نقلها ياقوت الحموي، ومُفادها: أن ابن حزم لم يُشرع في تعلّم الفقه إلا في سن السادسة والعشرين<sup>(٣)</sup>، إذ يكفي أن نعلم أن ابن حزم حكى في «طوق الحمامة» أنه حَضَرَ سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م دروساً للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني في «صحيح البخاري» بجامع قرطبة، وأنه دَرَسَ الجدَل على يدي أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الأزدي المصري (ت ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م)<sup>(٤)</sup>.

ثم وقفت في كتاب «الصادق» لابن حزم على ما يبرهن أن دراسته للفقه بدأت في سن (١٥) عاماً على يدي أحمد بن محمد بن الجسور، وهو كان كاتباً للقاضي مُنذر بن سعيد البلوطي، أحد أساطين المذهب الظاهري بالأندلس.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٠٨.

(٢) محمد المنوني: «شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته»، مجلة المناهل، عدد ٧، سنة ١٩٧٦، ص ٢٤٦-٢٦١.

(٣) سيأتي تفصيل القوي هذه القصة من كلام أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٨، وطوق الحمامة ص ٢٦٠.

قال ابن حزم: «وعلى هذا أدركنا شيوخنا، لقد قال أحمد بن سعيد بن الجسور رحمه الله: ما أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فإنه يؤخذ قوله كله، لا يجوز أن يترك منه. فقلت له - وأنا حينئذ لم أستكمل ستة عشر عاماً - ويترك من قول مالك؟ فقال: نعم، مالك وغير مالك»<sup>(١)</sup>.

لقد كانت سكنى ابن حزم وأسرته في الجانب الشرقي من قرطبة بالقرب من مدينة الزهراء، لكن أثناء فتنه البربر بقرطبة بعد ثورة محمد بن هشام الملقب بالمهدي سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٨ م، واستيلائه على الخلافة، نهبت دور ابن حزم وممتلكاتهم، فاضطروا والانتقال إلى دورهم بالجانب الغربي لقرطبة<sup>(٢)</sup>.

وبعد أشهر من ذلك أشيع بين الناس أن الخليفة هشاماً المؤيد قد قُتل، فحضر ابن حزم ووالده في جنازته المزعومة<sup>(٣)</sup>، فلم يلبث أن ظهر هشام بعد ذلك حياً في اليوم السابع من شهر ذي الحجة من عام ٤٠٠ هـ / ١٠١٠ م، فتعرضت عائلة بني حزم للإبعاد والتغريم، فانتهى الأمر بوفاة والد ابن حزم سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١١ م<sup>(٤)</sup>.

فلما تعرضت قرطبة للنهب والسلب المتكرر على يد مجند البربر، خرج ابن حزم عن المدينة في شهر المحرم من عام ٤٠٤ هـ / يوليو ١٠١٣ م، والتحق بمالقة لمدة يسيرة، ثم انتقل إلى المرية التي استبدَّ خيران العامري (ت ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م) بحكمها في شهر المحرم عام ٤٠٥ هـ / يوليو ١٠١٤ م، فسجن ابن حزم بسبب وشاية

(١) ابن حزم، «الصادع» ص ٦٦، تعليق ١٠.

(٢) ابن حزم: «طوق الحمامة» ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣) كتاب «الفضل»، طبعة جدة، ١٩٨٢ م، ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٤) «طوق الحمامة» ص ٢٥٢.

كاذبة؛ بأنه يقوم بالدعوة لقيام الخلافة الأموية ثم أطلق سراحه، وطرد من المدينة، فانتقل إلى حصن القصر رفقة صديقه أبي بكر محمد بن إسحاق؛ حيث طاب لهما المقام في ضيافة الرئيس أبي القاسم عبد الله بن هذيل الثجبي<sup>(١)</sup>.

فلما علم ابن حزم وصديقه بقيام الأمير عبد الرحمن الرابع الملقب بالمرتضى، زكبا البحر للقاءه في بَدْخِيَّة عام ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م، لكن أملهما خاب بعد قتل المرتضى<sup>(٢)</sup>، فترك ابن حزم أمور السياسة إلى حين، واغتنم فرصة إقامته ببَدْخِيَّة لحضور مجالس العلم لعبد الله بن عبد الرحمن بن الجحاف المعافري (ت ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م) وأخذ عنه كتاب «أحكام القرآن»، تأليف بكر بن العلاء القشيري<sup>(٣)</sup>، وحضور مجالس أبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م)<sup>(٤)</sup>.

ثم عاد ابن حزم لقرطبة عام ٤٠٦ هـ / ١٠١٨ م أيام حكم القاسم بن حمود، فبادر إلى الاغتراف من علم البقية الناجية من شيوخ الفقه والحديث، نذكر منهم: محمد بن سعيد بن نبات (ت ٤١٢ هـ / ١٠٣٨ م)، والقاضي يونس بن عبد الله بن مغيث (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م)، وأحمد بن قاسم صَنْعَ البَيَّانِي (ت ٤٣٠ هـ / ١٠٣٨ م)، والمهلب بن أحمد بن أبي صَفْرَة (ت ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م)، وخُما من أحمد بن عبد الله (ت ٤٤١ هـ / ١٠٣٠ م)، وكان فقيهاً شافعي المذهب، أثر في انتساب ابن حزم للمذهب الشافعي، وروى من طريقه «رسالة» الشافعي.

وبعد هذا حنَّ ابن حزم لخوض غمار السياسة عند أول بارقة أمل عام

(١) «طوق الحمامة» ص ٢٦١.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٦٢.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٧٢. ولقي ابن حزم ببَنْدُشِيَّة صليقه عبد الواحد بن مؤهب القُبْري، الذي أخبره بوفاة صديقه القرطبي عبد الله بن الطُّيْنِي.

(٤) محمد المنوني: «شيوخ ابن حزم»، ص ٢٥٧.



٤١٤هـ / ١٠٢٣م، حينها ثار عبد الرحمن بن هشام الملقب بالمستظهر، فقيل ابن حزم أن يستوزر له، لكن الدائرة دارت على الثائر الجديد، وعلى أنصاره؛ إذ تمّ خلعه بعد سبعة وأربعين يوماً وسُجن ابن حزم إثر ذلك على يدي الخليفة المستكفي، ثم أطلق سراحه فانتقل إلى المريّة، واستأنف الدرس، لكن قنّ جديد، وهو علم المنطق والفلسفة، على يدي محمد بن الحسن المذحجي المعروف بابن الكثاني<sup>(١)</sup>، ثم انتقل إلى مدينة شاطبة، وبها ألف رسالته المسماة بـ «طوق الحمامة» بعد عام ٤١٧هـ / ١٠٢٦م.

وبعد بيعة أهل قرطبة وغيرهما من المُدن الأندلسية لهشام بن محمد الملقب بالمعتد بالله بالخلافة، في شهر ربيع الآخر من عام ٤١٨هـ / ١٠٢٧م استبشر ابن حزم خيراً، وعاد إلى قرطبة، فكان له ولشيخه الظاهري أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مُفلت الشُّتريني حلقات للتدريس على غير مذهب مالك في المسجد الجامع بقرطبة، فتجرد للتكثير عليهما صاحب أحكام الشرطة والشوق محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي المعروف بابن أبي القراميد (ت ٤٣١هـ / ١٠٣٩م) فخاطب بشأنهما الخليفة هشاماً المعتد بالله، وكان حينئذٍ يحصن البوّنت شمال بلخنية، فأجابه يستصوب رأيه، فأقيم الرّجلان من المسجد، ومُنعت العامة من التحلّق إليهما، وعجّل على قوم منهم بالسجن والامتهان، ففرّ قوا عنهما<sup>(٢)</sup>.

لكن ابن حزم لم تَلن له قناة، بل خاض لمناظرات العلنيّة مع بعض مُخالفيه من فقهاء المالكية، فناظر الليث بن خريش العبّديّ في مجلس القاضي عبد الرحمن

(١) إحصان عباس، «رسائل ابن حزم» ٣/ ٣٣.

(٢) سمير القدوري، «المؤلفات الأندلسية والمغربية في الرد على ابن حزم الظاهري»، للناشر

ابن أحمد بن بشر في تاريخ لا يتعدى عام ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م، وقد شهد ابن حزم نفسه أنه لم يعد أنصاراً وحماًة من بين المالكية أنفسهم، منهم: القاضي ابن بشر، وأبو العاصي حكيم بن سعيد الحائك<sup>(١)</sup> (ت ٤٢٢ هـ / ١٠٣٠ م) وزير هشام المعتد بالله، ومحمد بن علي بن هشام بن عبد الرءوف (ت ٤٢٤ هـ / ١٠٣٢ م) صاحب أحكام المظالم بقرطبة، والقاضي يونس بن عبد الله بن مغيث.

لكن لما فجع الموت ابن حزم بحماته، لم يجد بُدَّاً من الانتقال إلى المَريّة قبل عام ٤٢٩ هـ / ١٠٣٩ م؛ لشهادته أن أبا جعفر أحمد بن عباس القرطبي<sup>(٢)</sup> وزير يهريز الموالي بالمرية قد بلغ الغاية القصوى في العناية به ونصرتة.

وجرت لابن حزم خطوب مع فقهاء المَريّة بلغنا خبرها في كتاب «التنبية على شذوذ ابن حزم»، الذي ألفه القاضي عيسى بن سهل الجبّاني.

قال عيسى بن سهل: «وكان ابن حزم ينحرف عن القبلة في صلاته إلى ناحية المشرق قبلة اليهود والنصارى بالشام، فربما صلى أحياناً إلى جنب القاضي ابن سهر كذلك، فلق شيوخ المَريّة وفقهاؤها من ذلك، وقالوا للقاضي: إما أن يُصَلِّيَ إلى قِبَلَتِنَا، وإما فاطرُده عن نفسك؛ لئلا يحتج بك يوماً ما علينا. فأعلمه القاضي بذلك، وخرج ابن حزم عن المَريّة إلى طانية»<sup>(٣)</sup>.

(١) لقد وهم إحسان عباس، فظنه حكم برنبل بن سعيد البلوطي. راجع مقالي السابق، ص ١٧١، تعليق ٤.

(٢) من المعلوم أن ابن عباس قد قتله باديس بن خجل بن حب غزاة بعد أن أسره في المعركة التي دار بين هيرلعا مري سنة ٤٢٩ هـ. ابن عذاري المراكشي «البيان المغرب» ١٦٩/٣-١٧٠.

(٣) سمير القدوري، المرجع السابق، ص ١٧١.

فهذه الواقعة يمكن تأريخها بدقة؛ لأن مختار بن عبد الرحمن بن مختار بن سهر القرطبي استقضى على المَرَّةِ آخرَ دولة زهير العامري، بعد وفاة قاضيها الليث ابن خريش في سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٦ م، وبقي قاضياً إلى سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٣ م حين فُجَّ أهُ الموت في زبالقرطبة<sup>(١)</sup>.

يبدو جلياً أن القاضي مختار بن عبد الرحمن بن سهر لم يألُ جهداً في الذَّبِّ عن ابن حزم؛ لكونه قرطبياً مثله، ولكنه انقاد أخيراً للتكرُّر بشكايات فقهاء المَرَّةِ ضده، فاضطرَّ لسحب دَعْمِهِ لابن حزم الذي اختار اللُّجوءَ لدانيَّة، ثم التحق بجزيرة مَيُورقة.

فقد حكى عيسى بن سهل الجياني: «أن ابن حزم تعلق في دانيَّة بالكلب أبي العباس بن رَشِيق، وهناك انتقل من المذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر، وأكثر فيه من التأليف، والجمع والتضيف، وأنَّ صَلَّته بابن رَشِيق كانت في أخريات أيام الموفق مجاهد العامري (ت ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م)، فنقله ابن رَشِيق عن ننيابه، ومُرَّفعاً لحاله إلى جزيرة مَيُورقة، وشرط عليه ألا يُفتي إلا بمذهب مالك رحمه الله لا بما يعتقده، وذلك في أول عَشْرٍ الأربعين (يعني أول ٤٣ هـ / ١٠٣٩ م - ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م)<sup>(٢)</sup>.

وهذا التاريخ يُؤيده ما ذكره ابن الأبار: من أنَّ النُّخْيَا على مذهب مالك بمَيُورقة كانت تلور على الفقيه أبي عبدالله بن عوف، وبعد وفاته دخل أبو محمد بن حزم

(١) سمير القدوري، «الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية»، مجلة الأحمديَّة، عدد ١٣ (سنة ٢٠٠٣)، ص ٢٩٦.

(٢) سمير القدوري، «الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية»، مجلة الأحمديَّة، عدد ١٣، (سنة ٢٠٠٣)، ص ٢٩٨.

مُيُوزَقة بسعي أبي العباس بن رَشِيق في ذلك، ففشا فيها مذهبه، وأنَّ دخوله مُيُوزَقة كان بعد الثلاثين وأربع مئة<sup>(١)</sup>.

ثم وقفتُ على تاريخ وفاة ابن عوف في كتاب «جذوة المُقْتَبَس» للحُمَيْدي؛ حيث قال: «محمد بن عبد الرحمن بن عوف، أبو عبد الله الفقيه، تفقّه بقرطبة، ودخل الجزائر (يعني: مَيُوزَقة)، توفّي في سنة ٤٣٤ هـ / ٣١٤ م<sup>(٢)</sup>».

فمن النصوص التي أوردتها أن ابن حزم دخل مَيُوزَقة بتوسط الوزير أبي العباس ابن رَشِيق؛ ليقوم مقام الفقيه أبي عبد الله بن عوف في رتلخ يقع بين ٤٣٤ - ٤٣٦ هـ / ١٢٤ - ١٠٤٤ م، فلم يُضِيع ابن حزم هذه الفرصة، فكثف من نشاطه لنصرة مذهبه الظاهري تدريساً وتأليفاً، ومُناظرة لبعض فقهاء المالكية، فجرت بينه وبين أبي الوليد بن البارية مُناظرة بمحضر ابن رَشِيق، آل أمرها إلى سجن ابن البارية واستتابته، فحينئذٍ تفرّغ في نفسه شيء واحد، وهو التشنيع على ابن حزم، والسعي لإخراجه من مَيُوزَقة<sup>(٣)</sup>، فتحقّق أمل فقهاء مَيُوزَقة على يد الفقيه محمد بن المصمّودي، الذي قطن إلى أن مناصرة ابن حزم تحتاج لعالم له دراية بَقُنُون الجدل والمناظرة، ولم يكن بالأندلس من المالكية من يُحسن ذلك سوى فقيه شابٍّ عا د من المشرق (عام ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م) بعلم غزير، هو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، فكتب له ابن سعيد في ذلك، فسار إليه من بعض سواحل الأندلس، وتظافرا على ابن حزم وناظرهما، فأفحماه وأخرجاه من مَيُوزَقة<sup>(٤)</sup>.

(١) بلن الأبار، «التكملة لكتاب الصلة» ٣٠١ / ٢.

(٢) الحميدي، «جذوة المُقْتَبَس» ١٨ / ١.

(٣) قد فصلت القول في نشر ابن حزم مذهبه، ومناظرته لابن البارية في مقالي: «الردود على

ابن حزم» ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) سميّر القدوري: «الردود على ابن حزم»، ص ٢٩٣.

لكن عيسى بن سهل يعطينا تفسيراً آخر لخر وج ابن حزم عن مئوزقة؛ إذ لم يذكر شيئاً عن مناظرات ابن حزم الباجي، بل قال: «فغص أهلها - يعني: مئوزقة - دُزء أبه، وبان للمُعنتي به - يعني: ابن رَشِيق - جهله وقَبِيح معتقده؛ فخرج (ابن حزم) عنها إلى دانية»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر البُزْزُلي أن الباجي حكى في كتابه «فرق الفقهاء»: أنه اجتمع مع ابن حزم مَجْيُوقٌ، وكان بينهما مطالبات واحتجاجات آل أمرها - على ما قال - إلى إبطال مذهب ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

لكن كلام الباجي الذي حكاه في ابن حزم مُبَالَغ فيه؛ بدليل: أن ابن حزم قال شعراً يُقَلِّل فيه مِن نقد الباجي له حين بلغه ذلك، ونصّه:

قالوا: سُلَيْمَانٌ يَذُّمُكَ جَاهِدًا      فَقُلْتُ دَعْوُهُ إِنَّهُ غَيْرُ طَائِلٍ  
هو المَرْءُ لَا يُوسَى لِمُطَلَّقِ دَمِهِ      وَلَا لِإِنْسَاءٍ مِنْهُ بُشْرَى لِعَاقِلٍ<sup>(٣)</sup>

وفي دانية اشتدت مُنازعات ابن حزم مع المقرئ عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م)، وآل أمرها إلى لَتْهَاجِي والسَّبَابِ شعراً<sup>(٤)</sup>، فلا يُسْتَبَعَد أن تكون تلك الخصومة قد عَجَّلَتْ بِخُرُوج ابن حزم مِن دانية، والتَّحَاقِهِ

(١) سمير القدوري: «المؤلفات الأندلسية والمغربية»، ص ١٨٠.

(٢) سمير القدوري: «الردود على ابن حزم»، ص ٣٠٤.

(٣) ابن فضل الله العمري: «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» السفر السادس - تراجم الفقهاء، ص ٤٨٠.

(٤) الذهبي: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٧٧-٨٣). وقد ألّف ابن حزم كتاباً في الرد على الداني عنوانه: «بيان غلط أبي عمرو المقرئ في كتابه المسند والمرسل»، ذكره الذهبي في ترجمة ابن حزم من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٢).

بِسَرَفُسطة، ثم طَرَطُوشة<sup>(١)</sup>، وفي طريق عودته زار طَلْبِيرَة.

كل ذلك في عام ٤٤٠ هـ / ١٠٨٤ م ليَتَقَرَّرَ بعد ذلك بِالْمَرِية نحو عقد من الزمن من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٠ هـ / ١٠٩٤ - ١٠٥٨ م، رافقه خلالها تلميذه الحميدي الذي فَرَّ بنفسه بعد ذلك للمشرق عام ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م<sup>٥٢</sup>.

لم تَهْأُ الحياة لابن حزم بِالْمَرِية بسبب دسائس خصوم وممنهم فقيه المَرِية ومفتيها أبو عمر أحمد بن رَشِيق التغلبي (ت ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م)، الذي كتب رسالة لمفتي قرطبة أبي عبد الله محمد بن عتاب (ت ٤٦٢ هـ / ١٠٦٩ م) بشأن خروج آراء ابن حزم عن المؤلف، فلما وصلت الرسالة لابن عتاب، اتَّفَقَ أن كان عيسى بن سهل الجباني حاضراً عنده، فاستغلَّ تلك الفرصة، ووجَّه لابن حزم رسالة مليئة بالتَّهْم والشتائم، ولم يذكر اسمه على الرسالة، فردَّ عليه ابن حزم بر رسالة «الرد على الها تف من بعد»<sup>(٣)</sup>، ثم انتقل ابن حزم آخر المطاف لِإِثْبِيلِيَة.

وقد لَخَّص ابن حيان ما جرى لابن حزم في كلمات يسيرة، مُفادها أن الفقهاء تَمالَّؤا وعلى بُغض ابن حزم، فردُّوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشتَّعوا عليه، وحرَّروا سلاطينهم من فتنته، ونهَّوا عوامهم عن الدُّنُو منه، والأخذ عنه، فطَفِقَ الملوك يُقْضُونَه عن قُربهم، ويُثِرُونَه عن بلادهم.

(١) ابن حزم: «المحلى بالآثار» (٨/٤١٥)، (٩/٤٦٥)، (٣/١٨٢).

(٢) قال القاضي عياض: «محمد بن أبي نصر الأندلسي، سمع بمُؤَرَّقه من ابن حزم قديماً، وكان يتعصب له، ويميل إلى قوله، وأصابته فيه فتنة، ولما شُدَّ على ابن حزم، خرج الحميدي إلى المشرق. نقله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٢٠-١٢٦). وقال ابن بَشْكُوَال: «إن الحميدي جال إلى المشرق سنة ثمان وأربع مئة، فحج (...) واستوطن بغداد». «الصلة» القسم الثاني، ص ٥٦٠، ترجمة عدد ١٢٣٠.

(٣) سمير القدوري: «المؤلفات الأندلسية والمغربية»، ص ١٨١-١٨٣.

ثم وصف كيف قاوم ابن حزم ذلك، فلم يَزِدْ، ولا رجع إلى ما أرادوا به، بل تابع بَثَّ علمه فيَمَنْ يَتَابِعُهُ مِنْ عَامَةِ الْمُقْتَبِينَ مِنْهُ، يُحَدِّثُهُمْ وَيُفَقِّهُهُمْ وَيُدَارِسُهُمْ، ولا يدع المَثَابِرَةَ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى كَمَلَ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ وَقُرْبَعِيرٍ، لَمْ يَعُدْ أَكْثَرَهَا عَتَبَةً بَابَهُ؛ لِتَرْهِيدِ الْفُقَهَاءِ طُلَّابِ الْعِلْمِ فِيهَا، حَتَّى أُحْرِقَ بَعْضُهَا بِأَسِيلَةٍ، وَمُرِّقَتْ عَلَانِيَةً.

أَمَّا عِيسَى بْنُ سَهْلٍ فَقَدْ بَيَّنَّ لِمُزْمَعَةٍ أ، وَهُوَ أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ حَرَجَ إِلَى شِيبِلِيَّةٍ، ثُمَّ إِلَى قَرِيْبَتِهِ بِجِهَةِ ثَبَلَةَ، وَأَنَّ الْمُزْمَعَةَ بَنَى عِبَادَ حَجَرٍ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ أَنَّ يَفْتِي بَيْنَ اثْنَيْنِ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَمَنْعَهُ أَنْ يَجْلِسَ إِلَيْهِ أَحَدٌ فِي عِلْمٍ، وَتَوَعَّدَ مَنْ دَخَلَ إِلَيْهِ بِالْعُقُوبَةِ<sup>(١)</sup>.

لَكِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمَعَاصِرِينَ لَمْ يَتَّبِعْهُ لِأَمْرِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ فِي مُقَدِّمَةِ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ «الْفَضْلِ» إِهْدَاءَ ابْنِ حَزْمٍ الْكِتَابَ لِلْمُعْتَصِدِ بْنِ عِبَادٍ، وَهَذَا يَعْنِي: أَنَّ صِلَةَ ابْنِ حَزْمٍ بِالْمُعْتَصِدِ كَانَتْ طَيِّبَةً، ثُمَّ سَاءَتْ فِيمَا بَعْدُ، حَتَّى آلَ أَمْرُهَا إِلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ سَهْلٍ، أَوْ مَا قَالَهُ ابْنُ حَيَّانٍ مِنْ إِحْرَاقِ بَعْضِ كُتُبِ ابْنِ حَزْمٍ بِأَمْرِ مِنَ الْمُعْتَصِدِ، فَهَذَا الْأَمْرُ يَحْتَاجُ لِتَفْسِيرٍ دَقِيقٍ، سَنُجَلِّي أَمْرَهُ فِي الْبَابِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذِهِ الرَّسَالَةِ<sup>(٢)</sup>، حِينَ نَفْحَصُ مَسْأَلَةَ الْإِبْرَازَةِ الثَّانِيَةَ مِنْ كِتَابِ «الْمُقَصَّدِ».

لَقَدْ أَجْمَعَتِ الْمَصَادِرُ عَلَى أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ تُوِّفِيَ بِقَرْيَةِ أَجْدَادِهِ مُتَّ لِيْشَمَ فِي بَادِيَةِ ثَبَلَةَ، عَنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً، يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ٢٨ شَعْبَانَ، سَنَةِ ٤٥٦ هـ. / ١٥ غُشت<sup>(٣)</sup> ١٠٦٤ م.

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

(٢) يعني: رسالته المتعلقة بتاريخ نص كتاب «الفضل». والتي نقلنا منها هذه السيرة.

(٣) أغسطس.

قال الدكتور قدوري: «فهذه هي سيرة ابن حزم، استعرضناها مع مراعاة التسلسل الزمني والمكاني لأطوارها». اهـ.

### ❖ سيرته العلمية:

كان أول ما تلقاه أبو محمد من مبادئ العلوم، من قرآن، وأدب، وخط، وغير ذلك على يد النساء والجواري في قصر أبيه، ولم يجالس الرجال، ولا خالطهم حتى تفيل<sup>(١)</sup> وجهه، وبلغ حد الشباب؛ إذ لم يغادر قصر أبيه حتى بلغ الخامسة عشرة كما تقدم وذكر هو عن نفسه.

وقد كان خلال هذه المدة - ولعلّه في آخرها - مقصوراً محظراً عليه بين رُقباء ورقائب؛ كما عبّر هو عن حاله أيضاً في هذه الفترة في «الطوق».

ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها فترة الطفولة والنشأة الأولى، والتي جاءت بعنها مرحلة التحصيل والسماع، والأخذ عن الشيوخ.

قال رحمه الله في نفس الموضع السابق من «الطوق» عقب كلامه السابق: «فلَمَّا مَلَكَتْ نَفْسِي وَعَقَلْتُ، صَحِبْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ الْفَاسِيَّ فِي مَجْلِسِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْإِزْدِيِّ - شَيْخَنَا وَاسْتَاذِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> - وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَذْكُورَ عَاقِلًا عَامِلًا عَالِمًا، مِمَّنْ تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاحِ وَالنُّسْكِ الصَّحِيحِ فِي الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِجْتِهَادِ لِلْآخِرَةِ، وَأَحْسَبُهُ كَانَ حَصُورًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ

(١) كذا، ولعل الصواب: (تقل)؛ يقال تقل وجه الغلام، يعني نبت شعره.

(٢) وقد كان أبو علي الفاسي هنا ملازماً لمجلس عبد الرحمن بن أبي يزيد ملازماً شديدة، حتى إن ابن حزم رحمه الله ما زحّه يوماً قائلاً: «متى تنقضي قراءتك على الشيخ؛ يعني: عبد الرحمن بن أبي يزيد؟ فأجابه: إذا انقضى أجلي».



قطاً، وما رأيت مثله جُملة: علماً وعملاً، وديناً وورعاً، فنفعني الله به كثيراً، وعلمتُ موقع الإساءة، وفُبح المعاصي». اهـ<sup>(١)</sup>.

فهذا النصُّ يدلُّ على أنه شَرَعَ في حُضور مجالس التحديث والسماع<sup>(٢)</sup>، والتردد على الشيوخ في بداية فترة الشباب، وبعد مُغادرته لقصر أبيه.

وقد سمع في هذه الفترة المبكرة من عُمره من مشايخ عِدَّة، أذكر منهم: - أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد أبو عمر، المعروف بابن الجسور الأموي ولأه، القُرطبي، المتوفى سنة ٤٠١ هـ في طاعون قُرطبة<sup>(٣)</sup>، وقد كان راوية للحديث، وعارفاً بأسماء الرجال، هنا فضلاً عن مُيوله الأدبية، وهو أوَّل مَنْ سَمِعَ منه من الشيوخ؛ كما ذكر الحميدي في «الجدوة»<sup>(٤)</sup>.

وقد قرأ عليه ابن حزم كتاب «التاريخ» لمحمد بن جرير الطبري، وكان أخذَه عن بلي بكر القُنُورجين دخل الأندلس قبل الخمسين وثلاث مئة هجرية<sup>(٥)</sup>؛

(١) ص ٣٥٢ من طبعة لتركمانلي.

(٢) وانظر: «مختصر الطوق» ص ٢٦٤، فقد أشار أبو محمد إلى قصده مجلس عبد الرحمن ابن أبي يزيد هنا بالزُصافة في طائفة من الطلاب، وأصحاب الحديث.

وعبد الرحمن بن بلي بكر هذا هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد الأزدي العتكي المصري، الصوّاف لنسابة، دخل الأندلس سنة ٣٩٤ هـ، وسكن قُرطبة، حتى وقعت الفيتنة فعاد إلى مصر، وبها توفي سنة ٤١٠ هـ. انظر: «الصلة»، ص ٣٣٧.

(٣) «جدوة المقتبس» (١٠٧ رقم ١٨١)، «الصلة» (٢٣/١ - ٢٤) رقم (٣٩)، «بغية الملتبس» (١٥٤ - ١٥٥) رقم (٣٣٦)، «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات ٤٠ - ٤٢٠] (ص ٣٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٤٨).

(٤) (ص ١٠٧).

(٥) «بغية الملتبس» (ص ١٥٤ - ١٥٥).

كما روى عنه «موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى<sup>(١)</sup>، و«مُدَّ وَنَة سُخَّو»<sup>(٢)</sup>، و«مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ»<sup>(٣)</sup>، و«فَقْهُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ»<sup>(٤)</sup>، و«مُسْنَدُ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ».

- يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود القرطبي، المعروف بابن وَجْهِ الجَنَّةِ أَبُو بَكْرٍ، تُوْفِيَ سنة ٤٠٢ هـ، كان رجلاً صالحاً، أَخَذَ الْعُدُولَ، حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: ابْنُ حَزْمٍ<sup>(٥)</sup> قَالُ: الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ أَعْلَى شَيْخٍ عِنْدَهُ»<sup>(٦)</sup>.

- عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدِي، المعروف بابن الْفَرَضِيِّ، يُكْنَى: أَبَا الْوَلِيدِ، الْمَقْتُولُ فِي فِتْنَةِ قُرْطُبَةِ سنة ٤٠٣ هـ، كَانَ مُحَدِّثًا، حَافِظًا، مُتَّقِنًا، عِلْمُهُ ذَا حَظٍّ مِنَ الْأَدَبِ الْوَافِرِ؛ تَلَقَّى عَنْهُ بَقْرُطِبَةُ، وَالْغَالِبُ أَنَّ أَخْذَهُ عَنْهُ كَانَ دِرَايَةً، لَا رِوَايَةً، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ فِي أَسَانِيدِ مَرْوِيَّاتِ ابْنِ حَزْمٍ الَّتِي تَحْفِلُ بِهَا كُتُبُهُ، وَلِهَذَا لَا نَسْتَطِيعُ مَعْرِفَةَ الْكِتَابِ أَوَّلِ الْكُتُبِ الَّتِي قَرَأَهَا عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>.

- عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني الوُهْرَانِي، المعروف بابن الْخَزَّازِ،

(١) انظر: «المحلى» (١/٦٨، ٩٦، ١٠٦).

(٢) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/١٧٨، ٥/١٧٠).

(٣) انظر: «المحلى» (١/٩، ١٤، ٤٦، ١٠٥، ١١٧، ١٢٥).

(٤) انظر: «المحلى» (١/١٥٩، ٥/٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٥٩).

(٥) حَدَّثَ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ فِي: «المحلى» (١/١٣٩، ٢٤٢ و ٤/٨٤، ٢١٧، ٢٥٢)،

«الفصل» (٢/٢٦٠)، «الإحكام» (١/٥٣٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٨٥).

(٧) انظر: محمد المنونى: «شيوخ ابن حزم في مَرْوَةِ آتِهِ مَوْيَاتِهِ»، مجلة المنهل، الرباط،

العدد ٧ نوفمبر ١٩٧٦ م، ص ٢٤٧، نقلاً عن كتاب «ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب

والأندلس»، (ص ٤٥-٥٢) لسالم يَفُوت.

أبو القاسم، كان مُحَدَّثاً رَاقِية، اشتهر بالصلا ح والزهد وفي المَرِ ية سنة ٤١١ هـ ؛  
كان يزور قرطبة كل سنة، ويحدث بها، إلى أن وقعت المِيتة وقد أخذ عنه ابن حزم  
«الجامع الصحيح» للبخاري سنة ٤١ هـ بأحد المساجد قرب قرطبة<sup>(١)</sup>.

٢- خلف مولى الحاجب جعفر القتي الجعفري القرطبي، أبو سعيد، العالم  
المُقرِّئ سكّن قرطبة، ثم رحل إلى المشرق، فسمع بمكة، ولقي الألوّي بمصر،  
وأخذ عن علماء القيروان، وكان من أهل القرآن والعلم، نبيلاً مليّ هل الفهم، مثلاً  
إلى الزهد والانقباض، خرج عن قرطبة في المِيتة، وقصد طرطوشة، وتوفي بها سنة  
٤٢٥ - وقيل: سنة ٤٢٩ - كان شيخاً جليلاً<sup>(٢)</sup>، وقرأت عليه طرفة بن  
العبد مشروحة<sup>(٣)</sup>.

فهؤلاء جماعة من شيوخه من الذين أخذ عنهم في مرحلة التحصيل بقرطبة  
قبل أن يرحل عنها.

ويذكر هؤلاء الشيوخ، وذكر ما سمعه منهم أبو محمد رحمه الله من تصانيف  
وكتب، تعلّم بطلان الرواية التي رواها ياقوت الحموي في «معجم الأدياء» (٣/٥٤٩)،  
وإن كان ظاهر إسنادهما الصحة والاستقامة: «قرأت بخط أبي بكر محمد بن طرخان  
ابن يلكين بن بجكم، قال توفي الشيخ الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد  
ابن حزم بمصر يته هي معروف الأ ندلس على خليج البحر الأعظم - في شهر

(١) انظر: «الفصل» (١/٣١٩، ٢/٣٥٦)، «مختصر طوق الحمامة» (ص ٣٨٢، ٣٧٦، ٣٤١)،  
(٣٨٣).

(٢) يُنظر على سبيل المثال: «الفصل» (١/٣١٨)، «الإحكام» (٤/٥٤٠/٢٧).

(٣) «مختصر طوق الحمامة» (ص ٣٧٧، ٢٦١).

جمادى الأولى من سنة ٤٥٧ هـ، والقرية التي له على بُعد نصف فرسخ من أوثبة؛ يقال لها: متليج، وهي ملكه وملك سلفه من قبله.

قال: وقال لي أبو محمد بن العربي: إن أبا محمد بن حزم وُلد بقرطبة، وجدّه سعيدٌ وُلِباً وُقِبهم انتقل إلى قرطبة، وولي فيها الوزارة، ثم ابنه عليّ الإمام، وأقام في الوزارة وقت بلوغه إلى انتهاء سنّه ستاً وعشرين سنة. وقال: إنني بلغت إلى هذا السن وأنا لا أدري كيف أجبر صلاة من الصلوات.

قال: قال لي الوزيري أبو محمد بن العربي: أخبرني الشيخ الإمام هو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم، أن سبب تعلّمه الفقه: أنه شهد جنازة لرجل كبير من إخوان أبيه؛ فدخل المسجد قبل صلاة العصر والحفل فيه، فجلس ولم يركع؛ فقال له أستاذه - يعني: للذي ربّاه - بإشارة: أن قم فضّل تحية المسجد، فلم يفهم؛ فقال بعض المجاورين له: أبلغت هذا السن ولا تعلم أن تحية المسجد واجبة؟! وكان قد بلغ حينئذ ستة وعشرين عاماً، قال: فقمّت وركعت وفهمت إذن إشارة الأستاذ إليّ بذلك.

قال: فلما انصرفنا من الصلاة على الجنازة إلى المسجد شارك قلائحاً من أقرباء الميت، دخلت المسجد، فبادرت بالركوع، فقبل لي: اجلس، اجلس؛ ليس هذا وقت صلاة. فانصرفت عن الميت وقد خزيت ولحقتني ما هانت عليّ به نفسي، وقلت للأستاذ: دُلّني على دار الشيخ الفقيه المشاور أبي عبد الله بن دحون، فدُلّني، فقصده من ذلك المشهد، وأعلمته بما جرى فيه، وسألته الابتداء بقراءة العلم واسترشدته؛ فدُلّني على كتاب «الموطأ» لما لك بن مكي رضي الله عنه، فبدأت به عليه قراءة من اليوم التالي لذلك اليوم، ثم تتابعت قراءتي عليه وعلى غيره نحو ثلاثة أعوام، وبدأت بالمناظرة.

قال: وقال لي الوزير أبو محمد بن العربي: صَحِبَت الشيخ الإمام أبا محمد ابن حزم سبعة أعوام، وسمعت منه جميع مصنفاته حاشا المجلد الأخير من كتاب «الفصل»، وهو يشتمل على ست مجلدات من الأصل الذي قرأنا منه؛ فيكون الفائت نحو السدس، وقرأنا من كتاب الإيصال أربع مجلدات من كتاب الإمام أبي محمد بن حزم في سنة ٤٥٦ هـ، ولم يقنني من تأليفاته شيء سوى ما ذكرته من الناقص، ومالم أقرأه من كتاب «الإيصال». وكان عند الإمام أبي محمد بن حزم كتاب «الإيصال» في أربعة وعشرين مجلداً بخط يده، وكان في غاية الإدماج. اهـ.

وقد علّق العلامة الشيخ ابن عقيل الظاهري حفظه الله على هذا النص في كتابه الماتع «ابن حزم خلال ألف عام» (٤٦/٢ - ٤٩) بقوله: «وابن طَرْخان الذي ذكره، له ترجمة في «الوافي» للصفدي (١٩١/٣ - ١٧٠)، وقد شَهِلُوا له بِصَحَّةِ الثَّقَل، وبالصلاح والزهد والعِبدَة، والأمانة والصدق. وشيخُ ابن طرخانوا محمد بن العربي - تلميذ ابن حزم - ثقة، ويا فوت ثقة، إلا أن كل ما رواه ابْنُ طَرْخان عن ابن العربي في هذه الترجمة ليس بصحيح، والخطأ فيه من وجوه:

أولها: أنه حدّد تاريخ وفاة محمد بسنة ٤٥٧ هـ، والمُتَّفَق عليه أن وفاته سنة ٤٥٦ هـ.

ثانيها: أن أبا محمد أقام في الوزارة من وقت بلوغه إلى انتهاء سنّهِ ستّاً وعشرين سنة.

قال أبو عبد الرحمن: أول ما ولي أبو محمد الوزارة للمرّ تضى في حدود سنة ٤٠٨ هـ وعمره 'يقارب السادسة والعشرين، ولم يَبْقَ إلا شهوراً، هذا باتفاق المؤرخين، وقد نصّ ابن حزم على ذلك في «الطُّوق».

وثالثها: أنه ذكر أن أبا محمد كان وزيراً وهو في السادسة والعشرين وأن مُرَبِّه كان معه، وأنه لا يعرف ما يعرفه العوام من أحكام الصلاة!

ورابعها: أن قراءة أبي محمد الفقه، واسترشاده إلى طلب العلم، كان حسبما رواه ياقوت (سنة ٤٠٩ هـ)؛ حيث عُرِّفَ بمحمد سنة ١٠٠٠ هـ وعشر و١٠٠٠ سنة، وهذا خطأ؛ لأن أبا محمد قرأ الحديث والفقه على المشايخ سنة ٣٩٩ هـ، ومن مشايخه الذين يروي عنهم بكثارة: ابن الجسور، وابن وَجْه الجنة، وكلاهما مات في سنتي ٤٠٠ هـ ٤٠٢ هـ.

وخامسها: أن ابن عربي يذكر - حسب هذه الرواية - أن «الْفَضْل» ستة أجزاء، قرأ منها على أبي محمد خمسة، وفاته السادسة. ومن هذا النص استدلَّ بعض المتأخرين على أن كتاب «الفصل» المطبوع حالياً ينقص منه الجزء السادس.

قال أبو عبد الرحمن: «الْفَضْل» خمسة أجزاء فقط، والدليل على ذلك: أن أبا محمد بن حزم قال في كتابه «الإحكام»<sup>(١)</sup>: «وقد أحكمنا هذا غاية الإحكام - والحمد لله رب العالمين - في باب أفردناه لهذا المعنى في آخر كتابنا الموسوم بـ «الفصل»، ترجمته: باب الكلام على مَنْ قال بتكافؤ الأدلة». اهـ. وتكافؤ الأدلة من المباحث الأخيرة في الجزء الخامس؛ فدلَّ ذلك على أن «الْفَضْل» خمسة فقط.

وسادسها: أن دراسة أبي محمد كانت في المسجد: مسجد جامع، ومسجد القمري، ومسجد بالزُصافة، وكل ذلك منذ سنة ٣٩٩ هـ قبل أن يبلغ السادسة والعشرين بعشر سنوات.

فكيف لا يعرف ما يعرفه العامي من أحكام الصلاة وهو ابن وزير يدرس في المساجد على مشايخ الفقه والحديث؟!

وسابعتها: أن هذه القصة - التي رواها ياقوت - تُوحى بأن صلاته على الجنازة وهو ابن ست وعشرين سنة هي أول صلاة يحضرها على الجنازة، وهذا غير صحيح، فقد أخبرنا أبو محمد رحمه الله أنه صلى على الجنازة قبل ذلك بأحد عشر عاماً، وعمره خمس عشرة سنة، حكى صلاته على المؤيد هشام.

وثانها: يُفهم من حديث ابن حزم المزعوم لابن العربي في هذا الخبر: أن ابن حزم لا يُجيز الركعتين بعد العصر، وإنما أراد أن يُصليهما في طفولته جهلاً بذلك. قال أبو عبد الرحمن: ما شاء الله كادنا! مذهب أبي محمد استحسان صلاة ركعتين بعد العصر، وقد نصر هذا المذهب بأبلغ حجة<sup>(١)</sup>. وتاسعها: يُفهم من هذا الخبر المكذوب أن ابن حزم بعدما كبر يرى أن تحية المسجد واجبة!

قال أبو عبد الرحمن: وهذه طامة أخرى؛ لأن تحية المسجد عند ابن حزم في آخر مؤلفاته سنة مؤكدة، وليست واجبة.

قال أبو عبد الرحمن: لهذا كله أقول: إن متن هذا النص عن ابن العربي مُنكر جداً؛ لأن كل حرف فيه يُنافي لبديهي المشهور من حياة ابن حزم.

فإما أن نشك في ياقوت، أو ابن طرخان، أو ابن العربي لأجل هذا النص، مع أن كل واحد منهم ثقة، وإما أن يكون ابن طرخان سمع كلاماً من ابن العربي لم يُدَوِّنه إلا بعد سنين، فوهم.

وإما أن يكون ياقوت قرأ خطأ رجل غير ثقة، وكان يحسبه خطأ ابن طرخان، وإما أن يكون لا يعرف خطأ ابن طرخان، فعُشَّ بخط غيرهِ؛ ولسنا نزعِم بأن النص

محرّف من ست و عشر إلى مئة عشر<sup>(١)</sup>، كما قال أبو زهرة<sup>(٢)</sup>؛ لأن دعوى التحريف لا ترفع جميع بلايا النص<sup>(٣)</sup> انتهى.

فالحاصل أن أبا محمد رحمه الله كان قد ابتدأ طلب العلم، والتردد على الشيوخ، وسماع الحديث في وقت مبكر من حياته.

والذي يظهر: أنه كان كسائر أهل بلده في هذا الوقت؛ يبدؤون رحلة الطلب بسماع «الموطأ»، و«المدونة» وغيرهما من كتب مذهب مالك رحمه الله وهذا واضح من عناوين الكتب التي سمعها على شيخه ابن الجسور، الذي يعدّ أول شيخ سمع منه، وكما يظهر أيضاً من تأليفه التي ألفها في مقتبل عمره؛ ككتابه في شرح أحاديث «الموطأ»، والذي سماه: «الإملاء في شرح الموطأ». وهذا وإن لم يكن صريحاً في كونه كان قد تمّذهّب بمذهب مالك<sup>(٤)</sup> أمره - كما ذهب إليه بعض من ترجم له - إلا أن فيه دليلاً على أنه كان قد ابتدأ حياته في طلب العلم كغيره من طلبة العلم في الأندلس في هذا الوقت، أمّا التّمذهّب بالصّرف، والنسبة إلى مذهب من المذاهب؛ فالمشهور عنه هو تمّذهّبه بمذهب الشافعي رحمه الله، نعتي إليه ابن بشار في «الذخيرة»<sup>(٥)</sup>، وحتى ترجم له ابن السبكي في «طبقات الشافعية».

وفي «التنبيه على شذوذ ابن حزم»<sup>(٦)</sup> لعيسى بن سهل الجبّاني (ت ٤٨٦ هـ)، قال: «وقد قرّرت ابنه أبا سليمان - يعني: المصعب بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - على هذا، فأقرّ أنه كان شافعيّاً، ثم صار ظاهريّاً».

(١) انظر: «ابن حزم: حياته وعصره» لأؤوه وفهته، للشيخ أبي زهرة (ص ٣١ - ٣٢)، وهو ما ذهب إليه محمد المنوني في «شيوخ ابن حزم» (ص ٢٤٨ - ٢٥٠).

(٢) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/ ٣٢٩).

(٣) منه قطعة ناقصة بخزانة القرويين بفاس، قام بتصويرها محمد بن إبراهيم الكتّاني على شريط رقم هـ بخزانة العامة للمخطوطات بالرباط.



لكن لعل ذلك لم يَدُم طويلاً - أعني: ثمذهبه بمذهب الشافعي رحمه الله؛ حيث لم نسمع بأي أثر له في التفقه على مذهب الشافعي؛ لا تصنيفاً، ولا تدريساً، بل ولا حتى سماء ما أو تردداً على الشيوخ.

فسرعان ما تحوّل إلى مذهب الظاهر، وصار به يُعرف، ولهذا التحوّل عندي عدّة أسباب:

أولها: التقارب بين أصول مذهب الشافعي رحمه الله والأصول التي بُني عليها القول بالظاهر؛ كاستقلال الحديث بالحُجّة، واكتفائه بنفسه عمّا سواه من العمل والقياس والآثار عن الصحابة، وإبطال الاستحسان<sup>(١)</sup>، وعَدَم العمل بالمرسل... إلخ.

الثاني: تأثُّره بشيخيه ابن مُفْلِت مسعود بن سليمان أبي الخيار (ت ٤٢٦ هـ)، وأحمد بن محمد بن الجُـسُور (ت ٤٠١ هـ)، أمّا ابن مُفْلِت فقد كان يميل إلى الاختيار، والقول بالظاهر<sup>(٢)</sup>، وكان أبو محمد يُعظّمه جداً، حتى علّمه مع ابن عبد البر رحمه الله من أهل الاجتهاد، ومن ثمّ تَدَبُّه في الاختلاف من أهل زمانه<sup>(٣)</sup>، وقد كان يُدرّس بمسجد قرطبة هو وابن حزم، حتى انقلب عليهما المالكية وطردهما من المسجد.

(١) جاء في «الفصول» للخصاص (٢٢٦/٤): «حدثني بعض قضاة مدينة السلام، ممن كان يلي القضاء بها في أيام المُتَّقِي لله، قال: سمعت إبراهيم بن جابر، وكان إبراهيم هذا رجلاً كثير العلم، قد صَنَّفَ كُتُبَهُ لِمَنَافِئِهِ في اختلاف الفقهاء، وكان يقول بنفِي القياس، بعد أن كان يقول بإثباته. قال: فقلت له: ما الذي أوجب عندك القول بنفي القياس بعدما كنت قائلاً بإثباته؟ قال: قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فأرأيتُه صحيحاً في معناه، إلا أن جميع ما احتجّ به في إبطال الاستحسان هو بِعَيْنِهِ يُبطل القياس، فصَحَّ به عندي بطلانه». اهـ.

(٢) كما قال الحُمَيْدي في «جذوة المقتبس» (ص ٣٥٠).

(٣) كما في «الإحكام» له.

وأما شيخه ابن الجسور، والذي يُعَدُّ من أوائل مَنْ سمع منهم، فقد كان كاتباً للقاضي مُنْذِرٍ سعيد البلوُّ طي، والمنذر بن سعيد معروف عنه ظاهريته، وقد حكى ابن حزم عن شيخه ابن الجسور ما يُفيد بأنه كان يميل إلى الاختيار أيضاً وترك التقليد.

قال رحمه الله في «الصاعد»... وعلى هذا أدر كنا شيوخنا، لقد قال أحمد ابن سعيد بن الجسور رحمه الله: ما أحذُّ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فيه يؤخذ قوله كله، لا يجوز أن يترك منه. فقلت له - وأنا حينئذ لم أستكمل ستة عشر عاماً<sup>(٢)</sup> - ويترك من قول مالك؟! فقال نعم، مالك وغير مالك. اهـ.

الثالث: ميله في الأصل إلى التحقيق، والبحث، وتصحيح الحجة<sup>(٣)</sup>، وأنفته من التقليد، والانتساب لأحد من الناس.

الرابع: تأثره بالمنطق اليوناني الصوري.

(١) (ص ٣١١).

(٢) وفي هذا أيضاً إبطال للحكاية المتقدمة التي حكاها ياقوت؛ من أنه لم يطلب العلم حتى بلغ ستة وعشرين عاماً.

(٣) قال في «الإحكام» (١٩/١):... وهكذا نقول نحن أئمة لم نزل بعد صحة مذهبنا، لاشكاً فيها، ولا خوفاً من أن يأتينا أحد بما يفسدها، ولكن ثقةً منا بأنه لا يأتي أحد بما يعارضها أبداً؛ لأننا - والله الحمد - أهل التخليص والبحث، وقطع العُمر في طلب تصحيح الحجة، واعتقاد الأدلة قبل اعتقاد ملولاتها، حتى وفّقنا - والله تعالى الحمد - على ما ثلج اليقين، وتركنا أهل الجهل والتقليد في زبهم يترددون وكذلك نقول فيما لم يصحّ عندنا حتى الآن، فنقول مُجْتَنِبِينَ مُقَرِّزِينَ: إن وجدنا ما هو أهلى منه أتبعناه، وتركنا ما نحن عليه. اهـ.



فأما كُتبه المطبوعة، فهي<sup>(١)</sup>:

١- «الإحكام في أصول الأحكام»، ويقع في مجلدين (ثمانية أجزاء)، وله أكثر من طبعة، وأفضلها طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، والتي قدّم لها: الدكتور إحسان عباس، وضَمَّنْها تعليقات الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله.

٢- «النُّبذ في أصول الفقه»، وله أكثر من طبعة، أولها ظهوراً: طبعة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله، وقد طُبِعَ عدة طبعات أخرى حديثة.

٣- «مُلَخَّص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، نُشِرَ بتحقيق: سعيد الأفغاني<sup>(٢)</sup> رحمه الله.

٤- «الضَّادع في الرَّدِّ على مَنْ قال بالقياس والرأي والتَّقليد والاستحسان والتَّعليل»، نُشِرَ في مجلة عالم المخطوطات والنوادر (المجلد الثاني، العدد لثاني، رجب، ذوالحجة ١٤١٨هـ) بتحقيق: الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله.

وقد طُبِعَ كاملاً بتحقيق: مشهور حسن، نشر الدار الأثرية، ويقع الكتاب في (٧٢٦ صفحة)!

٥- «جوامع السيرة»، وله عدة طبعات، أشهرها وأولها ظهوراً: الطبعة التي

(١) هذا الفصل الخاصُّ بِسرد مؤلفات المصنِّف المطبوعة، مختصر كُله من موضوع نُشره الشيخ عبد العزيز المصنِّف حفظه الله على موقع صديقنا العزيز الدكتور عبد الباقي الشيد عبد الهادي الظاهري، بعنوان: «آثار الإمام ابن حزم العلمية المطبوعة».

(٢) قلت (محمد): نشرته مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٦ م.

بتحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور ناصر الدين الأسد، ومراجعة: أحمد محمد شاكر<sup>(١)</sup>، نشر دار المعارف بمصر.

٦- «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، وله أكثر من طبعة، وكلها غير محققة، يكثر فيها التصحيف والتحريف.

٧- «الدرة فيما يحب اعتقاده»، أفضل طبعاته التي بتحقيق: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٨- «الأصول والفروع»<sup>(٢)</sup>، وأشهر طبعاته هي طبعة دار النهضة العربية، القاهرة،

(١) قلت (محمد): وقد نشر الدكتور صلاح الدين المنجد رحمه الله نقداً لهذه النشرة في مجلة معهد المخطوطات العربية (مجلد ٢ ج ١)، عدد (شوال ١٣٧٥ هـ - مايو ١٩٥٦ م)، ورجح كون هذا الكتاب بما ضُم إليه من رسائل خمس ما هو إلكتاب واحد في الحقيقة، واسمه الصحيح - كما جاء على نسخة أخرى من مخطوطات مكتبة الشيخ الطاهر ابن عاشور بتونس، وعليها تعليقات الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله - «المرتبة الرابعة في نسب رسول الله ﷺ، وسيره، ومغازيه، ومجمل التاريخ». وقال: إن هذه النسخة فيها زيادات في مواضع عدة على ما في النسخة التي اعتمد عليها المحققان في إخراج الكتاب.

(٢) قلت (محمد): ممارجحه الدكتور سمير قدوري في دراسته عن كتاب «الفصل»: أن هذا الكتاب «الأصول والفروع» غير صحيح النسبة إلى الإمام ابن حزم رحمه الله، معتمداً في ذلك على عدة أدلة:

منها: اعتماد مصنفه على نصوص مختزلة ومشوهة من بعض أقسام كتاب «الفصل».  
ومنها: ما جاء فيه من انتقاد لكتاب البرذوي الحنفي الذي عاش في بلاد ما وراء النهر بعيداً عن الأندلس، والمتوفى ٤٨٢ هـ.

ومنها أيضاً: سعي مصنفه الحثيث في تطهير مادته المنقولة من كتاب «الفصل»، وتخليصها من كل ما من شأنه الطعن في مذهب الأشاعرة.

تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور محمد عاطف العراقي، والدكتورة سُهَيْر فضل الله أبو وافيه، والدكتور إبراهيم إبراهيم هلال. وقد طبعته أيضاً أدار ابن حزم، بيروت، بتحقيق: عبد الحق التركماني، سنة ٢٠٠٢، وهي أفضل من الطبعة السابقة.

٩- «مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات»، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عن طبعاته في القسم الخاص بتحقيق الكتاب بإذن الله.

١٠- «جمهرة أنساب العرب»، وأشهر طبعاته: طبعة دار المعارف بمصر، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون.

١١- «مُخْتَصَرُ طَوَقِ الْحَمَامَةِ وَظِلُّ النِّعَمَةِ فِي الْأَلْفَةِ وَالْأَلَفِ»، وقد طُبِعَ وَحُقِّقَ عشرات المرات، ونجم إلى عدة لغات، وأفضل طبعاته هي:  
- تحقيق: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم، بيروت.

- تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وهو ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي.

١٢- «الأخلاق والسير»، أو «رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزُّهْد في الرِّذَالِ»، وقد طُبِعَ وَحُقِّقَ عشرات المرات، وترجم إلى عدة لغات، أيضاً، وأفضل طبعاته هي:

- تحقيق: إيفاريانص، راجعه وقدم له وعلّق عليه: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم، بيروت.

= انظر الفصل الموسوم بـ: «صلة كتاب الفصول والفروع بكتاب الفصل» من بحث الدكتور المذكور.

- تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وهو ضمن رسائل ابن حزم.

١٣- «حجة الوداع»، وله أكثر من طبعة، أفضلها طبعة دار ابن حزم، بيروت، بتحقيق: عبد الحق التركماني.

١٤- «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودتين في مذاهب أهل الرأي والقياس»، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن زين العلي رستم، نشر دار أضواء السلف، الرياض، والكتاب يقع في ثلاث مجلدات، والكتاب بعض أجزائه مفقود.

١٥- «الرّسالة الباهرة في الردّ على أهل الأقوال الفاسدة»، تحقيق: محمد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وهي غاية في النّفاة والإبداع، غير أنها بحاجة ماسة إلى تحقيق جديد.

١٦- «المُحَلَّى»، ولهذا السّفر العظيم أكثر من تحقيق، أشهرها على الإطلاق: طبعة المطبعة المنيرية بمصر، ١٣٤٧- ١٣٥٠ هـ (١٩٢٨ م- ١٩٣١ م)، وقد حقق الأجزاء الستة الأولى منها: الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، وحقّق الجزء السابع: الشيخ عبد الرحمن الجزيري رحمه الله وأتمّ تحقيقه الشيخ محمد منير أغا الدمشقي رحمه الله.

قلت (محمد): وقد خرجت للكتاب نشرة جديدة حديثاً في تسعة عشر مجلداً عن دار الفلاح بمصر، بإشراف: خالد الرّباط، وطبع دار ابن حزم، بيروت، ومعه القطعة الموجودة من كتاب «القدح المُعلّى في إكمال المحلّى» لمحمد بن خليل العبّدي. وكتبوا على غلافه: «محققاً على ستين مجلداً خطياً»!

ونحن الآن في انتظار خروج نشرة الدكتور بشّار عوّاد معروف للكتاب، وقد

ذكر قريباً أنه قد أنهى لم يبعه جلدات إلى الآن، و ذكر أنه جمع للكتاب نحو خمس وعشرين نسخة مخطوطة، انتقى منها أربعاً، أو خمس نسخ، منها نسخة نفيسة جداً ذكر أنه وقف عليها في إستانبول، وقال: «إنها نسخة مقابلة على نسختين نُسختا عن نسخة المصنف التي كتبها في آخر حياته».

١٧- «جامع المجلى»، حققه: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، والدكتور عبد الحليم عويس، وطبعته دار الاعتصام، وهو أيضاً ضمن كتاب «الذخيرة من المصنفات الصغيرة»، للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل حفظه الله.

١٨- «رسائل الإمام ابن حزم الأندلسي»، في أربعة أجزاء، بتحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٩- «البیوع المنهي عنها»، تحقيق: السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، إشراف: محمد عوض المنقوش، من منشورات دار الحرمين، القاهرة.

(١) وأما كتبه المخطوطة التي ذكرها المترجمون مما لم يصل إلينا؛ فقد اعتنى اثنان من الذين ترجموا لابن حزم - وهما: الذهبي، والفيروزآبادي - عنايةً بالغة بذكر أسماء مصنفاته، فذكر أغلبها، لهذا رأيت أن أسوق ما ذكراه أولاً، ثم أستدرك عليهما من المصادر الأخرى:

قال الحافظ محمد بن أحمد الذهبي التركماني (ت: ٧٤٨ هـ) رحمه الله (٢):  
ولابن حزم مصنفاتٌ جليّة:

(١) هذا الفصل الخاص بمصنفات المؤلف المفقودة، والتي لم تصل إلينا؛ مختصر من مقدمة الشيخ عبدالحق لتركماني لكتاب «التقريب لحد المنطق»، للإمام ابن حزم، بتقديم من الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، وطبع دار ابن حزم، بيروت، وهي أوغب ما أطلعت عليه من سرد لمصنفات الإمام ابن حزم رحمه الله المفقودة.

(٢) في «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٩٣-١٩٨) (الترجمة: ٩٩). وأذكر بعد كل عنوان =



١ - أكبرها: كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال»، خمس عشرة ألف ورقة. [قال ابن حزم في «المحلى بالآثار» (١٠/٤١٥) (٢٠٢٥): «كل ما روي في ذلك منذ أربع مئة عام وثبت وأربعين عاماً، من شرق الأرض إلى غربها، قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب «الإيصال»، والله الحمد».

٢ - وكتاب «الخصال الحافظ لجمل شرائع الإسلام»، مجلدان. [قال الفيروزآبادي: كتاب «الخصال في المسائل المجردة». قلت: وهو متن «الإيصال»].

٣ - كتاب «قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي»<sup>(١)</sup>، مجلد. [ذكره في «الإحكام» (٣/٢٧٥ - ٢٧٦)].

٤ - كتاب «الآثار التي ظاهرها التعارض، ونفي التناقض عنها»، نحو عشرة آلاف ورقة، لكن لم يتمه. [الفيروزآبادي: كتاب تأليف الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ التي ظاهرها التعارض، ونفي التناقض عنها، نحو عشرة آلاف ورقة].

٥ - كتاب «الجامع في صحيح الحديث بلا أسانيد»، [ذكره في «المحلى» (١١/٣٧٩)]. وقال ابن حيّان: «كتاب «الجامع في صحيح الحديث» باختصار الأسانيد، والاقتصار على أصحّها، واجتلاب أكمل ألفاظها، وأصحّ معانيها». «الذخيرة» (١/١٤٣)، و«التذكرة» (٣/١٢٥٢)، و«النفح» (١/٣٦٥)].

٦ - كتاب «التلخيص والتخليص في المسائل النظرية»، [زاد ابن حيّان: ...

= معلومات إضافية عنه، وأجعلها بيقومون (التر كما ني)

قلت (المحقق): «وقد نصّرت في كل هذا باختصار بعض المواضع بما يناسب المقام».

(١) الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي (ت: ٢٨٢هـ) رحمه الله، جمعت له ترجمة مطولة في تحقيقي لكتابه: «فضل الصلاة على النبي ﷺ».

«وفروعها التي لانصرَّ عليها في الكتاب والسنّة». «الذخيرة»، و«معجم الأدباء»، و«النفع»].

٧ - كتاب «ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي». ذكره في «المحلى» (٢٧٣/٩ - ٢٧٤).

٨ - «مختصر الموضح لأبي الحسن بن المغلس الظاهري»<sup>(١)</sup>، مجلد.

٩ - كتاب «اختلاف الفقهاء الخمسة: مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود».

١٠ - كتاب «التصنُّف في الفقه»، مجلد.

١١ - كتاب «التبيين في: هل عِلِم المصطفى أعيان المنافقين؟»، ثلاث كرايس.

١٢ - كتاب «الإملاء في شرح الموطأ»، ألف ورقة. ذكره في «الأصول والفروع» ص ١٦٩، وأشار إليه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» عند ذكره شرح «الموطأ» (٢٠٧/١)، وقال ابن حبان: «وله كتاب في شرح حيث الموطأ، والكلام على مسائله». «الذخيرة»، و«التذكرة»، و«النفع»<sup>(٢)</sup>].

(١) هو الإمام العلامة، فقيه العراق: أبو الحسن عبد الله بن المحدث أحمد بن محمد المغلس البغداديّ الدوديّ الظاهريّ، صاحب التصانيف، وعنه انتشر مذهب الظاهرية في البلاد، وكان من بحور العلم، وله من التصانيف: كتاب «أحكام القرآن»، وكتاب «الموضح» في الفقه، وكتاب «الذامغ» في الرد على من خالفه، وغير ذلك. مات سنة (٣٢٤هـ) عن ثقب وستين سنة، رحمه الله تعالى. «سير أعلام النبلاء» (٧٧/١٥) (٤٣).

(٢) وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «والظاهر أنه من أوائل تأليفاته في الفقه قبل أن يتمذهب للشافعي، وها ذا يرجح أنه كان مالكيّاً في أول أمره، وقد نفعه هذا الشرح في الإحاطة بأقوال المالكية، وإحصاء ما في «الموطأ» من مسائل وروايات» «ابن حزم خلال ألف عام» (٩٦/١).

- ١٣ - كتاب «الإملاء في قواعد الفقه»، ألف ورقة أيضاً.
- ١٤ - كتاب «در القواعد في فقه الظاهرية»، ألف ورقة أيضاً، [ذكره في «الإحكام» (٤٠٦/٣) باسم: «ذي القواعد»، وانظر أيضاً: «الإحكام» (٣٠/٥)].
- ١٥ - «كتاب الفرائض»، مجلد.
- ١٦ - كتاب «الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصَّقَلِيّ، مُجَلِّد.
- [الفيروزآبادي: كتاب «النَّقْض على عبد الحق الصَّقَلِيّ»].
- ١٧ - كتاب «الرَّد على مَنْ اعترضَ على الفصل» له، مجلد.
- ١٨ - كتاب «اليقين في نقض تمويه المعتزدين عن إبليس وسائر المشركين»، مجلد كبير، [ذكره في «الفصل» (٢٠٦/٣)، (٢٠٧/٤)].
- ١٩ - كتاب «الرَّد على ابن زكريا الرازي»، مئة ورقة، [ذكره في «الفصل» (١٠/١)، (٣٥/١)، (٤٤/٥)]. وانظر: «رسائل فلسفية للرازي»، نشر: ب. كراوس (١٧٥ - ١٧٥).
- ٢٠ - كتاب «الترشيد في الرد على كتاب الفريد لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات»، مجلد، [وسمّاه الفيروزآبادي: كتاب «التزهيد في بعض كتاب الفريد»].
- ٢١ - كتاب «الرَّد على مَنْ كَفَّرَ المتأولين من المسلمين»، مجلد. [قال ابن حبان: «وفي تواليفه كتاب: «الصادع»، و«الرادع» في الرد على مَنْ كَفَّرَ أهل التأويل من فرق المسلمين، والرَّد على مَنْ قال بالتقليد»<sup>(١)</sup>. «الذخيرة»، و«التذكرة»، و«النفح»].

(١) يترجّع عندي أن هذا وهمّ، وهو في أصله عنوانان لكتابين منفصلين، أولهما: «كتاب=

٢٢ - كتاب «مختصر في علل الحديث»، مجلد. (انظر: ٦٨).

٢٣ - كتاب «الاستحلاب»، مجلد. [الفيروزآبادي: «رسالة الاستحالات».  
انظر: ٧٢].

٢٤ - كتاب «نسب التبرير»، مجلد. (وانظر: ٨١).

٢٥ - كتاب في «أسماء الله تعالى»، [نقل الذهبى عن أبي حامد الغزالي قوله:  
«وَجَدْتُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى كِتَاباً أَلْفَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، يَدُلُّ عَلَى  
عَظَمِ حِفْظِهِ، وَسَيِّلانِ ذِهْنِهِ»<sup>(١)</sup>].

ومما له في جزء أو كراس:

٢٦ - «من ترك الصلاة عمداً»، [ذكره في «مجموع رسائله» (١٧٣)].

٢٧ - «رسالة المعارضة».

٢٨ - «قصر الصلاة».

٢٩ - «رسالة التأكيد».

= الصادع والرادع في الرد على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين». والثاني: «الصادع  
في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، والأول مفقود،  
لا نعلم عن وجوده شيئاً، والثاني رسالة صغيرة حصل الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل  
الظاهرى على مصورة عن مخطوطة لها، وهي تحت الطبع.

(١) وعز ابن حجر في: «السان الميزان» (٢٠١/٤) قول الغزالي هذا إلى كتابه: «شرح الأسماء  
الحسنى». والذي في كتاب الغزالي المطبوع: «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله  
الحسنى» ص ١٩ «و لم أعرف أحداً من العلماء اعتنى بطلب ذلك وجمعه سوى رجل  
من حفاظ المغرب، يقال له: علي بن حزم...».

٣٠ - « ما وقع بين الظاهرية وأصحاب القياس »، [قال ابن حبان: « وكتاب كشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر، وأصحاب القياس ». الذخيرة »، و« التذكرة »، و« النفع »].

٣١ - « العتاب على أبي مروان الخولاني »<sup>(١)</sup>.

٣٢ - « رسالة في معنى الفقه والزهد ».

٣٣ - « مراتب العلماء وتواليهم »، [الفيروز آبادي: « وكتاب « مراتب العلماء »، وكتاب « مراتب التواليف ». انظر: ٦٧ ].

٣٤ - « الإظهار لما شُئ به على الظاهرية ».

٣٥ - « زَجَر الغاوي »، جزآن. [وسمّاه الفيروز آبادي « وكتاب زَجَر الغاوي وإخسائه، ودُخِر الغاوي وإخزائه »].

٣٦ - « التَّبَذ الكافية »، [وهو: « التَّبَذ الكافية في أصول أحكام الدين »، وهذا غير « التَّبَذ في أصول الفقه » المطبوع].

٣٧ - « التُّكْت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد »، مجلد صغير. [الفيروز آبادي: « وكتاب التُّكْت لموجزة في إبطال القياس والتعليل والرأي »<sup>(٢)</sup>].

(١) الظاهر أنه: عبد الملك بن سليمان الخولاني، أبو مروان، ذكره الحميدي في « الجنوة » (٦٣٠)، وقال: مُحَدَّث، سمع بالأندلس وإفريقية ومصر ومكة، وسمعنا بالأندلس منه الكثير، ومات بها قبيل الأربعين وبلغ منه في جزير مقن جزائرها يقال لها: مَيَّوَة. وكان شيخاً صالحاً. وذكره ابن بشكوال في « الصلة » (٧٧٧)، والقُصْبِي في « البغية » (١٠٦٦)، ولم يزيد على نصِّ لَحْمِيْدِي شيئاً.

(٢) وقال في « المحلى »: « في ردّه على أهل القياس (١/٥٧) (١٠٠) »: « وكلُّ آية وحديث مؤمَّر هو =

٣٨ - «الرسالة اللازمة لأولي الأمر»، (وانظر: ٨٠).

٣٩ - «الرسالة الضمادحية في الوعد والوعيد»، [الفيروزآبادي نوک]، كتاب في الوعد والوعيد. وفي آخر مخطوطة «مراتب العلوم» مجموع شهيد علي (الورقة: ٢٦٥): رسالة (...) <sup>(١)</sup> في الوعد والوعيد، وبيان الحق في ذلك (...) من السنن والقرآن، (كتبها) إلى الأمير أبي لا حو ص مَعْن بن محمد التُّجِيبِي <sup>(٢)</sup>، صاحب المَرِيَّة، رحمه الله، وحرسها].

٤٠ - «بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المُسند والمرسل»، [الفيروزآبادي: «وكتاب غلط أبي عمرو والمقرئ في كتابه المسند والمرسل»].

٤١ - «ترتيب سؤالات عثمان الدارمي لابن معين» <sup>(٣)</sup>.

٤٢ - «تسمية شيوخ مالك».

٤٣ - «بيان الفصاحة والبلاغة، رسالة في ذلك إلى ابن حفصون»، [الفيروزآبادي:

= بياراده؛ هو مع ذلك حجة عليهم، على ما قد بيناه في كتاب «الإحكام لأصول الأحكام». وفي كتاب «التكت». وفي كتاب «النبهة». وانظر رقم: (٧٧).

(١) هنا موضع كلمة مُخَيَّب، وكذلك في الموضع التالي.

(٢) هو: ذو الوزارتين: أبلأحو ص مَعْن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ابن ضُمادح التُّجِيبِي، مِنْ مُلُوك الطوائف. قال ابن الأثير في «التكملة لكتاب الصلة» (٢/٢٠٢): «كان مرضي السيرة، عدلاً باسطاً للحق، مَيَّزَ أَمِنَ الدماء والهواة في الأموال، قَلَّدَ ذلك لِقَضَاء، وأصحاب الشورى؛ فما أَفتوه به أَنفذه صاحب الشُرطة، وكان ذا حِظٍّ مِنَ الْعِلْم». توفي بالمَرِيَّة في سنة (٤٤٣هـ).

(٣) طُبِعَ «تاريخ يحيى بن معين» برواية عثمان بن سعيد الدارمي بعنوان: «يحيى بن معين وكتابه التاريخ» بتحقيق: د. أحمد محمد نوريوسف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٧٩م. وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «وهذه النسخة مرتبة، ولم أجد في النسخة ما يدلُّ على أن ابن حزم هو المرتَّب لها». «ابن حزم خلال ألف عام» (٢/٢٣٩).

ورسالة الكشف عن حقيقة البلاغة وحُسن الـ استعارة<sup>(١)</sup> في النظم والنثر»].

٤٤ - «الحُدُّ والرسم».

٤٥ - «تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر<sup>(٢)</sup>».

٤٦ - «تسيء في العَرُوض»، [الفيروز آبادي: «وكتاب في العَرُوض، صغير»].

٤٧ - «مؤلَّف في الظاء والضاد».

٤٨ - «التعقب على الإفليلي في شرحه لديوان المتنبي»، [وذكره ابن بشكَّوَال في «الصلة»، والنباهي في «المرقبة العليا» ص ٢٠، في ترجمة: (عبد الله بن أحمد ابن الحسن الجُدَامي النباهي لما لَقِيَ) تلميذ الإفليلي، وقالوا: «وله ردُّ على أبي محمد بن حزم فيما انتقده على ابن الإفليلي في شرحه لشعر المتنبي». وابن الإفليلي: هو أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريَّا الزُّهري (ت ٤٤١ هـ)، وابن حزم وإن تعقَّبه، فقد قال فيه: «وهو كتابٌ حسن»<sup>(٣)</sup>].

٤٩ - «غزوات المنصور بن أبي عامر».

(١) تحرَّف في مطبوع «البلغة» إلى «الاستعادة».

(٢) هو المنصور أبو عامر محمد بن عبد الله بن أبي عامر محمد بن وليد القحطاني المَعافِرِيُّ القرطبي، قام بأعباء دولة الخليفة العزواني المؤيَّد بالله هشام بن الحَكَم، وذلك أن المؤيَّد استخلفه ابن سبع سنين، فزُدَّت مَقَالِيدُ الأُمُور إلى الحاجب المنصور، وكان بطلاً شجاعاً، حازماً سائساً، كثير الغزوات تدام في المملكة ثَقَفاً وعشرين سنة، ودانت له بلاد الأندلس، توفي سنة (٣٩٣ هـ). ترجمته ومصادرها في «السير» (١٧/١٥) (٧).

(٣) كما قال في «فضل الأندلس» (الرسائل: ٢/١٨٣)، ونقله عنه الحُمَيْلِيُّ في «الجلوة» (٢٦٢). وكتاب ابن الإفليلي مطبوع في أربع مجلدات، بتحقيق: مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م.

٥٠ - «تأليف في الرد على أناجيل النَّصارى»<sup>(١)</sup>.

٥١ - «لابن حزم رسالة في «الطب النبوي»، [الفيرواي: رسالة في الطب]، وذكر فيها أسماء كتب له في الطب، منها:

٥٢ - «مقالة السَّعادة»<sup>(٢)</sup>.

٥٣ - «مقالة في شفاء الضدَّ بالضدَّ».

٥٤ - «سرح فصول بقراط».

٥٥ - «كتاب بُلغة الحكيم».

٥٦ - «كتاب حدَّ الطب».

٥٧ - «كتاب اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة».

٥٨ - «كتاب في الأدوية المفردة».

٥٩ - «مقالة في المحاكمة بين التمر والزبيب».

٦٠ - «مقالة في النحل»<sup>(٣)</sup>.

(١) وقال الذهبي بعد هذا بقليل: «ومن تأليفه: كتاب «تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل»».

قلت: وهذا يدلُّ على أنَّهما كتابان مختلفان، وهذا الأخير موجود ضمن «الفصل» (١٦/١)، (٩١/٢).

(٢) هكذا وردت في طبعة «السَّير» مع التعليق الذال على موافقة ما أثبتوه لأصلهم

المخطوط، وأثبتها الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله في طبعته المفردة لترجمة

ابن حزم في «السَّير»: «مقالة العادة»، وتابعه ابن عقيل الظاهري، وإحسان عباس.

وقد تكون هذه القراءة أدخل في موضوع الطب من القراءة الأولى، والله أعلم.

(٣) كنا في طبعة «السَّير» مضبوطاً وأثبتته سعيد الأفغاني: «النحل» بالحاء المهملة، وتابعه =



وأشياء سوى ذلك.

وهذا آخر ما ذكره الذهبي، وزاد عليه العلامة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) رحمه الله<sup>(١)</sup> ما يلي:

٦١ - كتاب «رواية أبان بن يزيد العطار عن عاصم في القراءات»، [وذكر لنفسه في «المحلى» (٢٥٣/٩): كتاب القراءات. انظر: ٨٧].

٦٢ - و«كتاب الرد على من قال: إن ترتيب السور ليس من عند الله، بل هو فعل الصحابة رضي الله عنهم».

٦٣ - و«كتاب النقض على أبي العباس بن سريج»<sup>(٢)</sup>.

٦٤ - و«كتاب الرد على المالكية في الموطأ خاصة».

٦٥ - و«كتاب الرد على الطحاوي في الاستحسان».

٦٦ - و«كتاب صلة (الذامغ)»، الذي ابتدأه أبو الحسن بن المغلس، (وانظر:

(٨).

= ابن عقيل، وإحسان عباس.

(١) في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص ١٤٦-١٤٧) (الترجمة ٤: ٢٢٧).

(٢) ابن سريج: هو الإمام الفقيه أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي الشافعي (ت ٣٠٣ هـ)، وكانت بينه وبين الإمام أبي بكر محمد بن داود الظاهري (ت ٢٩٧ هـ) مناظرات وزدود، مع ودأكيد، واحترام متبادل؛ كما يكون بين كبار العلماء. قال عبيد الله ابن عبد الكريم: «كان محمد بن داود خصماً لأبي العباس بن سريج القاضي، وكانا يتناظران، ويتراذان في الكتب، فلما بلغ ينجهر قوساً محمد بن داود نحى مخاضه ومشاوره، وجلس للتغذية، وقال: ما أسي إلا على تراب يأكل لسان محمد بن داود راجع ترجمتهما وجوانب من العلاقة بينهما في «تاريخ بغداد» (٤/٢٨٧-٢٩٠) و(٥/٢٥٦-٢٦٣)، و«السير» (١٣/١٠٩) و(٥٦) و(١٠/١٤) (١١٤).

٦٧ - و«كتاب مراتب التّوَلِيف»، (انظر: ٣٣).

٦٨ - و«اختصار كتاب العِلل للسّاجي»<sup>(١)</sup>، [ذكره ابن القُطّان في «الوهم والإيهام»].

٦٩ - و«التاريخ الصغير في أخبار الأندلس»، [قال الحميدي في «الجدوة» (٣٣١): «... هكذا أخبرنا أبو محمّد فيما جمعه من ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس»].

٧٠ - و«رسالة في النفس، ورسالة في النّفس»<sup>(٢)</sup>.

٧١ - و«رسالة في النّساء».

٧٢ - و«رسالة الاستحالات»، [انظر: ٢٣، باسم: «كتاب الاستجلاب»؛ فإني أخشى أن يكون في أحد العُنوانين تصحيفاً وتحريراً].

٧٣ - و«رسالة في الروح والنفس»<sup>(٣)</sup>.

٧٤ - و«كتاب دعوة الملل في أبيات المثل»، فيه أربعون ألف بيت.

قال التركماني: وهذا آخر ما ذكره الفيروز آبادي، فلنذكر الآن ما اجتمع لدينا من أسماء كتب ابن حزم المفقودة من مصادِر مختلفة:

(١) ورَدَ في «البلغة» (الباجي) بالباء، ويظهر لي أنه تصحيف والصواب ما أثبتّه، كما سيأتي.

(٢) كذا ورد في «البلغة»؛ مما يدلُّ على أن التّكرار مقصود، وأن الرسالة الأولى في «النفس»، ولعلها: «معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها» المطبوعة ضمن الرسائل «١/٤٤٣ - ٤٤٦»، والثانية في: «النفس» باللقاف، ومن معانيها: الجزب، فمن المحتمل أن يكون ابن حزم قد كتب فيه ضمن اهتمامه بالطب والأمراض.

(٣) ربما يكون موضوع هذه الرسالة في حدّ كلٍّ من الاسمين، وقد بحث ابن حزم هذه المسألة في «الفصل».

٧٥ - «كتاب فيما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة»، ذكره في «الجواب عن رسالتين سُئِلَ فيهما سؤال تعنيف، من مجموع رسائله» (٨٨/٣)، وانظر منه: (٣/ ١١) أيضاً.

٧٦ - «نكت الإسلام»، ذكره ابن العربي المالكي في «العواصم من القواصم» فقال: «وقد جاءني جلُّ بجزء لابن حزم سَمَاهُ: «نكت الإسلام» فيه دواهي، فجزدت عليه نواهي». ونقل كلامه الذهبي في «السير»، و«التذكرة»<sup>(١)</sup>.

٧٧ - «رسالة في تفسير: ﴿فَاِذْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا آتَيْنَاكَ﴾ [يونس: ٩٤]»، قال في «الفصل» (٥١/٤): «ولنا في هذه الآية رسالة مشهورة».

٧٨ - «رسالة في أن القرآن ليس من نوع بلاغة الناس»، ذكره في «الفصل» (١٠٧/١).

٧٩ - «كتاب السياسة»، ذكره في «التقريب لحد المنطق» (١٨١).

٨٠ - «كتاب الإمامة والسياسة في قسم سِيرِ الخلفاء ومراتبها والنَّدب إلى الواجب منها»، ذكره ابن حَيَّان في «الذخيرة» (٤١/١)، و«المَقْرِفي» «النفح» (٣٦٥/١) باسم: كتاب الإمامة والخلافة... إلخ. وذكر ابن حزم «كتاب السياسة» في «التقريب»؛ وقال إحسان عباس: وهو يدلُّ على أن السياسة بمعنى: التدبير، وذكره ابن عباد الرُّنْدِي في «الرسائل الصغرى» (٥١)، ونقل منه شيئاً في بعض

(١) وتقدّم (برقم: ٣٨): «نكت الموجزة». والراجع: أنهما كتابان مختلفان، لكن قد تتداخل عندنا المعلومات التي انتهت إلينا عنهما. وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله، وقلّده د. محمود علي حمّاية، أن كتاب «نكت الإسلام» وترجم في غرناطة سنة ١٩١١م. وقد بذلتُ جهداً كبيراً للتأكد من صحّة ما ذكره؛ فلم أزد إلا قلعة أنه وَهْمٌ محضٌ.

أحوال النفس الإنسانية. وهذا يدل على أن كتاب «السياسة» مختلف في موضوعه عن كتاب «الخلافة والإمامة».

٨١ - «الفضائح»، قال ياقوت في «معجم البلدان» (بري): «و لهم - أي: البزير - من هذا فضائح، ذكر بعضها إمام أهل المغرب أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي في كتاب له سماه: «الفضائح».

٨٢ - «فهرست شيوخ ابن حزم»، [ذكره ابن خير في «فهرسته» (٢٢٣)، وذكره أبو طالب عقيل بن عطية القضاعي المالكي (ت ٦٠٨ هـ) في «تحرير المقال في موازنة الأعمال» باسم: «البرنلج».

٨٣ - «فتاوى عبد الله بن عباس رضي الله عنه»، [قال ابن تيمية رحمه الله: قال أبو محمد بن حزم: «وجمعت فتاوى نبي سبعة أسفار كبار» (١)].

٨٤ - «أجوبة على صحيح البخاري»، [ذكره ابن حجر في «فتح الباري» كتاب الحيل، باب في الصلاة (٣٢٩/١٢)].

٨٥ - «جزء في أحاديث صلاة الخوف»، [ذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٦/٢)].

٨٦ - «ديوان شعره»، [من جمع تلميذه العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي نصر قنوج الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)، قال في «الجدوة» في ترجمة ابن حزم (٧٠٨): «وشعره كثير، وقد جمعناه على حروف المعجم»].

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٩٤/٤). ونقل ابن القيم في «الوابل الصيب» ص ٨٤ كلام شيخه، ولم يعزه إليه.

٨٧ - «كتاب القراءات»، [ذكره من تأليفه في «المحلى» (٢/٢٥٣)، وانظر ما سلف: (٦١)].

٨٨ - «إجازة لتلميذه شريح بن محمد بن شريح الرُعينيّ الإشبيليّ (ت ٥٣٩هـ)»، [ذكرها ابن بشكّوَال في «الصلة» (٥٤١)، والذهبي في «السير» (٢٠/١٤٢) (٨٥)، وغيرهما].

٨٩ - «إجازة للحسين بن عبد الرحيم»، [ذكرها ابن الأبار في «التكملة لكتاب الصلة» (١/٢٢٠)].

٩٠ - «كتاب العظام»، [ذكره د. إحسان عباس نقلاً عن حاشية الورقة ٩٠/أ من مجموع شهيد علي باشا].

٩١ - «مهم السنن»، [ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٩١٤)].

٩٢ - «مراتب الديانة»، [ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/١١)].

٩٣ - «تواريخ أعمامه وأبيه وأخواته وبنّيه وبناته، مواليدهم وتاريخ من مات منهم في حياته»، [قال الفقيه أبو رافع الفضل - ابنه -: كُتِبَتْ مِنْ خُطَّابِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَكَرَ تَوَارِيخَ أَعْمَامِهِ وَأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ وَأَخَوَاتِهِ وَبَنِيهِ وَبَنَاتِهِ؛ مَوَالِيدِهِمْ، وَتَارِيخَ مَوْتِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فِي حَيَاتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: وَلِدْتُ... إلخ<sup>(١)</sup>].

(١) يوجد هذا النصُّ بآخر كتاب «الإحكام»، وهو الجزء الثاني المخطوط بمكتبة ابن يوسف بمَرَّاكُش. ونقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في «ابن حزم خلال ألف عام» (٦١/٦٧)، و قال: «في هذا النص إفاة جديدة عن مؤلف أو ضَميمة كتبها أبو محمّد عن تواريخ أعمامه...».

٩٤ - «المرطل»، [نسبه إليه أبو الأصبع عيسى بن سهل الأسدي الجباني (ت ٤٨٦هـ) في «التنبية على شذوذ ابن حزم»<sup>(١)</sup>].

٩٥ - «الاعتراض على مالك رحمه الله في أحاديث خرّجها في «الموطأ» ولم يقل بها»، [ذكره ابن فزّخون في «الذّيباج المذهب» ص ٨٩].

٩٦ - «جزء في فضل العلم وأهله».

٩٧ - «جزء فيه أوهام الصحيحين»، [ذكر هذا والذي قبله محمد بن محمد ابن سليمان الرّوداني (ت ١٠٩٤هـ) في «صلة الخلف بمو صول السلف»<sup>(٢)</sup>].

قال عبد الحق التركماني: «هذا آخر ما تيسّر جمعه من أسماء كتب ابن حزم المفقودة».



(١) نقل كلامه الشيخ أبو عبد الرحمن بن عفيف الظاهري في «ابن حزم خلال ألف عام» (١٧٧/١-١٧٩)، وقال: «كتاب «المرطار في اللهو والدّعابة»، من تأليف ابن حزم، أول من ذكره أبو الأصبع، وقد يُلصّص بأكثر من ثلثي ألفين حزم في «الجدوة» كلها من باب اللهو والدّعابة».

وقال د. عبد الحليم عويس في «ابن حزم الأندلسي» ١١٤، رقم ٨٦: «وَلَوْ لَمْ تُشْكُ فِي صِحَّةِ نِسْبَتِهِ، وَفِي تَسْمِيَتِهِ».

(٢) «ابن حزم خلال ألف عام» (٣/١٠٥).

## حول كتاب المراتب

### ❁ توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف:

نسبة هذا الكتاب إلى أبي محمد بن حزم رحمه الله مما لا شك فيها، ولا مَطْعَنَ لأحدٍ مُعْتَبَرٍ البتَّة؛ فقد ذكره هو باسمه وأحال عليه في «الإحكام»<sup>(١)</sup>، وذكره أيضاً ضمن مصنفاته ابنُ حَيَّان القرطبي<sup>(٢)</sup> وهو عَصْرِيُّهُ، والْحُمَيْدِي<sup>(٣)</sup> وهو تلميذه، وكذلك القاضي عِيَّاض<sup>(٤)</sup>، وشهاب الدين القَرَّافِي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم. كما اعتمده ابن القطَّان مصدر أأصيلاً في كتابه «الإقناع»<sup>(٦)</sup>، ونَقَلَ منه جملةً كبيرةً من مسائله، وكذلك شَرَحَهُ وانتقدَه جماعةٌ من العلماء المحققين؛ كابن تيمية، وجمال الدين الرِّئِمي، وابن شيخ السَّلامية. وستأتي الإشارة إلى ذلك كله، إن شاء الله تعالى.

(١) (٧٩/٢)؛ حيث قال: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوَقُوفَ عليها فليطلبها هُنَا لِكَ». اهـ.

(٢) كما في «الذخيرة» لابن بسام (١٧١/١).

(٣) كما في «الجزوة» (١١١/١).

(٤) ونقل منه كما في «الشفاء» (٢/٢١٥) وستأتي الإشارة إلى هذا النقل في أثناء تعليقنا على الكتاب إن شاء الله.

(٥) نقل منه في عدة مواضع من كتابه «الذخيرة».

(٦) وهو من الأصول المعتمدة لدينا في هذا التحقيق.

## تحقيق اسم الكتاب:

ذكر الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (٢/٢٥٦) قول الإمام الذهبي رحمه الله وقد ذكر مصنفات أبي محمد بن حزم ضمنهمته: «... وكتاب «الإجماع» مجيليد».

ثم قال الشيخ معلّقاً: «كتاب الإجماع» ذكره الحميدي بعنوان: «كتاب في الإجماع ومسائله على أبواب الفقه»، وذكره ابن حبان في «المتين»<sup>(١)</sup> بعنوان: «منتقى الإجماع وبيانه من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف»، وطبع كتاب «مراتب الإجماع» لابن حزم، ومعه نقد لابن تيمية.

ثم قال الشيخ: «ولا أدري هل هذه الأسماء لكتاب واحد، أم أنها لكتابين: أحدهما في الإجماع تأصيلاً، والآخر في الإجماع تفرّيعاً؟». انتهى كلامه.

قلت: الظاهر أنها كلها أسماء لكتاب واحد، وهو كتابنا هذا، فليس في كلام من ترجم له صنف<sup>(٢)</sup> أن له كتاباً مفرداً في الإجماع تأصيلاً غير ما خصصه من أبواب في كتبه في الأصول كـ «الإحكام»، و«النّبة». وذكر الذهبي باسم: «كتاب الإجماع» إنما هو على سبيل الاختصار، وهذا معروف مشهور في كلام كثير ممن نقل عن الكتاب، أو أشار إليه؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره؛ وكذا ذكر الحميدي له باسم: «كتاب في الإجماع ومسائله على أبواب الفقه» ليس المقصود به: تعيين اسم الكتاب، وإنما قصد به بيان موضوع الكتاب ومادته، والله أعلم.

(١) انظر: «الذخيرة» (١/١٧١).

(٢) وهم أكثر، ذكرهم جُلهم بترتيبهم الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل حفظه الله في كتابه: «ابن حزم خلال ألف عام».



وكذلك أيضاً ما ذكره ابن حبان: «متقى الإجماع وبيان من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف»؛ يشبه أن يكون كصنيع الحميدي؛ أعني: أنه قصد هو الآخر بيان مادة الكتاب وموضوعه، ولم يقصد تعيين اسمه، ولعله اعتمد في ذلك على قول الله تعالى: «ففي أول الكتاب: ﴿وَأَنَا أَمْلَأُكُمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ نَجْمَ الْمَسَائِلِ الَّتِي صَحَّ فِيهَا الإجماعُ، ونُفِرَ دُهَا مِنْ سَائِرِ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ﴾».

والذي نصَّ عليه المصنف في «الإحكام» (٧٩/٢) أن اسمه: «كتاب المراتب»، وجاء على طُرّة نسخة خُدايش للكتاب: «كتاب مراتب الإجماع»، وجاء على طُرّة نسخة الشيخ محمد نصيف رحمه الله: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والاعتقادات».

والذي أعتقده: أن زيادة «في العبادات والاعتقادات»، إنما هي من تصرف الناسخ، أو ممن هو فوقه، ومثله ما جاء على طُرّة النشرة الخاصة بالشيخ زاهد الكوثري رحمه الله: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات»؛ فزيادة «والمعاملات والاعتقادات» إضافة أخرى على الإضافة السابقة، لا أصل لها فيما سقى به المصنف كتابه.

وعلى كل حال، فالمعتمد في اسم الكتاب، والذي ذكره المصنف نفسه، واتفقت عليه كلتا النسختين، هو: «كتاب مراتب الإجماع»، وبهذا عُرف الكتاب عند كثير ممن نقل عنه، أو أشار إليه من أهل العلم قديماً وحديثاً.

### ❦ سبب تأليفه:

نصَّ الله تعالى في خاتمة الكتاب على سبب تأليفه له، وعزَّمه على جمع ما جمعه فيه من مسائل الإجماع؛ وهو ما حصل من مناظرة بينه وبين صاحبه الفقيه

المالكي أبي المطرّف عبد الرحمن بن بشر القاضي؛ في تكفير بعض من خالف مسائل مما أجمعت الأمة عليها؛ حيث قال في آخر الكتاب: «لقد ناظرني يوماً رجل كبير من أهل الفقه في عزيمة أو قعة فيها جهله بالإجماع، وهي أنني قفته على من قال: إن الظهر خمس ركعات، وإن وطء الأم حلال، فلم يكفره؛ فلما استبان له عظيم ما أنسى به الجمل! إنكار ما قال، وأنه لم يرد بذلك ظاهر لفظه، وأنه إنما عني الجاهل الذي لم يبلغه الحق، على أنني ما لقيت أشدّ إنصافاً منه في المناظرة وهو أبو المطرّف القاضي عبد الرحمن بن أحمد بن بشر رحمه الله، فلم يل من حينئذ في نفسي أن أجمع هذا الكتاب؛ حتى أعان الله تعالى عليه، وله الحمد».

### ❦ تاريخ تأليفه:

تقدّم في بيان سبب تأليف الكتاب: أن أبا محمد رحمه الله كان قد عزم على تصنيفه وجمع مذهب من مسائل؛ بناءً على ما جرى بينه وبين صاحبه القاضي أبي المطرّف من مناظرة في بعض مسائل الإجماع، فقال: «ولقد كان أبو المطرّف... رحمه الله»، والقاضي أبو المطرّف مات سنة ٤٢٢ هـ، فيكون تأليفه لهذا الكتاب بعد سنة ٤٢٢ هـ احتمالاً<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الكتاب أيضاً، وأشار إليه في «الإحكام» (٧٩/٢)<sup>(٢)</sup>. وكتاب «الإحكام»

(١) وهذه وإن كانت قريبة ضعيفة؛ لاحتمال التجوّر في إثبات صيغ التحوّل ونحوها من نساخ الكتاب بعد ذلك، أو احتمال زيادة المصنف نفسه لها بعد ذلك فيما يستدركه على الكتاب، أو يُعيد النظر فيه، إلا أنني استأنست بإثبات الإمام الذهبي لها أيضاً كذلك حين نقل هذا النص من «المراتب» في كتابه «تاريخ الإسلام» عند ترجمته للقاضي أبي المطرّف.

(٢) قال هناك: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو=

من الكتب التي ألفها في مرحلة متأخرة نسبياً من حياته؛ فقد ذكر في مقدمته - أعني: كتاب «الإحكام» - ما يُفيد بأن تأليفه له كان بعد فراغه من تأليف «التَّقریب»، و«الفُصل»<sup>(١)</sup>؛ كما جاء فيما يَضمُّ ما يفيد بأن تأليفه له كان بعد سنة ٤٢٩ هـ<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الدكتور سمير قدوري في غضون بحثه عن كتاب «الفُصل»: أن ابن حزم رحمه الله كان قد انتهى من تأليفه لكتاب «الإحكام» سنة ٤٣٧ هـ؛ لأنه يترجم فيه على مكي بن أبي طالب المقرئ المتوفى سنة ٤٣٧ هـ.

وقد لاحظت شيئاً في نشرة دار الآفاق الجديدة لكتاب «الإحكام»، والتي قلّم لها الدكتور إحسان عباس رحمه الله، وهو أن هذه العبارة المشار إليها والخاصة بالإحالة إلى كتاب «المراتب» من أول قوله: «قد جمعناها كلها في كتاب واحد» إلى قوله: «فليطلبها هنالك» موجودة في نسخة واحدة من النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب، وساقطة من النسختين الأخريين، كما تبّه عليه المحقق، مما يدلُّ على أن هذه العبارة كانت قد زيدت بواسطة المصنف أثناء نظره في الكتاب بعد ذلك، أو أثناء إملائه له في وقت لاحقٍ بعد أن كان أتمَّ تأليفه لكتاب «المراتب». وعلى هذا يكون تأليفه لكتاب «المراتب»؛ إمّا بعد فراغه من تأليف كتاب «الإحكام»، أو في أثناء تصنيفه له (يعني: بين سنة ٤٢٩ هـ و ٤٣٧ هـ).

على أنني أرجح أن تأليفه له كان بعد فراغه من تأليف «الإحكام»، يعني بعد

= الموسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك. اهـ.

(١) انظر: «انظر: «الإحكام» (١/٩٨، ٢٥).

(٢) وهو قوله بأن مهديّ الشيعة معدوم المكان منذ مئة عام وسبعين عاماً. ومهدي الشيعة غائب عندهم منذ سنة ٢٥٩ هـ.

سنة: ٤٣٧هـ - إن اعتبرنا بما ذكره الدكتور سمير قدوري من تقديره للعام الذي كان قد فرغ فيه للمصنفين تأليف «الإحكام» - لأنني نظرت في بعض نسخ كتاب «الإحكام» المخطوطة (وهي من أجل وأقدم نسخ الكتاب المودودة بين أيدينا الآن، وقد فرغ من نسخها سنة ٥٩٧هـ، ولعلها إحدى النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية، اللتين قوبل عليهما الكتاب في نشرة دارالآفاق) فلم أجد هذه العبارة التي يذكر فيها المصنف كتاب «المراتب»، مع وجود كل ما أشرنا إليه من مرجحات لزمان تأليف كتاب «المراتب» في النسخة نفسها؛ كإشارته لكتابه «التقريب»، و«الفصل» [٨ - ب]، وكقوله بأن مهدي الشيعة معدوم المكان منذ مئة عام وسبعين عاماً [٩٠ - أ]، وكذلك ترخمه على مكّي الذي أشار إليه الدكتور سمير [٢١٢ - أ] (١).

بالإضافة إلى أنه لم تأت إشارة في هامش تحقيق «الإحكام» (نشرة دارالآفاق التي ذكرناها) إلّا أن ثمة نسخة من النسخ الثلاث التي اعتمدوا عليها كان قد سقط منها شيء، أو تغير من هذه المواضع المذكورة، بل انفتت جميع النسخ على ذكرها على صورة واحدة؛ مما يعني: أن نسخة «الإحكام» التي أشرنا إلى سقوط ذكر كتاب «المراتب» منها ليست إبرة قديمة للكتاب كانت قد تلتها إبرازات أخرى بعد ذلك أضيف فيها ذكر كتاب «المراتب»، وإنما هي عبارة كان قد أقمها المصنف بعد فراغه تماماً من تصنيفه «الإحكام». والله أعلم.

والأمر في هذا قريب على كل حال، ولست أقطع فيه بشيء، وإنما أسوق ما يمكن الاستئناس به في تحديد وقت تأليف الكتاب على وجه التقريب والتقدير، والله وليّ التوفيق.

(١) وقد قمت بوضع صور لهذه المواضع كلها من المخطوط في الملحقات الموجودة في آخر الكتاب.

## ❖ ما عمل على الكتاب من أعمال:

احتفى جماعة من ملّة من بهذا الكتاب:

- فمنهم من صنّف في الاستدراك عليه، والتنبيه على ما وقع من مُصنّفه فيه من أوهام في حكايات الاتفاق والاختلاف؛ كابن تيمية وفيسالته المعروفة بنقد المراتب.

- ومنهم من أضاف إلى هذا الاستدراك شرحاً وبياناً لعباراته؛ كحمزة بن موسى الحنبلي، أبي لعباس، المعروف بابن شينغ لسلاميّة<sup>(١)</sup>.

- ومنهم من ساق بعض عباراته مع عبارات غيره من كتب الإجماع؛ إما على سبيل النقل لها فقط دون تعقيب أو استدراك؛ كابن القطان الفاسي في «الإقناع»، أو أضاف إلى ذلك بعض التقيب والاستدراك؛ كجمال الدين الرّيميّ في كتابه «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة»<sup>(٢)</sup>.

## ❖ بين ابن حزم وابن المنذر:

لا يكاد يوجد كتاب قبل كتاب «المراتب» يُلجّه في تصنيفه وطريقة تأليفه مثل كتاب «الإجماع» لابن المنذر رحمه الله، والنّاظر في الكتابين يكاد يقطع بتأثر ابن

(١) قال الصّفدي في ترجمته في الوافي، (١٣/ ١٨٢) «وشرح «مراتب الإجماع» لابن حزم في عشرة أسفار، واستدرك عليه قيوداً أهملها، وحسبك بمن يستدرك على ابن حزم وإطلاعه». وانظر أيضاً: «مُنادمة الأطلال» لابن بدران الدمشقي، ص ٢٣٥، والدور الكامنة للحافظ ابن حجر، (٢/ ١٦٥).

وفي علمي أن هذا الشرح مفقود إلى الآن، ولو وُجد لأفدنا منه إفادة كبيرة إن شاء الله.  
(٢) وسيأتي الكلام على الكتابين بالتفصيل إن شاء الله في القسم الخاص بالأصول المعتمدة في التحقيق.

حزم الشَّديد بمنهج ابن المنذر وطريقة سَوِّقِ للإجماعات في كُتبه الثلاثة<sup>(١)</sup>:  
[«الأوسط»، و«الإشراف»، و«الإجماع»]<sup>(٢)</sup> [٢٢]، خاصّة فيما يسميه ابن حزم في

(١) لم أقف في الحقيقة على ما يُثبت لطلّاء مباشر الإمام ابن حزم رحمه الله على كتب ابن المنذر، لكن في «الإحكام» ما يدلُّ على أن كتابه «الأوسط» كان حاضر في الأندلس في عصره، وسيأتي ذكر القصة التي حكّاها في «الإحكام» في التعليق القادم إن شاء الله. وأبو محمد يروي عن ابن المنذر رحمه الله في كتبه من طريق شيخه أحمد بن محمد ابن الجسور، عن مُنذر بن سعيد البلوطي عنه. انظر: «المحلى» (٧٨/١٠). وكتاب «الإشراف»، ذكره ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) في فهرسه (ص ١٣٢)، وذكر أنه يرويه عن شيخه أبي بكر عبد الباقي بن بُريال الججاري، عن أبي عمر الطلمنكي، عن أبي بكر محمد بن يحيى بن عمّار الدِّمياطي، عن ابن المنذر رحمه الله. قلت: وابن بُريال (ت ٥٠٢هـ) من تلاميذ الإمام ابن حزم رحمه الله، وكان ظاهري المذهب.

(٢) على القول بأن كتاب «الإجماع» يُعدُّ تصنيفاً مستقلاً عن كتابي: «الأوسط»، و«الإشراف»، وليس مختصراً منهما. والصواب: أن مادة هذه الكتب الثلاثة مادة واحدة، بعضها مختصر من بعض، وأوسعها جميعاً كتابه «المبسوط» - (وهو مفقود) - الذي اختصر منه «الأوسط»، ثم اختصر بعد ذلك من «الأوسط» كتاب «الإشراف»، ثم أخذ من هذا كله المواطن التي حكى فيها الإجماع، فجَمَعها في مكان واحد، وهو كتاب «الإجماع».

(٣) وكتب ابن المنذر رحمه الله عليها اعتماداً عامة من جاء بعده في نقل الإجماع والاختلاف. قال الشَّيرازي رحمه الله في «طبقات الفقهاء» ص ٨٩: «صُفِّ في اختلاف العلماء كُتباً. يعني: ابن المنذر رحمه الله - لم يُصنّف أحدٌ مثلاً، واحتاج إلى كتبه الموافق والمخالف».

وقال النووي في «المجموع» (١٩/١): «أكثر ما نُقله من مذاهب العلماء من كتاب «الإشراف»، و«الإجماع» لابن المنذر، وهو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، القدوة في هذا الفن».

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥٥٩/٢١): «أبو بكر بن المنذر، عليه اعتماد =

«المراتب» بالإجماع الجازي؛ والذي يعني به: تحريرا لقدر المتفق عليه بين العلماء في كل مسألة بالاحتراز لكل قول مخالف.

وإن كان أبو محمد رحمه الله أكثر دقوطة للإحاطة بجميع مواضع الاتفاق والاختلاف في كل مسألة من ابن المنذر، وأكثر ذكر القيود والمحترزات في كل مسألة يذكرها منه رحمه الله.

مثال يظهر منه هذا التأثير الذي أشرنا إليه؛ كما يظهر منه أيضا ما لابن حزم من تقدم على ابن المنذر في استيعاب الأقوال في لمسألة، والتوسع في ذكر القيود والمحترزات:

قال ابن المنذر في «الإجماع» في كتاب الشهادات: «وأجمعوا على أن شهادة الرجل المسلم، البالغ، العاقل، الحر، الناطق، المعروف بالنسب، البصير، الذي ليس بوالد المشهود له، ولا ولد، ولا أخ، ولا أجير، ولا زوج، ولا خصم، ولا عدو، ولا شريك، ولا وكيل، ولا جار بشهادته إلى نفسه شيئا، ولا يكون صاحب

= أكثر المتأخرين في نقل الإجماع والخلاف. اهـ.

وفي «الإحكام» لابن حزم رحمه الله ما يبين عظم مكانة كتب ابن المنذر رحمه الله حتى في هذا الزمن المتقدم، خاصة كتابه «الأوسط». قال أبو محمد: «حدثني أبو مروان عبد الملك بن أحمد المرواني، قال: سمعت أحمد بن عبد الملك الإشبيلي، المعروف بابن المكوي، ونحن مُقْبِلُونَ مِنْ جَنَازَةِ مَنْ الرِّبْضُ بَعْدَ نَهْرِ قَرْطَبَةَ، وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا الْمَقْدَارُ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ الْمَرْءُ حُلَّ لَهُ أَنْ يُفْتَى؟ ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ اللَّيْثِ الْأَنْسَرِيُّ؛ أَنَّهُ حَمَلَ إِلَيْهِ وَإِلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَاقِدٍ كِتَابُ «الْاِخْتِلَافِ الْأَوْسَطِ» لابْنِ الْمُنْذِرِ، فَلَمَّا طَالَعَاهُ قَالَ لَهُ: هَذَا كِتَابٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يَشْمَ رائحة العلم. قال: «وزادني ابن واقد أن قال: ونحن ليس في بيوتنا، فلم نشم رائحة العلم». اهـ. «الإحكام» (١٢٩/٥).

بدعة، ولا شاعر يُعرف بإذابة الناس، ولا لاعب بالشطرنج يشتغل به عن الصلاة حتى يخرج وقتها، ولا شارب خمر، ولا قاذف للمسلمين، ولم يظهر منه ذنب وهو مقيم عليه؛ صغير أو كبير، وهو ممن دني الفرائض، ويتجنب المحارم جائزة، يجب على الحاكم قبولها إذا كانا رجلين، أو جلاً امرأتين، إذا كان ما شهدا عليه مالا معلوماً يجب أدائه، وأدعاه المدعي.

وقال ابن حزم في «العرايب» «اتفقوا على قبول شاهدين مسلمتين عذبتين، فاضلئ في دينهما ومعتقديهما، حسني الرأي والاسم والكنية، معروفين، خرين، بالغين، معروفين النسب، ضابطين للشهادة، غير محدودين في قذف، ولا خمر، ولا في شيء من الحدود، ولا يكونان - مع ذلك - أبوين، ولا جدّين، ولا ابنتين، ولا ابني ابن أخته فأسفل، ولا أخوين، ولا ذوي رحم مُحَرَّمَة، من الذي شهدا، ولا أحدهما، ولا أكل طين، ولا نابت لحية، ولا صدّيقين، ولا شريكين، ولا أجيرين، ولا سيّدين للمشهود له، ولا ممن يبول قائماً، ولا مغفلين، ولا معروفين بكثرة الغلط، ولا كانا في عيال المشهود له، ولا أحدهما، ولا ألفةً بين، ولا صيرفيين، ولا أحرسين، ولا مغتربين، ولا ناثحين، ولا بائعي مالا يجوز، ولا متخذين له، ولا مكاربي حمير، ولا صاحبَي حمام، ولا مُتَقَبِّلَي حمام، ولا أن يكون أحدهما شيئاً مما ذكرنا، ولا زوجاً، ولا يكونان علويين للمشهود عليه، ولا أحدهما، ولا جاريين لأنفسهما نفعاً، ولا أحدهما، ولا دافعين عن أنفسهما ضرراً، ولا أحدهما، ولا بدويين على قروي - وهو الحضري - ولا خصيتين، ولا أعْمَيْن، ولا فقيرين، ولا يكونان له أيضاً أخن، ولا أباً وابتناً، ولا شاهداً الشيء المشهود فيه بتملكه - غير من شهدا له فسكتا - ولا شاعرين، ولا أحدهما شيئاً مما ذكرنا.

هل مسائل الإجماع قليلة؟ وهل هي محصورة معدودة؟ وهل أكثر مسائل الشريعة محل خلاف بين أهل العلم؟



ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن مسائل الإجماع، ومواضع الاتفاق بين العلماء قليلة محصورة، وأن أكثر مسائل الشريعة مما وقع فيها الاختلاف.

وهو ما يدل عليه كلام الهـ صنف رحمه الله؛ فقد تقدّم قوله في «الإحكام»: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المرايب»».

وقوله هنا في آخر الكتاب: «وإنما شرطنا ذكر الاتفاق، لا ذكر الاختلاف، ولعل الاختلاف يكون أزيد من خمس مئة كتاب مثل هذا الكتاب إذا نُصِّي».

وذهبت طائفة إلى أن مسائل الإجماع كثيرة لا تكاد تقع تحت حصر، وأن جمهور مسائل الشريعة مما وقع عليه الاتفاق بين العلماء.

قال أبو إسحاق الإسفرائيني في «شرح الترتيب»: «نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة. وبهذا يُردُّ قول الملحّدة: إن هذا الذين كثير الاختلاف؛ إذ لو كان حقاً لما اختلفوا فيه، فنقول: أخطأت، بل مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة، ثم لها من الفروع التي يقع الاتفاق منها وعليها، وهي صادرة عن مسائل الإجماع التي هي أصول أكثر من مئاة ألف مسألة، يبقى قدر ألف مسألة هي من مسائل الاجتهاد، والخلاف في بعضها يحكم بخطأ المخالف على القطع وبفئقة، وفي بعضها ينقض حكمه، وفي بعضها يتسامح، ولا يبلغ ما بقي من المسائل التي تبقى على الشبهة إلى مئتي مسألة». انتهى من «البحر المحيط»<sup>(١)</sup> للزرّكشي.

ونُسبَ إلى الكمال بن الهمام أنه ألف كتاباً في الإجماع فيه مئة ألف مسألة.

قلت: وهذا الأمر - في نظري - إنما مبناه على تصوّر ماهيّة الإجماع، ومعناه في ذهن المتكلّم؛ فإن أراد القائل بقوله: «مسائل الإجماع»: تلك الإجماعات التقريرية التصرّحية التي يشير إليها متكلّموا الأصوليين، فهذه لا تكاد توجد أصلاً، وإن وجدت فهي مسائل قليلة جداً يمكن أن تدخل تحت الحظر.

لكن ليس هذا هو الإجماع فحسب؛ فالإجماع - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - منه ما هو قطعيّ كلّّه، وهو ما يُسميه البعض بالمعلوم من الذين بالضرورة، ومنه ما يشتمل على قطعيّ وظنيّ، وهذا إما إقراري، أو استقرائي؛ وهو أن يستقرئ المجتهد أقوال العلماء، فلا يجد في ذلك خلافاً، أو يشتهر القول في القرآن، أو السنة، ولا يعلم أن أحداً أنكره. وهذا الأخير - الظنيّ منه خاصة - هو الذي يوجد في كلام عامة الفقهاء، وعليه يعتمد كلّ من ألف في مسائل الإجماع، بما فيهم المصنّف نفسه في هذا الكتاب، بل وفي غيره، وإن ادّعى الإحاطة والقطع فيما يذكره، وأنكر على من عدّ ما لا يعرف فيه مخالفاً إجماعاً، وإن لم يقطع على ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) وفي الحقيقة: فإنّ مذهب ابن حزم رحمه الله مضطرب جدّاً في الإجماع؛ كما يقول الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله، وإن كنتُ ظليّلتُ زماناً أخالفه في هذا، وأحسب أنه قد تجنّى فيه على أبي محمد، لكن تبين لي بعد ذلك أن قوله أغدّل ما قيل في تحرير معنى الإجماع عند الرّجل، وإن خالفه فيه طوائف من المعاصرين من الظاهريّة وغيرهم.

يقول الشيخ حفظه الله في كتابه «نواذر الإمام ابن حزم» ٥/١٣٢: «مذهب ابن حزم في الإجماع مضطرب جدّاً؛ فتارة يعتبره اتفاق الصحابة؛ أتباع الداود بن عليّ (انظر مثلاً: «النبذ» ص ٩، ١٣)، وتارة يعتبره ما يجب أن يكون عليه الاتفاق، وليس هو الاتفاق، وذلك هو النصّ الشرعيّ؛ إما لارتفاع الاحتمال المعتبر في دلالته، وإما لارتفاع احتمال =

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعليقه أعلى قول أبي محمد في المقدمة: «وصفة الإجماع: هو ما يُتَّقى له لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام... إلخ». وقوله: «إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام». قال ابن تيمية: «فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه - كما تقدم - وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع تواتراً وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية، كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين.

ومعلوم أن كثير من الإجماعات التي حكاها ليست قريبة من هذا الوصف،

= المعبر في ثبوته كالتواتر، ونقل الكافة. وكذلك الحكم الشرعي الذي من لم يوافقه لم يكن مسلمة أهـ.

وقال أيضاً (١٣٨/٢): «وقد قلت في أكثر من مناسبة: بأن الإجماع بمعنى: نقل الاتفاق مُتَعَدِّر، ولا يصح منه سوى معيّنين تقرهما أبو محمد في كتبه:

أولهما: ارتفاع الاحتمال المعبر المعارض للاتفاق المقطوع به المنقول أغلبه.

وثانيهما: ما يجب أن يكون عليه الاتفاق، وهو ما يجب التصديق به؛ كخبر التواتر، وما كان شرطاً لصحة الإسلام، وما كان معروفاً بضرورات العقل والجس» أهـ.

[قلت: وأحياناً يعتبره الاتفاق نفسه؛ كما فعل هنا في كثير من المواضع من «المراتب»، وفي مواضع أيضاً من «المحلى»، وكقوله في مواضع من «المحلى»، و«الإحكام» وغيرهما من كتبه في مقام المناظرة والاحتجاج على خصومه: فإن ادّعى إجماعاً في كذا أكذبناهم؛ لأن فلاناً يخالف في هذا].

قلت: وعلى هذا الذي ذكره الشيخ حفظه الله تدلُّ أدلة كثيرة على أن أبي محمد رحمه الله بما فيها كتاب «المراتب» هذا، ليس هذا موضع التطويل بذكرها، ولعلك تقف على شيء من هذا فيما هو مذكور هنا في هذا الباب، وفي الكلام الذي أورده ابن تيمية على المصنف في هذه القضية، ونقلنا بعضه هنا. وفيما سيأتي أيضاً من الكلام على قول المصنف: «اتَّفَقُوا»، وقوله: «أجمعوا» وهل بينهما فرق أم لا؟

فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف؟ أو فيها ما هو نفسه يُنكر الإجماع فيه، ويختار خلافه من غير ظهورٍ مخالف؟! اهـ.

وقال أيضاً في التعليق على أول مسألة ذكرها في أبواب الاعتقادات:

«ومعلوم أن مثل هذا النقل للإجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة، لكن لما عَلِمَ أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا من أظهر الأمور عند الأمة؛ حكى الإجماع على هذا، ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كَفَرَ بإجماع، فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما».

قلت: وهذا بعينه هو ما يُسميه الشيخ رحمه الله: الإجماع الإقرارى، وهو أن يشتهر القول في القرآن أو في السنة، ولا يجد العالم أحداً أنكره؛ إما باستقراء أقوال أهل العلم في ذلك، وإما لغلبة ظنه أن هذا مما لا يمكن أن يخالف فيه أحد، فيحكي عليه الإجماع، وقد يُصيب العالم في هذا، ويكون علمه مطابقةً لما في نفس الأمر، وقد يخطئ في ذلك.

وقال في موضع آخر: «وقد ذكر رحمه الله تعالى إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عُرف انتقاضها؛ فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاها، لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود: أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وتبؤزه في ذلك على غيره، واشتراطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجع في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع».

وسبب ذلك: دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع

الإحاطي هو الحُجَّة لا غيره، فهاتان قضيتان لا بُدَّ لمن ادَّعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع، فمن ادَّعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى: أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد.

وأما من احتجَّ بالإجماع، بمعنى: عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجُّون به في مثل هذه المسائل. اهـ.

فالحاصل: أن الإجماع بهذا المعنى المتقدم لا يمكن حصر مسائله، فمسائله لا نهائية؛ لكون مسائل الشريعة نفسها غير محصورة، ولا نهائية؛ فكل مسألة وموضع من مواضع الاختلاف يمكن تخليص مواضع للاتفاق منه بذكر المشترك بين المختلفين في كل مسألة؛ كما أن المواضع التي يجد فيها المرء نصوصاً من الكتاب والسنَّة، ولا يجد فيها مخالفة لأحد كثيرة جداً أيضاً لا تنحصر، فيمكن للعالم بهذا أن يذكر آلاف الإجماعات.

ولا يبعد على هذا المعنى أن يُقال: إن مسائل الإجماع، ومواضع الاتفاق في الشريعة أكثر من مواضع الاختلاف؛ كما نقل الزركشي سابقاً عن أبي إسحاق الإسفراييني، وإن كنا نخالفه في تسمية عدديهما. والله أعلم.

## بين يدي النص

### ❖ وصف النسخ والأصول المعتمد في التحقيق : (أولاً) نسخ الكتاب :

ليس لهذا الكتاب - فيما أعلم بعد البحث والمقضي الشديد في فهارس المكتبات، و خزانات المخطوطات، وبعد سؤال المختصين - غير هاتين النسختين اللتين أشرت إليهما في مقدّمه التحقيق<sup>(١)</sup>، وهما وصفهما :

#### ٥ الأولى (وهي المرموز لها بـ «خ»):

نسخة محفوظة في مكتبة (خدا بخش بتنه) بالهند، وبياناتها كما في الفهرس الخاص بالمكتبة [١٢٥/٣٣ - ١٢٧] « القسم الثاني من مخطوطات الفقه وأصوله » كالتالي:

(١) هذا ما كنت كتبه قديماً قبل الوقوف على تلك النسخة الثالثة للكتاب، والتي ذكرت أن الوقوف عليها كان بعد الانتهاء من المراجعة الأخيرة للكتاب ودفعه إلى الناشر، وقد حدث هذا الأمر بعد مرور نحو سبع سنوات كاملة من الانتهاء من تحقيق الكتاب على هاتين النسختين المذكورتين. ولهذا التأخر الطويل في نشر الكتاب أسباب يطول شرحها هنا. وسأتي ذكر وصف هذه النسخة بعد الانتهاء من وصف النسخة الثانية هنا في هذا القسم بعون الله.

ولعل السبب الرئيس في عدم اهتدائنا إلى تلك النسخة، رغم تقصينا الشديد، وبحسنا الحثيث الذي لم يتوقف طيلة هذه المدة؛ هو فهرستها خطأ باسم «رسالة الترمذي» ضمن مجموع يجمعها مع لؤ أي، حكما سأتى بيانه قريباً في وصف النسخة بإذن الله.

- رقم النسخة: ١٨٩٢.

- تاريخ النسخ: ١٠٥٧هـ.

- عدد لوحاتها: ٤٢ لوحة.

- عدد الأسطر: ٢٣ سطرًا.

- المقاس: (٧×١١,٥)، (٥×٩,٥) بوصة.

- جاء على طرّة العنوان الخاص بها مانثّه: «كتاب «مراتب الإجماع»، من جمع الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري رحمة الله عليه». وفي أسفل الصفحة: «وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم»<sup>(١)</sup>.

- تبدأ بقول الله عزّ وجلّ: «الحمد لله الذي لامعقّب لحكمه»، ولا رادّ لقضائه... أما بعد: فإنّ الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة<sup>(٢)</sup>... حدثنا يوسف بن عبد الله القاضي... إلخ، وتنتهي بكتاب العتق».

- تحمل صفحة العنوان ختمين:

الأوّل في أسفل الصفحة من الجهة اليسرى، مؤرّخ بسنة ١١٠٠ هـ، وهو مطموس بعض الشيء، وما أقرأه منه: «نظام الدّين فياض الدّين مهدي». والختم الآخر في أعلى الصفحة من الجهة اليسرى بجانب العنوان هو، مؤرّخ بسنة ١١٢٥ هـ وما أقرأه منه: «محمد أفضل عباد الله»، أو «أفضل عباد الله محمد» وكتب فوقه: «ما يتعلّق بالفقير».

(١) هذا الوصف لما جاء على طرّة العنوان ليس في فهرسة المكتبة، وقد أضفته من عندي.

(٢) كذا، وفي الأصل: «الحنيفية».

ثم ذكر المهرس ما تنسخه من نسخة من كتب أبواب ، في أي موضع يقع كل كتاب منها .

فذكر أن كتاب الطهارة يبدأ من ٢ ب و ينتهي في ٤ ١ .

إلى أن وصل إلى كتاب العتق ، وذكر أنه يبدأ من [لوحة ٣٩] إلى آخر الكتاب [لوحة ٤٢] (١) .

- تاريخ الفراغ من نسخها كما جاء في آخرها يوم السبت ، في شهر رجب ، سنة تسع (٢) وخمسين وألف .

- واسم الناسخ : علي بن محمد ، برداده (٣) بلدة ، والشافعي مذهباً (٤) .

ومن : هذه النسخة صورة على ميكرو فيلم محفوظة في (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة) ، وهي التي حصلنا عليها ، وعليها اعتمادنا في تحقيق الكتاب ، كما تقدم . وقد جاء في بطاقة التعريف الخاصة بها في المعهد ما يلي :

- رقم الفيلم : (٣١٣٣) من (٥١٩ إلى ٥٦٣) .

(١) وهو وهم من المهرس ، فكتاب (العتق) وإن كان يبدأ من [لوحة ٣٩] ، إلا أنه ليس ممتداً إلى [اللوحة ٤٢] ؛ كما أنه ليس آخر كتاب في النسخة ، بل يليه باب في السواك وبعض الآداب ، ثم باب في الإجماع في الاعتقادات ، ثم خاتمة قصيرة للمؤلف بها ينتهي الكتاب . (٢) في الأصل : (تسعة) .

(٣) كنا جاء في الأصل ، ولعلها نسبة إلى بلدة (برداد) إحدى عزل محافظة تعز اليمنية . وقد عرضتها على بعض الأفاضل ؛ فقال : لعل نسبته «برداداني» إلى (برداد) قرب تعز ، والله أعلم . وخطه قريب من خطوط أهل اليمن .

قلت : وتعز من أكثر المناطق المشهورة في اليمن بالتمذهب على مذهب الشافعي رحمه الله .

(٤) تاريخ الفراغ من النسخ ، واسم الناسخ إضافة من عندي أيضاً ، وليس في فهرسة المكتبة .



تاريخ تصوير المعهد للنسخة: يوم الأحد ١٠ محب الفرد ، عام ١٣٧١هـ  
الموافق ٦ من إبريل ١٩٥٣ م.

\* وقد قُيدت بعض الفرق بين البيانات المذكورة في فهرسة المعهد، وتلك  
التي ذكرناها في فهارس مكتبة خُدابخش:

١- رقم المخطوط كما تقدم في فهارس خُدابخش (١٨٩٢)، وفي فهرسة  
المعهد ذكر أن رقمه في خُدابخش (١٠٦٤).

٢- في فهرسة خُدابخش تاريخ نسخ المخطوط ١٠٥٧هـ، وفي فهرسة المعهد  
١٠٥٩هـ.

وما في فهرسة المعهد هو الصواب المُطابق للمكتو بفي آخِر المخطوط ؛  
حيث قال الناسخ: «وكان الفراغ له نسخاً يوم السبت، في شهر رجب الأصب، أحد  
شهور سنة تسعة وخمسين وألف».

٣- عدداً أوراق (اللوحات) كما جاء في فهرسة خُدابخش ٤٢، وفي فهرسة  
المعهد ٤٣.

ولعل هذا راجع إلى اعتبار طُرّة العنوان ضمن الترقيم في فهرسة المعهد.

٤- في فهرسة المعهد عدداً الأسطر ٣١، وفي خُدابخش كما تقدّم ٢٣.

وما في فهرسة المعهد هو الصواب، وهو ما يصدق على جُل صفحات الكتاب،  
ولعل مفهرس خُدابخش كان قد نظر إلى آخر صفحة من المخطوط فقط حين عدّ  
الأسطر؛ فإنها هي فقط التي يصدق عليها كون عدداً الأسطر ٢٣ سطرًا من كل  
الكتاب.

٥- في فهرسة المعهد مقاس النسخة (٢٢٠×١٤٠ مليمتراً)، وهو ما يُقارب

المقاس المذكور آنفاً في فهرسة خُدا بنخش (٥,٥×٩,٥ بوصة) بعد تحويل وحدة القياس من بوصة إلى مليمتر، أما المقاس الآخر (٧×١١,٥) وهو أكبر بعض الشيء من المذكور، فلا أدري أهو مقاس طُرّة الكتاب وحدها أم ماذا؟

## أما عن ملاحظاتي على تلك النسخة، فهي كالآتي

١- نسخة تامة، قليلة السقط مقارنة بنظيراتها الآتية الذكر، بها نظام التّعقيمية من أولها إلى آخرها.

٢- نسخة حديثة نوعاً ما، فهي من مخطوطات القرن الحادي عشر.

٣- عليها علامات مقابلة من أولها إلى نهاية كتاب (الفرائض) تقريباً، وفي حواشيتها بعض التصحيحات والتصويبات اليسيرة؛ كما قام الناسخ في بعض المواضع بشكّل بعض الكلمات المُشكِلة؛ مما يبين أنها نسخة جيّدة قيمة منسوخة عن أصل صحيح مستقيم.

٤- لم يعتدنا نسخها إثبات قول المصنّف في أول كل عبارة: «تَقُؤا»، و«أجمعوا»، و«اختلفوا» ونحو هذا، مما يُصنّر به أغلب عبارات الكتاب<sup>(١)</sup>، وإنما اكتفى بعطف كل جملة على الجملة الأولى التي يذكّر فيها الاتفاق، أو الاختلاف؛ فيقول في أول عبارة في الباب مثلاً: «وَأَتَقُؤا عَلَى كَذَا»، ثم يقول فيما يلي ذلك من عبارات: «وَعَلَى أَنْ كَذَا كَذَا... إلخ، ولا يعود إلى ذكر قوله: «وَأَتَقُؤا»، أو

(١) والذي جعلني أذهب إلى أن إثبات ذلك في أول كل عبارة هو ما كان عليه الكتاب كما وضعه مُصنّفه رحمه الله: أنه هكذا الأمر في نسختي الكتاب الآخرين، وكذلك في جميع ما نقله ابن القطان في «الإقناع»، وما جاء في «نقد المراتب» لشيخ الإسلام ابن نيمية، وكذلك عند الرّئي في «العمدة»، وإن كان ثبته على أنه لن يُثبت ذلك في أول كل عبارة، وأنه سيكتفي بعطف الجمل على بعضها البعض؛ كنحو هذا الذي وقع في النسخة «خ».

«وأجمعوا»، أو «واختلفوا»، إلا إذا فصل بين العبارات بما ليس من جنسها؛ كأن يذكر اختلافاً بعد إجماع ذكره، ثم يريد أن يعود إلى ذكر إجماع آخر، ونحو هذا.

\* وقد وقع في مصوّرتي لهذه النسخة من المعهد بعض البثر والطمس في بعض المواضع، كما تقدّم وذكرنا سببه في المقدمة:

١- فمن بداية ١١ ب إلى قوله: «أن الحكم بشهادتهم قد وجب» مبتور منها، لكنه - والحمد لله - موجود كله في «الإقناع» لابن القطان إلى قوله: «تُرذّبه الشهادة». كما بُتر قدر أربع أو خمس كلمات من آخر كل سطر حتى قوله: «ولا أسلم أحد أبويه».

٢- ومن بداية ٣ إلى ١٥ - باستثناء ١٤ - ب - وقع كثير من الطمس والكلمات غير الواضحة، وقد اجتهدت في قراءة ما استطعت قراءته من ذلك، مسترشداً في هذا بعدد الكلمات في كل سطر مع النظر فيما يقابله في النسخة «ب»، وبما بقي من رسم ما لم يُطمس منه بالكلية، مع المقارنة بين ذلك كله، وبين ما جاء في كتاب «الإقناع» لابن القطان، و«عمدة الأئمة للرّيمي». وبشكل عامّ، فلن تجد - بفضل الله - من أثر ذلك ما يسوؤك، أو يُكدر عليك صَفْو هذا التحقيق، إلا في القليل النادر مما لا يؤثر على سلامة النص، فما بقي في هذا لَوْ رِيقَات معجاء في النسخة «ب»، وما يقابل ذلك من «الإقناع»، و«العمدة» كان كافياً إلى حدّ كبير في إقامة النص، وإخراجه على الوجه الأكمل، والله الحمد<sup>(١)</sup>.

(١) هذا ما كنتُ كتبتُه قديماً يصادف الوقوف على النسخة الثالثة للكتاب، وقد قمت بمقابلة الكتاب كله من أوله إلى آخره عليها؛ فانسأ هذا الخلل الذي وصفته جملةً، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

## ٥ النسخة الثانية<sup>(١)</sup> (وهي المرموز لها بـ «ب»):

كانت إحدى ممتلكات الشيخ محمد نصيف رحمه الله، وهي الآن محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز بجدة، قسم المجموعات الخاصة، برقم (٢٩١٣)<sup>(٢)</sup>.

١- نسخة حديثة، من مخطوطات القرن الثالث، أو الرابع عشر؛ كما يظهر من خطها، وقواعد إملائها، وطريقة وضع حواشيها.

٢- تقع في ٨٧ صفحة باحساب طُرّة العنوان، سقطت من مصورتها الورقة الأولى بعد الطُرّة.

٣- جاء على طُرّة العنوان بنفس القلم الذي كُتبت به ما نصّه: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والاعتقادات»، تأليف: الإمام الأوحّد ناصر الدّين أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن صالح بن غالب بن معدّان الفارسي رضي الله عنه.

ثم كُتِب عليها بالعثمانية بقلم آخر - لعله قلم الكوبيا الذي كان متشراً في ذلك الزمان - ما ترجمته:

«مطابق لأصله حرفياً، حتى الكلمات غير المنقوطة في الأصل نُقطت بالقلم ملكيته عائدة للناسخ الأول

(١) وهي التي أرسل إليّ بمصورتها الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل - جزاه الله خيراً - وهي نفسها التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري رحمه الله يقيناً بعد مُقا بلتينها بين نشرته للكتاب؛ كما أشرت إليه في مقدّمة التحقيق.

(٢) وقد كان أحفاد الشيخ محمد نصيف رحمه الله، أملاًوا مخطوطات مكتبته إلى جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وانتقلت مكتبة الشيخ إلى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة سنة ١٣٩٧ هـ.

أنا العاجز ناقل وناسخ فقط

٢٢ تشرين أول سنة ١٩٣٤

إستانبول... معلم رفعت<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي أن كاتب هذا الكلام هو نفسه ناسخ الكتاب، أو شخص آخر غيره، لعلّه هو من قام بعد ذلك بملاء البياض الذي تركه. لناسخ في بعض المواضع<sup>(٢)</sup>.

٤- تنتهي - كما أشرنا في المقدمة - بقول المُؤنّف: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: لم يُجمعوا، وبين قولنا: لم يُتفقوا<sup>(٣)</sup> فرقاً عظيماً، وهو...»، ثم توقّف الناسخ عند ذلك، ورسم خطأ متعرّجاً؛ إشارة منه إلى وجود تنمة لهذا الكلام.

٥- يتّضح من طريقة نسخها اهتمامُ الناسخ بإخراج النصّ صحيحاً سليماً من التصحيف والخطأ؛ فقد ترك في بعض المواضع فراغاً للكلمات التي لم يستطع قراءتها من الأصل الذي نسخ عنه، كما اجتهد في تصحيح بعض الكلمات التي لم يَرها صواباً، مع الإشارة عند ذلك إلى ما جاء في أصله في بعض الأحيان؛ فوفق في بعض ذلك، وجانبه الصواب في البعض الآخر، وقد تبّناها على هذا كله في موضعه إن شاء الله.

٦- جاء في غير موضع منها إحالة من الناسخ إلى حاشية، ولم يكتب مقابلها شيئاً، وأكثر ذلك في الكلمات التي اجتهد هو في تصحيحها.

(١) هكذا ترجمها لي أحد الأفاضل من المُتقنين للعثمانيين: التركية والعثمانية، فجزاه الله خيراً.

(٢) وقد تكرر هذا في مواضع يسيرة لا تعدى عشرة مواضع: كلها في كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، ثم في موضع أو موضعين من الباب الخاص بمسائل الاعتقاد في آخر الكتاب.

(٣) وصوابها: «لم يختلفوا» كما أشرنا إليه في المقدمة، وتبّناها عليه في موضعه من التحقيق.

٧- جاء في باب الاعتقاد في آخر النسخة إعمال لقلم آخر أحمر اللون مُغاير لِكَلَا الْقَلَمَيْنِ المشار إليهما آنفاً، لعلّه قلم أحد المُخَدِّثِينَ ممن اطلعوا على الكتاب، أو تملّكوه؛ كالشيخ محمد نصيف، أو الشيخ زاهد الكوثري؛ فقد قلصا ح به بتقسيم بعض فقرات الباب وعباراته بوضع بعض الفواصل، وعلامات الترقيم الحديثة، مع ضبط بعض الكلمات بالشكل، وتغيير إملاء البعض إلى الإملاء الحديث: لتحقيق الهمز فيما جاء مسهلاً كـ « قائل » و « أئمة »، وإثبات الألف في مثل: « معاوية »، ونحو ذلك.

### ٥ الثالثة ( وهي الموز لها ) :

نسخة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة داماد إبراهيم باشا في المكتبة السليمانية بإستانبول باسم «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ورسالة الثرمذي»<sup>(١)</sup>؛ برقم ٥٢٩/٢. ١- تقع النسخة في ١٣٦ ورقة (٦٩ لوحة)، وهي تمثل من اللوحات ١٧٣ وحتى ٢٤٥ من المجموع المذكور.

٢ - ليس في آخرها ريضخ ولا اسم النا سخ ؛ لكن المجموع منسوخ في العاشر من ذي الحجة سنة ١٠٩٠هـ كما جاء في آخره .

٣ - خطها خط نسخ جيد.

٤ - لم يدوّن فيها اسم الكتاب ، لا في أولها ولا في آخرها ؛ هاليعملها طرة عنوان.

(١) وسبب فهرستها بهذا الاسم؛ هو ما وقع متصحفاً في أولها عند ذكر إسناد الكتاب إلى المصنف؛ حيث تصخف على النا سخ اسم يزيد في اسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي راوي الكتاب عن القاضي أبي الحسن شريح بن محمد: إلى «الترمذي»!

٥- نسخة كاملة، باستثناء بعض بياض جاء في موضعين أو ثلاثة في أولها، لعله بسبب طمس كان في النسخة التي نسخت عنها.

٦- ليس فيها أية علامات تشير إلى أنه كان قد تم مقابلتها أو تصحيحها على نسخ أخرى.

٧- كثير من السقط والتحريف والتصحيح في مواضع كثيرة منها.

٨- ليس ناسخها بالمجود، ولا هو من أهل العلم أو طلابه على ما يبدو؛ فهو ينسخ كما تنفق له دون تحرر، وقد تحرفت عليه كثير من الألفاظ والعبارات الواضحة.

٩- تفردت هذه النسخة بذكر إسناد الكتاب إلى المتف في أولها.

## (ثانياً) المصادر الأخرى المساندة:

٥٥ الإقناع في مسائل الإجماع (وهو المرموز للفقه)

من تأليف الإمام الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الحميري الكُتامي الفاسي، نزيل مراكش، الشهير بأبي الحسن بن القطان (ت ٦٤٨هـ). ألفه بأمر من أمير المؤمنين أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الموحدي؛ ليكون بمنزلة الدستور لدولته، وسياجاً لحرم الشريعة، حتى لا يتخطى الإجماع أحد.

وهو كتاب جليل، ضمت إليه ابن القطان حكايات الإجماع من أكثر من عشرين مصنفاً من عظيم تصانيف الإسلام، منها ما هو مطبوع معروف؛ ككتاب «الإشراف» لابن المنذر، و«اختلاف العلماء» للمروزي، و«التمهيد»، و«الاستدكار» كلاهما لابن عبد البر، ومنها ما زال مفقوداً كأكثر تصانيف أهل الظاهر؛ ككتابي «الإيجاز»، و«الانتصار» لمحمد بن داود (ت ٢٩٧هـ)، و«الإيضاح» لقاسم بن محمد بن سيار

القرطبي البلياني (ت ٢٧هـ)، و«الموضح» لابن المغلس (ت ٣٢٤هـ)، و«الإنباه» للمُنذر بن سعيد البلوطي (ت ٣٥٥هـ)<sup>(١)</sup>.

وممن احتفى المؤلف به، وكثر النقل عنه: الإمام ابن حزم رحمه الله، فقد نقل من كتابه: «المحلى»، و«الإحكام» وأكثر من النقل عنه جداً من كتاب «المراتب» حتى استوعب ما يربو على ثلث الكتاب؛ يستوعب أبواباً كاملة أحياناً، ويُهمل أبواباً أحياناً أخرى، ويأخذ ويدع من أخرى<sup>(٢)</sup>.

وقد رأينا له من العيب الشديد مع كتاب هذه صِفته، وهذا كم نُقله من «المراتب» ألا يكون ضمن أصول الكتاب المعتمدة في تحقيقه وضبط نصّه.

ولهذا الكتاب - فيما أعلم - طبعتان:

(١) ولعلّ توفّر مثل هذه المصنّفات النادرة لابن القطّان كان بسبب تولّيه نظارة المكتبة الملكية. يقول الأستاذ محمد المنوني: «الواقع أن الكتب التي نقل منها ابن القطّان في الحديث والرجال خاصة؛ تُعتبر من الكثرة والغرابة والتُدرة والتعدد، بحيث يُستبعد أن تكون مملوكة لشخص واحد؛ ولا بُدّ أن تكون تلك المصادر في ذلك الوقت هي محتوى مكتبة ملكية. وتوفّر لابن القطّان النقل من كتب تعدّر على عبد الحقّ بالأندلس أن يراها؛ كـ «مُسند بقيّ بن مخلّد» و«تفسيره»، و«مُصنّف قاسم بن أصبغ» وغيرها. وقد تولّى ابن القطّان نظارة هذه المكتبة، واستوعبها، وأطلع على خفاياها ودقائقها، حتى إنه عندما نُهبت تلك المكتبة، وعُث فيها فساداً في إحدى الفتن، لم يجدوا من يُعيد ترتيبها، ويعرف ما فُقد منها، وما نقص، وما بقي تامّاً غيره» اهـ.

(٢) قال محقق الكتاب الدكتور فاروق حمادة: «وقد اقتبس ابن القطّان من ثلاثة كتب له - يعني للإمام ابن حزم رحمه الله - هي «مراتب» أع، وهو مُصنّف الموضوع، ع، واستوعبه سوى فقرات يسيرة (قلت: في هذا بعض مبالغته)، والكتاب مطبوع، وبين يديّ طبعة سقيمة، ولقي هذا الكتاب القبول عند العلماء، وعدّوا ما ذكره فيه من أصحّ الإجماعات... إلخ كلامه في مقدمة تحقيقه للكتاب (١٠٧/١).



الأولى - وهي أسبق النُسَخَتَيْنِ ظهوراً -: في مجلدين صغيرين بتحقيق: حسن فوزي الصعيدى، من مطبوعات دار الفاروق بمصر، اعتمد فيها محققها على نسخة مخطوطة واحدة للكتاب صوّرتها الخزائن العامة بالرباط، وهي وإن كانت الأصل المعتمد للكتاب في طبعته الأخرى الآية الذكر، إلا أنها نسخة ناقصة، بها طمس وسقط في غير موضع منها.

والثانية: بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، وتغطي أربع مجلدات كبيرة<sup>(١)</sup>، من طبع دار القلم دمشق، وقد اعتمد محققها على ثلاث نُسُخٍ خطية؛ إحداها: تلك النسخة سالفه الذكر، والأخريان: نُسُختان كاملتان سدّتا ذلك النقص والخرم الذي في الأولى؛ لهذا اعتمدنا على هذه الطبعة الأخيرة للكتاب، ولم نُعوّل على الطبعة الأخرى إلا في القليل للثبوت<sup>(٢)</sup>.

وبعد مقابلتي بين ما نقله ابن القطان في «الإقناع» وما يقبله في كتاب «المراتب» بنسخه الثلاث؛ أودأن أشير إلى بعض الملاحظات على طريقة ابن القطان في النقل من الكتاب:

١ - لا تستطيع أن تحدّد له منهجاً مطّرداً فيما يختار نقله أو تركه من المسائل؛ فقد ينقل عبارة قصيرة، ويترك أخرى طويلة، وقد يفعل العكس، أو يأخذ ما يسميه المصنف حاشياً، جماع اللازم، ويترك الإجماع الجازي، وأحياناً أخرى يعكس ذلك.

(١) وليست هذه الضخامة بسبب زيادة في أصل الكتاب، لكن إلما توسّع فيه المحقق في حواشي الكتاب من تخريج للمسائل، وذكر لأدلتها، وتفصيل أقوال العلماء فيها، ونحو ذلك مما هو خارج عن أصل نصّ الكتاب.

(٢) وقد كان أحد الإخوة - جزاه الله خيراً - قد أدتني قبيل الانتهاء من تحقيق الكتاب بمصورة من النسخة الثانية الكاملة، التي اعتمد عليها الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه، فأفدت منها في بعض المواضع التي كانت أشكّلت عليّ من «الإقناع» أثناء التحقيق.

٢- لا يلتزم ترتيب الامه نف في الكتاب ، بل يلحق الكتاب ما يُنا سب ترتيبه هو لأبواب كتابه.

٣- لا يلتزم سياق المصنف للعبارات في بعض الأحيان يكفي بما يُنا سب الباب الذي ينقل فيه ما ينقل ؛ فقد ينقل عدّة مسائل مُتتالية بترتيبها من الكتاب ، وقد ينقل واحدة من مكان ، والتي تليها من مكان آخر ، وقد يأخذ شطر عبارة ، ويترك الشطر الآخر ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر.

٤- يتصرّف في العبارات في كثير من المواضع ؛ أحياناً بما يُنا سب سياقه هو للكلام في الباب مما كان يتناسب و سياق الامه نف له في كتابه ؛ كأن يحذف قوله : « كما ذكرنا في باب كذا » ، أو « كما تقدم ذكره » ، ونحو هذا ، وأحياناً أخرى باختصارها ، أو التغيير في بعض ألفاظها ، أو تركيبتها .. إلخ .

٥- كثيراً ما يتصرّف في تصدير المصنف للمسائل بقوله : « واتَّفَقُوا » ، أو « وأجمعوا » ؛ فيستعمل « اتَّفَقُوا » مكان « أجمعوا » والعكس <sup>(١)</sup> .

تنبيه : وقعت ثلاث عبارات في كتاب « الإقناع » نسبها ابن القطان إلى « المراتب » ، ولا ذكر لها في شيء من نسخ الكتاب الثلاث ، وهي بترقيم طبعة الدكتور فاروق حمادة المعتمدة في التحقيق كالتالي :

(١) ولم أجد في الحقيقة سبباً جيداً لهذا التصرف ، ولكثرة وقوع هذا في الكتاب لم أنبه عليه - في الغالب - إلا في المواضع التي يوافق فيها إحدى النسخين عند اختلافهما . والحقيقة : أنني بعد استقراء شديد للكتاب - كتاب « المراتب » - خلصت إلى عدم طرد المصنف لطريقة استعمال واحدة لأي من اللفظين ، وأنه لا فرق عنده بين ما يُصَدِّره من عبارات بقوله : « اتَّفَقُوا » ، وما يُصَدِّره بقوله : « أجمعوا » ؛ كما سيأتي بيانه بشيء من التفصيل ، إن شاء الله .

- فقرة (٢٢١): «وَاتَّقُوا عَلَى إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ، إِذَا رَوَاهُ الثَّقَةُ عَنِ الثَّقَةِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

- فقرة (٢٢٢): «وَاتَّقُوا عَلَى وَجوبِ الْمَصِيرِ إِلَى خَيْرِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ لَهُ، مَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُزِيلُ اسْتِعْمَالَهُ، أَوْ يَرْذُهُ دَلِيلٌ يَخْصُّهُ، فَإِذَا تَعَرَّى مِنْ أَنْ يُعَارِضَهُ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ؛ إِمَّا عَمَلٌ سَائِرٌ، أَوْ فِعْلٌ مُتَوَاتِرٌ، أَوْ نَسَخٌ لَهُ بَغِيرُهُ، أَوْ تَفَقُّهُ الْمَامُونُ كُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَالْمَصِيرِ إِلَيْهِ».

- فقرة (٣٩٩٢): «وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا».

○ «عُمْدَةُ الْأُمَّةِ فِي إِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ» (وهو المرموز له بـ «ع»):

من تأليف: الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُثَيْثِيِّ الرَّيْمِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ<sup>(١)</sup>، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٤٨/٣): «محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحُثَيْثِيُّ - بِمَهْمَلَةٍ وَمُثَنَّتَيْنِ مُصَفَّرٌ - الصُّرَدِيُّ، جمال الدين الرَّيْمِيُّ - بفتح الراء بعدها تحتانية ساكنة - نسبةً إلى رِيْمَةٍ ناحية اليمن، اشتغل بالعلم، وتقدّم في الفقه، فكانت إليه الرّحلة في زمانه، وصنّف التّصانيف النافعة منها: «شرح التّنبية» في أربعة وعشرين سفرًا قلت: وهو مخطوط [أثابه الملك الأشرف على إهدائه إليه أربعة وعشرين ألف دينار ببلادهم، يكون قدرها ببلادنا أربعة آلاف مثقال ذهبًا وله «المعاني لشريفة» (قلت: لعله يعني: «المعاني البديعة» وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية في مجلّدين، وسأتي الإشارة إليه)، و«بُغْيَةُ النَّاسِكِ فِي الْمَنَاسِكِ»، و«خلاصة الخواطر» وغير ذلك، ولني قضاء الأقضية بزييد زهرًا من ذي الحجة سنة تسع وثمانين إلى أن مات في أواخر المحرم، وقيل: في أول صفر» اهـ. وقال صاحب «العقود اللؤلؤية» عند ذكره لحوادث سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة: «وفيها تُوفِّيَ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّيْمِيُّ، وَكَانَ فَقِيهًا عَارِفًا مُحَقِّقًا مَدَقَّقًا، نَقَلًا لِلنَّصُوصِ، بَارِعًا فِي الْمَذْهَبِ (يعني: المذهب الشَّافِعِيُّ)، وَهُوَ الَّذِي صَنَّفَ =

وقد قسّم كتابه هذا إلى قسمين:

جعل القسم الأول منه: في إجماع الأئمة الأربعة فقط، نقل فيه من كتاب «الإفصاح» لابن هبيرة الذي خصّصه لإجماع الأئمة الأربعة واختلافهم، فاستدرك عليه، وتعقّب في بعض المواضع.

وجعل القسم الآخر: في ذكر الإجماع العام، اعتمد فيه على النقل من كتاب «المراتب» لابن حزم؛ فتعقّب في بعض المواضع بالاستدراك والنقد، أصاب في بعضها أحياناً، واستحقّ هو التعقّب والاستدراك في أحيان أخرى.

ومن هذا الكتاب عذّة نسخ مخطوطة، منها:

- نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٢٣٥٥ فقه)، وهي ناقصة إلى النصف تقريباً. انظر: «فهرس المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير» (٢/٨٣٢ أصول الفقه).

- نسخة ثانية في مكتبة آل الوزير بصنعاء (برقم ٨٨). قال الجبشي في «فهرس المكتبات الخاصة باليمن» (ص ٥١) في وصفها: «خط قديم، عليه تعليقات بخط محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ)، الذي رجع إلى هذه النسخة في كتابه

= «التفقيه في شرح التنبيه» أربعة وعشرين مجلداً وكانت له خطوة عند الملوك، صجّب السلطان الملك المجاهد، ثم صجّب ولده السلطان الملك الأفضل إلى أن توفي، ثم صجّب السلطان الملك الأشرف، وولاه قضاء الأقضية في المملكة اليمنية بأسرها، وجمع من المال ما لا يجمعه أحد من الفقهاء البتّة، ولكن من وجوه مختلفة، عفا الله عنه. وكان له مكارم أخلاق، باذلاً نفسه وماله للطلبة، وجمع من الكتب شيئاً كثيراً، وغلى قيمة الأعماد (كذا)، وكانت وفاته في اليوم الرابع والعشرين من صفر، وقبر على باب ثربة الشيخ الصالح أحمد بن أبي الخير الصياد في مقبرة باب سهام، رحمه الله تعالى. اهـ.

«العواصم والقواصم»، وغيره من مؤلفاته، النسخة في مجلد ضخم، مَبْتُور جَزْءُهُ، ينتهي إلى كتاب الوكالة» اهـ.

- ونسخة ثالثة في مكتبة الأحقاف بحضر موت، اليمن وهي التي استطعنا تحصيلها والاعتماد عليها في تحقيق الكتاب، وهي نسخة تامة عدا صفحة واحدة، أو بضعة أسطر مسطحة لئولها تقع في ١٥ لائحة

وقد كان أعياني طلب هذه النسخة ما بين المكتبة، وبين أحد الأفاضل من الإخوة ممن سعى في طلبه؛ أجلي؛ حتى جاءني أول ٩ ورقة منها فقط بعد أن كنت قد انتهيت من تحقيق الكتاب على نسختي «خ» و«ب»، وقابلته على ما في «الإقذاع» لابن القطان، وهذه التسعون إنما تحتوي على ثمان ورقات فقط من آخرها مما يخص نقل الرِّيمِي من «المراتب»، عَمَدَت إلى مقابلة الكتاب على ما في هذه الورقات قَوَّر وصولها، ثم يَسْت من الحُصول على باقي النسخة، حتى عَزَمْتُ على إخراج الكتاب دونها، لكن كان يؤخِّرني عن هذا في كل مرة أمران:

الأول: ما وجدته من موافقة ما جاء في هذه النسخة في أغلب الأحوال لنسخة الأصل «خ»، وكونها سَتُسِد معي بعض ما وقع في مصوِّرتي منها بِتَرِطْطَمْسٍ، وكذلك ما وقع لي مع بعض الكلمات والعبارات التي كنت قد أَرَجأت أمرها، وتَوَقَّفْتُ عن الجزم فيها بشيء.

الأمر الآخر: ما جاء في كتاب الرِّيمِي من تعقبات واستدراكات على الكتاب، وكونها لم تُنشر قبل ذلك، ولا عُرِفَتْ عند الناس كما عُرِفَتْ مؤاخذات شيخ الإسلام ابن تيمية، والتي كُتِبَ لها الذُّبُوح والانتشار، حتى صار الكتاب لا يُطَبَع إلا وهي معه؛ فأردت نشرها مع الكتاب، كما هو الحال مع مؤاخذات شيخ الإسلام رحمه الله.

ثم من الله عليّ بوصول باقي النسخة بعد ذلك بعدة أشهر، بعد المحاولة مع المكتبة مرة أخرى؛ فقامت بمقابلة باقي الكتاب عليها، مع إثبات تعقبات واستدراكات الرّيمي في مواضعها والتعليق عليها، والله الحمد والمنة.

وإتماماً للفائدة، أذكر من مقدمة الرّيمي للكتاب، وكذا خاتمته، ما يتعلق بمنهجه في الكتاب بصورة عامة، وبطريقته في النقل والاستدراك على كتاب «المراتب» بصورة خاصة:

### - ما جاء في مقدمة الكتاب:

«...<sup>(١)</sup> بالطلاعة، وبذلنا في مراسيمه غاية الاستطاعة، وأحببنا أن نسلّك في ذلك سبيل السالفين من أئمة الجماعة، فنظرنا في الكتب المصنّفة في الإجماع، فإذا هي على قسمين: خاص، وعام.

فالأوّل (الخاص): وهو مصنّف الإمام عون الدّين يحيى بن هبيرة الحنبلي<sup>(٢)</sup>،

(١) سقط من أول النسخة - كما يظهر من السياق - مقدار صفحة، أو أقل؛ كما تبيننا عليه عند الكلام على وصف النسخة.

(٢) ترجمه الذّهبي في السّير، فقال الوزير الكامل، الإمام العالم العادل، عون الدين، يمين الخلافة، هو المظفر يحيى بن مهين هيريق سعيد بن الحسن بن جهم، الشّيبانيّ الدّوريّ العراقيّ الحنبليّ، صاحب التصانيف.

مولده بقرية بني زقر من الدور، أحد أعمال العراق في سنة تسع وتسعين وأربع مئة. ودخل بغداد في صباه، وطلب العلم، وجالس الفقهاء، وتفقه بأبي الحسين بن القاضي أبي يعلى والأدباء، وسمع الحديث، وتلا بالسبع، وشارك في علوم الإسلام، ومهّز في اللغة، وكان يعرف المذهب والعربية والعروض، سلفياً أثرياً، ثم إنه أمضاه الفقر، فعرض للكتابة، وتقدّم، وترقى، وصار مشرف الخزانة، ثم ولي ديوان الزمام للمفتي لأمر الله، ثم وُزّله في سنة ٥٤٤هـ، واستمر وُزراً من بعده لابنه المستنجد، =

وزير المُقتني لأمر الله بن المُتَظَهِّر بالله، الذي صَنَّفَه في إجماع الأئمة الأربعة: وهم: الإمام الشافعي وأبو حنيفة، ومالك، وأحمد، وإجماع ثلاثة منهم، واثنين منهم؛ فذلك قسم.

والقسم الثاني (العالم): وهو مصَنَّف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الفارسيّ الإشبيليّ الأندلسيّ الشافعيّ ابتداءً، ثم الظاهريّ انتهاءً في إجماع الأئمة المذكورين أولاً وغيرهم، وهو قسم ثانٍ.

لكنهما لم يفيّا بذلك فيما؛ فابن هُبيرة أغفل من ذلك كثير أمع خللٍ في نقله عن بعض الأئمة الأربعة، وابن حزم اعتراه في دعواه الإجماع ما يُناقض دعواه في بعض المسائل، وقد تَبَهَّنَا على ذلك بما هو برهان وإعلام وإعلان<sup>(١)</sup>، وكان من

= وكان ذيناً خيراً متعبداً عاقلاً وقوراً متواضعاً لمَجْزِلِ الرأي، بازاً بالعلماء، مُكَبِّراً مع أعباء الوزارة على العلم وتدوينه، كبير الشأن، حسنة الزمان.

قال ابن الجوزي: كان الوزير يتأسف على ما مضى، ويندم على ما دخل فيه، ولقد قال لي: كان عندنا بالقرية مسجد فيه نخلة تحمل ألف رطل، فحدثت نفسي أن أقيم في ذلك المسجد، وقلت لأخي مَجْد الدين: أقعد أنا ولنت و حاصِلُها يكفينَا، ثم انظر إلى ما صِرت. ثم صار يسأل الله الشهادة، ويتعرَّضُ لأسبابها.

وفي ليلة ثالث عشر جمادى الأولى سنة ستين وخمس مئة استيقظ وقت السحر، فقاء، فحضر طبيبه ابن رشادة، فسقَلَشِه ثلثاً، فيقال: إنه سَمَّه، فمات، وسُقِيَ الطَّيِّب بعده ينصف سنة سَمّاً، فكان يقول: سَقَيْتُ فسُقِيت، فمات.

قال الذهبي: «قلت: له كتاب «الإفصاح عن غلط الصحاح»، شَرَحَ فيه «صحيحي» البخاري ومسلم في عَشْرِ مجلدات، وألَّفَ كتاب «العبادات» على مذهب أحمد، وله أرجوزة في المقصور والممدود، وأخرى في علم الخط، واختصر كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكَّيت». اهـ.

(١) قال في مقدمة كتابه «المعاني البديعة» (١١/٧): «ولما نظرت في كتاب ابن حزم =

القواعد عند التنبيه على ذلك في أوائل ما أتكلّم به: «قلت»، وفي لجو: «والله أعلم».

ووضعنا كتابنا هذا في الإجماع مُعَرِّى عن الخلاف؛ إذ قد وضعنا فيه كتاباً كافياً مستقلاً شافياً، سَمَّيناه: «المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة»<sup>(١)</sup>، وسَمَّينا كتابنا هذا: «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة»، فصار الكتابان كالكتاب الواحد المجتمع الأطراف، في محلّ الإجماع والخلاف.

ولمّا كانت العمدة في هذا الأمر على الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، جعلنا لأسمائهم رموزاً تدلُّ عليها: فللشافعي (شيكلاً و لأبي حنيفة (حاء)، ولمالك (ميمًا)، ولأحمد (ألفًا)، ووضعنا في ذلك شكلاً مُرَبَّعاً يجمع عشرة<sup>(٢)</sup> جداول تشتمل على رموز الأئمة الأربعة في إجماعهم، وإجماع بعضهم؛ إذ هم في العلم كالأقطاب، والسادة في الأعراب، ومنهم أمر الخلاف والإجماع، وسائر لأئمة لهم كالأتباع، وجعلنا جدولاً حادي عشرَ مشتملاً على العشرة<sup>(٣)</sup> الجداول؛ لجمع الإشارة إلى

= رحمه الله، الذي جمعه في إجماع الأئمة وورّد ما فيه الخلاف ظاهر أو ادّعى الوفاق فيه، وأورّد ما فيه الوفاق ظاهراً، وادّعى الخلاف فيه، وجاء في كُلِّ من الأمرين بما يُثابِتُه، وقد تَبَيَّنَتْ على ذلك في نسختي منه بالحواشي إزاء المسائل التي ذكّرها في الكتاب، وجئت بما فيه - إن شاء الله تعالى - عين الصواب، رجا فضل الله، وجزيل الثواب؛ أحبيت أن آتي بكتاب في الخلاف بين الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة... إلخ».

قلت: كأنه كان قد كتب هذا قبل أن يؤلف كتابه «عمدة الأئمة»، ولعلّ ما أشار إليه هنا مما كتبه بحواشي نسخته «المراتب» هو عين ما ضمّنه كتابه «العمدة» عند تعليقه على ما علّق عليه من عبارات هناك. والله أعلم.

(١) وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية (!) في مجلدين، بتحقيق: سيد محمد مهني.

(٢) في الأصل: (عشر).

(٣) في الأصل: (العشر).



وضع أسماء الياقين دون رموزهم، ولم نجعل لهم رموزاً أكثرتهم، ولا شاع عدّهم، وقد يجتمع اثنان من الأئمة الأربعة على رأي واحد، فنجعل لهما حرفين، وقد يجتمع ثلاثة منهم على رأي واحد، فنجعل لهم ثلاثة أحرف، وقد يجتمع الأربعة على رأي واحد، فنجعل لهم أربعة أحرف، وذلك كله موجود في الجداول المذكورة، وقد يجتمع الأربعة على مسألة، فنعطف عليها في مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا»، وقد يجتمع ثلاثة منهم على مسألة، فنعطف عليها مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا»، وقد يجتمع اثنان منهم على مسألة، فنعطف عليها مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا». وسلكنا هذا الصلوك في العطف على القسم الثاني - وهو الإجماع العام - فنقول: أجمعوا على كذا، أو نعطف على ذلك مثله في الحكم بقولنا: وعلى أن كذا يجوز، أو لا يجوز، أو يجب، أو يستحب، أو لا يستحب، أو يكره، أو لا يكره، وعلى هذا أبداً؛ وكل هذا طلباً للاختصار وتقريراً على أولى الاستبصار.

و تَوْنًا كِتَابَنَا هَذَا عَلَى تَرْتِيبِ «التَّيْبِيهِ»<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ أَبْرَكَ وَأَصَوَّبُ، وَأَدْنَى لِلِنِّوَالِ وَأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ كِتَابِي الْإِمَامِينَ ابْنِ هُبَيْرَةَ وَابْنِ حَزْمٍ مُخْتَلِفَا التَّرْتِيبِ، وَمَعَ هَذَا فَمُخَالَفَانِ لِتَرْتِيبِ كُتُبِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ.

وَقَصَدْنَا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَجَزِيلَ ثَوَابِهِ، وَجَعَلْنَا (لِذَلِكَ) فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مَقْلَمَةً فِي حَقِيقَةِ الْإِجْمَاعِ، وَمَنْ يَنْعَقِدْ بِهِ فِي كُلِّ (ذَلِكَ)، وَخَتَمَاهُ بِخَاتَمَةِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى الْعُقَاثِدِ وَالسُّنَنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ. انتهى.

(١) يعني: كتاب «التبييه» لأبي إسحاق الشيرازي رحمه الله، والذي شرحه الرُّيَمِيُّ بكتابه «التفقيهِ».

- ما جاء في الخاتمة:

«وهذا آخر ما اشتمل عليه كتابا الإمامين ابن هُبيرة، وابن حزم، مع حذف المكرر، وحذف ما نقله ابن حزم من الاختلاف، مع زيادات أوردتها، واستدراكات على عبارتيهما يثبتها وأوضحها».

❶ «نقد المراتب» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (وهو المرموز له بـ «ن»):

وقد جاء اسم هذه الرسالة على النسخة المخطوطة منها هكذا: «مؤاخذه على ابن حزم في الإجماع»<sup>(١)</sup>. وهي رسالة ثابتة النسبة لشيخ الإسلام رحمه الله بلا شك، وقد طعن في نسبتها إليه البعض<sup>(٢)</sup> زاعماً أنها لابن شيخ السَّلامية؛ اعتماداً

(١) قال محمد عزيز شمس في مقدمة تحقيقه للمجموعة الثالثة من «جامع مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٧/٣): «فصل في مؤاخذه ابن حزم في الإجماع، توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٦٤٥٤]، تحتوي على ثمانين رسالة للشيخ أولها (التدْمِيرِيَّة)، وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر، وقد طُبعت مُفَرَّقة بهامش كتاب «مراتب الإجماع» لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧)، وفي المطبوعة أخطاء في مواضع» اهـ.

(٢) وهو الشيخ الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي في كتابه «المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته، وأشهر أعلامه ومؤلفاته» (٣٨٧/٢)؛ حيث قال: «و يوجد في عالم المطبوعات كتاب بعنوان: «نقض مراتب الإجماع» هو مطبوع بهامش «مراتب الإجماع»، منسوباً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ولم أجد له في المصادر التي ذكرت تصنيفه أن له كتاباً بهذا العنوان، أو بعنوان مقارب، والذي يبدو في النظر أن هذا الكتاب المطبوع هو نفس كتاب ابن شيخ السَّلامية، ولكن ظن ناشره أو ناسخه أنه لابن تيمية من أجل كثرة النقول عنه في هذا الكتاب، ولا غرابة في ذلك، فقد كان ابن شيخ السَّلامية - كما قال مترجموه - من المعتنين بفتاوى شيخ الإسلام، المنتصرين لأرائه وأقواله. فليخزر» =

على ما ذكر في ترجمته من أنه شَرَحَ «المراتب»، واستدرك على ابن حزم في مواضع منه كما تقدم، وليس الأمر كذلك، ولا علاقة لشرح ابن شيخ السلامية بهذه الرسالة، فقد ذكر المترجمون له أنه شرح الكتاب في نحو عَشْرَةِ أَشْفَارٍ، وهذه الرسالة إنما هي بضع ورقات! وعلاوة على كونها جامعاً منسوبة لابن تيمية على طَرَزِ النسخة المخطوطة منها؛ فقد ذكرها وأشار إليها ابن تيمية نفسه في أكثر من موضع من رَدِّهِ الكبير على الشُّبْكِيِّ في مسألة الطلاق المعلق؛ فقال<sup>(١)</sup>: «وقد ذكر الإجماع على أن الطلاق المعلق الذي لم يقصد به اليمين يقع، ثم اختار بعد ذلك في «المحلى» أنه لا يقع، وقد تقدّم أن هذا قول أبي عبد الرحمن الشافعي، وهذا نزاع لم يكن قد أُطْلِعَ عليه ابن حزم أيضاً، كما قد ذكرنا قطعة كبيرة من إجماعاته التي فيها نزاع لم يُطْلِعَ عليه، مع أنه من أعظم نَقَلَةِ الإجماعات اطلاعاً، وأكثرهم انتقاداً» اهـ.

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر شرط المصنّف في كتابه و قوله: «إنما ندخل في هذا الكتاب لإجماع التام الذي لا مُخَالَفَ فيه البتة... إلخ». قال<sup>(٢)</sup>: «فهذا شرطه في إجماعه؛ ومع هذا فقد ذكر إجماعات كثيرة فيها نزاع لم يعلمه، بل فيها

= والله أعلم. اهـ.

وفي تثبيت نسبة هذه الرسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول محمد عزيز شمس في مقدمته لـ «جامع المسائل»: «ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: هو اخذ على ابن حزم في الإجماع؛ فقد ذكره كلٌّ من الصَّفَّدي، وابن شاكِر».

وقال أيضاً: «ومهما يكن من أمر؛ فإنَّ الرسائل والمسائل الموجودة في هذه المجموعة ثابتة النسبة إلى الشيخ بالمعايير التي تحدّثت عنها في مقدمة المجموعة الأولى (ص ١١-١٢) يؤخذ عليه الرسالة التي ذكرها في العشق! اهـ كلامه.

(١) (٢/٦٢٢-٦٢٣).

(٢) (٢/٦٢٤).

ما قد خالفه هو أيضاً، قد ذكرنا منها قطعة فيما كتبناه في الإجماع في غير هذا الموضوع. اهـ.

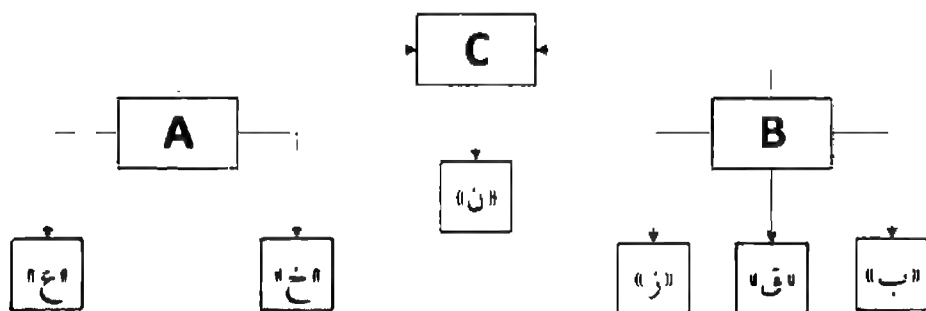
❁ بعض الملاحظات العامة على الأصول والمصاير المعتمدة في التحقيق:

١- أغلب ما في «العمدة» للرّيمي «ع» جاء موافقاً لنص النسخة «خ»؛ مما يدلُّ على أنهما يرجعان في الأصل إلى عائلة نصّية واحدة من أصول الكتاب؛ ولعل ذلك راجعٌ إلى أن النسخة «خ» نسخة يعلّية كما ذكرنا سابقاً.

٢- أغلب ما في «الإقناع» لابن القطان «ق» جاء موافقاً لنص النسختين «ب» و«ز»، مما يدلُّ على أنهما جميعاً يرجعون في الأصل إلى عائلة نصّية واحدة أيضاً من أصول الكتاب.

٣- ما جاء في «مؤاخذات» ابن تيمية «ن» يدلُّ على أنه كان قد اعتمد على أصل مُلقًى بعض الشيء من العائلتين النصّيتين المذكورتين آنفاً.

ولعل هذا المخطط أدناه يوضح هذه العلاقة المذكورة بين النسخ:



## ❖ منهجنا في تحقيق الكتاب وضبط نصه:

ليست طريقتنا في تحقيق هذا السفر، وضبط نصه كمثل التي وصفها الشيخ أحمد شاکر رحمة الله عليه في مقلمة تحقيقه لكتاب «الإحكام» لابن دقيق العيد، والتي وصفها بـ «الطريق القويم» طريق أئمة الحديث<sup>(١)</sup> التي هي اختيار أصح النسخ وأوثقها، ثم النص على ما يُخالِفها في المواضع المهمة التي يُخشى فيها اللبس على القارئ... إلى آخر كلامه رحمه الله. ثم هي ليست كذلك طريقة التلخيص الصرفة التي يَنُفِّسُ عنها مُحَقِّقُو هذا الفن، وإنما طريقة وسطى بين الطريقتين؛ حيث لم نُهمل اعتماد نسخة واحدة، واتَّخَذَها أصلاً في إخراج الكتاب؛ كما لم نُهمل كُلَّ زيادة أو مخالفة جاءت في النسخ الأخرى؛ سواء بإثبات ذلك في المتن وتقديمه إن ترجَّحَ لدينا صِحَّتُهُ وُحُقِّقَتْهُ بالتَّقايم، أو بلا إشارة إليه في الحاشية عند تقديمنا لما جاء في نسخة الأصل عليه، خاصة ما كان من ذلك محتملاً غير مدفوع من كل وجه.

وهذه الطريقة التي اخترناها أخيراً: نعدّ تَرَدُّدَ وُطُولَ تفكير مني أوّل الأمر - كان قد دفعني إليها أمران:

الأول: أنه ليس بين أيدينا من نسخ الكتاب ما يمكن أن يُطبَّقَ عليه مثل هذا

(١) قال القاضي عياض رحمه الله في «الإلماع» (١٨٩-١٩٠) ... وأوّل ذلك أن يكون الأئم (يعني: النسخة الأصل) على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرّج في الحوائس، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه، أو حرف منه للاختصار - لا سيّما مع كثرة الخلاف والعلامات - وإن اقتصر على أن تكون الرواية المُلحقة بالحمرة - فقد عَمِلَ ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط؛ كأبي ذرّ لهروي، وأبي الحسن القاسبي وغيرهما، فما أثبت لهذه الرواية كتبته بالحمرة، وما نقص منهما ما ثبت للأخرى حوّلها إليه (يعني: رُسم حولها ثرة) ١٠١هـ.

المنهج الذي وصفه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله؛ ففي كل نسخة من النسخ التي لدينا من التحريف والتصحيح والشق ما يمنعنا من الاعتماد عليها والاستغناء بها عن باقي النسخ على هذا المعنى المذكور في كلام الشيخ رحمه الله.

الأمر الآخر، وهو الأهم: أن هذا الكتاب ليس كغيره من الكتب؛ بحيث يمكن أن تُساق عباراته بالمعنى، لا باللفظ، ويكون ذلك مقبولا غير مؤثر في المعنى المقصود؛ بل أصل هذا الكتاب ومبناه إنما هو على ألفاظه: لفظاً لفظاً، وعباراته: عبارة عبارة؛ كما نصَّ عليه المصنّف رحمه الله في آخِر الكتاب بقوله: «ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم لنا شرطين... لثني: أن يتدبّر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب، فإننا لم نُورد منه لفظاً في ذكرنا عقد الإجماع إلا للمعنى كان يختل لو لم تُذكر تلك اللفظة». اهـ.

ولما كانت الاختلافات بين النسخ ليست بالثّز اليسير، ولا هي في كثير من الأحيان من الموضوع بحيث يمكن حسم أهوايا دني نظر، وكان العبد الفقير مُزجى البضاعة في العلم، وأقل شأناً أن يثبت على القارئ، بحيث يُثبت له من الألفاظ والعبارات ما يرى إثباته، ويُهمل منها ما يرى إهماله = أثرت الإشارة إلى كثير مما بين النسخ من فروق في الهامش، مع إثبات ما أراه راجحاً عندي في المتن، دون الضن على القارئ بذكر سبب ما أهمله وأبعده من ذلك في أغلب الأحيان؛ حتى يكون على بصيرة من أمره إن هو نظر في الكتاب، أو اقتبس منه عبارة، أو أحال إلى موضع منه، ونحو ذلك.

وهاك تفصيلاً منهنّا في قراءة الكتاب، وإخراج نصّه:

١ - جعلت النسخة «خ» طبلاً في إخراج الكتاب؛ لِمَا امتازت به من تمام

نصها<sup>(١)</sup>، ولما جاء فيها من زيادات على النسخ الأخرى، ولظني كونها منتسخة عن أصل قديم صحيح من أصول الكتاب.

٢- إذا استقامت عبارة «خ»، وسلمت من عوارض النقص واللبس، واستغنت عما في النسختين الأخريين وباقي الأصول = أثبتتها كما هي، ولم أستبدل بها غيرها، مُتَّبِعاً ما في أغلب الأحوال - على ما جاء في الملحقين لأخريين مما يُخالِفها، وفي بعض الأحيان على ما جاء في باقي الأصول، بحسب الحال والضرورة الملجئة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>؛ كأن تأتي لفظة أو عبارة في أصل من تلك الأصول موافقة لنسخة أو أكثر من نسخ الكتاب في مواضع التعارض والاختلاف بين النسخ؛ فنذكرها حيثند على سبيل التقوية لترجيح لإحدى القراءات على الأخرى ونحو هذا، ولم نشد عن هذا الأصل إن شاء الله إلا في حالات قليلة مما يكون الفرق فيها خفيفاً غير مؤثر في المعنى من أي وجه.

٣- جَعَلْتُ كُلَّ زيادةٍ لنسخة الأصل «خ» على النسخة «ب» بين قوسين هكذا ( )، مشيراً عند كل زيادة إلى ما يوافقها أو يخالفها مما جاء في النسخة «ب» وباقي الأصول، وما اخترت عدم إثباته من زيادات قُمتُ بالتنبية عليه في الحاشية، مع ذكر سبب إهماله، خاصة إذا لم يكن السبب ظاهراً.

٤ - جَعَلْتُ كُلَّ زيادةٍ اخترت إثباتها من النسخة «ب» على نسخة الأصل «خ»

(١) النسخة «ز» وإن كانت نسخة تامة أيضاً؛ إلا أنها كثيرة السقط والتحريف والتصحيف، لا تكاد تخلو عبارة من عباراتها من شيء من هذا؛ فلا يمكن اتخاذها أصلاً وهذه صفتها بحال.

(٢) وهذا ما ذكرته من أن صاحبني «الإقناع» و«العمدة» كلما قد تصرفا في بعض عبارات الكتاب بالاختصار والتغيير لبعض ألفاظه.

٥- لم أثبت من زيادات النسخة «ب» على نسخة الأصل إلا ما غلب على ظني أنه كان قد سقط سهو أمين ناسخ الأصل «لو ما وجدت في إثباته خدمة للمعنى، ونحو هذا، مع تجويزي أحياناً لثبات ما وافقت به النسخة «ب» النسخة «ز» وباقي الأصول زيادات.

٦- في بعض المواضع التي حصل فيها اختلاف بين النسختين «خ» و«ب»، قُمتُ بتقديم جَاء في النسخة «ب»، وذلك في المواضع التي ظهر لي فيها أن ما جاء في «ب» فيه نوع عقبة أو تدرج على ما في نسخة الأصل.

٧- لم أثبت في أغلب الأحيان على ما جاء في النسخة «ز» من سقط وتحرير أو تصحيف أو اختلافات بينها وبين النسختين الآخرين عموماً؛ لما ذكرته قبل من كونها نسخة سقيمة، كثيرة السقط والتعريف والتصحيح، فلو ذهبُ أثبت كل فرق من هذا التصحيف الحاشية جداً بلا طائل ولم أعديل عن هذه الخطة إلا في المواضع التي جاءت فيه موافقة لما في إحدى النسختين الآخرين عند الاختلاف؛ فأذكره حينئذ على سبيل التبع والتوفيق بين النسخ ونحو هذا، وكذلك في المواضع التي انفردت به عما في النسختين الآخرين بموجبي أن ما جاء فيهما كان قد وقع على سبيل الخطأ من النسخ ونحو هذا، وكذا في بعض المواضع الأخرى التي رأيت أن اللفظة أو العبارة الواقعة في «ز» مما تخالف به النسختين الآخرين يمكن أن يكون لها معنى صحيح أيضاً يتخالف به المعنى الذي في النسختين... إلخ.

٨- لم أثبت أي زيادة تفرقت بها النسخة «قو» «ع» على نسخ الكتاب؛ لما



ذكرته قبل من تصرف ابن القطان والرَّيْمِيّ، أحياناً في عبارات المصنِّف للهم إلّا في مواضع قليلة جداً كان قد غلب على ظني أن تلك الزيادة من صُلب الكتاب، وليست من تصرفهما؛ إما لكونها قِيْدًا صحيحاً لم يُذكر، واحتراز ألا يدّمنه، أو لكونها إضافة مُهمّة لا تستقيم العبارة بدونها.. إلخ، وقد نبّهت على ما كان من هذا الضرب كلّ لم أغفل منه شيئاً، إن شاء الله.

٩ - تجاهلت في كثير من المواضع لترتيب بين الكلمات، والجمل المعطوفة، وكذلك التقديم والتهأخير بينها، إلا ما غيّر من ذلك معنى، أو أثر فيه، جاريّاً في ذلك - في أغلب الأحوال - على عبارة الأصل، عدّامواضع يسيرة تَبَهَّهْتُ عليها في محلّها.

١٠ - لم أنبّه في كثير من المواضع على التّرويق الموجودة بين حروف العطف بين الجمل والكلمات؛ كوقوف (و) مكان (أو) والعكس، إلّا في المواضع التي رأيت أن المعنى قد يختلف باختلاف الحرفين:، وكذا و فوع (أو) مكان (أم)، ووقوف (أ) الاستفهامية مكان (هل) والعكس... إلخ.

١١ - تركتُ التّنبيه في أغلب الأحوال على الأخطاء النّحويّة الظّاهرة التي لا تحتمل أكثر من وجه.

١٢ - لم يأت في «خ» في كثير من المواضع ذكرٌ لألفاظ الصّلاة والتّسليم والتّرضي والتّرحّم، ونحو ذلك؛ لذا تجوّزت في إثباتها من «ب» و«ز»، أو غيرهما من الأصول دون تنبيه.

ما يتعلّق بطريقتي في الكُنْفَلِ مِنَ هَذَا الْمَنْهَجِ لِإِسْلَامِ ابْنِ نَيْمِيَّةٍ، وَ«عُمْدَةُ الْأُمّة» لِلرَّيْمِيّ، والتعليق على ما أورده على المصنّف رحمه الله؛ فقد اتّبعت فيه المنهج الآتي:

١ - آثرت وضع كلّ تعليق، أو استدراك للمؤلّفين عند موضعه من كتاب

«المراتب» مباشرة، ولم أجعله في نهاية الكتاب؛ بحيث يصير مُستقلاً عنه.

٢- قمتُ بالتعليق بما تيسر لي على ما رأيته يحتاج إلى تعليق، أو تعقيب من كلام الشَّيْخَيْن رحمهما الله، وأكثر ذلك عند المواضع التي لم أوفقهما الرأي في استدراكهما على المصنف، رحمة الله عليه.

٣- كل ما سكّث عنه مما أورده على المصنف، ولم أعلّق عليه بشيء؛ فهو مما اتَّفَقَ معهما فيه، إلا أن أعلّق بشيء فيه زيادة تأكيد، وتثبيت لهذا الذي استدركا به.

❦ قولُ المصنّف: «اتَّفَقُوا»، و قوله: «أجمعوا»؛ هل بينهما فرق؟

اشتهر بين طوائف من المعاصرين أن ثمة فرقاً بين ما يُصدّره المصنف والإمام ابن حزم في كتابه بقوله: «اتَّفَقُوا»، وما يُصدّره بقوله: «أجمعوا»؛ حتى صار هذا القول عند كثير منهم من الثابت المستقر الذي لا يحتمل نقاشاً

وإنما اعتمد القائلون بهذا التفريق على أمرين لا ثالث لهما فيما أعلم:

الأول: ما وقع في آخر النسخة «ب» - ولتي خیر جت عنها - نشرة الشيخ الكوثري رحمه الله للكتاب، والتي بها اشتهر - من قول المصنف: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: «لم يُجمعوا»، وبين قولنا: «لم يتَّفَقُوا» فرقاً عظيماً».

والثاني: أنه وقع في الكتاب من تجويز اللفظ، وتوسّعه في نقل الاتفاق - الذي غايته عدم العلم بوجود المنازع - ما يُخالف أصله ومذهب الصّارم المعروف في مسألة الإجماع، مع كون بعض ذلك الذي يدّعي فيه الاتفاق مما وُجد فيه نزاعٌ معروف مشهور، بل منه ما يُخالفه هو نفسه أحياناً.

فذهب جماعة من أجل ذلك إلى أن ما يقول فيه المصنف: «اتَّفَقُوا» - وهو الأَفْشَى في الكتاب - محمولٌ على معنى خاصٍّ غير الإجماع الذي هو حُجَّةٌ عنده. فقال بعضهم: إنما يعني بذلك: ما عليه أئمة الفقه الأربعة المتَّبِعون؛ كما ذهب إليه الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل، حفظه الله.

وقال بعضهم: بل يعني به: ما عليه جماهير أهل العلم، دون من شذَّ منهم. وقال آخرون: بل يقصد به: تحرير محلِّ الاتفاق في المسألة، وتخليصه من المختلف فيه - يعني: نحو ما يُسميه هو في الكتاب بـ«الإجماع الجازي» - وأما الإجماع التامُّ اللازم؛ فإنه يستعمل فيه «أجمعوا».

وقيل غير ذلك.

قلت: أما ما يتعلق بالأمر الأول: فلا ينبغي لمحتجٍّ أن يحتجَّ به الآراء، بعد أن ظهرت لنا هاتين النسختين الكاملتين للكتاب، واللذان ظهر منهما خطأ قوله «لم يتفقوا» التي في آخر النسخة «ب»، وأنَّ الصواب: «لم يختلفوا». بالإضافة إلى أن العبارة كلها إنما سبقت من أجل أمرٍ خاصٍّ لا تعلق له باصطلاح المصنف في الكتاب في الجملة؛ وهو بيان معنى قوله قَبْلَهَا: «ثم لجمهور علماء الحديث أئمتنا... إلخ»، كما أشرنا إليه سابقاً.

أما ما يتعلق بالأمر الثاني: فإنَّ دعوى تفريق المصنفين هذين اللَّفْظَيْن - أعني قوله: «أجمعوا»، وقوله: «اتَّفَقُوا» - لا تجوز إلا من أحد طرفيْن:

الأول: أن يأتي هذا نصًّا من كلام المصنف نفسه؛ وهذا ما أبطلناه في كلامنا على الأمر لآلِي، وبيَّنا خطأ قَوْلِكَ في تقريره على العبارة المذكورة في آخر الكتاب.

الثاني: أن يظهر هذا من استعمال المصنف المُنْطَرِد في الكتاب، وهذا ما يَكْذِبُهُ التَّائِيْدُ في الكتاب بعد قراءته لبُضْع مسائل منه فقط؛ فإنه سيجد أنه يستعمل كلاً اللفظين استعمالاً مُتساوياً من أول الكتاب إلى آخره، فتراه يستعمل لفظة «اتَّقُوا» مع ما يهجم أعْ لازِمٌ مقطوعٌ به لا يخالف فيه أحد - لا هو ولا غيره - كقوله مثلاً في صدر كتاب الصلاة: «واتَّقُوا على أن الصلوات الخمس فرائض»، ولفظة «اتَّقُوا» هنا مما اتَّفقت على إثباتها هكذا جميع النسخ.

كما تجده يستعمل «أجمعوا» مع كثير مما يُسَمِّيه بالإجماع الجازي؛ كقوله في صدر كتاب الطهارة: «أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يُبَلِّ فيه... إلخ»؛ كما يسقمه له أيضاً مع ما غايته غَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُنَازَعِ؛ كقوله في كتاب الطهارة أيضاً: «أجمعوا أنه لا يجوز الوضوء بشيء من المانعات ولا غيرها، حاشا الماء والنَّيْلَ»، وهو من المواضع التي انتقدها عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وجمال الذين الرِّئِيسِيُّ، واستدركا عليه؛ بخلاف ابن أبيهيلي، والأصم في الْمُعْتَصِرِ، كما أن الوَرْدَ ونحوه.

فالحاصل: أنه لا فَرْقَ بين ما يُصَدِّره المصنف بقوله: «اتَّقُوا»، وبين ما يُصَلِّيه بقوله: «أجمعوا» البتة.

هذا ما يدلُّ عليه الاستقراء التام للكتاب، والنظر في استعمال الماء مصنف لكلاً اللفظين في طول الكتاب وعرضه.

يؤيد ذلك أيضاً أنه ذَكَرَ هنا في هذا الكتاب في عِدَّة مواضع منه، وفي غيره من كُتُبِهِ؛ ما يُشِيرُ إلى أنه إنما يريد بكل مسألة يلكرها هنا في «المراتب»: الإجماع التام الذي هو حُجَّةٌ عنده دون غيره.

## فلما ما جاء من ذلك خارج الكتاب:

١- فقوله في «الإحكام» (٩٧/٢): «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك». ذكر هذا في معرض رده على من قال: إنما يُكتفى بالقرآن، وما أجمع عليه الناس، وتواتر من عملهم، ولا حاجة بنا إلى الأخبار. وإليك عبارته كلها؛ ليتبين لك أنه إنما قصد بما جمعه هنا في «المراتب»: ما صُحِّحَ عند مسائل الإجماع الذي هو حجة عنده؛ قال رحمه الله في مقام تنزيهه لقول هذا القائل: «ونسأل قائل هذا القول الفاسد: في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يُجْتَنَّبُ في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمؤددة، وزمي الجمار، وصفة الإحرام وما يُجْتَنَّبُ فيه، وقطع يد السارق، وصفة الرضاع المحرم، وما يحرم من المأكول، وصفة الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الرِّبَا، والأقضية والتداعي، والأيمان، والأخباس، والعُمري، والصدقات، وسائر أنواع الفقه؟! وإنما في القرآن جملٌ لو تُرِكَنا وإياها؛ لم نَدْرِ كيف نعمل فيها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك الثقل عن النبي ﷺ، وكذلك الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك، فلا بُدَّ من الرجوع إلى الحديث ضرورة...» اهـ.

وأما ما يدلُّ على ذلك من الكتاب نفسه:

٢- فقوله في صدر الكتاب: «وإنا أَمَلْنَا بَعُونَ الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صَحَّ فيها الإجماع، ونفردَها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء...»، إلى أن قال: «وَحَدَّثَنَا إِلَّا جَمَاعٌ يَفْتَسِمُ طَرَفِي الْأَقْوَالِ فِي الْأَغْلَبِ وَالْأَكْثَرِ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَبَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ وَسَائِطٌ فِيهَا كَثْرَتَانِ، وَفِي بَخْرِهَا سَبَحُ الْمُخَالَفُونَ، فَأَحْذُ الطَّرَفَيْنِ هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَجْهِهِ، أَوْ عَلَى تَحْرِيمِهِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ أَوْ أَحْرَامٌ، وَلَا وَاجِبٌ، فَسَمَّيْنَا هَذَا الْقِسْمَ: الْإِجْمَاعَ الْعَلَامِيَّ. وَالطَّرَفَ الثَّانِي: هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ، أَوْ اجْتَنَبَهُ؛ فَقَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ مِنْ فَعَلٍ، أَوْ اجْتِنَابٍ، أَوْ لَمْ يَأْتُمْ؛ فَدَعَيْنَا هَذَا الْقِسْمَ الْإِجْمَاعَ الْوَحِيدِيَّ. إلخ».

قلت: تأمل قوله «نجمع المسائل التي صَحَّ فيها الإجماع»، ثم لاحظ تعبيره عن كلا الإجماعين اللذين بنى عليهما الكتاب بما اتَّفَقَ عليه جميع العلماء؛ لتعلم أنه لا فَرْقَ عنده بين لفظة الإجماع، ولفظة الاتفاق أصلاً.

٣- قوله بعد ذكره لِصِنْفِي الإجماع المذكورين آنفاً، ونوع آخر ذكره - قال: وليس هذا المكان مَكَلًّا قال: «فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع سِوَاهَا، ولا تقوم حُجَّةٌ مِنَ الْإِجْمَاعِ فِي غَيْرِهَا الْبَتَّةَ...»، إلى أن قال: «وقومٌ عَدُّوا مَا لَا يَعْرِفُونَ فِيهِ خِلَافاً إجماعاً، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه».

٤- قوله: «وإنما نُدْخِلُ فِي كِتَابِنَا الْإِجْمَاعَ التَّامَّ الَّذِي لَا مُخَالَفَ فِيهِ الْبَتَّةَ، الَّذِي يُعْلَمُ كَمَا يُعْلَمُ أَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ رَكْعَتَانِ، وَأَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ هُوَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ، وَأَنَّ هَذَا الَّذِي فِي الْمَصَاحِفِ هُوَ الَّذِي أَتَى بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ، وَأَنَّ فِي خُمْسٍ مِنَ الْإِبْلِ شَاةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهِيَ ضَرٌّ وَقَتْعٌ نَفْسٍ الْبَاحِثِ عَنِ الْخَبَرِ الْمُشْرِفِ عَلَى وَجْهِهِ، إِذَا تَبَعَهَا الْمَرْءُ

من نَفِّهَ في كلِّ ما يَصْنَعُ أَوْ حَوَّلَ دُنْيَاهُ، وأهل زمانه وَجَدَهُ ثَابِتاً مُسْتَقَرّاً فِي بَقِيَّتِهِ.

٥ - قوله في آخر الكتاب : «وكلُّ ما كتبنا فهو بيقيننا جماعاً لا شكَّ فيه، وحقٌّ عند الله تعالى مُتَيَقِّنٌ، لا يَحِلُّ لأحدٍ خلافاً سِوَى مَنْه البتَّة».

٦ - قوله في غير موضع من الكتاب : «وللإمام! جماع جازٍ في كذا»، «ولسنا نَقْطَعُ على إجماعٍ في كذا»، «ولا إجماعٍ في كذا؛ لأن فلاناً قال كذا، وفلاناً قال كذا، لغير أصحاب المذاهب المتبوعة المعروفة»، «واتَّقُوا - فيما أظن - على كذا»، وغير ذلك من العبارات التي يَظْهَرُ منها جَلِيلٌ كونه إنما يُريدُ بما يذكُرُه حكايةَ الإجماع الذي هو حُجَّةٌ عنده، سواء في ذلك ما يُصَلِّرُه بقوله: «اتَّقُوا»، أو بقوله: «أجمعوا»<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الذي قَرَّرْنَاهُ وَفَهَّمْنَاهُ لَيْسَ مِنْ عُلُقُولِي لا هو مما انفر دنا به، بل هو فهم جماعة من المحققين أيضاً ممن تناولوا عبارات المصنف في الكتاب بالنقد والاستلو؛ حيث لم يُشِرْ أحدٌ منهم إلى نوع فَرْقٍ بين ما يُصَدِّرُه من عبارات بأحد اللَّفْظَيْنِ دون الآخر، على رأسِ هَؤُلَاءِ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «نقده»، وقد كان وقع بينه وبين شيخ الإسلام تَقْيِي الدين السبكي رحمهما الله سِجَالٌ وَجَدَالٌ طَوِيلٌ في مسألة الطلاق المعلق، تعرَّضَ فيه إلى الاتفاق الذي نقله المصنف في المسألة في أبواب الطلاق من «المراتب»، ولم يُشِرْ أحدٌ منهما ولا عَوَّلَ على شيءٍ من هذا.

كما استدرك عليه - دون أن يُشير إلى شيءٍ من ذلك أيضاً - جمال الدين الزَيْمِيُّ،

(١) انظر: الفهرس الذي جعلناه في آخر الكتاب للمسائل التي ذَكَرَ أَنَّهُ لا يَقْطَعُ على إجماع فيها، والتي اكتفى فيها بذكر عدم علمه بِمُخَالَفِ.

وشمس الدين بن مفلح، وابن شيخ السَّلامية، وغيرهم ممن نقلنا بعض أقوالهم  
واستدراكاتهم ضمن تعليقاتنا على الكتاب. والله أعلم.



نماذج من النسخ  
والأصول المعتمدة في التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما كان عليه  
 حال العرب من الجاهلية  
 إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما كان عليه  
 حال العرب من الجاهلية  
 إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام  
 من الجاهلية إلى الإسلام



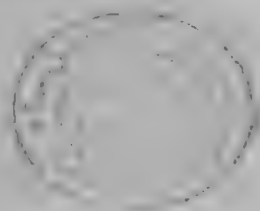






و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠  
 و قد كان في ذلك يوم من ايام شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠

الخاتمة





خبرنا القاضي الاجل الحاج مصطفى الشايجي بقسم اخبرنا بهذا الخبر  
 رحمه الله من قوة ومناولة قال كتبني القاضي ابو الحسن شيخنا محمد  
 ابن شيخ المقرئ قال كتبني الحافظ محمد بن علي بن احمد بن سعيد  
 ابن خرم الفارسي رحمه الله قال اخبرني ابي لا يعجبني حكمه ولا  
 راد لقضائه الذي لا يساهي في فعل وهو يسألون وحق لي الله على  
 محمد بن محمد بن رسول وخاتم النبيا وخير ربه من نوع الانسان كلوا  
 يسلم بيته الى جميع الجن والانس من يوم مبعوثه الى انقضائه  
 السلام وقيام الساعة ففتح به الملك لا تخرج ملته ولا حول ولا  
 قوة الا امة العلي العظيم فان لا جماع فاعرف  
 من توا عدا ملته تتهمه بجمع اليتيم ويرجع نحو ذلك  
 اذا قام عليه الحجة فانه اجماع وان امتناعوا زاهد عن رجل  
 ان جمع المسائل التي جمع فيها الاجماع ونقص من سائر المسائل  
 التي وقع فيها الخلاف بين المتقدمين انني اظن اني اظن اني  
 سخطت على حفظه وامكن ظننه وقررت بشاؤله مع خطان

عظيم ما أتى به الجبال إلى الخا  
 مسه في المناظر وهو المظروف أي عند الرحمن من أحد  
 بسور وجه الله فلم يتزل من جنين في بطنه إن أجمع هذا الكتاب  
 حتى أعان الله تعالى عليه وله الحمد والتمكان أبو المظروف رحمه الله  
 من أعلم من لقيت بهذا المذهب بالذم حتى أتته عنده في سنة في علم اللغة  
 في العلم ودقه فقهه رحمه الله وكل الناس في أحوالهم  
 فيه وحتى من الله عز وجل يتفق برأيه في العلم  
 حتى منه المتشبه في العلم اختلاف فله منافع  
 أحرر إن أعان الله بقوته  
 من عنده ووسع برأيه منسبين  
 كل في ذلك بمرأته إن الله  
 تعالى والحمد لله رب  
 العالمين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى سماحة الشيخ العالم، والإمام الوالد: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري،  
حرس الله مهجته، وأطال في الطاعة والعافية بقاءه، ونفع بعلمه المسلمين... آمين.

ابنكم وتلميذكم: محمد صلاح فتحي، طالب علم من مصر.

شيخني الكريم

أنا بصدد شرح وتعليق على كتاب «مراتب الإجماع» للإمام أبي محمد ابن حزم  
رحمه الله، وتقابلني في بعض الأحيان ألفاظ وفقرات في الكتاب المطبوع تشكّل عليّ  
كثيراً، وعندما أقارن ما نقله ابن القطّان الفاسيّ رحمه الله في «الإقناع في مسائل الإجماع»  
عن «المراتب» من جمل وفقرات؛ أجد فروقاً تصل أحياناً إلى زيادة فقرّة كاملة، ولما  
كان الأمر كذلك، وتعلمون - يارك الله فيكم - أن مثل ذلك يحول دون شرح الكتاب،  
وبيان المقصود من ألفاظه؛ فقد قال أبو محمد رحمه الله في آخر الكتاب: «... الثاني:  
أن يتدبّر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب؛ فإنّنا لم نُورد منه لفظةً في ذكرنا عقد الإجماع إلا  
لمعنى كان يختلّ لو لم تُذكر تلك اللفظة، فليتعقّب هذا... إلخ. «المراتب» ص ١٧٧.

وقد علمتُ أن لدى سماحتكم مُصوِّرة من مخطوطة للكتاب، فأطلب من فضيلتكم  
- وكرمكم مشهور معلوم - تصوير نسخة منها بواسطة أخي: أبي عبد الله الظاهري.

ابنكم / محمد صلاح فتحي

١٤٣٢ / ١ / ١٤

(نصُّ الخطاب الذي أرسلته إلى الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري)



## الرموز المستعملة في الكتاب:

«خ»: نسخة مكتبة - فدا بخش من كتاب «المراتب»، التي صورها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وهي التي اتخذناها أصلاً لإخراج الكتاب.

«ب»: نسخة الشيخ محمد نصيف من كتاب «المراتب»، التي أرسل إلي بمصوّرتها الشيخ ابن عقيل الظاهري، حفظه الله.

«ز»: نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا من كتاب «المراتب».

«ع»: نسخة مكتبة الأخ - قاف لكتاب «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة» للزيمي.

«ق»: نشرة دار القلم لكتاب «الإقذاع» لابن القطان الفاسي، بتحقيق: الدكتور فاروق حمادة.

«ط»: نشرة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب «المراتب»، نشر: حسام الدين القدسي، والتي صوّرتها دار الكتب العلمية.

«ن»: «رسالة في مؤاخذه ابن حزم في الإجماع»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، والمعروفة باسم: «نقد مراتب الإجماع»، والموجودة ضمن «جامع مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية» من مشروع آثار شيخ الإسلام (المجموعة الثالثة)، بتحقيق: محمد عزيز شمس.



# النص المحقق





شريح بن محمد بن شريح المُقَرِّي<sup>(١)</sup>، قال: كتب إليَّ الحافظ أبو محمد علي

= وغيرهم، وسمع من الشَّهيلي تاليفه «الروض الأثف»، وأجزله شريح بن محمد وهو ابن عام.

روى عنه ابن حوط الله الظاهري، وأبو الخطاب بن خليل، والرَّعيني، وابن أبي الزَّبيع، وترجم له في نامجهما، وخلق آخرون. قال الرَّعيني في «برنامجه» (ص ٥٠ رقم ١٦): «لقبته مرأياً شيبلياً وقرطبة، وجالسته كثير أو سمعت عليه، وتناولت كتباً أجمة من يده، وأجاز لي الزَّواية عنه لما اشتملت عليه رواياته كلها».

وسمع منه الناس وتعلَّفي الأخذ عنه، وكان أهلاً لذلك، كتب إلى ابن الأبار بإجازة ما رواه، وهو آخر من حدَّث عن شريح بإجازة.

ظاهرته: قال ابن الزبير: «كان قاضي الخلافة المنصورية و كاتبها، يميل إلى الظاهر». صلة الصلة (ق ٥ رقم ٧٥ ص ٣٤٨). وقال ابن العماد الحنبلي: «وكان ظاهري المذهب». «شذرل للذهب» (ج ٥/ ١١٨-٩١). وقال الثَّباهي: «وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته، وعلى ذلك كان المنصور في مدته». «المراقبة العليا» (١١٨-١١٧). وقال الرَّعيني: «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، وينزع إلى ابن حزم ويشجع له». «برنامج الرَّعيني» (ص ٥٠ رقم ١٦). انظر «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس» للدكتور توفيق الغليزوري (ص ٣٠٤ وما بعدها).

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢): «شريح بن محمد بن شريح بن أحمد الرَّعيني».

ابن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح، الشيخ، الإمام الأوحدي، المعمر، الخطيب، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو الحسن الرَّعيني، الإشبيلي، المالكي، خطيب إشبيلية. وُلد في بيع الألو سنة إحدى وخمسين وأربع مئة.

تلا على والده العلامة أبي عبد الله بكتابه «الكافي» في السبع، وحمل عنه علماً كثيراً، وأجاز له مروياته أبو محمد ابن حزم الظاهري.

قال أبو الوليد ابن البلاغ: له إجازة ابن حزم، أخبرني بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك، ولا أعلم في شيوخنا أحداً عنده عن ابن حزم غيره، وقد سألت: هل أجاز له =

ابن أحمد بن سعيد بن حزم<sup>(١)</sup> الفارسي رحمه الله<sup>(٢)</sup>، قال:

الحمد لله الذي لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، ولا رادَّ لِقَضَائِهِ، الذي لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، وصلى الله على محمد [عبدِه ورسولِه]<sup>(٣)</sup>، وخاتم أنبيائه، وخيرته من نوع الإنسان (كُلِّه)<sup>(٤)</sup>، وسلَّم (تسليماً)<sup>(٥)</sup>، بعثه إلى جميع الإنس والجن من (يوم)<sup>(٦)</sup> متبعه إلى انقضاء هذا العالم وقيام الساعة، نسخ بمليته<sup>(٧)</sup>

= ابن حزم؟ فسكت، وأحسبه سكت عن ابن حزم لمذهبه!

قلت (يعني الإمام الذهبي): وعابث في سفينة تواليف لابن حزم بخط السلفي وقد كتب: كتب إلي أبو الحسن شريح بن محمد، قال: كتب إلينا أبو محمد ابن حزم. قال الحافظ ابن بشكوال: كان أبو الحسن من جلة المقربين، معدوداً في الأدباء والمحدثين، خطيباً بليغاً، حافظاً محسناً فاضلاً، مَلِيح الخط، واسع الخلق، سمع منه الناس كثيراً، ورحلوا إليه، واستقضي ببلده، ثم صُرف عن القضاء، لقِيته في سنة ست عشرة، فأخذت عنه.

مات في الثالث والعشرين من جمادى الأولى، سنة تسع وأربعين وخمسة مئة، وكانت جنازته مشهودة. اهـ

وانظر ترجمته أيضاً في «الصلة» لابن بشكوال (٢٣٤/١-٢٣٥)، «بغية الملتبس» للزبي (ص ٣١٨)، «العبر» (١٠٧/٤).

(١) في الأصل: «الحافظ بن محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم»! وهو خطأ و تحريف ظاهر.

(٢) هذا الإسناد مما انفردت به النسخة «ز» عن النسختين «خ» و «ب».

(٣) وهي في «أ» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و «ز»: «به».

الْمَلَلِ، وَلَا نَاسِخَ إِمْلَةٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ (الْعَلِيُّ) (١) الْعَظِيمِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ، يَرَاهُ الْمَلِكُ، وَيُفَرِّغُ نَحْوَهُ، وَيَكْفُرُ مَنْ خَالَفَهُ لِأَنَّهُ أَقَامَتْ عَلَيْهِ لِحُجَّةٍ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ

(نايونس<sup>(٢)</sup>) بن عبد الله القاضي، حدثنا يحيى بن مالك بن عازقة، ثنا هشام<sup>(٣)</sup> ابن محمد بن أبي خليفة، ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ثنا أحمد ابن أبي عمر، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل<sup>(٤)</sup>، عن الموصلي<sup>(٥)</sup>، عن مسعر

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في حاشية «خ»: «يوسف» و«طبع» هو خطأ، والصواب ما هو مثبت في المتن وهو «يوسف بن عبد الله بن مغيث»، قاضي الجماعة بقرطبة، ثقة فاضل ممن أكثر ابن حزم رحمه الله الرواية عنهم.

(٣) «فتيخ» «ثنا ابن هشام» وهو خطأ. وهو هشام بن محمد بن قتيق أبي خليفة، ويروي المصنف من طريقه إلى الطحاوي في عدة مواضع من كتبه. انظر: «الإحكام» (٦/٢٢٢)، (٨/٥٧)، و«المحلى» (٤/٢٣٢، ٩/٤٥٢، ٤٥٣، ٥٠٣، ٥٠٤) وغيرها.

(٤) في «خ» : «إسحاق إسرائيل»، وهو غلط ظاهر، وصوابه: «إسحاق أبني إسرائيل»، سقطت أداة الكنية «أب» بين «إس» و«إسرائيل» (ظ)

(٥) في «خ»: «المحاربي» بغير «عن» قبلها، فيكون «المحاربي» نسبة إستحوا وهو خطأ لا يَمْتَرِي فيه حاذق، ومتى كان ابن حنبل أحمقاً لم يكن يوماً طلعت عليه شمس الظهيرة!؟

ولا تكون هذه النسبة (في الغالب) إلا إلى قبيلة مُحارب، أو بعض الأجداد؛ كما نص عليه السمعاني في «الأنساب»، ولا نعلم في أجداد إسحاق مَنْ سُمِّي محارباً، أو انتسب إلى قبيلة مُحارب، وإنما الرجل مَرْوَزِيٌّ مشهور.

وفوق ذلك كله: فإن إسحاق لم يلحق مسعر بن كدام، ولا أذركه.

و صواب الإسناد هكذا: «إسحاق بن أبي إسرائيل عن المحاربي»، سقط حرف «عن» بين  
إسحاق والمحاربي.

ابن كِدَام، عن عمرو<sup>(٥)</sup> بن مُرَّة، قال: «عليكم بالدين فالزموه، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ مَا هُوَ؟ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَا أَبْجَعَ عِلْمُ الْمُخْتَلِفُونَ»<sup>(٦)</sup>.

وإنَّا آمَلْنَا بعون الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماعُ،

والمحاربي هنا: هو عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي الثقة المشهور، فهو المعروف برواية إسحاق بن أبي إسرائيل عنه، ورواية إسحاق عنه تجدها عند ابن السني في «عمل اليوم والليلة». (ظ)

(١) فليخ: «عمر» وهو خطأ. وهو مِرَّة بن عبد الله بن طارق بن الحطاب الجُملي المُرادي الكوفي الأعمى، فهو الذي يروي عنه مسعر، وهو من صغار التابعين من رجال البخاري ومسلم.

(٢) سنده قوي مستقيم، رجاله كلهم ثقات مشاهير، وإسحاق بن أبي إسرائيل ثقة إمام حافظ، لم يتكلم فيه أحد بخُجة قط.

والمحاربي: هو عبدالرحمن بن محمد الثقة المعروف. وقد وصفه أحمد والعجلي بالتدليس، وربما جازف بعض المتأخرين: «وأعلَّ خير بُعْثَةٍ»، أو عَلِمَ بيانه التحديث فيما يروي وليس بشيء؛ لكون عاقبة تدليسه من قِبَل الإرسال الخفي على التحقيق، ولو صحَّ أنه كان يُدلس الإسناد؛ فهو مُقِلٌّ منه؛ بحيث لا يليق إلا علال بغيره أصلاً.

تنبيه: لم أهتم إلى هذا الأثر في تصانيف الطحاوي التي بين يدي، والظاهر أنه رواه في بعض كتبه المغمورة، أو المفقودة، وربما كان في كتاب «الأشربة»؛ فقد رواه عنه هشام ابن مُحَمَّد بن قُرَّة بن أبي خليفة؛ كما روى عنه شرح معاني الآثار، و«شيكلا الآثار» وغيرها من تصانيفه، ولعلَّ الطحاوي أجازَه بكتبه كلها. وقد نصَّ على روايته الكتب الثلاثة المذكورة ابنُ خير الإشبيلي في «فهرسته»، ورواه من طريقه. (ظ).

تنبيه: ما وضعت بعده حرف الظاء هنا في التعليقات؛ فهو مما كتب به إلينا صاحبنا الشيخ المحقق أبو المظفر سعيد بن محمد السناري وفقه الله، وقد كنت طلبت منه النظر في هذا الأثر من حيث إسناده، وهل وقف عليه غير الذي هنا أم لا؟

(٣) هذا الأثر كله ساقط من النسخة «ز» أيضاً.

وَنُفِرْدَاهِمَنْ (سائر) <sup>(١)</sup> المسائل التي وَقَعَ فيها الخلافُ بين العلماء؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ضُمَّ إِلَى شَكْلِهِ، وَقُرِنَ بِنَظِيرِهِ؛ سَهَّلَ حِفْظُهُ، وَلُمَكَّنَ طَلُّهُ، وَقُرِبَ مُتَنَاوَلُهُ، وَوَضَحَ خَطَأُ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ فِيهِ <sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَتَعَنَّ الْمُخْتَصِمُونَ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَكَانِهِ عِنْدَ تَنَاوُلِهِمْ فِيهِ، وَرَجَّوْنَا بِذَلِكَ جَزِيلَ الْأَجْرِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّ لِمَنْفَعَةَ بِجَمْعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ (على حِدَةٍ) <sup>(٣)</sup> جَلِيلَةً جَانًّا.

وَوَجَدْنَا إِلَّا جَمَاعَةً يَسِمُ طَفَقَ الْأَقْوَالِ فِي الْأَغْلِبِ وَالْأَكْثَرِ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَبَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ مَسَائِلٌ <sup>(٤)</sup> فِيهَا كَثْرُ التَّنَازُعِ، وَفِي بَحْرِهَا سَبَخُ الْمُخْتَلِفُونَ <sup>(٥)</sup>. فَأَحْذُ الطَّرَفَيْنِ: هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَجُوبِهِ، أَوْ عَلَى تَحْرِيمِهِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ؛ لَا حَرَامٌ، وَلَا وَاجِبٌ؛ فَسَمَّيْنَا هَذَا الْقِسْمَ: الْإِجْمَاعَ اللَّازِمَ. وَالطَّرْفُ الثَّانِي هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ، أَوْ اجْتَنَبَهُ؛ فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ اجْتِنَابٍ <sup>(٦)</sup>، أَوْ لَمْ يَأْتُمْ؛ فَسَمَّيْنَا هَذَا الْقِسْمَ: الْإِجْمَاعَ الْجَازِي، عِبَارَةً لِقَنَاءِ كُلِّ صِنْفٍ (منها) <sup>(٧)</sup> مِنْ صِفَتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ؛ لِيَقْرُبَ بِهَا التَّفَاهُْمُ بَيْنَ الْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ، وَلِمَتَنَا ظَرِئَيْنِ <sup>(٨)</sup> عَلَى سَبِيلِ طَلَبِ الْحَقِيقَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ <sup>(٩)</sup>، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «به».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و»: «وسائط».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المخالقون».

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «اختياروه» وهو تصحيف.

(٧) وهي في «و» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المناظرين».

(٩) كذا في «خ» و«ب»، وهي: «على سبيل طلبهم الحقيقة من الله عز وجل».



وبين هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ أَشْيَاءُ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هِيَ حَرَامٌ. وَقَالَ آخَرُونَ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ: لَيْسَتْ حَرَامًا، لَكِنَّهَا حَلَالٌ. وَقَالَ قَوْمٌ<sup>(٢)</sup>: «هِيَ وَاجِبَةٌ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، لَكِنَّهَا مُبَاحَةٌ. وَكَرِهَهَا بَعْضُهُمْ، وَاسْتَحَبَّهَا بَعْضُهُمْ؛ إِلَّا<sup>(٣)</sup> مَسَائِلَ<sup>(٤)</sup> مِنْ الْأَحْكَامِ وَالْعِبَادَاتِ لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِ قِسْمَيْ<sup>(٥)</sup> الْإِجْمَاعِ (الْجَازِي، وَلَا الْوَاجِبِ<sup>(٦)</sup> فِيهَا)<sup>(٧)</sup> - لَا فِي جَوَامِعِهَا، وَلَا فِي أَقْسَامِهَا<sup>(٨)</sup> - وَنَحْنُ مُمَثِّلُونَ مِنْهَا مِثَالًا: وَذَلِكَ مِثْلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ؛ فَإِنَّ قَوْمًا قَالُوا: هِيَ فَرَضٌ<sup>(٩)</sup>. وَقَوْمٌ قَالُوا: لَيْسَتْ فَرَضًا<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) كَذَا فِي «هَبْ»، وَفِي «خ»: «لَا آخَرُونَ».
- (٢) هُنَا فِي «ب» وَزَادَ: «مِنْهُمْ».
- (٣) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَوَقَعَتْ فِي مَطْبُوعَةِ الشَّيْخِ الْكُوْتُوبِيِّ: «فَهَذِهِ».
- (٤) مِنْ هُنَا تَبْدَأُ مَصُورَتِي لِلنَّسْخَةِ «ب».
- (٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا وَوَقَعَتْ فِي «ط» «مُسَمًى».
- (٦) فِي «ز»: «الْلَازِمُ».
- (٧) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.
- (٨) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَفْرَادَهَا»، وَكَذَلِكَ أَتَيْتُهَا فِي «ط» أَيْضًا، وَفِي حَاشِيَةِ «ب»:
- «أَقْسَامُهَا» وَكُتِبَ بِجَوَارِهَا: «خ».
- (٩) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ.
- (١٠) عَزَاهُ لِمَصْنُفٍ فِي «الْمَحَلِّ» (١١٨/٦) لِمَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ نَصَّ عَلَى وَجُوبِهَا فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٨٣/١)، فَقَالَ فِي بَابِ (مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ): «تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَادَةِ، كَمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ».
- وَرَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ نَافِعٍ كَمَا فِي كِتَابِ سَحْنُونٍ. انْظُرْ: «النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ» (٣٩/٢).
- قُلْتُ: وَإِنَّمَا زَوَّيْتُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَشْهَبِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَزَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (٣٢٣/١٤) لِبَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَلَمْ يُسَمِّهِمْ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ رُشْدٍ فِي «بَيِّنَاتِ الْمُجْتَهَدِ» (٢٥٣/١)، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ عَزَاهُ لِبَعْضِ أَهْلِ

وقال قومٌ: هي منسوخة<sup>(١)</sup>.

ومثل زكاة [العروض] <sup>(٢)</sup> المتخذة للتجارة؛ فإن قوماً قالوا: الزكاة فيها واجبة. وقال آخرون: لا زكاة فيها. ثم اختلفت موجِبو الزكاة فيها <sup>(٣)</sup> اختلافاً لا سبيل إلى الجمع بينهم فيه؛ فقال بعضهم: رَجَّحَ <sup>(٤)</sup> من أثنائها. وقال آخرون: تُخْرِجُ <sup>(٥)</sup> من أعيانها <sup>(٦)</sup>. ومثل هذا كثير.

■ العراق، ولم يُسمِّهم أيضاً. وعزاه البعض لداود رحمه الله، وهو غلطٌ عليه أيضاً، فإن الذي حكاه عنه المستف في «المحلى» إنما هو القول بقرضيتها؛ كقول جماهير أهل العلم، وهو أعلم بأقوال داود من غيره. والصواب: أنه قولٌ لبعض أهل الظاهر من أصحاب داود، لا قول داود. قال ابن عبد البر: «واختلف أصحاب داود في ذلك على قولين؛ أحدهما: أنها فرض واجب، والآخر: أنها سُنة مؤكدة». انظر: الموضع السابق من «التمهيد»، و«الاستذكار» (٣/ ٢٦٥)، وكذلك «فتح الباري» للحافظ ابن حجر؛ فقد عزاه لبعض أهل الظاهر.

وتفرد النووي بقوله: «إن آخر أمر داود كان على عدم وجوبها». «شرح مسلم» (٥٨/٧). قلت: ولم أجد من وافقه على هذا، وقد تقدّم النقل عن أبي محمد بن حزم وأبي عمر بن عبد البر، وهما أعلم الناس بأقوال داود رحمه الله، ولو كان هذا صحيح النسبة إليه لما أغفلا ذكره بحال، والله أعلم.

(١) وهو قولٌ حكي عن الأصم، وابن عُليّة، وابن اللّبان من الشافعية انظر: «المجموع» للنووي (٦/ ٦٢)، و«السيل الجرار» للشوكاني (٢/ ٨٢).

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» زيادة: «أيضاً»، لا وجود لها في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و»: «يخرج».

(٥) في «ب» و«ز»: «يخرج».

(٦) كذا في «ب» و«و»، و زاد بعدها في «خ»: «العروض» وهو خطأ، ولعلها هي الساقطة آنفاً، أنبتها الناسخ هنا بانتقال نظر منه.

فما كان من هذا النوع، فليس هذا الكتاب موضع<sup>(١)</sup> ذكره، وله موضع آخر<sup>(٢)</sup>، إن أعاننا الله بقوة [من قبليه]<sup>(٣)</sup> وتأين به، وأمدنا بعمر و فراغ؛ فسَنَجْمَعُ كُلَّ صِنْفٍ منها في مكانٍ هو أَمَلُّكَ به إن شاء الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(٤)</sup>.

وهنا نَحْوُ من أنحاء الإجماع ليس هذا المكان مكانه<sup>(٥)</sup>؛ وهو: أن يختلِفَت العلماءُ في مسألة<sup>(٦)</sup>، فيبيحها قومٌ، ويحظرُها آخرون، أو يوجبها قومٌ، ولا يوجبها آخرون، ولا بُدَّ أن يكون الحقُّ في قولٍ أحدهم، وسائرهم مُبْطَلون؛ (إما)<sup>(٧)</sup> ببرهانٍ سمعِيٍّ، أو بُرْهانٍ عَقْلِيٍّ شَرْطِيٍّ، إذ انْقَضَتْ أَقسامُ المقالةِ على استيعابٍ، وصحَّةٍ / رُتْبَةٍ<sup>(٨)</sup>؛ فيكون حينئذٍ إجماعُ المحقِّقين في تلك المسألة إجماعاً [صحيحاً]<sup>(٩)</sup> مرجوعاً إليه، مُسْتَضْحَهاً فيما اختلف فيه منها - ما لم يَمْنَعْ مِنْ شيءٍ مِنْ ذلك نصٌّ - وذلك كإجماع القائلين بالمساقاة، والقائلين بـ<sup>(١٠)</sup> المزارعة على إباحة شيءٍ من فروعها؛ فيوقف عنده.

(١) في «ب» و«ز»: «مكان».

(٢) في «ب» و«ز»: مواضع أخرى.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، ومكانها في «ب»: «وما توفيقنا إلا بالله».

(٥) في «ب»: «مكان ذكره»، وفي «ز»: «الكتاب مكانه».

(٦) في «ب» و«ز»: «مسألة ما».

(٧) سقطت من «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «على استيعاب وثقة وصحة».

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع بسواها، ولا تقوم حجة بالإجماع من غيرها<sup>(١)</sup> البتة.

وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس منه<sup>(٢)</sup>:

- فقوم<sup>(٣)</sup> عدّوا قول الأكثر حجة<sup>(٤)</sup>.

- وقوم عدّوا ما لا يغير فون فيه خلافاً إجماعاً، وإن لم يقطعوا على<sup>(٥)</sup> أنه لا خلاف فيه، (فحكّموا على أنه إجماع)<sup>(٦)</sup>.

- وقوم عدّوا قول الصاحب المشتهر<sup>(٧)</sup> المُنشَر، إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً - وإن وجد الخلاف في<sup>(٨)</sup> التابعين فَمَنْ بعدهم - فعُدّوه إجماعاً.

(١) في «ب» ولا تقوم حجة من الإجماع في غيرها، وفي «ز» ولا تقوم حجة من إجماع من غيرها.

(٢) في النسخ جميعها: «ما ليس فيه»، والمثبت عند ي، وهكذا جاءت في أحد نقول ابن تيمية من «المراتب» في «ردّه الكبير على السبكي في مسألة الطلاق المعلق» (٦٢٣/٢).

(٣) كذا في «ز» و«ع»، وفي نقل ابن تيمية المثل إلى له أنفصاً أو بي: «ج» «ب» «و» «و» «و».

(٤) في «ب» و«ز»: «إجماعاً».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «عليه».

(٦) وهي في «ز» أيضاً، وكذا في نقل ابن تيمية السالف الذكر.

(٧) زاد بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنهم الشافعي»، وهو من كلام الرّاجح ومثله ما سيأتي بعده.

(٨) في «ب» و«ز»: «المشهور».

(٩) كذا في «ز» أيضاً: «في»، وفي «ب»: «من».

- وقوم<sup>(١)</sup> عَدُوّ اِقْوَلِ الصّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُونَ لَهُ مَخَالَفًا مِنَ الصّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (إجماعاً)<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَتَّ شِرْزٌ، وَلَا اِشْتَهَرَ.

- وقوم<sup>(٣)</sup> عَدُوّ اِقْوَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِجْمَاعًا.

- وقوم عَدُوّ اِقْوَلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِجْمَاعًا.

- وقوم عَدُوّ اِتِّفَاقِ (أَهْلِ) الْعَصْرِ الثَّانِي عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، كَانَتْ فِي الْعَصْرِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي قَبْلَهُ إِجْمَاعًا.

وَكُلُّ هَذِهِ أَرْءُ فَاسِدَةٍ، وَلِنَقْضِهَا مَكَانَ آخَرَ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)<sup>(٥)</sup>، وَيَكْفِي مِنْ فَسَادِهَا أَنَا نَجِدُهُمْ يَتَرَكُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِهِمْ<sup>(٦)</sup> مَا ذَكَرُوا أَنَّهُ إِجْمَاعٌ. وَإِنَّمَا الْجَوُّو<sup>(٧)</sup> إِلَى تَسْمِيَةِ مَا وَصَفْنَا<sup>(٨)</sup> إِجْمَاعًا؛ عِنَادًا مِنْهُمْ، وَشَغْبًا عِنْدَ اضْطِرَارِ الْحُجَّةِ وَالْبِرَاهِينِ لَهُمْ، لَا<sup>(٩)</sup> تَزُكُّ اخْتِيَارًا تِهِمُ الْفَاسِدَةِ.

(١) بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنها الشافعي أيضاً».

(٢) وهي في «ز» و«ن» أيضاً؛ وأثبتها في «ط» اعتماداً على هذا.

(٣) بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنها مالك».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «كانت للعصر».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «أنهم».

(٨) كنا في «ز» و«ن» أيضاً، وزاد بعدها في «ب»: «إجماعاً»، وقد حلفها في «ط» اعتماداً على ما في «ن».

(٩) كنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «نحو».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ذكرنا».

(١١) في «ب» و«ز»: «إلى».

وأيضاً فإنهم<sup>(١)</sup> لا يُكفرون من خالفهم (في هذه المعاني)<sup>(٢)</sup>، ومن شرط الإجماع الصحيح: أن يُكفّر<sup>(٣)</sup> مُخالِفُه<sup>(٤)</sup>، بلا اختلاف بين<sup>(٥)</sup> أحد من المسلمين في ذلك<sup>(٦)</sup>، ولو كان ما ذكرُوا<sup>(٧)</sup> إجماعاً؛ لكفّر مخالفوهم، بل لكفروا هم؛ لأنهم يُخالفونها كثيراً<sup>(٨)</sup>. وليبان كل هذا مكان آخر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) كذا في «ب» و«و» وفي «خ»: «واتصافاتهم» أوبكت تخوها، وهو تصريف.

(٢) وهي في «ز» و«ن»، وعلى ذلك اعتمد في «ط» فأثبتها.

(٣) ويجوز: «يُكفّر».

(٤) في «ب» و«ز»: «من خالفه».

(٥) كذا في «ن» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «من»، وقد لبّتها في «ط»: «بين» كما هي في «ن».

(٦) هذا على أصله في الإجماع وصفته، وسيأتي يلقوه له «وإنه فملاً إجماعاً: ما يُثبّر أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث عَلِمْنَا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك... إلخ».

والا ففي المسألة تفصيل عند أهل العلم.

(٧) في «ب» و«ز»: «كرو».

(٨) قال ابن تيمية في «تقدمة»: «أهل العلم والدين لا يُعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعاً ما ليس بإجماع؛ لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه، فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص؛ تارة يكون هناك نص لم يبلغ أحدهم، وتارة يعتقد أحدهم وجود نص، ويكون ضعيفاً أو منسوخاً. وأيضاً وصفهم هو به قد اتصف هو به؛ فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع».

وكذلك ما ألزمهم إياه من تكفير المخالف غير لازم؛ فإن كثير من العلماء لا يكفرون مخالف إلا جمع.

وقوله: «إن مخالف الإجماع يكفر بلا اختلاف من أحد المسلم» هو من هذا الباب، فلمعلمه لم يبلغه الخلاف في ذلك، مع أن الخلاف في ذلك مشهور مذكور في =

= كُتِبَ متعدِّدة، والنِّظَامُ نفسه المخالف في كون الإجماع حُجَّة لا يُكْفَرُ ابنُ حزم، والنَّسَبُ أَيْضاً فَكُنْ مَخَالَفَ الإجماع إنما يُكْفَرُ إذا بَلَغَهُ الإجماع للمعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثير لنسب كثيرين، وكثير من النزاع بين المتأخرين يَدْعِي أحدهما الإجماع في ذلك؛ إما أنه ظَنِّي ليس بَقَطْعِيٍّ، وإما أنه لم يبلغ الآخر، وإما لا اعتقاده انتفاء شروط الإجماع.

وأيضاً: فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع: هل هي إجماع يُحتجُّ به؟ كالإجماع لإقرار ي، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهل قبل انقراض عصرهم، فإنه مبنيٌّ على انقراض العصر، بل هو شرط في الإجماع، وغير ذلك.

فتنازعهم في بعض الأنواع: هل هي إجماع الذي يجب اتباعهم فيه؟ كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب، والقياس، وغير ذلك، فهذا ونحوه مما يتبين به بعض أعداء العلماء. اهـ. قلت: لم يقصد المصنف بقوله يتركون في كثير من مسائلهم ما ذكرناه أنه إجماع... عناداً منهم وشغباً... إلخ: أهل العلم والدين: بين أمثال مالك والشافعي ونحوهما من الأكابر، وإنما قصد قوماً مخصوصين من متبعيهم، ومقلديهم بحق وبباطل؛ كبعض متعصبي وجهال المالكية في زمانه، ومن لفت لفتحهم. قال في «الإحكام» (٤/٥٣١): «ثم حدث بعد القرن الرابع طائفة قالت مبالغة بما تطلقوا ألسنتها في دين الله تعالى، ولم تفكر فيما تُخبر به عن الله عز وجل، ولا عن رسوله ﷺ، ولا عن جميع المسلمين؛ قصر التقليد من لا يُغني عنهم من الله شيئاً، من أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله، الذين قد برئوا إليهم عما هم عليه من التقليد، فصاروا إذا عوزهم شغب ينصر ونهفا جيش خطتهم في خلافتهم نص القرآن، ونص حكيم رسول الله ﷺ، ويلحوا ويلدوا، وتطحت أظفارهم في الصفا الصلدا أرسلوها إرسالاً، فقالوا: هذا إجماع. فإذا قيل لهم: كيف تقديمون على إضافة لإجماع إلى من لم يُزو عنه في ذلك كله؟ أما تثقون بالله؟! قال أكابرهم: كل ما انتشر في العلماء، واشتهر ممن قالته طائفة منهم، ولم يأت على سائرهم خلاف له، فهو إجماع منهم؛ لأنهم أهل الفضل، والذين أمر الله تعالى بطاعتهم، فمن المحال أن يسمعوا =

- وقومٌ قالوا: الإجماعُ هو إجماعُ الصحابة رضي الله عنهم فقط<sup>(١)</sup>.

- وقومٌ قالوا: إجماعُ كلِّ عصرٍ إجماعُ صحيحٍ، إذا لم يَتَقَدَّمْ قَبْلَهُ في تلك المسألة خلافٌ، وهذا هو الصحيح؛ لإجماع الأمة<sup>(٢)</sup> عند التفصيل عليه، واحتجاجهم به، وتزك ما أصلوا<sup>(٣)</sup> له. ولا خلاف بين أحدٍ في أن انتظارَ جميع القرون التي لم تُخلَقْ بعدُ لِتُعَرَفْ أقوالهم باطلٌ لا معنى له، وإنما اختلفوا على القول بالذات<sup>(٤)</sup>؛ بل قد منا.

- وقومٌ آخر جوامين الإجماع ما هو إجماعُ صحيحٍ، لولا: إذا<sup>(٥)</sup> اجتمع أهلُ العصرِ كلُّهم على قولٍ ما، ثم بدأ لأحدهم عنه<sup>(٦)</sup>، فله ذلك، (وهذا خطأ)<sup>(٧)</sup>؛ لبراهين<sup>(٨)</sup> واضحة لها مكان آخر لئلا شاء الله، بل إذا صَحَّ الإجماعُ، فقد بطلَ الخلافُ، ولا يَبْطُلُ ذلك الإجماعُ أبداً، (وإذا صَحَّ الخلافُ، فقد بطلَ الإجماعُ، ولا يَبْطُلُ ذلك الخلافُ أبداً)<sup>(٩)</sup>.

= ما يُنكرونه ولا ينكرونه؛ فصَحَّ أنهم راضون به. هذا كل ما مؤهوا به، ما لهم مُتَعَلِّقُ أصلاً بغير هذا، وهذا تمويه منهم ببراهين ظاهرة لا خفاء بها، نُوردها إن شاء الله عز وجل، وبه نستعين. اهـ.

(١) قاضي «الإحكام» (٥٠٩/٤): «وهو قول أبي سليمان، وكثير من أصحابنا».

(٢) كذا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «العلماء».

(٣) في «ب» و«ز»: «أصلوه».

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الذي».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، لم وفي «ب»: «لو».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا أحد منهم عنه»، وفي «ط»: «لا أحد منهم فيه».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) في «ب»: «وله براهين».

(٩) وهي في «ز» أيضاً.



- وقومٌ من أصحابنا قالوا: الإجماع لا يكون إلا من توقيف من النبي ﷺ.

- وقومٌ قالوا: قد يكون الإجماع من قياس. وهذا باطلٌ.

- وقومٌ قالوا: الإجماع يكون من وجهين؛ إمام من توقيف منقول إلى ما معلوم، وإمام من دليل من توقيف منقول إلى ما معلوم، ولكن إذا صح الإجماع، فليس علينا طلب (ذلك) <sup>(١)</sup> الدليل؛ إذ الحجة بالإجماع قد لزمّت، وهذا هو الصحيح <sup>(٢)</sup>.

- وقومٌ من أصحابنا قالوا: إذا اتفقت طائفة على مسألتين، فصَحَّ (به) <sup>(٣)</sup> قولهم في أحدهما بدليل، وجَبَ أن الأخرى صحيحةٌ. وهذا غير ظاهر، وليس

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) قال القاضي النعمان بن محمد الإسماعيلي، المعروف بأبي حنيفة النعمان، في كتابه «اختلاف أصول المذاهب» (ص ١٠٩-١١١): «واختلفوا - يعني: القائلين بالإجماع من أهل السنة - أيضاً في الإجماع؛ فقال فريق منهم: إن الإجماع الذي تجب حُجته، لا يكون إلا عن وصف قرآن وسنة. وقالوا: التوقيف على وجهين؛ أحدهما: نصٌّ ظاهر. والثاني: دلالة لا تكاد أن تخفى. فأما التوقيف على نصٍّ ظاهر؛ فكقول الله تعالى: ﴿حَرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ﴾... الآية [النساء: ٢٣]، وأما الدلالة فكقوله: ﴿وَوَدَّعْتُهُمْ﴾ الآية [النساء: ٦١]، فدلَّ ذلك على أن الثلثين للأب؛ لقوله ﴿وَوَدَّعْتُهُمْ﴾ الآية.»

قالوا: فلا يقع لإجماع أبداً إلا من جهة التوقيف على النحو الذي وصفناه، فمتى وقع عَلِمْنَا الجهة التي أجمعوا فيها، وإن لم نعلم بُغْيَتَهَا، فالإجماع حُجة لأنه لم يقع إلا من جهة هي حُجة، وإن لم نعرفها، ولم تبلغنا.

قال القاضي النعمان: هذا قول قومٍ نفوا بزعيمهم القياس في الأحكام، ولم يُتَهِمُوا بالإجماع، وهذا قول بعض البغداديين «أهـ».

قلت: هوذا المذهب هو غين ما يحكيه المصنف هنا ويصححه.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وأوهى في «ع».

له في الإجماع طوق؛ لما بيّنته في غير هذا الكتاب<sup>(١)</sup>

وصفه الإجماع<sup>(٢)</sup>: ما يُثبّن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها مثل: أن المسلمين خرجوا من الحجاز واليمن<sup>(٣)</sup>، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن

(١) في «ب» و«ز»: «المكاد».

(٢) وهو قول داود رحمه الله.

قال المصنف في «الإحكام» (٢٣١/٤-٢٣٢): «وتكلموا أيضاً في معنى نسبوه إلى الإجماع؛ وهو أن يختلف المسلمون في مسائل على أقوال، فيقوم برهان من النص على صحة أحد تلك الأقوال في المسألة الواحدة. فقال أبو سليمان: إنه برهان على صحة قولهم في المسألة الأخرى، وخالفه في ذلك ابنه أبو بكر، وأبو الحسن بن المغلس، وجمهور أصحابنا. وقول أبي سليمان في هذه المسألة خطأ لا خفاء به؛ لأنه قول بلا برهان، ثم يجب لو صح هذا أن يكون صواب من أصاب في مسألة برهاناً على أنه مُصيب في كل مسألة قالها، وهذا لا يخفى على أحد بطلانه، وما نؤيد كيف وقع لأبي سليمان هذا الوهم الظاهر الذي لا يُشكل» اهـ.

قلت: وقد نقل الزركشي في «البحر» عن المصنف نصاً - لعله في القسم المفقود من كتاب «الإعراب» - ينتقد فيه نسبة القول بجواز إحدائ قول ثالث في المسائل التي اختلفوا فيها على قولين هكنا بإطلاق لداود؛ قال: فكيف يسوغ أن ينسب هذا إليه؟! وهو يقول: إن الأمة إذا تفرقت على قولين، وكانت كل طائفة منهم قد قرّنت بقولها في تلك المسألة مسألة أخرى؛ فإنه ينبغي أن يُحكم لتلك المسألتين بحكم واحد، فإن صحّت إحدى المسألتين، فالأخرى صحيحة، ولذلك حكم بالتحليف بمكة عند المقام لإجماع القائلين بذلك على التحليف عند المنبر، فيصيح وجوبه عند الزحام بمكة.

قال ابن حزم: وهذا القول - وإن كنا لا نقول به - فقد قاله أبو سليمان، وأودنا - تحرير النقل عنه » اهـ.

(٣) كنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»، و«ن» زيادة: «هو» بعدها.

(٤) كنا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «من الحجاز إلى اليمن».

بني أمية ملكوا دهرًا<sup>(١)</sup>، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت<sup>(٢)</sup> وقعة صيفين والحرّة، وسائر ذلك مما يُعلم بيقين وضرورة.

وإنما نغني بقولنا «العلماء»: مَنْ حَفِظَ عَنْهُ الْفُتَيَا مِنَ الصُّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ / وَتَابِعِيهِمْ، وَفَقَهَا<sup>(٣)</sup> الْأَمْصَارَ، وَأَثَمَةَ الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي اللَّهِ عَنْ جَمِيعِهِمْ.

ولسنا نغني: [أبا]<sup>(٥)</sup> الهذيل<sup>(٦)</sup>، ولا [ابن]<sup>(٧)</sup> (كيسان) الأصم<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>،

(١) هنا في «ب» زيادة: «طويلاً»، وليست في «ع» ولا «ز» ولا «ن».

(٢) كذا في «ب» وفي «و» و«ن»، وفي «خ»: «كان».

(٣) في «ب»: «علماء»، وفي «ز»: «أئمة».

(٤) في «ب»: «أئمة أهل الحديث»، وفي «ز»: «أئمة أصحاب الحديث».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العددي البصري المعروف بالعلاف (ت حوالي ٢٣٠هـ).

قال النديم في «الفهرست» ص ٢٢٥: «كان شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم، وله [مجالس ومناظرات]».

وقال عبد القاهر في «الفرق بين الفرق» ص ٨٢٤: «وفضائحه تترى تكفر فيها سائر فرق الأئمة من أصحابه في الاعتزال، ومن غيرهم».

(٧) في «ز»: «أبا»، وهو خطأ.

(٨) ابن كيسان لأصم: عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي، من طبقة بستر بن غياث، وخفص الفرد (ت حوالي ٢٢٥هـ). انظر ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٤، و«البيان والتبيين» (١/ ٨٠)، و«الحيوان» (٢٠٥/ ٤) كلاهما للجاحظ.

(٩) قال الرزمي في «عمدة الأئمة»: «واعلم أن ابن حزم تناقض كلامه في عبد الرحمن ابن كيسان الأصم، فقال في صدر كتابه: لا يُعْتَدُ بخلافه، وألحقه بأبي الهذيل، وبشر ابن المعتز، وابن سؤد، ومن شاكلهم على رأي، وتابعه على هذا الغزالي، وذكر =

ولا يَشْرَ بن المُعْتَمِر<sup>(١)</sup>، ولا إبراهيم بن سَيَّار (النَّظَام)<sup>(٢)</sup>، ولا جعفر بن حرب<sup>(٣)</sup>، ولا جعفر بن مُبَشَّر<sup>(٤)</sup>، .....

= في كتاب الإجارة كلاماً مُقتضاه اعتبار خلافه، ولا ينعقد لإجماع على رأيه، ولا يُعْتَدُّ بخلافه، أو يُعْتَادُّ به، وحاصل خلافهم في ذلك ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه لا يُعْتَدُّ بخلافه، ولا بخلاف مَنْ القياس. إلخ.

ثم ترك أصل المسألة، ولم يبين وجه تناقض ابن حزم المعروف ولا حتى تابع القول في تفصيل مذاهب أهل الأصول في مسألة الاعتداد بخلاف أهل البدع؛ كالأصم ونحوه، ومضى في ذكر أقوالهم في الاعتداد بخلاف أهل الظاهر بما هو معروف مشهور في كتب متأخري الأصوليين.

قلت: أما ما عزاها للعلامة هنا، فالذي نص عليه رحمه الله في «الوسيط» في أول كتاب الإجارة، فهو موافق لما ذهب إليه ابن حزم هنا من عدم اعتبار خلاف الأصم؛ فقال هناك (١٥٣/٤): «والإجارة صنف من البيوع مَرْدُودُهَا المنفعة، وصَحَّتْهَا مُجْمَعٌ عليها، ولا مُبَالَاةٌ بخلاف ابن كيسان والقاساني» اهـ.

(١) يَشْرَ بن المعتمر الهلالي، الكوفي، ثم البغدادي، أبو سهل، شيخ المعتزلة (ت ٢١٠ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٨، و«الفرق بين الفرق» ص ١٤١.

(٢) إبراهيم بن سَيَّار (النَّظَام)؛ أبو إسحاق البجلي يني يجرمو بن الوثق بن عباد الضبعي (ت ٢٣١ هـ).

ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (رقم ٤٩١)، فقال: «ذو الضلال والإجرام» اهـ. وقال عنه ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» ص ١٧: «وجدناه شاطراً أمين الشُّطَّار، يَغْدُو على سُكْر، ويروح على سُكْر، ويبيت على جَرِّ الهوا، ويدخل في الأذناس، ويرتكب الفواحش والشائعات» اهـ.

(٣) جعفر بن حرب: الهمداني، تخرج بأبي الهذيل العلاف، وكان له اختصاص بالوائق، (ت ٢٣٦ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٦، و«تاريخ بغداد» (١٦/٧).

(٤) جعفر بن مُبَشَّر: بن أحمد بن محمد أبو محمد الثقفي (ت ٢٣٤ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٧، و«تاريخ بغداد» (١٦/٧).

ولا ثُمَامَة<sup>(١)</sup>، ولا أبا غِفَار<sup>(٢)</sup>، ولا الرَّقَاشِيَّ<sup>(٣)</sup>، ولا الأزارِقَةَ<sup>(٤)</sup>، و(لا)

(١) ثُمَامَة بْنُ شَرْس: أبو نَعْنَعْن الثَّمِيرِيُّ البَصْرِيُّ، ورد ببغداد، واتصل بهارون الرشيد وغيره من الخلفاء، وله أخبار ونوادر، يحكيها عنه أبو عثمان الجاحظ، وغير واحد، (ت ٢١٣ هـ). انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» رقم (٣٥٥٤).

قلت: وهؤلاء كلهم هم أئمة الاعتزال ومقدموه في زمانهم، وأكثر ما ينقمة المصنف عليهم من أقوال واعتقادات، والتي هي السبب في إخراجهم من زمرة المعتبرين في الخلاف والوفاق قد ضمنتها باباً خاصاً أمين كتابه «الفضل» سماه: «ذكر شُنع المعتزلة»، ذكر فيه من شنيع مقالاتهم واعتقاداتهم ما يقتضي عنده إكفارهم.

(٢) كذا في «ب» و«ز» هو كذلك في «الفضل»، ولم أعرفه، ولا وقفت له على ترجمة. وفي «خ»: «ابن غِفَار». وسيأتي ذكره في آخر الكتاب باسم: «ابن أبي غِفَار». ومما غراه إليه المصنف في «الفضل» (٤/١٥٠): القول بجَلِّ شُخْمِ الْخِزِيرِ ودماغه، والقول بجواز تَفْخِيزِ الرِّجَالِ الذُّكُورِ! قال أبو محمد: «وهذا كفر صريح، لا خفاء به».

(٣) لعله أبو عمران موسى بن عمران الرَّقَاشِيَّ، الذي ذكره عبد الجبار في «طبقاته» (ص ٧٩) من أهل الطبقة السابعة من المعتزلة، قال: «ومن أهل هذه الطبقة أبو عمران مُؤَيِّس بن عمران. ذكر أبو الحسن أنه واسع العلم في الكلام والفُتْيَا، وكان يقول بالإرجاء، وله مذهب في الفُتْيَا قد حكاه الجاحظ» اهـ. قال المحقق في الحاشية: «جاء بعد ذلك عن الحاكم (لوحة ٦٠) قوله: يطول تفصيله - أي: مذهبه هذا في الفُتْيَا - جملته: أن يجوز أن يُفَوِّضَ تعالى الأحكام إلى النبي، وعلماء أمته، إذا علم أنهم يصيبون» اهـ.

قلت: وفي «طبقات المعتزلة» لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ص ٧٧) أن الخياط حكى عن البلخي وإبي أَرْفَرٍ قولهما: «مارأينا أعلم بالكلام منه، ثم نقل عنه المرتضى: أنه كان يقول بتحريم المكاسب، وأن الدار دار كفر» اهـ.

(٤) أتباع قطع الأزرق، من غلاة أتباع الخوارج، ذكرهم المصنف في «بلد ذكر شُنع الخوارج» من «الفضل» (٤/١٤٤) حاكياً عنهم القول بقطع يد السارق من المَنَكَب، وإيجاب قضاء الصلاة على الحائض، وإباحة دم الأطفال والنساء ممن ليسوا في عسكرهم، وإكفار من قعد عن الخروج لضعف أو غيره... إلخ هذه المشاقة للرسول، والاتباع لغير سبيل المؤمنين!

الصُّفْرِيَّةُ<sup>(۱)</sup>، و[لا] جُهَالُ الْإِبَاضِيَّةِ، وَلَا أَهْلَ الرَّفْضِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءَ لَمْ يَتَّعُوا<sup>(۲)</sup> مِنْ تَثْقِيفِ الْأَثَارِ، وَمَعْرِفَةِ صَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَلَا (مِنْ)<sup>(۳)</sup> الْبَحْثِ عَنْ<sup>(۴)</sup> أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لَتَمْيِيزِ حَقِّ الْفُتْيَا مِنْ بَاطِلِهَا بِطَرِيقِ<sup>(۵)</sup> مَحْمُودٍ؛ بَلْ انشَغَلُوا<sup>(۶)</sup> عَنْ ذَلِكَ بِالْجِدَالِ<sup>(۷)</sup> فِي أَصُولِ الْأَعْتِقَادَاتِ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ عِلْمُهُمْ. وَنَحْنُ وَإِنْ كُنَّا لَا نُكْفِرُ أَكْثَرَ مَنْ<sup>(۸)</sup> ذَكَرْنَا، وَلَا نَفْقَهُ كَثِيرَ أَمْنِهِمْ، بَلْ نَتَوَلَّى جَمِيعَهُمْ - حَاشَا مَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ - فَإِنَّا نَرَى كُنَاهُمْ لِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

(۱) أَبِیَاعِ زِيَادِ بْنِ الْأَصْفَرِ، وَهَمَّ فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، يَقُولُونَ بِكُفْرِ مُرْتَكِبِي الذُّنُوبِ كَالْأَزَارِقَةِ، لَكِنْ يَخَالِفُونَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْأَطْفَالِ، وَهُمْ فَوْقَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْفُوحُ شَيْئاً مِنْ شَنِيعِ مَقَالَتِهِمْ فِي «بَابِ ذِكْرِ شُنْعِ الْخَوَارِجِ» مِنْ «الْفَصْلِ» أَيْضاً (۴/۱۴۵): مِنْهَا إِجَازَةٌ بَعْضُهُمْ لِنِكَاحِ بَنَاتِ الْبَنَاتِ، وَبَنَاتِ الْبَنِينَ، وَبَنَاتِ بَنِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، قَالَ: «ذَكَرَ عَنْهُمْ ذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الْكَرَّابِيسِيِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ طَوَائِفِهِمْ: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَضَى قَضِيَّةً جَوْرٍ وَهُوَ بِخِرَاسَانَ، أَوْ بغيرِهَا حَيْثُ كَانَ مِنَ الْبِلَادِ، فَقَفِيَ ذَلِكَ الْحَيْنَ نَفْسَهُ يَكْفِرُ هُوَ وَجَمِيعُ رَعِيَّتِهِ حَيْثُ كَانُوا مِنْ شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا، وَلَوْ بِالْأَنْدَلُسِ وَالْيَمَنِ فَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الْبِلَادِ، وَقَالُوا أَيْضاً: لَوْ وَقَعَتْ فُطْرَةٌ خَمَرٍ فِي حُجَّتِ مَاءِ بَقْلَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ خَطَرَ عَلَى ذَلِكَ الْجُبِّ فَشَرِبَ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي مَا وَقَعَ فِيهِ كَافِرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، قَالُوا: إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوقِفُ الْمُؤْمِنَ لِاجْتِنَابِهِ...» إلخ هَذَا الْهَرَاءُ وَالْكَفَرُ الْمَقْطُوعُ بِهِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ.

(۲) كُفَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «لَمْ يَعْنُوا» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. (۳) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(۴) مِنْ «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» وَ«و»: «عَلَى».

(۵) فِي «ب» وَ«ز»: «بِطَرَفِ».

(۶) فِي «ب» وَ«و»: «اشْتَغَلُوا».

(۷) كُفَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «ع»: «بِالْخَوْضِ»، وَفِي «خ»: «بِالْجَوْلِ»، أَوْ «الْحَوْلُ»؛ وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ «الْجَدَلِ»، أَوْ «الْخَوْضِ».

(۸) فِي «ب» وَ«و»: «كَثِيرَ أَمْنِهِمْ».

إما لجهلهم بحدود الفتيا والحديث والآثار، وإما لفسق نيت عن فهم  
في أفعاله ومُجونه، فقط كما نفعل<sup>(١)</sup> بكل ن<sup>(٢)</sup> من أهل نخلتنا<sup>(٣)</sup> جاهلاً، أو  
ماجنأً، ولا فَرْقَ، وبالله تعالى التوفيق.

ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبت عدالته وبحثه عن حدود الفتيا -  
وإن كان مخالفاً لنخلتنا - بل فتاً بخلافه كسائر العلماء ولا فرقاً، كعمرو بن  
عُبَيْد<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن إسحاق<sup>(٥)</sup>، وقَتادة بن دَعامة السُّدُوسِي<sup>(٦)</sup>، وشبابة بن

(١) هنا في «ب» زيادة تعلق، وليست في «ز» أيضاً.

(٢) هنا في «ب» أيضاً زيادة: «قبلنا»، وليست في «ز» أيضاً.

(٣) يعني: من أهل السنة والحديث.

(٤) عمرو بن عُبيد بن باب التميمي مولا هم، البصري، أبو عثمان البصري، الزاهد العابد،  
رأسُ المعتزلة في زمانه. روى عن أبي لعالية، وأبي قلابة، والحسن. وعنه الحمادان،  
وابن عُيينة، وعبد الوارث، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم (ت ١٤٤هـ). انظر ترجمته  
في: «تاريخ الإسلام» للذهبي، رقم (٣٣٦)

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار المُطَّلبي المَخْزُومي مولا هم المدني أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله  
الأحول، (ت نحو ١٥١هـ، وقيل: ١٥١هـ)، أحد الأعلام، وصاحب المغازي.  
كان يسار من سبي عَمْرِو لَثَمَر، أبو القَيْس بن مِقْرٍ المطلب بن عبد مناف بن قُصَيٍّ.  
وقال الهيثم بن عدي، والمدائني: محمد بن إسحاق بن يسار بن خِيار، وكان خِيار مولى  
لِقَيْس بن مَخْرَمَة.

قلت (الذهبي): رأى أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، ومولده سنة ثقف وثمانين.  
انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي، رقم (٣٢٦).

(٦) قَتادة بن دَعامة بن قَتادة بن دَعامة بن عكابة، السُّدُوسي، أبو الخطاب البصري.  
قال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً، حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر». (ت: مئة  
وبضع عشرة بواسطة). انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/٢٢٢)، و«معجم  
الأدباء» لياقوت (٦/٢٠٢).

سوار<sup>(١)</sup>، والحسن بن حي<sup>(٢)</sup>، وجابر بن زيد<sup>(٣)</sup>، ونظرانهم، وإن كان فيهم القدر<sup>(٤)</sup>، والشيعي<sup>(٥)</sup>، والإباضي<sup>(٦)</sup>، والمرجئ<sup>(٧)</sup>؛ لأنهم كانوا أهل فضل

(١) شبابة بن سوار لفزاري مولا هم، أبو عمرو والمنائني، أصله من خراسان، قيل اسمه: مروان، وإنما غلب عليه شبابة.

ثقة في الحديث، لكن تركه أحمد رحمه الله لكونه من الداعين للإرجاء. (ت نحو ٢٠٥ هـ). انظر ترجمته في: «تليخ الإسلام»، رقم (١٨٣).

(٢) الحسن بن صالح بن حي، أبو عبد الله الكوفي، العابد، من كبار أتباع التابعين، ثقة فقيه، زمي بلشيع، وأثم بالسيف، وبعد الصلاة خلف الفساق، وكان سفيان الثوري يسيء الرأي فيه جداً من أجل ذلك. قال النّهبي في «السير» (٧ / ٣٧١) «كل يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق». (ت ١٦٩ هـ).

(٣) جابر بن زيد الأزدي اليماني، أبو الشعثاء، الجوفي، والجوفي: نسبة إلى ناحية بعمان، وقيل: موضع بالبصرة. من الطبقة الوسطى من التابعين.

قال إياس بن معاوية: «أدركت الناس وما لهم مُقْت غير جابر بن زيد». وقال ابن جنيان: «كان من أعلم الناس بكتاب الله» (ت ٩٣ هـ، ويقال: ١٠٣ هـ). انظر ترجمته في: «السير»، رقم (١٨٤).

(٤) كعمرو بن عبيد.

(٥) كمحمد بن إسحاق، والحسن بن حي.

(٦) كجابر بن زيد. وقد نسبته قوم إلى الإباضية، وهو منها براء.

روى داود بن أبي هند، عن غزوة بن عبد الرحمن، قال: «دخلت على جابر بن زيد، فقلت: إن هؤلاء القوم يتحلونك، يعني: الإباضية. قال: أبرأ إلى الله من ذلك». انظر: «تهذيب الكمال» للمزي، (ترجمة جابر بن زيد).

(٧) كقتادة بن دعام، وشبابة بن سوار.



وعِلْم، وخير واجتهادِ رحمهم الله، وغلَط هؤلاء فيما خالفوا<sup>(١)</sup> فيه كغلَط<sup>(٢)</sup> سائر العلماء في التحليل والتَّحريم، ولا فرق.

وإنما ندخل في كتابنا<sup>(٣)</sup> إلا جماع التَّام الذي لا مُخالف فيه البتَّة، الذي يُعْلَم كما يُعْلَم أَنَّ (صلاة)<sup>(٤)</sup> للصبح في الأَمْنِ (والمُؤَفِّ)<sup>(٥)</sup> كعتارٍ، وأنَّ شهرَ رمضان هو الذي بين شعبان وشَوَّال، وأنَّ (هذا)<sup>(٦)</sup> الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمدٌ ﷺ وأخبرَ بأنه<sup>(٧)</sup> وحيٌّ من الله تعالى (إليه)<sup>(٨)</sup>، وأنَّ في خَمْسٍ مِنَ الإبل شاةٌ، ونحو ذلك. وهي ضرورةٌ تَقَعُ في نفسِ الباحثِ عن<sup>(٩)</sup> الخَبَرِ المُشْرِفِ على وجوه نَقْلِهِ، إذا تَبَّعَهَا المرءُ [من]<sup>(١٠)</sup> نَفْسِهِ في كُلِّ ما يَمُرُّ به<sup>(١١)</sup> من أحوالِ دُنْيَاهُ لِمَنْ وَدَّ أَنْ يَجِدَهُ

(١) في «ب» و«ز»: «خالفونا».

(٢) كذا في «ط» أيضاً، وفي «ب»: «لغلط»، وأحال الناسخ إلى الحاشية، لكن لم يكتب عندها شيئاً.

(٣) في «ب»، و«ز»: «هذا الكتاب».

(٤) وهني «ن» و«ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ن» أيضاً، وعليه اعتمد في «ط» فأثبتها.

(٦) وهي في «ز» و«ن» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «أنه» بغير باء قبلها.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً، وهني «ن».

(٩) كذا في «ب» و«ن»، وفي «خ» «على».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، ووقعت في «ن» «في».

(١١) كذا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «في كل ما جرَّبه».

ثا. تُلَسَّقِرْأَ فِي يَقِينِهِ (١) وَ مَا وَفِيقًا إِلَّا بِاللَّهِ (٢).



(١) فِي «ب» وَ «ز» وَ «ل» نَفْسُهُ .

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ» بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ مَا مَحْفٍ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَوْمٌ قَالُوا: إِجْمَاعُ كُلِّ عَصَرٍ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ...»، إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا نُدْخِلُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْإِجْمَاعَ النَّامَ... إلخ»، وَقَوْلَهُ أَيْضًا فِي آخِرِ الْكِتَابِ «هَذَا كُلُّ مَا كَتَبْنَا، فَهُوَ يَقِينٌ لَا شَكَّ فِيهِ، مُتَبَيَّنٌ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بِخِلَافِهِ الْبَيِّنَةُ»، قَالَ: «فَقَدْ اشْتَرَطَ فِي الْإِجْمَاعِ مَا يَشْتَرِطُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَقْهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ الْعِلْمُ بِنَفْيِ الْخِلَافِ، وَأَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْإِجْمَاعِ تَوَاتُرًا.

وَجَعَلَ الْعِلْمَ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْعِلُومِ الْضَّرُورِيَّةِ؛ كَالْعِلْمِ بِعِلْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنَوَّاتَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي حَكَاهَا لَيْسَتْ قَرِيبَةً مِنْ هَذَا الْوَصْفِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ، فَكَيْفَ وَفِيهَا مَا فِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ، وَفِيهَا مَا هُوَ نَفْسُهُ يُنْكَرُ الْإِجْمَاعَ فِيهِ، وَبِخِتَارِ خِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ ظُهُورٍ مُخَالَفٍ؟! اهـ.

## ١ - كتاب الطهارة

١. أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يُتَلَّ فيه، ولا كان سُورَ حائِضٍ، ولا كافرٍ، [ولا جُنُبٍ، ولا مِن شَرَابٍ، ولا مِن غير ذلك، ولا سُورَ حيوانٍ غير الناس، وغير ما يُؤْكَل لحمه] <sup>(١)</sup>، ولا خالطته نجاسة - وإن لم تَظْهَرْ فيه، أو ظَهَرَتْ - على اختلافهم فيما يَتَجَسَّسُ مِن حيوانٍ، أو مَيِّتٍ، ولا كانا جِنًا مُتَغَيَّرًا مِن ذَاتِهِ - وإن لم يكن مِن شَيْءٍ لَحْمِهِ - لآلِئَاتٍ فِيهِ ضَلْدَعٌ، ولا خُوتٌ، ولا كانَ فَضْلَ مَتَوَضَّعٍ مِّنْ حَدِثٍ أَوْ <sup>(٢)</sup> مُغْلَقٍ وَلِجِبٍ، ولا تَوَضَّأَتْ مِنْهُ امْرَأَةٌ ولا تَطَهَّرَتْ مِنْهُ، (ولا خَلَقًا) <sup>(٣)</sup>، ولم يُشْمَسْ، ولا سُخِّنَ، ولم يُؤْخَذْ مِن بَحْرِ، (ولا كان مِن آبارٍ ثَمُودَ، حاشا بِئْرَ النَّاقَةِ) <sup>(٤)</sup>، ولا اسْتَعْمِلَ بَعْدُ، ولا غُصِبَ، ولا أَدْخَلَ فِيهِ الْقَائِمُ مِن نَوْمِهِ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا وَلَا حَلَّ فِيهِ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَخَالَطَهُ غَيْرُ تُرَابٍ عُنْصُرٍ تَظْهَرُ فِيهِ بُلٌّ فِيهِ خُبْرٌ، ولا تَوَضَّأَ فِيهِ وَلَا بِهِ إِنْسَانٌ، ولا اغْتَسَلَ، ولا وَضَّأَتْ بِهَا مِن أَعْضَائِهِ (فيه ولا) بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ <sup>(٥)</sup>، خُلُو أَكَّانٍ أَوْ مُرَّمًا أَوْ مِلْحًا أَوْ زُعَا قًا <sup>(٦)</sup>، وَأَنَّهُ

(١) وهي كلها في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «و».

(٣) وهي في «و» و«ع» أيضاً. (٤) سقط من «ز» لُحْدًا!

(٥) في «ب» بدل قوله: «أنه يجوز... إلخ»: «فيه الوضوء والغسل»، وفي «ز» «في الوضوء والغسل».

(٦) هنا في هامش «خ» ما نصه: «بالزاي المعجمة والعين المهملة والقاف «الزُعاق»: الماء =

فرض<sup>(١)</sup> على الصحيح الذي يجده، ويُقدَّر على استعماله، ما لم يكن بحضرة تبيد؛ هذا<sup>(٢)</sup> في الماء غير الجاري.

٢. وأما الجاري: فأتفقوا على جواز استعماله، ما لم تظهر فيه نجاسة<sup>(٣)</sup> (٤).

٣. واتفقوا أن الماء الرَّاكِد إذا كان من الكثرة بحيث إذا حرك وسطه<sup>(٥)</sup> لم يتحرك أطرافه، ولا شيء منها؛ فإنه لا يُنجسه<sup>(٦)</sup> إلا ما غيَّر لونه، أو طعمه، أو رائحته.

= الملح، وهذا من باب عطف الشيء على نفسه.

قلت: وما في «لسان العرب» وغيره أنه المرُّ الغليظ الشديد الملوحة.

(١) أي: استعماله.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وهذا» بزيادة «و».

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «الشافعي في الجديد من قوله، وأحد القولين في مذهب أحمد: أن الجاري كالرَّاكِد في اعتبار القأتين، فينجس ما دون القأتين بوقوع النجاسة فيه، وإن لم تظهر فيه». اهـ.

(٤) وقال الرِّمِّي في «العمدة»: «وأما الماء الجاري، فقد ادَّعى ابن حزم الإجماع على جواز استعماله ما لم يظهر فيه نجاسة، وليس كما ادَّعى؛ فإن الخلاف فيه مشهور، حتى في مذهب الشافعي؛ فالجديد الصحيح في منعه أن حكمه حكم الرَّاكِد، فإن كان قليلاً وقَعَتْ فيه نجاسة نجس وإن لم يتغير، والقديم لا ينجس إلا بالتغير». اهـ.

(٥) في «خ»: «حرك طرفه وسطه»، وهيادة لا معنى لها، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ع».

(٦) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «لم يتحرك طرفه، ولا شيء منها»، وفي «ط»: «ولا شيء منهما».

(٧) هنا في «ب» زيادة «سيء»، وليست في «خ» ولا «ز».

٤. وأجمعوا أنه لا يجوز وضوء بشيء من المائعات، و(لا) <sup>(١)</sup> غيرها، حاشا الماء والنبيذ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

٥. واختلفوا: هل يجوز <sup>(٤)</sup> أن يتوضأ الرجل والمرأة معاً؟ أم لا يجوز <sup>(٥)</sup> ذلك؟

٦. وأنفقوا على جواز وضوء الرجلين <sup>(٦)</sup> والمرأتين معاً <sup>(٧)</sup>.

٧. وأجمعوا أن من توضأ أو تطهر بالماء كما وصفنا، وإن كان يحضره نبيذ [تمر] فقد دى ما عليه.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى - وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله - أنه يجزى الوضوء بالمعصر؛ كماء الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصم، لكن الأصم ليس ممن يعضده ابن حزم في الإجماع». اهـ.

(٣) قال الرزمي في «العمدة»: «وليس كما ادعى، بل إن ابن أبي ليلى والأصم يذهبان إلى جواز الوضوء بالمائعات الطاهرة غير الماء؛ كاللبن والخَل، وقد قلنا في الخطبة اضطراب كلامه في الاعتداد بخلاف الأصم بما فيه غنية عن الإعادة». اهـ.  
قلت: قد تقدم التعليق على كلام الرزمي في مسألة اعتداد المصنف بالأصم في التعليق على مقدمة الكتاب.

(٤) في «ب» و«ز» و«لا» ينجزى.

(٥) كنا في «ز» أ يضوؤ في «ب»: «لا يجزى».

(٦) هنا في «ز» «زيادة» معاً.

(٧) قال الرزمي في «العمدة»: «قلت: وأجمعوا على جواز وضوء المرأة وغتسالها بفضل الرجل، وبفضل المرأة، والله أعلم». اهـ.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

٨. واثقفوا على أن المريض الذي يتأذى بالماء، ولا يجذ الماء مع ذلك: / أن له التيمم بدلاً من الوضوء والغسل.

٩. واثقفوا على أن المسافر سقراً تقصر فيه الصلاة، إذا لم يقدر على الماء<sup>(١)</sup> أصلاً، وليس بقره ماء أصلاً: أن له أن يتيمم بدل الوضوء للصلاة فقط.

١٠. واثقفوا على أن من غسل يديه ثلاثاً، ثم تمضمض<sup>(٢)</sup> [ثلاثاً]<sup>(٣)</sup>، ثم استنشق ثلاثاً، [ثم استنثر ثلاثاً]<sup>(٤)</sup>، ثم غسل وجهه كله - على ما نصّف<sup>(٥)</sup> بعد هذا - وخلل شعر لحيته<sup>(٦)</sup> بالماء، وغسل أذنيه ظاهرهما وباطنهما، (ثم غسل ذراعيه كليتهما مع المرفقين، ثم مسح رأسه كله أوله عن آخره<sup>(٧)</sup>، وأذنيه ظاهرهما وباطنهما<sup>(٨)</sup>)<sup>(٩)</sup>،

(١) في «ب» «ز» ماء» بغير الألف واللام.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «مضمض».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «و» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «على ما نصفه».

(٦) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وخلل شعره ولحيته» وهو خطأ؛ إذ ليس هذا موضع الإشارة إلى ما يجب في الشعر، وسيأتي بعدها قوله: «ثم مسح رأسه كله أوله عن آخره».

(٧) الزيادة إلى هنا في «ق» أيضاً.

(٨) وليس قوله «وأذنيه ظاهرهما وباطنهما» تكراراً منه لما سبق كما قد يُظن؛ إذ من الفقهاء من يذهب إلى غسلهما مع الوجه على أنهما منه، كما روي عن الزهري والشعبي وغيرهما، وهذا هو المقصود من ذكرهما في صدر هذه العبارة، وسيأتي قوله بعد: «وغسل باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه، وأذى ما عليه فيه» ويكون هذا الموضع الآخر احترازاً منه لقول من قال بوجوب غسلهما على أنهما من الرأس - كما هو قول الأكثرين - وسيأتي قوله بعد أيضاً: «ومسح أذنيه وجميع شعره: فقد مسح رأسه، وأدى ما عليه فيه».

(٩) وهي في «ز» كلها أيضاً وفي «ع» «ثم غسل ذراعيه مع المرفقين، ومسح جميع رأسه =

وجميع شفره حيث انتهى، ثم غسَلَ رِجْلَيْهِ مع الكعْبَيْنِ النَّائِثَيْنِ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ، وَمَسَحَهُمَا كَذَلِكَ مَعَ غَسْلِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَنَوَى الْوُضُوءَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهِ، وَسَمَى اللَّهَ، وَلَمْ يُقَدِّمَ مُؤَخَّرًا مِمَّا ذَكَرْنَا، وَلَا فَرَّقَ بَيْنَ غَسْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَنَقَلَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ إِلَى جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَا مُجْتَدًا<sup>(٢)</sup> لِكُلِّ<sup>(٣)</sup> عُضْوٍ مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ آذَى مَا عَلَيْهِ فِي الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ.

١١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْوَجْهِ مِنْ أَصُولِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي (أَعْلَى الْجَبْهَةِ وَالْجَبِينِ وَ)<sup>(٤)</sup> الْحَاجِبَيْنِ، إِلَى أَصُولِ الْأُذُنَيْنِ، إِلَى آخِرِ الذَّقَنِ: فَرَضَ عَلَى مَنْ لَا لِحْيَةَ لَهُ.

= أوله عن أخوه، وأعاد مسح أذنيه ظاهرهما وباطنيهما بعد غسلهما.

(١) قوله: «ثم غسَلَ رِجْلَيْهِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ النَّائِثَيْنِ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ، وَمَسَحَهُمَا كَذَلِكَ مَعَ غَسْلِهِمَا» مثبت من «ع»، وليس في شيء من نسخ الكتاب الثلاث! ومكانه في «ق»: «ثم غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا إِلَى كَعْبَيْهِ حَيْثُ انْتَهَى وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «ع» أَلَيَقَ بِطَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ فِي الْكِتَابِ، وَأَشَدُّ احْتِرَازًا لِلْمُخْتَلَفِ فِيهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِمَّا جَاءَ فِي «ق» فَإِنْ فِيهِ احْتِرَازٌ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْكَعْبَيْنِ هُمَا النَّائِثَانِ الْبَارِزَانِ فِي جَانِبِي الْقَدَمِ، لَا ذَلِكَ الْعَظْمُ الصَّغِيرُ النَّائِثُ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ، كَمَا فِيهِ احْتِرَازٌ أَيْضًا لِخِلَافِهِمْ فِي قَوْلِهِمَا: «لَوْ ضَوْءٌ إِذْ مِنْهُمْ مَنْ قِيلَ جُوبَ عَسَلٍ الْقَدَمِ»، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ مَسْحِهِمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ - يَعْنِي: الْغَسْلَ وَالْمَسْحَ - أَوِ التَّخْيِيرَ بَيْنَهُمَا، كَمَا هُوَ مَنْسُوبٌ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ كَالطَّبْرِيِّ، وَبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا بِالْمَعْجَمَةِ، وَفِي «ب» وَ«ق» «مُجْتَدًا» بِالْمَهْمَلَةِ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ «ق» - سَاقٍ فِيهِ ابْنُ الْقَطَّانِ الْعِبَارَةَ بِبَعْضِ اخْتِصَارٍ -: «مُجْتَدًا».

وَمَا أُثْبِتَنَاهُ بِالْمَعْجَمَةِ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَمَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِحْتِرَازُ لِمَذْهَبٍ مَنْ يَرَى عَدَمَ جَوَازِ التَّطَهُّرِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ الْمَاءِ لِكُلِّ عُضْوٍ عَلَى حِدَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) كُنَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «كُلٌّ» بِغَيْرِ اللَّامِ.

(٤) وَهِيَ فُلُجٌ فِي وَ سَقَطَتْ مِنْ ز «و» وَ «ق» أَيْ يَضًا .

١٢. (وَاتَّقُوا أَنْ غَسَلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَعْرٌ<sup>(١)</sup> مِنَ الْوَجْهِ<sup>(٢)</sup>): فرضٌ على ذي اللحية<sup>(٣)</sup>.

١٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ غَسَلَ مِنْ ذِي اللَّحَى وَجْهَهُ، مِنْ أَصُولِ مَنْابِتِ الشَّعْرِ فِي أَعْلَى الْجَبْهَةِ<sup>(٤)</sup>، كَمَا ذَكَرْنَا فِيمَنْ لَا لِحْيَةَ لَهُ، وَخَلَّلَ جَمِيعَ لَحْيَتِهِ بِالْمَاءِ، وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِهَا حَيْثُ بَلَغَتْ، وَغَسَلَ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرَهُمَا: أَنَّهُ قَدْ غَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَتَى مَا عَلَيْهِ فِيهِ.

١٤. وَاتَّقُوا أَنْ غَسَلَ الذَّرَاعَيْنِ إِلَى مُبْتَدَأِ<sup>(٥)</sup> الْمِرْفَقَيْنِ: فرضٌ في الوضوءِ.  
١٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ غَسَلَهُمَا، وَغَسَلَ مِرْفَقَيْهِ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ بِالْمَاءِ وَمَا تَحْتَ الْخَاتَمِ: فَقَدْ أَتَمَّ<sup>(٦)</sup> مَا عَلَيْهِ فِي الذَّرَاعَيْنِ.

(١) في «ق» أن غسل ما فيه شعر.

(٢) كذا في «ز» وفي «و»، وفي «خ»: «بين الوجنة».

(٣) الزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) في هذا تأكيد للزيادة التي أثبتناها آنفاً من «خ»: «أعلى الجبهة والجبين»، والتي سقطت من «ب» و«ز» و«ق».

(٥) كذا في «ق» أيضاً وهو الصواب إن شاء الله تعالى، وفي «ب»: «إلى مشد».

وفي «ز»: «منتهى»؛ وكذا وقعت لابن تيمية رحمه الله فاستدرك على المصنف قائلًا: «وَرُفِرَ يُخَالَفُ فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْمِرْفَقَيْنِ، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ دَاوُدَ، وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِمُنْتَهَى الْمِرْفَقَيْنِ: مُنْتَهَاهُمَا مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ» اهـ.

قلت: ولفظ «خ» صريح في إخراج المِرْفَقَيْنِ، ومُعْنٍ عما تَكَلَّفَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمه الله في آخِرِ كَلَامِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِمُنْتَهَى الْمِرْفَقَيْنِ مُنْتَهَاهُمَا مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ».

تنبيه: نسبة القول بعدم وجوب غسل المِرْفَقَيْنِ مع اليدين في الوضوء لداود خطأ، وإنما حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِهِ أَبِي بَكْرٍ رحمه الله، كما حَقَّقْتُهُ فِي «جَامِعِ فِقْهِ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ» يَسُرُّ اللَّهُ إِيْتَامَهُ.

(٦) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «تلم».



١٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَسَحَ بَعْضُ الرُّءُوسِ بِالماءِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> البعض: فرضٌ على مَكْشُوفِ لِرَأْسٍ <sup>(٣)</sup>.

١٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ؛ فَأَقْبَلَ (بِيَدَيْهِ) <sup>(٤)</sup> وَأَذْبَرَ رَوْسَهُ أَذْنِيهِ، وَجَمِيعَ شَعْرِهِ: فَقَدْ (مَسَحَ رَأْسَهُ، وَ) <sup>(٥)</sup> أَذَى مَا عَلَيْهِ (فِيهِ) <sup>(٦)</sup>.

١٨. وَاتَّقُوا أَنْ إِمْسَاسَ الرَّجْلَيْنِ الْمَكْشُوفَتَيْنِ <sup>(٧)</sup> المَاءِ <sup>(٨)</sup>، لِمَنْ تَوَضَّأَ (بِالماءِ) <sup>(٩)</sup>: فرضٌ.

١٩. وَاخْتَلَفُوا: أَتَمَسَحُ أَمْ تُغَسِّلُ <sup>(١٠)</sup>؟

٢٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الوضوءَ مَرَّةً مَرَّةً مُسَبِّغَةً فِي الوجهِ، وَالذَّرَاعَيْنِ، (وَالرَّأْسِ) <sup>(١١)</sup>، وَالرَّجْلَيْنِ: يُجْزَى <sup>(١٢)</sup>.

(١) من «ز»، وكذا أثبتها في «ط». وفي «خ» و«ب»: «على أن من».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضًا في «ب»: «لذلك».

(٣) قوله: «على مكشوف الرأس» زيادة من «ع»، وليست في شيء من نسخ الكتاب، وهو قيدٌ معتبر، واحتراز لا بُدَّ منه، لقول من قال: إنه يجوز المسح على العمامة والخمار، والاكيفاء بذلك، دون مسح شيء من الرأس مع ذلك.

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضًا.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٦) سقطت من «ز» أيضًا، وهي في «ق».

(٧) كذا في «ز» و«ق» أيضًا، وفي «ب»: «المكشوفين».

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «بالماء» زيادة باء قبلها، والمثبت بغير تعلية «إمساس» بالباء أوجه وأفضح.

(٩) سقطت من «ع» أي يهيا زوهي «ق».

(١٠) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «أيمسح أم يغسل؟».

(١١) سقطت من «ع» أيضًا وهي في «ق».

(١٢) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: دعوا الإجماع على أن الوضوء مرةً مرةً مُسَبِّغَةٌ =

٢١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا.

٢٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِمْسَاسَ الْجِلْدِ كُلَّهُ وَالزُّلْفَ فِي الْغُسْلِ مِمَّا يُوجِبُ الْغُسْلَ - عَلَى (حَسَبِ) <sup>(١)</sup> اخْتِلَافِهِمْ فِيمَا يَوْجِبُهُ - بِالْمَاءِ، عَلَى مَنْ ذَكَرْنَا اتِّفَاقَهُمْ عَلَى إِيْجَابِ الْوَضُوءِ عَلَيْهِ، وَبَتْلَاقِ الصِّفَةِ مِنَ الْمَاءِ: فَرَضٌ.

٢٣. ثُمَّ اخْتَلَفُوا: أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟ <sup>(٢)</sup>

= يُجْزَى؟، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: التَّثْلِيثُ وَاجِبٌ، وَهُوَ يَمْنَعُ دَعْوَى الإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٤٣٧/١) عَنْ صَاحِبِ «الإِبَانَةِ» - وَلَعَلَّهُ هُوَ الْفُورَانِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٤٦ هـ - أَنَّهُ حَكَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَيْضاً، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «وَحَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ». اهـ.

قُلْتُ: وَالَّذِي وَجَدْتُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ فِعْلِهِ، لَا مِنْ قَوْلِهِ.

وَقَدْ يَفْتَى عَلَى الْمُصَنِّفِ هُنَا، وَكَذَلِكَ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا لِخِلَافِ جِهٍ آخَرَ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، وَأَنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْإِسْبَاقُ لَا غَيْرُ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ «الْمَدُونَةِ». انْظُرْ: «الْمَنْوُذَةُ» (١/١١٣)، وَهُوَ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ أَبُو يَكْرُبُ لِعَرَبِيٍّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٧٧/٢)؛ وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى وَاحِدَةٍ إِلَّا الْعَالَمُ، وَعَنْهُ أَنَّ الثَّانِيَةَ وَاجِبَةٌ كَالأُولَى، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ يَقْصُرُ عَنِ التَّوْقِيتِ وَيَعْوَلُ عَلَى الْإِسْبَاقِ وَالْإِنْقَاءِ فِي الرَّجُلَيْنِ خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، وَالْاِخْتِلَافُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ طَوِيلٌ عَرِضٌ.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ قَلِيجٌ فِي هَذَا الْإِتِّفَاقِ الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قُلْتُ: وَمَا قَدْ يَعْتَرِضُ بِهِ أَيْضاً عَلَى دَعْوَاهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا: وَلَوْ أَنَّ ابْنَ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٠/٢): «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ فِي مِائَةِ سَعْبٍ سَبْعاً».

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٢) فِي «ب»: «أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟»، وَفِي «و» وَ«ق»: «أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟».

٢٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَرْنٌ اغْتَسَلَ لِأَمْرِ يَوْجِبُ الْغُسْلَ، فَتَوَضَّأَ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا<sup>(١)</sup> مِنَ الْوُضْوءِ الَّذِي يَصِحُّ<sup>(٢)</sup> الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِي<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ الَّذِي ذَكَّرْنَا أَنَّهُ يُجْزِي<sup>(٤)</sup> عَلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ، وَرَأْسِهِ، وَأَصُولِ شَعْرِهِ، وَذَلِكَ كُلُّ ذَلِكَ أَوَّلُهُ عَنْ آخِرِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> مَكَانَ شَعْرَةٍ فَمَا فَوْقَهَا، وَلَمْ يُحْدِثْ شَيْئاً يَنْقُضُ الْوُضْوءَ قَبْلَ تِمَامِ جَمِيعِ غُسْلِهِ، وَنَوَى الْغُسْلَ لِمَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ: فَقَدْ أَجَزَاهُ.

٢٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ<sup>(٦)</sup>، فَاحْتَالَتْ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمُهُ، (أَوْ رِيحَهُ)<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّ شُرْبَهُ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَالطَّهَارَةُ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. عَلَى عَظِيمِ اخْتِلَافِهِمْ فِي النَّجَاسَاتِ.

٢٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ بَوْلَ ابْنِ آدَمَ إِذَا كَانَ كَثِيراً، وَلَمْ يَكُنْ كَرُؤُوسِ الْإِبْرَةِ، وَغَائِطُهُ<sup>(٨)</sup>: نَجِسٌ<sup>(٩)</sup>.

(١) كُنَّا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «مَا ذَكَّرْنَا».

(٢) فِي «بِهِو ز»: «الَّذِي ذَكَّرْنَا».

(٣) فِي «بِهِو ز»: «مِنْ كُلِّ ذَلِكَ».

(٤) كَذَافِي «ب»، وَفِي «خ» وَتَرْفَعُ طَهْرَتُهُ نَجَاسَةً، وَهُمَا وَإِنْ كَانَا مُتَّفَاقَيْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقاً لَطِيفاً، وَهُوَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَاءِ تُغَيِّرُهُ النِّجَاسَةُ الْمَجَاوِرَةُ غَيْرَ الْمَخَالِطَةِ أَيْ نَجَسَ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَهَبْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ بِذَلِكَ وَلَوْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَلَوْهُ أَوْ رِيحُهُ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ بِالْقَوْلِ بِطَهْوَرِيَّتِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الرِّيحِ، دُونَ تَغْيِيرِ الطَّعْمِ، وَاللَّوْنِ. فَاعْتَبَارَ هَذَا الْخِلَافَ، وَالِاحْتِرَازَ لَهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ قَوْلِهِ: «الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ» دُونَ قَوْلِهِ: «إِذَا غَيَّرَتْهُ نَجَاسَةٌ»؛ فَتَأَمَّلْ. انْظُرْ لِأَقْوَالِهِمْ فِي هَذَا الْمَجْمُوعِ لِلنَّوَوِيِّ (١٠٦/١)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ» لِلْحَطَّابِ (٧٥/١).

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٦) كُنَّا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَغَائِطُ» بِدُونِ هَاءِ الضَّمِيرِ.

(٧) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا أَطْلَقَ ابْنُ حَزْمٍ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ ابْنِ

٢٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الدِّمِ نَجِسٌ - أَيَّ دَمٍ كَانَ - حَاشَا دَمَ السَّمَكِ<sup>(١)</sup>،  
وَمَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ.

٢٨. وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْكَثِيرِ: مِنْ<sup>(٢)</sup> (قَدَرٍ)<sup>(٣)</sup> الظُّفْرِ إِلَى نِصْفِ الثَّوْبِ.

٢٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ أَكَلَ الثَّجَاسَةَ وَشَرَبَهَا حَرَامٌ، حَاشَا التَّبِيدَ الْمُشَكَّرَ  
(فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ)<sup>(٤)</sup>.

٣٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا لَمْ يَكُن بَوْلًا، وَلَا رَجِيْعًا - حَاشَا مَا خَرَجَ مِنْ

= آدم، وليس بصحيح؛ لأنَّ مَنْعَبَ دَاوُدَ أَنْ بَوَّلَ الْغَلَامَ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ طَاهِرًا، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ. اهـ.

قلت: لم يَحْك أحدٌ مُعْتَبَرٌ هَذَا عَنْ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَابِنِ حَزْمٍ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِمَا،  
وَإِنَّمَا فِيهِمْ ذَلِكَ مَنْ فَهِمَهُ مِنْ قَوْلِ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ يُكْتَفَى بِرَشِّ الثَّوْبِ مِنْ بَوَّلِ  
الصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، وَقَدْ  
غَلِطَ عَلَيْهِمُ الْبَعْضُ أَيْضًا مَا فَظَنُّ أَنْ كُلَّ مَنْ يَقُولُهَا الرِّشَّ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ مَا لَمْ يَطْعَمْ، فَهُوَ  
ضَرُورَةٌ يَقُولُ بِطَهَارَةِ بَوِّلِهِ.

وهذا يُشَبِّهُ أَمْرَهُ ﷺ بِذَلِكَ التَّعْلِيلِ إِذَا أَصَابَهُمَا الْأَذَى، وَأَنَّهُ يُكْتَفَى بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ  
مَذْهَبِ مَنْ عَمِلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ - خَاصَّةً مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْيَابِسِ وَالرَّطْبِ مِنْ ذَلِكَ -  
أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى طَهَارَةِ الْعَذْرَةِ وَنَحْوِهَا!

لَكِنْ جَاءَ فِي «الْمَغْنِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (٧٧٠/١) مَا نَصَّهُ: «وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: لَقِيَ صَبِيًّا يَتِيْلًا إِلَى سَحَاقِ  
ابْنِ شَاقِلَا كَلَامًا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْغَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَنْحَسِلُ لَوَجِبَ غَسْلُهُ». اهـ. وَانْظُرْ:  
«الْإِنْصَافُ» لِلْمُرَادَوِيِّ (٣٢٣/١).

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «السَّمَكَةُ».

(٢) كَذَا فِي «ز»، وَفِي «خ»: «فِي».

(٣) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

بُزْغُوثٍ، أَوْ نَخْلٍ، أَوْ ذُبَابٍ - وَلَا خَمْرًا، وَلَا مَا تَوَلَّدَ مِنْهَا<sup>(١)</sup>، وَلَا مَيْتَةً<sup>(٢)</sup>، وَلَا مَا أُخِذَ مِنْهَا، وَلَا مَا أُخِذَ مِنْ حَيٍّ - حَاشَا الصُّوفَ وَالْوَبَرَ وَالشَّعَرَ مِمَّا يُوْكَلُ لَحْمُهُ<sup>(٣)</sup> - وَلَا كَلْبًا، وَلَا حَيَوَانًا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ سَبْعٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا لُعَابَ مَا<sup>(٤)</sup> لَا 'يُوْكَلُ' (لَحْمُهُ، وَلَا عَرَقَ مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَا لَبَنَ مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ)<sup>(٥)</sup>، وَلَا ضَلِيلِيًّا<sup>(٦)</sup>، وَلَا قَيْثًا، وَلَا قَيْحًا، وَلَا دَمًا، وَلَا بُصَاقًا، وَلَا مُخَاطًا، وَلَا قَلَسًا، وَلَا مَا مَسَّهُ شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا: فَإِنَّهُ طَاهِرٌ.

٣١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ لَا اسْتِجَاءَ بِالْحِجَارَةِ، وَبِكُلِّ طَاهِرٍ، مَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا، أَوْ رَجِيعًا أَوْ نَجِسًا /، أَوْ جِلْدًا، أَوْ عَظْمًا، أَوْ لَحْمًا<sup>(٧)</sup>، (أَوْ قَصَبًا)<sup>(٨)</sup>،

(١) كذا في «ب» و«ب»، في «خ»: «منهما».

(٢) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب»: «ولاشئ»، وهو تصحيف.

(٣) هنا في «خ» فوق الكلام بخط صغير: «فإنه طاهر»، وسيأتي ذكر المصنف لها في آخر العبارة.

(٤) في «خ»: «مما»، والمثبت من «ب» و«ز».

(٥) وهي في «ز» أيضًا.

(٦) كذا في «ب» و«ع» أيضًا، وفي «ز» و«ط»: «صدُ يدًا». والقيح والضديد واحد، فالحمل على التأسيس للو؛ وقد روي عن علي رضي الله عنه، عند «عبدالرزاق» (رقم ٤٦١) وغيره: أنه توضأ من مَسِّ الصَّلِيبِ، وقال: «إنه من الأنجل».

(٧) في «ب»، و«ز» و«ق» و«ن»: «فحم أ»، والحُمّة والفحم واحد.

(٨) وهي في «ع»، وسقطت من «ز» و«ق» و«ن» أيضًا.

واللقصب للسلطان يَرْجُوْهُ أَلَمْ لَسَ مِنَ النَّبَاتِ وَالْعَظْمِ وَغَيْرِهِ. وإنما قال مَنْ قَالَ بَعْدَ إِنْجِزَاتِهِ فِي الْاسْتِجَاءِ؛ لَكُونَهُ أَلَمْ لَسَ لَا يُنْقِي فِي الْغَالِبِ. انظر: «العين»، و«لسان العرب» (مادة: ق ص ب).

أو حُصمة : جائزٌ (٢٠).

٣٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ (٣) مَنْ صَلَّى قَبْلَ تِمَامِ فُرُوضِ (٤) وَضُوءِهِ، أَوْ يَسَّجُهُ -  
إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّيْمَمِ - : أَنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ - نَاسِيًا كَانَ أَوْ عَامِدًا - إِذَا أَشَقَطَ  
عُضْوًا كَامِلًا.

٣٣. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَشَقَطَ بَعْضَ عُضْوِ (٥) نَاسِيًا؛ هَلْ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ  
[وَبِضَائِهَا] (٦) أَمْ لَا؟

٣٤. (و) (٧) عَلَى أَنَّ الْعَامِدَ (٨) لَا صَلَاةَ لَهُ (٩).

(١) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «فِي جَوَازِ الِاسْتِجْمَاعِ بِغَيْرِ الْإِجْمَاعِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ، هُمَا  
رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ؛ إِحْدَاهُمَا: لَا يُجْزَى؛ إِلَّا بِالْحَجَرِ، وَهِيَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْذَرِ،  
وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ». اهـ.

(٢) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَأَدَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ (يَعْنِي: الِاسْتِجْمَاعَ)  
بِكُلِّ طَاهِرٍ مَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا... وَلَيْسَ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِهِ بِالطَّاهِرِ غَيْرِ  
الْحِجَارَةِ بِصَحِيحٍ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا غَيْرُهُ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَدَاوُدَ  
وَأَهْلِ الظَّاهِرِ وَزُفَرٍ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِجْمَاعُ بِالطَّاهِرِ غَيْرِ الْحَجَرِ». اهـ.

(٣) هُنَا فِي «بِإِزْ» زِيَادَةٌ: «كُلٌّ».

(٤) فِي «ب»: فَرَضَ «بِالْإِفْرَادِ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «بَعْضُ الْوُضُوءِ» وَهُوَ خَطَأٌ قَطْعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ تَقْلِيدِهِ  
الِاتِّفَاقَ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ أَشَقَطَ عُضْوًا كَامِلًا فِي وَضُوءِهِ عَامِدًا كَانَ أَوْ نَاسِيًا. وَإِنَّمَا  
اخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَرَكَ لَمْعَةً فِيهِ، أَوْ قَدَمَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يُبَيِّنْهَا الْمَاءُ نَاسِيًا؛ هَلْ يَسْتَأْنِفُ  
الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ أَمْ لَا؟

(٦) وَهِيَ فِي «أ» يَصْأُ، وَمَكَانُهَا فِي «خ»: «فِي بَعْضِهَا»، وَكَأَنَّهَا مَصْحُفَةٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

(٧) يَعْنِي: «لَوْ اتَّفَقُوا»، وَقَدْ جَاءَتْ مَثَبَةٌ فِي «ز»، وَبِجَوَارِ الْعِبَارَةِ هُنَا فِي حَاشِيَةِ «خ»: «وَاتَّفَقُوا  
عَلَى ذَلِكَ».

(٨) يَعْنِي: لَتَرَكَ بَعْضَ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ.

(٩) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

٣٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْبَوْلَ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَنْجِحِ بِهِ (إِذَا خَرَجَ مِنَ الذَّكْرِ، أَوْ الْفَرْجِ<sup>(١)</sup>)، وَأَنَّ الْغَائِطَ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَنْجِحِ بِهِ<sup>(٢)</sup>)، وَأَنَّ الْفَسْوَ وَالضَّرَاطَ إِذَا خَرَجَ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الذُّبُرِ، وَأَنَّ إِيْلَاجَ الذَّكْرِ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ<sup>(٣)</sup> بِاخْتِيَارِ الْمُوَلِجِ: يَنْقُضُ الْوُضُوءَ - بِنِسْيَانِ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ أَوْ بِعَمْدٍ - وَكَذَلِكَ ذَهَابَ الْعَقْلِ بِسُكْرِ، أَوْ إِغْمَاءٍ، أَوْ جُنُونٍ.

٣٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَمَا عَدَا مَسَّ الْمَرْأَةِ الرَّجُلَ، وَالرَّجُلَ الْمَرْأَةَ - بِأَيِّ عُضْوٍ تَمَاسًا، وَكَيْفَمَا تَمَاسًا<sup>(٤)</sup> - وَمَا عَدَا مَسَّ الْفَرْجِ، وَالذُّبُرِ، وَالذَّكْرِ، وَالْإِبْنَاءِ، وَمَسَّ الْإِثْمَلِيبِ وَالْأَوْثَانِ، وَالْكَلِمَةَ الْقَبِيحَةَ، وَنَظَرَ الشَّهْوَةِ<sup>(٥)</sup>، وَخُرُوجَ الدَّمِ (مِنْ)<sup>(٦)</sup> حَيْثُمَا خَرَجَ، وَذَبْحَ الْحَيَوَانِ، وَمَاءَ الْجُشَاءِ<sup>(٧)</sup>، وَلَقِيَاءَ، وَالْقَلَسِ، وَالْقَتِيعِ، وَقَلْعَ الضَّرْسِ، وَإِنْشَادَ الشَّعْرِ، وَالضَّحْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَرْفَرَةَ الْمَبْطُحِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَكَلَ مَا مَسَّتْهُ<sup>(٨)</sup> الذَّنَا، أَوْ شُرْبَهُ، وَلَحْمِ الْإِلِي<sup>(٩)</sup> وَكُلِّ شَيْءٍ

(١) يعني: القُبْل من المرأة.

(٢) وهي قِيَّةٌ بَعْضُ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٣) هنا في «ز» زيادة: «ود برها»، وليست في «خ» ولا «ب».

(٤) كذا في «ز» و«ب»، وفي «ع»: «أو عضو تَمَاسًا، أو في «خ»: «أي عضو بما شاء، أو كيفما شاء»، وهو تصحيف.

(٥) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب»: «ونظرة الشَّهْوَةِ»، وفي «ز»: «والنَّظَرُ لِلشَّهْوَةِ».

(٦) وهي في «ز» أيضًا.

(٧) هذا ما يبدو لي أنه الصواب في هذه الكلمة، ورسمها في «خ»، و«ع»: «الجشي»، ولعلها بسبب عادة النسخ في قَصْرِ الممدود، وفي «ب» و«ز»: «الجسد»، وجعلها في «ط»: «المدَّة» أو هي وإن كانت من جهة حيث المعنى، لكنهما في جميع النسخ يأبى إثباتها كذلك، والله أعلم.

(٨) في «ب» و«ز»: «ما مسَّت» بغير هاء الضمير.

(٩) يعني: وأكل لحوم الإبل.

منها، والنوم، والمذْي، والوَدْي، أو لَمَساً على ثوب، أو غير ثوبٍ لشهوة، (أو شيء) <sup>(١)</sup> خَرَجَ إِحْدَى <sup>(٢)</sup> المَخْرَجِينَ؛ مِنْ هُوَ حَصَى، أو غير ذلك، أو شيئاً قُطِرَ فيهما، أو أُدْخِلَ، أو جُلِعَا بَوْلًا، أو مَنِيّاً خَرَجَ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ المَعْهُودِ (أو مَخْرَجِهِ المَعْهُودِ) <sup>(٣)</sup>، أو حَلَقَ شَعْرَ (رَأْسِ) <sup>(٤)</sup>، أو قَصَّ ظُفْرًا، أو خَلَعَ خُفَّ مُسِيحَ عَلَيْهِ، أو عِمَامَةً كَذَلِكَ <sup>(٥)</sup>، أو كَلِمَةً عَوْرَاءَ، أو غَضَباً <sup>(٦)</sup>، أو أَذَى مُسْلِمٍ، أو حَمَلَ مَيْتٍ، أو وَطْءَ نَجَاسَةٍ رَطْبَةٍ: فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ وَضوءاً.

٣٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ خُرُوجَ الْجَنَابَةِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ مِنَ الذَّكْرِ بِلَذَّةٍ، لَغَيْرِ مَغْلُوبٍ بَاسْتِنْكَاحٍ، أَوْ مَضْرُوبٍ، وَقَبْلَ أَنْ يَغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ: فَإِنَّهُ يَوْجِبُ غَسْلَ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ.

(١) وهي في «ز»، وقد بُتِّها في «ط»؛ إقامته منه للعبارة.

(٢) كذا في «ط» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «إحدى»!

(٣) سقطت من «و» أيضاً، وفي «ع»: «أو بولاً أو مَنِيّاً خَرَجَ مِنْ غَيْرِ المَعْتَادِ، أو مِنَ المَعْتَادِ».

(٤) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «لِلرَّأْسِ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أو خَفَّ مَسَحَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ أَوْ عِمَامَةً».

(٦) كذا، والغضب داخل في أذى المسلم المذكور بعده، ويمكن أن تُقْرَأَ أيضاً «غَضَباً»، على

أنهم أجد من يقول بإيجاب الوضوء مِنَ الغضب، إلا أن يصحَّ الخبر فيه عند أحدٍ ممن

يُجْرَى الأوامر على ظاهرها؛ ففي حديث عطية بن عروة السعدي رضي الله عنه عند أحمد

(١٧٩٨٥)، وأبي داود (٤٧٨٤) وغيرهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ،

وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ». قال ابن

المنذر رحمه الله: «إِنْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّمَا الْأَمْرُ بِهِ نَدْبٌ لَا يَسْكُنُ الْغَضَبُ، وَلَا أَعْلَمُ

أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَوْجِبُ الْوَضوءَ مِنْهُ» اهـ «الْأَوْسَطُ» (٣٤٥/١).

قلت: لكنه خيرٌ مُضَعَّفٌ عند أهل الفن؛ ضعفه النووي في «الخلاصة» (١٢٢/١)،

والألباني في «الضعيفة» (٥٨١).

وليست هذه اللفظة في النسخة «ز».



٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الدَّمَ الْأَسْوَدَ الْخَارِجَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ، الَّتِي مَنْ كَانَتْ فِي مِثْلِ سِنِّهَا حَاضَتْ: يَوْجِبُ الْغُسْلَ عَلَى الْمَرْأَةِ.

٣٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْإِمْنَاءَ، وَالْإِيلَاجَ فِي فَرْجٍ، أَوْ ذُبُرٍ - مِنْ إِنْسِيٍّ، أَوْ بَهِيمَةٍ - وَمَسَّ الْإِطْبِ، وَالِاسْتِخْدَادَ، وَدُخُولَ الْحَقَامِ، وَدُخُولَ الْمَنِيِّ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ، أَوْ خُرُوجَهُ مِنْ فَرْجِهَا بَعْدَ وَقُوعِهِ (فِيهِ) <sup>(١)</sup>، وَالْإِمْدَاءَ، وَالْحَيْضَ، وَالِاسْتِحَاضَةَ، وَالدَّمَ كُلَّهُ، وَالصُّفْرَةَ، وَالْكُذْرَةَ، وَالْحَدَثَ فِي تَضَاعِيفِ الْغُسْلِ قَبْلَ تَمَامِهِ مِمَّا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ غُسْلٍ لَنَقَضَ <sup>(٢)</sup> الْوُضُوءَ فَقَطْ، وَالْحِجَامَةَ، وَالْإِسْلَامَ، وَغُسْلَ الْمَيِّتِ، وَمُوَارَاتِهِ، وَالْإِحْرَامَ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ: لَا يُوجِبُ غُسْلًا.

٤٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي وَصَفْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ، إِذَا جَمَعَ تِلْكَ الصِّفَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ رَاكِدًا: فَإِنَّ الْغُسْلَ [بِهِ] <sup>(٣)</sup> جَائِزٌ.

٤١. وَاتَّقُوا أَنَّ مَنْ وَطِئَ مَرَارًا امْرَأَةً وَاحِدَةً، أَوْ نِسَاءً عِدَّةً <sup>(٤)</sup>: فَغُسْلٌ وَاحِدٌ يُجْزئُهُ.

٤٢. (وَاتَّقُوا أَنَّ مَنْ أَخَذَتْ أَحَدًا كَثِيرَةً؛ مُخْتَلَفَةً أَوْ مُتَّفِقَةً: فَوْضُوءٌ وَاحِدٌ يُجْزئُهُ) <sup>(٥)</sup>.

٤٣. وَاتَّقُوا أَنَّ (مَنْ) <sup>(٦)</sup> اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ؛ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ،

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) من «ب»، وفي «خ»: «ينقض»، وفي «ز»: «انتقض».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) قوله: (أو نساء عدة) من «ق» وليس في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

فاغتسل لكل واحدٍ منهما غُسلًا ينويه به<sup>(١)</sup>، ثم للآخر منهما كذلك: أنه قد طَهَرَ، وأدى ما عليه، بخلاف قولهم في الأحداثِ المختلفة.

٤٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْغُسْلَ فِي الْإِجْنَابِ مِنَ الزَّنا: واجبٌ؛ كوجوبه<sup>(٢)</sup> من وطءِ الحلال.

٤٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ احْتَلَمَ فَرَأَى الْمَاءَ مِنَ الرَّجَالِ، أَوِ النِّسَاءِ، أَوْ حَاضَتْ مِنَ النِّسَاءِ، بَعْدَ أَنْ يَتَجَاوَزَ<sup>(٣)</sup> خَمْسَ عَشْرَةَ (سَنَةً)<sup>(٤)</sup>، وَيَسْتَكْمِلَ فِي قَدِّهِمَا سِتَّةَ أَشْبَارٍ، وَهُمَا عَاقِلَانِ: فَقَدْ لَزِمَتْهُمَا الْأَحْكَامُ، وَجَرَتْ عَلَيْهِمَا. إِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ -الحدودُ، وَلَمْ زِمْتُهُمَا الْفَرَائِضُ، وَأَنَّهُ بُلُوغٌ صَحِيحٌ.

٤٦. وَاجْمَعُوا عَلَى أَنْ مَنْ تَجَاوَسَعَ عَشْرَةَ سَنَةً<sup>(٥)</sup> مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ،

- 
- (١) كذا في «ب» أيضًا، وفي «ق»: «ينويه له»، وفي «ز»: «ينويه» فقط، بغير جار ومجرور.  
 (٢) كذا في «ب»، وفي «خ» و«و»: «لوجوبه»، وفي «ل»: «ككونه».  
 (٣) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: «يتجاوزا» بالثنية، وفي «ز»: «يجاوز» والمثبت أوجه.  
 (٤) وهي في «ز» و«ع».  
 (٥) كذا في «ب» أيضًا، وفي «ز» و«ع»: «سبع عشرة سنة»، وليس هو بأكثر ما قيل في التوقيت لذلك.

قال في «المحلى» (مسألة ١١٩): «وأما استكمال التسعة عشر عامًا، فإجماعٌ متيقن، وأصله: أن رسول الله ﷺ وَرَدَ الْمَدِينَةَ وَفِيهَا صِبْيَانٌ وَشُبَّانٌ وَكُهُولٌ، فَأُلْزِمَ الْأَحْكَامُ مَنْ خَرَجَ عَنِ الصَّبَا إِلَى الرُّجُولَةِ، وَلَمْ يُلْزَمِهَا الصَّبِيانُ...»، إلى أن قال رحمه الله: «هذا أمر يُعرف بما ذكرنا من التوقُّف (كذا، ولعل الصواب: التوقيف)، وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض، ولا شك في أن مَنْ أكملَ تسعَ عشرة سنة، ودخل في عشرين سنة فقد فارقَ الصَّبَا، ولحقَ بالرجال، لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبِلدة في ذلك، وإن كانت به آفة منته من إنزال المنى في نوم، أو يقظة، ومن إنبات الشعر». اهـ =

وهو عا قِل، ولم يَحْتِمْ، ولا حَاضَتْ، فإنهما بِالْغَانِ / بُلُو غَا صَحِيحًا.

٤٧. وأجمعوا أَنَّ الْمُسَافِرَ سَفَرٌ أَيْ كَوْنُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، ولم <sup>(١)</sup> يَجِدْ مَاءً، ولا نَبِيذًا: فَإِنَّ التَّيْمُمَ لَهُ بِالتُّرَابِ <sup>(٢)</sup> الطَّاهِرِ جَائِزٌ فِي الْوُضوءِ <sup>(٣)</sup> لِلصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup>.  
الغريضة خاصة..

٤٨. وأجمعوا أَنَّ مَنْ تَيَمَّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ: فَقَدْ صَلَّاهَا بِطَهَارَةٍ.

٤٩. وأجمعوا أَنَّ الْمَرِيضَ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْمَاءُ، ولا يَجِدُهُ <sup>(٥)</sup> مع ذلك: أَنَّ لَهُ التَّيْمُمَ.

٥٠. واختلفوا فيمن تَوَضَّأَ: هل لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ (صَلَاةٌ كَثِيرَةٌ) <sup>(٦)</sup> مالم يَنْتَقِضْ وَضوءُهُ؟ (أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟) <sup>(٧)</sup>.

= قلت: وبهذا تعلم خطأ ما عراه ابنُ قدامة لدَاوُدَ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْقَوْلِ: بأنه لا حَدٌّ ولا تَوْقِيتٌ لَيْسَ الْبُلُوغُ أَنْظَرُ: «لَمَغْنِي» (٦/٤).

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «بِالْمَاءِ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَجَاءَ مُقَابِلَهَا فِي الْحَاشِيَةِ: أَصْلُهُ بِالتُّرَابِ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «مَكْلَالُ وَضوء».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«خ» فِي «قَوْلِهِ لَصَلَاةٍ» بِغَيْرِ لَامٍ قَبْلَهَا.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا بِالنَّفْيِ، وَفِي «ق»: «وَيَجِدُهُ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللهُ؛ فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا لِفَاقِدِ الْمَاءِ فَقَطْ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوَاجِدِهِ الْعُدُولُ عَنْهُ بِحَالٍ، حَتَّى لَوْ تَأَذَّى بِاسْتِعْمَالِهِ. عَزَا ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِلَى عَطَاءٍ وَالحَسَنِ، رَحِمَهُمَا اللهُ. انْظُرْ «الْأَوْسَطُ» (٢/١٤٠).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا أ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

- رَوَيْنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(١)</sup>: أَنَّهُ لَا يُصَلِّي<sup>(٢)</sup> بَوْضُوءَ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ.

- وَرَوَيْنَا عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ<sup>(٣)</sup> الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَاحْتِجٌّ بِالْآيَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٦/١): «عن الحسن بن عُمارة، عن الحكم، عن إبراهيم، قال: لا يجوز وضوء أخذ أكثر من صلاة يوم وليلة، أحدّ ث، أو لم يُخِدر ث، ويمسح، أو لم يمسح».

قلت: وهذا إسنادٌ تأليفٌ من أجل الحسن بن عُمارة؛ فإنهم تركوه، وأغلب كلامهم فيه من أجل حديثه عن الحكم خاصة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» للحافظ المزي. (٢) وتجاوز بالنسبة للمجهول أيضاً: «يُصَلِّي... أكثر».

(٣) عند عبد الرزاق في «مصنفه» أيضاً (برقم ١٦٧): «عن صاحب له، عن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس؛ أن المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ قال لابن عباس: هل لك في عُبيد بن عُمير إذا سمع النداء خرج فتوضأ؟ قال ابن عباس: هكذا يصنع الشيطان، إذا جاء فأذنوني. فلما جاء أخبروه، فقال ما يحملك على ما تصنع؟ فقال: إن الله يقول: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة ٦] فتلا الآية، فقال ابن عباس: ليس هكذا، إذا توضأت فأنت طاهرٌ ما لم تُحدث» اهـ.

قلت: وشيخ عبد الرزاق مبهم كما ترى.

(٤) قال النووي في «المجموع» (٤٧٠/١-٤٧١): «وحكى الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن خزم الظاهري في كتابه «الإجماع» هذا المذهب عن عمرو بن عُبيد (كذا)، قال: وروى ابن إبراهيم - يعني: النخعي - أنه لا يُصَلِّي بَوْضُوءَ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ» اهـ.

قلت: ونقل العبارة أيضاً عن «المراتب» العيني في «عمدة القاري»، وقال فيها: «عن عمرو بن عُبيد»، وأظنه اعتمد على نقل النووي دون الرجوع إلى «المراتب»، فجاء به على عِلَّتِهِ وتحريفه. والصواب: «عُبيد بن عُمير» كما أثبتناه، وكما جاء في أثر ابن عباس السابق عند عبد الرزاق. وكذا وقعت محرفة أيضاً في النسخة «ز» إلى «عمرو بن عُبيد»!

(وَذَهَبَتْ جُمُوهُورُ الْمَلَائِكَةِ إِلَى أَنَّهُ يُصَلِّي مَا لَمْ يُحْدِثْ، بِخِلَافِ قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي التَّيَمُّمِ) (١).

٥١. وَأَجْمَعُوا (٢) أَنَّ مَسْحَ بَعْضِ الْوَجْهِ - غَيْرُ مُعَيَّنٍ (ذَلِكَ الْبَعْضُ) (٣) - وَبَعْضُ الْكَفَّيْنِ كَذَلِكَ، بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ فِي التَّيَمُّمِ [فَرَضٌ] (٤).

٥٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ مَسَحَ جَمِيعَ وَجْهِهِ، وَخَلَّلَ اللَّحْيَةَ (٥) فِي التَّيَمُّمِ بِتُرَابٍ لَمْ يُزَلْ (٦) مِنْ أَرْضِهِ، وَذَلِكَ التُّرَابُ طَاهِرٌ، وَمَسَحَ جَمِيعَ يَدَيْهِ (٧)، وَذِرَاعَيْهِ، وَغَضَدَيْهِ إِلَى مَتْنِيَّهِ (٨)، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَعَادَ (ضَرْبَةَ أُخْرَى فَ) (٩) مَسَحَ الْوَجْهَ وَالذَّرَاعَيْنِ كَذَلِكَ بِضَرْبَةٍ أُخْرَى فِي (١٠) التُّرَابِ: فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

٥٣. وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيمِ الْوَجْهِ عَلَى الْيَدَيْنِ، (أَوِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ) (١١)، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَمْعِهِ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» يَضًا.

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَفِي: «فَقُّوْا».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «أ» يَضًا، وَهِيَ فِي «و» وَ«ع».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَفِي «ق» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «فَرَضَ فِي التَّيَمُّمِ».

(٥) فِي «ب» وَ«ز» قُوَّةً: «وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع» وَفِي «خ»: «لَمْ يَزَلْ» وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ.

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بَدَنَهُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ»: «مَنَاقِبَهُ».

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «أ» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(١٠) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ق» وَ«ع»:

(١١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

٥٤. واختلفوا: هل ينسئ المسحتم لمصحف، يوم التمشي أم لا؟

٥٥. وهل يتيمم شراب نجس أم لا؟

٥٦. واختلفوا على أن من تيمم - كما ذكرنا - بعد دخول الوقت، وطلب الماء، فله أن يصلي (به) <sup>(١)</sup> صلاة واحدة.

٥٧. واختلفوا في أكثر، وفي لكافة، وفيمن تيمم قبل الوقت.

٥٨. (واختلفوا على أن من توضأ قبل الوقت) <sup>(٢)</sup> ليكون على طهارة: أن له أن يصلي به ما شاء من الفرائض والتوافل، حاشا الخلاف الذي ذكرنا (قبل) <sup>(٣)</sup>.  
٥٩. واختلفوا أن من اجتمع عليه غسلان؛ كحائض أجنبى، أو نحو ذلك، فاغتسلت، أو اغتسل غسليْن: فقد أديا ما عليهما.

٦٠. وأجمعوا أن من أيقن بالحدث، وشك في الوضوء، أو أيقن أنه لم يتوضأ: فإن الوضوء عليه واجب.

٦١. واختلفوا على أن لحم الميت وشحمها، وودكها، وغصاريقها، ومخها، وأن لحم الخنزير، وشحمه، وودكه، ومخه، وعصبه، وغصاريقه: حرام كله، كل ذلك نجس <sup>(٤)</sup>.

٦٢. واختلفوا أن ما عدا التراب، والحجارة، والرمل، والجدران، والأرض كلها، والمعادن، والثلج، والنبات: لا يجوز التيمم به.

(١) يعني: بذلك التيمم، وهي «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) وهي في «و» أيضاً.

(٤) كذا في «خ»، وفي «ب» بنحو في «ز»: «كل ذلك نجس حرام».

٦٣. وَاتَّقُوا أَنْ جِلْدَ مَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ - إِذَا ذَكِّيَ - طَاهِرٌ، جَائِزٌ اسْتِعْمَالُهُ وَيَبِيعُهُ.

٦٤. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ جِلْدَ الْإِنْسَانِ لَا يَحِلُّ سَلْخُهُ، وَلَا اسْتِعْمَالُهُ<sup>(١)</sup>.

٦٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ كُلَّ إِنَاءٍ لَمْ<sup>(٢)</sup> يَكُنْ فِضَّةً وَلَا ذَهَباً، وَلَا صُفْراً<sup>(٣)</sup>، وَلَا

(١) في «المعيار المعرب» للونشيري (١/٧٤) وسئل سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله، عما حكى ابن حزم من الاتفاق على أنه لا يحل سَلْخُ جِلْدِ إِنْسَانٍ، وَلَا اسْتِعْمَالُهُ، فإنه غريب! أما نقله لإجماع على امتناع السَلْخِ، فلعلَّ مُسْتَفْتًى ما ثبت من النهي عن المِثْلَةِ، وأُتَادَعُوْا الإجماع عن امتناع الاستعمال فإن فيه نظر! فإنه إذا وجد وعاء من جِلْدِ إِنْسَانٍ غير محترم كالْحَرْبِيِّ، أو فروة منه، أو مفترش، أو غمد سيف - على القول بطهارة مِيتَةِ الْأَدَمِيِّ مطلقاً وإن كان كافراً - أو على القول بأن الدَّنْغَ يُطَهَّرُ كُلُّ جِلْدٍ حَتَّى جِلْدِ الْخَنْزِيرِ - فبأي مانع يُمْنَعُ من استعمال ذلك؟ وهل تقدّم دليل واضح على هذه الدعوى؟ فتأملوا ذلك، يرحمكم الله.

فأجاب: ما ذكره من الاتفاق على السَلْخِ والاستعمال ظاهراً، وما احتمل عندكم أن يكون مُسْتَدَلّاً لا تفاق في الأول في غاية الحُسْنِ وَالظُّهُورِ، وهو بِعَيْنِهِ مُسْتَدَلٌّ لا تفاق في الثاني؛ فإن مَعْرَةَ الْمِثْلَةِ الْمُوجِبَةَ لِلنَّهْيِ عنها إنما تلحق المِثْلَ به، ولو بعد موته، إما باعتبار قربه الحي، وإما باعتبار رُوحه على ما وَرَدَ أَنَّ الْأَرْوَاحَ تتألم بسبب ما يلحق أبدانها من الإهانة... إلخ جوابه رحمه الله، وهو جواب حسن غزير الفوائد، وإن ماتركت نقله كُلَّهُ لِطَوْلِهِ؛ فانظره هناك غير مأمور.

(٢) كذا في «ز» ق «بصاً» وفي «ب»: «ما لم» وهو خطأ.

(٣) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٣/٢٩٥): «الصُّفْرُ من جواهر الأرض، يقال: إنه النُّحاس. وقد يُقال: الصُّفْرُ. وقد أخبرني علي بن إبراهيم القطّان، عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، قال: قللاً لأصمعي: النُّحاس: الطَّيْبَةُ وَالْأَصْلُ، والنُّحاس: هو الصُّفْرُ الَّذِي تُعْمَلُ منه الْأَنِيَّةُ، فقال: (الصُّفْرُ) بضم الصاد. قال أبو عبيد مثله، إلا أنه قال: الصُّفْرُ، بكسر الصاد». اهـ.

نَحَاسًا، وَلَا رَصَاصًا، (وَلَا نَجِسًا)<sup>(١)</sup>، وَلَا مَغْضُونًا، وَلَا إِنَاءَ كِتَابِيٍّ، وَلَا جِلْدَ مَيْتَةٍ، وَلَا جِلْدَ مَا لَا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ - وَإِنْ ذُكِّي - فَإِنَّ الْوَضُوءَ قِيلًا، وَالْأَكْلَ، وَالشُّرْبَ: جَائِزٌ (كُلُّ ذَلِكَ)<sup>(٢)(٣)</sup>.

٦٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ<sup>(٤)</sup> مِنْ سَبْعَةِ عَشْرِ يَوْمًا.

ذَكَرَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>: أَنَّهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ فِي<sup>(٦)</sup> نِسَاءِ الْمَاجِشُونَ وَغَيْرِهِنَّ<sup>(٧)</sup>.

= قلت: وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْبَعْضُ الصُّفْرَ مَعَ الْأَصْفَرِ مِنَ النَّحَاسِ خَاصَّةً دُونَ الْأَحْمَرِ مِنْهُ. انْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (ص ٢٠).

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ن»، وَهِيَ فِي «ع».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «مَنْهُ»!

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَقَدْ أَثْبَتَهَا فِي «ط» اعْتِمَادًا عَلَى «ن».

(٤) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «الْآيَةُ الثَّمِينَةُ الَّتِي تَكُونُ أَعْلَى مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ -

كَالْيَاقُوتِ وَنَحْوِهِ - فِيهَا قَوْلَانُ لِلشَّافِعِيِّ، وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ قَوْلَانُ» اهـ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «أَزِيدُ».

(٦) قَالَا الْمَصْنُفُ فِي «الْمَحَلِّ» ١/ ١٩٩: «قَدْ رُويَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْضُ مَا أَنْ

الثَّقَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَحِيضُ سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا وَثَبَّاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: أَكْثَرُ

مَا سَمِعْنَا سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا، وَعَنْ نِسَاءِ آلِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَحِيضْنَ سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا» اهـ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢/ ٣٥٦): «وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ نِسَاءِ آلِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهُنَّ كُنَّ

يَحِيضْنَ سَبْعَ عَشْرَةَ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: الْحَيْضُ عِشْرِينَ يَوْمًا؟ قَالَ: لَا؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا سَمِعْنَا سَبْعَةَ

عَشْرِ يَوْمًا وَحَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي ثَيْبٍ عَلَيْهِ خَيْرٌ أَنَّهُ يَعْرِفُ مَنْ

تَحِيضُ سَبْعَ عَشْرَةَ» اهـ.

(٧) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» «مَقُولٌ» وَفِي «ز» «بَعْنُ».

(٨) يُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ لَا تَوَقَّيْتُ فِي أَكْثَرِ الْحَيْضِ، كَمَا لَا تَوَقَّيْتُ فِي أَقَلِّهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ

فِي كُلِّ ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى الْعَادَةِ وَالْوُجُودِ، وَهُوَ قَوْلٌ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ =



٦٧. وَاتَّقُوا أَنَّ الدَّمَ الْأَسْوَدَ الْمُخْتَدِمَ<sup>(١)</sup> حَيْضٌ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> إِذَا ظَهَرَ فِي أَيَّامِ  
الْحَيْضِ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ<sup>(٣)</sup> سَبْعَةَ أَيَّامٍ<sup>(٤)</sup>، .....

= الله. قال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» (٧٢-٧١/١٦): «وقد روي عن مالك أنه قال: لا وقت لقليل الحيض، ولا لكثيره، والدَّفْعَةُ عنده من الدم - وإن قلت - تمنع من الصلاة، وأكثر الحيض عنده خمسة عشر يوماً، إلا أن يوجد في النساء أكثر من ذلك، فكانه ترك قوله: خمسة عشر، وردّه إلى عُرف النساء في الأكثر». اهـ.

وقال محمد بن نصر المُرّ: وَزَيَّ رحمه الله: «لا وقت عند أحمد وإسحاق وأبي عبيد أكثر الحيض، وإنما هو ما يوجد من النساء» اهـ من «اختلاف الفقهاء» (ص ١٩١)، ولا أدري ما وجه ذلك؟ ولعلّه وهبه منه رحمه الله، فالمعروف عن الثلاثة إنما هو القول بأن أقصى مُدَّةَ للحيض خمسة عشر يوماً. انظر لذلك: «جامع الترمذي» (٤٠٣/١)، و«الاستذكار» (٥٨/٢)، و«المغني» (٣٢٠/١).

وقال الشيرازي في «النكت» كما جاء في مقدمة الجزء المحقق منه (من أول مسائل التطرُّع إلى نهاية مسائل الاعتكاف (٣٩٤/١)، مانصّه: «فإن قيل: روى إسحاق بن راهوثة عن بعضهم: أن امرأة من نساء الماجشون حاضت عشرين يوماً. وعن ميمون بن مهران: أن بنت سعيد بن جبير كانت تحته، وكانت تحيض من السنة شهرين. قلنا: حديث إسحاق عن مجهول، لقد أنكره مالك وغيره من علماء المدينة. والآخر رواه الوليد بن مسلم عن رجل، عن ميمون، والرجل مجهول» اهـ. وقد نقله بنصّه النووي رحمه الله في «المجموع» (٤١/٢).

(١) كذا في «ع» أيضاً. قال في «طلبة الطلبة» (ح دم): «الدَّمُ الْمُخْتَدِمُ هو المحترق». وفي «ب»، وفي «المحتوم» وهو صواب أيضاً، والخِتمَة: السواد والاحتراق. وجاءت في «ز»: «المحدم» أو هو تصحيف ظاهر.

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً في «ب»: «فصيح».

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «إذ لم يجاوز»، وفي «ب»: «ولم يتجاوز».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «سبعة عشر يوماً» وهو خطأ؛ فليس مقصود المصنف هنا ذكر أكثر أو أقل ما قيل في الحيض، وقد تقدّم قوله: «واتَّقُوا على أن الحيض لا يكون =

ولم ينقص من ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>.

٦٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا وَضَعَتْ آخِرَ وَلَدٍ فِي بَطْنِهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الدَّمُ الظَّاهِرَ مِنْهَا بَعْدَ خُرُوجِ ذَلِكَ الْوَلَدِ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup>؛ دَمٌ يَفَاسُ، لَا شَكَّ فَمَجْتَنِبٌ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْوُطْءُ.

٦٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ. إِنْ آمَ حَيْضُ سِتْهَا، وَلَا يَطُورُ هَازِ وَجْهَهَا فِي فَرْجِهَا، وَلَا فِي دُبُرِهَا.

٧٠. وَاتَّقُوا أَنَّ لَهُ مُؤَاكَلَتَهَا، وَمُشَارَبَتَهَا.

٧١. وَاتَّقُوا أَنَّ دَمَ النَّفَاسِ إِذَا دَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ: [فهو]<sup>(٣)</sup> يَفَاسٌ، تَجْتَنِبُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا. (قَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ)<sup>(٤)</sup>.

= أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةِ عَشْرِ يَوْمًا، وَإِنَّمَا قَصِدَ هُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْلِيلُ الْمُدَّةِ الَّتِي يَتَّفَقُ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ بظهور الدم الأسود فيها تكون حيضاً صحيحاً. تأخذ المرأة فيها أحكام الحائض، ويشهد لعلم وُهميه في ذلك، وأنه إنما قصد هنا تحوير اتفاقهم على ما ذكرناه: قوله بعد ذلك أيضاً «واتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَطِئَ مِنْ بَرِّ الدَّمِ الْأَسْوَدِ، مَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ الْمَعْهُودَةِ.. إلخ»، وبهذا تعلم خطأ الرِّئِمِيِّ فِي اسْتِدْرَاكِهِ الْأَنِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ.

(١) قَالَ الرِّئِمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كُنَّا نَقُلُ بْنُ حَزْمٍ الْجَلَامِغِي، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ مَشْهُورٌ فِي أَقْلِهِ وَغَالِيهِ وَأَكْثَرِهِ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ». اهـ.  
قلت تقم الكلام على هذا.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «بَعْدَ خُرُوجِ ذَلِكَ الدَّمِ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَمَكَانُهَا فِي «خ»: «دَمٌ» وَأَوَّارَاهَا زَائِدَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا، وَلَعَلَّهَا مَصْخُفَةٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.

(٤) كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١/٣١٢ رَقْم ١٩٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَحَلِّ» (٢/٢٠٥)، وَانْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (٢/٣٧٩). وَقَدْ سَقَطَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ مِنْ «ز» أَيْضاً.

٧٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ أَزِيدَ مِنْ خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ يَوْمًا: فَلَيْسَ بِدَمٍ <sup>(١)</sup> نِفَاسٍ.
٧٣. وَاتَّقُوا أَنَّ الْقَصَةَ الْبَيْضَاءَ الْمُتَّصِلَةَ شَهْرٍ أَغْيَرُ يَوْمٍ: طَهْرٌ صَحِيحٌ.
٧٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَطِئَ مِنْ ثَرَى <sup>(٢)</sup> الدَّمِ الْأَسْوَدِ، مَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ، فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ الْمَعْهُودَةِ <sup>(٣)</sup>، وَلَمْ تَرَ <sup>(٤)</sup> بَعْدُ <sup>(٥)</sup> شَيْئًا غَيْرَهُ: فَقَدْ وَطِئَ حَرَامًا.
٧٥. وَاتَّقُوا أَنَّ مَنْ لَا تَرَى دَمًا /، وَلَا كُدْرَةً، وَلَا صُفْرَةً، وَلَا اسْتِحَاضَةً، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ تَغْتَسِلَ كُلُّهَا بِالْمَاءِ: فَوَطِئَهَا حَلَالٌ لِمَنْ هِيَ لَهُ فِرَاشٌ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ صَوْمٍ، أَوْ اعْتِكَافٍ، أَوْ إِحْرَامٍ، أَوْ ظَهَارٍ.
٧٦. وَاجْمَعُوا أَنَّ الْحَائِضَ، وَإِنْ <sup>(٦)</sup> رَأَتْ الطَّهَرَ، مَا لَمْ تَغْسِلَ فَرْجَهَا، أَوْ تَتَوَضَّأَ: فَوَطِئَهَا حَرَامٌ <sup>(٨٧)</sup>.

- (١) فِي «ب» وَفَزَ: «م» بِغَيْرِ بَاءٍ قَبْلَهَا.
- (٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» مِنْ «بَرَّ».
- (٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا: «الْمَعْهُودَةُ» صِفَةٌ لِلْأَيَّامِ، وَفِي «ب» وَفَزَ: «الْمَعْهُودُ» صِفَةٌ لِلْحَيْضِ.
- (٤) يَعْنِي: الْمَرْأَةَ الْمَوْطُوءَةَ.
- (٥) فِي «ب»: «بَعْدَ ذَلِكَ»، وَفِي «ز»: «بَعْدَهُ».
- (٦) كَذَا فِي «ز» وَفَقَ «وَأَع» وَفِي «ب»: «إِذَا».
- (٧) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا ادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذِهِ لِمَسْأَلَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ حَلٌّ وَطِئُهَا قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ ذَلِكَ لَمْ يَحُلْ حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَمَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّهُ يَحُلُّ وَطِئُهَا قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.
- قُلْتُ: سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي التَّعْلِيقِ عَلَى اسْتِدْرَاكِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- (٨) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ، أَوْ مَرَّ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ جَازَ وَطِئُهَا وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلَ، وَلَمْ تَتَوَضَّأَ، وَلَمْ تَغْسِلْ فَرْجَهَا». اهـ.

٧٧. (وَاتَّقُوا أَنهَا لَا تُصَلِّيَ حَتَّى تَغْسِلَ رَأْسَهَا، وَجَسَدَهَا كُلَّهُ<sup>(١)</sup>).

٧٨. واجمعوا أَنَّ مَنْ غَسَلَ النِّجَاسَاتِ<sup>(٢)</sup> سَبْعًا<sup>(٣)</sup> [بِالْمَاءِ]<sup>(٤)</sup>، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ، وَلَا رِيحٌ: فَقَدْ أَتَقَى وَطَّهَّرَ.

٧٩. واجمعوا أَنَّهُ مَنْ غَسَلَ أَثَرَ الْكَلْبِ، وَالْخِزِيرِ، وَالْهَرِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِالْمَاءِ، وَالثَّامِنَةَ بِالْتُّرَابِ: فَقَدْ طَهَّرَ<sup>(٥)</sup>.

= عُلِّقَ الْكُوْثُرِيُّ قَائِلًا: «كُتِبَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ سَاكِتَةً عَنِ الْوَضُوءِ وَغَسْلِ الْفَرْجِ». اهـ.  
قلت: وفي «المحلى» (٨١/١٠) ما يؤيد صحة استدراك ابن تيمية على المصنف هنا، قال هناك: «وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الحائض إن كانت أيامها عشرة؛ فإنها بانقضاء العشرة يحلُّ لزوجها وطؤها وإن لم تغسل فرجها، ولا توضأت، ولا اغتسلت، فإن كانت أيامها أقلَّ من عشرة، فإنها إذا زارت الطهر لم يحلَّ لزوجها وطؤها إلا بأحد وجهين: إما أن تغتسل كلها، وإما أن يمضي عليها وقت صلاة، فإن مضى لها وقت صلاة حلَّ له وطؤها وإن لم تغتسل، ولا غسلت فرجها، ولا توضأت». اهـ.  
قلت: وهذا الموضع من المواضع التي تدلُّك على أن المصنف رحمه الله لا فرق عنده في الكتاب بين لفظة «أجمعوا»، ولفظة «اتَّقُوا»؛ فإنه استعمل هنا لفظ الإجماع مع مافيه خلاف معروف قد حكاه هو نفسه في «المحلى».

(١) كذا في «ق»، وفي «خ»: «حتى تغسل جسدها ورأسها كله»، وفي «ع» تغسل جميع جسدها ورأسها، والزيادة كلها سقطت من «ز» أيضا.

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضا وفي «ط»: «غسل موضع النجاسات».

(٣) كذا في «ع» أيضا، وفي «ب»: «متبعا» ولوا؛ والوثبت أ جود لو يوجب غسل النجاسات كلها سبعا، وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. انظر: «المغني» (٢٨٨/١)، و«المجموع» (٥٢٩/٢).

وفي «مسائل صالح» (برقم ٦٨): «سألت أبي عن الرجل يستنجس بالآحجار قال: لا بأس به إذا استجمر بثلاثة أحجار إذا أتقى، وأقل ما يجزبه من الماء سبع مرات». اهـ.

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضا.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضا، وزاد بعدها في «ق»: «وأتقى».

٨٠. واثَقُّوا<sup>(١)</sup> أَنْ مَنْ غَسَلَ أَثَرَ السَّنُورِ<sup>(٢)</sup> (سَبْعاً): فَقَدْ طَهَّرَ<sup>(٣)</sup>.



(١) كذا في «ب»، وفي «خ»: «وعلى» بالعطف على «أجمعوا» قبلها.

(٢) السَّنُور: الهَرَّ، والجمع: سَنَائِير. ولا أدري ما سبب تكرار ذكره هنا، وقد ذكره قبل في الفقرة السابقة مع الكلب والخنزير؟

(٣) من قوله: «وعلى أَنْ مَنْ غَسَلَ النِّجَاسَاتِ سَبْعاً» إلى هنا، جاء في «ب» بتقديم وتأخير. والعبارة في ذكر السَّنُور ساقطة كليهما من «ز».

## ٢- كتاب الصلاة

٨١. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فَرَايِضٌ.

٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ لِلَّامِنِ وَالْخَائِفِ: رَكَعَتَانِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ.

٨٣. وَعَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ لِلَّامِنِ وَالْخَائِفِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ: ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ<sup>(١)</sup>.

٨٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةَ، لِلْمُقِيمِ الْآمِنِ: أَرْبَعَ [رَكَعَاتٍ]<sup>(٢)</sup>.

٨٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَجَّ، أَوْ اعْتَمَرَ، أَوْ جَاهَدَ الْمَشْرُكِينَ، وَكَانَتْ مُدَّةُ سَفَرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَصَلَّى<sup>(٣)</sup> الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ (رَكَعَتَيْنِ)<sup>(٤)</sup>: فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

٨٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَتَمَةِ: رُوِيَنا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٥)</sup> .....

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فِي جَوَازِ قَصْرِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ خِلَافًا غَرِيبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَسَقَطَتْ مِنْ «ع».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «أَوْ صَلَّى»، وَفِي «ع»: «وَصَلَّى».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٥) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ مَا ذَكَرَهُ فِي «الْمَحَلِيِّ» (٥/٥): «عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمَرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِذَا سَافَرْتَ يَوْمًا إِلَى الْعِشَاءِ فَأَتَمَّ، فَإِنْ زِدْتَ فَقَصَّرَ». وَعَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ الْبُهَيْهَالِ: «ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ - هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمَرِ - عَنْ=

من طريق شعبة<sup>(١)</sup> ما يدل على أنه كان لا يقصرها.

٨٧. [ولم يتفقوا في أقل صلاة الخوف على شيء يمكن ضبطه؛ لأن جماعة من التابعين يرون الفرض في صلاة الخوف يجزئ بتكبير واحدة فقط، وأبو حنيفة لا يرى التكبير فرضاً<sup>(٢)</sup>، وأن أقل فرض ذلك عنده ركعتان، وإن لم يكن فيهما تكبير أصلاً<sup>(٣)</sup>].

= مجاهد، عن ابن عباس، قال: لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى القعة، إلا في أكثر من ذلك. اهـ.

قلت: وليس ذلك من رواية شعبة، ولعله كان عنده كذلك في الإيصال أو غيره. ولا يصح الاحتجاج بذلك على نسبة ما ذكره هنا إلى ابن عباس، فالظاهر من كلامه رضي الله عنه؛ أنه إنما يتحدث عن تقدير مسافة السفر التي يجوز فيها القصر، لا عن تعيين نفس الصلوات التي يجوز فيها القصر مما لا يجوز، ولعله لو شرع مسافر في السفر من بعد العصر، أو المغرب مثلاً، لم يكن يؤخذ من هذه الحكاية أنه لا يجوز له قصر العشاء على مذهب ابن عباس رضي الله عنه، فتأمل هذا، ولعل هنالما دفع المصنف هنا إلى استعمال عبارة: «ما يدل على أنه كان لا يقصرها» دون استخدام ألفاظ القطع، نحو: «ذهب ابن عباس»؛ «قال ابن عباس»، ونحو ذلك، والله أعلم.

(١) في «ب» و«و»: «في حديث شعبة».

(٢) يعني: في افتتاح الصلاة عموماً. وانظر: «الأوسط» (٣/٢١٨-٢١٩).

والقول بعدم وجوب تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة، حكاه ابن المنذر أيضاً عن الزهري، وقال: «ولا أعلم أحداً قال به غيره». وعزه ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٨) للزهري والأوزاعي وطائفة.

(٣) كذا في «ز» و«ط» وهو الصواب، وفي «ب»: «وإن لم يكن فيها تكبير أصلي»، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من «ب» و«ز»، وجاء مكانه في «خ»: «وعلى أن تكبيرة منها في حال الخوف فرض، واختلفوا في أكثر». وإنما أثبتنا ما أثبتنا به «و» دون ما جاء = في «خ» لما يظهر منه أنه استدراك للمصنف جاء بعد ذلك؛ إذ ثبوت القول بعدم فرضية

٨٨. وَاتَّقُوا أَذَّ الصَّلَاةِ لَا تَنْفُطُوا، وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُهَا عَمْدًا عَنْ وَقْتِهَا، عَنْ  
بَالِغٍ، (حُرٍّ) <sup>(١)</sup>، عَاقِلٍ، لَعُذِرٍ <sup>(٢)</sup> أَصْلًا، وَأَنْهَا تُؤَدَّى عَلَى حَسَبِ <sup>(٣)</sup> طَاقَةِ الْمَرْءِ؛  
مِنْ جُلُوسٍ وَأَضْطِجَاعٍ، إِيْمَاءٍ <sup>(٤)</sup> أَوْ كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ <sup>(٥)</sup>.

٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَذَرَكَ الْإِمَامَ وَقَفَّحَ سَهْمَهُ مِنْ لُرَاكُوعٍ، وَاعْتَدَلَ  
(قَائِمًا) <sup>(٦)</sup>، وَرَفَعَ كُلَّ مَنْ وَرَاءَهُ وَوَسَّهْمَهُ، وَاعْتَدَلُوا قِيَامًا: فَقَدْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ،  
وَأَنَّهُ لَا يَعْتَدُ <sup>(٧)</sup> بِتِلْكَ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَذَرَكَ.

٩٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ قَدْ مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ شَيْءٌ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ -

التكبير من أصله عن أبي حنيفة يجعل قوله فيج: «و على أن تكبيرة... إلخ» غير دقيق  
في نقل إجماع جاز في المسألة، كما هو شرطه في الكتاب.  
(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي «ع»، ولا أفي ههنا فرق عند أحد من أهل العلم بين  
الحُرِّ والعبد في هذا أم لا؟

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «بعذر»، وفي «ع»: «بغير عذر»، وهو خطأ ياباه السياق.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ن»: «على قدر».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ن»: «بإيماء»، وفي «ز»: «نائم أ!»

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «النزاع معروف في صور، منها: حال المُسَافِقة؛ فأبو حنيفة  
يوجب التَّأخير، وأحمد في إحدى الروايتين يجوز ومنها: المحبوس في مضرب،  
ومنها: عادم الماء والتراب؛ فمذهب أبي حنيفة، وأخذ القولين في مذهب مالك: أنه  
لا يصلي - رواه معن عن مالك - وهو قول مُسْتَعْنَفٍ حُكِيَ ذَلِكَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ، وَرَوَايَةٌ  
عَنْ أَحْمَدَ، وَهَؤُلَاءِ فِي الْإِعَادَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ، هُمَا رَوَاتَانِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ  
وَالْقَضَاءِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. اهـ.

(٦) وهي في «و» و«ع»، ومكانها في «ز»: «واقفاً»، وأظنها من تصرفات الناسخ.

(٧) وتجاوز بالبناء لمالم يُسَمَّ فاعله: «يُعْتَدُ».



فلم يَنْقُ<sup>(١)</sup> إلا السَّلامُ: أنه مأمورٌ بالدُّخُولِ معه، وموافقته على<sup>(٢)</sup> الحال التي يجده عليها، ما لم (يَطْمَعِ)<sup>(٣)</sup> بإدراك الجماعة في مسجد آخر.

٩١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ ٢ لَا يُعِيمُ رُكُوعَ ، وَسُجُودَ (وَجُلُوبِكُمْ) ،  
وقيام، بعد أن يفعله<sup>(٥)</sup> الإمام؛ لا قبله ولا معه: فقد أصاب.

٩٢. اتَّقُوا أَن تَوَاسَّطَ الْقِبْلَةَ<sup>(٦)</sup> لَهَا<sup>(٧)</sup>: فرضٌ لِمَنْ عَايَنَهَا، أَوْ عَرَفَ  
دَلِيلَهَا، وَلَمْ<sup>(٨)</sup> يَكُنْ مُحَارِبًا، وَلَا خَائِفًا.

٩٣. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنَّ الْقِيَامَ فِيهَا فَرَضٌ لِمَنْ لَا عِلَّةَ بِهِ، وَلَا خَوْفَ، وَ(هُوَ)<sup>(٩)</sup>  
لَا يُصَلِّي<sup>(١٠)</sup> خَلْفَ الْإِمَامِ الْجَالِسِ<sup>(١١)</sup>، وَلَا فِي سَفِينَةٍ.

٩٤. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنَّ الرُّكُوعَ فِيهَا فَرَضٌ.

(١) في «ب» و«ز» و«ع»: «ولم يبق».

(٢) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «تلك»، وليست في «ع» أيضاً.

(٣) وهي «ق» و«ع» أيضاً، وقدرها في «ط»: «يجزم»، وفي «ق» «يزج».

(٤) وهي في «ز» و«ع» «والقي قاً»: «قعد».

(٥) كنا في «ز» «ق» و«ع»، وفي «ب» «يعلمه» في «خ»: «يعلم» أو كلمة نحوها، وجعلها

في «ط»: «فعله»، ولعل ما أثبتناه هو الصواب من كل ذلك إن شاء الله.

(٦) كنا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «الكعبة» وهي أوجه، فالمعينة إنما تكون

للبيت، إلا أن يكون مراده التَّكْنِيَةُ بِالْقِبْلَةِ عن الكعبة.

(٧) يعني: للصلاة.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مالم».

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) في «ع»: «ولا هو يصلي».

(١١) في «ب» و«ز»: «خلف إمام جالس».

٩٥. و(على) أن سجودَ سجدَين في كلِّ (ركعة): [فرض<sup>(١)</sup>].  
 ٩٦. و«تَفْقُوا عَلَى أَنْ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى كَوْنِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، بَعْدَ طَرَحِ ظِلِّ الزَّوَالِ»: وَقْتُ الظُّهْرِ.  
 ٩٧. و«اختلفوا في وَقْتِ الْجُمُعَةِ؛ فَرَوَيْنَا عَنْ مُجَاهِدٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ عِيدٍ لِلْمُسْلِمِينَ فَهُوَ قَبْلَ الزَّوَالِ».

٩٨. و«اختلفوا في وَقْتِ دُخُولِ الْعَصْرِ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَمْعِهِ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ<sup>(٤)</sup> قَالَ: «لَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَّا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ». وَقَالَ

(١) فِي «ز»: «وَأَنْ لَوْ كَوِّعَ فِيهَا فَرَضٌ، وَأَنْ السَّجُودَ سَجْدَتَانِ، وَكُلُّ رَكْعَةٍ فَرَضٌ»!  
 (٢) فِي «ز»: «ظِلُّ الْمَثَلِ»! وَهُوَ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ الظَّاهِرَةِ.  
 (٣) فِي «الْمَحَلِيِّ» (٤٣/٥): «وَعَنْ وَكِيعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ نُجَيْمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُلُّ عِيدٍ فَهُوَ نِصْفُ النَّهَارِ».

وَقَبْلَ ذَلِكَ: «وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: كُلُّ عِيدٍ حِينَ يَمْتَدُّ الضُّحَى: الْجُمُعَةُ، وَالْأَضْحَى، وَالْفِطْرُ، كَذَلِكَ بَلَّغْنَا».

قُلْتُ: وَقَدْ صَعِنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صَلَاتُهَا بِالنَّاسِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَهُوَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ «الْمَحَلِيِّ».

وَسَتَأْتِي إِشَارَتُهُ إِلَى أَثَرِ مُجَاهِدٍ هَذَا مِنْ رَوَيْتِهِ السَّابِقَةِ لَهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ، وَكَذَلِكَ إِشَارَتُهُ إِلَى صَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَوَاضِعِ اتِّفَاقِهِمْ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٤) وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ وَأَشْهُرُهُمَا عَنْهُ، وَعَلَيْهِ عِلْمَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَقَوْلُهُ الْآخِرُ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَالَّذِي هُوَ طَرِيقُ الْجُمْهُورِ، وَقَوْلُهُ عَامَّةٌ مُتَقَلِّدِي حَبَابِهِ، كَأَبِي يُونُسَ، وَمُحَمَّدٍ، وَاخْتِيارِ الطَّحَاوِيِّ: أَنَّ وَقْتَهُ يَبْدَأُ بِانْتِهَاءِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَكَذَا عِنْدَ مُصْبِرٍ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى فَرِيَةِ الزَّوَالِ. انْظُرْ: «الْمَبْسُوطُ» لِلشَّرْحِصِيِّ (١٤١/١)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (٣١٥/١).

الشافعي<sup>(١)</sup>: «حيثُ يَخْرُجُ وقتُ العصرِ المحمود».

٩٩. واثقفوا أَنَّ الشَّمْسَ إذا غَرَبَتْ كُلُّهَا؛ فقد خَرَجَ وقتُ الدُّخُولِ في الظُّهرِ والعصرِ لغيرِ مَنْ يقضيهما<sup>(٣٨٢)</sup>.

١٠٠. واثقفوا أَنَّ الشَّمْسَ (إذا غَرَبَتْ كُلُّهَا)<sup>(١)</sup>: فإنه وقتٌ لصلاةِ المغربِ.

١٠١. واثقفوا أَنَّ مِغِبَ الشَّفَقِ الأبيضِ، الذي هو آخِرُ الشَّفَقَيْنِ: وقتٌ لصلاةِ العَتَمَةِ إلى انقضاءِ ثُلُثِ اللَّيْلِ الأوَّلِ.

١٠٢. واختلفوا أنه إذا طَلَعَ<sup>(٥)</sup> الفجرُ المُعْتَرِضُ (الآخِرُ)<sup>(١)</sup>؛ خَرَجَ<sup>(٧)</sup> وقتُ

الدُّخُولِ في المغربِ (والعَتَمَةِ)<sup>(٨)</sup> لغيرِ مَنْ يقضيهما<sup>(٩)</sup>، أم لم<sup>(١٠)</sup> (يخرُجَ)<sup>(١١)</sup>؟

رُوي عن عطاء<sup>(١٢)</sup>: .....

(١) «لأ م» (٢ / ٦٧).

(٢) كذا في «قواعد» أيضاً، وفي «ب»: «يقضيها».

(٣) سقطت كلها من «و»، ولعله بسبب انتقال نظر من الناسخ إلى ما بعدها.

(٤) وهي قِيْلَ و «ع» أيضاً أ.

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «د خل».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) في «ب» و «و»: «أخرج» بهمزة استفهام قبلها.

(٨) وهي في «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا يقضيها» بالنفي، وهو خطأ.

(١٠) في «ب» و «ز»: «أ م لا».

(١١) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(١٢) في «مصنف عبد الرزاق» (رقم ٢٢٩٧)، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، قال: «لا تفوت صلاة

النهار - الظهر والعصر - حتى الليل، ولا تفوت صلاة الليل - المغرب والعشاء - حتى =

أنه لا يفوت وقتها حتى النهار<sup>(١)</sup>.

١٠٣. «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ (مِنْ) طُلُوعِ الْفَجْرِ الْمَذْكُورِ، إِلَى طُلُوعِ (أَوَّلِ)»<sup>(٢)</sup>  
قُرْصِ الشَّمْسِ: وَقْتُ الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، (وَالْخُرُوجِ مِنْهَا).

١٠٤. «وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا طَلَعَ أَوَّلُ قُرْصِ الشَّمْسِ: فَقَدْ خَرَجَ وَقْتُ الدُّخُولِ  
فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ»<sup>(٣)</sup> لغير مَنْ يقض بها.

١٠٥. «وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ بَلَغَ أَوْ أَسْلَمَ، وَ أَمَكَّنَهُ الظُّهْرُ»<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ آخِرِ  
وَقْتِ الْعَصْرِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي آخِرِهِ -<sup>(٥)</sup> مَقْدَارُ رُكْعَةٍ: فَإِنَّهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ،  
(وَكَذَلِكَ لَوْ أَسْلَمَ إِثْرَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ)<sup>(٦)</sup> الَّذِي ذَكَرْنَا.

١٠٦. «وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ إِثْرَ غُرُوبِ الشَّفَقِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي  
الشَّفَقِ -<sup>(٧)</sup>: أَنَّهُ يُصَلِّي الْعَتَمَةَ.

١٠٧. «وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ.....»

= النهار، ولا يفوت وقت الصبح حتى تطلع الشمس.

(١) في «ب» «أَنْ وَقْتُ الْمَغَالِيبَةِ حَتَّى نَهَارٍ»، وفي «ع»: «أَنْ وَقْتُهَا يَفُوتُ حَتَّى  
النَّهَارِ».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً «وَهُوَ يَ فِي «ع»».

(٣) وهي في «ز» و«ق».

(٤) سقطت كلها من «ز» أيضاً، وهي كلها في «ق» باختلاف يسير في الترتيب.

(٥) كذا في «ز»، وفي «ب»: «الظُّهْرُ» بالمعجمة، وهو خطأ ياباه السياق.

(٦) ما بين المعترضين ساقط من «ق» و«ع»، ولعله لعدم مناسبته للسياق هناك.

(٧) قوله: «إِثْرَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ» ساقط من «ز».

(٨) ما بين المعترضين ساقط من «ق» و«ع».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «و».

العصر<sup>(١)</sup>، المغرب ثم العتمة<sup>(٢)</sup>: أنه قد أدى ما عليه.

١٠٨. واتفقوا على أنه من أذن بعد دخول الوقت، فقال: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله<sup>(٣)</sup>، أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ، فَعَ (صوته)<sup>(٤)</sup> فقال: أشهد أن لا إله إلا الله مرتين (أيضاً)<sup>(٥)</sup>، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين (أيضاً)<sup>(٦)</sup>، حيّ على الصلاة مرتين، حيّ على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، وزاد في صلاة الصبح والعتمة: الصلاة خير من النوم مرتين: فقد وفى<sup>(٧)</sup> الأذان حقاً من الكلمات التي ذكر<sup>(٨)</sup> خاصة.

١٠٩. (و) اتفقوا على أن قوله: الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، حيّ على الصلاة مرتين، حيّ على الفلاح

(١) ما بين القوسين كله في «ز» و«ق» أيضاً إلا ما نبهنا عليه، وهو في «ع» أيضاً باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق»: ثم المغرب والعشاء عطفاً على ما جاء قبلها هناك: «لو صلى الظهر والعصر»، وفي «ع»: ثم المغرب، ثم العشاء، وفي «ز»: ثم المغرب ثم العتمة.

(٣) في «ب» و«ز» و«ق»: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله: مرتين.

(٤) وهي في «ز» و«ق».

(٥) سقطت من «ز» نصاً، وهي في «ق».

(٦) وهي في «ز» و«ق».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أدى».

(٨) كذا في «ع»، وفي «خ»: «الذي ذكر»، وفي «ب»: «التي ذكرنا»، وفي «ز»: «التي ذكرناها».

مرتين، الله أكبر مرتين، لا إله إلا الله مرةً واحداً قَبْلَ ذِكْرِهِ فِي الْأَذَانِ (٢).

على أنافذ رؤينا عن ابن عمر (٣) رضي الله عنهما : أنَّ ١ لأذان ثلاث،  
وأنه كان يقول في ثلثه : «حيَّ على خير العمل» (من طُرُق صحيحة) (٥).

١١٠. واتَّقُوا على أن قوله (٦) الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن  
محمدًا رسول الله، حيَّ على الصَّلَاة، حيَّ على الفلاح، (قد قامت الصَّلَاة، الله  
أكبر) (٧)، لا إله إلا الله: ينبغي (٨) ذكره في الإقامة (٩).

(١) كذا في «و» و«ق»، وفي «خ» و«ع» يعني وهو خطأ؛ فعند أهل مكة : أنه يُكَبَّر في أول  
الأذان أربع مرات لا مرتين، وعند أهل مكة والمدينة خلافًا للكوفيين : يقول : أشهد أن لا  
إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله:  
بصوت منخفض، ثم يعود فيكررها مرة أخرى بصوت مرتفع.

(٢) والزيادة كلها في «ق»، وهي في «ز» أيضًا أَلَكُنْهَا مؤخَّرَةً إلى ما بعد أثر ابن عمر رضي الله  
عنهما الأني ذكره.

(٣) انظر الرواية عن ابن عمر رضي الله عنه من كون الأذان ثلاثًا في «مصحف عبدالرزاق»  
(رقم ١٧٨٥)، و«مصحف ابن أبي شيبة» (رقم ٢١٣٣)، و«المحلى» (٣/ ١٥٥).

وانظر لقوله في أذانه : «حيَّ على خير العمل» : «مصحف ابن أبي شيبة» رقم ٢٢٥٤،  
٢٢٥٥. وانظر : «المحلى» (٣/ ١٦٠)، وقد حكاه : «مُتَأَمِّلُ أَمَامَةِ بَنِي هَاشِمٍ حُفَيْفٍ

(٤) و «هَلْ يَزِيدُ ق».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» و«ع».

(٦) في «ب» و«ز» : قول «بغير الهاء».

(٧) ما بين القوسين هكذا في «هَلْ يَزِيدُ ق»، وهو في «ز» و«ع» كذلك لكن بنية «الله أكبر»، وهو  
خطأ.

(٨) كذا في «ز» و«ب» و«ق»، وفي «خ» و«ع» : يعني وهو خطأ أيضًا.

(٩) هكذا سياق العبارة في «خ» و«ز» و«ق» حاشا ما يَبْهِنُ عليه من الاختلاف في «ينبغي» =

١١١. «واتفقوا أنه إن كُرِّرَ: الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله»<sup>(١)</sup>، أشهد أن محمدًا رسول الله، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح، تبيين<sup>(٢)</sup> كلِّ واحدةٍ من الألفاظ المذكورة فيها، وقد قامت الصلاة مرتين، والله أكبر مرتين بعد ذلك، ثم لا إله إلا الله مرةً (واحدة)<sup>(٣)</sup>: فقد أذى الإقامة.

١١٢. «اتفقوا على أن الكلام في الصلاة عمد أمع غير الإمام في إصلاح الصلاة، وفي رد السلام»<sup>(٤)</sup>، وفيما ناب<sup>(٥)</sup> وبعد موت رسول الله ﷺ: ينقض الصلاة.

= «وبغني». وفي «ب»: «واتفقوا أن قول: الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمدًا رسول الله، حيَّ على الصلاة مرتين، حيَّ على الفلاح أمين، لا إله إلا الله مرة واحدة: ينبغي ذكره في الإقامة»، وهي صحيحة أيضاً لو كان قال: «وبغني» بدل «ينبغي» لكونها جامعة للقول الذي اتفق عليه الجميع أنه ينبغي ويجزئ في ألفاظ الإقامة، لكن العبارة التي تلي ذلك: «واتفقوا أنه إن كُرِّرَ الله أكبر... إلخ» دالة على صحة إثبات ما أثبتناه من «خ» و«ز» و«ق» دون هذا الذي في «ب»، والله أعلم.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: مرتين مرتين.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كنا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وقد كان سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وقتادة رحمهم الله، يُرَخِّصُونَ في رد المصلي للسلام، وهو مروي عن أبي هريرة، وجابر رضي الله عنهما أيضاً. انظر: «الأوسط» (٤٣٦/٣). وفي «ب»: «رد الإمام» وهو محتمل أيضاً لكن قوله: «مع غير الإمام في إصلاح الصلاة» مُغْنٍ عنها، لتضمنه رد الإمام في لقائه وغيره، والله أعلم. وانظر ما سيأتي (فقرة ١٥٢).

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«و» ما ناب، ففي «و»: «أو ما ناب»، وهو تحريف ظاهر كما ترى.

إلا أننا (قد) رَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ<sup>(١)</sup>: (أَنْ مَنْ أَحَدَثَ<sup>(٢)</sup>) فِي الصَّلَاةِ بَنَى وَإِنْ تَكَلَّمَ.

١١٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ، وَالْقَهْقَهَةَ، وَالْعَمَلَ الطَّوِيلَ بِمَا لَمْ<sup>(٣)</sup> يُؤْمَرْ بِهِ فِيهَا: يَنْقُضُهَا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَهُوَ ذَاكِرٌ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ<sup>(٤)(٥)</sup>.

١١٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَوْمُ الرِّجَالُ<sup>(٦)(٧)</sup> وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَصَلَاتُهُمْ فَاسِدَةٌ بِإِجْمَاعٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) قَالَ فِي «الْمَحَلِّي» (١٥٦/٤): «رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يُحَدِّثُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ: ضَلَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِكَ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ». اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «زَوْجٍ» أَيْ بَضْ أ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «مَا لَمْ»، وَفِي «ز» «فِيمَا لَا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «صَلَاتِهِ».

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «هَكَذَا ادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ فِي الصَّلَاةِ يَنْقُضُهَا، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَمَا ادَّعَى، بَلْ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، وَأَمَّا النَّفْلُ فَلَا إِجْمَاعَ؛ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَطَاوُسًا قَالَا: إِنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاةُ النَّفْلِ بِنُكُلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: انْظُرْ لِلْحَكَايَةِ عَنْ سَعِيدٍ وَطَاوُسَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِمَا: «حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ» لِلْقَفَّالِ (١٣٣/٢). وَانْظُرْ أَيْضًا «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ لِلرَّيْمِيِّ (١٨١/١).

(٦) قَالَ فِي «الْمَحَلِّي» (١٢٥/٣): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَوْمَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَلَا الرَّجَالُ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ». اهـ.

(٧) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ» «اتِّسَامُ الرِّجَالِ الْأُمِّيِّينَ بِالْمَرْأَةِ الْقَارِئَةِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ يَجُوزُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَحْمَدَ، وَفِي سَائِرِ التَّطَوُّعِ رَوَاتَانِ». اهـ.

(٨) وَقَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا أُطْلِقَ ابْنُ حَزْمٍ وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كُنُكُلٍ، بَلِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ: أَنَّهَا لَا تَوْمُهُمْ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، وَلَا فِي النَّوَافِلِ، مَا عدا صَلَاةَ =



وُروى عن **مُهَيَّبَةَ** لَمْ يَكُنْ اَتَمَّ بِاَمْرٍ اَوْ هُوَ لَا يَدْرِي، حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ،  
[ثُمَّ عَلِمَ] <sup>(١)</sup>: فَصَلَّاهُ تَامَةً، وَكَذَلِكَ مَنْ اَتَمَّ بِكَافِرٍ (وهو لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَافِرٌ) <sup>(٢)</sup>.  
[وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ] <sup>(٣)</sup>: إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ بِقَوْمٍ مُسْلِمِينَ؛

= التراويح؛ فَإِنْ مَنَعَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا تَوُثِّقُهُمْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَلْبٌ؛  
غَيْرَهَا، وَتَقِفْ خَلْفَ الرِّجَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ن» أَيْضًا، وَقَدْ اجْتَهَدْتُ فِي إِجَادَةِ مَنْ رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَشْهَبَ،  
أَوْ حَكَاهُ عَنْهُ، فَلَمْ أَوفِّقْ، وَلَعَلَّهُ وَهَمٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ: هُوَ أَبُو ثَوْرٍ؛ فَقَدْ  
قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٨٢/٤) - وَهُوَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ لِلنَّقْلِ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ فِيهِ جَدًّا،  
وَلَهُ إِطْلَاعٌ مُبَاشِرٌ عَلَى كِتَابِهِ - فِي بَابِ (ذِكْرُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْكَافِرِ وَالْمَأْمُومِ لَا يَعْلَمُ بِكُفْرِهِ،  
وَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْمَرْأَةِ)؛ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ - يَعْنِي: مَنْ صَلَّى  
خَلْفَ كَافِرٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِكُفْرِهِ - هَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَالْمُزَنِّيِّ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَوْ  
صَلَّتِ الْمَرْأَةُ بِرِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَصِيبَانَ ذَكَوْرٍ، فَصَلَاةُ النِّسَاءِ مُجْزِئَةٌ، وَصَلَاةُ الرِّجَالِ وَالصِّبَانِ  
الذُّكُورِ غَيْرُ مُجْزِئَةٍ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: صَلَاتُهُمْ مُجْزِئَةٌ، وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْمُزَنِّيِّ. اهـ.  
تَنْبِيْهُ: لَا يَصِحُّ عَنْ لَيْثٍ ثَوْبٌ لَا عَنْ الطَّبْرِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَا عَزَاهُ إِلَيْهِمَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ -  
كَابْنِ رُشْدٍ وَغَيْرِهِ - مِنَ الْقَوْلِ بِجَوَازِ إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ مُطْلَقَةً وَلَا يَصِحُّ كَذَلِكَ عَنْ دَاوُدَ  
كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْبَاجِي فِي «الْمُنْتَقَى» (٣١٥/١) وَغَيْرِهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ن» أَيْضًا، وَفِي «ز»: «وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ كَافِرٌ»، وَبَنَحُوها فِي «ع» أَيْضًا.

(٤) لَمْ يَفِرْ دَأْهَلُ الظَّاهِرِ بِهَذَا الْقَوْلِ، بَلْ هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضًا؛ كَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ  
وغيرهما، وَإِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ؛ كَاشْتِرَاطِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ  
فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ مُنْفَرِدًا، أَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فِي جَمَاعَةٍ وَتَفْرِيقِ الْبَعْضِ بَيْنَ كَوْنِ ذَلِكَ فِي  
دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ تَفْرِيقُ بَعْضِهِمْ بَيْنَ مَا إِذَا سَمِعَ مِنَ النُّطْقِ بِالشَّهَادَةِ  
فِيهَا مِنْ عَدَمِهِ... إلخ خِلَافَهُمْ فِي تَفَاصِيلِ هَذَا. انْظُرْ لِقَوْلِ الْحَنَفِيَّةِ: «غَرَرُ الْأَحْكَامِ»  
لِمَنْ لَا خَسْرَ (٥٠/١)، وَ«الْفَتَاوَى لِتَتْلُو خَانَةَ» (٩٧/٤-٩٨)، وَ«فَتَاوَى قَاضِي خَانَ» =

فإنه إسلام منه، يُقْتَلُ [إِنْ رَاجَعَ الْكُفْرَ] (١).

١٥. ١. تَقَوُّوا أَنَّ الْقَهْقَهَةَ تَنْقُضُ (٢) الصَّلَاةَ، عَلَى أَنَا (قَدْ) رُوِينَا عَنْ الشَّعْبِيِّ (٣): (أَنَّهُ) مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١١٦. واختلفوا في التَّهْمَةِ أَلَّا نِينَ، وَالتَّنْفِخِ، وَفِي زَجْرِ الصَّبِيِّ يُخَافُ عَلَيْهِ التَّوَاءُ (٤) .....

= (٣/ ٥٠٩-٥١٠). وَلَقَوْلِ الْحَنَابِلَةِ، انْظُرْ: «الْمَقْنَعُ» (٣/ ٢١٢).

قلت: وقد حكى إسحاق بن راهويه رحمه الله لإجماع على أنه إن تكرر ذلك منه، ورآه الناس، حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٢/ ٩٣٢).

لكن حكى النووي في «المجموع» (٤/ ٢٥٢) عَنْ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِمَجْرَدِ هَذَا. وَلَا أُدْرِكُ هَذَا وَهَمٌّ مِنْهُ، أَمْ أَنَّ مَا حَكَاهُ الْمَصْنُفُ هُنَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ دُونَ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟ وَالرَّاجِحُ عِنْدِي الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، فِي «ب»: «تُبْطِلُ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٣) قلت: بل المروي عنه: أَنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ دُونَ الْوُضُوءِ؛ كَقَوْلِ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ٣٩٣٧)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُجَالِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: فِي الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «يُكَبِّرُ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ». وَكَذَلِكَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢/ ٣٧٧)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْهُ: «إِذَا ضَحِكَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ». وَانْظُرْ: «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٧٨).

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْقَوِي»، وَمَكَانَهَا فِي «ط»: «أَنْ يَهْوِي»!

وَالْتَّوَاءُ: الْهَلَاكُ. قَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي «الْمَجْمَلِ» (تَوَا): «الْتَّوَاءُ: الْهَلَاكُ، وَتَقْصُرُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَانَ لَا مَهْمَ صَارَ التَّوَاءُ. اهـ.

قلت: فالتَّوَاءُ وَالْهَلَاكُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَيَكُونُ عَطْفُهُمَا هُنَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُرَادِفَاتِ.

و<sup>(١)</sup> (الهلاك) <sup>(٢)</sup>، ود فاع الظالم، والإصلاح بين المتقاتلين والمتضاربين<sup>(٣)</sup>، وفي عدا لأي (من القرآن) <sup>(٤)</sup> في الصلاة، وفي لقراءة من المصحف فيها، وفي الاعتماد على اليد فيها.

١١٧. واختلفوا في شرب الماء عمداً<sup>(٥)</sup> في صلاة التطوع<sup>(٦)</sup>؛ أينقضها أم

لا؟

١١٨. وفي مرور الكلب، والسنور، والحمار، والمرأة، والكافر بين يدي المصلي؛ ينقض<sup>(٧)</sup> / صلاته أم لا؟

١١٩. وتفقوا أن أقرأ القوم إذا كان فاضلاً في دينه ومعتقده، سالم الأعضاء كلها، صحيح الجسم، فصيحاً، صحيح النسب، حرّاً، لا يأخذ على الصلاة أجراً، فقيهاً، وكلهم نزل عراً أبياً يؤمُّ بهم اجرين<sup>(٨)</sup>، والأعجمياً<sup>(٩)</sup>.....

(١) ليست في «خ» ولا «و» وقد رُتِها من عندي من أجل استقامة السياق.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) وتجوز بالجمع أيضاً «المتقاتلين والمتضاربين».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «فصداً».

(٦) كذا في «ب»، وفي «ج»: «الصلاة التطوع».

(٧) في «ب»: «أتنقض»، وفي «ز»: «أينقض».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «مهاجرين»، والمثبت أنسب للسياق.

(٩) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ» و«ز» و«ج» و«ي»: «أعجمياً»، وبعض أهل اللغة يفرق بينهما،

فيجعل «الأعجمي» لمن لا يفصح في الكلام، ولو كان عربياً أو يجعل «العجمي» لغير العربي، ولو أتقن العربية، وبعضهم يستعمل «أعجمي» في المعنيين جميعاً، وإنما أثبت «أعجمياً» مراعاة لمذهب من فرّق بينهما، وهم إنما اختلفوا في إمامة العجمي للعربي =

يَوْمَ عَرَبًا<sup>(١)</sup>، وَلَا مُنِيَّةً مَا يُؤْمَنُ وَضَائِنَ: أَنَّ الصَّلَاةَ وَرَأَاهُ جَائِزَةٌ.

١٢٠. (وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّلَاةِ: فَرَضٌ.

١٢١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ نَسَخَ الرَّأْسِ فِي الْأَرْضِ وَالرَّجُلِينَ فِي السُّجُودِ:

فَرَضٌ<sup>(٣)</sup>(٤)(٥).

١٢٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ تَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ عَمْدًا لغيرِ قِتَالٍ، أَوْ لغيرِ غُسْلٍ

= مِنْ أَجْلِ عُجْمَةِ لِسَانِهِ، وَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنَ اللَّحْنِ وَالخَطَأِ، لِأَلَمْ يَجِدْ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَجُطُلَ مَصْدَقُهُ فِي مَقَابِلِ الْعَرَبِيِّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْغَالِبِ. انْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (مَادَّةُ عَجْم).

(١) كَذَا فِي «ب» وَفِي «خ» وَ«ز»: «أَعْرَابِيًّا»، وَفِي «ع»: «هَوِيًّا».

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فَإِنْ».

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «الْمَنْقُولُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّجُودُ إِلَّا عَلَى الْوُجْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ. وَيَقْتَضِي هَذَا: أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ عَلَى يَدَيْهِ وَوَجْهِهِ وَرُكْبَتَيْهِ أَجْزَأَهُ» اهـ.

قُلْتُ: وَهُوَ اسْتِدْرَاكٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّ» (٢٥٨/٣): «قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ فِي السُّجُودِ، وَلَمْ يَضَعْ أَنْفَهُ، وَلَا يَدَيْهِ، وَلَا رُكْبَتَيْهِ، أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يُجْزِئُهُ أَنْ يَضَعَ فِي السُّجُودِ أَنْفَهُ، وَلَا يَضَعَ جَبْهَتَهُ، وَلَا يَدَيْهِ، وَلَا رُكْبَتَيْهِ» اهـ.

(٤) الزِّيَادَةُ بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ كُلِّهَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «كَذَا نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَضْعِ الرَّجُلَيْنِ فِي السُّجُودِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ حَتَّى لِلشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.

قُلْتُ: خِلَافُهُمْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الرَّجُلَيْنِ كَمَا فِي تَعْقُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُنَا، وَكَمَا نَقَلْنَا عَنْ الْمَصْنِفِ نَفْسَهُ فِي «الْمَحَلِّ».

لَحَدَّثَ<sup>(١)</sup> غَالِبٍ، أَوْ لَنَسِيَانِ الْوُضُوءِ لَهُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ لَغَيْرِ غَسَلِ رُعَافٍ، أَوْ لَغَيْرِ مَا افْتَرَضَ [عَلَى الْمَرْءِ]<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ لِإِصْلَاحِ بَيْنِ اثْنَيْنِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ لِإِطْفَاءِ نَارٍ، أَوْ لِإِمْسَاكِ شَيْءٍ فَائِتٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لَغَيْرِ إِكْرَاهٍ: أَنْ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ.

١٢٣. وَاتَّفَقُوا أَنْ شَتَرَ الْعَوْرَةَ فِيهَا، لَعَنَ قَدَرٌ عَلَى ثَوْبٍ مَبَاحٍ لَهُ<sup>(٥)</sup> لِبَاسُهُ: فَرَضٌ.

١٢٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا طَاهِرًا، مُبَاحًا (لَهُ)<sup>(٦)</sup> لُبْسُهُ<sup>(٧)</sup>، كَثِيفًا، وَاحِدًا؛ فَغَطَّى بِهِ سُرَّتَهُ<sup>(٨)</sup> وَرُكْبَتَيْهِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَطَرَحَ مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ: أَنْ صَلَاتَهُ فِيهِ تُجْزِئُهُ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلَ الصَّمَاءِ)<sup>(٩)</sup>.

١٢٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْفَرْجَ<sup>(١٠)</sup> وَالذُّبْرَ عَوْرَةٌ.

١٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْفِكْرَةَ<sup>(١١)</sup> فِي أُمُورِ الدُّنْيَا لَا تُفْسِدُ الصَّلَاةَ<sup>(١٢)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «هـ» وَ«ز» وَق: «أَوْ لَغَيْرِ غَسَلِ حَدَثٍ».

(٢) أَي: لِهَذَا الْحَدَّثِ الْغَالِبِ، وَهِيَ هَكَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَوْ لَنَسِيَانِ، أَوْ الْوُضُوءَ لَهُ»، وَفِي «ع»: «أَوْ نَسِيَالٍ، أَوْ لَوْضُوعًا»، وَفِي «ز»: «أَوْ نَسِيَانٍ وَالْوُضُوءَ لَهُ»! وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ؛ كَلِمَةُ نَاسَخَ «ز» فِي تَحْرِيفَاتِهِ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَإِنْ تَحَرَّفَتْ فِي «ز» كَلِمَةُ «الْمَرْءِ» إِلَى «الْأَمْرِ»!

(٤) كُنَّا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و» وَق: «الْنَّاسِ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز»، وَفِي «ب»: «أَنْ لَهُ»، وَلَا مَعْنَى لَتِلْكَ الزِّيَادَةِ.

(٦) وَهِيَ فِي «و» وَق.

(٧) كُنَّا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «لِبَاسِهِ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فَغَطَّى بِسُرَّتِهِ».

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَق: «أَيْضًا وَهُوَ فِي «ع»».

(١٠) كُنَّا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْقُبْلُ».

(١١) كَذَا فِي «ز» وَق: «و«ط» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْفَرْجَةُ»!

(١٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «نَقْدِهِ»: «إِذَا كَانَتْ هِيَ الْأَغْلَبُ فَفِيهَا نَزَاعٌ مَعْرُوفٌ، وَالْبَطْلَانُ =

١٢٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ شَعَرَ الْحُرَّةِ، وَجِسْمَهَا، حَاشَا وَجْهَهَا وَيَدَيْهَا:  
عورة<sup>(١)</sup>.

= اختيار أبي عبد الله بن حامد، وأبي حامد الغزالي<sup>١</sup>.

قلت: الذي ذكره الغزالي في «الإحياء» ومال إليه هو بالفعل القول بعدم الإجزاء، حتى قال: «إنه لا يمكن ادعاء الإجماع على الإجزاء؛ لما روي عن بعض المحدثين؛ عن سفيان الثوري؛ أنه قال: من لم يخشع فسدت صلاته. لكنه رجع في آخر كلامه هناك، فقال: إلا أن مقام الفتوى في التكليف الظاهر يتقدر بقدر قصور الخلق. فلا يمكن أن يشترط على الناس إحضار القلب في جميع الصلاة؛ فإن ذلك يعجز عنه كل البشر إلا الأقلين، وإذا لم يمكن اشتراط الاستيعاب للضرورة، فلا مرد له إلا أن يشترط منه ما يطلق عليه الاسم، ولو في اللحظة الواحدة، وأولى اللحظات به لحظة التكبير؛ فاقصرنا على التكليف بذلك». اهـ. انظر: «إحياء علوم الدين» (١/١٥٩ وما بعدها).

ثم رأيت ابن المهرير رحمه الله - في «شرح الموطأ» قد مال إلى القول بعدم الإجزاء إن كانت تلك الخواطر التي غلبت على العبد في صلاته سبباً أموراً متقدمة لزمته؛ من الانهماك في الدنيا، ولتعلق بعلائقها الزائدة، والتشتيت بفضولها، ونحو ذلك، ولم تكن بسبب عارض أو بأمر عارض له فيها. اهـ. على أنه هو أيضاً كان قد ذكر - كما فعل شيخه أبو حامد - ما يبين أن القول بعدم الإجزاء إنما هو قول جماعة من الزهاد، وأرباب القلوب، أما الفقهاء فإنهم ذهبوا إلى أنها مجزئة فقال في صدر كلامه: «اختلف العلماء في أفعال الصلاة التي تقع في حال شروء النية إلى الخواطر المستزيدة، وغروب الفكر عن الحضور بين يدي الله تعالى: هل تكون مقبولة مُقَدَّراً بها أم لا؟ فصغا الفقهاء إلى أن ذلك مُجْزِئ عنه معتد به، ومال الزهاد إلى أنه لا يُعتدُّ بها، ولا يُكتب له أجرها». اهـ. انظر: «القبس شرح الموطأ» (١/٢٥٢ وما بعدها).

(١) قال الزَيْمِيُّ في «العمدة»: «لا إجماع على استثناء اليدين، إنما استثناءهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك لا غير، وجعلها أحمد من الموقور بهذا (تنقي) دعوى الإجماع، والله أعلم». اهـ.

قلت: هذا اعتراض في غير محله، فكلام المصنف رحمه الله معناه: أنهم اتَّفَقُوا على أَنَّ شَعَرَ الْحُرَّةِ وَجِسْمَهَا كُلَّهُ عورةٌ عدا وجهها ويديها، فلم يَتَّفَقُوا على كونهما من العورة.

١٢٨. واختلفوا في الوجه، واليدين حتى أظفارهما: أعورة<sup>(١)</sup> أم لا؟

١٢٩. وا تَقْفُوا الْأَمَةَ سَتَرَتْ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> شَعْرَهَا، وَجَمِيعَ<sup>(٣)</sup> جَسَدِهَا: فَقَدَأَتْ صَلَاتَهَا.

رُؤِينَا<sup>(٤)</sup> عَنْ عَائِشَةَ<sup>(٥)</sup> [أُفْلَحُوا كَلْبًا] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ إِلَّا فِي<sup>(٦)</sup> عُقْفِهَا قِلَادَةً، أَوْ خَيْطًا، أَوْ سَيْرًا، أَوْ شَيْءًا.

١٣٠. وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ<sup>(٧)</sup> فِي (كُلِّ) مَكَانٍ، مَا لَمْ يَكُنْ جَوْفَ الْكَعْبَةِ، أَوْ الْحِجْرِ<sup>(٨)</sup>، أَوْ ظَهَرَ الْكَعْبَةِ، أَوْ مَعَاطِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مَكَانًا فِيهِ نَجَاسَةٌ،

(١) بعدهما في «ب» و«ز» زيادة «هي».

(٢) كنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» زوائد «في صلاتها».

(٣) كذا في «ز» و«ع» و«ط» أيضاً أو في «ب» وفي جميع «ولا معنى لتلك الزيادة».

(٤) في «ب»: «وقد رؤينا»، وفي «ز»: «ورؤينا».

(٥) أخرج البيهقي في «السنن الكبير» (رقم ٣٢٦٧)؛ من طريق أبي عبيد، عن القزاري، عن عبد الله بن سيار، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة: أنها كرهت أن تُصَلِّيَ المرأةُ عُطْلاً، ولو أن تُعَلَّقَ فِي عُقْفِهَا خَيْطًا. قال أبو عبيد: «قوله: عُطْلاً؛ يعني: التي لا حُلِيَّ عليها». اهـ. تنبيه: في «سنن البيهقي»: «عبيد الله بن يسار»، وهو تحريف كما نبهني إليه صاحبنا الشيخ سعيد السناري - أحسن الله إليه - قال: «و صوابه: «عبد الله بن سيار»، وهو على الجادة في طبقات «غريب الحديث» لأبي عبيد».

قلت: وهو مروي أيضاً عن أنس وابن سيرين؛ كما عند عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم ٥٠٤٤ و ٥٠٤٥).

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا وفي».

(٨) كنا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «وعلى أن الصلاة»، وفي «ع»: «على أن الصلاة تجزئ».

(٩) وهي في «و» و«ي» و«ع» و«ط».

(١٠) كنا في «ب» و«يُفْلَحُ»، وفي «ع»: «أو جوف الحجر».

أو حماماً، أو مقبرة، أو إلى قبر أو عليه، (أو مكاناً مغصوباً يَقْدَرُ على مُفَارَقَتِهِ)<sup>(١)</sup>،  
أو مكاناً يُسْتَهْزَأُ فيه بالإسلام، أو مَسْجِدَ الضَّرَارِ<sup>(٢)</sup>، أو بلاداً<sup>(٣)</sup> ثم ودَّ لمن لم  
يَدْخُلْهَا بأكياً<sup>(٤)(٥)</sup>.

١٣١. وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ ثَوْبٍ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا، أَوْ فِيهِ  
حَرِيرٌ، أَوْ مَغْصُوبًا، أَوْ مُعْضَفَرًا أَوْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ، أَوْ ثَوْبَ مُشْرِكٍ<sup>(٦)</sup>.  
١٣٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْمِرَاةَ، وَالْكَلْبَ، وَالْحِمَارَ<sup>(٧)</sup>، وَالْهَرَّ،  
وَالْمُشْرِكَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

١٣٣. وَاتَّقُوا أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَرَاءَ السُّتْرَةِ - وَهِيَ (فِي) <sup>(٨)</sup> رُتْفَاعٍ<sup>(٩)</sup>

- (١) وهي في «ز» و«و» و«ع» و«ن» أيضاً وعلى الأخير اعتمد في «ط» فأثبتها.
- (٢) كذا في «ن» أيضاً، وفي «ب»: «أو مسجداً لضرار»، والرسم يحتمل كليهما؛ لعدم وجود  
مسافة بين الكلمتين، وفي «ز»: «أو مسجد ضرار»، وفي «ق»: «بمسجد الضرار»، وفي  
«ع»: «أو مسجد النصراني أو المصراي» أو هو تصحيف ظاهر.
- (٣) كذا في جميع النسخ في «ز» و«ن» و«ع».
- (٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «الصلاة في المجزأة، والمزبذبة، وقارعة الطريق لا تنصح  
في المشهور عند كثير من أصحاب أحمد، بل أكثرهم. والصلاة في الحش كمثل  
عند جمهورهم، وإن صلى في مكان ظاهر منه». اهـ.
- (٥) زاد بعدها التريمي على سبيل الاستدراك: «(قلت): وأجمعوا على أن من طهر بدنه وثوبه،  
وموضع صلاته، وصلى؛ فقد أدى ما عليه، والله أعلم». اهـ.
- (٦) كذا في «ق»، ومعناها ظاهر، وفي جميع نسخ الكتاب و«ع» أيضاً: «مشتراً» أو معناها  
صحيح أيضاً، وإن لم أثبت لها لوجوب مجيئها منصوبة منونة إن كانت بهذا المعنى:  
«مُتَّكَأ»، وكذا كلمة «توب» قبلها. والله أعلم.
- (٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الحمير» بالجمع.
- (٨) سقطت من «ز» أيضاً.
- (٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ارتفاع قد»، وفي «ط»: «ارتفاع قدر»، وقد =



آخِرَةُ الرَّحْلِ، وَفِي جُلَّةِ<sup>(١)</sup> الرُّمَحِ :- أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

١٣٤. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنْ مَنْ قَرَّبَ مِنْ سُتْرَتِهِ ؛ مَا بَيْنَ (مَقْدُلٍ)<sup>(٢)</sup> مَمَرِ الشَّاةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ : فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

١٣٥. وَاتَّقُوا أَعْلَى كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ (يَدَيِ)<sup>(٣)</sup> الْمُصَلِّيِ وَسُتْرَتِهِ، وَأَنْ فَاعِلَ ذَلِكَ آثِمٌ.

١٣٦. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنْ مَنْ اسْتَنْجَى بِمَا يَجُوزُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ عَلَى الْوِثْرِ<sup>(٤)</sup>، مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ<sup>(٥)</sup> مُخْتَلِفِينَ؛ الْأَجْرَامِ فِصَاعِدًا، حَتَّى يُنْقِي<sup>(٦)</sup> مَلْهُنَالِدًا، ثُمَّ

= أَثْبَتْنَاهَا مُحَقَّقًا فِي وَاضِعِ مَا يَبْهَاهُ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ؛ اعْتِمَادًا عَلَى وَجُودِهَا فِي «ط».

(١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» فِي نَسْخٍ كَمَا ذَكَرَ مُحَقِّقُ «الْإِقْنَاعِ» د/فَارُوقُ حَمَادَةَ - «حَلَّةٌ» بِالْمَهْمَلَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «خ» بِالْمَعْجَمَةِ.

وَجُلَّةُ الرُّمَحِ : غَلْظُهُ، وَهُوَ لَفْظُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي «الْمَدُونَةِ» ( ١ / ٣ )، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ - وَقَدْ ذَكَرَ قُلْتَ السُّتْرَةَ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَقَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ عَظَمِ الذَّرَاعِ، وَإِذَا لَحِبَ أَنْ يَكُونَ فِي جُلَّةِ الرُّمَحِ، أَوِ الْحَزْبَةِ، وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ. اهـ.

وَفِي «ع» مَكَانُ قَوْلِهِ : «وَفِي جُلَّةٍ» : «وَمَرَحِلُهُ» أَوْ كَلِمَةُ نَحْوِهَا، وَهُوَ تَصْحِيفُ عَمَّا فِي «خ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» يَضَاءً، وَهِيَ فِي «ع» .

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» .

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «د» «الدَّيْرِ»، وَهُوَ تَصْحِيفُ مِنَ الْمَثَبِ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» : «أَجْنَسًا» وَفِي «ع» : «أَمْحَاصًا» أَوْ كَلِمَةُ نَحْوِهَا، وَلَعَلَّهَا تَصْحِيفُ مِنَ الْمَثَبِ، وَفِي «ق» : «أَحْجَارٌ» .

وَأَمَّا شَمْلُهُمْ جَمْعَ شَخْصٍ، وَتُقَالُ لِكُلِّ مَا لَهُ جِزْمٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ - وَإِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ سِوَادِ الْإِنْسَانِ خَاصَّةً - قَالَ فِي «الْعَيْنِ» : «... وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ جِسْمَانَهُ فَقَدْ رَأَيْتَ شَخْصَهُ، وَجَمْعُهُ : الشُّخُوصُ وَالْأَشْخَاصُ» . اهـ.

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» : «يُنْقِي»، وَفِي «ق» : «يُلْقِي» .

توضاً بماء كما ذكرنا، وفي إناء كما وصفنا، وضوء أكما نعتنا، ثم لم يأت شيئاً مما ذكرنا أن ما عداه لا ينقض الوضوء، ولا من شيئاً من جلد به بيقه و عليه ثوب كما شرطنا؛ قام [في] <sup>(١)</sup> جماعة <sup>(٢)</sup>، ونوى (إمامة لهم) <sup>(٣)</sup> في تلك الصلاة، وهو <sup>(٤)</sup> كما حذّنا، وهي راضية <sup>(٥)</sup>، (فوقف) <sup>(٦)</sup> في مكانٍ مُساوٍ لموقفهم <sup>(٧)</sup> - ليس أعلى منه <sup>(٨)</sup> - ووقف أمامهم في غير محراب، فكبر، ونوى في تكبيره

(١) سقطت من «ع» أيضاً.

(٢) في «ز»: «فأتى جماعته».

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ب» و«ل» و«و» في «خ»: «وهي» وهي محتملة أيضاً، ويمكن أن تحتمل على ما وصفه قبل من صفة الصلاة ومواقفها، والعمل فيها، ونحو ذلك، لكن الأقرب للسياق ما أثبتناه، ويقصده ما حذّنه من صفة الإمام الذي تجوز إمامته، ونحو ذلك.

(٥) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «به».

(٦) وهي في «ز».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لوقوفهم».

(٨) أكثر كلام العلماء مُنصرف على حكاية الاختلاف في وقوف الإمام في مكانٍ أرفع من مكان المأمومين، لا أخفض منه؛ لتكلم الصحابة رضي الله عنهم في تلك الصورة فقط. ووجود اختلاف في عكس تلك الصورة - أعني وقوف الإمام في مكان أخفض من المأمومين - محتمل أيضاً، ليس ببعيد، وفي «شرح مسلم» للنووي (٣٤/٥): «... لكنه يُكره ارتفاع الإمام على المأمومين، لما موم على الإمام لغير حاجة» - اهـ.

ولعل ندرة كلام العلماء في هذه الصورة راجعٌ لتعليل أكثرهم للمنع من الأولى بكونها مَظنة تكبر الإمام على المأمومين، بعكس الصورة الأخرى التي لا يتصور فيها وجود كبر في الغالب.

وفي «المحلى» (٨٦/٤): «وقال بعض المخالفين: هذا من الكبر. قال عليّ: هذا باطل، ويُعكس عليهم في إجازتهم صلاة المأمومين في مكانٍ أرفع من مكان الإمام، فيقال =

وقبل تكبيره مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup> بتكبيره تلك الصلاة التي يُصليها<sup>(٢)</sup> بعينها؛ فقال: الله أكبر، ورفع يديه، ثم تعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وقرأ بأَمِّ القرآن يَفْتَحُهَا / بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثم قرأ سورة (معها)<sup>(٣)</sup>، فَجَهَّزَ حَيْثُ يَنْبَغِي الْجَهْرُ، وَأَسْرَ حَيْثُ يَنْبَغِي الْإِسْرَارُ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَنَّعَ<sup>(٤)</sup>، فاطمأن في ركوعه حتى استقرت أعضاؤه كلها، وقال وهو راكعٌ: سبحان ربِّي العظيم (ثلاثاً)<sup>(٥)</sup>، ولم يقرأ شيئاً من القرآن في حال ركوعه، ثم قال: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. واطمأن قائماً حتى اعتذلت أعضاؤه [كلها]<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ كَبَّرَ وَخَرَّ سَاجِداً، وجافى يديه عن ذراعيه وفخذيه<sup>(٧)</sup>، ووضَعَ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ مَكْشُوفَيْنِ، ويديه (وركبتيه)<sup>(٨)</sup> ورجليه<sup>(٩)</sup> على ما هو عليه قائمٌ مما يجلُّ افتراشه<sup>(١٠)</sup> للصلاة؛ وهو نحو ما

= لهم: هذا كبر من المأمومين ولا فخر ولا فخر. يُلْزَمُ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يَمْنَعُوا أَيْضاً مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ

مُتَقَلِّداً سِيفاً، وَلَا يَسْنُ دِرْعٌ؛ فَهَذَا أَدْخُلُ فِي الْكَبْرِ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَكَانٍ عَالٍ. اهـ.

(١) هنا في «ز» زيادة «معلد أ»، وليست في شيء من سائر النسخ أو الأصول.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي يصلي» بغير هاء الضمير.

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ب» أيضاً، وهي «ز»: «ثم كبر ورفع» في «ع»: «ثم كبر ورفع يديه».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً. أو زاد بعدها في «ب»: «وقال وهو راكع»، وهو خطأ كما ترى،

لأن حذفها في «ط».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «وفخذيه عن جنيبه»!

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) قوله: «ورجليه» موجود في «ز» أيضاً، لكنه ساقط من «ع».

(١٠) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «إفراشه»! وفي «ع» بنفس رسم «افتراشه» لكن بدون

يَحِلُّ لِبَاسُهُ (فيها) <sup>(١)</sup>، وقال في سجوده: سبحان ربِّي الأعلى ثلاثاً، واطمأنت أعضاؤه كلها، ولم يقرأ في سجوده شيئاً من القرآن، ثم رَفَعَ رأسه مُكْبِراً، وجَلَسَ <sup>(٢)</sup> [مُعْتَدِلاً] <sup>(٣)</sup> (حتى اطمأنت أعضاؤه جالساً) <sup>(٤)</sup>، ثم كَبَّرَ وسَجَدَ أخرى كالتِي وَصَفْنَا، ولا فَرْقَ بين <sup>(٥)</sup> كُلِّ ما قلنا فيها، ثم قام <sup>(٦)</sup> مُكْبِراً، ثم عَمِلَ هكذا في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فإن كانت صَلَاتُهُ <sup>(٧)</sup> غَيْرَ الصُّبْحِ جَلَسَ بعد الثَّانِيَةِ وَتَشَهَّدَ - ولا تَقْدِرُ على إجماع فيما يفعلُ في الجُلُوسِ؛ فقال الشَّعْبِيُّ <sup>(٨)</sup>: «لا يزيدُ على التَّشَهُّدِ». وقال الشَّافِعِيُّ <sup>(٩)</sup>: «ويُصَلِّي على محمدٍ عبده ورسوله، ثم يعودُ فيقول، ثم قام مُكْبِراً» <sup>(١٠)</sup>، ففعل كما قلنا في الرُّكْعَةِ الأولى في كُلِّ ما قلنا فيها؛ مِن قِراءةِ سورةٍ مع أمِّ القرآن، وتعوُّذٍ ونَسْمَلَةٍ، وغير ذلك. فإن كانت غيرَ المغربِ

(١) وهي في «أَيْضَ أ»، وفي «ع»: «وهو ما يحل لباسه فيها».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «ثم كبر وجلس».

(٣) سقطت من «ع» «أَيْضَ أ»، في «ز».

(٤) وهي في «ع»، وفي «ز» أَيْضاً لكن بإسقاط «جالساً».

(٥) في «ب» و«ز»: «في».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أَيْضَ أ، وفي «ب»: «قال».

(٧) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «صلاة» بغير هاء الضمير.

(٨) لم ينفرد الشَّعْبِيُّ بهذا، بل هو مذهب عطاء وطاوس والنَّخَعِيِّ أَيْضَ أ، وبه قال الثوري

وأحمد وإسحاق وغيرهم؛ وإنما انفرد الشَّعْبِيُّ بقوله: «إنَّ فاعِلَ ذلك يسجد للسهو». فعند

ابن أبي شيبة في «المصنَّعون» ٩٠ (٣٠٥)، قال: «حدثنا جَرِيرٌ، عن نُعَيْمِ القُلَوي، عن

مُطَرِّفٍ، عن الشَّعْبِيِّ، قال: انفرد في الرُّكْعَتَيْنِ الأولى والثَّانِيَةِ على التَّشَهُّدِ، فعليه سجدة تأسهوه».

أهـ. وحكاها عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٨٠/٣) بدون إسناد.

(٩) انظر: «الأم» (١١٧/١-١١٨)، ط. دار المعرفة.

(١٠) كذا في جميع نسخ الكتب الثلاثة: «ثم يعود فيقول، ثم قام مكبراً! وفي «ع»: «ثم يعود

ويعوم مكبراً» ولعلها أوجه.

وَالصُّبْح، فَرَكْعَتَانِ كَمَا قُلْنَا (قَبْلُ) <sup>(١)</sup>، وَلَا قَوْ، حَتَّى إِذَا نَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَشْهَدُ الشَّهَدَ الْمَرْوِيَّ <sup>(٢)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٣)</sup>، وَابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ صَلَّى <sup>(٥)</sup> عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الصَّلَاةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ سَأَلَهُ بَشِيرٌ <sup>(٦)</sup> بَنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وزاد في «ب» بين كلمتي «الشَّهَد» و«المروي» كلمة «النبى»، وهو خطأ ظاهر كما ترى، لذا لم يشتمها في «ط».

(٣) متفق عليه، «البخاري» (٧٩٧)، و«مسلم» (٤٠٢). وصيغته كما علمه إمام رسول الله ﷺ:

«التحيات لله، والصلوات والطَّيِّبَات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

(٤) عند مسلم (٤٠٣). وصيغته كما علمه إمام رسول الله ﷺ: «التحيات المباركات، الصلوات

الطَّيِّبَات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله».

قلت: وقد خَصَّ هَذَيْنِ التَّهْدِيَيْنِ بِالذِّكْرِ دُونَ مَا سِوَاهُمَا؛ لَكُونَهُمَا مِمَّا أُجْمِعُ عَلَى التَّشْهَدِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ كَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٤٣٧/٣) وَغَيْرِهِ.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «يُصَلِّي».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «بشر»، وهو خطأ. وهو بشير بن سعد الأنصاري رضي الله

عنه، ولد النعمان بن بشير، وحديثه هذا عند مسلم (٤٠٥) وغيره من حديث أبي مسعود

الأنصاري، قال: أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عُبَادَةَ، فَقَالَ اللَّهُ بِشِيرُ بْنُ

سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى

مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ

مُحَمَّدٍ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ

عَلِمْتُمْ. اهـ.

شماليه تلويمة بين: السَّلام عليكم ورحمة الله<sup>(١)</sup>، السَّلام عليكم (ورحمة الله، ونوى الخروج من الصَّلاة)<sup>(٢)</sup>، وهو موضح<sup>(٣)</sup> ليس من المواضع التي ذكرنا قبل أن ما عداها (ما مُتَّفَقٌ على إباحة الصَّلاة فيه)<sup>(٤)</sup>، ولا كان على شيء مما ذكرنا أن ما عداها<sup>(٥)</sup> مباح الصَّلاة عليه، ولم يَنْفُخْ، ولا ضَحِكَ، ولا بَكَى، ولا تَبَسَّمَ، ولا التَّفَتَّ، ولا سَهَا، ولا تَخَصَّرَ<sup>(٦)</sup>، ولا كَفَّتْ شَعْرًا<sup>(٧)</sup>، ولا ثَوْبًا، ولا فَرَّقَعَ<sup>(٨)</sup> أصابعه، ولا شَبَّكَهَا، ولا مَرَّ أَمَامَهُ شيءٌ مما ذكرنا أن ما عداها مُتَّفَقٌ على<sup>(٩)</sup> أنه لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ، ولا صَلَّتْ إلى جنبه امرأة، ولا رَفَعَ بَصَرَهُ إلى السَّمَاءِ، ولا عَمِلَ عَمَلًا، ولا سَمَّى أحداً غير النَّبِيِّ ﷺ في صلاته، ولا دعا

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، لمؤزاد في «ع»: «وبركاته».

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» موضع الصلاة، ولا معنى لتلك الزيادة.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «مباح الصلاة عليه».

(٥) ما بين القوسين في «ع» أيضاً، أفيما خيل في بعض ألفاظه، وأثبتها في «ز» إلى قوله:

«إباحة الصلاة عليه» ثم انتقل نظره إلى ما بعدها؛ فأتبعها بقوله: «ولم ينفخ... إلخ».

(٦) كذا في «ع»، ويمكن أن تُقرأ هكذا في «خ» أيضاً، وفي «ب» «تخصر» وهو خطأ، وفي

«ز»: «يحضر»!

(٧) كذا في جميع الأصول، وفي «ز»: «لَفَّتْ»، وهو من تصرفات التَّاسِعِ على عادته في

التَّصَرُّفِ في الكلمات التي يصعب عليه قراءتها.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«خ» وفي «ع»: «سَعَرَهُ»، هو من سب (في) لقوله بعدها «و لا

ثوبه» بالهاء أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«خ»: «و لا رفع» وهو خطأ، وفي «ع»: «نقض» أو كلمة نحوها.

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مُتَّفَقٌ عليه».

بغير [ما] <sup>(١)</sup> يُثْبِتُهُ <sup>(٢)</sup> القرآن فيها، ولا تَحْتَمُّ فِي إِبْهَامٍ، وَاسْتَبَابَةٍ، أَوْ وَسْطَى، وَلَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ فِي عُطَاسٍ - إِنْ كَانَ مِنْهُ - وَلَا سَبَّحَ مُرِيداً مُخَاطَبَةً إِنْسَانٍ: فَقَدْ أَتَى الصَّلَاةَ، وَأَتَمَّهَا كَطَرًا.

على أننا قد رَوَيْنَا عَنْ عطاء <sup>(٣)</sup> كراهية الشُّجُودِ على غير التُّرابِ، أَوْ البَطْحَاءِ، أَوْ الْحَصَى.

١٣٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا ذَكَرْنَا <sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مُتَقَرِّدٌ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ع»، وهي غير واضحة في «خ»، ويمكن أَنْ تُقْرَأَ شُبَّةً أَوْ «شبيه» أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ سَقَطَتْ مِنْ «ز» بِالْكَتْمَةِ.

(٣) قَالَ فِي «المَحَلِّي» (٨٣/٤): «وَالصَّلَاةُ جَائِزَةٌ عَلَى الْجُلُودِ، وَعَلَى الصُّوفِ، وَعَلَى كُلِّ مَا يَجُوزُ الْقُعُودُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ طَاهِراً، وَجَائِزٌ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْحَرِيرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ عطاء: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ إِلَّا عَلَى التُّرَابِ وَالبَطْحَاءِ».

قُلْتُ: وَلَمْ أَجِدْ هَذَا مُسْتَدّاً عَنْ عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي وَجَدْتُهُ عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْم ٤٠٧١): «حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عطاءً يُصَلِّي عَلَى بِساطٍ أبيضٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَحَدٌ».

وَقَدْ رَوَيْتُ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ - أَي: كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَلَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ»)، وَعَنْ النَّخَعِيِّ: كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الطَّنَافِسِ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ ذَلِكَ بَدْعٌ، وَبَنَحُوهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمَا. وَانْظُرْ: «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (بَابُ مَنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّنَافِسِ، وَعَلَى شَيْءٍ دُونَ الْأَرْضِ)، وَ«الْأَوْسَطُ» لابْنِ الْمُنْذِرِ (١٥/٥) أَوْ مَا بَعْدَهَا).

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، فِي «ب» وَ«كَمَا ذَكَرْنَا».

يُؤْمُهُ، وَلَا مَنْ يَأْتُمُّ (هُوَ) <sup>(١)</sup> بِهِ <sup>(٢)</sup>، أَوْ كَانَ مَعْذُورًا فِي صَلَاتِهِ مُنْفَرِدًا لَوْ وَقَّتْ <sup>(٣)</sup> تِلْكَ الصَّلَاةَ قَائِمًا بَعْدَ، أَوْ حَتَّى قَدْ نَسِيَهَا <sup>(٤)</sup> أَوْ نَامَ <sup>(٥)</sup> عَنْهَا وَإِنْ خُرِجَ وَقْتُهَا، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى ابْيَاضِ الشَّمْسِ، أَوْ حِينَ اسْتَوَّاهَا، وَمَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَلَمْ يَكُنْ عَبْدًا آتِيَةً؛ فَقَدْ أَذَى صَلَاتَهُ كَمَا أَمَرَ <sup>(٦)</sup>.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ جَائِزٍ فِي الْمَأْمُومِ أَصْلًا.

١٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةً مِنْ سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ، فَخَرَّ لَهَا سَاجِدًا، ثُمَّ عَادَ إِلَى صَلَاتِهِ: أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَنْقِضُ <sup>(٨)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» وَ«ع» مَعْلَهُ وَالْمُثْبِتُ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ.

(٣) كَذَا فِي «ب» فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب» وَ«ع»: «وَقْتُ» بِغَيْرِ وَاقِبَلِهَا، وَالْمُثْبِتُ أَصَحُّ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «نَسِيَ» بِغَيْرِ هَاءٍ.

(٥) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب»: «قَامَ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «أَوْ»، وَهُوَ تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّ بِهِ سَتَكُونُ الصَّلَاةُ

بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا دُونَ غُلُوبِهَا وَنَسْيَانٍ، جَائِزَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْجَمْعِ؛ وَهُوَ خَطَأٌ بَيِّنٌ،

وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، (وَإِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عِنْدَ الْجَمْعِ إِنْ كَلَّدَ قَدْ خُرِجَ وَقْتُهَا

لِنَسْيَانٍ، أَوْ نَوْمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي «ع»: «وَإِنْ مِنْ»؛ وَلَا مَعْنَى لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(٧) فِي «ز»: «وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ أُنْثَى» فَقَدْ أَذَى صَلَاتَهُ كَامِلًا؛ وَهُوَ مِنْ عَجِيبِ تَحْرِيفَاتٍ وَتَصَرُّفَاتٍ

نَاسِخٍ «ز» الَّتِي ظَنَرْنَا إِلَيْهَا غَيْرَ مَرَّةٍ؛ سِوَاهُ فِي مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ أَوْ فِي أَعْطَافِ تَعْلِيقَاتِنَا عَلَى

الْكِتَابِ.

(٨) بَقِيَ قَبْلَ نِهَايَةِ هَذِهِ الصَّفْحَةِ قَوْلُهُ: «وَعَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَاتِ»، وَقَدْ اخْتَرْنَا إِثْبَاتَهَا

كَمَا هِيَ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ «ب» وَ«ز»؛ لَكُنْ هَذَا أَلَيَقَ بِهَا، وَسَتَأْتِي فِي (فَقْرَةُ ١٤٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ

تَعَالَى.



١٣٩. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ فِيهَا عَمْدًا، ذَاكِرٌ أَنَّهُ<sup>(١)</sup> فِي صَلَاةٍ: غَيْرِ السُّجُودِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَغَيْرِ السُّجُودِ<sup>(٢)</sup> (الَّذِي فِي الْقُرْآنِ)<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرِ سَجُودِ الشَّهْرِ: أَنَّ صَلَاتَهُ تَقْسُدُ.

١٤٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ عَشْرَةَ سَجْدَةً.

١٤١. وَاتَّقُوا مِنْهَا عَلَى عَشْرِ<sup>(٤)</sup>، وَاخْتَلَفُوا فِي الَّتِي فِي «ص»، وَفِي

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«و» ق: «لأنه».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «وغير هذا السجود».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«و» أَيْضًا، وَفِي «ع».

(٤) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «العمدة»: «كَذَا ادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ إِلَّا جَمَاعَ مِنْهَا عَلَى عَشْرِ، وَلَيْسَ كَمَا ادَّعَى، بَلِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ سَجَدَاتٍ، وَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِيمَا عدا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قَالَ ابْنُ الْوَزِيرِ فِي «الروض الباسم» (١/١٩٠-١٩١): «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ بَيْنَ الْأُمَّةِ (عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ)، وَبَيْنَ الْجَمَاهِيرِ (عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ) إِلَّا فِي خَمْسِ سَجَدَاتٍ، هِيَ: ثَلَاثٌ فِي الْمَفْصَلِ، وَسَجْدَةٌ فِي (ص)، وَالسَّجْدَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ».

فَلَمَّا سَجَدَاتِ الْمَفْصَلِ فَأَحْدَاهُنَّ فِي «النَّجْمِ» رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ.. ثُمَّ خَذَرَ حَمَهُ اللَّهُ فِي ذِكْرِ أدلة كل واحدة مِنْ هَذِهِ السَّجَدَاتِ مِنَ السُّنَّةِ؛ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ الْخَمْسُ السَّجَدَاتِ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا، قَدْ تَابَعَهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَنْ ذَكَرْنَا، وَأَمَّا الْعَشْرُ الْبَاقِي؛ فَإِنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ بَنَ حَزْمٍ ادَّعَى إجماع الأمة على السُّجُودِ فِيهَا، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ قَوْلُ فَهَاءِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةُ وَأَتْبَاعُهُمْ. قُلْتُ (ابْنُ الْوَزِيرِ): وَهُوَ قَوْلُ الزَّيْدِيَّةِ، بَلِ مَذْهَبُ الزَّيْدِيَّةِ: أَنَّ السَّجَدَاتِ خَمْسِينَ عَشْرَةً عَلَى مَا زَوَى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ الْفَقِيهَ جَمَالَ الدِّينِ الرَّيْمِيَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ «عمدة الأمة» فِي إجماع الأئمة: «أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى عَشْرِ سَجَدَاتٍ، وَإِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى أَرْبَعٍ؛ وَالصُّوَابُ قَبُولُ رِوَايَةِ ابْنِ حَزْمٍ؛ فَإِنَّهُ ثِقَةٌ مُطَّلِعٌ، وَوُجُودُ الْخِلَافِ الشَّاذِلُ لَا يَقْدَحُ فِي رِوَايَةِ ثِقَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ =

= أنهم ادَّعوا! جماع أهل عصرٍ من الأعصار وأن ذلك الخلاف تقدّم الإجماع، أو تأخر عنه ممن لم يصحّ له الإجماع». انتهى كلامه.

قلت (محمد): «وهذا جوابٌ غير مَرَضِيٍّ من ابن لويزر رحمه الله؛ فليس الإجماع حكاية، أو رواية تُروى كرواية الأخبار، أمّا ما كان منه قطعياً فظاهر، فإن من شَرَطَ القطعي كُفِرَ مخالفه إذا كان بحيث لا يخفى على مثله، وأمّا ما كان منه ظنيّاً - كما هو حال أكثر ما يحكيه المصنف في هذا الكتاب على الصحيح - فإن مَبْنَاهُ على غَلْبَةِ الظن بقدّم وجود مخالفٍ؛ فإن وُجِدَ المخالف كان هذا قادحاً فيما يحكيه بلا إشكال، ولا تردّد. فإذا ذُعي أبو محمد رحمه الله أو غيره الإجماع على عشر سجّادات، فأثبت الرّئيّ أو غيره وجود خلافٍ في سِتٍّ منها، أو غير ذلك، كان هذا قادحاً في حكاية الإجماع على عشر بلا شك».

قال ابن تيمية رحمه الله: «إلّا قال واجدٌ، أو اثنان، أو ثلاثة: نحن لا نعلم في هذا نزاعاً، أو نظن أنه لا نزاع في ذلك؛ لم يكن هذا مما يُوجب أن جميع أمة محمد ﷺ من أوّلهم إلى آخرهم يجب عليهم تقليد هذا الظانّ فيما ظنّه؛ فله لا يجب عليهم تقليدُه فيما يقطع به، فكيف يجب عليهم التّسليمُ؟ كذا. وليس هذا ممّا تَرَكُوهُ بما يرويه من الأخبار؛ فإن ذاك خَبَرٌ منه عمّا سَمِعَهُ، أو رآه، ليس هو خبر أعما يظنه بالاستقراء... وذلك أنه ليس نقلُ الإجماع، ونفيُ النزاع، مثلُ نقل ما سُمِعَ من الأخبار؛ فإن هذا غاية الاستقراء». اهـ.

من «رده الكبير على الشُّبكي في مسألة الطلاق المعلق» (٦٨/٢).

وأما ما يتعلق بتعقب الرّئيّ ههنا، وزَعَمِهِ بأن المُجمَع عليه من سجود التلاوة أربع سجّادات فقط لا عشر، فهو وهمٌ مَحْضٌ، وقد ذكر هو المسألة في «المعاني البديعة» (١٧١/١-١٧٣)، وذكر اختلاف الناس فيها، فلم يُثبت شيئاً من ذلك، ولعله اعتمد في ذلك على ما حكاه هناك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما؛ من قولهما بأن في القرآن أربع سجّادات من العزائم: سجّدتان في الحج، وأجر النجم وأجر العلق.

قلت: كذا حكى عنهما، والمشهور القرويّ عنهما رضي الله عنهما: أن عزائمها أربع: (الم تنزيل)، و(حم السجدة)، و(النجم)، و(العلق). وعنهما أيضاً: أن عزائمها ثنتان فقط: (الم)، و(حم)، وأنهما وُكِّدَ من سيّواهما. انظر: «مصنّف عبد الرزاق» (٥٨٣)، و«سنن»

الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup> الَّتِي فِي «الْحَجِّ»، وَفِي ثَلَاثِ اللَّوَاتِي<sup>(٢)</sup> فِيهِ الْمُفْصَّلُ<sup>(٣)</sup>.

١٤٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الَّتِي فِي «حَمٍّ»، وَاللَّحْمِ (السَّجْدَةُ)<sup>(٤)</sup>: مِنْ عَزَائِمِهَا.

١٤٣. وَاتَّقُوا أَنْ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لِغَيْرِ الْمُحْدِثِ، وَالْجُنُبِ، وَالْحَائِضِ، وَفِيمَا عَدَا الْخَلَاءَ وَالْحَمَامَ: حَسَنٌ.

١٤٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ نَمَّ عَنْ صَلَاةٍ وَأَوْزَعَهَا، أَوْ سَكَّرَ مِنْ حَمْرٍ، حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا: فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا أَبَدًا.

١٤٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ، وَكُسُوفِ الشَّمْسِ<sup>(٥)</sup>، وَقِيَامَ لَيْلِي رَمَضَانَ: لَيْسَتْ فَرَضًا، وَكَذَلِكَ التَّهَجُّدُ عَلَى غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٦)</sup>.

= البيهقي (٣١٥/٢)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢٦٨-٢٦٩).

وعلى كل حال؛ فالكلام هنا على عزائم سجود التلاوة، لا المشروع منها عامة، وبين الأمرين فزق كما لا يخفى.

وقد حكى هذا الإمام جماعة غير المصنف جماعة من أهل العلم؛ كالطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٥٩/١)، وابن حجر في «الفتح» (٥٥١/٢) وغيرهما.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «الأخرى».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «التي».

(٣) وقد ذكر في «المحلى» (١٠٥-١٠٦) سجدة التلاوة من أول التي في (الأعراف)، إلى التي في آخر ﴿قُرْأَ بِأَمْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، ثم قال: فأما السجدة المتصلة إلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١-٢] فلا خلاف فيها، لا وفيها وضع السجود منها، إلا لا في سورة النمل: «اه».

(٤) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ن»، وزاد بعدها في «خ»: «ركعتان ركعتان»، وهي زيادة غير مناسبة للسياق؛ إذ الكلام هنا على فرضية تلك الصلوات من عدمه، لا على عدد ركعاتها.

(٦) قال ابن تيمية في «نقده»: «العِيدَانِ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، =

١٤٦. وَاتَّقُوا أَنْ كُلَّ صَلَاةٍ مَا عَدَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ،  
وَالْوَتْرِ، وَمَا نَذَرَ الْمَرْءُ: لَيْسَتْ فَرَضًا<sup>(١)</sup>.

١٤٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الصَّلَوَاتِ<sup>(٢)</sup> الْمَفْرُوضَاتِ<sup>(٣)</sup>، وَالْغُسْلَ الْمَفْرُوضَ،  
وَالْوُضُوءَ لَهَا: لَا زَمَ كُلِّ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لِلْحَرِّ، وَالْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ، [وَالْحُرَّةِ]<sup>(٥)</sup>، لَزُومًا  
مُسْتَوِيًّا، إِذَا بَلَغَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا، وَعَقْلٌ، وَبَلَغَهُ وَجُوبُ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

١٤٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الْآخِرِ<sup>(٧)</sup>:  
وَقْتُ لِلْوَتْرِ<sup>(٨)</sup>.

= وَحُكْمِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَ عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِي: أَنَّ قِيَامَ  
الَلِيلِ وَاجِبٌ كَحُلِبِ شَاةٍ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. اهـ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ن»: «وَعَدَا الْجَنَازَةَ»، وَفِي «ز»: «وَعَلَى الْجَنَازَةِ».  
(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مُقَدِّمَةِ»: «فِي وَجُوبِ رَكَعَتَيِ الطُّلُوعِ لِمُحَمَّدٍ قَدْ كَرَّرَ فِي  
وَجُوبِ الْمُعَادَةِ مَعَ إِمَامِ الْحَنَبِيِّ، وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَالْكَسُوفِ. اهـ.

قُلْتُ: يُضَافُ إِلَى هَذَا أَيْضًا: صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً أَوْجِبُوا عَلَى الْأَعْيَانِ مِنَ الرِّجَالِ  
وَالنِّسَاءِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَابْنِ الْقَيِّمِ. وَجَمَاعَةٌ  
أَوْجِبُوا عَلَى كُلِّ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَرَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ  
أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ» (١/٥١٨)، وَإِنْ صَرَفَهُ أَصْحَابُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ  
وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى مَعْنَى الْكَفَايَةِ أَوْ النَّدْبِ. «الْمَجْمُوعُ» (٦/٥).

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «الصَّلَاةُ».

(٤) فِي «ب»: «الْمَفْرُوضِ»، وَفِي «ق» وَ«ط»: «الْمَفْرُوضَةُ»، وَمَكَانُهَا فِي «ز»: «الْخَمْسُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ط»: «كُلُّ ذَلِكَ لَا زَمَ».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٧) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي «خ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ قَرَأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةً مِنْ  
سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ... إلخ» كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا، وَمَكَانُهَا هُنَا فِي «ب» وَ«ز» أَلْتَقَى بِهَا.

(٨) فِي «ع»: «الْفَجْرِ الثَّانِي»، وَهُوَ هُوَ الْفَجْرِ الْآخِرِ.

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ: آخِرُ =

١٤٩. وَاتَّقُوا أَنْ مِنْ صَفَاءِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا: وَقْتُ لَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

١٥٠. وَاتَّقُوا أَنْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَانِ<sup>(١)</sup> فِي الصَّحَرَاءِ.

وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعِيدِ: فِي الْجَامِعِ [أَيْضاً]<sup>(٣)</sup>.

١٥١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا أَضَلِّتْ فِي مِصْرٍ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٥)</sup>؛ فَقَوْمٌ قَالُوا: رَكَعَتَانِ، (وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ<sup>(٦)</sup>) .....

= وقت للوتر.

(١) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وأ في ق: «رَكَعَتَانِ رَكَعَتَانِ»، وفي «ز»: «أربع ركعات» وأسقط قوله بعدها: «في الصحراء»!

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة»، رقم (٥٨٦٥).

وفي «سنن البيهقي» (٤٣٤/٣): «وقال الشافعي حكاية عن ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق: أن علياً رضي الله عنه أمر رجلاً أن يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ رَكَعَتَيْنِ، وكذلك رواه بُنْدَارٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، غير أنه قال: عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه: أن علياً رضي الله عنه... اهـ.

(٣) يعني: أنها تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي الْجَامِعِ أَيْضاً أَوْ كَمَا تُصَلَّى فِي الصَّحَرَاءِ.

وزاد بعدها في «خ»: «أربع ركعات»! ولعله انتقل نظراً من التاميم إلى ما بعده. وفي «ب»: «في الجامع العيد أَيْضاً». والأثر كله ساقط من «ز».

(٤) في «ب» و«ز»: «المصر» بالألف واللام.

(٥) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «الجامع».

(٦) عن ابن أبي شيبة (٥٨٦٦)، والبيهقي (٥٧٧٧) وغيرهما، من طريق أبي قيس الأودي عن هُزَيْلِ بْنِ شُرَّحْبِيلٍ: أن علياً رضي الله عنه أمر رجلاً أن يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ فِطْرٍ، أو يوم أضحى، وأمره أن يُصَلِّيَ أَرْبَعاً.

قال البيهقي: «ويحتمل أن يكون أراد ركعتين تحية المسجد، ثم ركعتي العيد مفصولتين»

كُرِّمَ اللهَ وَجْهَهُ: أَيْعُرُ كَعَاتٍ (١).

١٥٢. واختلفوا في الكلام في الصَّلَاةِ؛ فقالت طائفة<sup>(٢)</sup> بجوازِهِ مع الإمام في إصلاح الصَّلَاةِ، (ومع غير الإمام يضيءُ أَيْ فيما نابَهُ).

- وقال سعيد بن المسيَّب، والحسن بن أبي الحسن<sup>(٣)</sup>: يجوزُ ردُّ السَّلَامِ في الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>.

= عنهما. اهـ.

قلت: يُضَعِفُ هذا التأويلُ ما جاء في لفظ ابن أبي شيبةٍ مِنْ أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ أَرْبَعًا كصَلَاةِ الْهَجِيرِ. وعنده أيضاً - أَعْنِي: ابن أبي شيبة - أَنَّ أَبَا قَيْسٍ، أَوْ سَفْيَانَ تَرَدَّدَ فِيهِ، فَقَالَ: «أُظَنُّهُ عَنْ هُزَيْلٍ».

(١) وهي فِي «وَيْضَاءٍ».

(٢) مَنْ لَخِطَّوْا زَيْلًا لَا مَامَ فَقَطْ فِي إِصْلَاحِ لَصَلَاةٍ: مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ وَأَصْحَابُهُ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ الْجَوَازَ وَلَوْ كَانَ مُتَفَرِّدًا، أَوْ كَانَ مَعَ مَنْ هُوَ خَارِجُ الْجَمَاعَةِ. وَذَكَرَ الْأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا تَكَلَّمَ بِهِ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاتِهِ لِإِصْلَاحِهَا لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ تَكَلَّمَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَتَسَدَّتْ عَلَيْهِ». وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ جَوَازَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُصَلِّيُ مِمَّا يُعَدَّرُ فِيهِ، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِإِمَامٍ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ: «إِنِّهَا الْعَصْرُ» لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، قَالَ: وَلَوْ نَظَرَ إِلَى غُلَامٍ يُرِيدُ أَنْ يَسْقُطَ فِي بَرٍّ، فَصَاحَ بِهِ، أَوْ نَصَرَ فَتَ إِلَيْهِ، أَوْ جَبَذَهُ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بِأَسَءَ. انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١/٣٤٨ وما بعدها).

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣/٤٣٦)، وزاد معهما قتادة، وروى بإسناده مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَوُتِّ». وَعَنْ أَبِي عِيَّاضٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ رَدَّهُ حَتَّى يُسْمَعَ. وَعَنْ جَابِرٍ مِثْلَهُ. وانظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (رقم ٨٤٩ و ٤٨٥٠).

(٤) فِي «ز»: «وَمَعَ غَيْرِ الْإِمَامِ أَيْضًا وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ: يَجُوزُ رَدُّ السَّلَامِ».

- وقالت طائفة<sup>(١)</sup>: إن الكلام محظورٌ، حتى [في] <sup>(٢)</sup>إفتاء الإمام <sup>(٣)</sup>في القرآن إذا أخطأ.

- وقال آخرون <sup>(٤)</sup>: الكلام عمدٌ أو نسياناً يُبطل الصلاة.

١٥٣. واتَّفَقُوا على أَنَّ صلاةَ الظَّهِيرِ من يومِ الجُمُعَةِ في المِصرِ الجامع، إذا أمر بذلك الإمام الواجبة طاعته، وخطب الإمام خطبتين قائماً، يجلس بينهما جلسة، وكان ممن تجوزُ إمامته، وحَضَرَ ذلك أربعون رجلاً فصاعداً، أحرراً، مقيمين، بالغين<sup>(٥)</sup>، (عُقلاء)<sup>(٦)</sup>، قد حضرُوا الخطبة، ولم يُلْغِ منهم أحدٌ، ولا شَرِبَ ماءً، ولا زال منهم أحدٌ، إلا أنهم اختلفوا في الوقتِ بما لا سبيلَ إلى جَمْعِهِ؛ إذ قد رُوينا<sup>(٧)</sup> عن شُعبة، عن الحَكَم، عن مُجاهد<sup>(٨)</sup>: أَنَّ كُلَّ عِيدٍ للمسلمين فهو قبلُ نِصفِ النَّهارِ، ورُوينا<sup>(٩)</sup> في الجمعة قبلَ الزَّوالِ عن أبي

(١) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وجماعة من أهل الظاهر، وهو مذهب المصنف رحمه الله، لكن يَسْتَحْيِي من ذلك الفتح عليه في الفاتحة خاصة. انظر: «المحلى» (٤/٢-٣) مسأله (٣٧٨، ٣٧٩).

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً. أبو في «ط»: «إفتاء المأموم الإمام» والمعنى واضح يحتاج إلى هذا التقدير.

(٤) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه أيضاً، «بدائع الصنائع» (٣٢٣/١)، «المبسوط» (١٧٠/١)، ومشهور مذهب أحمد، «المغني» (٤٤٦/٢).

(٥) كذا في «ع» أيضاً بنصب كل ذلك، وفي «ب» و«ز» كل ذلك بالرفع: «أحرار مقيمون بالغون وطلو جه».

(٦) وهي في «ز» و«ع».

(٧) في «ب» و«ز»: «وقد رويانا».

(٨) انظر: (فقرة ٩٧) والتعليق عليها.

(٩) في «ب» و«ز»: «وروي».

بكر وغيره<sup>(١)</sup>، إلا أنهم أجمعوا أن الجمعة - إذا جُمِعَتْ على شروطها -: ركعتان يُجَهَرُ فيهما<sup>(٢)</sup>.

١٥٤. وأجمعوا أن مَنْ أَسْقَطَ الْجَلْسَةَ الْوُسْطَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، أَوْ الْمَغْرِبِ، أَوِ الْعَتَمَةِ، سَاهِيَ أ: أَنْ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ سَجْدَتِي السَّهْوِ<sup>(٥)</sup>.

١٥٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَدْرَكَ السَّهْوَ مَعَ إِمَامِهِ: أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ وَإِنْ لَمْ يَسْهُ.

١٥٦. ثُمَّ لَطَّخُوا فِي كُلِّ مَلَأَ<sup>(٦)</sup> زَادُوا نَقَصَ<sup>(٧)</sup>، وَفِيمَنْ أَدْرَكَ وَتَرَأَى مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْهُ؛ أَيْ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ أَمْ لَا؟

(١) انظر: «المحلى» (٤٢/٥) مسألة (٥٢١).

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ق» «با لقرءة»، وهي مفهومة من السياق لا يحتاج إلى تقديرها.

(٣) في «ب» و«ز»: «و»، ومثلها كل «و» جاءت بعدها في تلك العبارة.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «كان».

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «الشافعي لا يُوجب سجود السهو» اهـ.

قلت: هذا هو المنصوص عليه في كتب المذهب؛ لكن قال المصنف رحمه الله في «المحلى» (١٥٩/٤ - ١١٠): مسألة: كُلُّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْمَرْءُ فِي صَلَاتِهِ سَهْواً، وَكَانَ ذَلِكَ الْعَمَلُ مِمَّا لَوْ تَعَمَّدَهُ ذَاكَرٌ أَبْطَلَتْ صَلَاتَهُ، فَلَهُ يَلْزِمُهُ فِي السَّهْوِ سَجْدَتَا السَّهْوِ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُبِ الشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ رَأَى السَّهْوَ فِي تَرْكِ الْجَلْسَةِ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ فَرَضٌ أ، وَقَالَ: «مَنْ أَسْقَطَ شَيْئاً مِنْ صُلْبِ صَلَاتِهِ سَهْواً، فَعَلِيهِ سَجُودُ السَّهْوِ» اهـ.

ونص الشافعي في «الأم» (٢٧١/٢): «إِنْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ سَاهِيَ أ: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ لَتَرْكِهِ» اهـ.

(٦) في «بو» «ز» و«ق»: «مَنْ».

(٧) يعني: من أفعال الصلاة.



١٥٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْقَرْيَتَيْنِ الصُّبْحِ، وَالْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ  
وَالْعَتَمَةِ<sup>(١)</sup>، مَنْ جَهَرَ فِيهِمَا: فَقَدْ أَصَابَ.

١٥٨. وَمَنْ أَسَرَ فِي الْآخِرَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْعَتَمَةِ، وَفِي الثَّالِثَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ، وَفِي  
جَمِيعِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: فَقَدْ أَصَابَ.

وَلَيْسَ قَوْلُنَا<sup>(٣)</sup>: «أَصَابَ»<sup>(٤)</sup> بِمَوْجِبٍ<sup>(٥)</sup> إِنْ خَالَفَ<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ فَهُوَ مُخْطِئٌ  
عِنْدَهُمْ، بَلْ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ (فَهُوَ)<sup>(٧)</sup> مَوْقُوفٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِيهِ<sup>(٨)(٩)</sup>.

(١) كَلْنَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «العشاء».

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «و» «ع» «أ» لِأَخِيرَتَيْنِ.

(٣) فِي «ب»: «وَلَيْسَ قَوْلِي»، وَفِي «هـ»: «وَلَيْسَ الْقَوْل».

(٤) فِي «ب»: «فَقَدْ أَصَابَ».

(٥) كَذَا فِي «هـ» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «هُوَ جَوِّبٌ» بِغَيْرِ بَاءٍ، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُنْصَبَ.

(٦) فِي «ب»: «أَنْ مَنْ خَالَفَ»، وَفِي «ق»: «أَنْ مُخَالَفَ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ق» أَيْضاً.

(٨) مَنْ قَوْلُهُ «وَلَيْسَ قَوْلُنَا» إِلَى آخِرِ الْعِبَارَةِ سَاقَطَ كُلُّهُ مِنْ «ز».

(٩) وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي أَجْلِ كِتَابِ بِمَوَلِهِ: «وَنَحْنُ نَرْغُبُ مِمَّنْ قَرَأَ كِتَابَنَا  
هَذَا أَنْ يَلْتَزِمَ لَنَا شَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَخْلُفَنَا مَا لَمْ نَقُلْ بِغَفْلَةٍ مِنْهُ، أَوْ تَعَمُّدٍ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنْ يَجِدَنَا قُلْنَا فِي أَمْرٍ مَا  
قَدْ وَصَفْنَاهُ نَحْنُ فَقُلْ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ، وَظَلَّ أَنْ مَنْ قَوْلُنَا أَنْ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ،  
وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِمَّا نَذْكُرُ الْحُكْمَ فِيهِ؛ فَيُوجِبُ عَلَيْنَا أَنْ مَنْ خَالَفَ تِلْكَ لِجُمْلَةٍ فَقَدْ خَالَفَ  
مَا وَصَفْنَاهَا بِهِ؛ فَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَوْلُنَا، لَكِنْ مَنْ خَالَفَ تِلْكَ الْجُمْلَةَ مَوْقُوفٌ عَلَى اخْتِلَافِ  
النَّاسِ فِيهِ: فَمِنْ مُصَدِّبٍ لَهُ، وَمِنْ مُخْطِئٍ، وَإِنَّمَا شَرْطُنَا ذِكْرُ الْإِتْفَاقِ، لَا ذِكْرُ الْإِخْتِلَافِ».

اهـ

وهذا هو موضع هذه العبارة في «ب»، وجاءت في «خ» بعد قوله: «واتَّقُوا أَنْ النِّوَافِلِ...  
إِلْخ»، وموضعها هنا كما في «ب» أَلْتَقَى بِهَا.

١٥٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ التَّوَافِلَ مِنَ التَّهَجُّدِ وَالتَّطَوُّعِ: مَنْ شَاءَ جَهْرًا، وَمَنْ شَاءَ أَسْرًا.

١٦٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ / طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَقَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

١٦١. وَاجْمَعُوا أَنَّ التَّطَوُّعَ بِالصَّلَاةِ حَسَنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَانْبِطَاضِ الشَّمْسِ، حَاشَا الرُّكْعَتَيْنِ<sup>(١)</sup> اللَّتَيْنِ ذَكَرْنَا، (وَحِينَ<sup>(٢)</sup> اسْتَوَاءَ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْدَ<sup>(٣)</sup> صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) في «ب» ولا: «بغير الرُّكْعَتَيْنِ».

(٢) في «ق»: «أَوْ عِنْدَ»، وفي «ع»: «وَبَعْدَ».

(٣) في «ز»: «وَعِنْدَ»، أَوْ مَا بَعْدَ.

(٤) وهي في «ز» «وَقِي»، وفي «أَيْضًا» باختلاف يسير في السياق.

### ٣- كتاب الجنائز

١٦٢. اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يُؤَادِرَةَ الْمُسْلِمِ فَرَضٌ.

١٦٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى <sup>(١)</sup> غَسْلِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ بَالِغًا وَكَفْنِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ شَهِيدًا، أَوْ مَقْتُولًا ظُلْمًا، (أَوْ) <sup>(٢)</sup> فِي قِصَاصٍ <sup>(٣)</sup>.

١٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِوَضوءٍ فَقَدْ أَصَابَ.

١٦٥. وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَفَنِ، وَالْحَنَوطِ؛ أَمِنْ الثَّلَثِ، أَمْ مِنْ رَأْسِ لِمَالٍ؟

١٦٦. وَفِي مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِبِلَا وَضوءٍ، وَلَا تَيْمُمٍ؛ أَيْجُوزُ؟ أَمْ لَا؟

١٦٧. (وَفِي الشَّهِيدِ؛ يَنْعَقِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ أَمْ لَا؟) <sup>(٥)</sup>



(١) كَذَا فِي «ز» وَقَدْ يُضَاءُ، وَفِي «ب» وَ«ع» بزيادة «أَنْ» بَعْدَهَا، وَإِثْبَاتُهَا يَقْتَضِي وَجُودَ لَفْظَةِ «فَرَضٌ»، أَوْ «حَسَنٌ» وَأَنْحُو ذَلِكَ فِي آخِلِ الْعِلَالَةِ، وَجَمِيعُ نَسَخِ الْكِتَابِ «تَفَقُّهُ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(٢) وَهِيَ فَرِيحٌ أَيْ يَضَاءُ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا بِغَيْرِ شَيْءٍ بَعْدَهَا، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ع» وَ«ط»: «فَرَضٌ»، وَقَدْ اعْتَمَدَ مُحَقِّقُ «ق» عَلَى عِبَارَةِ «ط»؛ فَأُثْبِتْهَا بَيْنَ مَعْقُولَتَيْنِ هَكَذَا [فَرَضٌ].

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «أَيْجُوزُ ذَلِكَ؟».

(٥) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

## ٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٦٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي مِثْقَلِ دِرْهَمٍ بَوَازِنِ مَكَّةَ مِنَ الْوَرَقِ الْمَخْضِيِّ، إِذَا أُمْتُتَ<sup>(١)</sup> عَامًّا [كَامِلًا]<sup>(٢)</sup> قَمَرَيْنًا مُتَّصِلَيْنًا، عِنْدَ مَالِكِهَا الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الْمُسْلِمِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، بَكْرًا، أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ، أَوْ خَلْوًا مِنْهُ، (مَا)<sup>(٣)</sup> لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُهُ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَعْيَانِ الدَّرَاهِمِ (الْمَذْكُورَةِ)<sup>(٥)</sup>، وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا: زَكَاةَ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ بِالْوَرَقِ الْمَذْكُورِ، مَا لَمْ يَكُنْ خُلِّيَّ امْرَأَةً، أَوْ حِلْيَةً سَيْفٍ، أَوْ مِثْقَلَةً، أَوْ مَصْحَفٍ، أَوْ خَاتَمٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «أُمْتُتَ» بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» لَيْضًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» لَمْ يَنْتَقِلْ مِنْ مِلْكِهِ، وَفِي «ز»: «لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مِلْكِهِ».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا: «أَوْ مَصْحَفٍ أَوْ خَاتَمٍ» بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى «سَيْفٍ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ حِلْيَةً سَيْفٍ»، وَفِي «ب» وَ«و»: «أَوْ مَصْحَفًا أَوْ خَاتَمًا» بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى «خُلِّيَّ» فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَكُنْ خُلِّيَّ امْرَأَةً» وَالْمُثَبَّتِ مِنْ «خ» أَظْهَرَ أَصَحُّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَفِي «الْمَحَلِيِّ» (مَسْأَلَةٌ ٦٨٤): «وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي خُلِّيِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ... وَسِوَاهُ كَانَ خُلِّيَّ امْرَأَةً، أَوْ خُلِّيَّ رَجُلٍ، وَكَذَلِكَ حِلْيَةُ السَّيْفِ وَالْمَصْحَفِ وَالْخَاتَمِ، وَكُلُّ مَصْنُوعٍ مِنْهُمَا خَلٌّ اتِّخَاذُهُ، أَوْ لَمْ يَجْلُ» ١هـ.

(٧) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ «نَقَدَهُ»: «الْتِزَاعُ فِي كُلِّ خُلِّيٍّ مُبَاحٌ، أَوْ خُلِّيِ الْخُذُودَةِ لِلزَّكَاةِ»، وَحَمَائِلُ السَّيْفِ: كَالْمِثْقَلَةِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ. وَالذَّهَبُ الْيَسِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالثَّوْبِ:

كَالطَّرَازِ الَّذِي لَا يَتَجَاوَزُ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ: مُبَاحٌ فِي أَحَدِي الرَّوَائِيَيْنِ عَنْهُ. وَحِلْيَةٌ =

١٦٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ فِي كُلِّ مِثْقَلٍ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ الَّتِي (ذَكَرْنَاهَا، إِذَا) <sup>(١)</sup>  
اُذْنَتْ بِهَا الْمَرْءُ، زَائِدَةٌ عَلَى الْمِثْقَلِ دَرَاهِمٍ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ، (فَأَقْلَمْتُ عِنْدَهُ) <sup>(٢)</sup>  
حَوْلًا أَيْضًا - كَمَا ذَكَرْنَا - :خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ أَيْضًا.

١٧٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّائِدَةِ <sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَتْ أَقْلَ مِنْ مِثْقَلٍ دَرَاهِمٍ؛ أَفِيهَا زَكَاةٌ أَمْ

؟ لَا

١٧١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الدَّرَاهِمِ ، لَا فِضَّةً ، أَوْ النِّقَارِ <sup>(٤)</sup> :خُلِطَ  
مِنْ نَحَاسٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْمَخْضَةِ الْمَقْدَارَ الَّذِي ذَكَرْنَا :  
فَالزَّكَاةُ <sup>(٥)</sup> فِيهَا وَاجِبَةٌ كَمَا قَدَّمْنَا.

١٧٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ فِي أَوْعَيْنَ دِينَارًا مَضْرُوبَةً ، أَوْ تَبْرَإً أَوْ نِقَارًا ،  
أَوْ سَبَايَاكَ - غَيْرَ مَصْنُوعٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ - بِوَزْنِ مَكَّةَ ، مِنْ ذَهَبٍ إِبْرِيزٍ <sup>(٦)</sup>

= السلاح كله كحلية السيف في إحدى لولايَتَيْنِ عنه. وللعلماء نزاع في غير ذلك من الحلية. اهـ.

قلت: ولعل المصنف رحمه الله لم يكن يقصد عينَ فَاكِرِهِ مِنَ الْخُلِيِّ بِكَوْنِ الْخِلَافِ  
مَوْجُودًا فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَكْثُرُ جَزَائُهُ عَلَى لِسَانِ الْفُقَهَاءِ، وَمَعَ هَذَا  
فَلَوْ كَانَ أَضَافَ جَمْلَةً عِدَّةً مَانِعَةً فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ؛ كَقَوْلِهِ السَّابِقُ فِي «الْمَحَلِّ»... وَكُلِّ  
مَصْنُوعٍ مِنْهُمَا حُلٌّ اتِّخَاذُهُ أَوْ لَمْ يَحُلْ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «و» أيضاً.

(٣) في «ب» و«ز»: «الزيادة».

(٤) بكسر النون، جمع «نقرة»، وهي: القطعة المُذَابَةِ مِنَ الْفِضَّةِ خَاصَّةً، وَقِيلَ: مِنَ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ جَمِيعًا، وَسَيَأْتِي فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ اسْتِعْمَالُ الْمَصْنُوعِ لَهُامَعَ الذَّهَبِ أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «إِنَّ الزَّكَاةَ».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ع»: «مِنَ الذَّهَبِ إِبْرِيزٍ»، وَفِي «ب»: «مِنْ ذَهَبٍ أَوْ إِبْرِيزٍ» وَهُوَ =

مَحْضٍ، يُسَاوِي الْأَرْبَعُونَ الدِّينَارَ الْمَذْكُورَةَ<sup>(١)</sup> مِثْنِي دِرْهَمٍ مِنْ وَرَقٍ مَحْضٍ مَضْرُوبَةٍ فَصَاعِدًا، تُثَمُّ عِنْدَ مَالِكِهَا - عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْفِضَّةِ - حَوْلًا [قَمَرِيًّا]<sup>(٢)</sup> (كَامِلًا)<sup>(٣)</sup> مُثَصِّلًا، لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُهُ عَنْهَا بِأَعْيَانِهَا، وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا: زَكَاةُ دِينَارٍ.

١٧٣. [وَأَتَّفَقُوا]<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ<sup>(٥)</sup> فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا زَائِدَةً، تُقِيمُ حَوْلًا (كَامِلًا)<sup>(٦)</sup> - كَمَا ذَكَرْنَا -: (زَكَاةُ)<sup>(٧)</sup> يَصْفٍ (دِينَارٍ)<sup>(٨)</sup>.

١٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الزِّيَادَةِ إِذَا كَانَتْ أَقَلُّ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا؛ أَفِيهَا زَكَاةٌ أَمْ

؟

١٧٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوِزْنَ<sup>(٩)</sup> الْمَذْكُورَ مِنَ الذَّهَبِ الْمَحْضِ، وَإِنْ خَالَطَ

= خطأً. والذهب الإبرير: وهو الذهب المَحْضُ الخالص.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا وَفِي «ز»: «يَسَاوِي الدَّنَانِيرَ الْمَذْكُورَةَ»، وَفِي «ب»: «تَسَاوِي الدَّرَاهِمَ الْمَذْكُورَةَ»، وَهُوَ خَطَأٌ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا أ.

(٥) فِي «ع»: «وَعَلَى أَنَّ» عَلَى شَرْطِهِ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ مِنْ عَدَمِ تَكَرُّارِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «اتَّفَقُوا»، وَ«أَجْمَعُوا» فِي صَدْرِ كُلِّ عِبَارَةٍ يَنْقُلُهَا، وَالْاِكْتِفَاءُ بِعَطْفِ الْعِبَارَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٩) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «عَلَى أَنَّ فِي الْوِزْنِ وَقَوْلُهُ هِيَ الْعِبَارَةُ»: «أَفِيهَا الزَّكَاةُ» مُغْنٍ عَنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

الذَّنَانِيرُ<sup>(١)</sup>، وَالتَّبَرُ، (أَوِ النَّقَارُ)<sup>(٢)</sup>، أَوِ السَّبَائِكَ خَلْطُ غَيْرِ الذَّهَبِ، إِلَّا أَنْ فِيهَا مِنْ الذَّهَبِ الْمُحَضَّرِ الْوَزْنَ الْمَذْكُورَ: ففِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا ذَكَرْنَا.

١٧٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ فِي أَلْفِي رَظْلٍ وَأَرْبَعُ مِثَّةِ رَظْلٍ بِالْفُلْفُلِيِّ<sup>(٣)</sup> كَامِلَةً فَصَاعِدًا، مِنَ الْقَمْحِ الْخَالِصِ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>، (أَوْ مِنَ الشَّعِيرِ الْخَالِصِ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ، أَوْ مِنَ الثَّمَرِ الْيَابِسِ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ)<sup>(٥)</sup>، إِذَا أَصَابَهُ رَجُلٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، حُرَّانٍ، بِالْغَنِّ، عَاقِلَانِ مُسْلِمَانِ، وَانْفَرَدَ<sup>(٦)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِلْكٍ كُلِّ ذَلِكَ، بَعْدَ إِخْرَاجِ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا، أَوْ أَصْدَبَ ذَلِكَ مُصِيبَةً<sup>(٧)</sup> مِنْ زَرْعِهِ<sup>(٨)</sup> نَفْسِهِ، أَوْ نَخَلِهِ نَفْسِهِ، فِي أَرْضٍ لَيْسَتْ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ، وَلَا مِنْ أَرْضٍ أَكْثَرَاهَا<sup>(٩)</sup>: أَنْ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ عُشْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(١٠)</sup>؛ إِنْ كَانَتْ تُسْقَى بِالْأَنْهَارِ،

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «الدِّينَارُ» بِالْإِفْرَادِ، وَالْمَثْبُوتُ أَوْجُهُ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «بِالْعَلْقِيِّ»، وَفِي «ز»: «بِالْقَلْعِيِّ»، وَلَعَلَّ كُلَّ هَذَا تَصْحِيفٌ مِنَ «الْعَقِي».

وَالرَّظْلُ الْفُلْفُلِيُّ: هُوَ الرَّظْلُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: «وَزَنَتْهُ عِنْدَهُمْ: ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا أَوْ مِثْقَلُهُمْ كَيْلًا». انْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٥/ ٢١٢) مَعَ حَاشِيَةِ الشَّيْخِ شَاكِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَبَعْدَهَا فِي «ب» زِيَادَةُ شَيْءٍ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَبَعْدَهَا فِي «ع».

(٦) فِي «ب»: «يَنْفَرِدُ»، وَفِي «ز»: «مَنْفَرِدٌ».

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُصِيبَةٌ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَرَعَهُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ فِي «ط» إِلَى الْمَثْبُوتِ.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «أَكْرَاهَا».

(١٠) فِي «ب» وَ«و» ذَكَرْنَاهُ.

أو بماء السماء، أو العيون، أو الشواقي، ونصفُ العُشرِ إن كانت تُسقى بالدلو، أو السانية<sup>(١)</sup>، وذلك مزة في الدهر، تجب الزكاة المذكورة فيما ذكرنا<sup>(٢)</sup> إثر الضم والتضفية<sup>(٣)</sup>.

١٧٧. واتَّفَقُوا على أن في خمسٍ / من الإبل مَسَانٌ<sup>(٤)</sup>، (سَوَائِم) <sup>(٥)</sup> راعية<sup>(٦)</sup>، غير معلوفة، ولا عوامِل، ليست [فيها]<sup>(٧)</sup> عُمِيَاء، ذكوراً كانت، أو إناثاً، أو مُخْتَلِطَةً، إذا أُنْثَتْ<sup>(٨)</sup> .....

(١) كنا في «ب» و«ع»، وهي الناقة التي يُسقى عليها، وفي «خ»: «بالسيابة» وهو تصحيف.  
(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «تجب الزكاة المذكورة منها كما ذكرنا».  
(٣) قال الرِّمِّي في «العمدة»: «كذا» دَعَى ابن حزم الإجماعَ على أنها لا تجب فيها الزكاة في الدهر إلا مرة واحدة، وليس كذلك؛ بل قال الحسنُ البصريُّ التابعيُّ: إنَّ الزكاة تجب في ذلك كلِّما حالَ عليه الحَوْلُ كالأثمان. والله أعلم. اهـ.  
وانظر لقول الحسن: «المعاني البديعة» للرِّمِّي (٢٨٤/١)، و«البيان» للعمراني (٢٦٠/٣)، و«الحاوي» للماوردي (٢٥٦/٣)، وقد قال هناك عَقِبَ حكايته منسوباً للحسن هذا: «وهذا خلاف الإجماع» اهـ.

قلتُ: ومعنى كلام المصنف: أنهم مُتَّفِقُونَ على أنها تجب قَرَوْا حدة في الدهر على الأقل؛ فهذا هو القَدْرُ المُتَّفَقُ عليه بينهم أنها تجب فيه، وليس معنى هذا: أن كل واحد منهم يقول بأنها تجب في الدهر مرة واحدة فقط، وهذه هي عادة المصنف المُطَرِّدة في الكتاب: البحث عن موطن الاتفاق بين أهل العلم، وتخليصها مما هو مُخْتَلَفٌ فيه بينهم، بل إن أكثر من شطر الكتاب إنما بُني على هذا المعنى.

(٤) من «ب»، وفي «خ» «حسان» وهو خطأ. ومَسَانٌ: جمع مُسِنَّة.

(٥) وهي في «ع» والسائمة من الدواب: الراعية، غير المعلوفة.

(٦) في «و»: «وا» تفقوا أن في الإبل في خمسٍ ذود: شاة راعية!

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «تمت بلون همزة».



عاماً قَمَرِيّاً<sup>(١)</sup> عِنْدَ مَالِكِهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الذَّهَبِ (وَالْفِضَّةِ)<sup>(٢)</sup> زَكَاةَ شَاةٍ.

١٧٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي عَشْرِ مِنَ الْإِبِلِ (كَمَا ذَكَرْنَا): شَاتَيْنِ، وَ (عَلَى أَدْنَى)<sup>(٣)</sup> فِي خَمْسِ عَشْرَةٍ كَذَلِكَ: ثَلَاثَ شِيَاهٍ، وَ (أَدْنَى) فِي عَشْرِينَ: أَرْبَعَ شِيَاهٍ، وَ (أَنْ) فِي سِتٍّ وَ ثَلَاثِينَ نَقْدَ لُبُونٍ، وَ (أَنْ) فِي ثَوَارٍ بَعِينَ: حِقَّةً، وَ فِي إِحْدَى وَ سِتِينَ: جَذَعَةً، وَ (أَنْ) فِي سِتٍّ وَ سَبْعِينَ لُبُونٍ، وَ (أَنْ) فِي إِحْدَى وَ تِسْعِينَ: حِقَّتَيْنِ إِلَى مِئَةِ وَعَشْرِينَ.

١٧٩. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي صِفَاتِ الْفَرَائِضِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَ<sup>(٤)</sup> فِي الْخَمْسِ وَالْعَشْرِينَ؛ وَلِذَلِكَ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا.

١٨٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي الْبَقَرِ زَكَاةً.

١٨١. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِهَا؛ مَا بَيْنَ خَمْسٍ<sup>(٥)</sup> مِنْ الْبَقَرِ، إِلَى خَمْسِينَ مِنْهَا، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَبْطِهِ.

١٨٢. ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي خَمْسِينَ الْبَقَرِ<sup>(٦)</sup>، عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَ فِي «ب» وَ «و» وَ «ز» شَمْسِيّاً، وَلَا أَعْلَمُ قَائِلاً: بِاعْتِبَارِ الشَّمْسِيِّ فِي هَذَا، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ الْبَيْتَةِ؛ فَإِنْ وَجَدَ فَإِنْ إِثْبَاتُهَا «شَمْسِيّاً» أَصَحُّ وَأَكْثَرُ احْتِرَازاً؛ إِذْ لَعَلَّ الشَّمْسِيَّ أَطْوَلَ مِنَ الْقَمَرِيِّ، فَيَكُونُ الْقَمَرِيُّ دَاخِلاً فِيهِ ضَرْوَرَةً وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (١٧/٦ مَسْأَلَةٌ ٦٧٤).

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضاً وَهِيَ فِي «ع»، وَقَدْ تَكَرَّرَتْ هُنَاكَ «وَعَلَى أَدْنَى» فِي صَدْرِ كُلِّ جُمْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفَقْرَةِ.

(٤) فِي «ب» وَ «ز»: «وَ اخْتَلَفُوا أَيْضاً».

(٥) فِي «ب»: «مَا فِي خَمْسٍ»، وَ فِي «ز»: «مِنْ خَمْسٍ».

(٦) وَبَنَحُو ذَلِكَ فِي «ع» أَيْضاً، وَ فِي «ب»: «أَنْ فِيهَا إِذَا صَارَتْ خَمْسِينَ»، وَفِي «ز»: «أَنْ فِيهَا =

في الإبل سواء، بشرط ألا تكون مُتَّخِذَةً لتجارة، ولا معلو فَمَّوْلاً لِحَرْثٍ: بقرةً واحدَةً إلى تسع وخمسين .

١٨٣. ثم اختلفوا<sup>(١)</sup> إذا زادت (على ذلك، بما لا سبيل إلى صَبْطِهِ)<sup>(٢)</sup>، إلا أنهم اتفقوا على أن في كُلِّ خمسين (منها)<sup>(٣)</sup> [زائدة]<sup>(٤)</sup>: رأسُ أمْنِهَا، ثم اختلفوا في سِنِّهِ في أكثر<sup>(٥)</sup> الأمرِ.

١٨٤. واتفقوا على أن في الغنم إذا كانت بالصفة المذكورة<sup>(٦)</sup> في الإبل والبقر، وأقامت المدة التي ذكرنا في الإبل، وبلغت أربعين (شاة)<sup>(٧)</sup>: شاة إلى مئة وعشرين، ثم شاتين إلى مئتين.

١٨٥. واختلفوا فيما زاد على المئتين إلى مئتين وأربعين.

١٨٦. ثم اتفقوا فيما زاد على وجوب<sup>(٨)</sup> ثلاث شياه إلى ثلاث مئة.

= إذا جاز خمسين!

(١) هنا في «ب» وفادة: «فيها» .

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «أكثر»، وقد جعلها هكذا لقراءته الخاطئة لكلمة «سنة» حيث قرأها: «سنة».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي ذكرنا»، وقد كانت كذلك في «خ» فضرب عليها، وغيرها إلى المثلث.

(٧) زاد بعدها في «ب» «إذا كانت»، وهو خطأ وتكرار لا معنى له؛ لذا أهملها في «ط» فلم يُثبتها.

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «دون»، وفي «ع»: «ذلك».

١٨٧. ثم اختلفوا فيما بين الثلاث مئة والأربع مئة.

١٨٨. ثم تَقَفُوا على أَنَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ<sup>(١)</sup> شَاةٌ شَاةٌ.

١٨٩. وعلى أَنَّ الذَّئْبَانَ وَالْمَعَزَ يُجْمَعَانِ مَعًا<sup>(٢)</sup>.

١٩٠. واختلفوا في جَمْعِ الْغَنَمِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي الْبِلَادِ، وَإِنْ كَانَ مَالِكُهَا وَاحِدًا.

١٩١. وَاتَّفَقُوا على أَنَّ يَنْهَ لَيْسَ أَقْلٌ مِنْ مِلْءِ الْبَحْرِ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ مِنَ الْبَقَرِ (شَيْءٌ)<sup>(٣)</sup>، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَيْءٌ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ لَغَيْرِ خَلِيطِهِ.

١٩٢. وعلى أَنَّ الْبُخْتَ<sup>(٤)</sup>.....

(١) يعني: زائدة على الأربع مئة، وقد تصحَّح بها في «ع».

(٢) جاءت هذه العبارة في «ب» و«ج» بعد قوله: «واختلفوا في جمع الغنم المتفرقة... إلخ»، ومكانها هنا أليق بها.

(٣) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٤) قال الليث: «وَالْبُخْتُ: الْإِبِلُ الْمَانِيَّةُ، تُنْتَجَجُ بَيْنَ الْإِبِلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْفَالَجِ.

ويقال: جمل بُخْتِي، وناقة بُخْتِيَّة. وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويُجمع: الْبُخَاتِي أَيْضًا» اهـ من «تهذيب اللغة» مادة (بخت).

لكن قال ابن دُرَيْدٍ في «الجمهرة»: «وَالْبُخْتُ: جَمْعُ بُخْتِي، عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ - (يعني: اللفظة) - قال الشاعر:

يَهْبُ الْأَلْفُ وَالْخَيُْولُ وَنَسَمِي      لَبَنَ الْبُخْتِ فِي فَصَاعِ الْخَلَنَجِ

وقال الراجز:

بَنَى السَّوِيْقُ لِحْمَهَا وَاللُّثَّ      كَمَا بَنَى بُخْتَ الْعِرَاقِ الْقَتَّ» اهـ.

وذكرها ابن فارس في «مقاييس اللغة»، وقال: «زعم ابن قُيُو أن الْبُخْتَ مِنَ الْجَمَالِ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ» اهـ.

والعرب<sup>(١)</sup> يُجْمَعَانِ مَعاً<sup>(٢)</sup>.

١٩٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَصْنَافَ الْقَمْحِ (تُجْمَعُ مَعاً)<sup>(٣)</sup> كَالضُّيْنِ، وَالشُّمْرَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

١٩٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَصْنَافَ الثَّمَرِ تُجْمَعُ مَعاً.

١٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى (أَنَّ) أَصْنَافَ الشَّعِيرِ تُجْمَعُ مَعاً.

١٩٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنِ اعْطِيَ زَكَاةً مَالَهُ - أَيَّ مَالٍ كَانَ - مِنْ غَيْرِ عَيْنِ الْمَالِ الْمُزَكَّى، لَكِنْ مِنْ اسْتِقْرَاضٍ، أَوْ [مِرًا]<sup>(٤)</sup> شَيْءٍ ابْتَاغَهُ بِمِثْلِهِ آخَرَ، أَوْ مِنْ شَيْءٍ وَهَبَةٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ بِأَيِّ وَجْهِ جَائِزٍ مِلْكُهُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

١٩٧. وَاتَّفَقُوا (عَلَى) أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ (عَلَى)<sup>(٦)</sup> أَنْ يُعْطِيَ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ الْمُزَكَّى.

١٩٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ (الْمُزَكَّى)<sup>(٧)</sup>: فَذَلِكَ جَائِزٌ،

(١) العرباب: خلاف البخت، وهي الإبل العربية الصحيحة.

(٢) قال في «المحلى» (١٧/٦): «مسألة: البخت، والأعرابية، والتَّجْب، والتمهاري، وغيرها من أصناف الإبل كلها إبل، يُضَمُّ بعضها إلى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه. اهـ».

(٣) ما بين القوسين في «ع» أيضاً باختلاف بسير، وهو في «ز» أيضاً من أول قوله: «وعلى أن البخت والعرباب».

(٤) وهي في «أ» وأثبتها في «ط» من عند في آخر الجملة.

(٥) وهي في «و» و«ق».

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب» «و» و«ط» «و» و«ق»: «انتهى» أو كلمة نحوها.

(٧) سقطت من «ز» أيضاً، وهي وما بعدها في «أ».

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ع»: «من عين المَزَكَّى».

ما لم يَكُنْ مِنَ الثَّمَرِ مُضْرَانٌ<sup>(١)</sup> الْفَأَرَةُ<sup>(٢)</sup>، وَعَذَقَ ابْنُ حُبَيْقٍ<sup>(٣)</sup>، وَالْجُعْرُورُ<sup>(٤)</sup>،  
وما لم يَكُنْ مِنَ المَوَاشِي مَعِيَّةً<sup>(٥)</sup>، أَوْ تَيْئاً، أَوْ هَرِمَةً<sup>(٦)</sup>، وَغَيْرَ الْأَسْنَانِ وَالْأَصْنَافِ

(١) قد كان حق هذه الكلمة أن تُرفع، على أنها اسم للفعل «يكن»، ومثلها ما جاء معطوفاً عليها بعد ذلك، وماسياً أتى بعد ذلك أيضاً في قوله: «وما لم يكن مرل لمواشي.. إلخ». لكن اختلاف النسخ في ضبط لفظه «معيبة» وكذا اتفاقها جميعاً على ضبط لفظه «تيس» بالنصب «تيساً»، جعلني أذهب إلى إثبات الجليل للنصب على أنه - مميز.

(٢) قال الرِّيمِيُّ في «العمدة» تعليقاً على هذا الموضع: «مُضْرَانٌ هو بضم الميم، وبالصاد المهملة، وبالراء المهملة، والألف والنون. والقارة بالقاف؛ فهو إضافة إلى الدبة وهي أنثى الدُّب، وهو وجه جيد حسن بخلاف الإضافة إلى القارة بالقاف، والله أعلم». اهـ.

قلت: بل هو محض وهم، وقد جاءت هكنا بالقاف في غير كتاب من كتب اللغة؛ وهو نوع من أنواع الثمر الرديء، وعلى لسان أئمة من أهل العلم قديماً كالزُّهري ومالك، وغيرهما كما سيأتي.

(٣) كذا في «ع» وفي «ع»: «عَذَقَ بِنِ حُبَيْقٍ»، وفي «ب»: «عَذَقَ ابْنُ حُبَيْقٍ»، وفي «ز»: «عَذَقَ بِنِ خَسَفٍ»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله، وانظر التعليق التالي.

(٤) هذه كلها أسماء لأنواع من الثمر الرديء. قال ابن سيده في «المختص»: «ومن رديء ثمر الحجاز: الجُعْرُور، ومُضْرَانُ الْفَأَرَةِ، ومعنى الْفَأَرَةُ: وعَذَقَ ابْنُ حُبَيْقٍ». اهـ.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: «وَقَوْلُ بِنَاعِنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ لَوْثَيْنِ فِي الصَّدَقَةِ: أَحَدُهُمَا: الْجُعْرُورُ، وَالْآخَرُ: لَوْنُ الْحُبَيْقِ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ لِنَخْلَتِهِ: عَذَقَ ابْنُ حُبَيْقٍ». اهـ.

قلت: والحديث رواه أبو داود وغيره صحيح، من حديث أبي أُمٍّ مَاجٍ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجُعْرُورِ، وَلَوْنِ الْحُبَيْقِ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ». وفي «الموطأ» عن ابن شهاب، قال: «لَا يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ النَّخْلِ: الْجُعْرُورُ، وَلَا مُضْرَانُ الْفَأَرَةِ، وَلَا عَذَقُ ابْنِ حُبَيْقٍ».

(٥) كذا في «ز» وفي «ع» أيضاً في «ب» وفي «ط»: «معيبة أ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» وفي «ز» وفي «كر يمة»، وهي غير مناسبة للسياق؛ إذ الكلام =

التي قدّمنا (ذكرها) (١)، وكذلك القول في الذي يُخَضَّرُ (٢) من غير عين المال.

١٩٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ الْعَدْلِ الْقُرْشِيِّ: قَبْضَ الزَّكَاةِ (٣) فِي (٤) الْمَوَاشِي (٥).

٢٠٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْمَذْكُورَ، إِذَا وَضَعَ الزَّكَاةَ الَّتِي تُقَبَضُ فِي الْأَسْهُمِ السَّبْعَةِ مِنَ الثَّمَانِيَةِ الْمَنْصُوصَةِ فِي الْقُرْآنِ: فَقَدْ أَصَابَ. ٢٠١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُؤَلَّفَةِ.

٢٠٢. وَأُتِفِقُوا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ إِبْلًا، أَوْ غَنَمًا، أَوْ بَقَرًا، أَوْ جَوَامِيسَ، أَوْ خَيْلًا، أَوْ بَغَالًا، أَوْ عَبِيدًا، أَوْ عَسَلًا، أَوْ غُرُوضًا مُتَّخِذَةً لِلتَّجَارَةِ، أَوْ شَيْئًا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ، أَوْ شَيْءٌ كَانَ؛ مِنْ نَجَمٍ (٧)، أَوْ حَمَلٍ سَجِرَ، أَوْ وَرَقِهَا وَحَشِيشٍ -

= عما يجوز أن يُعْطِيَهُ الْمُزَكِّيُّ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَا عَمَّا يَجُوزُ لِلْمُصَدِّقِ أَخْذَهُ مِمَّا لَا يَجُوزُ؛ فَنَاقُلُ.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْمَتَقَدِّمُ ذِكْرَهَا».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ»: «تُخَضَّرُ» وَفِي «ع»: «يُحْصَى» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَ ذَلِكَ، وَالْمَشْتَبَهُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْعَدْلَ الْقُرْشِيَّ إِلَيْهِ قَبْضُ الْمَالِ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَمَكَانَهَا فِي «خ» «و».

(٥) هُنَا فِي «ق» زِيَادَةٌ: «وْغَيْرَهَا»، وَلَيْسَتْ فِي «ع» وَلَا «ز» كَذَلِكَ، وَلَعَلَّهَا مِنْ اسْتِدْرَاكِ ابْنِ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) فِي «ب»: «أَنَّ كُلَّ مِلْءٍ لَمْ يَكُنْ»، وَفِي «ز» وَ«ق»: «أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع» وَفِي «خ»: «الْحِمَّ»، وَهُوَ تَصْغِيرُ ظَاهِرِ النَّجْمِ مِنَ الثَّبَاتِ: مَا لَيْسَ لَهُ سَاقٌ.

/، لو ذهباً، أو فضة، وما خالطهما<sup>(١)</sup> : (فإنه) لا زكاة فيه وإن كثر.

٢٠٣. لِيَقْتَرُوا عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاتٍ فِي لَبِائِلِ الشَّجَرِ (وَالْأَرْضِ)<sup>(٣)</sup>.

٢٠٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَقْلٌ مِنَ النَّصَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُزَكَّى: فإنه لا زكاة عليه، ما لم يكن خليطاً على اختلافهم في النصاب.

٢٠٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا زَكَاتَ عَلَى كَافِرٍ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ<sup>(٤)</sup>، حاشا ما أُنْبِتَتْ أرضه (العُشْرِيَّة)<sup>(٥)</sup>؛ فإنهم اختلفوا بأيُّ خُلٍّ مِنْهُ الْعُشْرُ أَمْ لَا؟

٢٠٦. وَحَاشَا أَمْوَالَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ؛ فَإِنْهُمْ اخْتَلَفُوا: أَتَضَاعَفُ<sup>(٦)</sup> عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ أَمْ لَا؟

٢٠٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ إِثْرَ حُلُولِ حَوْلِهَا، أَوْ إِثْرَ وَقْتِ جَوِبِهَا فِي الزَّرْعِ وَالْثَمَارِ: فَقَدْ أَدَّى فَرَضَهُ.

٢٠٨. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ، أَوْ كَثِيرٍ.

٢٠٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ مَالٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ كُلِّ حَوْلٍ،

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً في «ق»: «و ما خالطهما».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٤) في «ب» و«ز» و«ق»: «أمواله».

(٥) وهي «ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ب»، وفي «ع» و«ز»: «أيضاً»، وفي «ق»: «أتضاعف». وقد جاء قوله: «فإنهم

اختلفوا: أتضاعف عليهم الصدقة أم لا؟» في «ق» - بانتقال نظر منه - بعد قوله في العبارة

السابقة: «حاشا ما أنبت أرضه العُشْرِيَّة».

حاشا الزرع والثمار؛ فإنهم اتفقوا (على) أنه لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط.

٢١٠. واتفقوا أنها على (الحُرِّ) <sup>(١)</sup> الحي في ماله، مالم يُفلس.

٢١١. واتفقوا على أن مَنْ كان عنده من الذهب والفضة <sup>(٢)</sup> ما لا يبلغان <sup>(٣)</sup> إذا جمعا <sup>(٤)</sup> قيمة عشرين ديناراً، أو قيمة مئتي درهم، أو عشرين ديناراً بتكامل الأجزاء، أو مئتي درهم بتكامل الأجزاء: فلا زكاة عليه في شيء من ذلك.

فأما القيمة فمعروفة: وهو الصِّرفُ الجاري في كلِّ وقتٍ، وأما تكامل الأجزاء؛ فهو أن يوازِي <sup>(٥)</sup> (بكلِّ عشرة دراهم) <sup>(٦)</sup> كيلاً، ديناراً <sup>(٧)</sup> ذهب.

٢١٢. واتفقوا على أن مَنْ قبض الإمام الذي تجبُ إمامته زكاة ماله وهو غائب لا يعلم <sup>(٨)</sup>، أو ممتنع: أن ذلك يجزئ عنه، وليس عليه أن يُعيدها ثانية <sup>(٩)</sup>.

(١) سقطت من «ز» أيضاً وفي «ع».

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: من ذهب أفضة، والمثبت هو الأنسب للسياق.

(٣) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: ما لأن يبلغان، وفي «ز»: ما يبلغان!

(٤) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً: يبلغان إذا جمعا، وفي «ط»: يبلغ إذا جمع.

(٥) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: يؤدي هي: ز: يوازن.

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ع»: بعشرة دراهم.

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«و»: كيل دينار.

(٨) في «ق» هو غائب بحيث لا يعلم، وليست هذه الزيادة في شيء من نسخ الكتاب.

(٩) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «دعوى الإجماع في هاتين الصورتين ليس بصحيح؛ فإن الخلاف فيها مشهور، حتى في مذهب الشافعي. والله أعلم». اهـ.

قلت: نعم، الخلاف في اشتراط ثنية الأداء لزكاة عموماً في هاتين الصورتين، وفي غيرهما مشهور معلوم، ولعل ما نقله الله صنف هنا يتعارض مع ما سيأتي في الفقرة التالية =



٢١٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَدَاَهَا عَنْ نَفْسِهِ بِأَمْرِ الْإِمَامِ، وَأَدَاَهَا <sup>(١)</sup> بِنِيَّةِ أَنَّهَا زَكَاتُهُ، وَوَضَعَهَا مَوْضِعَهَا <sup>(٢)</sup>: أَنَّهَا تُجْزِئُهُ <sup>(٣)</sup>.




---

= من اشتراطه لحصول الاتفاق أن تؤدى بنية. وانظر: المسألة (٦٨٨) من «المحلى»، و«الحاوي» (١٨٤/٣)، و«المجموع» (١٧٩/٦)، و«المغني» (٥٠٢/٢).  
 (١) كذا في «ق»، وفي «ب» و«ز»: «فأذاها»، وفي «خ»: «وإدائها»، ويظهر أنها تصحيف من المثبت.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ق» مواضعها «بصيغة الجمع».  
 (٣) كذا في «ع» أ. بضو في «ب» و«ق» تعجزى بغير الهاء، وفي «و»: «أنه يجزيه».

## ٥- كتاب الركاز

٢١٤. لم يتفقوا في الركاز على شيء يُمكنُ ضَمُّه<sup>(١)</sup>؛ لأن مالِكاً<sup>(٢)</sup> قال<sup>(٣)</sup>:  
«إن وُجِدَ في أرضٍ عَنُوةٌ فهو لِمُفْتَحِهَا لا لِوَاكِدِهِ، وإن وُجِدَ في أرضٍ صُلْحٍ  
فهو كُلُّه لأهل<sup>(٤)</sup> الصُّلْحِ لا لِوَاكِدِهِ، ولا خُمُسُ فيه، وإنَّما الخُمُسُ فيما وُجِدَ  
من ذلك في أرضِ العَرَبِ».

وقال الحسنُ (البصريُّ)<sup>(٥)</sup>: «ما وُجِدَ (منه)<sup>(٦)</sup> في أرضِ العربِ فلا خُمُسُ  
فيه، وإنَّما فيه الزَّكَاةُ».

وقال الشافعيُّ وغيرُه<sup>(٧)</sup>: «حيثُما وُجِدَ فهو لِوَاكِدِهِ، وفيه الخُمُسُ».

٢١٥. وكذلك أيضاً لم يتفقوا في المَعْدِنِ على شيءٍ يَمَكُنُ حَمْعُهُ، ولا  
فيما يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ؛ كَالْعَنْبَرِ، وَاللُّؤْلُؤِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٢١٦. ولا أَعْلَمُ بينهم خلافاً في أنه لا شيءٌ في السَّمَكِ الِْمْتَصِيَّةِ.

(١) في «ب»: «يَمَكُنُ جمعه»، وفي «ز»: «يَمَكُنُ ضبطه»، والمعنى واحد.

(٢) انظر: «المدونة» (٢٩٠/٢-٢٩١).

(٣) في «ب» و«ز»: «يقول».

(٤) في «ب» و«ز»: «لأرض».

(٥) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبه (٢٢٥/٣).

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) انظر: «المحلى» مسألة (٩٤٨).

٢١٧. وأما الصيدُ البرِّيُّ؛ فقد اتفقوا على أَنَّهُ لِيَصَإْ يَدُهُ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ  
خَاصَّةً، حَاشَا الْحَرَمَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ.

\* \* \*

## ٦- كتاب الصيام

٢١٨. تفقوا على أن صيام نهار (أيام<sup>(١)</sup> شهر<sup>(٢)</sup>) رمضان على الصحيح، المقيم، العاقل، البالغ، الذي يعلم أنه (من)<sup>(٣)</sup> رمضان، وبلغه<sup>(٤)</sup> وجوب صومه<sup>(٥)</sup>، وهو مسلم لم يس (٦) امرأة حائضاً<sup>(٧)</sup>، ولا حاملاً، ولا مريضاً<sup>(٨)</sup>، ولا رجلاً أصبح جنباً، أو لم ينو من الليل: فرض، مذكراً<sup>(٩)</sup> يظهر الهلال من خير شعبان إلى أن يتيقن ظهوره من أول شوال، وسواء العبد والحر، والمرأة والرجل، والأمة والحره ثلاث زوج أو سيّد - كانتا - كيبين، أو بكرين، أو خلوتين. ٢١٩. واتفقوا على أن الأكل لما يغذي<sup>(١)</sup> من الطعام<sup>(٢)</sup> نكساً نف

- (١) وهي في «ق».
- (٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».
- (٣) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع»، والسياق يحتمل حذفها أيضاً.
- (٤) كذا في «ع» أيضاً أو في «ب» و«ز» و«ق»: «وقد بلغه».
- (٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «صيامه».
- (٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وليس» بزيادة أو قبلها.
- (٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً بغير شيء قبلها، وفي «ب»: «لا حائضاً».
- (٨) في «ع»: «ليست بامرأة حائض ولا حامل ولا مريض».
- (٩) كذا في «ق» أيضاً أو في «ب» و«ع»: «منذ»، وفي «ز» و«من».
- (١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ» كلمة أخرى غير «يغذي» لم أستطع قراءتها، ورسمها يشبه رسم كلمة «يعلم» أو نحوها.
- (١١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «ومما»، وفي «ع»: «أو مما».

إذ خاله في القم، والشرب، والوطء: حرامٌ من حين طلوع الشمس إلى غروبها<sup>(١)</sup>.  
 ٢٢٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ كُلَّ ذَلِكَ حَلَالٌ، مِنْ (حِينَ تَمَامِ<sup>(٢)</sup>) غُرُوبِ  
 (قُرْصَةِ)<sup>(٣)</sup>.....

(١) هكذا العبارة في «ب» و«و»، وفي «خ»: «حرامٌ من حين طلوع الفجر إلى تمام غروب قُرْصَةِ الشمس» وفي «ع»: «حرام من حين طلوع الفجر إلى تمام غروب الشمس»، وإنما أُثبتت فيها «ب» و«و» و«ن» ما جاء في «خ» أو «ع» لكونها أدق، وأشد احترازاً للخلاف منها؛ لأن من السلف من كان يذهب إلى أن السحور ممتدٌ إلى ما بعد طلوع الفجر وانتشاره في الطرقات، ما لم تطلع الشمس. من ذلك ما روي عن عاصم بن أبي النجود، عن زَرِّ بْنِ حُبَيْش، قال: تسَحَّرْتُ ثم انطلقت إلى المسجد، فدخلتُ على حذيفة، فأمر بِلِقْحَةٍ فحلبت، ثم أمر بِقِدْرِ فَسَخَّنت، ثم قال: كُلْ، قلتُ: إني أريد الصوم، قال: وأنا أريد الصوم؛ فأكلنا ثم شربنا، ثم أتينا المسجد، وقد أقيمت الصلاة، فقال حذيفة: «هكذا فعل بي رسول الله ﷺ». فقلتُ: بعد الصبح؟ قال: «بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع». وانظر هذا الأثر وغيره في: «المحلى» (٢٣١/٦-٢٣٢) وكلام المصنف هناك.

وجاءت في «ق» هكذا: «حرامٌ من حين طلوع الفجر إلى غروبها»؛ ولعلها كانت في النسخة التي نقل عنها ابن القطان، أو من دونه من ألساخ: «الشمس» كما هي هنا في «ب» كما يظهر من سياقها؛ فَضَرَبَ عليها وأثبتها «الفجر» على الجائز، وكما يتبادر لمن لم يتأمل مذاهب أهل العلم في المسألة.

لكن قد يُقدِّح فيما أثبتناه - على صحته في نفسه من حيث معناه واحترازه لما لم تحترز له عبارة «خ» و«ع» - ويرجح عليه ما جاء فيهما قوله في العبارة التي تليها: «إلى مقدار ما يُمكن الغسل قبل طلوع الفجر الآخر»، والله أعلم بالصواب.

(٢) هكذا استظهرتها في «خ»، وقد كتبت هناك بين كلمة «حين» وكلمة «غروب» بخط دقيق، ورسمها هناك «ناتم» أو نحو ذلك.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وهي هكذا في «خ» «قرصة» بتلويح آخرها.

وفي «اج العروس» للزبيدي رحمه الله: «وقال الليث: تُسمى عين الشمس: قرصة بالهاء»

الشمس<sup>(١)</sup>، إلى مقدار ما يمكن أن لغسل قبل طلع<sup>(٢)</sup> الفجر الآخر.

٢٢١. واتفقوا على أن صيام النذر المعلق بصفة ليست معصية: فرض<sup>(٣)</sup>.

٢٢٢. واثقة على أن الأكل لغير ما يخرج من<sup>(٤)</sup> لا أثر له، ولغير / للبري ما لا يطعم له، ولغير الرقيق؛ وإن الشرب، والجماع في الفرج للمرأة، إذا كان ذلك نهاراً بغيره هو ذاكر لصيامه: فإن صيامه منتقض<sup>(٥)</sup>.

٢٢٣. واتفقوا على أنه من نوى الصيام في الليل، وهو ممن ذكرنا أن الصوم يلزمه، فلم يأكل شيئاً أصلاً ناسياً<sup>(٦)</sup> ولا عطف ولا شرب شيئاً أصلاً ناسياً<sup>(٧)</sup> ولا عابداً، (ولا وطئ في فرج، ولا كبر أنسان، ولا بهيمة ناسية أو لا

= عند الغيبة. اهـ.

قلت: والذي في «العين» - ومشهور الزمخشري أنه إلى الليث لا إلى الخليل، كما هو اختيار جماعة من أهل اللغة -: «والقرص: عين الشمس عند الغروب». اهـ. فلم يذكر هاء في الكلمة، ولعله من مصدر آخر عن الليث غير «العين». والله أعلم. ثم وجدت ابن منظور قال في «اللسان» مادة (قرص): «وتسمى عين الشمس: قرصة عند غيوبتها، والقرص عين الشمس على التشبيه، وقد تسمى به عامة الشمس». اهـ.

(١) في «ع»: «من تم فرب الشمس».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «اطلاع»!

(٣) كذا في جميع الأصول، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أن صيام النذر المطلق ليس معصية فرض» أو هو من تحريفات الناسخ، ومن الأدلة على أنه كان يكتب كيفما تقول، كما أشرنا إليه غير مرة.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٥) في «ب» و«ز»: «ينتقض».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، في «ب»: «لا ناسياً» وقوله: «أصلاً ناسياً» ساقط من «ز».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا ناسياً».

عامداً<sup>(١)</sup>، ولا استمنى كذلك، ولا أصبح جنباً، ولا نقيّاً عامداً (ولا أنعط)<sup>(٢)</sup>، ولا قبل، ولا غصّ، ولا مسّ، ولا أمدى، ولا أمني، ولا اختلم، ولا اختجم، ولا دخل حلقه شيء عجز ريقه، ولا اختنّ، ولا داوى جرحاً<sup>(٣)</sup> ببطنه، ولا استعده<sup>(٤)</sup>، ولا نوى الفطر، ولا قطر في إخليله، ولا في أذنيه<sup>(٥)</sup>، ولا اكتحل، ولا تخرج عن قريته أو مضره، ولا كذب، ولا اغتاب، ولا تعمّد معصية، ولا ذهّن شاربته، ولا رعت أنفه<sup>(٦)</sup>، من قبل طلوع الفجر الأخير إلى تمام غروب الشمس: فقد تمّ صومه.

٢٢٤. واتفقوا على أنّ الرّيح لم يرها الفم : لا يفطر.

٢٢٥. واتفقوا على أنّ المريض إن تحامل على نفسه فصام: أنه يُجزئه.

٢٢٦. واتفقوا على أنّ من آذاه مرض<sup>(٧)</sup>، وضعف عن الصوم: أنّ له أن يفطر<sup>(٨)</sup>.

٢٢٧. واتفقوا أنّ من سافر السّفر الذي ذكرنا في كتاب الصّلاة [أنّه]<sup>(٩)</sup>

(١) وهي فريضة تصحيف فيها، وفي «أعريضاً باختلاف يسير.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، فهي «ع وهي فتح» «أ: تعط» وهو تصحيف، والصواب: «أنعط» كما أثبتناه من «ع». والإنعاط: الانتشار والرغبة في الجماع.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «جراحاً».

(٤) من الشّغوط، وهو: الدّواء يصبّه المريض في أنفه، وتحزفت عليه في «ز» إلى: «اسقط».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «أذنه» بالإنفراد.

(٦) طرب، وفي «خ» و«ع» و«ز» عرف نفسه، أو في «ز»: «عرف بنفسه».

(٧) في «ب» و«ع» و«لمرض» بالالف واللام.

(٨) هذه الفقرة والتي تسبقها سقطنا من «ز».

(٩) سقطت من «و» أيضاً.

إِنْ قَصَرَ فِيهِ (فقد) <sup>(١)</sup> أَتَى مَا عَلَيْهِ؛ فَإِنْ أَهْلٌ <sup>(٢)</sup> [هَلَالٌ] <sup>(٣)</sup> رَمَضَانَ <sup>(٤)</sup> وَهُوَ فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ: فَإِنَّهُ إِنْ أَفْطَرَ فِيهِ فَلَا إِتِمَ عَلَيْهِ.

٢٢٨. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ أَفْطَرَ فِي سَفَرٍ، أَوْ مَرَضٍ: فَعَلِيهِ قِضَاءُ أَيَّامٍ عَدَدَ مَا أَفْطَرَ، مَا لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ رَمَضَانٌ آخَرٌ.

٢٢٩. وَاخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ قِضَائِهِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانٌ آخَرٌ <sup>(٥)</sup>.

٢٣٠. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ أَفْطَرَ الشَّهْرَ كُلَّهُ لِمَرَضٍ، أَوْ سَفَرٍ [كَمَا ذَكَرْنَا] <sup>(٦)</sup>، فَقَضَى <sup>(٧)</sup> (شَهْرًا) <sup>(٨)</sup> نَاقِصًا مَكَانَ كَامِلٍ؛ أَيْ جِزْئُهُ أَمْ لَا؟ <sup>(٩)</sup>.

٢٣١. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ: لَا يَجُوزُ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) في «خ» «وَلَا إِنْ أَهْلٌ» «ز» «وَلَوْ قُضِيَ» «هَلٌ».

(٣) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ق»: «فَأَهْلٌ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ».

(٥) هنا في حاشية «خ» ما نصّه: «فأكثروا العلماء قالوا: يجب عليه القضاء، وقال ابن عباس، وابن عمر، وسعيد بن جبيرة، وقتادة: يجب عليه القضاء، ويُطعم عن كل يوم مُدًّا» اهـ.

وانظر: «المحلى» (٦/٢٦٠-٢٦١).

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كنا في «ب» و«ز» أيضاً ما وفي «ق»: «يقضي».

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٩) هنا في حاشية «خ» أيضاً ما نصّه: «وأصل هذا الخلاف إنما أتى به من القضاء: أصل أو

بدل؟ فإن قلنا: إنه أصل أجزأه، وإن قلنا: بدل لم يُجزه؛ فالعراقيون (قلت: يعني: من

الشافعية) يقولون: هو بدل، والخراسانيون (يعني ملة الشافعية أيضاً) يقولون: هو أصل.



٢٣٢. وأجمعوا على أن الكافة<sup>(١)</sup> إذا أخبرت برؤية الهلال: أن الصيام والإفطار بذلك واجبان<sup>(٢)</sup>.

٢٣٣. واختلفوا أن الهلال إذا ظهر بعد زوال الشمس، ولم يعلم أنه (قد) ظهر بالأمس: فإنه لليلة المقبلة<sup>(٣)</sup>.

٢٣٤. (وأجمعوا<sup>(٤)</sup> أن الحائض لا تصوم.

واختلفوا في المستحاضة: أتصوم أم لا؟<sup>(٥)</sup>

- قال إبراهيم النخعي<sup>(٦)</sup>:

(١) كذا في «ق» و«ط» أيضاً، وفي «ب»: «الطاقة» وهو تصحيف ظاهر.

(٢) في «ز»: «واتفقوا أن الكافر إذا أخبر برؤية الهلال أن الصيام والإفطار بذلك واجبان!»

(٣) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «الليلة مقبلة»، وفي «ع»: «الليلة المستقبلة».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٦) الزيادة إلى هنا في «ز» و«ق» أيضاً، وما بعدها ساقط.

(٧) الروايات عن إبراهيم رحمه الله في هذا الباب مضطربة؛ فعند «ابن أبي شيبة» (رقم

١٧٢٥٠)؛ من طريقاً لحكم وحماد عنه، قال: «المستحاضة تصوم، وتصلي، ويأتيها

زوجها». وذكره المصنف نفسه في «المحلى» (٢/٦٨)، لكن عنده: أن زوجها لا يطؤها،

قال: ورؤينا عن إبراهيم النخعي: أن المستحاضة تصوم وتُصلي، ولا يطؤها زوجها. اهـ.

وعند ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٦٨) بغير إسناد: «أن إبراهيم ممن قال بأن

المستحاضة لا يأتيها زوجها، ولم يُغز إليه شيء في شأن صومها».

وعند «عبد الرزاق» (١١٩٣)، عن الثوري، عن منصور، عنه، قال: «لا تصوم، ولا يأتيها

زوجها، ولا تمس المصحف».

وعند «ابن أبي شيبة» (رقم ١٧٢٣٩ و ١٧٢٤٠) وغيره: جواز صومها عن الشعبي

والحكم.

لا تصوم المستحاضة<sup>(١)</sup>.

- وعن سليمان بن يسار<sup>(٢)</sup> والزهرى<sup>(٣)</sup> ما يدل على ذلك.

- وقالت الأزارقة<sup>(٤)</sup>: تصوم الحائض.

٢٣٥. وجمعوا أن الحائض تقضي ما أفطرت في حيضها (في رمضان)<sup>(٥)</sup>.

(١) هنا في حاشية «خ»: «و قال سائر الأئمة: تصوم المستحاضة، وحكمها حكم الطاهر في جميع الأحكام».

(٢) الذي عند عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩١): «أخبرنا معمر عن أيوب، قال: سئل سليمان ابن يسار: أيصيب المستحاضة زوجها؟ قال: إنما سمعنا بالرخصة لها في الصلاة. وهذا كما ترى إنما هو في الصلاة، لا في الصيام، ولعل المصنف أخذ من هذا الأثر أن سليمان رحمه الله لم يكن يفرق بينها وبين الحائض إلا في أمر الصلاة فقط؛ لمجيء النصوص بخصوصه. والله أعلم».

(٣) وعن الزهري أيضاً بنحو ما تقدم عن سليمان؛ فإن معمر أسأله: أيصيب المستحاضة زوجها؟ قال: إنما سمعنا بالصلاة. انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٤٦/٣).

قلت: ولعل قول المصنف: «و عن سليمان والزهرى ما يدل على ذلك»، دون أن يجزم بكونه مذهبهما؛ بسبب أنه لم يؤو ذلك صريحاً عن أحدهما. والله أعلم.

(٤) الأزارقة ليسوا على شرطه في الكتاب كما نص عليه نصاً في المقدمة، وقد تقدم ذكرهم في التعليق على المقدمة وذكرنا هناك قول المصنف عنهم في «الفضل» (١٤٤/٤): «وأوجبوا على الحائض الصلاة والصيام في حيضها، وقال بعضهم: لا، ولكن تقضي الصلاة إذا طهرت كما تقضي الصيام».

وفي «المحلى» (١٣/٢): «أما امتناع الصلاة، والصوم، والطواف، والوطء في الفرج في حال الحيض، فإجماع متين مقطوع به، لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام فيه، وقد خالف في ذلك قوم من الأزارقة حقههم ألا يعدوا في أهل الإسلام».

(٥) وهي في «و» فت.

٢٣٦. وأجمع<sup>(١)</sup> (الروى يقول<sup>(٢)</sup>): لا الحائض لا تصوم: على أن<sup>(٣)</sup> النفاء لا تصوم.

٢٣٧. واختلفوا: أتقضي، وتطعم لكل يوم مذكاً، أم تقضي، ولا تطعم؟ قال مجاهد<sup>(٤)</sup>: «تقضي وتطعم».

٢٣٨. وأجمعوا أن من كان شيخاً كبيراً لا يطيق الصوم: أن له أن يفطر<sup>(٥)</sup> في رمضان، ولا إثم عليه.

٢٣٩. وأجمعوا على أنه لا يصوم أحد عن إنسان حي.

٢٤٠. وأجمعوا على أن الصيام يلزم من ذكرنا أن الأحكام تجري عليه.

٢٤١. وأجمعوا أن من تطوع بصيام يوم<sup>(٦)</sup>، لم يكن يوم الشك، (ولا يوم الفطر، ولا يوم النحر)<sup>(٧)</sup>، ولا اليوم الذي بعد النصف من شعبان، ولا يوم الجمعة<sup>(٨)</sup>، (ولا يوم السبت)<sup>(٩)</sup>، ولا أيام المئثريين الثلاثة بعد يوم النحر: فإنه مأجور، حاشا المرأة ذات الزوج.

(١) كذا في «خ» و«و»، وفي «ب»: «لأجمعوا لوجمع».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «على».

(٣) في «ب» بدل «على أن»: «و».

(٤) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد (ص ٦٤).

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «أنه يفطر».

(٦) هنا في «ب» زيادة: «واحد»، وليست في باقي النسخ أو الأصول.

(٧) مكانه في «ع»: «ولا يوم العيد بن»، ومن عادة الرئمي اختصار بعض العبارات بهذه الطريقة، وكل ذلك ساقط من «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) كذا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «يوم جمعة».

(٩) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

٢٤٢. (إلا أنهم)<sup>(١)</sup> نفقوا على أنها إن صامت - كما ذكرنا - بإذن زوجها: فإنها مأجورة.

٢٤٣. واجمعوا أن التطوع بصيام يوم، وإفطار يوم: حسن، إذا أفطر يوم الجمعة، والأيام التي ذكرنا.

٢٤٤. واجمعوا على أنه من صام قضاء رمضان، أو كفارة يمينه، أياماً متتابعات<sup>(٢)</sup>: أجزاءه، إذا صام ذلك في أول أوقات إمكان الصيام له<sup>(٣)</sup>.

٢٤٥. واجمعوا على أن ليلة القدر حق، وأنها في كل سنة ليلة واحدة.



(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، ومكانه في «ب»: «و».

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «... أياماً متتابعة»، وفي «ع»: «أو كفارة اليمين متتابعة».

(٣) كذا في «ب» و«ق»، وفي «ز»: «إمكان الصيام» بغير شيء بعدها، وفي «خ» و«ع»: «إمكان الصوم فيه».

٧- كتاب<sup>(١)</sup> الاعتكاف

٢٤٦. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ / مَنْ اعْتَكَفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، وَصَامَ تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ<sup>(٣)</sup> فِي اعْتِكَافِهِ ذَلِكَ شَرْطًا، وَلَا مَسْرُوعًا أَصْلًا، وَلَا أَتَى مَعْصِيَةً، وَلَا خَرَجَ مِنْ<sup>(٤)</sup> الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى نَسَائِنِ، وَلَا دَخَلَ تَحْتَ سَقْفٍ أَصْلًا فِي خُرُوجِهِ، وَلَا اشْتَغَلَ بِشَيْءٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ، وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا تَطْيِيبَ - إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً - فَقَدْ اعْتَكَفَ اعْتِكَافًا صَحِيحًا<sup>(٥)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بَاب».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» «ع» أَيْضًا، وَزَادَ فِي «ق»: «أَوْ مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ»، وَهُوَ هُوَ مَسْجِدُ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ه»، وَفِي «خ»: «يَشْرُطُ».

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» «ق» «عَنْ».

(٥) قَالَ الرَّيْصِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كُنَّا أَدْعَى ابْنَ حَزْمٍ لِإِجْمَاعٍ عَلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَا غَيْرَ، وَالْخِلَافُ فِي الْمَسْجِدِ [كَذَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: الْمَسْجِدَيْنِ] مَشْهُورٌ؛ فَإِنَّ عِنْدَ حَمَّادِ شَيْخِ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَصِحُّ الْعِتْكَافُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَهـ. قُلْتُ: إِنَّمَا عَرَا ذَلِكَ إِلَيْهِمَا هَكَذَا بَغَيْرِ إِسْنَادٍ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَعَلَّ مِنْ أَوَّلِهِمُ الْعِمْرَانِيُّ فِي «الْبَيَانِ» (٣/ ٥٧٥)، وَالرَّيْصِيُّ كَثِيرًا مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِيمَا يَنْقُلُهُ مِنْ مَذَاهِبِ النَّاسِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ. هَكَذَا ظَهَرَ لِي بِالتَّبَيُّعِ وَالْمُقَارَنَةِ لِمَا يَنْقُلُهُ الرَّيْصِيُّ هُنَا وَفِي «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ» بِمَا يَنْقُلُهُ الْعِمْرَانِيُّ فِي «الْبَيَانِ» - وَلَعَلَّ مَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْهُ. وَانْظُرْ: «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ» (١/ ٣٤١). =

= قال ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٠/٣) بعد أن حكى الإجماع على صحة الاعتكاف في المساجد الثلاثة: «ورُوينا عن علي أنه قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جامع». وقلنا هُزِي: «لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة تُجمع فيه الجمعة»، وبه قال الحكم، وحمّاد. اهـ.  
قلت: وما حكاه ابن المنذر هنا، وذكر أنه رواه عن علي رضي الله عنه هو نفسه ما رواه عنه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٥١٧٦)، لكن في إسناده جابر الجعفي، وهو ضعيف.  
وعند ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٢٥ / ٨): «أن مذهب علي رضي الله عنه وحمّاد في طائفة من أهل العلم: إنما هو القول بأنه لا اعتكاف إلا في مسجد تُجمع فيه الجمعة». وانظر: «الاستذكار» له أيضاً (٢٧٤/١٠).

والحاصل: أنه لا يصحّ عن علي رضي الله عنه ولا حمّاد، ولا غيرهما - فيما أعلم - هذا الذي حكاه عنهما الرّيمي، ومن قبله العِمَرائي من أنه لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام. قلت: وجواز الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ لا خلاف فيه البتة؛ وغاية ما يُمكنك الوقوف على خلاف فيه إنما هو مسجد إيلياء (المسجد الأقصى)؛ فقد رُوِيَ القول بعدم جواز الاعتكاف فيه عن عطاء رحمته الله، ورُوِيَ عنه أيضاً أنه كان يقولاً لا يجوز إلا في مسجد جامع - كقول جماعة العلماء - ثم قصره بعد ذلك على المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، وعنه أنه جازئ بمسجد منى، قال - وقد استفتي فيمن نذر جولة فيه - : فليُجاوز فيه؛ فإن له شأنًا، أخرَجَ كل ذلك عنه عبد الرزاق في «مصنّفه» (٨٠١٨: ٨٠٢٠).

تنبيه: وقع عند عبد الرزاق في «مصنّفه» (٨٠٠٨) ما يفيد وجور دخول في المسجد الحرام؛ فقد أخرج عَمْرٍو عن قتادة (قال: أحسبه عن ابن المسيّب)، قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ». فاعتمد المصنف رحمه الله في «المحلى» على هذا الأثر في إثبات خلاف في هذا، وقال بعد أن ذكره: «إن لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة لا شك في أحدهما». اهـ.

قلت: لكن هذا الأثر معارضٌ مُعلٌ بما رواه همام، عن قتادة، عن ابن المسيّب أيضاً كما عند ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (رقم ٩٧٦٥)، قال: «لا اعتكاف في مسجد النبي». وحديث همام عن قتادة أصحُّ من حديث معمر عنه، ثم هو قد جرّده وحفظه على وجهه، لم يتردّد فيه كما فعل معمر، والله أعلم.

٢٤٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْوَطْءَ يَغْنِيَا لُ الْعَتَكَافِ (١).

٢٤٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ خَرَجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ (لِمُسْجِدٍ لِيُغَيِّرَ حَاجَةً، وَلَا ضَرُورَةً، وَلَا بَرًّا أَمَرَ بِهِ، وَلَا يُنْدَبَ إِلَيْهِ) (٢): فَإِنْ اِعْتَكَفَهُ قَدْ بَطُلَ.

\* \* \*

(١) العبارة كلها ساقطة من «ز».

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «ب»: «معتكف» بغير هاء في آخره.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «ع» له إليه «، ولا معنى لتلك الزيادة.

## ٨- كتاب الحج

٢٤٩. قُلْنَا إِنَّ الْخَرَّ، الْمَدَامِلُ الْعَادِيَّ إِلَى الْمَابِغِ، الصُّحْحُ جَمْعُ الْجِسْمِ وَالْبَصَرِ  
وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ، الَّذِي يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً وَشَيْئًا<sup>(١)</sup> يُخْلَفُهُ<sup>(٢)</sup> لِأَهْلِهِ مُدَّةً  
مَعْيِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ بَخَرٌ، وَلَا خَوْفٌ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ أَلْوٌ، أَوْ أَحَدُهُمَا: فَإِنَّ  
الْحَجَّ عَلَيْهِمْ.

٢٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ، وَحَجَّ مَعَهَا ذَوْ<sup>(٤)</sup> مَحْرَمٍ، أَوْ  
زَوْجٍ: أَنَّ لِحْجَ حَيْثُمَا اضْ<sup>(٥)</sup>.

٢٥١. وَلَا سَبِيلَ لِي إِجْمَاعٍ جَازٍ فِي كَيْفِيَةِ الْحَجِّ.

٢٥٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْحَجَّ إِلَى مَكَّةَ لَا إِلَى غَيْرِهَا.

٢٥٣. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ذَا الْخُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْجُحْفَةَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ،  
وَقَرْنَ<sup>(٦)</sup> لِأَهْلِ نَجْدٍ، وَيَلْمَلَمَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: مَوَاقِيتُ

(١) كَذَا فِي «بَوَالِز» وَلَا «و» وَلَا «ع» وَلَا «ي» وَفِي «خَبَرًا»: «هُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَلَا «و» وَلَا «ع» وَأُظْهِرْنَا كَذَلِكَ فِي «خ» أَيْضًا، لَكِنَّا غَيْرُ وَاضِحَةٍ هُنَاكَ، وَفِي  
«ب»: «يَتَخَلَفُ».

(٣) كَذَا فِي «و» وَفِي «خ» وَلَا «ز» وَلَا «ع»: «مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ»، وَفِي «ب»: «مُلَقَّيَّةٌ»، وَالْمُثَبَّتُ أَوْجُهُ  
وَأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَلَا «ع»، وَفِي «خ»: «ذَوِي».

(٥) الْعِبَارَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَلَا «و» وَلَا «ع» أَيْضًا، وَفِي «و»: «قَرْنَا» بِالتَّنْوِينِ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ فِي كِتَابِ =



للإحرام<sup>(١)</sup> بالحج<sup>(٢)</sup> والعمرة، حاشا العمرة لأهل مكة (فقط)<sup>(٣)</sup>.

٢٥٤. وأجمعوا على أن الطَّوافَ الآخِرَ<sup>(٤)</sup> - المسمى: طواف الإفاضة - بالبيت، والوقوف بعرفة: فرضٌ.

٢٥٥. واختلفوا فيمن وَقَفَ اليومَ العاشرَ يَطُئُهُ التاسعَ.

٢٥٦. وأجمعوا أن وقت الوقوف (بعرفة)<sup>(٥)</sup>: ليس قبل الظهر من<sup>(٦)</sup> التاسع من ذي الحجة<sup>(٧)</sup>.....

= الحديث، وكلا الوجهين صحيح باعتبار.

قال الكزماي - كما حكاه عنه العيني في «عمدة القاري» -: في بعض الرواية كُتِبَ بدون الألف؛ فهو إما باعتبار العِلْمِيَّةِ والتَّأْنِثِ، وإما على اللغة الرَّبَّيعِيَّةِ؛ حيث يَقْفُونَ على المَنَوْنِ بالسكون، فيُكْتَبُ بدون الألف، لكن يُقَرَأ بالتَّوْنِ. انتهى.

قلت (العيني): «على الوجه الأول هو غير مُنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ والتَّأْنِثِ، فلا يُقَرَأ بالتَّوْنِ». اهـ.

(١) كذا في «ق» أيضاً، وفي «و»: «مواقيت بالإحرام»، وفي «ب» «مواقيت الإحرام»، والمثبت أوجه، خاصة وأن في هذا اللفظ الأخير قصر المواقيت الحج على هذه الأماكن، وأنها هي فقط المواقيت التي يصح منها الإحرام بالحج، وأن من أحرم من غير هالم يكن داخلاً في جملة قولهم، وهو خطأ؛ فإن جماهير أهل العلم على جواز الإحرام من وراء تلك المواقيت، وجماهيرهم أيضاً على أن من حاذى أحد هذه المواقيت أنه يُحْرِمُ من مكانه.

(٢) في «ب» و«ق»: «للحج».

(٣) وهي في «ز» و«ق».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «الآخر».

(٥) سقطت من «ز» و«ن» أيضاً وهي «ع».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ن» و«ق» وعليه اعتمد في «ط».

(٧) قال في «المحلى» (٧/١٩١-١٩٢): «وقد يُثَبِّتُ الإجماعُ مِنَ الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، والخَالِيفِ والسَّالِفِ: أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنَ اليَوْمِ التاسعِ مِنْ ذِي الحِجَّةِ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ =

... (٥٢)، ولا يوم النحر - لمن عَلم أنه يوم النحر - فما (٣) بعده.

٢٥٧. وأجمعوا (١) على أنه من وَقَفَ بها (٢) ليلة النحر، بمقدار ما يُدرك الصلاة للصُّبح بمُزْدَلِفَة (٣) مع الإمام: (فقد وَقَفَ (٧) الوقوف الجازي بعرفة، إذا وَقَفَ هنالك بِنِيتِه) (٨).

٢٥٨. واتَّفَقُوا على أَنَّ الإحرام للحَجِّ فرضٌ.

= الفجر من الليلة الحادية عشرة من ذي الحجة: فلا حج له. اهـ.  
ومثَّن حكي الإجماع على ذلك أيضاً: ابن رُشد في «بداية المجتهد» (٩ / ٤٨٨)، فقال: «وأجمعوا على أن من وقف بعرفة قبل الزوال، وأفاض منها قبل الزوال؛ أنه لا يعتدُّ بوقوفه ذلك، وأنه إن لم يرجع فيقف بعد الزوال، أو يقف من ليلته تلك قبل طلوع الفجر: فقد فاته الحج». اهـ.

(١) قال ابن تيمية في «نقده»: «أحد القولين، بل أشهرهما في مذهب أحمد: أنه يُجزى؛ الوقوف قبل الزوال - وإن أفاض قبل الزوال - لكن عليه ذمٌّ، كما لو أفاض قبل الغروب». اهـ.

(٢) وقال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «كذا، دَّعى ابن حزم الإجماع على ذلك، وليس كما دَّعى بل مذهب الشافعي وأبي حنيفة وجماعة، ومذهب أحمد: وقته من طلوع الفجر يوم عرفة، إلى طلوع الفجر يوم النحر، ومذهب مالك: أن الاعتماد على الوقوف هو الليل، والنهار تبع له؛ فانتفى بذلك دعوى الإجماع، والله أعلم». اهـ.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«د»، وفي «خ»: «مما».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، في «ن»: «واتَّفَقُوا».

(٥) كذا في «ب»، وفي «خ»: «بهما» وهو خطأ، والمقصود: الوقوف بعرفة، وقد جاءت مصرحةً بها في «ع».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً: «بمزدلفة»، ومكانها في «ب»: «من ذلك» أو هو تصحيفٌ.

(٧) قوله: «فقد وقف» زاده في «ط» إقامةً منه للعبارة، وليس هي «ب».

(٨) وهي في «ز» أيضاً ومكانها في «ع»: «فقد أجزأه إذ لوى الوقوف».

٢٥٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ جَمَاعَ النِّسَاءِ فِي فُرُوجِهِنَّ (عمداً) <sup>(١)</sup>، ذَاكِرًا لِحَجَّتِهِ: (أنه) <sup>(٢)</sup> يَفْسُخُ الإِحْرَامَ، وَيُفْسِدُ الْحَجَّ، مَا لَمْ يَقْدَمْ الْمُعْتَمِرُ مَكَّةَ، وَ(مَا) <sup>(٣)</sup> لَمْ يَأْتِ وَقْتُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِلْحَجِّ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً وأوحي في «ع»، ولعل حذفها أوجه.

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «للحاج»، ولعلها الأسب؛ لقوله قبلها: «ما لم يقدر المعتمر».

(٥) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «كذا دأب ابن حزم الإجماع على أن الجماع عمداً يُفْسِدُ الإِحْرَامَ، وليس كذلك، بل هنا مذهب داود لا غير، ومذهب الشافعي وكافة العلماء: أنه لا يفسد الحج، ولا يفسد الإِحْرَامَ بذلك، بل يمضي في فاسده، والله أعلم». اهـ. قلت: لعله يقصد أن كافة العلماء قائلون بوجوب مُضِيِّه في حجه بعد فساد، وأنه لم يخالف في ذلك إلا داود، لأن نفس الحج لم يفسد بذلك؛ فإن هذا جماع لا شك فيه. أعني: فساد الحج لمتعمد الجماع - ففرق بين الفساد والفسخ.

وأما ما هنا من تقييد المصنف للفساد والفسخ بما إذا كان قبل إتيان وقت الوقوف بعرفة فقد قال ابن المنذر في «الإشراف» (٢/٣٠٠): «أجمع أهل العلم على أن المحرم مَحْرُومٌ مِنَ الْجَمَاعِ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ، وَالطَّيِّبِ، وَبَعْضِ اللِّبَاسِ، وَأَخْذِ الشَّعْرِ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِتْيَانِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ، إِلَّا الْجَمَاعُ؛ فَإِنْ عَوَّاهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي حَجِّهِ قَبْلَ وَقْفِهِ بِعَرَفَةَ: أَنَّ عَلَيْهِ حَجَّ قَبْلَ الْهَدْيِ، إِلَّا شَيْئًا يَخْتَلَفُ فِيهِ عَنْ عَطَاءَ، وَقَوْلِ لِقْنَادَةَ، وَأَنَا ذَاكَرُ ذَلِكَ فِي مَكَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». اهـ.

قلت: وقول ابن المنذر رحمه الله: «قبل وقوفه بعرفة» هو نفس ما احتار له المصنف بقوله: «وما لم يأت وقت الوقوف بعرفة للحج». وأما قوله: «إلا شيئاً يَخْتَلَفُ فِيهِ عَنْ عَطَاءَ وَقَوْلِ لِقْنَادَةَ... إلخ» فقد ذكر هو بعد ذلك أنهما قالوا: «إذا كانت أمامهما مهلة، فاستطاعا أن يرجعا إلى مهلهما فيهن؛ فليفعلا ما لم يخشيا فوات الحج».

٢٦٠. ثم اختلفوا<sup>(١)</sup>؛ أَيَّةُ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتِمَّ جَمِيعُ الْحَجِّ، وَجَمِيعُ الْعُمْرَةِ أَمْ لَا؟

٢٦١. وأجمعوا أن الهَدْْيَ يَكُونُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، (وَالْغَنَمِ)<sup>(٢)</sup>؛ الثَّانِي فَصَاعِدًا مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ وَالضَّأْنِ، وَالْمَعْزِ.

٢٦٢. واختلفوا فِي الْجَاذِيعِ مِنَ (الضَّأْنِ)<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ (الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْمَعْزِ).

٢٦٣. وأجمعوا أن الرَّجُلَ الْمُحْرِمَ يَجْتَنِبُ لِبَاسَ الْعَمَائِمِ، وَالْقَلَانِسِ، وَالْحِجَابِ، (وَالْبَرَانِسِ)<sup>(٤)</sup>، وَالْقُمُصِ، وَالْمَخِيطِ، وَالسَّرَاوِيلَ الَّتِي لَا تُسَمَّى ثِيَابًا إِنْ وَجَدَ إِزَارًا.

٢٦٤. واختلفوا فِي الْخُفَّيْنِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٢٦٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ يَجْتَنِبُ اسْتِعْمَالَ الطَّيِّبِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَالْوَرْسِ، وَالثِّيَابِ الْمُرَوَّسَةِ وَالْمُرَّغْفَرَةَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ، إِلَى صَبِيحَةِ يَوْمِ النَّحْرِ.

٢٦٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُحْرِمَةَ تَجْتَنِبُ الطَّيِّبَ كَمَا ذَكَرْنَا.

٢٦٧. وَأَجْمَعُوا أَنَّ لِبَاسَ الْمَخِيطِ كُلَّهُ مِنَ الثِّيَابِ، لِلْمَرْأَةِ (الْمُحْرِمَةِ)<sup>(٥)</sup>؛ حَلَالٌ، وَكَذَلِكَ تَغْطِيَةُ رَأْسِهَا.

(١) فِي «ب» وَ«و»: «ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا أ.

(٤) وَهِيَ «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا وَأَوْفَى «ق»: «الْمُحْرَم».

٢٦٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِنْ <sup>(١)</sup> (كُلِّ) <sup>(٢)</sup> مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجْتَنِبُهُ فِي إِحْرَامِهِ شَيْئاً عَامِداً أَوْ نَاسِئاً: أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَجُّهُ، وَلَا إِحْرَامُهُ.

٢٦٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْ جَادَلَ فِي الْحَجِّ: فَإِنْ <sup>(٣)</sup> حَجَّ هُ لَا يَبْطُلُ، وَلَا إِحْرَامُهُ.

٢٧٠. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ قَتَلَ صَيْداً مُتَعَمِّداً، فَقَالَ مُجَاهِدٌ <sup>(٤)</sup>: «يَبْطُلُ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ» <sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من «خ» و«ب»؛ ولعله بسبب ظن النساخ كونها زائدة، وهي في «ز» «ق» و«ع» و«ن»، وقد أثبتنا في «ط» اعتماداً على «ن».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» و«ن»، و«ط» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أ».

(٤) انظر: «المحلى» (٧/١٩٤ مسألة ٨٦٣).

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «وقال بعد أن ذكر من محظورات الإحرام اللباس والطيب والتغطية: وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجْتَنِبُهُ فِي إِحْرَامِهِ... فَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَبْطُلُ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ».

قُلْتُ [ابن تيمية]: وقد اختار في كتابه ضد هذا، وأنكر على من ادعى هذا الإجماع الذي حكاه هنا، فقال: الجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه: مُبْطِلٌ لإحرامه والحج، ليعقوباً: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال كل فسوق تعمده المحرم ذاكراً؛ فقد أبطل إحرامه وحجه وعمرته؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾.

قال: ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تَلَوْنَا، فأبطلوا الحج بالرفث، ولم يُبطلوا بالفسوق.

وقال: كل من تعمّد معصية - أي معصية كانت - وهو ذاكراً لحجه منذ يُحرم إلى أن يُنمّ طوافه بالبيت للإفاضة، ورُمي بجمرة العقبة؛ فقد بطل حجه.

قال: وأعجب شيء دعواهم الإجماع على هذا.

٢٧١. وأجمعوا أَنَّ الْمُحْرِمَ يَقْتُلُ مَا عَدَا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْكِلَابِ الْكِبَارِ،  
وَالْحِدْيَانِ<sup>(٢)</sup> الْكِبَارِ، (وَالْغُرَبَانَ الْكِبَارِ)<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِيمَا اجْتَرَأَ  
عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

= قَدْتُ [ابن تيمية] الإجماع فيه أظهر منه في كثير مما ذكره في كتابه. اهـ.  
قلت (محمد): في «المحلى» (١٩٦/٧): مسألة: والجدال قسمان: قسم في واجب  
وحق، وقسم في باطل، فالذي في الحق واجب في الإحرام، وغير الإحرام، قال تعالى:  
﴿أَنْ يَخْشَى سَبِيلَ رَبِّكَ بِالْعَمَّةِ أُولَئِكَ سَبِيلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ دُءَابُورٌ يَأْتِيهِمْ مِنَ السَّمَاءِ حَبٌّ كَرِيمٌ﴾ [النحل: ١٢٥]، ومن جادل في طلب حق له؛ فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسعى في إظهار الحق،  
والمنع من الباطل، وهكذا كل من جادل في حق لغيره، أو لله تعالى، والجدال بالباطل،  
وفي الباطل عمد أذكراً لإحرامه مبطل للإحرام وللحج؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا  
سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. اهـ.

قلت: فهذا كلام المصنف رحمه الله في «المحلى» على بطلان حج المجادل، ومخالفته  
لما حكى عليه الاتفاق هنا في «المراتب»، وإن كان قصره على الجدال بالباطل دون  
الجدال بالحق.

(١) أي: وَتَبَّ عَلَيْهِ وَهَجَمَ. وهي كذلك في نسخ الكتاب الثلاث، وفي «ع»: «ما صال عليه».  
(٢) الجدأة: طائر معروف يصيد الجُرَذَانِ، والعامة يُطلقون اسمه على أنثى الغراب؛ وهو خطأ،  
والأكثر يجمعونها على «جدأة»، ويشتد ابن منظور جمعها على «جدآن».  
(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) (٤) من أهل العلم من لا يُجيز قتل تلك الفواسق ابتداءً إلا إذا اعتدت واجترأت على  
المُحْرِمِ؛ ففي «التمهيد» لابن عبد البر (١٥٨/١٥٩): «وقال أشهب: سألت مالكا:  
يُقْتَلُ الْمُحْرِمُ الْغُرَابُ وَالْجِدْأَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضْرِبَهُ؟ فقال: لا إلا أن يضربه، إنما أذن في  
قتلها إذا أضربني رأيي، فأما أن يصيبها بدءاً، فلا أرى ذلك، وهما صيد، وليس للمُحْرِمِ  
أن يصيد، وليساً مثل العقرب والغراب والجدأة صيد، فلا يجوز أن يقتلني الحرمة  
خوف للوبعة إلى الاصطياد، فإن أضربها بالمُحْرِمِ فلا بأس أن يقتلها». اهـ.  
وهي في «ز»: «فيما أجيز له!» وهو تصحيف.

مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ (٢) (٣).

٢٧٢. واختلفوا: أبلزُّهُ جزاءٌ ما قُتِلَ مِمَّا عدا عليه مِنَ السَّبَاعِ كُلِّهَا أم لا؟

٢٧٣. واختلفوا في قتلِ الفِئرانِ الكِبارِ والصَّغارِ، والحَيَّاتِ، والدُّبَابِ،  
والوَزَغِ، وكُلِّ ما عدا (٣) ما ذكرنا.

٢٧٤. ولا جزاءَ عليه في (٤) قتلِ المُباحاتِ المذكورةِ باتِّفاقٍ (٥).

٢٧٥. وأجمعوا على استحبابِ (٦) التَّلْبِيَةِ إلى دخولِ الحَرَمِ (٧).

٢٧٦. واتَّفَقُوا أَنَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةِ جَائِزٌ عِنْدَ تَمَامِ (٨) .....

(١) في «خ» و«ب»: «قتله» بغير فاء قبلها، وقد رتتها من عندي. واللفظة كلها ساقطة من «ز».

(٢) في «ب»: «وأنه لا جزاء عليه فيما قتله من ذلك»، وفي «ع»: «وأنه لا جزاء عليه في ذلك»،  
وفي «و»: «وأنه لا جزاء عليه فيما أجزله من ذلك».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ما عدا ذلك»، ولا معنى لتلك الزيادة.

(٤) كذا في «ز» إضماراً لـ «بني»: «من».

(٥) كذا العبارة في «خ» و«ب»، وفي «ز»: «ولا جزاء في قتل المذكور باتفاق»، وهو من  
تصرف الناسخ.

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب» «ق»: «على استحسان»، وفي «ع»: «على أنه مستحب».

(٧) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ز»: «إدنا داخل الحرم».

(٨) في «خ»: «واتَّفَقُوا أَنَّ وقت قطع التلبية جائز عند تمام»، وفي «ب»: «واتَّفَقُوا أَنَّ وقت  
التلبية خارج عن تمام»، وفي «و»: «واتَّفَقُوا أَنَّ وقت التلبية خارج عند تمام».

وفي ظني أن ما أثبتته - وإن جاء ملتقاً من مجموع العبارات - هو الصواب إن شاء الله.

ومقصود المصنف هنا: هو تعيين الوقت الذي يتفق الجميع على جواز قطع التلبية  
بخلوله؛ فإن جماعة من أهل العلم قالوا: يقطعها إذا راح إلى الموقف. وقال آخرون: بل  
بعد أن يُصلي الغداة من يوم عرفة. وقال جماهير أهل العلم: لا يقطع التلبية حتى يرمي =

رمي آخر حصاة<sup>(١)</sup> من السبع حصيات [من]<sup>(٢)</sup> يوم النحر في جُمرة العقبة بعد طلوع الشمس.

٢٧٧. واتفقوا على أنه لا يحل للحر أن يتطيّب لثيقت<sup>(٣)</sup> أو مما يؤكل من الصيد البري فليحرّم، ولا (في الليل)<sup>(٤)</sup>، ما دام مُحَرَّمًا<sup>(٥)</sup>.

٢٧٨. وأجمعوا أن له أن يتصيّد في البحر ما شاء من سمكه.

٢٧٩. واتفقوا على أن له أن يذبح في الحرم وهو مُحَرَّم<sup>(٦)</sup> (أو مُحِلٌّ)<sup>(٧)</sup> من الأنعام، والدجاج الإنسي [ما أحبت]<sup>(٨)</sup> مما يملك، أو يأمره ملائكه<sup>(٩)</sup>.

= جُمرة العقبة من يوم النحر. ثم اختلفوا في تعيين الوقت الذي يُقطع فيه التليّة: هل هو من حين رمي أوّل حصاة، أم عند تمام رمي السبع؟ فقال البعض: لا يقطعها إلا بعد رمي آخر حصاة من السبع حصيات. وهذا قول أحمد وإسحاق وأهل الظاهر، واختاره ابن المنذر وجماعته، وقال الباقر: يقطعها عند أول حصاة يرميها. وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٣/٣٢٢-٣٢٣).

(١) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الحصاة» بالألف واللام.

(٢) وهي في «و» و«أ» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق» «يقصد».

(٤) سقطت من «و» و«ق» أيضاً وهي في «ع».

(٥) كذا سياق العبارة في جميع النسخ والأصول، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أنه لا يحل للمحرّم أن يتصيّد، واتفقوا على أنه لا يحل للمحرّم أن يقتل شيئاً من الصيد البري في الحرم ولا ما دام محرّماً»، وهو من تصرّفات الناسخ.

(٦) قوله: «في الحرم وهو محرّم» جاء مؤخراً في «ب» وهو «قل» إلى آخر العبارة بتقديم وتأخير فيه، هكذا «وهو محرّم في الحرم».

(٧) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) وهي في «و» و«ق» و«ع».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «يا مراملكه»، وفي «ق»: «يا مرام به مالكة».



٢٨٠. وأجمعوا على أن مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ لِعِلَّةٍ بِهِ، (ولغيرِ عِلَّةٍ) <sup>(١)</sup>: فَإِنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةَ طَعَامٍ لَا يَتَجَاوَزُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، وَلَا يَتَجَاوَزُ صَاعاً لِكُلِّ وَاحِدٍ، إِنْ لَمْ يَجِدْ نُسْكَهُ لَوْ تَجَزَّيْتُهُ شَاةً (بِاتِّفَاقٍ) <sup>(٢)</sup>، أَوْ صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيأً، وَلَا طَعَامَهُ وَلَا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ؛ فَإِنْ صَامَهَا مُتَابِعَةً <sup>(٤)</sup> أَجْزَأَتْهُ بِاتِّفَاقٍ.

٢٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحَلْقَ وَالْتَقْصِيرَ مُسْتَحَبٌّ أَحَدُهُمَا <sup>(٥)</sup> فِي تَمَامِ الْحَجِّ يَوْمَ النَّحْرِ، وَ(عَلَى) <sup>(٦)</sup> أَنْ الْحَلْقَ أَفْضَلُ.

٢٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى (اسْتِحْبَابِ) <sup>(٧)</sup> اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

٢٨٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَلْقَى الْبَيْتَ عَلَى <sup>(٨)</sup> يَسَارِهِ، وَطَافَ خَارِجَ الْحِجْرِ <sup>(٩)</sup>، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي طَوَافِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ سَبْعَ ثَلَاثِينَ، وَأَرْبَعَةَ مَشْيَاً: فَقَدْ طَافَ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع»: «أو غيرِ علة».

(٢) وهي في «و» «ع».

(٣) كذا في «اع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «أو صيام لا يكون أقل من ثلاثة أيام».

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «متابِعاً»، والمثبت أوجه.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «يُسْتَحَبُّ أَحَدُهُمَا»، وفي «ب»: «أحدهما مستحب».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع»، ومكانها في «ق»: «اتفقوا»، وأظنها من نصْرَفِ ابْنِ الْقَطَّانِ.

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «عن».

(٩) كنا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «المسجد»!

٢٨٤. وأجمعوا<sup>(١)</sup> أن من سعى<sup>(٢)</sup> بين<sup>(٣)</sup> الصفا والمروة سبعاً؛ يبدأ بالصفا، ويختبم بالمروة - ثلاثة خبياً، وأربعة مشياً -: فقد سعى.

٢٨٥. وأجمعوا على أن من رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل الزوال، بسبع حصيات كحصى الخذف<sup>(٤)</sup>: فقد رمى.

٢٨٦. واختلفوا في أقل<sup>(٥)</sup>، وفيمن ألقى<sup>(٦)</sup> البيت على<sup>(٧)</sup> يمينه، وفيمن لم يسع<sup>(٨)</sup>: أيجزئه كل ذلك أم لا؟

(١) كنا في «ز» أيضاً و«ج» وفي «ب» و«ق» وانفقوا.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «طاف»، والمعنى واحد؛ يقال: طافنا لصفاء والمروة؛ كما يقال: سعى، وإن كان التعبير بالسعي أشهر وأكثر استعمالاً.

(٣) كذا في «ب» و«و» و«ع»، وفي «خ» «مك» و يظهر أنها كانت هكذا في «ز» أيضاً فعاد التناسخ وصححها إلى «بين».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «القذف» وهو تصحيف ظاهر، وقد نبه عليه في «ط». قال في «اللسان»: «وأما الخذف بالخاء، فإنه الزمى بالحصى الصغار بأطراف الأصابع. يقال: خذفه بالحصى خذفاً» اهـ.

وفي الحديث: أن النبي ﷺ قال لابن عباس غداً لعقبة وهو على ناقته: «هايت القط لي حصى». قال: فلذقط له سبع حصيات عن حصى الخذف، فلما وضعت في يده جعل يقول بهن في يده وقال: «بأمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو في الدين، وإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين».

(٥) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «و» واختلفوا فيمن رمى أقل، ولعلها من تصرفات التناسخ.

(٦) كذا في «ب» أ يضل في «ز»: «جعل وفي ي» و«و».

(٧) كنا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «عن».

(٨) كنا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «و»: «يسرع» وهما بمعنى؛ فقول: «يسع» احتراز منه؛ =

٢٨٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ جَمَعَ صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بَعْرَةً فِي (أَوَّلِ) (١) وَقْتِ الظُّهْرِ: حَقٌّ بِخُطْبَةٍ قَبْلَ الصَّلَاتَيْنِ (٢).

٢٨٨. وَعَلَى أَنْ جَمَعَ صَلَاتِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي مُزْدَلِفَةٍ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ (٣): (حَقٌّ) (٤).

٢٨٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ شَوَّالاً (٥) وَذَا الْقَعْدَةِ، وَتَغَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ: وَقْتُ لِلْحَرَبِ الْحَسَجِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ (٦).

٢٩٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا عَدَا شَوَّالاً، وَذَا الْقَعْدَةِ، وَذَا الْحِجَّةِ: فَلَيْسَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

٢٩١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَهْدَى كُلَّ دَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ، أَوْ كُلَّ هَدْيٍ تَطَوَّعَ

= لَا خِلَافَ لَهُمْ فِي حُكْمِ السَّعْيِ حَوْلَ الْبَيْتِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرُوءَةِ، وَهَلْ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ أَمْ لَا؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «بِسَرْعٍ» فَلَعَلَّهُ احْتِرَازٌ مِنْهُ لِخِلَافٍ فِي حُكْمِ الرَّمْلِ، وَالْإِسْرَاقِ فِي الطَّوَافِ، وَفِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرُوءَةِ، عَلَى أَنْ لَمْ أَجِدْ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ، فَالْقَوْلُ يَنْذِرُهُ يَكَادِيكَوْنُ إِجْمَاعاً بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ؛ أَعْنِي: الرَّمْلَ وَالْمَشْيَ. (١) وَهِيَ فِي «ع».

(٢) وَالْعِبَارَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز»، وَلَعَلَّ نَظْرَهُ انْتَقَلَ إِلَى مَا بَعْدَهَا.

(٣) كُنَّا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الشَّمْسُ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ لَهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ، لَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ؛ وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِنَّمَا يَبْدَأُ مِنْ غِيَابِ الشَّفَقِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٥) كُنَّا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَبِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهِيَ مَصْرُوفَةٌ. وَمِثْلُهَا مَا بَعْدَهَا.

(٦) قَوْلُهُ: «وَمِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

به<sup>(١)</sup>، فَوَقَفَ<sup>(٢)</sup> بعرفة، ثم نَحَرَهُ أَوْ ذَبَحَهُ [بِمَكَّةَ]<sup>(٣)</sup>: أجزأه.

٢٩٢. وكذلك<sup>(٤)</sup> كل صدقة واجبة في الحج، لو أ طعام؛ أنه إن أذاه<sup>(٥)</sup> بمكة أجزأه.

٢٩٣. واختلفوا فيمن فَعَلَ ذلك بغير<sup>(٦)</sup> مكة، حاشا جزاء الصيد؛ فإنهم اتَّفَقُوا على أنَّه لَا يُجْزِئُهُ<sup>(٧)</sup> إِلَّا بِمَكَّةَ<sup>(٨)</sup>.

٢٩٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مِنْ غُرُوبِ الشَّفَقِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ، إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ: وَقْتُ لِلْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةٍ.

٢٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَبْعَدَهُ،

(١) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» «كُلُّ هَدْيٍ تَطَرُّعٌ»، وَفِي «ز» «كُلُّ هَدْيٍ يَطَرُّعُ عَلَيْهِ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضاً وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ز» وَ«ق» «بِهِ»؛ وَلَعَلَّ إِثْبَاتَهَا أَوْجَهُ، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهَا مِنْ أَسْقَطَهَا لَظَنَّهُ كَوْنَهَا زَائِدَةً أَوْ مَكْرُورَةً.

(٣) وَيَمْنِي فِي «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ن»: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ»، وَعَلَيْهِ اعْتِمَادِي «ط» فَأَثْبَتَهَا كَذَلِكَ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ن» أَنَّهُ إِنْ أَذَاهُ، وَفِي «ز» وَ«ع»: «أَنَّهُ إِذَا أَذَاهُ»، وَمَكَانَ ذَلِكَ فِي «خ»: «أَنَّهُ إِذَا يُجْزِئُهُ» أَوْ عِبَارَةً نَحْوَهَا.

(٦) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ز» وَ«ن»: «فِي غَيْرِ».

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «يُجْزِئُ» بِغَيْرِ الْهَاءِ، وَهِيَ «تُجْزِئُ».

(٨) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: أَنَّهُ يُجْزِئُ الْإِطْعَامَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي غَيْرِ مَكَّةَ، وَكَذَلِكَ عِنْدَهُمْ تَفْرِقَةُ اللَّحْمِ تُجْزِئُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِي الْحَرَمِ عِنْدَهُمَا إِرَاقَةُ الدَّمِ، بِخِلَافِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا، فَإِنَّمَا أَوْجِبُوا ذَبْحَهُ فِي الْحَرَمِ، وَأَوْجِبُوا تَفْرِقَتَهُ فِي الْحَرَمِ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ تَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ».

(٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «عَلَى أَنْ مِنْ».

وقد كان أكمل (جميع) <sup>(١)</sup> مناسك حجه، ورَمَى: فقد حلَّ له الصيدُ، والنساءُ، والطيبُ، والمخيطُ، والنكاحُ، والإنكاحُ، وكلُّ ما كان امتنع <sup>(٢)</sup> (منه) <sup>(٣)</sup> بالإحرام.

٢٩٦. واتَّفَقُوا <sup>(٤)</sup> على أن من يوم النحر - وهو العاشر من ذي الحجة - إلى انسلاخ ذي الحجة: وقتٌ لطواف الإفاضة، ولما <sup>(٥)</sup> بقي من سنن الحج <sup>(٦)</sup>.

٢٩٧. واتَّفَقُوا على / أن ثلاثة أيام بعد يلتهج <sup>(٧)</sup> هي أيام رمي الجمار ، [٩١] وأن من رماها <sup>(٧)</sup> بعد الزوال أجزأه <sup>(٨)</sup>.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «خ»: «مستنع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ز» و«ن»، وأسقطها في «خ» كما هي عادته؛ اعتماداً على عطف العبارات على بعضها، وهي هنا في العبارة السابقة: «واتَّفَقُوا»، وفي «ب»: «وأجمعوا».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ما» بغير اللام.

(٦) قال ابن تيمية في «نقده»: «إن أحره عن أيام متى جاز في مذهب الشافعي، وأحمد، والليث، والأوزاعي، وأبي يوسف وغيرهم، وهكذا نقل عن مالك. وقال أبو حنيفة، وزُفَرٌ، والثوري في رواية: إن آخره إلى ثالث أبلت طريق لزمته دمٌ وهو قولٌ مخرَّجٌ في مذهب أحمد. وإن آخره إلى المحرم فلا شيء عليه إلا عند مالك، فإنه عليه دم، ولفظُ «المدونة»: إذا جاوز أم متى، وتناول ذلك لزمته ولم يؤقَّت فيه». اهـ.

قلت: ليس يُعنى. اللفظ في كلامه هنا يذكر اختلافهم فيما يكون على من أوقع طواف الإفاضة أو غيره من سنن الحج بعد أيام التشريق من دم ونحوه، وإنما يُعنى بذكر الزمان الذي اتَّفَقُوا على أصل جواز إيقاع طواف الإفاضة، وما بقي من سنن الحج فيه؛ فتأمل.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» و«ز»: «فيها».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «أما رمي الجمار فلا يجوز بعد أيام التشريق، لا نزاع نعلمه، بل على من تركها دمٌ، ولا يُجزئ رميها بعد ذلك». اهـ.

٢٩٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْتَمِرُ إِلَّا مِنَ الْجِلِّ، مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْقَارِنِينَ الْمُقِيمِينَ بِمَكَّةَ<sup>(١)</sup>.

٢٩٩. ثُمَّ اخْتَلَفُوا؛ أَمِنْ أَدْنَى الْجِلِّ؟ أَمْ مِنْ مِيقَاتِ بِلَدِ الْمُغْتَمِرِ، أَمْ مِنْ مَنْزِلِهِ حَيْثُ كَانَ؟

٣٠٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حِجَّةَ الْفَرَضِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ ثَانِيَةً.

٣٠١. وَلَا يُعْلَمُ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى قَضَاءِ حَجِّ التَّطَوُّعِ إِذَا فَسَدَ.

وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ قَدْ وَجَدْنَا فِيهِ خِلَافًا صَحِيحًا<sup>(٣)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَنْ غَيْرِ الْقَلِيلِ وَالْمُقِيمِينَ بِمَكَّةَ»، وَفِي «ع»: «مَنْ كَانَ غَيْرِ الْقَارِنِينَ وَهُوَ مُقِيمٌ بِمَكَّةَ».

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا نَعْلَمُ».

(٣) أَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنْهُ لِاحْتِصَارٍ، أَوْ فَوَاتٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ صَحَّ وجودُ الْخِلَافِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمَاهِيرُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ عَلَى وَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ رُويَ الْقَوْلُ بِعِلْمٍ وَجوبِ قَضَائِهِ عَنْ عَطَاءٍ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ؛ ذِكْرُهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ» (٢٩٧/١)، قَالَ: «وَهُوَ أَصَحُّ». وَقَوْلٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَيْضًا.

أَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنْهُ بِإِفْسَادٍ مِنْهُ لَهُ؛ فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَقُولُ بِغَيْرِ وَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَكِيَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ.

قَالَ مَنْزِلُ بْنُ سَعِيدِ الْبُلُوطِيِّ فِي «الْإِنْبَاءِ» - كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «الْإِقْنَاعِ» (٨٨٢/٢) -: «وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ الدَّخَلَ فِي الْحَجِّ مَطْوَءٌ أَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ قَبْلَ إِتِمَامِهِ، وَأَنَّ الْبَدَلَ عَلَيْهِ إِنْ أَفْسَدَهُ» اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٢ / ٤) - وَقَدْ ذَكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ صِيَامِ التَّطَوُّعِ -: «ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَشَبَّهَهُ بِمَنْ أَفْسَدَ حَجَّ التَّطَوُّعِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ قَضَاءَهُ اتِّفَاقًا» اهـ.

٣٠٢. ولم يتفقوا فيما 'يُباحُ الأكلُ منه' (١).....

= وقال ابن رشد في «بداية المجتهد» (٣١٢/١): «وذلك أنهم أجمعوا على أن من دخل في الحج والعمرة متطوعاً يخرج منهما: أن عليه القضاء» اهـ.

ولم أجد ما يؤيد دعوى المصنف هنا بوجوب خلاف صحيح في ذلك، إلا ما كان من رواية عن الإمام أحمد رحمه الله حكاهما عنه البعض، وخطأها بعض أصحابه حاكمين عليها بالشذوذ؛ فقد جاء في «الإنصاف» للمرداوي (٤٩٦/٣): «وإن كان الذي أفسده تطوعاً، فالمنصوص عن الإمام أحمد: وجوب القضاء، وعليه الأصحاب، وقطعوا به... وفي الهداية، و«الانتصار»، و«عيون المسائل» رواية: لا يلزم القضاء، قال المجد: لا أحسبها إلا سهواً» اهـ.

وفي «بداية المجتهد» لابن رشد (٣٧٠/١)، قال: «ولا خلاف أن من فاته الحج بعد أن شرع فيه؛ إما بقوت ركن من أركانه، وإما من قبل غلظه في الزمان، أو من قبل جهله، أو نسيانه، أو إتيانه في الحج فعلاً مُفسداً له؛ فإن عليه القضاء؛ إذا كان حجاً واجباً، أو هل عليه هلتي مع القضاء؟ اختلفوا فيه، وإن كان تطوعاً فهل عليه قضاء أم لا؟ الخلاف في ذلك كله... ثم قال: وشذ قوم فقالوا: لا هذي أصلاً، ولا قضاء إلا أن يكون في حج واجب» اهـ.

قلت: ولم يذكر رحمه الله من هم أصحاب ذلك القول الذين وصفهم بالشذوذ، ولعله يقصد القول بعدم وجوب القضاء في حال الإحصار، أو الفوات خاصة دون الإنساد؛ فإن في كلامه بعض إجمال، وقد تقدّمت قبل حكايته الإجماع على وجوب القضاء على الخارج من حج التطوع، أو العمرة عموماً.

وعند «ابن أبي شيبة» (٣٤/٤): «حدثنا وكيع، عن الربيع، قيس بن سعد، عن ابن عباس قال: «الصدقة تطوعاً، والصلاة، والصوم، والطواف، إن شاء الله»، وإن شاء قطع». وهذا كما ترى إنما هو في الطواف فقط، ليس فيه ذكر من تطرّع بحج كامل، أو حتى عمرة، والله أعلم.

(١) وهي في «الزكاة» أ.

الَهْدِي عَلَى شَيْءٍ (١) لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ (٣) وَأَصْحَابَهُ، وَأَصْحَابَ الظَّاهِرِ (٤) يَقُولُونَ:  
لَا يُؤْكَلُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا هَذِي التَّطَوُّعُ وَحْدَهُ (إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ، وَإِلَّا فَلَا).  
وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ (٥): لَا يُؤْكَلُ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ (٦).  
وَأَبَاحَ غَيْرُهُمُ الْأَكْلَ مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ (٧)، وَمِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ، أَبَاحَ ذَلِكَ  
الْحَكَمُ (٨).

- (١) فِي «بَق» عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَمْ يَثْبِتْ شَيْئًا فِي «ز» بَعْدَ لَفْظَةِ: «الَهْدِي».
- (٢) انْظُرْ اخْتِلَافَهُمْ فِي هَذَا: «الْمَحَلِّي» (٢٧٠/٧) مَسْأَلَةٌ (٩٠٨)، وَ«الْتَمِيد» (١١٣/٢)، وَ«الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ» لِلزَّيْمِيِّ (٤٠٥/١).
- (٣) انْظُرْ: «مَخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ» ص ٧٤، وَ«الْتَمِيد» (١١٣/٢).
- (٤) انْظُرْ: مَسْأَلَةٌ (٩٠٨) مِنَ «الْمَحَلِّي»؛ فَقَدْ نَصَّ أَبُو مُحَمَّدٍ لَا عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنَ هَدْيِ التَّطَوُّعِ فَقَطْ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ، بَلْ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ لَكِنْ لَمْ يَخُكِّ فِيهِ شَيْئًا عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لَا عَنْ دَاوُدَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَعَلَّ قَوْلَ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ كَانَ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَعْنِي: جَوَازَ الْأَكْلِ مِنَ هَذِي التَّطَوُّعِ وَحْدَهُ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ دُونَ سَائِرِ الْأَهْدَاءِ الْوَاجِبَةِ، لَا يُجَابِ ذَلِكَ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- (٥) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥٥٥/٧): «حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو - قُلْتُ: يَعْنِي: ابْنُ دِينَارٍ - عَنْ جَبْرِ بْنِ قَالَ: إِذَا نَأَى كَلْتٌ مِنَ هَدْيِ التَّطَوُّعِ غَرِمَتْ». أَمَّا:
- تَنْبِيهِ: عِنْدَ «ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ، عَنْ سَيَّانَ بْنِ سَلَمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْهَدْيُ لِتَطَوُّعٍ لَا يُؤْكَلُ، فَإِنْ أَكَلَ غَرِمَ» وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاذِ بْنِ سَعْدَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ يَجْرَحُ أَوْ يَعْلِلُ، اَللَّهُمَّ إِلَّا ابْنُ حَبَّانٍ؛ فَإِنَّهُ تَرْجَمَ لَهُ فِي «الثَّقَاتِ»، وَمِنْ نَاقِصِي سَلَمَةَ قِيلَ: تَابِعِي، وَقِيلَ لَعُوبَةُ؛ فَحَدِيثُهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِرْسَالِ.
- وَعِنْدَهُ أَيْضًا: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ذَكَوَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ قَالَا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ غَرِمَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا، أَنَّ خَالَ وَلَدَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، حَكَمَ الْبُخَارِيَّ وَأَبُو حَاتِمٍ عَلَى حَدِيثِهِ بِالتَّكْرَارِ.
- (٦) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.
- (٧) كَذَافِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «ح» «الْمَوْجِبَاتُ» وَلَهَا وَجْهٌ؛ وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى:
- (٨) انْظُرْ: «شَرْحُ السَّنَةِ» لِلْبَغَوِيِّ (١٩١/٧).



٣٠٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يُجَابَ الْهَدْيُ <sup>(١)</sup> فَرَضٌ عَلَى الْمُحْضَرِ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

٣٠٤. (وَاخْتَلَفُوا مَنْ هُوَ الْمُحْضَرُ؟) <sup>(٤)</sup>.

٣٠٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ حَالِقَ [جَمِيعَ] <sup>(٥)</sup> رَأْسِهِ يَتَخَيَّرُ <sup>(٦)</sup> كَمَا قَدْ مَنَّا.

٣٠٦. وَعَلَى (أَنْ) <sup>(٧)</sup> مَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعَلَّقًا بِصِفَةٍ لَيْسَتْ مَعْصِيَةً؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَ أَمْرٌ كَذَا <sup>(٨)</sup> فَعَلَيْ نَذْرِي لِهَدْيٍ لِلَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ <sup>(٩)</sup>.

= وَفِي «مَصْنَفِ ابْنِ لُبَيْثِيَّةٍ» (رَقْم ١٥٥٧٧): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُلُّ وَابِدِلَ إِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا. وَعِنْدَهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ: «لَا يَأْكُلُ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ». قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ فِي جَوَازِ الْأَكْلِ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ إِذَا عَطِبَ لِأَنَّهُ سَيِّدُهُ، وَالْآخِرُ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ ابْتِدَاءً.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا: «الْهَدْيُ»، وَوَقَعَتْ فِي «ق» خَطُّ أَلْفٍ لَمْ يَجْعَلْ قَدْ نَبَّهَ الْمُحَقِّقَ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «قَدْ نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَا لِيكَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْهَدْيُ عَلَى الْمُحْضَرِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ. اهـ.

(٣) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ انْعِقَادَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ فَرَضٌ عَلَى الْمُحْضَرِ، وَلَيْسَ كَمَا ادَّعَى؛ بَلْ مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْهَدْيَ لَيْسَ بِفَرَضٍ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَتْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «أ» أَيْضًا.

(٦) فِي «ب»: «بِتَخْيِيرٍ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ز»: «إِنْ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا»، وَفِي «ط»: «إِنْ كَانَ كَذَا».

(٩) قَوْلُهُ: «أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ مِنْ «ع»، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ =

٣٠٧. واختلفوا: هل على من أفسد حجه هدي أم لا؟

٣٠٨. واتفقوا على أن ما عدا الإبل، والبقر، والضأن، والمعز: لا يهدي منها شيء فيما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

٣٠٩. وأجمعوا<sup>(٢)</sup> على أن التضيئة في حرم مكة، لصيد البر الذي يؤكل: حرام.

٣١٠. واختلفوا في طير الماء.

٣١١. واختلفوا في العمل في الكفارة<sup>(٣)</sup> في<sup>(٤)</sup> جزاء الصيد بما لا سبيل إلى جماع جاز في كيفية ذلك الصيام، ولا<sup>(٥)</sup> ذلك الإطعام، ولا الجزاء<sup>(٦)</sup> فيه، و[لا] على من هو لقاتل الذي يُلغى الجزاء؟

- فإن قوماً قالوا: لا يتجاوز ذلك الجزاء شاة.

- وقوماً قالوا: إنما جعل الطعام ليُعرف به قتل الصيام.

- وقوماً أحدثوا في الصيام أنه كصيام حليق رأسه.

- وقال قوم: كصيام المتمتع.

= الثلاث، ولا أدري كيف سقط منها جميعاً؟ وهي زيادة ضرعوني نظري.

(١) كذا في «ب» و«ع»، وفي «ز» «فيما ذكرنا» وفي «خ»: «فما ذكرنا»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً وفي «ق»: «واتفقوا».

(٣) كذا في «خ» و«ب»، وفي «ز» «وأجمعوا» في العمدة في الكفارة! وهو تحريف ظاهر.

(٤) هنا في «ب» زيادة: «كفارة»، وليست في «و» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا» بغير واو قبلها.

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «الجزاءات» بالجمع.

وقالوا غير ذلك.

- وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا يُجزئُ صَوْمٌ [على] قتلِ صَيْدٍ<sup>(٢)</sup> في الحَرَمِ، وإنما هو على المَحْرَمِ يقتلُ الصَّيْدَ في الجَلِّ؛ فهذا عليه الصومُ.

٣١٢. وأجمعوا أنَّ ذَبْحَ الأنعام، والدَّ جاجِ الإنسيِّ في حَرَمِ مكة وغيره<sup>(٣)</sup>: حلالٌ.

٣١٣. واختلفوا في المتمتع بما لا سبيلَ إلى ضمِّ إجماع فيه؛ لأنَّ الرِّوَايَةَ جاءت<sup>(٤)</sup> عن ابنِ الزُّبَيْرِ<sup>(٥)</sup>: أنَّ الْمُتَمَتِّعَ: هو الْمُحَضَّوْءُ عن حجٍّ آخرَ رَمَّ به ففأَنَّهُ.

وقال آخرون<sup>(٦)</sup>: الْمُتَمَتِّعُ<sup>(٧)</sup> هو مَنْ أَهْلَ بَعْمَرَةٍ في أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَعَمِلَ عُمَرَتَهُ كُلَّهَا في أَشْهُرِ الْحَجِّ، ونَوَى بها التَّمَتُّعَ<sup>(٨)</sup>، ولم يَسْقُ مع نَفْسِهِ في حِينِ إِحْرَامِهِ بها هَدِيًّا، ثم حَلَّ، وأقامَ بِمَكَّةَ، ولم يخرج منها أصلاً، ولم يكن ساكناً بِمَكَّةَ، ولا كان بها أَهْلُهُ، ولا مِنْ سَاكِنِي جَمِيعِ المَوَاقِيْتِ التي ذكرنا قَبْلُ، ولا

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٩٧/٤).

(٢) في «و» لا يجزئ صوم على قاتل الصَّيْدِ.

(٣) في «ب» و«ز»: «وغيرها» والمثبت أعمُّ لكلِّ مكان.

(٤) في «ب» و«ز»: «قد جاءت».

(٥) انظر: «المحلى» (١٥٨/٧).

(٦) انظر لاختلافهم في حدِّ المتمتع، وأقوالهم فيه نفس الموضع السابق من «المحلى» (١٥٨/٧) وما بعدها.

(٧) كذا في «ز» أيضاً: «المتمتع»، وفي «ب»: «المحصر» وهو خطأ.

(٨) كذا في «ب» و«و»: «ونوى بها التمتع»، وفي «خ»: «ونواها للمتمتع».

(٩) كذا سياق العبارة في «خ» و«ب»، وجاءت في «ز» هكذا: «وقال آخرون: المتمتع هو من أحرَمَ بالعمرة في أشهر الحج ونوى بها التمتع».

فيما بينها وبين مكة ، ولا كذا في (١) شي مما ذكرنا من المواضع أهل ، ثم حج في ذي الحجة من تلك الأشهر التي اعتَمَرَ فيها : فإنه مُتَمَتِّعٌ .

٣١٤ . ثم اختلفوا في ذلك (٢) فرضاً ، و من مُحَرَّمٍ لها ، و من كارهٍ لها ، و من مُسْتَحَبٍّ لها ، و من مُبِيحٍ لها .

٣١٥ . و اتَّفَقُوا أَنَّ العُمرةَ المُفردةَ التي لا يريد صاحبها أن يحجَّ من عامه : إنما هي إِحْرَامٌ (٣) من الميقات ، أو من الحِلِّ - كما قلنا في الحج - أو (من) (٤) منزلِ المعتمر ، ثم طواف (٥) بالبيت كما ذكرنا في الحج .

٣١٦ . ثم اختلفوا : فاقْتَصَر بعضهم على ذلك ، وقال بعضهم : ( ثم ) (٦) يسعى بين الصفا والمروة - كما ذكرنا في الحج - ، ثم حَلَقٌ ، أو تَقْصِيرٌ ، وإِحْلَالٌ .

٣١٧ . و اختلفوا في المَكِّي يُهَلُّ بالعُمرة من مَضَرٍ من الأمصار ، ثم يحجُّ : أَيْكُونُ مُتَمَتِّعاً يَلْزُمُهُ ما يَلْزُمُ الْمُتَمَتِّعَ أم لا ؟

٣١٨ . و اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لَبَّى ونَوَى العُمرة والحجَّ معاً ، وساق الهدْيَ مع نفسه (من) (٧) حين إِحْرَامِهِ : فإنه قَارِنٌ .

(١) سقطت من « ز » أيضاً .

(٢) كذا في « ز » أيضاً : « لذلك » ، يعني : للمتعة . وفي « ب » : « لها » .

(٣) كذا في « ز » أيضاً : « وفي » : حرام ، « هو » : تصحيف ، وصححها في « ط » إلى المثبت .

(٤) وهي في « و » : « ق » و « ع » أيضاً .

(٥) في « ب » و « ز » : « طواف » ، وهو خطأ ، وصححها في « ط » إلى المثبت أيضاً .

(٦) وهي في « ز » أيضاً .

(٧) سقطت من « ز » و « ق » و « ع » أيضاً .

٣١٩. ثم اختلفوا؛ فمن موجب لذلك، ومن مانع منه، ومن مُنْعَجِبٍ له،  
وَمِنْ كُلِّهِ، وَمِنْ مَبِيعٍ.

٣٢٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَن قَالَ فِي تَلِيَّتِهِ: يَلِيكُمُ اللَّهُمَّ بِكَ، لَيْتِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ  
لَيْتِكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ: فَقَدْ لَبَّى.

٣٢١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَن لَمْ يَنْظِلُّ فِي إِحْرَامِهِ، وَلَا قَتَلَ قَمَلَةً<sup>(١)</sup>، وَلَا  
قُرَادَةً<sup>(٢)</sup>، وَلَا خَلْمَةً، وَلَا خَمْنَانَةً<sup>(٣)</sup>، وَلَا قَصَّ<sup>(٤)</sup> شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا<sup>(٥)</sup> ظُفْرِهِ<sup>(٦)</sup>،  
وَلَا رَفَّتَ، وَلَا عَصَى، وَلَا جَادَلَ، وَلَا التَّدْبِشِي مِنْ النِّسَاءِ، وَلَا سَمَّ رِيحَانًا،  
وَلَا ادَّهَنَ لَوْ أَوْ كَلَّ شَيْئًا<sup>(٧)</sup> فِيهِ طِيبٌ لَمْ تَمْسَهُ<sup>(٨)</sup> (لَتَنَالُوا)<sup>(٩)</sup> مَسَّ طِيبًا، وَلَا  
كَنَّا مِنْهُ، وَلَا عَصَبَ رَأْسِهِ، وَلَا رَبَطَ<sup>(١٠)</sup> مِطْقَةً، وَلَا طَرَحَ عَلَى نَفْسِهِ<sup>(١١)</sup> مَخِيطًا،

- 
- (١) كذا في «ب» و«و» أيضًا، وفي «ق» «نملة»، وسقطت من «ع».
- (٢) كذا في «ب»، وفي «خ»: «قُرَادًا»، وفي «ز»: «فَرَاد» وهو تصحيف.
- (٣) في «تهذيب اللغة» للخليل: «أبو عبيد عن الأصمعي: القُرَادُ أَلِي مَا يَكُونُ صَغِيرًا قِمْقَمَةً،  
ثُمَّ يَصِيرُ خَمْنَانَةً، ثُمَّ يَصِيرُ قُرَادًا، ثُمَّ يَصِيرُ خَلْمَةً».
- (٤) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و» «قُرَادًا» ولا مَسَّ.
- (٥) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «مَن»، وليست في «خ» ولا «ع».
- (٦) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «أظفاره»، وفي «ط»: «أظفاره».
- (٧) كذا في «ع»، وفي «خ»: «بمس».

(٨) سقطت من «ز» و«ق» و«هـ» أي «على» وهو بعيد معبر، واحتراز لخلاف موجود؛ ففي  
«الموطأ» (٣٣٠/١): «سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ: هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا  
مَا تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ، وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا  
يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ».

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «شَدَّ»، والمعنى واحد.

(١٠) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «رأسه».

و لا جَعَلَ<sup>(١)</sup> على رأسِهِ ثَاءً، و لا غَطَى<sup>(٢)</sup> وَجْهَهُ، غَلَّلَ رَأْسَهُ بِغَسَلٍ<sup>(٣)</sup> و لا بماءٍ، و لا انْغَمَسَ في ماءٍ، و لا بَالَعَ في حَكٍّ<sup>(٤)</sup>، و لا اخْتَرَمَ، و لا ثَقَلَدَ سَيْفًا، و لا قَتَلَ سَبْعًا، و لا اسْدَأَ، و لا خنزيرًا، و لا شيئًا من دوابِّ البرِّ، و لا يَبِضَ طَائِرٍ (بَرِّي)<sup>(٥)</sup>، و لا قَرَضَ<sup>(٦)</sup> دَأً، و لا أَدَّ<sup>(٧)</sup> عَشًا<sup>(٨)</sup>، و لا نَظَرَ في مرآةٍ، و لا ذَلَّ على شيءٍ من ذلك، و لا فَعَلَ شيئًا من ذلك مُبْحَرِمًا، و لا اخْتَجَمَ: فإنه لم يَأْتِ شيئًا يُكْرَهُ في إِحْرَامِهِ.

و قد رُوِيَنا عن الأعمش<sup>(٩)</sup> أنه قال:

(١) كُنا في «ع» أَيْضُ، و «ب» و «ز»: «و لا حمل» و هو صحيح أَيْضُ، لكن المَثْبُت أَعْمُ لكل ما يُمكن أن يُوضع على الرأس مما يُلبس: كالْقَلْبُ، السُّورَةُ، و العِمَامَةُ، أو ما يُحْمَلُ، كالْمَتَاعِ و غيرِهِ، خاصَّةً و أنه لم يذكر تَغْطِيَةُ الرُّسْلِ فيما احْتَرَزَ لَهُ.

(٢) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أَيْضُ، و في «ب» «و لا عطر» و هو تصحيف من المَثْبُت

(٣) «الْغَسْلُ» بكسر الغين: ما يُغْسَلُ بِهِ مِنْ خِطْمِيٍّ، و أَشْتَانٍ، و نحو ذلك.

(٤) كذا في «ع» أَيْضُ، و في «ب» و «ز» و «ق»: «الحك» بالآلف و اللام.

(٥) و هي في «ز» و «ق» و «ع».

(٦) كذا في «ب»، و في «خ» و «ز» و «ق» و «ع» «طَعَنَ»، و المَثْبُتُ أَصَحُّ إن شاء الله.

و دَعَرَ الصَيْدَ: أَخَافَهُ و أَفْزَعَهُ.

و قد روى مالكٌ في «موطئه» (رقم ١٥٧٧): «عن ابن شهاب، سَعْنَدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: لو رأيتَ الطَّيَّاءَ بالمدينة تَرْتَعُ ما دَعَرْتُهَا. قال

رسول الله ﷺ: «ما بين لائِبَتِهَا حَرَامٌ».

(٧) كُنا في «ع» أَيْضُ، و في «ب» و «ز» و «ق»: «عُشَهُ».

(٨) في «حلية الأولياء» لأبي نُعَيْمٍ بسند رجاله ثقات عن وكيع، قال: ائْتَرَى الأعمش من

أعرابي، و خرج معه قومٌ يَرْجُونَ أن يسمعوامنه، قال: فلما أحْرَمَ - و كان الجمال يؤذيه

- فاجتمعوا يومًا في خيمة، فجاء إليهم و هم مُجْتَمِعُونَ، فقام الأعمش فشَدَّ إِزَارَهُ و قام =

مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ ضَرْبُ (الْجَمَالِ) <sup>(١)</sup>، وَنَرَاهُ - بَلْ لَا شَكَّ <sup>(٢)</sup> - أَنَّهُ أَرَادَ هَلِ الْفِسْقِ مِنْهُمْ.

= إِلَيْهِ بِعَمُودِ الْخِيْمَةِ فَضَرَبَهُ فَشَجَّهَ، فَقَالُوا يَا بَا مُحَمَّدٍ، تَقُومُ إِلَيْهِ فَتَشْجُوهُ أَنْتَ مُحَرِّمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْإِحْرَامِ ضَرْبُ الْجَمَالِ. اهـ.

وَفِي «الطَّبَوْرِيَّاتِ» لِلشَّافِعِيِّ (رَقْمُ ٨٨٦) طَرِيقُ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ: «حَجُّ الْأَعْمَشِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ، وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، فَكَانُوا يَقُولُونَ لِلْجَمَالِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ: أَيْخُ حَتَّى تَتَوَضَّأَ. ثُمَّ يَقُولُونَ: أَقِمُّ حَتَّى نُصَلِّيَ، فَأَذْنُوهُ، فَتَرْكُهُمْ حَتَّى أَحْرَمُوا، وَأَمْرٌ أَنْ يَثْبُوعَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، قَالُوا لَهُ: أَيْخُ. قَالَ: لَا أَفْعَلُ. قَالَ: قِفْ حَتَّى نُصَلِّيَ. قَالَ: لَا أَفْعَلُ. فَلَمَّا وَرَدُوا الْمَنْزِلَ وَثَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ بِرُشُوقَةٍ يَرِيدُهُ، فَرَجَعَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، فَوَثَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، فَأَخَذَ بِتَلْبِيئِهِ، فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: لَوْلَا اللَّهُ. فَوَثَبَ إِلَيْهِ الْأَعْمَشُ بِجَرِيدَةِ رَظْمَةٍ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ وَيَقُولُ: لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ. قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ لِعِيسَى: فَمَعَتْ الْأَعْمَشُ يَقُولُ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ ضَرْبُ الْجَمَالِ، فَقَالَ: بَلْغَنِي ذَلِكَ عَنْهُ. اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَمَلَ السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» (١١٩٨) وَغَيْرُهُ هَذَا الْأَثَرُ عَلَى الدُّعَابَةِ وَالتَّنْذُرِ، وَأَشَارَ لِكَلَامِ لِمَصْنُفٍ هُنَا مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْفَسَقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَوَّلَ الْبَعْضُ فِعْلَ الْأَعْمَشِ هَذَا، وَقَوْلُهُ: «إِنْ هَذَا مِنَ السُّنَّةِ» عَلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرَجِ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْنَا، أَفْجَلَسْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي وَكَانَتْ زِمَالَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَزِمَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً مَعَ غَلَامٍ لِأَبِي بَكْرٍ، فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يَتَنَظَّرُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ، فَطَلَعَ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ، قَالَ: أَيْنَ بَعِيرُكَ؟ قَالَ: أَضَلَّتْهُ الْبَارِحَةُ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَعِيرٌ وَاحِدٌ تَضِلُّهُ؟ قَالَ: فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسَمَّى وَيَقُولُ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرَمِ مَا يَصْنَعُ!». قَالَ ابْنُ أَبِي رَزْمَةَ: فَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرَمِ مَا يَصْنَعُ!» وَيَتَسَمَّى. قُلْتُ نَوْفَ إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَّنَاهُ.

(١) وَهِيَ فِي «وَرَقَةٍ» أَيْضًا.

(٢) كُنَّا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بَلَا شَكَّ»، وَفِي «ق»: «بَلْ لَا شَكَّ».

٣٢٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اغْتَمَرَ عُمرَتَهُ كُلَّهَا فِيمَا<sup>(١)</sup> بَيْنَ اسْتِهْلَالِ الْمُحَرَّمِ إِلَى أَنْ يُتِمَّهَا قَبْلَ (لَيْلَةِ)<sup>(٢)</sup> يَوْمِ الْفِطْرِ، وَلَمْ يَنْوِ بِهَا التَّمَتُّعَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ، أَوْ إِلَى الْمِيقَاتِ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ (ذَلِكَ)<sup>(٣)</sup>؛ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا.

٣٢٣. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْ مُوَجِّبٍ لَذَلِكَ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ مَانِعٍ (مِنْهُ)<sup>(٥)</sup>، وَمِنْ كَارِطِهِ، وَمِنْ مُسْتَحِبٍّ، وَمِنْ مُبِيحٍ.

٣٢٤. وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لَهَّ مَرَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ لَمْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ حَجَّ عَامًا قَابِلًا<sup>(٦)</sup>؛ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا. ثُمَّ اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي ذَلِكَ.

٣٢٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامَ كُلَّهُ، حَاشَا (مِنْ)<sup>(٧)</sup> يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: وَقْتُ [التَّلْبِيَةِ وَالسَّعْيِ]<sup>(٨)</sup> لِلْعُمْرَةِ، لِمَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ (ذَلِكَ)<sup>(٩)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا أ، وَفِي «ب»: «مِمَّا»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٢) وَفِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَفِي «ط».

(٤) فِي «ب» وَ«ز» «مَوْجِبٌ لَهُ».

(٥) مَكَانُهَا فِي «ز»: «لَهُ».

(٦) كَذَا فِي «ز»، وَهَكَذَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ أَيْضًا فِي «خ»، وَفِي «ب»: «كَامِلًا».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ع».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا.



٣٢٦. واختلفوا في التلبية، والسعي بين الصفا والمروة، والنية في جميع  
عمل الحج؛ أفرائض هي أم لا؟ وكذلك في طواف الوداع.



## ٩- كتاب الأقضية

٣٢٧. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ وَلَّاهُ الْإِمَامُ الْقُرَشِيُّ الْوَاجِبَةَ<sup>(١)</sup> طَاعَتُهُ الْأَحْكَامَ: فَإِنَّ أَحْكَامَهُ - إِذَا وَافَقَ الْحَقَّ - نَافِذَةٌ.

على أَنَّ مَنْ حَكَّمَ<sup>(٢)</sup> بِمَا يَخَالِفُ<sup>(٣)</sup> الْإِجْمَاعَ - (كَائِنًا مَنْ كَانَ)<sup>(٤)</sup> -: أَنَّ حُكْمَهُ مُرَدُّو<sup>(٥)</sup>.

٣٢٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ (لَمْ)<sup>(٦)</sup> يُؤَلِّهِ السُّلْطَانُ<sup>(٧)</sup> نَافِذُ الْأَمْرِ - بِحَقٍّ، أَوْ بِتَغْلِبٍ - وَلَا<sup>(٨)</sup> حُكْمُهُ الْخُضْمَانُ، وَلَا<sup>(٩)</sup> هُوَ قَادِرٌ عَلَى إِنْفَازِ الْحُكْمِ: أَنَّ حُكْمَهُ غَيْرُ نَافِذٍ، وَأَنْ تَخْلِيفَهُ لَيْسَ تَخْلِيفًا.

٣٢٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْجُورًا، وَكَانَ بِالْغَا، سَالِمَ الْأَعْضَاءِ<sup>(١٠)</sup>،

(١) كذا في «ع» أيضًا وفي «ب» و«ز» و«ق»: «الواجب».

(٢) في «ب» «على أنه إن حَكَّمَ».

(٣) من «بلو»، قلى «خ» و«ع»: «بما خالف».

(٤) وهي في «و» «ع».

(٥) قوله: «على أن من حكم... إلخ» ساقط كله من «ز».

(٦) وهي في «ق» و«ع» أيضًا.

(٧) في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «سلطان» بغير الألف واللام.

(٨) كذا في «ب» و«و» و«ق»: «وكانها في «خ»: «أو».

(٩) هنا في «خ» و«و» و«ع» زيادة: «كان»، وليست في «ب» ولا «ق». وحذفها أولى، لمجيء لفظة «قادر» مرفوعة في جميع النسخ.

(١٠) كذا في «ز» وفي «ع» أيضًا أ، وفي «ب»: «سالم الاعتقاد».

حَسَنَ الدِّينِ، خُزَّاءٌ، غَيْرُ مُعْتَقٍ، عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ<sup>(١)</sup> وَالنَّظَرِ وَلَا جَمَاعٍ  
وَالِاخْتِلَافِ، لَمْ يَبْلُغِ الثَّمَانِينَ: جَائِزٌ أَنْ يُوَلَّى الْقَضَاءَ.

٣٣٠. وَاتَّقُوا عَلَى اللَّهِ مَا حَكَمَ بِهِ لغيرِ نَفْسِهِ، وَلغيرِ عِبْدِهِ، وَلغيرِ [كُلِّ] <sup>(٢)</sup> مَنْ يُخَلِّفُ فِي بُيُوتِهَا مِنْ دُونِ رَجُلِهِ لغيرِ بُلُوهِ <sup>(٣)</sup>، وَمِنْ وَلِيِّهِ أَوْ مِنْ وَلِيِّهِ <sup>(٤)</sup> بِكُلِّ وَجْهٍ، وَأَوْلَى حَوَائِجَاتِهِ، وَمَنْ هُوَ فِي كَفَالَتِهِ، وَصَدِيقُهُ الْمُطْلَقُ، [وَعَلَى] <sup>(٥)</sup> عَدُوِّهِ: أَنْ حُكِمَ جَائِزٌ (فِيهِ) <sup>(٦)</sup> إِذَا وَافَقَ الْحَقُّ.

٣٣١. واختلفوا في حُكْمِهِ لِكُلِّ / مَنْ ذَكَرْنَا؛ أَيْ جَوُزُ أَمْ لَا؟

۳۳۲. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنَعِيَ الْقَضَاءَ - كما ذكرنا - في جهة ما، أو وقت ما، أو أمر ما، أو بين قوم ما فإِنَّهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ .

٣٣٣. وَأَظُنُّ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِي غَيْرِ مَا قُلَدَ (فِيهِ) <sup>(٧)</sup> أَمْ لَا؟  
ولكن لا أعلم في المنع من ذلك خلافاً في وقتي هذا.

٣٣٤. وَأَتَفَقَوْا عَلَىٰ وَجوبِ الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ مَعَ يَمِينِ الْمَشْهُودِ لَهُ، وَبِالْإِقْرَارِ

(١) كُنا في «خ» و«ب» وسائر الأصول، وزاد بعدها في «ز»: «والذكر».

(٢) وهي في 'ز' أيضاً.

(٣) هكذا موضع قوله: «ولغير أبيه» في «خ» و«ز» وقع «وجاء» في «ب» بعد قوله: «ولغير نفسه»، ولعل موضعها «على ب» وأجبه «و بعد» عن اللبس.

(٤) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ط» وفي «م» و«ل» و«ن» ولد ولد، وشكلها محقق «ق» هكذا: «مَنْ وَلَدَهُ أَوْ مِنْ وَلَدٍ وَلَدَهُ»، وفي «ز»: «وَمِنْ وَلَدٍ فَقَطْ وَلَا شَيْءَ بَعْدَهَا».

(٥) سقطت من الاعيض أ، فهواز واق.

(٦) يعني: فيمن حكم عليه من غير هؤلاء المذكورين، وهي ساقطة من "ز" و"ق" و"ع" أيضاً.

(٧) وهي في رزاً أيضاً.

الذي لَا يَتَّصِلُ به استثناءً، أو مَا يُبْطِلُهُ، إذا كَانَ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي، وَلَمْ<sup>(١)</sup> يَكُنْ تَقْدَمَةُ إِنْكَارٍ عِنْدَهُ فَأُثْبِتَهُ<sup>(٢)</sup> الْقَاضِي فِي دِيْوَانِهِ، وَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ (غَيْرُ الْقَاضِي)<sup>(٣)</sup> عِنْدَ ذَلِكَ الْقَاضِي.

٣٣٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكَمَ فِي مَنَزِلِهِ.

٣٣٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ فَرَضاً عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَحْكَمَ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ.

٣٣٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ إِلَازِمِ رُسُو (شُكْرًا)<sup>(٥)</sup> عَلَى قَضَاءِ بَحْقٍ، أَوْ بَيَاطِلٍ، أَوْ تَعْجِيلِ الْقَضَاءِ<sup>(٦)</sup> بِحَقٍّ، أَوْ بَيَاطِلٍ.

٣٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ، إِنْ حَكَمَ بَيْنَ الذَّمِّيِّينَ الرَّاغِبِينَ بِحُكْمِهِ، مَعَ رِضَا حُكَّامِ أَهْلِ دِينِ ذَيْنِكَ الذَّمِّيِّينَ (بِحُكْمِهِ)<sup>(٧)</sup>، أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَحْكُمُ بِمَا أَوْجَبَهُ دِينُ الْإِسْلَامِ.

٣٣٩. وَاخْتَلَفُوا فِي (كَيْفِيَّةِ)<sup>(٨)</sup> حُكْمِهِ بَيْنَهُمْ فِي الْخَمْرِ، وَالْخَنَازِيرِ، وَالْمَيْتَةِ.

٣٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ -

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «إِذَا لَمْ».

(٢) فِي «ب»: «أَوْ أُثْبِتَهُ»، وَفِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» وَ«ثَبَتَهُ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ط» عَلَى أَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَن عَلَيْهِ».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٦) كَذَا فِي «ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «أَوْ تَعْجِيلًا لِقَضَائِهِ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ق» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع»، وَمَكَانُهَا فِي «ز»: «بِذَلِكَ».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

صحيحه<sup>(١)</sup> وسقيمه (وأحكامه)<sup>(٢)</sup> - وبالإجماع والاختلاف: فإنه لا يحل له أن يفتي [و]<sup>(٣)</sup> إن كان ورعاً.

٣٤١. واتفقوا على أن من كان عالماً بما ذكرنا، وكان ورعاً: فله أن يفتي.

٣٤٢. واتفقوا على أنه لا يحل للقاضي، ولا للمفتي<sup>(٤)</sup> تقليد رجل بعينه بعد رسول الله<sup>(٥)</sup> ﷺ؛ فلا يحكم، ولا يفتي إلا بقوله، وسواء كان ذلك الرجل قديماً، أو حديثاً.

٣٤٣. واتفقوا على وجوب الحكم<sup>(٦)</sup> بالقرآن، والسنة، والإجماع.

٣٤٤. واتفقوا على أن من حكم بغير هذه الثلاثة، أو القياس، أو الاستحسان، أو قول صاحب<sup>(٧)</sup> لا مخاليف له منهم، أو قول تابعي<sup>(٨)</sup> لا مخالف له من التابعين، ولا من الصحابة، أو قول الأكثر من الفقهاء: فقد حكم بباطل لا يحل.

(١) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع» و«و» صحيحه «بواو قبلها»

(٢) وهي في «ع»، وفي «و»: «وبأحكامه».

(٣) وهي في «ب» و«و» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ب»: «لا يحل لقاضي ولا لمفتي»، وفي «ع»: «لا يحل للقاضي وللمفتي»، وفي «ز»: «لا يحل لقاضي ولا مفتي».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بعد موت رسول الله»، وأظن أن هذه الزيادة خطأ؛ فإنه لم يكن يجوز في حياة رسول الله ﷺ أيضاً تقليد رجل بعينه غيره.

(٦) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «على وجوب القضاء والحكم».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «صحابي».

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «تابع».

٣٤٥. واتفقوا على أنه لا يحل لمُتَبِّ، ولا لقاضي أن يحكم بما يشتهي مما ذكرنا في قِصَّة<sup>(١)</sup>، وبما اشتهى مما يخالف ذلك الحكم في أخرى مثلها، وإن كان كلا القولين مما قال به جماعة من العلماء<sup>(٢)</sup>، ما لم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له إلى صواب بان له.

٣٤٦. وأجمعوا على قبول الترجمة<sup>(٣)</sup> بشاهدين عدلين<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ب» و«ق» أيضاً، وفي «ع» و«ز»: «قضية»، وكذا أثبتنا محقق «ق»، ثم قال في الحاشية: جاءت في المطبوع -ع- يعني: من «المراتب» -والمخطوطات - يعني: مخطوطات «الإقذاع» - «قصة»، والمؤدى واحداً!

قلت: واستعمال لفظة «قصة» مكان «قضية» أمر شائع على لسان الفقهاء، ومنهم المصنف رحمه الله. انظر: «المحلى» (٨/٣٥٩، ٩/٣٦٩)، (١١/٣٤٢).

(٢) هنا في «خ» زيادة: «التابعين»! وهو خطأ وليس في «ب» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع».

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق» و«ز»: «التزكية»، والمعنى وإن كان مختلفاً بالكلية، إلا أن كلتا العبارتين بكل لفظ على جِدة صحيح في ذاته.

وقد وضع ابن القطان هذه العبارة في يلجمه بقوله: «ذكر الشاهد يرجع أو لا يذكر الشهادة، والشهادة على الخط، والتزكية»، ثم لم يذكر في هذا الباب شيئاً مما يخص أمر التزكية المَعْنُون به إلا هذه العبارة المعزوجة إلى «المراتب» فقط، وفي هذا ما يدل على أن مبدأ هذه اللفظة إنما هو من ابن القطان، لا مدخل لتساخ الكتاب فيها، ولعلها صُحِّفَتْ عليه لتقارب رسم الكلمتين، أو نحو ذلك، والله أعلم.

(٤) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل عند لي حنيفة: يُقْبَلُ من واحد، ولو كانت امرأة، وعند محمد: يُقْبَلُ رجلٌ وامرأتان، وعند مالك: إن كان ذلك الحكم في إقرار بمال؛ قُبِلَ فيه رجلٌ وامرأتان، وإن كان يتعلق بالأبدان لم يُقْبَلْ إلا عدلان، والله أعلم».

قلت: قد تبَّهنا غير مرة، وقلنا: إن المصنف رحمه الله إنما يروم بأكثر ما يحكيه من اتفاقات في هذا الكتاب تحرير القدر المتفق عليه بين أهل العلم، وتخليصه من المختلف فيه =

٣٤٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ لِلْمَحْكُومِ لَهُ <sup>(١)</sup> كِتَابًا بِحُكْمِهِ لَهُ <sup>(٢)</sup>، يَشْهَدُ لَهُ فِيهِ، إِنْ أَحَبَّ الْمَحْكُومُ لَهُ ذَلِكَ، أَوْ دَعَا إِلَيْهِ.

٣٤٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَعْطَى الْحَاكِمَ مَا لَمْ يَنْوَجِهِ طَيِّبٌ، دُونَ أَنْ يَسْأَلَهُ إِيَّاهُ: فَإِنَّهُ <sup>(٣)</sup> حَلَالٌ وَسَوَاءٌ رَثْبَةٌ أَوْ كُلُّ شَهْرٍ، أَوْ كُلُّ وَقْتٍ مُوجِبٍ أَوْ قَطْعُهُ عَنْهُ.

٣٤٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ عُدُولٍ عِنْدَهُ - عَلَى مَا نَذَرُوهُ [فِي كِتَابِنَا هَذَا] <sup>(٥)</sup> فِي الشَّهَادَاتِ [إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] <sup>(٦)</sup> - عَلَى إِقْرَارٍ <sup>(٧)</sup>، أَوْ عَلَى عِلْمِهِمْ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ.

٣٥٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ تَنْقُصَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا عَدَا عِلْمَهُ، أَوْ إِقْرَارَ الْمَحْكُومِ

= بينهم، ثم حكاية اتفاقهم عليه. وهو هنا لما نظر فرأى أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ اكْتَفَى بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَتْ أَمْرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قِيلَ فِي ذَلِكَ رَجُلًا وَأَمْرًا بَيْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَضَايَا، وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَرَطَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ وَجَدَ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِي قَبُولِهِ أَحَدُهُمْ، وَتَصَحُّحُ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ: أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدَانِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ، فَحَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: «أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ»، وَ لَيْسَ «لِلْجَوْبِ»، وَهَذَا مِنْ دِقَّةِ رَحْمَةِ اللَّهِ.

(١) كُنَّا فِي «ع» وَ «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «عَلَيْهِ».

(٢) كُنَّا فِي «ع» أَيْضًا، «لَوْ هِيَ»: «بِحُكْمِ»، وَ قَوْلُهُ: «بِحُكْمِهِ لَهُ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٣) هُنَا فِي «بِ» وَ «و» زِيَادَةٌ: «لَهُ»، وَ لَيْسَتْ فِي «خ» وَ لَا «ع».

(٤) هُنَا فِي «بِ» وَ «و» «زَوْقٌ» أَيْضًا زِيَادَةٌ: «لَهُ»، وَ لَيْسَتْ فِي «خ» وَ لَا «ع» كَذَلِكَ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا «أَوْ هِيَ» فِي «ز».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا «أَوْ هِيَ» فِي «ز».

(٧) كُنَّا فِي «بِ» وَ «ز» وَ «ع» أَيْضًا وَفِي «ق»: «عَلَى إِقْرَارِهِمْ».

عليه، أو [ما] <sup>(١)</sup>. قَامَتْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> بَيِّنَةٌ <sup>(٣)</sup>.

٣٥١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَرَهُ الْإِمَامُ الْوَاجِبَةُ طَاعَتُهُ مِنَ الْحُكْمِ بِقَبُولِ كِتَابٍ حَاكِمٍ آخِزٍ لِيهِ مِنْ بِلَدٍ بَعِيدٍ <sup>(٤)</sup>، أَوْ مَخَاطَبَةٍ <sup>(٥)</sup> غَيْرِهِ مِنْ الْوَلَاةِ (لِلْأَحْكَامِ) <sup>(٦)</sup>: أَنَّ لَهُ <sup>(٧)</sup> أَنْ يَقْبَلَ الْكِتَابَ، وَأَنْ يَكْتُبَ وَيَحْكُمَ بِمَا وَرَدَ <sup>(٨)</sup> مِنْهَا <sup>(٩)</sup> مِمَّا يَوْجِبُ الْحُكْمَ، وَيَحْكُمَ بِكِتَابِهِ، مِمَّا يُقْبَلُ <sup>(١٠)</sup> أَيْضاً كَذَلِكَ، إِذَا شَهِدَ بِمَا فِي نَصِّ الْكِتَابِ عَدْلَانِ <sup>(١١)</sup>، وَكَانَ الْكِتَابُ مَخْتُوماً، وَكَانَ إِلَى هَذَا الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ، وَكَانَ الَّذِي كَتَبَهُ بِمَحَلٍّ <sup>(١٢)</sup>، غَيْرَ مَعزُولٍ فِي

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «به».

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «البينة» بألف ولام، وفي «ع»: «معتمد»، أو كلمة نحوها، وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ببعثه» وهو تصحيف، وقد نبه عليه في «ط» وأثبتها كما أثبتناها هنا.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ب»: «بمخاطبة».

(٦) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أن للحاكم».

(٨) في «ب» و«ز» و«ق»: «بما ورد»، وفي «ع»: «ما ورد».

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بما فيه ورده منها»، وجعلها في «ط» - تصحيحاً منه - بما ورد فيه.

(١٠) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «بقبول» بغير هاء، وفي «ز» و«ع»: «بقوله» ولعله تصحيف من المثبت.

(١١) هنا في «ق» زيادة: «وكانا ذكئين»؛ وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث ولا في شيء من باقي الأصول.

(١٢) كذا في جميع النسخ، وفي «ط»: «كتبه»، وفي «ز»: «كتب له به».



حين وصول الكتاب الذي كُتِبَ به إليه . هذا في غير الحدود والقصاص .  
٣٥٢ . (واختلفوا في الحدود والقصاص) <sup>(١)</sup> ، وفي كتابه <sup>(٢)</sup> من البلد  
القريب .

٣٥٣ . واتفقوا أنَّ كتاب <sup>(٣)</sup> الحاكم إلى الحاكم ، إذا كان بأمر من الإمام  
كما ذكرنا ؛ فشهد عدلان عند الحاكم المكتوب إليه أنَّ هذا كتاب فلان الحاكم  
إليك ، وأشهدنا على ما فيه <sup>(٤)</sup> : أنَّ على المكتوب إليه (أد : ) <sup>(٥)</sup> يحكم بمافيه  
كما ذكرنا) <sup>(٦)</sup> .



(١) سقطت من ق : أيضاً ، وهي في « ز » .

(٢) كذا في جميع النسخ : « وفي كتابه » ، ولعل سقوط قوله : « واختلفوا في الحدود والقصاص »  
من « ب » في أول العبارة قد أوهم الكوثري رحمه الله تقدير لفظة « غير » بين قوله « وفي »  
وقوله : « كتابه » ، فجعلها هكذا : « وفي غير كتابه ... » اعتقاداً منه أن ذلك يمكن أن يعوض  
السقط الذي في العبارة ، فإذا به يغيّر المعنى المقصود ، بل ويُقلِّبه بالكُلِّية ؛ إذاً خلافاً  
إنما هو في الكتاب يُكْتَبُ به إلى الحاكم من البلد القريب يُقْبَلُ أم لا ، أمّا البعيد فلا خلاف  
بينهم في قبوله ؛ كما حكاها المصنّف نفسه في صدر العبارة .

(٣) كذا في « ز » و « ع » أيضاً ، وفي « ب » : « كتب » وهي صحيحة أيضاً على تقديرين : إما « كتب »  
يفتح الكاف وتسكيناً لئلا ؛ مصدر ككتابة ، وإما « كُتِبَ » بضم الكاف والتاء ؛ جمع كتاب .

(٤) كذا في « ب » و « ز » ، وفي « خ » و « ع » : « بمافيه » .

(٥) وهي « ز » و « ع » .

(٦) وهي في « ز » و « ع » أيضاً ، ومكانها في « ق » : « بما ذكرنا » .

## ١٠- بقية من الأقضية والدعوى والإقرار والقسمة والشهادات

٣٥٤. اتفقوا على قبول شاهدين مسلمين عدلين، فاضلين في دينهما / ومعتقديهما، حسنَي الرأي<sup>(١)</sup> والاسم والكنية، معروفين، حُرَّين، بالغين، معروفِي النسب<sup>(٢)</sup>، ضابطين للشهادة، غير محلوفين قَذِفَ، ولا خمر<sup>(٣)</sup>، ولا في سيء من الحدود ولا يكونان - مع ذلك - أبوين، ولا جدَّين، ولا ابْنين، ولا ابْنِي ابن أو ابْنِة فأسفل<sup>(٤)</sup>، ولا أخوين، ولا ذوي رَجِم مُحَرَّمَة من الذي شهداه، ولا أحدهما، ولا آكل طين، ولا نافع لحيته، ولا صديقين، ولا شريكين، ولا أجيرين، ولا سيِّدين للمشهود له، (ولا ممن يبول قائماً، ولا مُغفلين، ولا شريفين، ولا معروفين بكثرة الغلط<sup>(٥)</sup>)، ولا كانا في عيال المشهود له<sup>(٦)</sup> ولا أحدهما، ولا أقلفين<sup>(٧)</sup>، ولا صيرفتين، ولا آخر سين، ولا مُغفَّين، ولا نافعين، ولا بائعي<sup>(٨)</sup> ما

- 
- (١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «حسنَي الزِّي».
- (٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وفي النسب» وهو خطأ وتصحيف من المثبت.
- (٣) في «ب» و«ز» و«ع»: «ولا في خمر».
- (٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «وإن أسفل»، وفي «ز»: «وأسفل».
- (٥) هنا في «ز» زيُّد «في الشهادات».
- (٦) وهي كلها في «ع» و«و» أيضاً بتقديم وتأخير لبعض الألفاظ.
- (٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» «أغلفين»، والمعنى واحد: الأغلف والأقلف: غير المختون من الرجال.
- (٨) كذا في «ب»، وفي «ز» «ولا بائعين»، وفي «خ» و«ع»: «ولا تابعي».

لا يجوز، ولا مُتَّخِذِينَ لَهُ<sup>(١)</sup>، ولا مُكَارِبِي حَمِيرٍ، ولا صَاحِبِي حَمَامٍ<sup>(٢)</sup>، ولا مُتَقَبِّلِي حَمَامٍ<sup>(٣)</sup>، ولا طَفْيَائِينَ، ولا (أَرْذَلًا)<sup>(٤)</sup> يكونَ أَحَدُهُمَا مِمَّا ذَكَرْنَا، ولا زَوْجًا، ولا يَكُونَانِ عَدُوَّيْنِ لِلْمُشْهُدِ عَلَيْهِ، ولا أَحَدُهُمَا، (وَجَاهًا) لِأَنْفُسِهِمَا<sup>(٥)</sup> نَفْعًا، ولا أَحَدُهُمَا، ولا دَافِعَيْنِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا ضَرَرًا، ولا أَحَدُهُمَا، ولا تَدْبِوَيْنِ عَلَى قَرَوِيٍّ - وهو الحَضْرِيٌّ - ولا خَصِيَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، ولا أَعْمَعَيْنِ، ولا فَاقِرَيْنِ، ولا يَكُونَنَّ<sup>(٧)</sup> أَيْضًا أَوْخُونَيْنِ، ولا أَبًا وَابْنًا، ولا شَاهِدًا (الشَّيْءُ)<sup>(٨)</sup> الْمَشْهُودَ فِيهِ<sup>(٩)</sup> بِتَمْلِكِهِ<sup>(١٠)</sup>.....

(١) كذا في «خ» و«ب»، وفي «و»: «ولا متجربين به».

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ع»: «حجام» وهو تصحيف.

قال الكاساني في «بدائع الصنائع» (٢٦٩/٦): «والذي يلعب بالحمام فإن كان لا يُطَيِّرُهَا لا تسقط عدالته، وإن كان يُطَيِّرُهَا تسقط عدالته؛ لأنه يطلع على عورات النساء، وتُسْغَلُهُ ذَلِكَ عن الصلاة والطاعات» اهـ. وانظر: «المغني» (١٧٢/١٠ - ١٧٣).

(٣) عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (برقم ٢٣٦٤٦) عن شريح: «أنه كان لا يُجِيزُ شَهَادَةَ صَاحِبِ حَمَامٍ، ولا صَاحِبِ الْحَمَامِ».

(٤) وهي في «ز» أيضًا أ.

(٥) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و»: «إلى أنفسهما».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «خصمين»، وقد أشار الناسخ في الحاشية إلى أنها في الأصل الذي نُسَخَ منه: «خَصِيَّتَيْنِ» كما هي هنا.

(٧) وهي في «ز» و«ع».

(٨) سقطت من «و» أيضًا، وهي في «ع».

(٩) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ع»: «المشهود له»، وفي «ب»: «ولا شاهدًا للمشهود فيه» وصوبها في «ط» إلى ما هنا في «خ».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» أيضًا بموحدة في أولها، وفي «ط»: «يتملكه» بمثناة، وليست منقوطة في «ع».

- غير من شهدا له<sup>(١)</sup> فسكتنا - ولا شاعرين، ولا أحدهما شيئاً مما ذكرنا<sup>(٢)</sup>.

٣٥٥. فإذا شهدا اثنان - كما ذكرنا - وحلف المشهود له، ولم يرجع [عن  
شهادتهما]<sup>(٣)</sup>، ولا أحدهما، (ولا فسقا<sup>(٤)</sup>)، ولا أحدهما<sup>(٥)</sup>، ولم يكونا حين  
سماعهما الشهادة مُحْتَفَيْنِ، وقال لهما المشهود عليه: اشهدا بهذا عليّ، وقال  
حين أدارتهما الشهادة: نشهد بشهادة الله على هذا لهذا بكذا<sup>(٦)</sup>، (أو كذا)<sup>(٧)</sup>،  
ولم يكن عند المشهود عليه اعتراض، وكان حاضر أبعد تأتي مدة يقطع فيها  
عذره: فقد وجب الحكم بما شهدا به في جميع الحقوق والحدود<sup>(٨)</sup>، حاشا  
للنماء والزنا واللباطة - يعني<sup>(٩)</sup> بالذماء: ما وجب قتلاً بقود، أو غيره فقط -  
إلا أن يكون أحدهما، أو كلاهما شهد في حدّ قد أقيم عليه<sup>(١٠)</sup>، أو شهدا بها<sup>(١١)</sup>

(١) هنا في «ب» و«و» زيادة: «به»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً وفي «ع» ولا شاعرين ولا أحدهما، ولا في أحدهما شيء مما  
ذكرنا.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٤) وهي في «و» أيضاً.

(٥) وهي في «ع».

(٦) هنا في «ب» إشارة إلى حاشية كُتِبَ فيها: «أن لهذا على هذا كذا وكذا» (خ)؛ إشارة منه إلى  
أنها كانت كذلك في الأصل الذي نُسخ منه، فغيّرناها إلى ما أثبتته.

(٧) وهي في «ع».

(٨) في «ز»: «وقالا عند أدائهما للشهادة: شهدنا بشهادتنا على هذا بكنا وكذا».

(٩) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «في جميع الحقوق كلها، والحدود كلها».

(١٠) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «يعني».

(١١) في «و» شاهد في طرح حدّ قد أقيم عليه!

(١٢) يعني: تلك الشهادة، وهي ههنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «به».

قَبْلُ قَرَأْتُ، أَوْ عَلِمَا مَا شَهِدَا بِهِ، وَكَانَ مُنْكَرًا فَبَقِيَ مُدَّةٌ مَا، لَا يَشْهَدَانِ بِهَا<sup>(١)</sup>  
أَوْ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ.

٣٥٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ<sup>(٢)</sup> رَجُلٍ أَمَرَ أَوْ بَيْنَ - كَمَا ذَكَرْنَا الْوَجْهَ الْوَحِيدَ سِوَاهُ<sup>(٣)</sup>  
- إِنْ لَمْ يَوْجَدْ رَجُلَانِ، فِي الدَّيُونِ مِنَ الْأَمْوَالِ خَاصَّةً.

٣٥٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِيمَا أَوْجَبَ الْقَتْلَ  
بِقَوْدٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَفِي الزَّانَا، وَ(مِ: ٤) تَحْمِيلٍ<sup>(٤)</sup> قَوْمٍ لَوْطٍ.

٣٥٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا تَقَصَّى الْبَحْثَ عَنِ الشَّهَادَةِ وَالشُّهُودِ:  
فَلَمْ يَأْتِ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ.

٣٥٩. وَاخْتَلَفُوا فِي شَهَادَةِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الصَّبِيَانِ وَالْجَوَارِي، وَفِي شَهَادَةِ  
النِّسَاءِ مُتَفَرِّدَاتٍ<sup>(٦)</sup>، وَفِي شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، وَالْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَعَ يَمِينِ  
الطَّالِبِ، وَدُونِ بَيِّنَتِهِ<sup>(٧)</sup>:

- 
- (١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «بِهِ».
- (٢) كَذَا فِي «ع» وَ«أ» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «قَوْل»، وَقَدْ كَانَتْ فِي «ب»: «قَبُول» كَمَا هِيَ هُنَا  
فَأَصْلُهَا النَّاسِخُ إِلَى «قَوْل»!
- (٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «سَوَاءٌ سَوَاءٌ».
- (٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«أ».
- (٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «فِعْل».
- (٦) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ»: «مُفْرَدَات»، وَقَوْلُهُ: «وَفِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ مُفْرَدَاتٍ» سَاقِطٌ كُلُّهُ مِنْ  
«ز».

(٧) فِي «ب»: «دُونِ يَمِينِهِ»، وَالْأَمْرُ مُحْتَمِلٌ لِكُلِّ اللفظَيْنِ، وَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ وَكَلَامُهُمْ فِي  
قَبُولِ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ، وَدُونِ بَيِّنَتِهِ، أَشْهَرُ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ  
الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ دُونَ يَمِينِ، أَوْ بَيِّنَةٍ مِنَ الطَّالِبِ. وَفِي «و»: «وَرَدَّ يَمِينَهُ».

أيجوزُ (كلُّ) (١) ذلك أم لا؟

٣٦٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مُشْرِكٌ عَلَى مُسْلِمٍ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ.

٣٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ.

٣٦٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لَاحِلِينَ يَقْبَلُونَ (على) (٢) الْمُشْرِكِينَ؛ الَّذِينَ  
وغيرهم في كلِّ حُكْمٍ (٣)؛ الدماء (٥) فما دونها.

٣٦٣. وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ.

٣٦٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ يَتَوَبُّ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ  
مَشْغُولاً، وَكَانَتْ الْإِجَابَةُ لَهُ مُمَكِّنَةً (٦)؛ فِدْعِي إِلَى أَدَاءِ شَهَادَتِهِ: ففرضُ عليه  
أَدَاؤها.

٣٦٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْكَبَائِرَ، وَالْمُجَاهِرَةَ بِالصَّغَائِرِ، وَالْإِصْرَارَ عَلَى  
الْكَبَائِرِ: جَزْءٌ تَرُدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ.

٣٦٦. وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ (ذَلِكَ مِنْ) (٧).....

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و «وا» و «ع».

(٣) كذا في «ز» و «وا» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «في كلِّ حال».

(٤) هنا في «ب» و «و» و «وا» زيادة: «من»، وليست في «خ» و «ع».

(٥) كذا في «ب» و «و» و «وا» أيضاً، وفي «ع»: «الزنا» وهو تصحيف.

(٦) كذا في «ب» و «ز» و «ع» أيضاً، وفي «وا» كانت الإحالة له عليه!

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

كُلِّ مَا ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup> قَبْلَ هَذَا؛ أَتَرَدُّ<sup>(٢)</sup> بِهِ الشَّهَادَةَ أَمْ لَا؟

٣٦٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَذِّ قَبُولِ مَنْ يَرَى مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَيْنَهُ لَمْ يَمُودِ فِيهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ بِمَا لَا يَعْلَمُ؛ غَيْرُ جَائِزٍ.

٣٦٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قَبُولَ مَنْ بَلَغَتْ بِذَعْتِهِ الْكُفْرَ الْمُتَّفَقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ؛ غَيْرُ جَائِزٍ.

٣٦٩. وَأَجْمَعُوا<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ السَّحَرَ، وَالْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ، وَالزُّنَا<sup>(٥)</sup>، / وَالزُّبَا، وَقَذْفَ الْمُحْصَنَاتِ، وَاللِّيَاطَةَ<sup>(٦)</sup>، وَأَخَذَ أَمْوَالِ النَّاسِ اسْتِحْلَالًا وَظُلْمًا،

(١) فِي «ق»: «... فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَا».

(٢) فِي «ب» وَهَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ، وَفِي «ز»: «هَلْ يَرُدُّ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً «الْمُتَّفَقُ»، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْمُتَّقِنُ» وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى فَقُولُهُ: «الْمُتَّقِنُ» دُونَ اشْتِرَاطِ الْإِتْفَاقِ، يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ صَحَّ عِنْدَهُ يَبْقِيَنَّ أَنَّ فَلَانًا هَذَا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ كَانَ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ كُفْرٌ بِقَوْلٍ قَالَهُ، أَوْ فَعَلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ عِنْدَهُ مِنَ الْكُفْرِ غَيْرُ مَقْبُولِي الشَّهَادَةِ، دُونَ اشْتِرَاطِ حُصُولِ الْإِتْفَاقِ عَلَى أَنَّ مَقَالَتَهُ هَذِهِ، أَوْ فَعْلَهُ، أَوْ اعْتِقَادَهُ مِمَّا يَكْفُرُ بِهِ. وَلَا أَظُنُّ أَنَّ هَذَا هُوَ مَرَادُهُ، وَاشْتِرَاطُ الْإِتْفَاقِ أَصَحُّ وَأَوْجَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَلَا أَيْضاً، وَفِي «ق»: «وَاتَّفَقُوا».

(٥) مِنْ هُنَا - مِنْ بَدَايَةِ (١١ - ١٢) - إِلَى قَوْلِهِ: «لَيْتَ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ» فَدَوَّجٌ «مَبْتَوًى مِنْ مُصَوِّرِي الْأَصْلِ وَهُوَ جُودُ كُلِّهِ فِي «ز»، وَفِي «ق» إِلَى قَوْلِهِ: «تَرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ»، وَفِي «ع» مَوَاضِعُ الْإِتْفَاقِ مِنْهُ، لِمَا اشْتَرَطَهُ الرَّيْصِيُّ مِنْ ذِكْرِ مَوَاضِعِ الْإِتْفَاقِ مِنَ الْكِتَابِ دُونَ مَوَاضِعِ الْإِخْتِلَافِ.

كَمَا بَيَّنَّ قَدْ رُفِعَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ أَوْ خَمْسٍ مِنْ آخِرِ كُلِّ سَطْرِ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ أَيْضاً حَتَّى قَوْلِهِ: «وَلَا أَسْلَمَ أَحَدًا بِوَيْهِ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضاً وَفِي «ق»: «الْيَاطَةُ».

وَالْقَتْلُ ظُلْمٌ<sup>(١)</sup>، وَشُرْبُ الْخَمْرِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ بِالضَّرْبِ وَالسَّبِّ، وَمَنْعُ حَقِّهِمَا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْكَذِبُ الْمُحَرَّمُ الْكَثِيرُ<sup>(٢)</sup>؛ جَزْخٌ<sup>(٣)</sup> تَرْبَةُ الشَّهَادَةِ.

٣٧٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُسْلِمِ يَخَاصِمُ الدَّمِيَّ:

فَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْهُمَا، أَيُّهَا كَانَ.

وَقَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ: الْمُسْلِمُ أَحَقُّ بِالْيَمِينِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

٣٧١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا كَمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ قَدْ

وَجَبَ.

٣٧٢. (وَاخْتَلَفُوا إِذْ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ إِنْفَازِ الْحُكْمِ: أَيْفَسَخَ أَمْ لَا

لَا؟) (٤) (٥).

٣٧٣. وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً إِذَا رَجَعُوا عَنْهَا بَعْدَ إِنْفَازِ الْحُكْمِ: أَيْفَسَخَ أَمْ لَا؟

٣٧٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ فِي جَامِعِ بَلَدَةٍ قَائِماً، حَاسِراً، مُسْتَقْبِلَ

الْقِبْلَةِ، بِأَمْرِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَجُوزُ حُكْمُهُ: بِاللَّهِ<sup>(٦)</sup> الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الطَّالِبُ الْغَالِبُ، الَّذِي يَدُلُّ مِنَ السُّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ، عَلَى الْبَتِّ. فَإِنَّهَا يَمِينٌ يَنْقَطِعُ بِهَا عَنْهُ<sup>(٧)</sup> الطَّلَبُ.

(١) قوله: «ظُلْمًا» ساقط من «ب»، وهو في «و» و «ع».

(٢) في «ز»: «وَالْكَذِبُ الْمُحَرَّمُ وَالْكِبَرُ»، ولعله تصحيف من المبتدأ.

(٣) سقطت من «ق»، وهي في «ز» و «ع» أيضاً.

(٤) قوله: «أَيْفَسَخَ أَمْ لَا؟» مبني من «يَسْخَرُ» وقد رُتِه من عند ي.

(٥) والزيادة كلها ساقطة من «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و «و» و «ع» أيضاً لم يوف في «ق»: «فَقَالَ: بِاللَّهِ».

(٧) كذا في «ز» و «ق» و «ع» و «ط» أيضاً: «عنه»، وفي «ب»: «عند».



٣٧٥. ثم اختلفوا إن جاءء المحلوف له بعد ذلك بيّنة.

٣٧٦. واتَّفَقُوا على أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَخَصْمِهِ دُونَ أَنْ يُحْلِفَهُ حَاكِمٌ، وَأَنَّ مَنْ حَكَّمَهُ على أَلْفَيْهِمَا: أَنَّهُ لَا يَتَرَأُّ بَتْلَكَ الْيَمِينِ [مِنَ الطَّلَبِ] (٢٨).

٣٧٧. واتَّفَقُوا على وجوب التَّخْلِيفِ في دعوى الأموال.

٣٧٨. واختلفوا في الوالد يأخذ مال الولد: أَيُقْضَى عليه بِرَّ ذَهْ أَمْ لَا؟

٣٧٩. واتَّفَقُوا على أَنَّ الْخُلْطَةَ بِالْمُبَايَعَةِ وَالْمُشَارَاةَ إِذَا بَيَّتَ وَكَانَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مُتَّهَمًا (٣) بِمِثْلِ مَا يُدَّعى به عليه، مَظْنُونًا مِنْهُ ذَلِكَ: (فَقَدْ وَجَبَتِ الْيَمِينُ).

٣٨٠. واتَّفَقُوا على أَنَّ الْخَصْمَيْنِ إِذَا خَصَّرَا مَعًا بَأَنْفُسِهِمَا (٤): فَقَدْ وَجَبَ على الحاكم أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُمَا.

٣٨١. واتَّفَقُوا على أَنَّ مَنْ أَثَبَّتَ حَقًّا على مَيِّتٍ، فَأُثْبِتَ مَوْتَهُ، وَعِدَّةُ وَرَثَتِهِ: فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ لَهُ (به) (٥).

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق» و«ن».

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «قد نصَّ أحمد على أنه إذا رضي يمين خصمه، فحلف له؛ لم يكن له مطالبة باليمين بعد ذلك». اهـ.

قلت: فرق بين سقوط المطالبة باليمين، وسقوط المطالبة بالحق نفسه، وليس سقوط حق الخصم في المطالبة باليمين بعد أن كان رضي بها أول مرة؛ بمقتضى سقوط حقه في أصل القضية. وما يحكيه المصنف هنا إنما هو في الثاني، والله أعلم.

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «مقيم أ»، وفي «ز»: «منهما»، وكلاهما تصحيف من المثبت.

(٤) وهي كلها في «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع» من أول قوله: «واتَّفَقُوا على أَنَّ الْخَصْمَيْنِ».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

٣٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ جَمِيعاً وَهُوَ غَيْرُ بَالِغٍ: فَإِنْ الْإِسْلَامَ يَلْزَمُهُ.

٣٨٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِالْغَا؛ فَأَسْلَمَ أَبُوهُ، أَوْ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

٣٨٤. وَاخْتَلَفُوا (إِنْ كَانَ غَيْرُ بَالِغٍ) <sup>(١)</sup>: أَلْيَزَمَهُ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِ إِسْلَامِ أَبُوهِ، أَوْ أَحَدِهِمَا مِنْ عَمِّ، أَوْ جَدٍّ (أَمْ لَا؟) <sup>(٢)</sup>.

٣٨٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِنْ <sup>(٣)</sup> كَانَا كِتَابِيَيْنِ، وَوُلِدَ لَهُمَا وَلَدٌ، وَلَمْ يُنْسَبْ، (وَلَمْ يُسَلِّمْ) <sup>(٤)</sup>، وَلَا أَسْلَمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ <sup>(٥)</sup> أَوْ <sup>(٦)</sup> كِلَاهُمَا: فَإِنَّهُ عَلَى دِينِهِمَا.

٣٨٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الشُّرَكَاءِ إِذَا دُعُوا كُلُّهُمْ إِلَى الْقِسْمَةِ، وَكَانَ السُّلْبِيُّ مُتَقَلِّباً <sup>(٧)</sup> وَقَعَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا تَنَفَّحَ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ <sup>(٨)</sup> ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَشَاعُ وَاحِداً: كَجَوْهَرَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ؛ أَوْ ثَنَيْنِ مَزْدُوجَيْنِ: كَزَوْجِ بَابٍ، أَوْ خُفَّيْنِ، أَوْ نَعْلَيْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَأَثْبَتُوا مَعَ

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و«ق».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «إذا».

(٤) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ع»، و مكانها في «ز»: «ولم ينسب»! وهو تصحيف من المثبت.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ولا أسلم أحدهما».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أيضاً وفي «ب» و«ق»: «ولا».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «إذا قسم».

(٨) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «وإن لم يكن»، والمثبت أصح إن شاء الله.

ذلك ملكهم لما طلبوا قسمة<sup>(١)</sup> بيته عدل: أنه يقسمه الحاكم بينهم.

٣٨٧. واتفقوا على أن من ملك إناث حيوان، فكل ما ولد<sup>(٢)</sup> منها: من لبن، أو ولد<sup>(٣)</sup>، أو كسب، أو غلة، أو صوف؛ فالولد، واللبن، والصوف<sup>(٤)</sup>، والشعر، والوبر: [ملك]<sup>(٥)</sup> لمالك الأمهات<sup>(٦)</sup>، وأن له أخذ [الأمهات]<sup>(٧)</sup>، و<sup>(٨)</sup> الغلة، والكسب.

٣٨٨. واختلفوا إذا غصب الأمهات، أو ملكك<sup>(٩)</sup> ملكاً فاسداً. وإنما اختلفوا في الغصب، والملك الفاسد؛ لأنهم جعلوا الغاصب، والمالك ملكاً فاسداً: مالكين للأمهات والأصول بالتفهم<sup>(١٠)</sup> له وبالشبهة. ٣٨٩. واتفقوا في ولد حدث من<sup>(١١)</sup> أمة زيد، وعبد خالد: أن ذلك الولد

(١) كنا في «ب» أيضاً، وأشار في الحاشية إلى أنها كانت في الأصل الذي نقل عنه: «ملكه»، وفي «ع»: «قسمته»، وفي «ز»: «القسمة».

(٢) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «وكلما ولد»، وفي «ز»: «فكان ما يولد».

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «أو وبر»، وليس مكان ذلك شيء في «ع».

(٤) سقطت من «ع» هي في باقي النسخ.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً هي في «ق» و«ز».

(٦) كنا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أمهاته».

(٧) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٨) ليست هي ساء من نسخ الكتاب، وقد مر عن علي وهلي «، ريشوم وجود تلك الزيادة قبلها».

(٩) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، وجعل في المطبوع مكان قوله: «أو ملكك عليه»: «أو ملكها»!

(١٠) في «ب»: «بالتضمن»، وفي «ز»: «بالخصم»، وهو تصحيف ظاهر.

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ب» بين «».

(مَلِكٌ) <sup>(١)</sup> لَسِيدُ الْأُمَةِ <sup>(٢)</sup> (لا لَسِيدَ أَبِيهِ) <sup>(٣)</sup>.

٣٩٠. وَاتَّفَقُوا فِي <sup>(٤)</sup> وَلِدِ الْإِمْرِئِ نَا: أَنَّهُ (مَلِكٌ لَسِيدُ الْأُمَةِ) <sup>(٥)</sup>.

٣٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي وَلِدِ الْغَارَةِ الْمَتْرُوجَةِ أَيْضاً.

٣٩٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَلَدَ الْأُمَةِ مِنْ زَوْجِهَا: عَبْدٌ لَسِيدُ أُمِّهِ.

٣٩٣. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ كَانَ أَبُوهُ عَزَبَ: يَتَا؛ أَيْ مَلِكٌ إِذَا لَمْ يَفِدْهُ أَبُوهُ <sup>(٦)</sup>؟

٣٩٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَلَكَ شَجَرًا، أَوْ حَبًّا، فَكُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ: مِنْ

حَبِّ، أَوْ تَبْنٍ <sup>(٧)</sup>، أَقْمَرٍ، [أَوْ وَرَقٍ] <sup>(٨)</sup>.

٣٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لِمَلِكٍ لِمَالِكِ أُمِّهَاتِهِ، لَا لِمَالِكِ آبَائِهِ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً، في «ق».

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً: «لَسِيدُ الْمَلِكِ»، وفي «ب» و«ز»: «لَسِيدُ أُمِّهِ»، ولعله الأَنسب لقوله بعدها: «لا لَسِيدَ أَبِيهِ».

(٣) وهي في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «لا لَسِيدَ الْعَبْدِ».

(٤) من «ب» و«ز» و«ق» وفي «ع» و«ع»: «أَنَّ».

(٥) سقطت من «ع»، هي في جميع نسخ الكتاب، ولعلَّ حذفها هو الأَنسب لقوله هناك في أول العبارة: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «لَسِيدُ أُمِّهِ».

(٧) في «ب» و«ق»: «أُمٌّ يَفِدُهُ أَبُوهُ»، وفي «ز»: «أُمٌّ يَعْتَقُهُ أَبُوهُ». وكلا اللَّفْظَيْنِ مُحْتَبِلٌ، ومقصودُ المصنف: الاحترازُ لقول مَنْ قال بعِزْمِ جَزْيَانَ الرَّقِّ عَلَى الْعَرَبِ.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «ع»: «تَبْنٍ».

(٩) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «ثَمَرَةً» بالإنفراد.

(١٠) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

٣٩٦. واختلفوا إن كان [أبوه]<sup>(١)</sup> عربياً، أو ولد مُسْتَحَقَّةً؛ أيملكه مالكُ أمه<sup>(٢)</sup> أم لا؟

٣٩٧. واتَّفَقُوا على أن مَنْ أقرَّ على نفسه<sup>(٣)</sup> بقتل، أو سرقة، في مجلسين مُتَفَرِّقَيْن، وهو حُرٌّ، بالغٌ، عاقلٌ، غيرُ سكرانٍ، ولا مُكْرَهٍ، وكأذلك<sup>(٤)</sup> / الإقرارُ في مجلسِ الحاكم، بحضرةِ بيّنةٍ عُدُولٍ، وغابَ بين الإقرارَين عن المجلسِ حتى لم يَرَوْه، ثم ثَبَّتَ على إقراره حتى يُقْتَلَ، لَوْ تَقَطَّعَ - على ما نذكره في كتاب الحذوذ إن شاء الله - : فنقد أُقِيمَ عليه الحدُّ<sup>(٥)</sup> الواجبُ.

٣٩٨. واتَّفَقُوا أن مَنْ أقرَّ بالزنا، وهو حُرٌّ، بالغٌ، غيرُ سكرانٍ، ولا مُكْرَهٍ، في أربعة<sup>(٦)</sup> مجالسٍ مُتَفَرِّقةٍ - كما ذكرنا في المسألة التي قبلها - وثَبَّتَ (على)<sup>(٧)</sup> إقراره حتى أُقِيمَ عليه جميعُ الحدِّ : فإنه قد أُقِيمَ عليه الحدُّ الواجبُ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أمهاته».

(٣) هنا في «ب» زيادة: «في غير واجب»، وجعلها في «ط»: «في حدٍّ واجب»، وهي هكذا في «ز»، وليست تلك الزيادة في «ح» ولا «ع»، وما جاء في آخر العبارة مغنٍ عن إثباتها.

(٤) من هنا؛ من بداية [١٢] من النسخة «ح» إلى [١٠] - بما استثناء [١٤] - وقع كثيرٌ من الطُّمَسِ والكلمات غير الواضحة بسبب سوء التصوير الذي أنشئت إليه في مقدمة التحقيق، وقد اجتهدتُ في قراءة ما استطعت قراءته من ذلك؛ مسترشداً تأتاراً بما في نسختي الكتاب الآخرين، وكذلك بما بقي من رسم ما لم يُطمس منها بالكُلِّية، وتارةً بالمقارنة بين ذلك كله، وبين ما جاء في «ع» و«د».

(٥) سقطت ع من هي في باقي النسخ.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» أربع.

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً، أو أثبتتها في «ط» لحاجة السياق إليها.

٣٩٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِنْ أَقَرَّ بَوْلِدٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، وَلَا يُعَرَفُ كَذِبُهُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَمَلُّكُ أُمِّهِ، أَوْ تَزَوُّجُهَا، وَلَمْ يُنْكَرْهُ الْوَلَدُ دَعْوَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ مَنَازِعٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَلَدِ وَلَا عَلَى الْأَخِي: فَهُوَ لَاحِقٌ بِهِ.

٤٠٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَلَدَ الْمَتَزَوِّجَةِ - أَمَّا كَانَتْ أَوْ حُرَّةً ذِمِّيَّةً أَوْ مُسْلِمَةً - إِذَا نَفَاهَ زَوْجُهَا سَاعَةً عَلَيْهِ بِهَ سَاعَةً وَلَا ذِيَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ حَمْلَ أُمِّهِ بِهِ، وَلَمْ يَتَّأَنَّ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ فُتَّ أُمُّهُ بِالزَّنا، وَلَا عَنَّا وَأَكْذَبَتْهُ، وَالتَّعَذُّثُ هِيَ، وَآتَتْ بِهِ لَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بِهِ النِّسَاءُ، وَكِلَاهُمَا حُرٌّ، مُسْلِمٌ، بِالْبَيْعِ، عَاقِلٌ، غَيْرُ مُحَدِّودٍ فِي زِنَا، وَلَا قَذْفٍ، وَلَا هُوَ أَعْمَى، وَلَا سَكْرَانٌ، وَلَا دُعِيَ<sup>(٣)</sup> رُؤْيَتَهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ حَاكِ إِلَّا حَيْثُ: فَإِنَّ الْوَلَدَ عَنْهُ مُنْتَفٍ<sup>(٤)</sup>.

٤٠١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِقْرَارَ الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، فِيمَا يَمْلِكُ، إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ ذَلِكَ مَفْهُومًا، غَيْرَ مُسْتَنَى مِنْ شَيْءٍ، وَلَا مُتَّصِلٍ بِهِ مَا يُبْطِلُهُ<sup>(٥)</sup>، وَكَانَ غَيْرَ سَكْرَانٍ، وَلَا مُكْرَهٍ، وَلَا مُفْلِسٍ، وَلَمْ يُوقَنَّ<sup>(٦)</sup> كَذِبُهُ: فَإِنَّهُ مُصَدِّقٌ، وَمُحْكَمٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>، إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ.

(١) كَذَا فِي «و»، وَفِي «ب» «وَلَمْ يَذْكُرْ».

(٢) مَقُولٌ لَيْسَتْ فِي «ب».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَالْأَعْمَى».

(٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ كُلُّهَا فِي «ب» وَ«ز» فِي آخِرِ الْبَابِ.

(٥) فِي «ز»: «مَا يَسْقُطُهُ».

(٦) فِي «قَوْلِهِمْ هَيْتَيْنِ»، وَفِي «ز» وَ«ع» «وَلَا يُوقَنَّ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُحْكَمٌ بِهِ»، وَهِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ الْمَوْصُوفِ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عَلَيْهِ» فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى نَفْسِ الْمُقَرَّرِ، وَفِي «ز»: «وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهِ».

٤٠٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ لَفْظَ (الْجَمْعِ) <sup>(١)</sup> يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ فِصَاعِدًا.

٤٠٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ فِي غَيْرِ (حِطَابِ مَعْنَى) <sup>(٢)</sup> يُعْظَمُ <sup>(٣)</sup> شَأْنُهُ، وَإِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ.

٤٠٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ اسْتِثْنَاءَ الْأَقْلِّ مِنْ جِنْسِهِ، بَعْدَ أَنْ يَبْقَى الْأَكْثَرُ: جَائِزٌ.

٤٠٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الرُّبْعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ قَلِيلٌ.

٤٠٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ هِيَ قَرَّبَابِنِ أُمَّتِهِ: أَنَّهُ لَا حَقُّ بِهِ.

٤٠٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ أَوْ الزَّوْجَةُ، لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ وَطْءِ الزَّوْجِ، أَوْ الْمَيِّدِ، وَلَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا رَجُلًا قَبْلَهُمَا، أَوْ وَطْئُهَا وَكَانَ بَيْنَ <sup>(٤)</sup> آخِرِ وَطْءٍ [كَانَ مِنْ] <sup>(٥)</sup> الْأَوَّلِ وَبَيْنَ <sup>(٦)</sup> وَطْئِهَا لِمَا لَا يَكُونُ حَمْلًا: فَإِنَّهُ لَا حَقُّ بِالَّذِي هِيَ <sup>(٧)</sup> فِي عِصْمَتِهِ الْآنَ.

٤٠٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْحَمْلَ يَكُونُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ <sup>(٨)</sup>.

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» و«ط» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي بعض النسخ.

(٤) كذا في «ز» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «من».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من».

(٧) من «ز»، وكذا يمكن قراءة نها في «خ» أيضاً، وفي «ب»: «هو».

(٨) قال الرِّزْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: أما الإجماع على أقله فصحيح، وأما الإجماع على أنه إلى تسعة أشهر فليس بصحيح، وقد اختلف العلماء في نهايته؛ فقال الشافعي: أربع سنين. وبه قال مالك في أصح روايته، وقال الزُّهْرِيُّ وربيعه والليث: سبع».

٤٠٩. (و على أن ما وَلَدَتِ المرأَةُ لأقلِّ من ستَّة أشهرٍ<sup>(١)</sup>)، وهو غير سَقِطٍ؛ فإنه غيرُ لاجِحٍ بالذي هي<sup>(٢)</sup> في عصمتِهِ الآن.

٤١٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَا وَلَدَتْ لأكْثَرِ من سبعِ سنينٍ<sup>(٣)</sup> مِنْ آخِرِ وَطءٍ وَطْئَهَا الزَّوْجُ أَوْ السَّيِّدُ: أَنَّهُ غَيْرُ لاجِحٍ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَمْلُ مشهوراً بشهادة قَوَابِلِ عُدُولٍ، مُتَّصِلًا.

= سنين. وبه قال مالك في الرواية الثانية، وصححهما جماعة، وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وعمر الليثي (كذا) وعائشة: ستان<sup>(٤)</sup>. وبه قال مالك في الرواية الثالثة، وأحمد في الرواية الثانية، واختاره المُرْزِي، وفي أبو عُبَيْد: لا حَدَّ لأكْثَرِهِ. فانتفى بهذا دعوى الإجماع على نهايته، والله أعلم. اهـ.

قلت: هذا اعتراضٌ متهافت، واستدرأ مَنْ لم يعرف طريقة المصنّف في كتابه! فالمصنّف لا يقصد هنا ذكر أقلِّ مدّة للحمل وأقصاها، وما لمثل هذا وُضِعَ كتابه أصلاً، وإنما أراد رحمه الله تحرير القدر والمُدّة التي يَتَقَنَّ الجميع على أن ما يكون في خلالها يُعَدُّ حَمَلاً صحيحاً مُعْتَبَراً، وأن ما زاد عنها فهو مُخْتَلَفٌ فيه بينهم.

ولو كان اعتراضٌ بمذهب مَنْ ذهب إلى أنه لا حَدٌّ لأقصى مدّة الحمل كما حكاه عن أبي عُبيد على قول المصنّف الآتي: «وَاتَّقُوا أَنْ مَا وَلَدَتْ لأكْثَرِ من سبعِ سنين..» لَخَّ لكان أَوْجَهُ وأَصَحُّ، والله أعلم.

(١) وهي كلها في «ز» و «ع» أيضاً، وبعضها غير واضح في مصوّر رَقْنِ «خ».

(٢) في «ب» أيضاً: «هو»!

(٣) في «و»: «تسع سنين» فهو ظني أنه تصحيف من المثبت؛ إذ القول بسبع سنين هو أقصى ما روي في المسألة، وإن قال بعض المتأخرين بأنه لا حد لأقصى مدّة الحمل، لكن لم يقل أحدٌ منهم فيما رأيت بتسع سنين، والله أعلم.

(\*) في المخطوط: «وشبيان» وهو تصحيف ظاهر، ولعلّ الصواب ما أثبتناه إن شاء الله؛ فإن القول بأن أقصى مدّة الحمل ستان، هو المروي عن عائشة رضي الله عنها، والمعروف عن الثوري رحمه الله كذلك. انظر: «الأوسط» (٥١٩/٩)



٤١١. وأجمعوا أن ولد المتمر وجة زواجاً صحيحاً، أو فاسداً. ولزواج جاهل بفساده. وولد المملوكة ملكاً صحيحاً، أو فاسداً. والمالك جاهل بفساده. ولم يكن فيها شرك في الملك والزوجة: فإنهما لاحقان بالزوج وبالسيد.

٤١٢. واختلفوا في ولد الزنا يستحقه الذي حملت به أمه منه، وفي ولد المرأة يحلها لزوجها، وولد الجارية من السبي يطؤها من له في الغنime حق فتحمّل، وفي ولد أمة الرّجل يطؤها أبوه، أو ابنه فتحمّل، وفي ولد المراهونة يطؤها المُرْتَهَنُ بإذن الزّاهن فتحمّل، وفي ولد المُخِمة يطؤها المُخَذَّمُ فتحمّل، (وفي ولد أمة المرأة يطؤها أبوها أو ابنها فتحمّل، وفي ولد المشتركة يطؤها أحدهما فتحمّل) <sup>(١)</sup>، وفي ولد المتمر وجة زواجاً فاسداً، هي ممن لا يحل أن تُنكح أصلاً، أو لسبب، أو لتاكح عالم بفساد ذلك النكاح، وعالم بالتحريم، وفي ولد المملوكة - وهي ممن لا يحل وطؤها لسبب - أُلْحَقُونَ <sup>(٢)</sup> بمن خلّقوا من نطفته أم لا؟

٤١٣. وفي ولد (أمة) <sup>(٣)</sup> المُكاتب والعبد يقع عليهما سيدهما بغير انتزاع فتحمّل؛ أُلْحَقَ أم لا؟

- قال الحسن (البصري) <sup>(٤) (٥)</sup> / : يُلْحَقُ وَلَدُ الزَّنا إِذَا اسْتَلْحَقَهُ الَّذِي حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ مِنْهُ.

(١) وهي في الزمطياً و قد نقلتها من هناك لكون أكثر كلماتها مضموساً في «خ».

(٢) كذا في «و» وفي «ب»: «أو يلحقون».

(٣) في «و»: «أم»، وهو خطأ.

(٤) في «خ»: «أبو الحسن البصري»؛ وهو خطأ.

(٥) انظر: المغني (٩ / ٢٢٣) وعزاه أيضاً إلى غزوة بن النير، وسليمان بن يسار، ومحمد بن =

- وقال سُفيان الثوري<sup>(١)</sup>: يُلْحَقُ وَلَدُ أُمَةٍ<sup>(٢)</sup> الْمَرْأَةُ يُحِلُّهَا لَزَوْجِهَا بِهِ، وَلَا خَدَّ عَلَيْهِ، هُوَ مَمْلُوكٌ لِلْمَرْأَةِ.

- وقال الحسن بن حيي<sup>(٣)</sup>: يُلْحَقُ بِالرَّجُلِ مَا حَمَلَتْ مِنْهُ أُمُّهُ بِهِ، أَوْ أُمُّهُ.

- وقال أبو حنيفة ومالك: يُلْحَقُ وَلَدُ الْمَشْتَرَكَةِ، وَوَلَدُ أُمَةٍ الرَّجُلِ بِأَبِيهِ<sup>(٤)</sup>.

- وقال مالك<sup>(٥)</sup>: يُلْحَقُ وَلَدُ<sup>(٦)</sup> الْمَمْلُوكَةِ بِمَالِكِهَا وَإِنْ كَانَتْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتهِ أَوْ ابْنَةَ أَخِيهِ أَوْ ابْنَةَ أُخْتِهِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ.

= سيرير، وإبراهيم النخعي، وإسحاق بن هويّة.

وفي «سنن الدارمي» (٣١٠٦)، عن سليمان بن يسار، قال: «آيما رجلا أتى إلى غلام فزعم أنه ابن له، وأنه نفي بأمه، ولم يدع ذلك الغلام أحد؛ فهو يرثه. قال بكير: وسألت عروة عن ذلك، فقال مثل قول سليمان بن يسار». هـ.

وانظر أيضاً «أزاد المعاد» لابن القيم (٣٨١/٥)؛ فقد ذكر هناك أنه مذهب إسحاق بن راهوية، وأنه -يعني: إسحاق- رواه بإسناده إلى الحسن البصري.

(١) لم أقف عليه بهذه الصورة، والذي وجدته عنه في التحليل؛ هو «أكره ابن المنذر في الأوسط» (٢٧٧/٩)، وإسحاق بن منصور الكوسج في «مسائل أحمد وإسحاق» (رقم ١٢٢٧) أنه قال في رجل تزوج امرأة وهو يريد أن يحلها لزوجها، ثم بدله فأمكنها. قال: «لا يعجبني، إلا أن يفارق ويستقبل نكاحاً جديداً».

(٢) «ف» سقطت من «ب».

(٣) انظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٣٠٩/٣).

(٤) هذا الثقل عن أبي حنيفة ومالك ساقط من «ب»، ويظهر أيضاً أنه ساقط من «خ»، وقد أثبتته من «ز»، ومثله الثقل الذي يليه عن مالك أيضاً.

(٥) انظر: «المحلى» (٢٥٣/١١).

(٦) قوله: «يلحق ولد» ليس في «ز» وقدّرت من عندي.

- وقال أبو حنيفة وسفيان<sup>(١)</sup>: يُلْحَقُ بِالرَّجُلِ وَلَدُ الْمَتْرُوجَةِ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ، أَوْ ابْنَتُهُ، وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ كُلِّهِ.

- وقالوا: يُلْحَقُ وَلَدُ الْمُسْرَكَةِ يَطْوُهَا أَحَدُ مَالِكِيهَا.

- وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: يُلْحَقُ وَلَدُ الْمَرْهُونَةِ إِذَا وَطَّئَهَا الْمَرْتَهَنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ أَمَةِ الْمَكَاتِبِ يَطْوُهَا سَيِّدُهُ فَتَحْمِلُ.

- وقال إبراهيم النخعي<sup>(٣)</sup>: قَبْرٌ ادَّعَى اخَاً، وَلَهُ إِخْوَةٌ مُنْكَرُونَ لَهُ؛ دَخَلَ مَعَهُمْ وَإِنْ أَبَوْا.



(١) زيادة: «سفيان» من «و»، وليست في «ب».

(٢) انظر: «المحلى» (١١/٢٥٣).

(٣) انظر: «الأم» (٤/٣٠١).

(٤) لم أقف عليه.

## ١١ - كتاب التفليس

٤١٤. أجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله، أو ذمته لأحد<sup>(١)</sup>: ففرض عليه أداء الحق لمن هو له عليه إذا أمكنه ذلك، وبقي له بعد ذلك ما يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نفقته<sup>(٢)</sup>.

٤١٥. واختلفوا فيما<sup>(٣)</sup> وراء هذا بما لا سبيل إلى إجماع فيه، حتى اختلفوا:

- أيُّ أهل الطوائف أم لا؟

- وهل يؤاجر<sup>(٤)</sup> فيما لزمه أم لا؟

- وهل يُحبس أم لا؟

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، ويمكن أن تُقرأ هكذا من «خ» بصعوبة، وفي «هـ» لاجل! ويظهر أنه تصحيف.

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «مذهب أحمد أنه يترك له من ماله ما تدعو إليه الحاجة؛ من مسكن، وخادم، وثياب، وكذلك قال إسحاق.

فظاهر مذهب أحمد أيضاً: أنه إذا لم تكن له صنعة؛ يترك له ما يتجر به لقوته وقوت عياله، وإن كان ذا حرفة ترك له آلة حرفته، وقد نقل عنه عبد الله ابنه أنه قال: يُباع عليه كل شيء إلا المسكن، وما يواريه من ثيابه، والخادم إن كان شيخاً كبيراً، أو قرناً وبه حاجة إليه، فلم يستثن ما يكتسب به لقول الأكثرين». اهـ.

(٣) هنا في «ق» زيادة: «هو»، وليست فصحى من نسخ الكتاب ولا هي في «ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «ق»: يؤاخذ وهو تصحيف، ومكان ذلك مطموس في مصورتي من «خ».

- وهل يُباع عليه ماله - إن وُجد له مال<sup>(١)</sup> - أم لا ؟

- وهل يُترك له<sup>(٢)</sup> شيء أم لا ؟

\* \* \*

(١) من «أ»، وسقطت من «ب» .

(٢) كذا في «ز» و«ق»، وفي «ب»: «منه»، والمعنى واحد.

## ١٢ - كتاب الغصب

٤١٦. اتفقوا أن (كل) <sup>(١)</sup> من غصب شيئاً - أي شيء كان - من غير ولده، فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء، ولا تغيرت شوقه، ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره: أنه يرد كما هو.

٤١٧. واتفقوا على أنه من غصب شيئاً مما يكال، أو يوزن؛ فاستهلك <sup>(٢)</sup>، ثم لقي المصوب منه في البلد الذي كان فيه الغصب: أنه يقضى عليه بمثله <sup>(٣)</sup>.

٤١٨. واتفقوا على أنه إن عدم المثل؛ فالقيمة.

٤١٩. واختلفوا في كيفية القيمة.

٤٢٠. واتفقوا أنه لا قطع، ولا قتل على غاصب <sup>(٤)</sup>.

٤٢١. واتفقوا على أنه إن غصبه <sup>(٥)</sup> دنانير، أو دراهم، فوجده <sup>(٦)</sup> في بلد

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً وهي في «ع».

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز» و«ق» فاستهلكه.

(٣) قال الرزقي في «العمدة»: «قلت: الإجماع في هذه (كذا)، عن أحمد: أنه يضمه بقيمته، والله أعلم».

(٤) زاد بعدها في «خ» و«ع»: «واتفقوا أن أخذ أموال الناس بغير حق حرام»، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق». وإنما اخترت عدم إثباتها؛ لأن قوله بعد ذلك: «واتفقوا أن أخذ أموال الناس كلها ظلماً: لا يحل» يؤذي نفس المعنى.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ع»: «غصب» بغير الهاء.

(٦) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «فلقه».

آخر، والصَّرْفُ في ذلك البلدِ مُقَارِبُ الصَّرْفِ في البلدِ الذي كان فيه العَصَبُ: أنه يُقْضَى عليه بِمِثْلِ ما عَصَبَ.

٤٢٢. واختلفوا فيما عدا هذه الحال.

٤٢٣. <sup>(١)</sup> «وَاتَّفَقُوا أَنْ أَخَذَ أَمْوَالِ النَّاسِ كُلُّهَا ظُلْمًا لَا يَحِلُّ».

٤٢٤. ثم اختلفوا فيما رَزَحَتْ <sup>(٢)</sup> دَائِبَتُهُ فَأَهْمَلَهَا، فَأَخَذَهَا إِنْسَانٌ فَقَامَ عَلَيْهَا حَتَّى صَلَحَتْ، وَفِيهِمْ خَفَّفَ عَنْ مَرْكَبِهِ <sup>(٣)</sup> بِرَمِيٍّ مَتَاعٍ <sup>(٤)</sup> فِيهِ فَعَاصَ عَلَيْهِ غَائِصٌ وَ أَخَذَهُ، وَفِي / طَائِرٍ، أَوْ صَيْدٍ مُلَاكٍ ثُمَّ تَوَحَّشَنَ هَلْ [يَكُونُ كُلُّ] ذَلِكَ لَوْ لَا جِدَهُ أَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْأَوَّلِينَ عَنْهُ أَبَدًا؟

- فالحسن البصري، والحسن بن حي، والثَّيْبُ، وأحمد، وإسحاق <sup>(٦)</sup> يقولون

(١) من هنا إلى قوله: «.. أَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْأَوَّلِينَ عَنْهُ أَبَدًا؟» جاء مكرً في «خ» في باب «اللقطة والضالة»، ولعل ذلك هو الأليق به؛ إذ إن الفقهاء إنما يذكرون هذه المسائل في أبواب «اللقطة والضالة»، لا أبواب «الغصب».

(٢) كذا في «ق» وفي «خ» و«ب»: «رَوَحَتْ» أي «رَاحَتْ» أو كلمة نحوها. وكل ذلك تصحيف من لم يثبت

قال في «العين»: «رَزَحَ البعيرُ رُزًّا وَحَايَ: أَلْعَا». وقال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: «(رَزَحَ) الرَاءُ وَالزَّاءُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفٍ وَفُتُورٍ؛ فَيَقُولُونَ: رَوَحَ إِذَا أَعْيَا، وَهِيَ إِبْلٌ مَرَا زَيْحٌ، وَرَوَحِي، وَرَزَا حِي». اهـ.

(٣) في «بلو» و«ق»: «مَرْكَبٌ» بغير هاء.

(٤) كذا في «ق» ولعلها في «خ» كذلك أيضًا، وفي «ب»: «لَرَمِيٍّ مَتَاعٌ»، وفي «ق»: «عن مركبٍ بِرَمِيٍّ»! وكلاهما تصحيف من المثبت.

(٥) في «ب» و«ق»: «أَهْلٌ يَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ»، وفي «ز»: «أَيَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ».

(٦) انظر النقل عنهم في «الأوسط» لأبي بكر بن المنذر (١١/٤١٩-٤٢١).

فيما ذكرنا: هو لمن غاصَّ عليه، أو قامَ على الدابة<sup>(١)</sup>.  
 - وقال مالكٌ في الصَّيْدِ المَتَوَحَّشِ: هو لمن أَخَذَهُ.  
 - وقال سائرُ النَّاسِ: كُلُّ ذَلِكَ لِلأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>.



(١) ليس قولهم بهذا الإطلاق، وإنما يشترطون في ذلك شروطاً كأن يكون صاحب الدابة قد تركها المهلكة، أو تركها وهو لا يريد أن يرجع إليها، وأن يكون الملقى للمتعاضد في البحر قد ألقيه على وجه الإياس منه، ونحو ذلك. المصدر السابق.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «هو للأول»، وعليه يكون العود على الصيد المتوحش في قول مالك رحمه الله؛ إذ هو أقرب مذكور، أما على قوله: «كل ذلك للأول» فيكون العود على جميع الصُّور المذكورة؛ من دابة أهملت فأصلحها آخر، ومتاع ألقي فغاص عليه غائص، وصيد مُلِكَ ثم توحش. وهذا الأخير هو المقصود إن شاء الله.



## ١٣ - كتاب الحجر

٤٢٥. اتفقوا على<sup>(١)</sup> وجوب الحجر على مَنْ لم يُلْتَمَع، وعلى مَنْ هو مجنونٌ أو معتوه<sup>(٢)</sup>، أو مُطَبَّقٌ لا عَقْلَ له، وأنَّ كُلَّ ما أُنْفَذَ<sup>(٣)</sup> مَنْ ذِكْرُنَا حالِ فَقْدِ عَقْلِهِ، أو قَبْلَ بُلُوغِهِ؛ مِنْ هِبَةٍ، أو عِتْقٍ، أو صَدَقَةٍ: أَنَّ (كُلَّ)<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ باطِلٌ.

٤٢٦. واختلفوا في ابتياعه<sup>(٥)</sup> لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ؛ مِنْ قَوْرَتِهِ وَلِبَاسِهِ.

٤٢٧. واتفقوا على وجوب حُسْنِ النَّظَرِ<sup>(٦)</sup> لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ.

٤٢٨. واتفقوا على أَنَّ مَنْ كَانَ بِالْغَا، عَاقِلًا خُرًّا، عَدْلًا فِي دِينِهِ، حَسَنَ النَّظَرِ فِي مَالِهِ: أَنَّهُ لَا يُحَجَرُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ كُلَّ ما أُنْفَذَ مِمَّا يَجُوزُ إِنْفَاذُهُ فِي مَالِهِ: فَهُوَ نَافِذٌ<sup>(٧)</sup>.



(١) كَذَا فِي «ز» و«ق» و«اع»، وَفِي «ب»: «عَلَى أَنْ»، وَفِي «خ» «فِي».

(٢) كَذَا فِي «ع»، وَفِي «ب» وَ«ز»: «مَجْنُونٌ مَعْتَوْهٌ»، وَمَوْضِعُ ذَلِكَ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي مَصْوَرتِي مِنْ «خ».

(٣) كَذَا فِي «ع»، وَفِي «ب» وَ«ز»: «أُنْفَذَ» بِغَيْرِ هَاءٍ، وَهِيَ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي «خ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ق»، وَفِي «ز»: «إِنْ كَانَ»!

(٥) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةٌ: «لَهُ»، وَلَيْسَتْ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) زَادَ فِي «ع»: «فِي مَالِهِ»، وَلَيْسَتْ فِي «ب» وَلَا «ز» أَيْضًا.

(٧) فِي «ز»: «جَائِزٌ».

## ١٤ - اللقطة والضالة

٤٢٩. لا إجماع فيها<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ من الناس من يرى أخذها (كُلُّها)<sup>(٢)</sup>، ومنهم من يرى تَزَكُّها كُلُّها، ومنهم من يرى أخذَ البَعْضِ وتَزَكُّ<sup>(٣)</sup> البَعْضِ.

\*\*\*

(١) كذا في «خ» و«ب»، هي: «الإجماع منعقدٌ فيها»! وهو تحريف ظاهر.

(٢) ومفعلي «ز» بضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «دون».

## ١٥- الآبق

٤٣٠. اتفقوا على ردّ الآبق<sup>(١)</sup> إلى ربّه<sup>(٢)</sup>.

٤٣١. واختلفوا: أيجعل له<sup>(٣)</sup> أم لا يجعل<sup>(٤)</sup>؟

٤٣٢. واختلفوا في الآبق إلى دار الحزب؛ أئغنم (ويُرَدُّ إلى ربّه أم لا)<sup>(٥)</sup>؟

\* \* \*

---

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «العبداً الآبق».

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «مولاه».

(٣) يعني ردّه إلى سيده.

(٤) كذا يمكن أن تقرأ في «خ»، وفي «ب» «أيجعل أم لا يجعل؟»، وفي «ز»: «أجعل أم لا جعل»، وفي «ق»: «أجعل أم بغير جعل؟»، وفي «ع»: «أجعل لمنّ أم لا؟».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

## ١٦- المزارة والمساواة

٤٣٣. أجمعوا على أن المزارة والمساواة على [ذكر] <sup>(١)</sup> الضيف، أو الثلثين <sup>(٢)</sup>، أو السدس <sup>(٣)</sup>، أو أي جزء مسمى كان، منسوباً من الجميع، إلى مدة معروفة: سواءً، ولا فرق <sup>(٤)</sup>.

٤٣٤. ثم اختلفوا؛ فمن مانع لذلك <sup>(٥)</sup>، ومن مجيز لكل ذلك، ومن مانع من المزارة، ومجيز للمساواة <sup>(٦)</sup>، أو من مانع من ذكر المدة في ذلك <sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً، وهي في «ق».
- (٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الثلث».
- (٣) كذا في «و» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو إلى السدس».
- (٤) كذا في «ز» و«ع» و«أ» أيضاً، وفي «ب»: «سواء لا فرق».
- (٥) في «ب»: «فمن مانع ذلك»، وفي «و» و«ق» و«ع»: «فمن مانع ذلك»، وفي «ق»: «فمن مانع من كل ذلك»، وفي «ع»: «فمنهم من منع ذلك».
- (٦) كذا في «ز» أيضاً، في «ب»: «فإنه مجيز للمساواة».
- (٧) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

## ١٧- الإجازات

٤٣٥. لا إجماع فيها<sup>(١)</sup>، وقد منع منها كلها قوم من أهل العلم، وإن كان الجمهور على إجازتها.

✻ ✻ ✻

---

(١) قال الرُّنيمِيُّ في «العملة»: «قال ابن حزم: لا إجماع فيها، وهو كما قال». اهـ.

## ١٨- اللقيط

٤٣٦. أجمعوا أن اللقيط إذا أقرّ مُلتَقَطُهُ بِحُرِّيَّتِهِ: أنه حُرٌّ.

\* \* \*

## ١٩- الصلح

٤٣٧. لا إجماع في الصلح<sup>(١)</sup>؛ لأن الشافعي<sup>(٢)</sup> وغيره يقول<sup>(٣)</sup>: لا يجوز الصلح أصلاً إلا بعد الإقرار بالحق، ثم لا يجوز فيه إلا ما يجوز في الهبات والبيوع [وغيره]<sup>(٤)</sup>.

وذكر بعض الناس عن أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>: أن الصلح بعد الإقرار ليس صلحاً، وأنه هضم للحق.

- (١) قال الرئمي في «العمدة»: قال ابن حزم: لا إجماع في هذا الباب، وهو كما قال. اهـ.  
 (٢) قال رحمه الله في «الأم» (٢٢٦/٣): «وإذا كان البيت في يد رجل فادّعاه آخر، واصطلحا على أن يكون لأحدهما سطحه، ولا بناء عليه، والسفل للآخر؛ فأصل ما أذهب إليه من الصلح ألا يجوز إلا على الإقرار، فإن تقاربا أجزت هذا بينهما، وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله، وأجزت فيما أقر له به الآخر ما شاء؛ إذ أقر أن له أن يبنى عليه، ولا تجيزه إذا بنى، وسواء كان عليه علو لم أجزه إلا على إقراره. اهـ. وانظر: (مسألة ١٢٦٩) من «المحلى».  
 (٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «يقولان».  
 (٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) لم أجد هذا نصاً عن الإمام أحمد رحمه الله، وإنما نص عليه بعض أصحابه كالخزقي في «مختصره». انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٥/٤).

وفي «إ» علا لهوقعين» لابن القيم (٣٢٨/٥)، ط. دار ابن الجوزي: «والخزقي ومن وافقه من أصحاب الإمام أحمد لا يصححه إلا على الإنكار، وابن أبي موسى وغيره يصححونه على الإقرار والإنكار، وهو ظاهر النص، وهو الصحيح». اهـ.  
 قلت: وفي كلام ابن القيم هنا ما يضاد المنقول هنا عن الخزقي وابن قدامة، والله أعلم بالصواب.

وقال قومٌ مِنَ السُّلَفِ [الصَّالِحِ]<sup>(١)</sup>: إِنْ الصُّلَحَ عَلَى ذِيُونِ الْمَيْتِ الَّتِي تَرَكَ  
بِهَا وَفَاءٌ بِغَيْرِ أَدَاءٍ، جَمِيعُهَا لَا يَجُوزُ.

\*\*\*

(١) وهي لِي نَزَاهَةُ أَيْضًا.



## ٢٠- كتاب الرهن<sup>(١)</sup>

٤٣٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّهْنَ فِي السَّفَرِ؛ فِي الْقَرْضِ الَّذِي هُوَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، أَوْ فِي اللَّيْلِ يَكُونُ ثَمَنُهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، إِذَا قَبِضَهُ الْمُزْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ تَمَامِ الْبَيْعِ، وَبَعْدَ تَعَاقُدِهِ<sup>(٢)</sup>، وَعَايِنَ الشُّهُودُ<sup>(٣)</sup> قَبْضَ الْمُزْتَهِنِ لَهُ، وَكَانَ الرَّهْنُ مِمَّا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَكَانَ مِلْكًا لِلرَّاهِنِ صَحِيحًا<sup>(٤)</sup>؛ فَإِنَّهُ رَهْنٌ صَحِيحٌ تَامٌ.

٤٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَ الرَّهْنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ مُطْلَقًا<sup>(٥)</sup> دُونَ تَعْوِيضٍ، فَيَمَّا عَدَا الْعِنَقَ: لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ.

(١) كُنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الرهن».

(٢) تَبَيَّنَ: جَاءَ فِي «ق» (مَسْأَلَةٌ رَقْم ٣٢٥٦) نَسْبَةً إِلَى «المراتب»: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ رَهِنَ شَيْئًا، أَوْ شَيْئًا أَبْهَمًا، فَأَذَى بَعْضَ الْمَالِ... إلخ؛ وَهُوَ وَهْمٌ، وَلَا وَجُودَ لَهُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ، لَا فِي هَذَا الْبَابِ (بَلَدِ الرَّهْنِ)، وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ الْمَحَقُّقُ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ كِتَابِ «الإشراف» لِابْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي «ق» مَعْرُوءَةً إِلَيْهِ بِرَقْم (٣٢٤٤).

(٣) كُنا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «وبعد تعا قدهما»، وفي «ع»: «وبعد العقد».

(٤) كُنا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «المشهود» وهو خطأ، وصححه في «ط» إلى ما هنا.

(٥) هَكَذَا تَرْتِيبُ الْعِبَارَةِ فِي جَمِيعِ النُّسخ: «وَكَانَ مِلْكًا لِلرَّاهِنِ صَحِيحًا»، وَجَعَلَهَا فِي «ط» هَكَذَا: «وَكَانَ مِلْكًا صَحِيحًا لِلرَّاهِنِ».

(٦) كُنا في «ب» و«ع» أَيْضًا قَوْلُ «وَقَدْ»: «إِذَا جَاءَ مُطْلَقًا» أَوْ أَظَنَّهُ تَصْحِيفًا مِنَ الْمُبْتَدَأِ..

٤٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّهْنَ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِنْ كَانَ دَنَانِيرَ، أَوْ دَرَاهِمَ، فَخُتِمَ عَلَيْهَا فِي الْكِيسِ: جَازَرَ هُنَّهَا.

وَذَكَرَ<sup>(١)</sup> الطَّحَاوِيُّ<sup>(٢)</sup> أَنَّ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ [الْقَاضِي]<sup>(٣)</sup> لَا يُجِيزُ الرَّهْنَ، وَإِنْ قَبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَأَقْرَأَ بِذَلِكَ، إِلَّا<sup>(٤)</sup> حَتَّى يُعَايِنَ الشَّهَوُ الدُّقْبُضَ، وَقَالَ بِذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

٤٤١. (وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ، وَالْحَضَرِ)<sup>(٥)</sup>.



(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «قَالَ».

(٢) قَالَ فِي «الشُّرُوطِ الْكَبِيرِ» الْمَطْبُوعِ بِهَامِشِ «الشُّرُوطِ الصَّغِيرِ» (٤٩١/١): «كَانَ شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ وَغَيْرُهُ يَمُولُونَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا رَهَّنَ رَجُلًا دُرَّ أَمْوَالٍ لَهُ عَلَيْهِ، فَأَقْرَأَ الْمُرْتَهِنَ أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهَا مِنَ الرَّاهِنِ؛ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَبْضًا أَيْصَحُّ بِهِ الرَّهْنُ حَتَّى يُعَايِنَ الشَّهَوُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ كَانَ [أَبُو حَنِيفَةَ] يَقُولُ فِي الْبَيْعِ وَالصَّدَقَاتِ وَفِي الْهَبَةِ: إِنْ الْإِقْرَارَ فِيهَا بِالْقَبْضِ غَيْرَ جَائِزٍ حَتَّى يُعَايِنَ الشَّهَوُ ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ فَقَالَ: لِإِقْرَارِ بِذَلِكَ جَائِزٌ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو يُونُسَ مَوْجِبُ الْحَسَنِ. اهـ. وَانْظُرْ أَيْضاً (٤٨/١).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَفِي «ب» يَضَاءً.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، لَوْ سَقَطَتْ مِنْ «ق» وَ«ط».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً. وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٨/ ٨٧ مَسْأَلَةٌ ١٢٠٨).

## ٢١- (كتاب) (١) الإكراه

٤٤٢. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُكْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

٤٤٣. واختلفوا في إلزامه أحكام الكُفْرِ<sup>(٢)</sup>.

٤٤٤. واتَّفَقُوا أَنَّ خَوْفَ الْقَتْلِ إِكْرَاهٌ.

\*\*\*

---

(١) وهي في «ز» بضاً.

(٢) في «ز»: «أحكام الكُفْرِ».

## ٢٢- الوديعة

٤٤٥. اتَّفَقُوا أَنَّ عَلَى كُلِّ مُودِعٍ اِتِّبَاعِي بَوْدِيْعَتِهِ.

٤٤٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اتَّجَرَ<sup>(١)</sup> فِي الْوَدِيعَةِ، أَوْ أَنْفَقَهَا، أَوْ تَعَدَّى فِيهَا - مُسْتَقْرِضًا لَهَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْرِضٍ -: فَضْمَانُهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّهَا<sup>(٣)</sup> إِلَى مَكَانِهَا.

٤٤٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهَا إِلَى مُودِعِهَا - (الَّذِي هُوَ مَالِكُهَا بِحَقٍّ)<sup>(٤)</sup> - [وَضَرَفَهَا إِلَيْهِ]<sup>(٥)</sup>: فَقَدْ بَرِثَ ذِمَّتَهُ مِنْهَا.

\* \* \*

(١) كَذَا فِي «ع» وَ«و» أَيْضاً زَيْ «ب»: «تَجَرَ» بِذَوْنِ أَلْفٍ، وَفِي «تَجَزَزَ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «مُسْتَقْرِضاً أَكْلَهَا»!

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب» «حَتَّى تُرَدَّ»، وَفِي «ع»: «حَتَّى يُوْدَّ بِهَا».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ق».

٢٣- الوكالات<sup>(١)</sup>

٤٤٨. اتفقوا على جواز الوكالة في البيع والشراء، وحفظ المَتَاع، وقَبْضِ الحقوق من الأموال ودفعها، والنَّظَر في الأموال.

٤٤٩. واتفقوا على أنَّ الوكيل إذا أنفَذَ شيئاً مما وُكِّلَ به، ما بين بلوغ الخبر إليه، وصِحَّتْه عنده، إلى حين عَزَلِ مُوَكِّلِه له، أو حين موتِ الموَكِّلِ، مما لا غَبْنَ فيه، ولا تَعَدُّ: فإنه نافذٌ لازمٌ للموَكِّلِ، ولورثته بعده.

٤٥٠. وُجِّعوا على أنَّ الوكالة في الصَّلَاة المفروضة، والصَّيَام عن الحي: لا يجوز<sup>(٢)</sup>.



(١) في «ب» و«ز»: «الوكالة».

(٢) كذا في «ب» و«أ» أيضاً وفي «ق» و«ع»: «لا تجوز».

## ٢٤- الحوالة

٤٥١. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَحِيلَ بِحَقِّ قَدْ وَجَبَ [لَهُ] <sup>(١)</sup>، بِشَيْءٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ حَاضِرٍ مَلِيٍّ، وَرَضِيٍّ بِالْحَوَالَةِ <sup>(٢)</sup>، وَرَضِيٍّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> [بِهَا] <sup>(٤)</sup> أَيْضاً، / وَعَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ [مِنْهُمْ] <sup>(٥)</sup> مَقْدَارَ الْحَقِّ الْوَاجِبِ: فَقَدْ جَازَ لِلْمُحَالِ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَطْلُبَ الْمُحَالَّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَقِّ، وَأَنَّهَا حَوَالَةٌ صَحِيحَةٌ.

\* \* \*

(١) سقطت من «ع» أَيْضَ مَا وَهِيَ فِي «ز» وَق.

(٢) يَعْنِي: الْمُحَال.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«و» أَيْضَ أ. وَفِي ق: «الْمَحِيل عَلَيْهِ».

(٤) سقطت من «و» أَيْضَ، وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع».

(٥) سقطت من «ع» أَيْضَ غَيْرُ هُنَّ، فِي ق: «مِنْهُمَا»، وَهِيَ الْجَمْعُ أَوْ جَهْ.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» وَلَيْسَتْ وَاضِحَةً فِي «خ»، وَفِي «ز»: «لِلْمَحَال عَلَيْهِ»، وَهُوَ خَطَأٌ،

وَفِي «ق» «الْمَحِيل» وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضَ، إِذَا الْمَطَالِبُ بِالْحَقِّ بَعْدَ الْحَوَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الْمُحَال لَا الْمَحِيل.

## ٢٥ - الكفالة

٤٥٢. اتَّفَقُوا أَنَّ ضَمَانَ مَالٍ يَجِبُ قَطُّ، وَلَا يَجِبُ <sup>(١)</sup> عَلَى الْمَرْءِ: لَا يَجُوزُ <sup>(٢)</sup>.

٤٥٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى [آخَرَ] <sup>(٣)</sup> حَقٌّ وَاجِبٌ مِنْ مَالٍ مَحْلُودٍ قَدْ وَجِبَ بَعْدُ، فَضَمِنَتْهُ عَنْهُ ضَامِنٌ وَاجِدٌ يَأْمُرُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَرَضِيَ الْمَضْمُونُ لَهُ بِذَلِكَ، وَكَانَ الضَّامِنُ <sup>(٤)</sup> غَنِيًّا: فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَا مَضْمُونُ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ الضَّامِنَ بِمَا ضَمِنَ لَهُ.

٤٥٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّمَانِ عَنِ الْمَيْتِ الَّذِي تَرَكَ مَالاً وَفَاءً بِالَّذِينَ الَّذِي عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَتَرَكَ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ جَائِزٌ، وَيُطَالِبُ الْمَضْمُونُ لَهُ الضَّامِنَ بِمَا ضَمِنَ لَهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ أَصْلًا.

(١) كَذَافِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضَ أَ، وَفِيهِ: «وَلَا وَاجِب».

(٢) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: كَذَا دَعَى ابْنَ حَزْمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ جَدِيدٍ لِلشَّافِعِيِّ، وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَمِنْهُمْ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ لِقَدِيمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: وَهَذَا ذَهْوٌ عَجِيبٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ! وَقَدْ حَكِيَ هُوَ جَوَازَ ضَمَانِ مَالٍ يَجِبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمَالِكٍ وَعُثْمَانَ الْبُتِّي. انْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (مَسْأَلَةٌ ١٢٣٢).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضَ أَ، وَهِيَ فِي «ق»، وَمَكَانَهَا فِي «ز»: «رَجُل».

(٤) كَذَافِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضَ مَا وَمِنَافِي «ب» زِيَادَةً: «لَهُ».

٤٥٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ضَمَانَ الْوَاحِدِ عَنِ الْاِثْنَيْنِ فِصَاعِدًا (بما قد وَجِبَ عَلَيْهِمْ بعد<sup>(١)</sup>) - عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا -: جَائِزٌ.

٤٥٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِحَالََةَ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فِصَاعِدًا<sup>(٢)</sup> بِمَا عَلَيْهِمْ، مَنْ لَهُ قَبْلَهُمْ حَقٌّ وَاجِبٌ بَعْدَ عَلَى وَاحِدٍ لَهُمْ<sup>(٣)</sup> قَبْلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْحَقِّ: جَائِزٌ.

٤٥٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُحِيلَ، وَالْمُحَالَ عَلَيْهِ، [وَالْمُخْتَالَ]<sup>(٤)</sup>، وَالضَّامِنُ<sup>(٥)</sup>، وَالْمُضْمُونُ لَهُ؛ إِذَا كَانُوا عَقْلَاءَ، أَحْرَارًا، رَجَالًا، بِالْغَيْنِ، غَيْرَ مُكْرَهِينَ، وَلَا مُحْجُورِينَ، وَلَا لِحَاطِ الدَّيْنِ بِأَمْوَالِهِمْ: فَضْمَانُهُمْ وَحَوَالَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ كَمَا قَدَّمْنَا



(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ا»، وَفِي «خ»: «بِمَا قَدْ وَجِبَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ»، وَفِي «ق»: «فِيمَا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٣) فِي «ز»: «حَقٌّ وَاجِبٌ تَعَدَّرَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع» هُوَ مَوْضِعُهَا مَطْمُوسٌ فِي «خ».

وَالْمُخْتَالَ هُوَ الْمُحَالَ، وَإِثْبَاتُهُ هُنَا أَلْفٌ؛ فَإِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِيهِ «يَشْتَرِطُونَ فِي الْمُحِيَالِ»

وَالْمُحَالَ عَلَيْهِ حَتَّى تَصَحَّ الْحَوَالَةُ. انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ» (٧/٤١٥)،

«الْمَهْذَبُ» (١/٣٣٧)، «الْخَرَشِيُّ عَلَى خَلِيلٍ» (٤/٢٣٢-٢٣٣).

(٥) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَأَنْ الضَّامِنُ».



## ٢٦- كتاب النكاح

٤٥٨. اتفقوا على أن نكاح المسلم، الحر، البالغ، العاقل، العفيف، الصحيح، غير المحجور (عليه) <sup>(١)</sup>: أربع حرائر، مُسلمات، غير زواني، صحابن، فأقل: حلال.

٤٥٩. واتفقوا على أن نكح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بعد رسول الله ﷺ.

٤٦٠. وأجمعوا أن [للمرء] <sup>(٢)</sup> الحر، البالغ، العاقل، المسلم <sup>(٣)</sup>، غير المحجور: التمرى <sup>(٤)</sup> من الإماء الملمات ما أحب، ويطوئن، ما لم يكن فيهن من القرابة، وللرضا، والصهر <sup>(٥)</sup> ما نذكر <sup>(٦)</sup> به يحرم من الحر، وما لم يكن <sup>(٧)</sup> معتقات إلى أجل، وما لم يكن مذبرات له، وما لم يكن فيهن

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضا، وهي في «ع».

(٢) هنا في «خ» زيادة: «حرائر»، وليست في «ب» ولا «ز» و«ق»، ولعله انتقال نظر من النسخ إلى العبارة السابقة.

(٣) سقطت من «ع» أيضا، وهي في «ز» و«ق».

(٤) زيادة من «ق» و«ب»، وليست في «خ» ولا «ب»! وهي ضرورية.

(٥) في «ب» و«ق» و«ع»: «أن يتسرى»، وفي «ز»: «أن يشتري» هو تصحيف.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الصهار».

(٧) كذا في «ب» و«ق» و«خ»: «ما نذكر وأنه»، وفي «ع»: «ما نذكر أنه»، وفي «ز»: «ما يذكر أنه».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «يكن فيهن».

مِلْكٌ ، وَلَا تَسْرِي<sup>(١)</sup> الْأَحَدَ غَيْرَهُ ، وَلَا كَانَتْ مِنْ فَرْضٍ<sup>(٢)</sup> ؛ إِذَا أَمْلَكَهُنَّ بِحَقٍّ : مِنْ هَبَةٍ ، أَوْ عَوْضٍ مِنْ حَقٍّ ، أَوْ مِيرَاثٍ ، أَوْ ابْتِيعَ صَحِيحٌ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ ، لَا فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ .

٤٦١ . وَاخْتَلَفُوا فِي نِكَاحِ الشُّغَارِ ، وَالْمُتْعَةِ ، وَالسَّرِّ ، وَالْمُخْلِيِّ ، [و] <sup>(٣)</sup> عَلَى شَرْطِ مَا ، وَمَهْرٍ فَاسِدٍ ، وَفِي كَوْنِ الْعَتَقِ صَدَاقًا ، وَتَعْلِيمِ الْقَرَّانِ ؛ أَيَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

٤٦٢ . وَفِي نِكَاحِ الْأَعْرَابِيِّ الْمُهَاجِرَةِ ؛ فَرَوْا بِنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ <sup>(٤)</sup> النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ .

٤٦٣ . وَأَجْمَعُوا أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لِأَرْبَعِ فِأَقْلٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ : جَائِزٌ ، إِذَا ذَكَرَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ صَدَاقًا ، وَفِي عُقُودٍ <sup>(٥)</sup> مُتَّفَرِّقَةٍ .

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضَهُ أَوْهَى بَ وَ «زَهْوٍ» وَلَا شَرْطَ .

(٢) كَذَا فِي «ز» وَكَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ أَيْضًا فِي «خ» ، وَفِي «قَوَاهِسَ» ، وَفِي «ب» وَ «ع» : «فَرْض» .

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا .

(٤) عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ١٢٦٦٤) ، وَابْنُ أَبِي يَمِينٍ (رَقْمُ ١٧٦٣٢) ، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ هَذَا هَذَا ، قَالَ : «كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ لَا يَنْكَحُ الْمُهَاجِرَةَ ؛ يُخْرِجُهَا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ» . اهـ .

قُلْتُ : وَفِي يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ كَلَامٌ ؛ فَقَدْ ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَغَيْرُهُمْ . تَنْبِيهُ : جَاءَ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ فِي يَزِيدَ هَذَا : «أَكْرِمَ بِهِ» . قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّهْذِيبِ» : وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : «أَزَمَ بِهِ» كَذَا هُوَ فِي «تَوَلِيخِهِ» ، وَوَقَعَ فِي أَضْلٍ لِلْمِزِّيِّ كَرَمَ بِهِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ !

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ «ق» وَ «ع» ، وَفِي «ب» : «عَقْدٌ» ، وَلَيْسَتْ وَاضِحَةً فِي «خ» .

٤٦٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ الْبَالِغَ، الْعَاقِلَ، (الْمُسْلِمَ) <sup>(١)</sup>، إِذَا أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ الْعَاقِلُ، الْبَالِغُ، الْحُرُّ، الْمُسْلِمُ، الَّذِي لَيْسَ بِمَحْجُورٍ فِي النِّكَاحِ، وَتَوَلَّى سَيِّدُهُ عَقْدَ النِّكَاحِ: فَلَهُ نِكَاحُ حُرَّةٍ، أَوْ حُرَّتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمَلِمَاتِ، فِي عُقْدَةٍ - [كَمَا ذَكَرْنَا] <sup>(٢)</sup> - أَوْ عُقْدَتَيْنِ.

٤٦٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ.

٤٦٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ فَأَكْمَلَنَ عِدَّتَهُنَّ، أَوْ مُتَنَ، أَوْ طَلَّقَ بَعْضَهُنَّ فَاعْتَدَّتْ، أَوْ مَاتَتْ: فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ تَمَامَ أَرْبَعٍ فَأَقْلَّ إِنْ أَحَبَّ، [كَمَا ذَكَرْنَا] <sup>(٣)</sup>.

٤٦٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا - إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْعِدَّةِ - أَوْ مَاتَتْ، أَوْ انْقَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ، وَكَانَ الطَّلَاقُ وَالْفَسْخُ صَحِيحَيْنِ: فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ أَحَبَّتْ / مِمَّنْ يَجِلُّ لَهَا، وَهَكَذَا أَبَدًا.

٤٦٨. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا <sup>(٤)</sup> إِذَا نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَأَأْمَكَنْتْ غُلَامًا مِنْهَا: سِنْفُهَا؟ هَلْ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ أَبَدًا أَمْ لَا؟

٤٦٩. وَأَجْمَعُوا أَنَّ نِكَاحَهَا الْإِخْ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ <sup>(٥)</sup>، أَوْ ابْنَتِ ابْنِ عَمَّتِهَا

(١) وَهِيَ فِي «و» وَ «ع».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ «ق».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ «ق».

(٤) كَذَافِي «ز»، وَفِي «ب»: «فِيهَا».

(٥) كَذَافِي «ز» وَ «ع»، وَ لَيْسَتْ وَاضِحَةً بِمَا يَكْفِي فِي «ز» وَ «ع»: «لَا نِكَاحَ الْإِخْ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ»، وَفِي «ز»: «أَنَّ نِكَاحَ الْإِخْ أَمْرًا أَخِيهِ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ»، وَلَعَلَّهَا زِيَادَةُ تَفْسِيرِيَّةٍ مِنْ ابْنِ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

منه: (مُبَاحٌ) <sup>(١)</sup>، وكذلك العَمُّ بعدَ موتِ ابنِ أخيه، والخالُ بعدَ موتِ ابنِ أُختِهِ، وابنُ <sup>(٢)</sup> الأَخ، وابنُ الأُختِ بعدَ العَمِّ والخالِ: مَبَاحٌ (لها بعدَ ذلك كُلُّه) <sup>(٣)</sup>.

٤٧٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ نِكَاحَ الْمَرَأَةِ كُفُؤاً لَهَا فِي النَّسَبِ وَالصَّنَاعَةِ: جَائِزٌ.

٤٧١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ <sup>(٤)</sup> مَنْ كَانَ هُوَ أَعْلَى مِنْهَا <sup>(٥)</sup> قَدْرًا فِي نَسَبِهِ، وَحَالِهِ، وَصَنَاعَتِهِ: جَائِزٌ.

٤٧٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْأُمَّةَ الَّتِي لَهَا مَالِكَانِ فَصَاعِدًا: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا، وَلَا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا، وَلَا التَّلَذُّذُ (بشيءٍ) <sup>(٦)</sup> مِنْهَا، وَلَا رُؤْيُ غُورَتِهَا.

٤٧٣. وَأَجْمَعُوا أَنَّ أُمَّةً <sup>(٧)</sup> لَا يُجَبِّرُ سَيِّدُهَا عَلَى إِنْكَاحِهَا، وَلَا عَلَى أَنْ يَطَّأَهَا - وَإِنْ طَلَبَتْ هِيَ مِنْهُ ذَلِكَ - وَلَا عَلَى بَيْعِهَا مِنْ أَجْلِ مَنَعِهِ لَهَا لُوطَاءَ وَالْإِنْكَاحِ <sup>(٨) (٩)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ أَلْفٍ، وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع».

(٢) فِي «ب»: «وَأَد»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «ق» وَ«ع».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» يَلْضَأُ، وَهِيَ فِي «ع».

(٤) هُنَا فِي «ب» «ز» وَ«ق» «د»: «الرَّجُل»، وَلَيْسَتْ فِي «ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ب» وَ«ع»: «مِنْهُ»!

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ن»: «الْمَمْلُوكَةُ»، وَفِي «ق»: «الْمَرَأَةُ».

(٨) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «مَذْهَبُ أَحْمَدَ الْمَنْصُوصِ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِهِ: أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا طَلَبَتْ الْإِنْكَاحَ، فَإِنَّ سَيِّدَهَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا، وَلَا لَزَمَهُ إِجَابَتُهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي الْعَبْدِ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ إِذَا كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدٌ.

(٩) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا لَا يُجَبِّرُ سَيِّدُهَا عَلَى =

٤٧٤. وأجمعوا على أَنَّ الحُرَّ، المسلمَ، العاقلَ، البالغَ، غيرَ المحجورِ، والعفيفَ<sup>(١)</sup>؛ والعبدَ المسلمَ، العفيفَ، العاقلَ، البالغَ إذا خشيًا<sup>(٢)</sup> العتدَ، ولم يجدَا<sup>(٣)</sup> حُرَّةً يُرضَى<sup>(٤)</sup> نِكَاحُها لَعَدَمِ طَوْلِهما، وأذِنَ للعبدِ سَيِّدُهُ في النِّكَاحِ، وتولَّى سَيِّدُهُ عَقْدَ إنكاحِهِ<sup>(٥)</sup>، وفَوَّضَ العبدُ ذلكَ إليه: فإن لكلَّ واحدٍ منهما أن يَنْكِحَ أُمَّةً مُسلمَةً، بالغَةً، عفيفَةً عاقِلَةً، بإذن سَيِّدِها في ذلكَ، [وإنكاحِهِ لها]<sup>(٦)</sup>.

٤٧٥. وأجمعوا على أَنَّ نِكَاحَ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بعده؛ مِن حُرَّةٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ: حَرَامٌ على جميع وَلَدِ آدَمَ بعده عليه السلام.

٤٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ هَذِهِ الْكَرَامَةَ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ ﷺ.

= إنكاحها: صحيح في صورة دون صورة، أما الصورة التي هو صحيح فيها: ففيما إذا كانت ممن يحل لسيدها وطؤها، وغير صحيح: فيما إذا كانت لا يحل لسيدها وطؤها كاخته من النسب، وأول الرضاع؛ فإنه لا إجماع في أنها لا تجبره على إنكاحها، بل الخلاف في ذلك مشهور حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم. اهـ.

(١) هكنا موضع هذه الكلمة في «ب» و«ز» و«ق»، وكذا هي في «خ» أيضاً على ما يظهر لي، وقد جاءت في «ط» بعد كلمة «المسلم» بدون واو عطف قبلها.

(٢) كذا في «ق» و«ع»، وفي «ب» و«ز» و«خشي» بالإفراد، وهذا الموضع مطموس في مصورتني من «خ».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي «ب» و«جد»، وموضع ذلك في مصورتني من «خ» أيضاً.

(٤) من «ز» و«ع»، وليست واضحة في «خ».

(٥) كذا في «ع»، وفي «ب» و«ز»: «عقلة إنكاحه»، وفي «ق»: «عقد نكاحه»، وهي غير واضحة في «خ».

(٦) وهي في «و» و«ع».

٤٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلرَّجُلِ الْحُرِّ، لِعَاقِلٍ، الْمَالِكِ أَمَرَ نَفْسِهِ، الْمُسْلِمِ: أَنْ يُطَلِّقَ إِذَا أَحَبَّ، إِذَا وَقَعَ طَلَاغُهُ فِي وَقْتِهِ، وَعَلَى سُنَّةِ الطَّلَاقِ.

٤٧٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وَطْءَ غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ الْبَاسِحَتَيْنِ: حَرَامٌ.

٤٧٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَوْلَاهُ، إِذَا تَوَرَّجَ: فَقَدْ أَحْسَنَ.

٤٨٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ عَزِيسٍ لَالِهَةٍ فِيهَا، وَلَا هِيَ مِنْ حَرَامٍ، وَلَا مُنْكَرٌ<sup>(١)</sup> فِيهَا؛ فَأَجَابَ: فَقَدْ أَحْسَنَ.

٤٨١. وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ قَوْلِ الْمَرْأَةِ<sup>(٢)</sup> تَرْفُ الْعُرُوسِ<sup>(٣)</sup> إِلَى زَوْجِهَا فَتَقُولُ: هَذِهِ زَوْجَتُكَ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى اسْتِبَاحَةِ وَطْئِهَا بِذَلِكَ.

٤٨٢. وَعَلَى تَصَدِيقِهَا فِي قَوْلِهَا: أَنَا<sup>(٥)</sup> حَائِضٌ، .....

(١) كَذَا فِي «و» وَ«ب»، وَلَيْسَتْ وَاضِحَةً فِي «خ»، وَفِي «ع»: «وَلَا مُسْكِرٌ»، وَهُوَ أَخْصَرُ مِنَ الْمَشْتَبِ، وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي الْأَمْرِ بِهَجْرِ الْوَلَائِمِ الْمَشْتَبَةِ عَلَى مُنْكَرَاتِ غَيْرِ الْخَمْرِ مِنْ مَعَارِفَ وَغَيْرِهَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ كَقَوْلِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ كَانَ فِي الْوَلِيمَةِ لَهْوٌ، فَلَا دَعْوَةَ لَهُمْ» [الجامع] لِلْقَيَرَوَانِيِّ ص ٢٦٣.

(٢) فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ وَ«و»: «وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ الْمَرْأَةِ! وَالزَّيْلَةُ الْمَشْتَبَةُ مِنْ «ع»، وَلَعَلَّ التَّنَاسُخَ ظَنُّوْهَا لَزْدَةً لِنَشَابَةِ الرَّسْمِ بَيْنَ كَلِمَتَيْ «قَبُولٌ» وَ«قَوْلٌ»، فَاسْقَطُوهَا.

(٣) كَذَا فِي «ب». أَيْضًا: «عُزَاوَسٌ»، وَفِي «ق»: «الْعُرُوسُ تَرْفُ»، وَفِي «ز» تَرْفُ الْمَرْأَةِ.

(٤) كَذَا فِي «و» وَ«ق» وَ«ع»، وَرَسْمُهَا فِي «خ» غَيْرُ ذَلِكَ فَيَمَّا يَظْهَرُ لِي.

(٥) كَذَا فِي «ق»: «أَنَا»، وَهَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي «خ»، وَفِي «و» «ع»:

«أَنَّهُا». وَفِي «ب»: «هِيَ»، وَهُوَ مُؤَيَّدٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُخْبِرَةِ بِالْحَيْضِ هِيَ الْمَرْأَةُ الزَّائِفَةُ لِلْعُرُوسِ سَالِفَةُ الذَّكْرِ لَا الْعُرُوسُ نَفْسُهَا، وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ التَّاءُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا: «قَدْ طَهَّرَتْ» سَلَكَةً بَعْدَ رَأْيِ مَفْتُوحَةِ «طَهَّرَتْ»، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ إِذَا الْمَعْرُولُ عَلَى قَوْلِهِ فِي هَذَا إِنَّمَا هِيَ الزَّوْجَةُ لَا سِوَاهَا.

وفي قوايلهم قدسهم م١ (٢).

٤٨٣. وأجمعوا أن العَلَى في القِسْمة بين الزَّوجاتِ: واجبٌ.

٤٨٤. واختلفوا في كيفية الغَدْلِ؛ إلا أنهم اتفقوا في المُساواة بين اللَّيالي في الحَرَاثِ، المُسلماتِ، العاقِلاتِ، غير النَّاشِزاتِ، ما لم يَكُن فيهنَّ مُتَزَوِّجة مُبتدأة البناء.

٤٨٥. واتفقوا على أَنَّ المرأةَ إذا زَوَّجها (٣) العاقِلُ، الحُرُّ، المُسلمُ، وهي

(١) ثم رأيت البُهوئي في «كشف القناع» (١/١٠٢) قد نقل هذه الفقرة والتي قبلها بنفس ما أئْتناه ورَّجَّحناه من اختلاف بين النسخ هنا، والله الحمد.

(٢) قال الرِّمِّي في «العمدة»: «قلت: دعوى الإجماع مطلقاً على تصديقها في الحيض والطَّهر: ليس بصحيح، وإنما هو فيما إذا كانت عفيفة، فإن كانت فاسقة: ففي قبول قولها خلاف مشهور، حتى في مذهب الشافعي، فلا إجماع إذن مطلق، والله أعلم».

قلت: الظاهر أن المصنف إنما يعني: تصديقها فيما يترتب على هذا من إباحة وطئ لها، ونحو ذلك، بليل ذكره للعبارة في أبواب النكاح، وفي سياق الكلام عن الوطء، ومتى يكون مباحاً، ونحو هذا، وحكاية لاتفاق على هذا - أعني: تصديق المرأة فيما تخبر به عن حالها من الطَّهر، أو الحيض، وما يترتب على هذا من جواز الوطء ونحوه - لم أجد في كلام أهل العلم ما يتخذه، أو يقدح فيه. وما يذكره الرِّمِّي هنا إنما يتلاقى مع اختلافهم في هذا في أبواب العِدَّة والاستبراء، وما يحلُّ من الوطء، وما لا يحلُّ، لأبواب النكاح، فإن لهم في هذه المسألة ونحوها في هذه الأبواب كلاماً واختلافاً كثيراً؛ كاختلافهم في المدة التي تُصَدَّق فيها المرأة إذا ادَّعت انقضاء العِدَّة، وأكذبها الرجل، ونحو ذلك. انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٩/٥٨٣).

(٣) كنا في «ب»، وزاد بعدها في «خ» و«ز» و«ع» «أبوها»، والسياق يأبى تلك الزيادة.

مسلمة، بالغة، عاقلة، وهو (غير) <sup>(١)</sup> محجور <sup>(٢)</sup>، وهي حرة، ورضي بذلك <sup>(٣)</sup> أبوها <sup>(٤)</sup> - إن كان لها أب - (فإن لم يكن لها أب) <sup>(٥)</sup> وكان لها جد <sup>(٦)</sup>، أو أخ <sup>(٧)</sup>، فزواها كلهم، ورضيت هي، فإن لم يكن لها أحد من هؤلاء حياً، ولا بني بنينهم، ولا عم حي، فزوجها أقرب بني عمها إليها، وهو حر، بالغ، (مسلم) <sup>(٨)</sup>، عاقل، غير محجور <sup>(٩)</sup>، وهي عفيفة، بكر، أو ثيب، خلوة من زوج، أو في غير عدة منه، وأنكحها من ذكرنا برضاها، من حر، بالغ، عاقل، مسلم، كف، غير محجور، عفيف، ونطق التاكح والمنكح بلفظ الزواج، أو الإنكاح في مقام واحد، وأشهدوا عدلين، مسلمين، خريين، بالغين - على الشروط التي ذكرنا في كتاب الشهادات - ولم يمسكها، ولا وقع هنالك شرط أصلاً، وذكروا صداقاً جائزاً <sup>(١٠)</sup>: فهو نكاح صحيح تام.

٤٨٦. واتفقوا أن من لا ولي لها؛ فإن السلطان الذي تجب طاعته ولي لها، ينكحها من أحبب ممن يجوز لها نكاحه.

(١) وهي في «و» أيضاً.

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «محجور عليه».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ورضي ذلك» بإسقاط الباء.

(٤) هنا في «ز» زيادة: «وهي»، وليست في «خ» ولا «ع»، ولعل في «ع» ور ضيت هي غنية عنها.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) كذا العبارة في جميع نسخ الكتاب وفي «ع» أيضاً أو أماتها في «ب» إضافة إلى حاشية، ولم يكتب شيء في مقابلها.

(٧) هنا في «ع» زيادة: «وابن أخ» وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٨) سقطت من «ع» و«ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «غير محجور عليه».

(١٠) هنا في «ع» زيادة: «أو لم يذكر» وليست في شيء من نسخ الكتاب.



٤٨٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى / أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةٌ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، رَجُلَيْنِ<sup>(١)</sup>؛  
فَعَلِمَ أَوَّلُهُمَا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ، بِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا: فَإِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الزَّوْجُ، وَالْآخَرَ  
أَجْنَبِيٌّ، بَطِلٌ<sup>(٢)</sup>.

٤٨٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ<sup>(٣)</sup> زَوْاجٍ أَصَحِّحَ<sup>(٤)</sup>؛ فَحَرَامٌ  
عَلَيْهَا أَنْ تَنْزِجَ لَوْ مَا لَمْ يَنْسَخْ نِكَاحُهَا، أَوْ يُطْلَقَ لَوْ يَغِبُ<sup>(٥)</sup> عَنْهَا غَيْبٌ  
مُنْقَطِعٌ، أَوْ يُبْعَ لَهَا، وَ يُبْتَ لَوْ يَخُكُمُ حَاكِمٌ بِطَلَاقِهَا، أَوْ يَفْسَخُهَا.

٤٨٩. وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَجَوَّازِ بَعْضِهَا وَيُطْلَاغِهَا بِمَا لَا  
سَبِيلَ إِلَى جَمْعِهِ وَتَحْصِيلِ إِجْمَاعٍ جَائِزٍ فِيهِ<sup>(٦)</sup>، إِلَّا عَلَى مَا تُبَيِّنُ فِي بَعْضِ ذَلِكَ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٤٩٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ نِكَاحَ الْأُمِّ، وَأُمِّهَا تَهَا، (وَجَدَاتِهَا)<sup>(٧)</sup>، وَجَدَاتِ آبَائِهَا،  
وَجَدَاتِ أُمِّهَا تَهَا، وَجَدَاتِ جَدَاتِهَا، وَجَدَاتِ أَجْدَادِهَا - وَإِنْ عَلَوْنَ - وَأَنَّ نِكَاحَ  
عَمَّاتِهَا، وَخَالَاتِهَا، وَعَمَّاتِ أُمِّهَا تَهَا، وَعَمَّاتِ جَدَاتِهَا - كَيْفَ كُنَّ - [وَعَمَّاتِ

(١) هكذا يمكن أن تُقرأ العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» هكذا: «وَاتَّفَقُوا فِي امْرَأَتَيْنِ فِي  
عَقْدَتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ رَجُلَيْنِ»، وهي عبارة قلقة مضطربة فعلها كما ترى، وجعلها في  
«ط» - تصحيحاً منه -: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ امْرَأَةً تَزَوَّجَتْ فِي عَقْدَتَيْنِ... إلخ»، وهي هكذا في «ز»،  
وفي «ع»: «وَأَعْلَى أَنَّهَا إِنْ تَزَوَّجَتْ رَجُلَيْنِ فِي عَقْدَتَيْنِ».

(٢) في «ع»: «وَأَعْلَى أَنَّهَا إِنْ تَزَوَّجَتْ رَجُلَيْنِ فِي عَقْدَتَيْنِ»، وليست هذه الزيادة في شيء من نسخ الكتاب.

(٣) من «ع»، وليست في «ب» ومكانها في «خ» و«ز»: «زَوْجاً»، والمثبت أوجه.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وليست واضحة في «خ».

(٥) في نسخ الكتاب الثلاث و«ع» أيضاً: «أَوْ يَغِبُ»! والجادة الجزم.

(٦) كذا في «ز»، وفي «خ» و«ب»: «بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى تَحْصِيلِ إِجْمَاعٍ جَائِزٍ فِيهِ».

(٧) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

آبَائِهَا<sup>(١)</sup>، وَعَمَّاتِ أَجْدَادِهَا - وَإِنْ عَلَوْا<sup>(٢)</sup> - كَيْفَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ، أَوْ الْأُمَّهَاتِ، وَخَالَاتِ آبَائِهَا، وَخَالَاتِ أُمَّهَاتِهَا، وَخَالَاتِ أَجْدَادِهَا، وَخَالَاتِ جَدَّاتِهَا - وَإِنْ عَلَوْا وَعَلَوْنَ<sup>(٣)</sup> - مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ<sup>(٤)</sup>، وَهَكَذَا كُلُّ عَمَّةٍ، وَكُلُّ خَالَةٍ لِكُلِّ رَجُلٍ<sup>(٥)</sup> أَوْ امْرَأَةٍ نَالَتْ أُمَّهُ وَلِدَتْهَا، وَنَالَتْ أَبَاهُ<sup>(٦)</sup> وَلِدَتْهَا: فَإِنَّ نِكَاحَ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا حَرَامٌ مَفْسُوحٌ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ وَطْؤُهُنَّ بِمَلَكَ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أُمَّهَاتِ الْآبَاءِ، وَأُمَّهَاتِهنَّ وَجَدَّاتِهنَّ - كَيْفَ كُنَّ لِلْأَبِ جَدَّاتٍ - وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عَمَّاتِ الْأَبِ وَخَالَاتِهِ، وَعَمَّاتِ أَجْدَادِهِ، وَخَالَاتِ أَجْدَادِهِ - كَيْفَ كُنَّ - وَكَذَلِكَ عَمَّاتُ جَدَّاتِ الْأَبِ، وَخَالَاتُهنَّ - كَيْفَ كُنَّ الْجَدَّاتُ، وَإِنْ بَعْدَ - فَإِنْ وُجِدَ رَجُلٌ كَانَ لِأَبِيهِ أَخٌ لَأُمٍّ لَا لِأَبٍ؛ فَإِنَّ عَمَّةَ هَذَا الْعَمِّ، وَجَدَّةَ هَذَا الْعَمِّ أُمُّ أَبِيهِ: حَلَالٌ لِابْنِ أَخِيهِ. أَوْ رَجُلٌ كَانَ لِأُمِّهِ أَخٌ لَأُمٍّ لَا لِأَبٍ: فَإِنَّ عَمَّةَ ذَلِكَ الْخَالِ، وَجَدَّتَهُ<sup>(٧)</sup> أُمُّ أَبِيهِ<sup>(٨)</sup> حَلَالٌ لِابْنِ أُخْتِهِ<sup>(٩)</sup>. وَالرَّجُلُ يَكُونُ لِأَبِيهِ، أَوْ

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا.

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضًا أو في «ق» و«ع» و«ز»: «وإن علون» بالعود على العمَّات، وما في نسخ الكتاب بالعود على الآباء والأجداد أصحُّ إن شاء الله.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «ق»: «وإن علون وعلون».

(٤) في «ز»: «وإن علوا وعلون كيف كانوا، وعمَّات جدَّاتها من قبل الآباء والأمهات»، وليس هذه الزيادة في باقي النسخ.

(٥) كذا في «ز» و«ع»، وفي «ب»: «وكل خالة وكل رجل»، وفي «ق»: «وكل خالة كل رجل»، وهي غير واضحة في «خ».

(٦) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «آبَاهُ».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «وجدة».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «ق»: «أم أمه» وهو خطأ ظاهر.

(٩) من «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «لابن أخيه»، وهو خطأ؛ إذ الكلام عن رجلٍ كان =

لأُمِّهِ أَخٌ لِلأَبِّ لَا لَأم: فَإِنْ خَالَاتِ ذَلِكَ العَمَّ، وَذَلِكَ الخَالِ، وَجَدَّتْهُ لَأُمِّهِ حَلَالٌ  
لِابْنِ أَخِيهِمَا وَابْنِ أُخْتِهِمَا.

٤٩١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الابْنَةِ، وَابْنَةِ الابْنِ، وَكُلٌّ مَنِ نَالَتَهَا وَلَادَةُ ابْنَتِهِ،  
أَوْ وَلَادَةُ ابْنِهِ مِنْ صُلْبٍ، أَوْ بَطْنٍ - كَيْفَمَا تَفَرَّغَتِ الْوَلَادَاتُ، وَإِنْ بَعُدَتْ - حَرَامٌ  
مَفْسُوخٌ، وَحَرَامٌ وَطْؤُهُ بِمِلْكِ الْمَيْمَنِ (١).

٤٩٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَخْتَ الشَّقِيقَةَ وَأَنَّ الْأَخْتَ لِلأَبِّ، وَأَنَّ الْأَخْتَ  
لِلأُمِّ، وَكُلٌّ مَنِ تَنَاسَلَ مِنْهُنَّ، أَوْ نَالَتَهُنَّ وَلَادَتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ صُلْبٍ، أَوْ بَطْنٍ - كَيْفَمَا  
تَفَرَّغَتِ الْوَلَادَاتُ (٢)، وَإِنْ بَعُدَتْ حَرَامٌ نِكَاحُهُنَّ، مَفْسُوخٌ (أَبْدًا) (٣)، وَكَذَلِكَ  
وَطْؤُهُنَّ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ الْأَخِ لِلْقَيْقِ، وَالْأَخُ لِلأَبِّ، وَالْأَخُ لِلأُمِّ،  
وَكُلٌّ مَنِ نَالَتَهَا وَلَادَةُ الْإِخْوَةِ الْمَذْكُورِينَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَخْوَاتِ، وَلَا فَرْقَ.

٤٩٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْعَمَّاتِ لِلأَبِّ، أَوْ الْأُمِّ، أَوْ شَقَائِقِ الْأَبِّ، وَأَنَّ  
نِكَاحَ الْخَالَاتِ (٤) كَذَلِكَ: حَرَامٌ مَفْسُوخٌ أَبْدًا، وَكَذَلِكَ هُوَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

٤٩٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ الَّذِي لَيْسَ رِضَاعُ ضَرَارٍ (٥) قُصِدَ بِهِ إِيقَاعُ  
التَّحْرِيمِ: يَحْرُمُ [مِنْهُ] (٦) مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ عَلَى مَا قُلْنَا.

= لَأُمِّهِ أَخٌ لِلأَبِّ لَا لَأم؛ مَنْ يَجُوزُ لِابْنِ أُخْتِهِ أَنْ يَتَزَّ وَجْهًا قُرْبَاءَ هَذَا الْخَالِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ،  
وَمَنْ لَا يَجُوزُ؟

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا أ، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «ع»: «الْوَلَادَةُ»، وَفِي «خ»: «الْإِعَادَةُ».

(٣) وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا أ، وَفِي «ب»: «تِلْكَ الْخَالَاتُ».

(٥) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةُ: «و»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز» وَلَا «ق» وَلَا «ع».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

٤٩٥. واختلفوا في رَضَاعِ الْفَحْلِ، وَرَضَاعِ الْكَبِيرِ، وَكَيْفِيَّةِ الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ.

قال ابنُ أبي ذئب<sup>(١)</sup>: رَضَاعُ الضَّرَارِ لَا يَحْرُمُ شَيْئاً<sup>(٢)</sup>.

٤٩٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعَاقِلَةَ الْحَيَّةَ<sup>(٣)</sup>، غَيْرَ السَّكْرَى<sup>(٤)</sup>، إِنْ أَرْضَعَتْ صَبِيّاً عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ، أَوْ قَتَلَتْ<sup>(٥)</sup> تَرَكَ الرِّضَاعَ فِيمَا بَيْنَ كُلِّ رَضْعَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، فَتَمَّتِ الْعَشْرُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الصَّبِيُّ حَوْلِينَ قَمَرَيْنِ مِنْ حِينَ وَلَدَتْهُ/ رَضَاعاً يَمْتَصُّهُ بِفِيهِ مِنْ ثَدْيِهَا: فَهُوَ ابْنُهَا، وَطَوْهَا وَطْءُ مَا وَلَدَتْ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ، كَمَا قُلْنَا (قَبْلُ)<sup>(٨)</sup> فِيمَنْ<sup>(٩)</sup> يَحْرُمُ مِنْ قَبْلِ<sup>(١٠)</sup> أُمّهَاتِ الْوِلَادَةِ، وَلَا فَرْقَ.

٤٩٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ<sup>(١١)</sup> بِمَنْزِلَةِ أُمِّهَا<sup>(١٢)</sup> مِنَ الْوِلَادَةِ.

(١) قال ابن المنذر في «الأوسط» (٨/٤٩): وحكى أبو غبيد عن ابن أبي ذئب أنه كان لا يرى رَضَاعَ الضَّرَارِ يُحْرِمُ شَيْئاً، وَلَا يُفْسِدُ نِكَاحاً. اهـ.

(٢) هذا الأثر عن ابن أبي ذئب ساقط من «ز».

(٣) كذا في «ق» و«اع» أيضاً، وفي «ب» «حيية»، وسقطت من «ز».

(٤) في «ب» «زواني» بتكثير كل ذلك: «امرأة عاقلة حية/ حية غير سكرى»، وفي «ع» مثل «خ» إلا كلمة (السكرى) فقد جاءت هناك منكراً أيضاً.

(٥) في «ب» «و» افتراق بزيادة واو قبلها.

(٦) هكذا في «ب» أيضاً: «افترق»، في «ع» «افتراقاً»، وفي «ز» و«اع» «افتراق».

(٧) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «منهما»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٨) و «هني يوز» و«

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» «بطن» وهو خطأ.

(١٠) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب» «قبيل»، وسقطت من «ع».

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» الرضاعة.

(١٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً أو في «ب»: «بمنزلتها»، وفي «بمنزلة ابنتها».

وَأَنَّ ابْتِنَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ كَابْتِنَاهَا مِنَ الْوِلَاةِ [وَلَا فَرْقَ] <sup>(١)</sup>، كُلُّ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ فِي التَّحْرِيمِ خَاصَّةً فَقَطْ.

٤٩٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ - إِذَا كَانَا عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا <sup>(٣)</sup> - وَلَمْ يَكُنْ رُضْعَتُهُ قَطْ، وَلَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ شَيْءٌ مِنْ لَبَنِيهَا جِوْجَةً مِنَ الْوَجْهِ قَطْ، وَلَا مِنْ لَبَنِ أُمِّهَا، وَلَا مِنْ لَبَنِ مَنْ وَلَّيْتُهَا [مِنْ فَوْقِ، أَوْ وَلَّا لَتَهَا] <sup>(٤)</sup> أَسْفَلَ - بِحَرَامٍ، وَلَا بِحَلَالٍ - وَلَا مِنْ لَبَنِ زَوْجَةٍ أَبِيهَا <sup>(٥)</sup>، أَوْ زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ وَلَدِهَا <sup>(٦)</sup>، أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهَا <sup>(٧)</sup>، وَلَا مِنْ لَبَنِ مَنْ تَكُونُ بِذَلِكَ <sup>(٨)</sup> عَمَّةً وَإِنْ بَعُدَتْ، أَوْ خَالََةً وَإِنْ تَعُدَّ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَخٍ وَإِنْ بَعُدَتْ <sup>(٩)</sup>، أَوْ بِنْتٍ أُخْتٍ وَإِنْ بَعُدَتْ، وَلَا إِلَى جَوْفِ وَاحِدٍ مِنْ وَلَدِيهِ هُوَ، (وَلَا وَصَلَ إِلَيْهَا هِيَ مِنْ لَبَنِ مَنْ هُوَ مِنْهُ بِالْمَنَازِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا، وَلَا وَطِئَهَا قَطُّ

(١) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ع»: «وكل» بزيادة واو قبلها.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً إلا أنها هنا لا: «قدما» بدل «ذكرنا»، وفي «ع»: «إذا كانت على غير الصفات المذكورة!»

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) من «ع» في «ب» و«ز»: «زوجة ابنها»، وقوله بعدها: «أو زوجة واحد من ولدها» مؤيد لنفس المعنى.

(٧) في «ع»: «أو زوجة أحد ممن ولدتها!»

(٨) كذا في «ط»، وفي «خ» و«ب» و«ع»: «أو ولدتها!» وفي «ز»: «أو والدته»، ولعل المبيث من «ط» هو الصواب إن شاء الله.

(٩) من «ب» و«ع»، وفي «خ»: «من يكون لثمة»، وفي «ز»: «من يكون بذلك».

(١٠) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

أبوه، ولا جدّه، ولا كلُّ مَنْ وَلَدَهُ<sup>(١)</sup>، ولا كلُّ مَنْ وَلَدَ (ليس منها)<sup>(٢)</sup> بحلال،  
أو بحرام، ولا ملكها قطُّ أبوه، ولا وطئ؛ امرأةٌ وَلَدَتْها (مَنْ فَوَّضَ لَهَا)<sup>(٣)</sup>  
هي مِنْ أَهْلِ بَحْلَالٍ ولا بحرام، ولا خلا بها أبوه ولا وَلَدُهُ، ولا كلُّ مَنْ وَلَدَهُ،  
أو وَلَدَهُ<sup>(٤)</sup> هو بحلال، أو بحرام، ولا كان بَدَلَ الْخُلُوةِ الْبَتَّةِ، ذُبُوجِهِ مِنَ الْوَجُوهِ،  
ولا لها حَرِيمَةٌ فِي عِصْمَتِهِ، ولا نَكَحَهَا رِبِيَّةٌ، (ولا لها رِبِيَّةٌ فِي عِصْمَتِهِ)<sup>(٥)</sup>،  
ولا خَلَفَ بَطْلَانِهَا إِنْ تَزَوَّجَهَا، ولا نَفَى بِهَا قَطُّ، ولا هي زَانِيَةٌ، ولا هُزَانٌ،  
ولا نَكَحَ قَطُّ أُمُّهَا، أو جَدَّةُهَا (وإن عَلَتْ)<sup>(٦)</sup>، أو ابْتَنَتْها وإن شَفَلَتْ، ولا نَكَحَهَا  
فِي عِدَّةٍ هُوَ، ولا غَيْرُهُ، ولا لا طَبَّ بِأَبِيهَا، ولا بولدها، ولا نَفَى بِأُمِّهَا، ولا (زَنَى)<sup>(٧)</sup>  
بِامْرَأَةٍ وَلَدَتْهَا<sup>(٨)</sup>، ولا بَمَنْ وَلَدَتْ هي، ولا التَّدْبِيلُ الزَّنا، ولا لا طَبَّ بِمَنْ وَلَدَتْ،  
ولم يكن خَصِيًّا، ولا كان وطئ أبوه أُمُّهَا، ولا صارت حَرِيمَتَهُ مِنْ أَجْلِ امْرَأَةٍ

(١) يعني: ولا وطنها أحدٌ مِنْ آبائه، أو أجداده وإنْ عَلُوا.

(٢) وهي قِيٌّ و «ع» أَيْضَ أ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «أ» بَضْ، أ وهي فِي «ع».

(٤) وهي فِي «ز» و «ع» أَيْضَ أ.

(٥) كَذَا فِي «ب» و «زَوَّاج» أَيْضَ أ! ولا أدري ما وجهه. وجعلها فِي «ط» هَكَذَا: «ولا كلٌّ مِنْ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَتْهُ».

تنبيه: المصنَّفُ كَثِيرٌ أَمَا يَسْتَعْمِلُ الْفِعْلَ «وَلَدَ» مَعَ الرَّجُلِ، فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ صَحِيحٌ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ لَا يَرَوْكُمْ وَلَدَ﴾ [البقرة: ٣].

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أ بَوَّحَنِي فِي «ع».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» بَضْ أ.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٩) كُنَّا فِي «ب» «و» و «ع» أَيْضًا، وَالْمَقْصُودُ: جَدَّتْهَا أُمُّ أُمِّهَا، أَوْ مَنْ فَوْقَهَا، وَفِي «ط»: «بِامْرَأَةٍ وَلَدَهَا».

وَطِئْهَا، أَوْ مَلَكَ عُقْدَةَ نِكَاحِهَا، وَلَا كَانَتْ أُمَّتَهُ، أَوْ أُمَةً وَلَدِهِ، وَلَا كَانَ هُوَ عَبْدَهَا، وَلَا عَبْدًا لَهَا، وَلَا يَمْلِكُ مِنْهَا شَيْئًا وَلَا لَا تَمْلِكُ مِنْهُ شَيْئًا<sup>(١)</sup>، وَهِيَ مُسْلِمَةٌ، بِالْغَمَّةِ عَاقِلَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ الْعَقْدُ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّدَاءِ لِلْجُمُعَةِ إِلَى سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا، وَفِي غَيْرِ وَقْتٍ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِيهِ آخِرُ وَقْتِ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ تَكُنْ مَرِيضَةً وَلَا حَامِلًا، وَلَا وَطِئَهَا غَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> بِنَاوِيلٍ: فَإِنْ نَكَاحَهَا حَلَالٌ.

٤٩٩. وَأَجْمَعُوا أَنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ الَّتِي عَقَّدُ زَوْجُهَا صَحِيحٌ، وَقَدْ دَخَلَ بِهَا وَوَطِئَهَا: حَرَامٌ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا أَبَدًا.

٥٠٠. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ بِنْتَ الزَّوْجَةِ الَّتِي عَقَّدُ زَوْجُهَا صَحِيحٌ، وَقَدْ دَخَلَ بِهَا وَوَطِئَهَا، وَكَانَتْ الْابْنَةُ مَعَ ذَلِكَ فِي حِجْرِهِ: فَحَرَامٌ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا أَبَدًا.

٥٠١. وَاخْتَلَفُوا فِي الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِأُمِّهَا، وَلَا بِابْنَتِهَا: أَيَجُوزُ نِكَاحُهَا أَمْ لَا؟

٥٠٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنِ الْاِخْتِيَارِ بِعَقْدِ الزَّوْاجِ: حَرَامٌ.

٥٠٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْأَخْتَيْنِ وَاحِدَةً [بَعْدَ وَاحِدَةٍ]<sup>(٤)</sup>، بَعْدَ طَلَاقِ الْأُخْرَى، أَوْ مَوْتِهَا، أَوْ انْفِسَاخِ نِكَاحِهَا: حَالًا<sup>(٥)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «و».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» «ز» وَلَا وَطِئَهَا عَبْدُهَا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضًا.

(٥) قَالَ الرَّيْزِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: أَمَا دَعَوَى الْإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِ الْأُخْرَى فَصَحِيحٌ،

وَأَمَّا بَعْدَ الطَّلَاقِ؛ فَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا، فَلَيْسَ لِلنِّكَاحِ كِلَا أُخْرَى لِجَمَاعَةٍ حَتَّى تَنْقَضِيَ

عِدَّتُهَا، وَإِنْ كَانَ بَائِنًا، أَوْ زَالَ النِّكَاحُ بِانْفِسَاخٍ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْأُمَّةِ حَاصِلٌ؛ فَمَذْهَبُ

الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَتَانِ يَحُلُّ لَهُ ذَلِكَ، وَمَذْهَبُ النَّحْوِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي =

٥٠٤. وأجمعوا أنه لا يحلُّ لرجُلٍ<sup>(١)</sup> البقاء على زوجة امرأة صارت له حريمَةً.

٥٠٥. [ثم اختلفوا في كيفية تفسيرها له حريمَةً]<sup>(٢)</sup>.

٥٠٦. واتَّفَقُوا أَنَّ التَّعْرِيضَ<sup>(٣)</sup> للمرأة وهي في العِدَّة: حلالٌ، إذا كانت العِدَّة غَيْرَ رَجْعِيَّةٍ، أو كانت مِنْ وِفَاةٍ<sup>(٤)</sup>.

٥٠٧. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّة: حَرَامٌ.

٥٠٨. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ طَوَّاءَ الْحَائِضِ فِي فَرْجِهَا وَفَرْجِهَا حَرَامٌ.

٥٠٩. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ مَلَكَ امْرَأَتَهُ [كُلَّهَا]<sup>(٥)</sup> فَلَمْ يُعْتَقْهَا، وَلَمْ يُخْرِجْهَا

= حَنِيفَةً، وَأَحْمَدٌ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ لَا يَصَحُّ ذَلِكَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّة؛ فَاتَّقَى بِهِذَا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قلت: كلام الرِّمِيِّ رحمه الله وإن كان صحيحاً في نفسه، إلا أنه لا يلزم المصنف، ولا يأتي على حكايته الاتفاق هنا بنقض، أو استدراك؛ فليس في العبارة أن ذلك يجوز بمجرد طلاق الأخت، أو انفساخ نكاحها.

(١) في «ب» و«ز» و«ع»: «المرجل».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كنا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «التعريض بالخطبة».

(٤) قال ابن تيمية **فهيلا**: «في المعتدة الباتة بالثلاث، أو بما دون الثلاث، كالمختلعة ثلاثاً وأوجه في مذهب أحمد، وقولان للشافعي؛ أحدهما: يجوز التعريض بخطبتها. وهو قولك ما وجد قولي الشافعي. والثاني: لا يجوز. والثالث: يجوز في المعتدة بالثلاث؛ لأنها محرمة على زوجها، وكذلك كل محرمة، ولا يجوز في المعتدة بما دون ذلك لإمكان عودها إليه؛ وهو أحد قولي الشافعي» اهـ.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».



عن مِلِكِهِ إِثْرَ مِلِكِهِ إِيَّاهَا<sup>(١)</sup>: فَقَدْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا.

٥١٠. / وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ (مَنْ) <sup>(٢)</sup> مَلَكَتْهُ امْرَأَتُهُ <sup>(٣)</sup>؛ فَلَمْ يُعْتَقْهُ إِثْرَ مِلِكِهَا لَهُ <sup>(٤)</sup>، وَ (لَمْ) <sup>(٥)</sup> تُخْرِجْهُ عَنْ مِلِكِهَا كَذَلِكَ: فَقَدْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا <sup>(٦)</sup>.

٥١١. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي كَلَا الْأَمْرِيرِ؛ أَفْسَخَ <sup>(٨)</sup> بَلَا طَلَاقٍ؟ أَمْ طَلَقَ وَاحِدَةً؟ أَمْ ثَلَاثَ؟

٥١٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ عَبْدًا وَلَهُ زَوْجَةٌ أَمَةٌ؛ فَأُعْتِقَتْ: فَلَهَا الْخِيَارُ فِي فِرَاقِهِ أَوْ الْبَقَاءِ مَعَهُ مَا لَمْ يَطَّأَهَا.

٥١٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُعْتَقَةِ بِكِتَابَةٍ؛ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ <sup>(٩)</sup>: لَا تُخَيَّرُ فِي فِرَاقِ زَوْجِهَا، وَهِيَ زَوْجَتُهُ كَمَا كَانَتْ.

(١) قوله: «إِثْرَ مِلِكِهَا إِيَّاهَا» هَذَا هُوَ مَوْضِعُهُ فِي «ب» وَقِي، جَاءَ فِي «خ» وَ«ع» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَلَمْ يُعْتَقْهَا»، وَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع».

(٣) كُنَّا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «امْرَأَةٌ».

(٤) فِي «ب»: «إِثْرَ مِلِكِهَا إِيَّاهَا»، وَفِي «ع»: «فِي إِثْرِ مَلِكٍ لَهَا»؛ وَفِي «ز»: «حِينَ مَلَكَتْهَا إِيَّاهَا».

(٥) وَهِيَ فِي «ع».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «نِكَاحُهَا» بِالْشَّيْءِ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «و».

(٨) يَعْنِي: هَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ فُسْخًا؟

(٩) قَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (١٥٨/١٠): «قَالَ قَوْمٌ: لَا تُخَيَّرُ الْمَكَاتِبَةُ إِذَا أُعْتِقَتْ؛ صَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ

النَّخَعِيِّ: لَمَّا أَعَانَهَا زَوْجُهَا فِي كِتَابَتِهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا». اهـ. وَالْإِثْرُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

فِي «مُصَنَّفِهِ» بِرَقْم (١٣٠٤٦).

قُلْتُ: وَكَلامُ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا تَرَى، مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ قَدْ أَعَانَهَا فِي كِتَابَتِهَا؛ فَلَوْ قَبِلَتْهُ

الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَكْثَرَ احْتِرَازًا؛ وَلَوْ أَنَّهُ احْتَرَزَ بِدَلَالَةِ هَذَا الْمَذْهَبِ مَنْ أَطْلَقَ =

٥١٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لِكُلِّ مَوْطُوءَةٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرٌ أَفَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

٥١٥. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَوْطُوءَةِ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ الْعَقْدِ، وَنَاكِحُهَا جَاهِلٌ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْنِكَاحِ، وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا، (أَوْ سَمَى لَهَا مَهْرًا)؛ أَلَهَا الْمَهْرُ (٢)؟ أَمْ لَا شَيْءَ لَهَا؟

٥١٦. وَاتَّفَقُوا (٣) أَنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ، (مَالٍ مُشْتَرِطٌ أَنْ لَا صَدَاقَ (٤)).

وذكر الطحاوي في «شروطه» (١) أن كثير من أهل المدينة يُطيلون هذا

= القول في عدم تخييرها؛ لكان أولى، والآثار في ذلك عند «عبد الرزاق وغيره عن عطاء، وأبي قلابة، والزهرري، وحكاها عنهم المصنف نفسه في نفس الموضع، فقال: «وصح عن الحسن: لا خيار للمكاتبة إذا عتقت، وهو قول عطاء، وأبي قلابة، والزهرري» اهـ. (١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«مهر» بغير الألف واللام.

(٣) في «ع»: «أجمعوا»، وفي «ب» و«ز»: «ولم يتفقوا»، وبجوارها في «ب» إحالة إلى حاشية، ولا يوجد شيء في مقابلها.

وقد نقل غير واحد من أهل العلم الاتفاق على جواز النكاح بغير تسمية صداق، قال أبو العباس أحمد بن محمد بن صالح المنصور في الظاهري (ت نحو ٣٥٠هـ) في كتابه «النير» - كما في «الإقناع» لابن القطال (٢١٧/٣) -: «والعقد تصح في النكاح؛ ذكر الصداق أ لهم يذكر، لا تنازع بين أهل العلم في ذلك» اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني» (٧/٧): «النكاح يصح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل العلم» اهـ.

(٤) زاد بعدها في «ع»: «لها».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) لم أجد هذا النقل في لمطبوع من «الشروط الكبير» له، ولعله في القسم المفقود منه، أو =

النكاح إذا خوصم فيه قبل الدخول، (ما لم يشترط أن لا صداق) <sup>(١)</sup>.

٥١٧. واتفقوا على أنه إن وقع في هذا النكاح وطء: فلا بُدَّ من صداق.

٥١٨. واتفقوا على أن الصداق إن كان <sup>(٢)</sup> ثلاث أواقٍ من الفضة، أو ما يساوي ثلاث أواقٍ فصاعداً، وكان مُعجلاً، أو حالاً في الذمة: فهو صداقٌ جائز <sup>(٣)</sup>.

رؤينا <sup>(٤)</sup> من طريق شعبة <sup>(٥)</sup>، عن أبي سلمة، عن الشعبي، ومن طريق شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم: «أن لا يتزوج أحدٌ على أقل من أربعين درهماً» <sup>(٦)</sup>.  
٥١٩. واتفقوا على أن <sup>(٧)</sup> من طلق امرأته وقد سعى لها صداقاً صحيحاً [في نفس عقد النكاح لا بعده] <sup>(٨)</sup>، ولم يكن وطئها قط، (ولا طالت ضحيته

= في الشروط الأوسط له، والله أعلم.

(١) كذا في «ز»، وفي «خ»: «ما لم يشترط لها الصداق».

(٢) كذا في «خ» «زو»، لكن زاد في «خ» أقبل «إن»، ولا معنى لها هنا وفي «ب»: «أن يكون»، وفي «ق»: «إذا كان».

(٣) من قوله: «أو ما يساوي ثلاث أواق» إلى قوله: «فهو صداقٌ جائز» هذا هو موضعه في «ب» و«ز» وفي «خ» بعد قوله: «عن إبراهيم لا يتزوج أحدٌ على أقل من أربعين درهماً» وهو خطأ والمثبت هو الأصح إن شاء الله.

(٤) في «ب»: «وروي».

(٥) من «ب»، وفي «خ»: «سعيد» وهو خطأ. وانظر: إسناده هذا الأثر وما بعده في «المحلى» (٤٩٥/٩). ولرواية عن إبراهيم عند ابن أبي شيبة أيضاً (رقم ١٦٣٣).

(٦) الأثر كله ساقط من «ز».

(٧) هنا في «ب» زيادة: «كل»، وليست في «خ» ولا «ز» ولا «ع».

(٨) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

لها<sup>(١)</sup>، ولا دَخَلَ بها وإن لم يطأها<sup>(٢)</sup>، وكان طلاقه لها وهو صحيحُ الجسم والعقل: أن لها نصف ذلك الصداق.

٥٢٠. واختلفوا إن نقصَ شيءٌ مما ذكرنا؛ أَلها نصفه أم كُلُّه؟

٥٢١. واتَّفَقُوا على أَنَّهُ إن مات، أو مَاتَتْ، وقد سَمِيَ لها صداقاً صحيحاً - وَطَّئَهَا أو لم يطأها -: فلها جميعُ ذلك الصداق<sup>(٣)</sup>.

٥٢٢. واختلفوا في الْمُطْلَقة ولم يُسَمَّ لها صداق؛ أَلها المُتَمَعَةُ فقط؟ أم نصفُ مَهْرٍ مِثْلِهَا؟ أم لا شيءَ لها؟

٥٢٣. واتَّفَقُوا على بِعْثَةِ الْحَكَمَيْنِ إذا شَجَرَ ما بين الزوجين.

٥٢٤. واختلفوا في كيفية ما يَقْضِي به الْحَكَمَانِ.

٥٢٥. واتَّفَقُوا على أَنَّهُ إن شَرَطَ (لها)<sup>(٤)</sup> ألا يُضَارَّها في نَفْسِهَا، ولا مالِهَا<sup>(٥)</sup>: أَنه شَرَطُ صَحِيحٍ، ولا يُضَرُّ النِّكَاحُ شيئاً<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في «ع»، وهي غيرُ واضحة في «خ» بما يكفي، واستأنستُ في إثباتها كذلك بما سيأتي في «كتاب العدد»: «وأجمعوا أن التي طَلَّعت، ولم تكن وَطِئَتْ في ذلك النِّكَاح، ولا طالت صحبته لها بعد... إلخ». وقد سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع» «وقد دخل بها ولم يطأها»؛ وأشار ناسخ «ع» عند قوله: «قد» إلى حاشية كتب عندها: «ولعلها: لا».

(٣) قال الرِّئِمْيُ في «العمدة»: «قلت: وهذا في موت الزوج والزوجة الحرة صحيح، وأما في موت الأمة: فلا إجماع؛ لأن الخلاف في موتها مشهور، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم». اهـ.

(٤) وهي في «أ» أيضاً أ.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ولا في مالها».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «بشيء»، وفي «ط»: «بشيء».

٥٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ عَلَى الزَّوْجِ بَعْدَ تَمَامِ عَقْدِ النِّكَاحِ: فَإِنَّهُ لَا يَنْفُزُ النِّكَاحُ شَيْئاً، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَاسِداً<sup>(١)</sup>.

٥٢٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وَطْءَ الرَّجُلِ [المرأة]<sup>(٢)</sup> الْحَامِلِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي لَا يَلْحَقُ وَلَدُهَا بِهِ: حَرَامٌ، وَإِنْ مَلَكَ عِصْمَتَهَا أَوْ رِقَّتْهَا<sup>(٤)</sup>.

٥٢٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وَطْءَ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ وَأُمَّتَهُ الْحَامِلَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ بِوَجْهِ صَحِيحٍ: حَلَالٌ.



(١) هذه الفقرة ساقطة كلها من «ز».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٣) كذا في «ب» و«و» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الجاهل»، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) قال الرِّمِّيُّ في «العمدة»: «قُلْتُ: دَعَوَى لِإِجْمَاعٍ مُطْلَقاً لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَكِنْ هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَمْلُ لَاحِقاً بغيره، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَاحِقاً بِأَحَدٍ بَلَّغَ أَنَّ كَانَ مِنْ زَنَاءٍ؛ فَوَطْؤُهَا حَلَالٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَرَبِيعَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: لَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «الحاملتين» وكلاهما صحيح، يقال: امرأة حامل وحاملة، والأول أشهر.

## ٢٧- الإيلاء

٥٢٩. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ حَالٍ غَضَبٍ، بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَلَّا يَطَّأَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، الْمُسْلِمَةَ، الْعَاقِلَةَ، الْبَالِغَةَ، الصَّحِيحَةَ الْجِسْمَ وَالْعَقْلَ وَالنِّكَاحَ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ غَيْرُ حُبْلَى، وَلَا مُرْضِعَةٍ، وَقَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، وَهُوَ مُسْلِمٌ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ سَكَرَانَ، وَلَا مُكْرَهٍ، وَلَا مَجْبُوبٍ، وَلَا عَيْنٍ، وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ لَهُ [مِنْ نَفْسِهَا]<sup>(٢)</sup>، وَوَطْؤُهَا مُمَكِّنٌ؛ فَحَلَفَ أَلَّا يَطَّأَهَا [أَبَدًا]<sup>(٣)</sup>؛ فَهُوَ<sup>(٤)</sup> مُؤَلٌّ إِذَا طَلَبَتْهُ<sup>(٥)</sup> بِذَلِكَ.

- [قال علي بن أبي طالب<sup>(٦)</sup> رضوان الله عليه: لا إيلاء في إصلاح.

- وقال عطاء والزَّهْرِيُّ<sup>(٧)</sup> والتَّوْرِيُّ: لا إيلاء إلا في مدخول بها.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وعقد النكاح».

(٢) سقطت من «ق» و«قو» «ع» أيضاً.

(٣) وهي «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«قو» «ع» «فإنه».

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «طالبت».

(٦) عند عبد الرزاق في «مصنّفه» (رقم ٢٣١)، عن سعيد بن جبيرة، قال: «بلغني أن علي بن أبي طالب قال له رجل: حلفت ألا أمس امرأتي ستين. فأمر باعتزالها، فقال له الرجل: إنما ذلك من أجل أنها ترضع. فخلّى بينه وبينها».

وقال مالك في «الموطأ»: «من حلف لامرأته ألا يطأها حتى تطفم ولدها، فإن ذلك لا يكون إيلاء»، وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاءً. اهـ.

(٧) انظر الرواية عنهما عند ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (رقم ٣ ٨٩٧ ٢ ١١٩٨٧).

- قال ابن عباس<sup>(١)</sup>: لا يَكْفُرُ مُؤْمِنٌ إِلَّا مَنْ حَلَفَ ألا يَطَّأُهَا أَبَداً<sup>(٢)</sup>.

٥٣٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ: فَبَيِّنَةُ صَحِيحَةٍ يَسْقُطُ بِهَا<sup>(٣)</sup> الْإِيْلَاءُ.

٥٣١. وَاخْتَلَفُوا: أَيْ كَفَرُوا لِجَنَّتِهِ إِذَا وَطِئَ أَمْ لَا يُكْفَرُ؟

[فَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ<sup>(٤)</sup>: لَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ]<sup>(٥)</sup>.

٥٣٢. وَاخْتَلَفُوا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِمَا<sup>(٦)</sup> لَا سَبِيلَ إِلَى تَرْتِيبِ صِفَةِ إِجْمَاعٍ فِيهِ<sup>(٧)</sup>.

\*\*\*

(١) حكاة عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٤٥/٩).

(٢) وهي كلها في «ز» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «عنه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٤) انظر: «الاستذكار» (١٠٢/١٧).

(٥) سقطت من «و» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«و» و«خ»: «ما» بغير باء.

(٧) جاء في «ق» (فقرة رقم ٢٤٦٧) في أبواب الإيلاء (باب: ذكر من يرتفع عنه حكم الإيلاء والكفارة فيه) نسبة إلى «المراتب» ما نصّه: «واتَّفَقُوا أَنَّ الْمُجْنُونَ لَا يَقَعُ إِيْلَاؤُهُ، وَلَا لِعَانُهُ، وَلَا ظَهَارُهُ»، وَلَا يُوجَدُ أَثَرٌ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ، لَا فِي هَذَا الْبَابِ - بَابِ الْإِيْلَاءِ - وَلَا فِي غَيْرِهِ.

## ٢٨- الطلاق والخلع

٥٣٣. اتفقوا أنَّ طلاق المُسلم، (الحُرَّ)<sup>(١)</sup>، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران<sup>(٢)</sup>، ولا مُكرَه، / ولا غضبان، ولا محجورٍ (عليه)<sup>(٣)</sup>، ولا مريضٍ: لزواجه التي تزوجها<sup>(٤)</sup> زوجاً صحيحاً جائزاً، إذا لَفَظَ به بعد النكاح، مُختاراً له حيثنَّه، فأوقَّعه في وقتِ الطَّلَاقِ، بلفظٍ مِنَ ألفاظِ الطَّلَاقِ، على سُنَّةِ الطَّلَاقِ: فَإِنَّهُ طَلَّاقٌ.

[عمرو بن عُبيد<sup>(٥)</sup> يقول: طلاق المريض ليس طلاقاً، وهي زوجته كما

(١) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» بغير الباء.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي قد تزوجها».

(٥) لم أقف على هذا النقل عن عمرو بن عبيد فيما بين يدي من «شروط» الطحاوي - لا الكبير ولا

الصغير - ولعله في القسم المفقود من «الشروط»، والذي وجدته عنه يخالف هذا النقل، ففي

«المجروحين» لابن حبان (٧٠ / ٢) من طريق عمرو بن علي - يعني: الفلاس - قال: «سمعت

مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ - يعني: القُتَيْبِي - يقول: قلتُ لعمرو بن عُبيد: كيف حديثُ الحسن عن عثمان أنه

ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء العدة؟ فقال: إنَّ فِعْلَ عثمان لم يكن بَسْتَةً!.

قلت: ففني إنكاره لفعل عثمان هذا دليلٌ على أنه كان يلعب إلى عدم توريثها ما دامت

خرجت من العدة - كقول جمهور العلماء - وهذا يستلزم وقوع أصل الطلاق، وأنه معتبر

عنده، فإنه إن لم يكن يوقعه، فكيف يُنْكَرُ على من ورثها قبل انقضاء العدة، أو بعد انقضاءها؟! =



كانت. ذكر ذلك الطحاوي في شروطه<sup>(١)</sup>.

٥٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَةَ الَّتِي لَمْ يَطَّأَهَا<sup>(٢)</sup> زَوْجُهَا فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ: أَنَّ كُلَّ وَقْتٍ فَهُوَ وَقْتُ طَلَاقٍ لَهَا.

٥٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الَّتِي<sup>(٣)</sup> وَطَّئَهَا فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ: أَنَّ وَقْتَ طَلَاقِهَا طَهْرٌ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَمْسُهَا بِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ الطَّهْرِ وَهِيَ حَائِضٌ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ

= وقد استدلل لمصنف بفعل عثمان هذا على أنه كان ينتخب إلى عدم إيقاع طلاق المريض؛ قال رحمه الله في «المحلى» (٢٨/١٠) بعد أن روى بإسناده إلى نافع مولى ابن عمر، قال: «إن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه، فكلّمه عثمان ليراجعها، فتلكأ عليه عبد الرحمن، فقال عثمان: قد أعرف إنما طلقها كراهية أن تربت مع أم كلثوم، وإني والله لأفدّ من لها ميراثها وإن كانت أم كلثوم أختي، لاقطع: و كان آخر طلاقها تطليقة في مرضه.

فهنا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه، فصَحَّ أنه لم يكن يَرَأُ طَلاقاً، فكل ما رُوِيَ عن عثمان بعد هذا فهو مردود إلى هذا. اهـ.

قلت: والبعض يعزو للشَّعْبِي أيضاً القول بعدم وقوع طلاق المريض؛ كالماوردي في «الحاوي» (٢٦٣/١٠)، والريمي في «المعاني البديعة» (٢٤٤/٢) وغيرهما، والبعض إنما يثبت الخلاف في طلاق المريض في المرض الذي يموت منه المطلِّق خاصة.

والقول بتوريث المطلقة ثلاثاً في المرض بعد انقضاء عدتها عزاه ابن المنذر للثبتي وحميد وأصحاب الحسن، قال: «وروى عن عبيد الله بن زياد» اهـ. قلت: وهو مزوَّي عن الحسن أيضاً كما عند «ابن أبي شيبة» (٢١٧/٥).

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كنا في «ز» و«ع» أيضاً ما وفي «ب»: «لَمْ يَطَّأَهَا».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع» «الَّتِي».

(٤) هكذا العبارة في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «أَنَّ وَقْتَ الطَّلَاقِ فِيهَا هُوَ كَوْنُهَا طَاهِرَةً».

طلاقها إن كانت ممن لا تحيض<sup>(١)</sup> لصغير، أو لكبير<sup>(٢)</sup>، أو ليخلفة، أو لباس بعة متيقن<sup>(٣)</sup>؛ فطلقها في استقبال شهر لم يطأها في الشهر الذي (كان)<sup>(٤)</sup> قبله: فإنه طلق<sup>(٥)</sup> في وقت طلاق.

٥٣٦. واختلفوا في طلاق<sup>(٦)</sup> الحامل<sup>(٧)</sup>: فكرهه<sup>(٨)</sup> الحسن<sup>(٩)</sup>.

٥٣٧. واتفقوا أن من طلق امرأته التي ذكرنا، في الوقت الذي وصفنا، طلقة واحدة رجعية، لم يثبغها (استثناء)<sup>(١٠)</sup>، ولا شوطاً (ولا لثة ظاً)<sup>(١١)</sup> مفسداً

(١) كذا في «ع»، وفي نسخ الكتاب الثلاث: «وأن وقت طلاقها إن كانت ممن لا تحيض».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «كبير» بغير لام قبلها.

(٣) هكذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «متيقنة». و«متيقن» نعت لبطل.

(٤) وهي في «ز» و«ع».

(٥) في «ب» و«ز» و«ع»: «فإنه مطلق».

(٦) هكذا في «ب» و«ز» أيضاً، وتصحفت في «ط» إلى: «خلاق».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الجاهل»، وهو تصحيف.

(٨) حكاه عنه ابن المنفي الأوسط ٩٥/٦ قال: روي ذلك عن الحسن، وهو خلاف الروايات التي ذكرناها عنه. اهـ.

وقد كان حكى عنه أولاً القوا لجوار، وأنه يطلقها متى شاء.

قلت: ولو قيد المصنف الخلاف هنا بما إذا لم يتبين الحمل لكان أولى؛ إذ الخلاف في ذلك موجود عن الأوزاعي بغير تردد، كما هو هنا عن الحسن؛ فقد حكى عنه ابن المنذر أنه قال: «السنة أن يطلقها أو قد استبان حملها، ويكره أن يطلقها في أول حملها كراهية أن تطول عليها العدة». اهـ. انظر: الأوسط ١٤٦/٩.

ولعل عبارة ابن عبد البر في «الاستذكار» كانت أدق حين قال: «ولا نعلم خلافاً أن طلاق الحامل إذا تبين حملها: طلاق سنة، إذا طلقها واحدة». اهـ. (١٢/١٨).

(٩) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «باستثناء».

(١٠) وهي في «ز» أيضاً

لِلطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>: أَنْ ذَلِكَ لَا زِمَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

٥٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَتَبَعَ الطَّلُوعَ الَّتِي ذَكَرْنَا، لِلَّتِي وَطَّئَهَا، طَلُوعَ ثَانِيَةٍ بَعْدَ الْأُولَى، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا: أَنَّهَا أَيْضًا لَازِمَةٌ لَهُ.

٥٣٩. (وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَبَعَ بَعْدَ تِلْكَ الثَّانِيَةِ: طَلُوعَ - كَمَا ذَكَرْنَا أَيْضًا - ثَالِثَةً، قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا: فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ لَهُ)<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُ قَدْ سَقَطَتْ مُرَاجَعَتُهَا<sup>(٤)</sup>، وَيَحْرُمُ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ نِكَاحُهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ<sup>(٦)</sup>.

٥٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَّبَعَ الطَّلُوعُ الْأُولَى ثَانِيَةً، وَلَمْ يُتَّبَعَ الثَّانِيَةُ<sup>(٧)</sup> ثَالِثَةً: أَنَّ ذَلِكَ لَهُ.

٥٤١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَهَا<sup>(٨)</sup> زَوْجٌ مُسْلِمٌ، حُرٌّ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، رَاغِبٌ<sup>(٩)</sup>، غَيْرُ مَقْصُودٍ فِيهِ التَّحْلِيلُ: نِكَاحٌ صَحِيحٌ - عَلَى مَا قَدْ مَنَاقِلُ - ثُمَّ

(١) فِي «ع» وَلَا لَفْظَ يَفْسُدُ الطَّلَاقَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» مُضْمًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «سَقَطَ مُرَاجَعَتُهَا»، وَفِي «ع»: «انْقَطَعَتْ مُرَاجَعَتُهُ».

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَحَرَمَ»، وَفِي «و» وَ«ط»: «وَحَرَامٌ».

(٦) هَذِهِ الْفَقْرَةُ، وَالَّتِي قَبْلَهَا جَاءَتْ فِي «ع» مَدْمُوجَتَيْنِ مَعًا وَبِسِيَاقٍ غَيْرِ هَذَا، فَفِي «ع»: «وَعَلَى

أَنَّهُ إِذَا أَتَبَعَهَا بِطَلُوعِ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا: أَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ، وَانْقَطَعَتْ مُرَاجَعَتُهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُتَّبَعَ الْأُولَى ثَانِيَةً وَثَالِثَةً: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. قُلْتُ:

وَكُلُّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الرَّيْمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الثَّالِثَةُ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٨) الْخَطِيئَةُ: تِلْكَ الَّتِي بُلِّغَتْ ثَلَاثَةً وَقَدْ جَاءَتْ مُضْمَرَةً حَابِئًا فِي «ق» وَ«ع».

(٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «غَابَ فِيهِ» يَعْنِي: فِي الزَّوْجِ وَاجٍ، وَفِي «ب»: «رَغُوبَ فِيهِ».

وَطَّهَهَا فِي فَرْجِهَا وَأَنْزَلَ الْحَيْضَ، وَهِيَ غَيْرُ مُخْرَمِينَ؛ وَلَا أَحَدُهُمَا، وَلَا صَائِمِينَ  
فَرْضَ أَ، وَلَا أَحَدُهُمَا، وَلَا هِيَ حَائِضٌ، وَهِيَ عَقْلَانِ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا، أَوْ طَلَّقَهَا  
طَلَاقًا صَحِيحًا أَوْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا فَأَتَمَّتْ عِدَّتَهَا<sup>(١)</sup>؛ فَإِنْ نَكَحَهَا الرَّوْجُ الْأَوَّلُ  
بَعْدَ ذَلِكَ: فَنِكَاحُهُ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالًا، وَهَكَذَا أَبَدًا<sup>(٢)</sup>.

٥٤٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا صَحِيحًا، فَأَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا  
وَلَمْ تَتَزَوَّجْ، ثُمَّ نَكَحَهَا ابْتِدَاءً نِكَاحًا صَحِيحًا؛ أَوْ لَمْ تُكْمِلْ عِدَّتَهَا، فَرَاغَهَا  
مُرَاجَعَةً صَحِيحَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً طَلَاقًا صَحِيحًا، فَأَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا وَلَمْ تَتَزَوَّجْ،  
ثُمَّ نَكَحَهَا ثَالِثَةً<sup>(٣)</sup> نِكَاحًا صَحِيحًا، أَوْ لَمْ تُكْمِلْ عِدَّتَهَا فَرَاغَهَا مُرَاجَعَةً صَحِيحَةً،  
ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا صَحِيحًا: فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا.  
٥٤٣. وَلَا أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup> خِلَافًا فِي أَنَّ مَنْ طَلَّقَ وَلَمْ يُشْهِدْ: أَنَّ الطَّلَاقَ لَهُ لَزِمٌ<sup>(٥)</sup>،

(١) زاد بعده «ب» و«ز»: «وَلَمْ تَتَزَوَّجْ» وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا، وَسَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ  
التَّالِيَةِ، وَهُوَ انْتِقَالُ نَظَرٍ مِنَ النَّسَاجِ.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا: «إِنْ نَكَحَهَا الزَّوْجَ الْأَوَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ: فَنِكَاحُهُ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالًا، وَهَكَذَا  
أَبَدًا»، وَمَكَانَ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي «ب» وَ«ق» «فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالًا، وَهَكَذَا أَبَدًا».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ق»: «ثَانِيَةً». وَيُمْكِنُ اثْبَاتُهَا عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ النِّكَاحِ لِأَوَّلِ  
فِي قَوْلِهِ لَهَا الْعِبَارَةُ: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَلَا نَعْلَمُ».

(٥) وَمَنْ نَفَى عِلْمَهُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذَا أَيْضًا: أَلِإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ»، فَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
(٨٤/٧) «لَمْ أَلْقِ مُخَالَفًا حَفِظَتْ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْرُمَ أَنْ يُطَلَّقَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، عَلَى أَنَّهُ  
- وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - دَلَالَةُ اخْتِيَارِ لَا فَرْضَ يَعْصِي بِقَوْلِهِ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ إِنْ فُلِتَ  
فِي مَوْضِعِهِ، وَاحْتَمَلَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الرَّجْعَةِ مِنْ هَذَا مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقُ، وَيَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ  
فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ». اهـ.

ولكن لَسْنَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ<sup>(١)</sup> (٢).

(١) قال الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَبَعْضُ الزَّيْدِيَةِ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ قُلُوبُهُمْ مُّزَيَّفَةٌ رُّوفٍ وَأَشْهَادٌ أَدْوَى عَدْلِي يَنْكَرُ﴾ (الطلاق: ٢)، وَالآيَةُ عِنْدَ الْأَثَمَةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ: سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي التَّعْلِيلِ عَلَى اعْتِرَاضِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) قال ابن تيمية في «نفقه»: «وكذلك اختار أن الطلاق بالكناية لا يقع، ولا يقع إلا بلفظ الطلاق، وهذا قول الرافضة، وكذلك قولهم: إن الطلاق لا يقع إلا بالإشهاد.

وقد أنكر في كتابه مَنْ ادَّعى إجماعاً في هذا وهذا وهذا. كما هي عادته في أمثال ذلك. مع أنه قد ذكر هنا فيه الإجماع الذي اشترط فيه الشروط المتقدمة! ومعلوم أن الإجماع على هذا مِنْ أَظْهَرِ مَا يُدَّعى فِيهِ الْإِجْمَاعُ، لَكِنْ هُوَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَخَالِفُ مَا هُوَ إِجْمَاعٌ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ، وَيَنْكَرُ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ؛ كَذَعْوَاهُ وَجُوبِ الضُّبُجَةِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَبَطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ لَمْ يَزْكَعْهُمَا، وَدَعْوَاهُ وَجُوبِ الدُّعَاءِ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَلِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَلِّمُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ أَظْهَرَ مِمَّا يُعَلِّمُ فِي أَكْثَرِ مَا حَكَاهُ، بَلْ إِنَّا قَالِ الْقَائِلُ: إِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتِ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُشْرَعُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، كَانَ هَذَا مِنْ الْإِجْمَاعَاتِ الْمَقْبُولَةِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ: إِنَّ هَذَا الدُّعَاءَ وَاجِبٌ فِيهِ، وَإِنْ صَلَاةٌ مَنْ لَمْ يَدْعُ فِيهِ بِاطِلَّةً، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي وَجُوبِهِ فِي التَّشْهَدِ الَّذِي يُسَلِّمُ فِيهِ، وَكَانَ طَاوُسٌ بِأَمْرِ مَنْ لَمْ يَدْعُ بِهِ بِالْإِعَادَةِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ وَجْهًا فِي مَذْهَبِ أَحْمَدٍ. اهـ.

قُلْتُ: لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هُنَا إِجْمَاعَ أَصْرِيحٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا نَفَى عِلْمَهُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِيهَا، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِكَوْنِهَا إِجْمَاعًا.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يُفِيدُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢١٦٨)، وَابْنِ مَاجَةَ (٢٠٢٥) وَغَيْرِهِمَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ عَجْصِلِينَ بْنَ زَوْضِيٍّ أَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا؟ =

= فقال: طَلَّقْتُ لغير سُنَّة، وراجعت لغير سُنَّة، أَشْهَدُ عَلَى طَلَّاقِهَا، وَعَلَى رَجَعَتِهَا، وَلَا تُعَذِّبُ. وفي لفظ آخر عند ابن أبي شيبة، قال: طَلَّقَ فِي غير عِدَّة، وَرَاجَعَ فِي غير سُنَّة؛ لِشَهِدَ عَلَى مَا صَنَعَ. اهـ.

وعند الطبري في «التفسير» (٤٤٤/٢٣) بإسناد صحيح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «إِنْ أَرَادَ مُرَاجَعَتَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، شَهِدَ رَجُلَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ عِدْلِي مِثْلُكُمْ﴾ [الطلاق ٢] عِنْدَ الطَّلَاقِ، وَعِنْدَ المَرَاجَعَةِ». وعند ابن أبي شيبة (رقم ١٨٠٧٩)، عن ابن جريج؛ أَنَّ عطاء قال: «الْفَرْقَةُ وَالرَّجْعَةُ بِالشُّهُودِ».

وعند عبد الرزاق (٣٧٤/٦) بإسناد صحيح، عن ابن جريج أيضاً، قال: «سُئِلَ عطاء عن رَجُلٍ طَلَّقَ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ - أَيْ: طَلَّقَهُ وَاحِدَةً - وَعِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ: لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا شَهِدَ كُلُّ رَجُلٍ عَلَى وَاحِدَةٍ».

وحكى ابن كثير في «تفسيره» (١٤٥/٨)، عن ابن جريج أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ عطاء يَقُولُ: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ عِدْلِي مِثْلُكُمْ﴾ [الطلاق ٢] قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا رِجَاعٍ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلٌ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ عَدْلٍ». اهـ.

وعند عبد الرزاق (١٣٥/٦)، عن ابن جريج، قال: «لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ، وَلَا طَلَاقٌ، وَلَا ارْتِجَاعٌ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ؛ فَإِنْ ارْتَجَعَ، وَجَهِلَ شَهِدَاهُ وَهُوَ يَدْخُلُ وَيُصَيِّمُهَا، فَإِذَا عَلِمَ فَلْيَعُدَّ إِلَى السُّنَّةِ إِلَى أَنْ يُشْهَدَ شَاهِدَانِ عَدْلٍ». اهـ.

قلت: والآثار عن عمران، وابن عباس رضي الله عنهما - وإن لم تكن صريحة في الإيجاب - إلا أنها عن عطاء وابن جريج صريحة في ذلك.

والقول بوجوب الإشهاد على الطلاق هو اختيار جماعة من المعاصرين؛ كالشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، وقَبَلَهُ الشيخ جمال الدين القاسمي كما في «الاستئناس» (ص ٥١)، والشيخ أحمد شاکر كما في «نظام الطلاق» (ص ٨٠ وما بعدها)، وكذلك الشيخ محمد أبو زهرة وجماعة، وهو إجماع الشيعة الإمامية كما عند المفيد في «الإعلام» (ص ٣٧-٣٨)، والطوسي في «الخلاف» (٢٨/٣)، والمرتضى في «الانتصار» (ص ١٢٧).

٤٤. وَاتَّقُوا أَنْ الطَّلَاقَ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ بِصِفَةٍ: وَاقِعٌ إِنْ وَافَقَ وَقْتُ الطَّلَاقِ <sup>(١)</sup>.

٥٤٥. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ؛ فَمِنْ قَائِلٍ: الْإِدَّةُ، وَمِنْ قَائِلٍ: هُوَ إِلَى أَجَلِهِ.

٥٤٦. وَاتَّقُوا [أَنَّهُ] <sup>(٢)</sup> إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْإِجْلُ <sup>(٣)</sup> وَقْتُ طَلَاقٍ: الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ.

٥٤٧. [وَاخْتَلَفُوا فِي الطَّلَاقِ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ لَيَمِينٍ؛ أَيْلَزَمَ أَمْ لَا؟] <sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «طلاق» بغير الألف واللام.

(٢) وهي في «ه»

(٣) هنا في «ب» و«ز» زياد «في» و ليست في «ق» أيضاً

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ن» أيضاً.

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «وذكر أن المؤجل والمعلق بصفة إذا لم يكن في معنى اليمين أنه يقع باتفاق، وقد اختلف في كتابه الكبير في الفقه «ش» زح المحلى» [قلت: يعني المحلى] خلاف هذا، وأكثر على من ادعى الإجماع في ذلك... وهذا قول الرافضة. اهـ.

وقال أيضاً أ - أعني: ابتتجة رحمه الله - في «مجموع رسائله الفقهاء» عند كلامه على أنواع الطلاق المعلق بصفة، وإلى أجل «ن» والظاهر أن يكون قصد إيقاع الطلاق عند الصفة؛ فهذا يقع به الطلاق إذا وُجِدت الصفة؛ كما يقع المنجز عند عامة السلف والخلف، وكذلك إذا وُقت الطلاق بوقت؛ كقوله: أنت طالق عند رأس لشهر. وقد ذكر غير واحد الإجماع على وقوع هذا الطلاق المعلق، ولم نعلم فيه خلافاً قديماً؛ لكن ابن حزم زعم أنه لا يقع به الطلاق، وهو قول الإمامية مع أن ابن حزم ذكر في كتاب «الإجماع» إجماع العلماء على أنه يقع به الطلاق، وذكر أن الخلاف إنما هو فيما إذا أخرجه مخرج اليمين: هل يقع الطلاق، أو لا يقع، ولا نسي عليه، أو يكون يميناً مكفرة؟ على ثلاثة أقوال؛ كما أن نظائر ذلك من الأيمان فيها هذه الأقوال الثلاثة. اهـ.

= قلت: ونَصُّ عبارة المصنف في «المحلى» (٢١٣/١٠) هي: «مَنْ قَالَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ ذَكَرَ وَقْتًا مَا؛ فَلَا تَكُونُ طَالِقًا بِذَلِكَ، لِأَنَّكَ، وَلَا إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ». اهـ.

ثم قال إنكاراً على مَنْ ادَّعى الإجماع في المسألة واحتج به: «... وقالوا: قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل، لأن مَنْ أَوْقَعَهُ حِينَ نَطَقَ بِهِ فَقَدْ أَجَارَهُ، فَالْوَاجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ فَقُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ، وَمَا أَجْمَعُوا قَطُّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ حِينَ لَفَظَ بِهِ الْمَطْلُوقَ لَمْ يُجِزْ قَطُّ أَنْ يُوَخَّرَ إِيقَاعُهُ إِلَى أَجَلٍ، وَالَّذِينَ أَوْقَعُوهُ عِنْدَ الْأَجَلِ لَمْ يُجِزُوا إِيقَاعَهُ حِينَ نَطَقَ بِهِ». اهـ.

وفي نظري ألبتة رحمة الله قد أصاب هنا في استدراكه وتعقيبه على المصنف؛ فإن معنى كلام ابن حزم رحمه الله هنا في «المراتب»: أنهم وإن اختلفوا في وقت وقوع الطلاق المعلق بصفة، لم يأتوا إلى أجل: فهو الآن حين النطق به - كما هو قول مالك وطائفة - أو هو حين حلول أجله، كما هو قول جمهور أهل العلم، ومنهم داود وأصحابه؟ فليهم مُتَّفِقُونَ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْأَصْلِ. ثم هو مع ذلك يُنكر في «المحلى» أن يكون في المسألة إجماع، بدعوى أن مرقال: إنه واقع الآن، ليس من قوله؛ لأنه واقع إلى أجله، أو حين وقوع الصفة والعكس، وهذا خلاف قوله هنا في «المراتب» بلا شك.

والذي أراه: أن ما ذكره هنا في «المراتب» هو الصواب وأن عبارته هنا أجود في تحرير محل اتفاقهم في المسألة، وتمييزه مما اختلفوا فيه؛ إذ المقصود إنما هو حكاية القدر المتفق عليه بينهم، وإن اختلفوا في تفاصيل وقود أخرى؛ كوقت إيقاع ذلك الطلاق، ومتى يجاز على مَنْ تَلَفَّظَ بِهِ؟ واعتبار الحال التي كانت عليها الزوجة حين تَلَفَّظَ بِهِ مِنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ، ونحو ذلك... إلخ.

قلت: لكن يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ أَمْرٌ آخَرُ هُوَ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ فِي «المحلى» حين أنكر وجود إجماع في لمسألة؛ متعللاً بأن اختلافهم في وقت إجازة الطلاق على المتلفظ به يمنع من صحة الإجماع على وقوع أصل الطلاق عند الجميع، وهو أنه قد جاء خلاف في المسألة عن أبي عبد الرحمن الشافعي أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادي، صاحب الإمام الشافعي رحمه الله؛ فقد ذكر ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٦٥/٢): أنه =



= ذهب - فيما نقله عنه أبو الحسن الجوزي في كتابه «المرشد شرح مختصر المزني» - إلى أن الطلاق لا يقع بالصفات، محتجاً بأنه لما لم يجز نكاح المتعة لأنه عقد مُعلّق بصفة؛ فكذلك الطلاق بصفة عقد مُعلّق. قال ابن السبكي: «وهذا قول ياتل هاجم على خرق الإجماع، وهو مثل قول الظاهرية كما صرح به ابن حزم في «المحلى» وغيره؛ أن من قال: إذا جاء رأس الشهر فأنب طالق، أو ذكر وقتاً ما، فلا تكون طلاقاً بذلك، لا لادنا جاء رأس الشهر». اهـ.

قلت: وأبو عبد الرحمن من جلة أصحاب الشافعي رحمه الله، ومن متقدمي أصحابه (\*)، وهو وإن نقل غير واحد أنه كان قد بدل وتحول بعد الشافعي؛ فانتحل مذهب الاعتزال، ولزم مجلس المأمون، وصار من أصحاب أحمد بن أبي ذؤاد، ونحو ذلك، إلا أنه لم يُنقل عنه من مذهب الاعتزال - فيما علمت - ما يُستدع، وكذلك لم يخك أحد عنه مُجوناً أو فسقاً أو نحو ذلك مما قد يُخرجه عن شرط المؤلف الذي صدر به كتابه، ولعله يجري في مضممار عمرو بن عبّيد وأضرابهم حيث رتبة بدعته، والله أعلم.

تنبيه: قال الفَقَّال في «حلية العلماء» (٢/٩٤٠): «وحكي عن داود أنه قال: لا يصح تعليق الطلاق على شرط». اهـ.

قلت: وهذا عندي غلط على داود رحمه الله كما حقّقته في «جامع فقهه» - يسر الله إتمامه - لأسباب عدّة، أذكر منها:

أولاً: أن ابن حزم رحمه الله - وهو المقدم في معرفة مذهب داود وأصحابه - قد حكى القول بوقوع الطلاق المؤجل عند حلول أجله عن داود وأصحابه؛ كما في «المحلى» (١٠/٢١٤)، ولو كان لداود رحمه الله وحتى لأحد من متقدمي أصحابه قول آخر، =

(\*) قال ابن عبد البر رحمه الله: «أبو عبد الرحمن المتكلم البصري، اسمه: أحمد بن محمد بن يحيى وكاد يُعرف بلقبه؛ فعني لتحققه به ووثقه عن مذهبه، صَحِبَه يَفْعَدُ وكان يُناظر على مذهبه، وكان من جلة العلماء، وحُذِّقَ المتكلمين والعرفين بالإجماع والاختلاف، وكان رفيعاً عند السلطان، وذوي الأقدار، عالماً بالحديث والأثر، يمتدّ في العلم مع تمكن النظر والجدل، ولا قنطار على الكلام». اهـ. انظر: «لسان الميزان» (رقم ٧٣٧).

٥٤٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الْفَاطَ الْطَّلَاقِ طَلَاقٌ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْ هِجَاثِهِ مِمَّا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وَالْبَائِنُ، وَالْبَيْتَةُ، وَالْخَلِيَّةُ، [وَالْبَرِيَّةُ]<sup>(٢)</sup>. وَأَنَّهُ إِنْ نَوَى بِشَيْءٍ مِنْ

= لَمَّا أَغْفَلَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

ثَانِيًا: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْمَسْأَلَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، خَاصَّةً مَنْ أَكْثَرَ مِنْ تَنَاوُلِهَا وَذِكْرِهَا؛ كَابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقَيْمِ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَنَاوَلَ قَوْلَهُمَا بِالنَّقْدِ وَالتَّفْنِيدِ، كَتَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا يَذْكُرُ خِلَافَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ، وَمَعَهُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَطْ، وَلَا يَغْزُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى دَاوُدَ بَوَالِي أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

ثَالِثًا: مَا حَكَاهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَنْ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ - عَدَا ابْنَ حَزْمٍ - مِنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ وَالْمَوْجَّلِ إِلَى أَجَلِهِ، إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِقْبَاعُ بِوُقُوعِ تِلْكَ الصِّفَةِ، أَوْ ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِقْبَاعُ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِسَالَتِهِ فِي «الْعُقُودِ» (ص ١٢٤): «وَدَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِقْبَاعُ، وَالتَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، لَكِنْ عِنْدَهُمْ إِذَا قُصِدَ الْيَمِينُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ». اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّفْصِيلُ مِنْهُ لِمَذْهَبِ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ يَدُلُّ عَلَى وَقُوفِهِ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَتَحْرِيرِهِ لَهُ تَحْرِيرَ أَجِيدٍ، بَلْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ: «...وَمَا دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ: إِذَا عَلِقَ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ لَمْ يَقَعْ بِهِ لَاهُذَا، وَلَا هُنَا، وَإِنْ عَلِقَ الطَّلَاقُ بِقَصْدِ إِقْبَاعِهِ عِنْدَ صِفَةٍ وَقَعَ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ فِي الْعِتَاقِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؛ فَإِنَّ دَاوُدَ حَكَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَوْجَّلَ يَقَعُ، إِمَّا عَاجِلًا، وَإِمَّا آجِلًا». اهـ.

وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى عِبَارَةِ دَاوُدَ وَنَفْسِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا وَحْدَهُ قَاطِعٌ بَغْلَطٍ مَا حَكَاهُ عَنْهُ الْقَفَالُ كَمَا تَقْدِمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ مَطْلُوقَةٌ، أَوْ قَدْ طَلَّقْتِكِ، أَوْ أَنْتِ طَالِقَةٌ، أَوْ أَنْتِ الطَّلَاقُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْظُرْ: «الْمَحَلَّى» (١٨٥/١٠).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«وَق» وَ«ن».

هذه الألفاظ طلاقاً واحدة سُنِّيَّة: لِمَثْنٍ، كما قدَّمنا<sup>(١)</sup>.

٥٤٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَوْقَعَ هَذِهِ الْأَفَاطُ أَوْ بَعْضُهَا (بَلْفَظِهِ)<sup>(٢)</sup>، مُخْتَاراً - كما قلنا - عَلَى الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا، لَا عَلَى نَفْسِهِ، (وَلَا)<sup>(٣)</sup> عَلَى بَعْضِهَا - يَعْنِي: بَعْضَ الْمَرْأَةِ - وَلَا عَلَى غَيْرِهَا<sup>(٤)</sup>: فَإِنَّهَا [وَأَقْعَةً]<sup>(٥)</sup> عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَا. ٥٥٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ الَّتِي نَكَحَهَا / نِكَاحاً صَحِيحاً؛ لَكُونَهُ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ (الْمُسْلِمَاتِ)<sup>(٦)</sup>، بِإِذْنِ سَيِّدِهَا؛ طَلَقَةً وَاحِدَةً - كَمَا قَدَّمْنَا<sup>(٧)</sup>: - فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا فِي ذَلِكَ الْنِكَاحِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الطَّلَاقُ، وَمَا<sup>(٨)</sup> دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ (حِينَئِذٍ)<sup>(٩)</sup> نِكَاحُ الْإِمَاءِ الْمُسْلِمَاتِ.

٥٥١. ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ.

(١) قد تقدم قول ابن تيمية في «نقده»: «وكذلك اختار أن الطلاق بالكناية لا يقع، ولا يقع إلا بلفظ الطلاق، وهذا قول الرافضة... وقد أنكر في كتابه من ادعى إجماعاً في هذا... إلخ» اهـ.

(٢) وهي في «و» و «ع» أيضاً

(٣) وهي في «ز» وأيضاً

(٤) قوله: «ولا على غيرها» هو فقط ما في «ز» و«ق» وفي «ع»: «لا على نفسه، ولا على بعض المرأة ولا غيرها».

(٥) سقطت من «ع» أيضاً أي في «ز» و«ق».

(٦) في «ع»: «ممن يحل له نكاح الأمة المسلمة»، وفي «ز»: «ممن يحل له نكاحها»!

(٧) كنا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «كما قلنا».

(٨) كنا في «ب» أيضاً بإثبات «واو قبل ما»، وهي ساقطة من «ز» و«ق» و«ع» و«ط».

(٩) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

٥٥٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ مَخْتَارًا لَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَطَلَّقَهَا [أَيْضًا]<sup>٢</sup> عَلَيْهِ سَيِّدُهُ مَخْتَارًا لَذَلِكَ: طَلْقَةً وَاحِدَةً - كَمَا قَدْ مَنَّا - وَكَانَ قَدْ وَطَّئَهَا، أَوْ لَمْ يَطَّأَهَا: أَنْ لَهُ مَرَا جَعَتَهَا<sup>(٣)</sup> بِرِضَاهُ وَرِضَاهَا وَرِضَا سَيِّدِهِ، كُلُّ ذَلِكَ مَعًا.

٥٥٣. وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ<sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ<sup>(٥)</sup> عَدَمِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا.

٥٥٤. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ، بِزِيَادَةِ رِضَا سَيِّدِهَا، وَبِزِيَادَةِ<sup>(٦)</sup> كَوْنِهِ مِمَّنْ يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ.

٥٥٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ شَكَّ: هَلْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، مَتَفَرِّقَاتٍ: أَنَّ الْوَاحِدَةَ لَهُ لَازِمَةٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) زاد بعد على «ق» «طَلْقَةً وَاحِدَةً»، وهو خطأ أياباه السياق، وليس ذلك في باقي النسخ.

(٢) سقطت من «و» و«ع» أيضاً وهي في «ق».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أَنْ يَرَا جَعَهَا»، وفي «ز»: «أَنْ يَرْتَجِعَهَا»، وفي «ق»: «ارْتَجَاعَهَا».

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» «وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ فِي الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ» وهو خطأ فإنهم وإن اختلفوا فيمن يُجَعُّ بِهِ الزَّوْجُ وَحِينَ حَيْثُ الرِّقِّ، أَوْ الْحُرِّيَّةِ عِنْدَ احْتِسَابِ عَدَدِ الطَّلَاقَاتِ؛ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ: أَنْ يَطْلُقَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ الثَّلَاثَةُ أَمْ لَا؟

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «هَنْدٌ» بدون واو قبلها.

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً أياباه قبلها، وسقطت من «ب».

(٧) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنْ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي يَوْسُفٍ: يَلْزَمُهُ الْأَكْثَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قلت: هذا اعتراض من لم يَذَرِ طَرِيقَةَ الْمُصَنِّفِ وَمَنْهَجَهُ فِي الْكِتَابِ؛ فَإِنْ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - كَمَا بُنِّهْنَا عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ -: إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيرُ الْقَدْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُذَكِّرُهَا، وَالْوَقُوفُ عَلَى أَقْلٍ قَدَّرَ يَقُولُ بِهِ الْجَمِيعَ، وَتَخْلِيصُهُ =

٥٥٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ شَكَّ: هَلْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، مُتَفَرِّقَاتٍ: أَنَّ  
الْمَرَّتَيْنِ لَازِمَةٌ لَهُ<sup>(١)</sup>.

٥٥٧. وَاتَّقُوا أَنْ الزَّوْجَ إِذَا أَضَرَّ ظُلْمًا بِامْرَأَتِهِ: أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا عَلَى  
مُفَارَقَتِهَا، أَوْ طَلَاقِهَا.

٥٥٨. ثُمَّ اخْتَلَفُوا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ؛ أَيْتَنُذُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ، وَذَلِكَ الْفِرَاقُ، أَمْ لَا  
يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهُ؟

٥٥٩. وَهَلْ يَرُدُّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، أَمْ لَا يَرُدُّ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَيَتَنُذُّ  
الطَّلَاقُ، وَيَكُونُ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا؟ رُويَ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٢)</sup>.

= مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بَيْنَهُمْ، وَهَذَا كَمَا هُوَ هُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا نَظَرَ فِي أَقْوَالِ  
أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَجَدَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ زَوْجَتَهُ بَيِّقِينَ؛ لَمْ يَكُنْ  
لِيُغْلِلَ عَنْ هَذَا الْبَيِّقِينَ بِهَذَا الشَّكِّ، وَأَنَّهَا تُمَضَى عَلَيْهِ طَلَقٌ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.  
وَوَجَدَ مَنْ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ فَرْجُ حَرَامٍ فِي الْأَصْلِ بِشَكٍّ، وَأَنَّهُ تُمَضَى عَلَيْهِ الْاِثْنَانِ، أَوْ الثَّلَاثُ  
- عَلَى حَسَبِ شَكِّهِ - وَجَدَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ بِثَلَاثٍ، يَتَضَمَّنُ  
بِالضَّرُورَةِ قَوْلَ مَنْ قَالَ: تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ بِوَاحِدَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُمْ جَمِيعًا وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَدَدِ  
الَّذِي يُلْزِمُهُ بِشَكِّهِ هَذَا، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ طَلَقَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَقْلِ تَلْزِمُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا  
نُظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ، بَلْ إِنْ قَوَّامُ أَكْثَرِ الْكِتَابِ عَلَى هَذَا.

(١) هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ «و» وَ«ع» وَ«وَع»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ب»!

وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ صَحِيحٌ أَيْضًا مُغَايِرٌ لِلَّتِي قَبْلُهَا، فَالِاتِّفَاقُ وَقَعَ عَلَى لَزُومِ أَقْلٍ قَدَّرَ مِنَ  
الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنَ الطَّلَاقِ أَيًّا كَانَ عَدَدُهُ؛ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي التَّعْلِيلِ السَّابِقِ عَلَى كَلَامِ  
الرَّيِّسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَعَلَّ الْاِتِّفَاقَ وَالشَّبَهَ الشَّدِيدَ بَيْنَ الْفَافِ الْعِبَارَتَيْنِ جَعَلَ الشَّاسِخَ يَظُنُّونَهَا  
مُكَرَّرَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) قَالَ الْبَلْخَنْزَرِيُّ «الْمُفْتِي سَط (٩/ ٣١٧)» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ  
تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا، وَأَنْ يَكُونَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢٢٩] لَايَةً، وَقَوْلُ ابْنِ

٥٦٠. ثم اختلفوا بعد ذلك في الخلع بلفظي ضم إجماع فيه سبيل<sup>(١)</sup>؛ لأن في العلماء من قال: الخلع كله لا يجوز أصلاً، و(إن)<sup>(٢)</sup> الآية الواردة فيه منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ مُلْتَبِدًا لِّزَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَنُهُنَّ قَنْصَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠].

- وقال بعضهم: الخلع جائز بتراضيهما، وإن لم تكن كارهة له، ولا هو لها.

- وقال بعضهم: الخلع لا يجوز إلا بأمر السلطان.

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد أن يجد على بطنها رجلاً.

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد أن يعظها، ويضربها، ويهجرها<sup>(٣)</sup>.

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد ألا تغتسل له من جنابة.

= عباس رضي الله عنه غيبت جميلة امرأة ثابت حين خالعتة، فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها ماساق إليها لا يزداد، قال: وبمثل معنى آيات الله، والحديث عن رسول الله ﷺ قال عوام أهل العلم، وحظروا على الزوج أخذ شيء من مالها إلا أن يكون النشور من قبلها... وحكي عن الثعمان أنه قال: «إذا جاء الظلم والنشور من قبله فخالعتة؛ فهو جائز ماضٍ، وهو أيم لا يجعل ما صنع، ولا يجبر على رد ما أخذ».

قال أبو بكر - يعني بيل المنذر -: «وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله، والثابت عن رسول الله ﷺ، وخلاف ما أجمع عليه عوام أهل العلم». اهـ.

(١) في «ب» و«و» و«ق» بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه، وفي «ع» بما ليس إلى ضم إجماع فيه سبيل.

(٢) سقطت من «و» أيضاً.

(٣) هذه العبارة ساقطة من «ز».

- وقال بعضهم: حتى تقول (لَهُ) <sup>(١)</sup>: لا أغتسلُ لك من جنابة، ولا أُطيعُ لك أمراً.

- وقال بعضهم: يُلجوزُ إلا بعدَ أن تُنكَرَ هَهُ، (و يخافُ ألا يُقيما حدَّ ودَّ الله) <sup>(٢)</sup>، وإلا بأن تُضُرَّ هي به، أو يَضُرَّ هو بها، أو تخافُ هي أن يُعرضَ عنها وهو لم يُعرضَ بعدُ <sup>(٣)</sup>.

- وقال بعضهم: هو طلاقٌ.

- وقال بعضهم: ليس طلاقاً.

وغير هذا من الاختلاف فيه <sup>(٤)</sup> كثيرٌ جداً <sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا بأن»

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) جاءت العبارة في «ب» و«ز» هكذا: «إلا بأن تكرهه هي ولا يضر هو بها، أو يخاف أن يعرض عنها، و هو لم يعرض بعد» ! وهي عبارة ناقصة قلقة كما ترى، وعبارة «خ» أنمُ وأصحُّ إن شاء الله.

(٥) يعني: في الخلع.

(٦) قال في «المحلى» (١٠/٢٣٥-٢٣٦): «واختلف الناس في الخلع: فلم تُجزَّ طائفة، واختلف الذين أجازوه؛ فقالت طائفة: لا يجوز إلا بإذن السلطان. وقالت طائفة: هو طلاق. وقالت طائفة: ليس طلاقاً. ثم اختلف القائلون: إنه طلاق؛ فقالت طائفة: هو رجعيٌّ كما قلنا، وقالت طائفة: هو بائن. وقالت طائفة: لا يجوز إلا بما أصدقها، لا بأكثر، وقالت طائفة منهم: فلا أخذ أكثر أحياناً له أن يتصدق به، وقالت طائفة: يجوز بكل ما تملك. وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا مع خوف نُشوزٍ، وإعراضه، أو لأتقيم معه خلود الله تعالى. وقالت طائفة: يجوز بتراضيهما، وإن لم يكن هنالك خوف نُشوز، أو =

## ٢٩ - الرجعة

٥٦١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لَتِي جَحْمًا نَكَاحَ صَحِيحٍ<sup>(١)</sup> - طَلَّاقٍ سُنَّةً، وَهِيَ مِمَّنْ يَلْزِمُهَا عِدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ لَطَّلَاقٍ؛ فطَلَّقَهَا مَرَّةً، أَوْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ: فَلَهُ مَرَّةً جَعْتُهَا شَاءَ تَبَتُّ بِمَالِي، وَ لَا صَدَاقٍ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَأَنْهُمَا يَتَوَارِثَانِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ.

٥٦٢. وَاخْتَلَفُوا أَيْلَحَقُّهَا بِإِلَاءٍ وَهِيَ ظَهَارٌ مِمَّا لَا؟ وَهِيَ<sup>(٢)</sup> يُلَا عِنْدَهَا إِنْ قَذَفَهَا أَم لَا؟

٥٦٣. وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَانَتْ أُمَةً؛ فَقَالَ مَوْلَاهَا: قَدْ تَمَّتْ عِدَّتُهَا، وَقَالَتْ هِيَ: لَمْ تَبَيَّنْ (عِدَّتِي)<sup>(٣)</sup>.

= خوف ألا تُقام حُدود الله تعالى. وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا بأن يجدد على بطنها رجلاً وقالت طائفة لا يجوز الخلع إلا بأن تقول: لا أطيع لك امرأة ولا أغتسل لك من جنابة. واختلفوا في الخلع الفاسد؛ فقالت طائفة: ينفذ ويتم. وقالت طائفة: يُرد ويُفسخ. فلما من قال: لا يجوز الخلع، فكما روينا... ثم أخذ يذكر كل مسألة من هذه المسائل، ويذكر خلاف الناس فيها، وقول كل قائل ودليله، وما اختاره هو من كل ذلك.

(١) في «ب» و«ق»: «التي نكحها نكاحاً صحيحاً»، وفي «ز»: «التي نكحها نكاحاً صحيحاً»، وفي «ع»: «فكبح امرأته نكاحاً صحيحاً».

(٢) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.



٥٦٤. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنِ اتَّمَّتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِعَهَا: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ارْتِجَاعُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا - إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَهْلِضًا - وَ<sup>(١)</sup> عَلَى حُكْمِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ.

٥٦٥. وَاتَّقُوا أَنَّ الَّتِي لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا: لَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا، إِلَّا عَلَى حُكْمِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ الْجَدِيدِ.

٥٦٦. وَاتَّقُوا أَنْ يَأْشْهَدَ عَدْلَيْنِ - عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا<sup>(٢)</sup> فِي [كِتَابِ] الشَّهَادَاتِ - عَلَى<sup>(٤)</sup> مُرَاجَعَتِهَا (حِينَ رَاجَعَ)<sup>(٥)</sup>: أَنَّهُارَجْعَةٌ صَحِيحَةٌ.

(١) زيادة من «و» و«ي» وليست في «خ» ولا «ب»، وإثباتها أوجه.

(٢) كنا في «و» أيضاً، وفي «ب»: «التي ذكرناها».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب»: «أن عليه».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

### ٣٠- العدد

٥٦٧. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الَّتِي نَكَحَهَا نِكَاحاً صَحِيحاً: طَلاقاً صَحِيحاً  
وقد وطَّئها / في ذلك النِّكَاحِ في فَرْجِهَا مَرَّةً فَمَا فَوْقَهَا: أَنَّ الْعِدَّةَ لَهَا لَزِمَةٌ،  
وسواءُ كانتِ الطَّلَاةُ ثَوَالِي، أَوْ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً.

٥٦٨. واخْتَلَفُوا فِي الطَّلَاقِ مِنَ الْإِيْلَاءِ؛ أَفِيهِ عِدَّةٌ (أَمْ لَا) (١)؟

٥٦٩. وهل للذي آلى منها، و بَانَثَ مِنْهُ أَنْ يَخْطِبَهَا فِي عِدَّتِهَا أَمْ لَا حَتَّى  
تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ فِي قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ؛ وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

٥٧٠. وَأَجْمَعُوا (٣) أَنَّ الَّتِي طَلَّقَتْ، وَلَمْ تَكُنْ وَطِئَتْ فِي ذَلِكَ الْنِكَاحِ، وَلَا  
طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا، [وَلَا خَلَا بِهَا] (٤)، وَلَا طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ: فَلَا  
عِدَّةَ عَلَيْهَا أَصْلًا، وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَنْكَحَ حَيْثُ مَنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا إِنْ أَحْبَبَتْ، وَكَانَتْ  
مِمَّنْ لَهَا اخْتِيَارٌ (٥)، وَلَا رَجْعَةٌ (٦) لِلْمَطْلُوقِ عَلَيْهَا إِلَّا كَالْأَجْنَبِيِّ، وَلَافْزَقَ.

قال الحسنُ البصريُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ (٧): إِنْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ الَّتِي  
لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً. (٢) انظر: «المحلى» (٤٥/١٠).

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٤) سقطت من «ع» و«ط» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٥) في «ب» و«ز»: «الخيار».

(٦) كذا في «ب» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ط»: «ولارجعت».

(٧) انظر الحكاية عنهم في: «الأوسط» (٢٤٣/٩)، وقد زاد معهم أبا عبيد.

وقال سفيان الثوري<sup>(١)</sup>: إن طَلَّقَ المَجْبُوبُ<sup>(٢)</sup> امرأته بعد أن دَخَلَ بها، فلها المهرُ كُلُّهُ، وعليها العِدَّة، ولا يُلْحَقُه الولدُ (أضلاً)<sup>(٣)</sup>.

٥٧١. وا تَفَقَّوا أن العِدَّةَ واجبةٌ (أيضاً) <sup>(٤)</sup> من مَقَالِ الزَّوْجِ الصَّحِيحِ الْعَقْدِ<sup>(٥)</sup>، وسواءٌ كانَ وَطْئُها، أو لم يَطْأْها<sup>(٦)</sup>، دَخَلَ بها<sup>(٧)</sup>، أو لم يَدْخُلْ بها<sup>(٨)</sup>.

٥٧٢. (وَأَجْمَعُوا أن أَجَلَ الْحَرَّةِ، الْمُسْلِمَةِ، الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، الَّتِي لَيْسَتْ حَامِلاً، وَلَا مُسْتَرِيَةً، وَلَا مُسْتَحَاضَةً: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ مُتَّصِلَاتٍ<sup>(٩)</sup> (١٠)).

(١) لم أجده.

(٢) كذا في «و»، وفي «خ» و«ب»: «المجنور»، والمثبت أصح. والمجبوب هو مقطوع الذكر.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق».

(٥) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «العقل»، والسياق مُحْتَمِلٌ لكلا اللفظين.

(٦) في «ب» و«ز» و«ق»: «أولم يكن وطئ».

(٧) في «ب»: «وسواء كان قد دخل بها»، وفي «ز»: «كان دخل بها»، وفي «ق»: «وسواء كان دخل بها».

(٨) قال الرِّئِيسِيُّ في «العُمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل هنا مذهب أكثر العلماء، ومذهب ابن عباس: أنها لا تجب إلا بالدخول، والله أعلم».

قلت: هنا شيءٌ حكاه بعضُ الناس عن ابن عوفٍ رضي الله عنهما، كالموردي في «الحاوي» وغيره، ولم أره مسنداً إليه في شيءٍ من كتب الآثار، أو كتب الفقه المسندة. وقد نُقِلَ غير واحدٍ الإجماع على وجوب العِدَّةِ عليها. أعني: غير المدخول بها. كالمدخول بها، ولا في: كإبن المنذر، وابن قدامة، وغيرهما، والله أعلم.

(٩) إلى هنا بنحوه في «ع» أيضاً.

(١٠) قال الرِّئِيسِيُّ في «العُمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك؛ لأن مذهب مالك: إن كانت =

٥٧٣. واختلفوا في اليوم العاشر أهو من العدة أم لا؟<sup>(١)</sup>.

٥٧٤. واتفقوا<sup>(٢)</sup> أن عدة<sup>(٣)</sup> الحرة، المسلمة، (الحائض)<sup>(٤)</sup>، المطلقة، التي ليست حاملاً<sup>(٥)</sup>، ولا مستريية، ولا مستحاضة، ولا ملاءنة، ولا مختلعة، أيام الحيض، وأيام الأطهار، وكان بين حيضتيها<sup>(٦)</sup> عِدَّةٌ لا يُلْغُ أن يكونَ شهراً<sup>(٧)</sup>: فإن عِدَّتْها ثلاثةَ قروءٍ<sup>(٨)</sup>.

٥٧٥. و[اختلفوا]<sup>(٩)</sup> فيمن لم تستوعب الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه<sup>(١٠)</sup>.

= عا د تَهَاجِرُ فِكْلَ شَهْرٍ ، لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتْهَا حَتَّى نَحِيضَ حَيْضَةً فِي الْأَشْهُرِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَ حَيْضُهَا لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتْهَا حَتَّى نَحِيضَ حَيْضَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ .

(١) وهم يكلها في «ز» أيضاً باختلاف يسير عما هنا.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وَجَمَعُوا».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أَجَلٌ» . ولعلها بسبب انتقال نظر من الناسخ إلى العبارة السابقة.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع» والمقصود بالحائض هنا: غير الآيسة، والصغيرة التي لا يكون منها حيض.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «حَامِلَةٌ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «حَيْضُهَا» ، وسقطت من «ق».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «أَشْهُرًا».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «مَنْ بَلَغَتْ مِنْ سِنِّ الْمَحِيضِ وَلَمْ نَحِضْ فِيهَا عِنْدَ أَحْمَدَ رَوَاتِنَا أَشْهُرَ هُمَا عِنْدَ أَصْحَابِهِ: أَنَّهَا تَعُدُّ عِدَّةَ الْمُسْتَرِيَةِ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، كَالَّتِي ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ» . اهـ .

(٩) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(١٠) هكذا موضع هذه العبارة في «ب» و«ز»، وجاءت في «خ» بعد قوله: «واتفقوا أن من استكملت ثلاثة أطهار...»، وموضعها هنا في «ب» و«ز» أليق بها.

٥٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنِ اسْتَكْمَلَتْ ثَلَاثَةَ أَطْهَارٍ، وَثَلَاثَ حَيْضٍ؛ فَاغْتَسَلَتْ  
مِنْ آخِرِ الثَّلَاثِ الْحَيْضِ<sup>(١)</sup> الْمُسْتَأْنَفَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ - مَتَى مَا اغْتَسَلَتْ -: أَنَّهَا قَدْ  
انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٧٧. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.

٥٧٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ عِدَّةُ الْحُرَّةِ، الْمُسْلِمَةِ، الْمَطْلُوقَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ حَامِلًا<sup>(٢)</sup>،  
وَلَا مُسْتَرْبِيَةً، وَهِيَ لَمْ تَحْضِ، أَوْ لَا تَحِيضُ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مُتَوَهُّمٌ مِنْهَا: ثَلَاثَةَ  
أَشْهُرٍ مُتَّصِلَةٍ.

٥٧٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَطْلُوقَةَ وَهِيَ حَامِلٌ: فَعِدَّتُهَا وَضَعُ حَمْلِهَا مَتَى وَضَعَتْهُ،  
وَلَوْ إِنْ تَرَ طَلَاقَهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «ب»: «مَنْ آخِرِ الثَّلَاثِ حَيْضٍ».

(٢) كَذَا فِي «ع» وَ«ز» أَيْضًا وَفِي «ب» وَ«ق»: «حَامِلَةً».

(٣) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا أ، وَفِي «ز»: «وَلَمْ تَحْضِ أَوْ لَا تَحِيضُ»، وَفِي «ع»: «وَهِيَ لَمْ يَبْلُغْ وَلَمْ  
تَحْضِ».

(٤) فِي «ب»: «وَلَوْ إِنْ تَرَ طَلَاقَهَا»، وَفِي «ز» «وَلَوْ إِنْ تَرَ طَلَاقَهُ»، وَفِي «ع»: «وَلَوْ إِنْ تَرَ الطَّلَاقَ».

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْإِمَامِيَّةِ: يَتَعَدُّ بِقِصَى الْأَجَلِ مِنَ الْأَشْهُرِ وَالْحَمْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى

عَنْهَا زَوْجَهَا، لَا الْمَطْلُوقَةَ. وَهَذَا - أَعْنِي: الْإِخْتِلَافُ فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا،

وَقَوْلِ الْبَعْضِ: إِنَّهَا تَعْتَدُّ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ - قَدْ احْتَرَزَ لَهُ الْمَصْنُفُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا: «وَاتَّفَقُوا

أَنَّ الْحَامِلَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ...

إِلَخ»، فَذَكَرُوا وَضْعَ الْحَمْلِ مَعَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ مُحْتَمِلِينَ لِأَهْلِ الْيَا لَنِي يَتَّفِقُ

الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَفَّرَتْ لَهَا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بَيِّقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا (زَوْجُهَا) <sup>(١)</sup> إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا  
بَعْدَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، ثُمَّ خَرَجَتْ مِنْ دَمِ نَفَاسِهَا، أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا: فَقَدْ  
انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ بِالْقُرْوَى، أَوْ بِالشُّهُورِ <sup>(٢)</sup>، أَوْ بِالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ  
[فَأَقْلَ] <sup>(٣)</sup> مِنَ الْوَفَاةِ؛ أَنَّهَا إِنْ ابْتَدَأَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ حِينِ صِحَّةِ طَلَاقِ زَوْجِهَا  
لَهَا عِنْدَهَا، أَوْ مِنْ حِينِ [صِحَّةِ] <sup>(٤)</sup> وَفَاةِ زَوْجِهَا <sup>(٥)</sup> عِنْدَهَا: فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٨٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَضْعَ الْحَمْلِ [إِنْ كَانَ] <sup>(٦)</sup> (بَعْدَ) <sup>(٧)</sup> أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ  
(وَعَشْرِ) <sup>(٨)</sup> مِنْ وَفَاةِ الزَّوْجِ، وَمَتَى كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ: فَإِنَّهُ تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ،  
عَرَفْتَ بِالْوَفَاةِ، أَوْ بِالطَّلَاقِ، أَوْ لَمْ تَعْرِفْ <sup>(٩)</sup>.

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع» و«اع».

(٢) كذا في «ع» أ. يضلّون في «و» و«ق» بغير باء قبلها.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٤) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٥) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وزاد في «ب» «له»، ولا أرى لها معنى هنا.

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٨) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٩) قال الزُّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، وإنما هذا مذهب الشافعي،  
وأكثر العلماء، وجماعة من الزُّيْدِيَّةِ، ومذهب علي رضي الله عنه، والحسن البصري،  
وقتادة، وعطاء الخراساني، وخلاس - يعني: ابن عمرو - ودأود: أن ابتداء العِدَّةِ  
مِنْ حِينِ بِلَاقِهَا الْخَبَرُ، وَهِيَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الزُّيْدِيَّةِ وَمَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،  
وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبُؤْنَةِ، احْتَبَتِ الْعِدَّةُ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ،  
أَوْ الطَّلَاقِ، وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ، أَوِ الْخَبَرِ كَانَ ابْتِدَاءُ الْعِدَّةِ مِنْ حِينِ بَلَاغِهَا، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ» اهـ.

٥٨٣. **وَ اتَّقُوا أَنْ الِأَمَّةَ الْمُطَّلَقَةَ، أَوِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، إِنْ اعْتَدَّتْ بِالْأَجَالِ الَّتِي<sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا: فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.**

٥٨٤. **وَ اتَّقُوا أَنْ الِالَّذِي يُلْزِمُهَا<sup>(٢)</sup> مِنَ الْعِدِّ لَيْسَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْأَجَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا.**

٥٨٥. **وَ اتَّقُوا أَنْ الْمَرْأَةَ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ<sup>(٣)</sup> فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ: صُدِّقَتْ إِنْ أَتَتْ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْبَيِّنَةِ.**

٥٨٦. **وَ اتَّقُوا أَنْ الْمُطَّلَقَةَ الْمَمْسُوسَةَ، الَّتِي لَمْ تَحْضُ قَطُّ، فَشَرَعَتْ فِي الْاِعْتِدَادِ<sup>(٤)</sup> بِالشُّهُورِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ تِمَامِ الشُّهُورِ: أَنَّهَا لَا تَتِمَادِي عَلَى الشُّهُورِ.**

= قلت: كلام المصنف إنما هو في المطلقة، أو المتوفى عنها زوجها الحامل خاصة، وليس في كل مطلقة، أو متوفى عنها، وما ذكره لئلا يمتد من خلاف بين أهل العلم في المسألة فهو ثابت معروف، لكنه في غير الحامل، والحامل عندهم إنما تنقضي عدتها بوضع حملها دون اعتبار لعلمها بالوفاة، أو الطلاق من عدمه، والمصنف رحمه الله ليقته وتحريمه الشديد فيما يذكره من عبارات، لم يكتف بقوله بأن انقضاء عدة الحامل يكون بوضع حملها. علمت بوفاة زوجها، أو طلاقه، أم لم تعلم. فقط، وإنما احتزر لقول من قال: إنها تعتد بأبعد الأجلين؛ فاشتراط أن يكون وضعها بعد أكثر من أربعة أشهر وعشر. وانظر: «المحلى» (مسألة ٢٠٠٩)، والأوسط (٩/٥٣٣-٥٣٤).

(١) كنا في «ب» و«ق»، وفي «ز»: «الأجل الذي»، وفي «خ»: «حال الذي»! وهو تصحيف.

(٢) كذا في «ز» و«ع» و«و» أيضاً، وفي «ب»: «يلزم».

(٣) هنا في «خ» زيادة: «لا»، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع»، وليس لها معنى هنا. والمقصود: أن المعتدة إن ادعت انقضاء عديتها بتمام أقرانها فيما دون ثلاثة أشهر، صدقت في ذلك؛ إذ إن هذا هو أكثر ما قيل في المدة التي تعلق فيها، وهو قول إسحاق وأبي عبيد. انظر: «مسائل أحمد وإسحاق» (٧٩٤)، والأوسط (٩/٥٨٤).

(٤) كنا في «ب» و«ق» وفي «خ» و«ز» و«ع»: «بالاعتداد».

٥٨٧. ثم اختلفوا؛ أبتدئ الأقرء، أم تعد ما مضى [لها] <sup>(١)</sup> من شهر أو شهرين مقام <sup>(٢)</sup> فزء أو قرأين، وتأتي بما بقي <sup>(٣)</sup> (إما) <sup>(٤)</sup> فزء، أو قرأين؟

٥٨٨. واختلفوا أنم الولد إدامات سيدها وقد استخفت/ الحرة بموته - على اختلافهم في كيفية استحقاقها العتق حينئذ - فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، فيها ثلاث حيض، وثلاثة أطهار؛ فقد حل لها النكاح.

٥٨٩. واختلفوا أنه إن اعتقها في صحته، وهو جائز عتقه <sup>(٥)</sup>، فاعتدت ثلاثة قروء إن كانت ممن تحيض، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض؛ فقد جاز لها النكاح.

ولا سبيل إلى اتفاق على إيجاب شيء عليها؛ إذ في الناس من لا يرى عليها من كلالا مريين عدة ساعة فما فوقها.

٥٩٠. واتفة وأن [كل] <sup>(٦)</sup> من ذكرنا من المعتدات، إن ابتدئ <sup>(٧)</sup> عتتها من حين بلوغ خبر الطلاق إليها على صحة، أو حين بلوغ الخبر لوافها إليها على صحة، حتى يتم الألف التي ذكرنا؛ فقد اعتدت.

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز»: «مكار».

(٣) زاد بعدها في «ب» «لها ليست في» ولا «ق» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، مكانها في «ط»: «من».

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «وهو جائز التصرف»!

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي «ز» و«ق».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ابتدلت» وهو تصحيف، وصححها في «ط» إلى



٥٩١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ كُلَّ نِكَاحٍ عَقَدْتَهُ، امْرَأَةٌ هِيَ فِي عِدَّتِهَا الْوَاجِبَةِ عَلَيْهَا لغيرِ مُطْلَقِهَا أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثٍ : فَهُوَ مَفْسُوخٌ أَبَدًا.

٥٩٢. وَاتَّقُوا أَنْ لِمُطْلَقِهَا (أَبَدًا) <sup>(١)</sup> نِكَاحَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ، مَا لَمْ يَكُنْ كَمُلَ <sup>(٢)</sup> الطَّلَاقُ ثَلَاثًا وَمَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مَرِيضًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَرِيضِ، أَوْ هِيَ وَلَمْ تَكُنْ هِيَ حَامِلًا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا.

٥٩٣. وَاتَّقُوا أَنْ الْمُطْلَقَةَ - وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ، وَعِدَّتُهَا بِالْأَفْرَاءِ - أَنَّهَا إِذَا أَكْمَلَتْ مِنْ حِينِ وَجوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا، ثَلَاثَ أَطْهَارٍ تَأْتِيهِ غَيْرِ الطُّهْرِ الَّذِي ابْتَدَأَتْ بِعِدَّتِهَا <sup>(٣)</sup>، بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَثَلَاثَ حِيضٍ تَأْتِيهِ، ثُمَّ ابْتَدَأَتْ مِنَ الْحِيضَةِ (الثَّالِثَةِ) <sup>(٤)</sup> بَعْدَ انْقِطَاعِهَا، وَرُؤْيَا الطُّهْرِ مِنْهَا، فَتَطَهَّرَتْ [كُلُّهَا] <sup>(٥)</sup> بِالْمَاءِ: أَنَّهَا <sup>(٦)</sup> قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ - إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَجْنُونَةٍ - وَإِذَا قَطَعَتْ رَجْعَةُ الْمُطْلَقِ، وَصَارَ أَيْضًا كَالْأَجَنَّبِيِّينَ.

٥٩٤. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا طَلَا قَارِرًا. جَعَلْتُمْ رَأْيَ جَعْلِهَا فِي الْعِدَّةِ <sup>(٧)</sup>: فَقَدْ سَقَطَ عَنْهَا حُكْمُ الْإِعْتِدَادِ، مَا لَمْ يُطْلَقْ بَعْدَ ذَلِكَ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «زَوْجٍ» وَ«عَاقِبَةٍ».

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، فِي «وَأَكْمَلَتْ» وَفِي «ب»: «كُلٌّ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «ابْتَدَأَتْ فَعِدَّتُهَا»، وَأُظِنَ الصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: «ابْتَدَأَتْ بِعِدَّتِهَا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «إِلَّا أَنَّهَا»!

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «خ»: «طَلَا قَارِعًا» وَهُوَ خَطَأٌ.

٥٩٥. ولم يَتَّفِقُوا فِي وَجِبِ الإِحْدَادِ<sup>(١)</sup> عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ ضَبْطُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لَا أَنَّ  
الْحَسَنَ (البَصْرِيَّ)<sup>(٣)</sup> لَا يَرَى الإِحْدَادَ [أَصْلًا]<sup>(٤)</sup> عَلَى مُسْلِمَةٍ مُتَوَفَّى عَنْهَا، وَلَا  
عَلَى غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، وَلَا عَلَى مُطَلَّقة.

وَقَوْمٌ<sup>(٥)</sup> يَرَوْنَهُ عَلَى كُلِّ مُتَوَفَّى عَنْهَا<sup>(٦)</sup>، وَكُلُّ مُطَلَّقةٍ مَبْنُوتَةٌ.

٥٩٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْمُعْتَذَةِ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ: الشُّكْنَى، وَالنَّفَقَةَ.

٥٩٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُعْتَذَةَ - أَيَّ عِدَّةٍ كَانَتْ - أَنَّهَا إِنْ أَقَامَتْ<sup>(٧)</sup> فِي بَيْتِهَا مُدَّةً  
عِدَّتِهَا، فَلَمْ تَأْتِ مُتَكَرراً: (أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْقَضَتْ، وَحُلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ)<sup>(٨)</sup>.



(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «إِلَّا عِدَاداً»، وَصَحَّحَهَا فِي ط إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً أ، وَفِي «ب»: «ضَبَّطَهُ».

(٣) انْظُرْ: «الْمُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨١/٥).

وَرَوَى الْمُصَنَّفُ فِي «الْمَحَلِّ» (٢٧٩/١٠) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّ  
الْحَسَنَ كَانَ يَقُولُ: «الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثُ أَلْفٍ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا يَكْتَحِلَانِ، وَيَمْتَسِّطَانِ، وَيَتَطَيَّيَانِ،  
وَيَخْتَضِبَانِ، وَيَتَعَلَّلَانِ، وَيَضَعَانِ مَا شَاءَا. ثُمَّ خَكِيَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ:  
أَنَّ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا لَا تُحْدَدُ».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٥) انْظُرْ: مَسْأَلَةَ (٢٠٠٢، ١٩٩٩) مِنْ «الْمَحَلِّ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَوَأَيْضاً، وَفِي «ط»: «كُلُّ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «أَقَامَتْهَا».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً لَمْ وَهِيَ فِي وَجْهٍ.

### ٣١- الاستبراء

٥٩٨. اتَّقُوا أَنْ مَنْ اشْتَرَى جَانَوْ شِرَاءَ صَحِيحاً<sup>(١)</sup> - بِكَرٍّ أَوْ ثِيَبٍ أ - فَحَاضَتْ عِنْدَهُ، إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ، أَوْ أَتَمَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي مِلْكِهِ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ، وَلَمْ تَسْتَرْبِ بِحَمْلٍ: أَنْ لَهُ وَطْأُهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

٥٩٩. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ مَلَكَ حَامِلاً مِنْ غَيْرِهِ مِلْكاً صَحِيحاً: فَلَيْسَ لَهُ وَطْأُهَا حَتَّى تَضَعُ.

٦٠٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا شِرَاءَ صَحِيحاً، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ، فَارْتَفَعَتْ خَيْضُهَا<sup>(٢)</sup> ذَاكَ تَمَاطُهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ رِبِيَّةٍ حَمْلٍ: أَنَّهَا<sup>(٤)</sup> بَعْدَ عَامَيْنِ حَلَالٌ لَهَا وَطْأُهَا<sup>(٥)</sup>، إِلَّا أَنْ تَحِيضَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ تَضَعَ حَمَلاً إِنْ كَانَ ظَهَرَ بِهَا<sup>(٦)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «اتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَانَوْ شِرَاءَ صَحِيحاً»، وَفِي «ز»: «اتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَانَوْ شِرَاءَ صَحِيحاً»، وَأُظْهِرَ أَنَّهَا كَانَتْ كَعِبَارَةِ «ق» لَكِنْ تَحَرَّفَتْ عَلَى النَّاسِخِ.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَأَوْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «فَارْتَفَعَتْ حَيْضُهَا».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ع»: «اسْتَبْرَأَهَا».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ق»: «أَرَى» بِغَيْرِ هَاءِ الضَّمِيرِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ق»: «يَحِلُّ لَهَا وَطْأُهَا».

(٦) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا لِإِجْمَاعٍ فِي ذَلِكَ، بَلِ الْخِلَافُ مَشْهُورٌ فِيمَنْ ارْتَفَعَ خَيْضُهَا، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: وَهَذَا اسْتِدْرَاكٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ حَكَى الْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ فِي «الْمَحَلِّ» (١٠/٢٦٩) - =

و لا سبيلَ التفاهقِ مُوجِبٍ في ذلكَ شئٌ إلَّا إذ في الناسِ مَنْ لا يرى  
الاستبراءَ في الجوّاري أصلاً؛ إلّا مَنْ خافَ حملاً بمقدارِ ما ترتفعُ<sup>(١)</sup> الرّبيّةُ<sup>(٢)</sup>  
فقط [مِنْ وضعِ الحملِ]<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

= (٢٧٠) عن جماعة من أهل العلم: كمنصور بن المعتمر، وأبي الزناد وعطاء، وابن  
جرير، وجبل بن يزيد وغيرهم ما يُفيد بأن التي ارتفع حيضُها لا تعتدُّ إلا بالحيض ما  
كان. ولو طال بها الأمر بغير حيض. وظاهر كلامهم: أنه طالما كان الحيض منها مظنوناً  
كأن تكون شابة، ونحو ذلك؛ فإنها لا تعتدُّ إلا بالأقراء وإن طال بها الأمر، والله أعلم.

(١) في «ل» ز: «ما يدفع».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» وق: «الريب».

(٣) سقطت من «ل» و «و» أيضاً.

## ٣٢- بقیة من العدد

١٠٦١. تَفَقُّوا أَنَّ الدَّمَ الظَّاهِرَ مِنَ الْحَامِلِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ أَقْرَاءٌ مِنْ عِدَّتِهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ وَضْعِ الْحَمَلِ، وَأَنَّ الشُّهُورَ الثَّلَاثَةَ، وَالْأَرْبَعَةَ وَالْعَشَرَ، إِنْ انْقَضَتْ قَبْلَ (وَضْعِ) <sup>(١)</sup> آخِرِ وَلَدٍ فِي الْبَطْنِ: أَنَّ [كُلَّ] <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ إِلَّا بِوَضْعِ الْحَمَلِ بَعْدَ ذَلِكَ.

\* \* \*

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً أو هي في «ز» و«ق».

### ٣٣- كتاب الرضاع والنفقات والحضانة

٦٠٢. قد ذكرنا ما اتفقوا عليه<sup>(١)</sup> من الرضا المَحْرَم في كتاب النكاح.

٦٠٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ وَهَبَ لِلْمَرْأَةِ<sup>(٢)</sup> الَّتِي أَرْضَعَتْهُ<sup>(٣)</sup> عَبْدًا أَوْ أَمَةً:  
فَقَدْ قَضَىٰ ذِمَّتَهَا<sup>(٤)</sup>.

٦٠٤. وَاتَّقُوا / أَنَّ الْحُرَّ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْمَالِ، الْبَالِغُ، الْعَاقِلُ، غَيْرُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، (الزَّيْنِ)<sup>(٥)</sup>: فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا زَوْجاً صَحِيحاً،

(۱) کذا فی «ز» ایضاً، وفي «ب»: «ما اختلفوا علیه».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضا وأوفى «ب»: «الامراة»!

(۳) کذا فی «ب» و «ز» و «ع»، وفي «خ»: «أرضعت» بغير الهاء.

(٤) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه»، وأبو داود، والنسائي، والترمذي في «سنتهم»، عن هشام بن عروة، عن حجاج بن حجاج الأسلمي، عن أبيه: أنه سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما يؤذي عني مدمة الرضاع؟ فقال: «غرة عبد أو أمة».

قال الترمذي عَقِبَهُ: «هذا حديث حسن صحيح، ومعنى قوله: ما يذهب عَنِّي مذمة الرضاع؟ يقول: إنما يعني به: دِمَامَ الرضاعة وَحَقَّهَا، يقول: إذا أُعْطِيَتِ الرضعة عبداً أو أمة فقد قُبِلَتْ دِمَامُهَا. ويروى عن أبي الطُّفَيْل، قال: كُنْتُ جَالِساً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ غَلْمَاذَةً، قِيلَ: هِيَ كَانَتْ أَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ». اهـ. وانظر: «المغني» (٦/ ٨٢).

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع»، ولعل الصواب: «أو الزمن». والزمانة: العاهة والمرض الدائم.

إذا دخل بها، وهي ممن توطأ، وهي غير ناشز، وسواء كان لها مال، أو لم يكن.

٦٠٥. واتفقوا أن من كان بهذه الصفة: فعليه القيام برضاع ولده، إن لم يكن للرضيع أم، أو لم يكن لأمه لبن، ولم يكن للرضيع مال.

٦٠٦. واتفقوا على أنه يلزم الرجل - الذي هو كما ذكرنا - نفقة ولده وابنته اللذين لم يبلغا، ولا لهما مال حتى يبلغا<sup>(١)</sup>.

٦٠٧. واتفقوا على أن الرجل الذي هو كما ذكرنا: تلزمه نفقة أبويه<sup>(٢)</sup>، إذا كانا كاخليزقي رمنين<sup>(٣)</sup>.

٦٠٨. واتفقوا على أنه يلزم الرجل من النفقات التي ذكرنا ما يدفع<sup>(٤)</sup>

(١) قال الرزني في «العمدة»: قلت: الإجماع على انقطاع النفقة عن الأب ببلوغ الولد الذي هو في الذكر (كذا، ولعل الصواب: الذي هو من الذكور)، وأما الأنثى فمذهب الشافعي لا غير، ومذهب أبي حنيفة: لاحتقارها بالزوج، ومذهب مالك: لا تسقط حتى تنزوج، ويدخل بها الزوج، فإن لم يدخل بها كانت نفقتها باقية على أبيها، والله أعلم. اهـ.

قلت: كلام المصنف إنما هو عن المدة التي يتفق الجميع على أنه تجب على الأب فيها نفقة أبنائه - ذكورا كانوا أو إناثا - والجميع متفقون على أن النفقة تبقى لازمة على جميع أولاده الذكور والإناث ماداموا لم يصلوا إلى حد البلوغ بعد، ثم اختلفوا بعد ذلك: هل يكون حكم الإناث منهم كحكم الذكور؟ أعني: هل يزوم نفقتهن ينقطع عن الأب بمجرد بلوغهن، أم أنها تظل باقية في ذمتهم بزوجن - في قول أبي حنيفة - أو لم يتزوجن ويدخل بهن في قول مالك.

(٢) كنا سياق العبارة في «ع» أيضا ما وفي «ب»: «واتفقوا على أن على الرجل - الذي هو كما ذكرنا - نفقة أبويه»، وفي «ز»: «واتفقوا أن الرجل - الذي هو كما ذكرنا - أن عليه نفقة أبويه».

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضا، وفي «ز»: «ذمين»، وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضا ما وفي «ق»: «يرفع».

الجوع من قوت<sup>(١)</sup> البلد الذي هم<sup>(٢)</sup> فيه، ومن الكسوة ما يطرد البرد، وتجوز فيه الصلاة.

٦٠٩. واتفقوا على أنه لا يلزم أحداً أن يُنفق على غني غير الزوجة.

٦١٠. واختلفوا في الفقراء من ذوي الرّحم، والموروثين<sup>(٣)</sup>، والجيران<sup>(٤)</sup>؛ أيلزم<sup>(٥)</sup> نفقتهم الغني والغنية من وراثة يهملون رّحمهم وجيرانهم أم لا؟

٦١١. واتفقوا على أن الرجل الحرّ، والمرأة الحرّة: يلزمهما نفقة<sup>(٦)</sup> أمتهما وعبيدهما، وكسوتهما وإسكانهما، إذا لم يكن للرفيق صنعة يكتسبان منها<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «قرب» وهو خطأ.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» «وقى» هو.

(٣) كذا في «ز» أيضاً؛ والموروثين، وفي «ب»: «المورثين» وبغير واو قبلها، وجاء عندها إحالة من النسخ إلى حاشية، ولم يكتب في مقابلها شيئاً، ولعلها كانت كذلك في الأصل الذي نسخ عنه: «الموروثين»؛ فغيّرها إلى هذا.

قلت: والكلمات بفتحها حد، لكنها بو او قبلها أصحّ و أو خلاص من أهل العلم من يذهب إلى وجوب النفقة على كل ذي رّحم محرّمة، سواء كان موروثاً أو لم يكن، حتى مع اختلاف الذين، وهو قول طائفة من أهل الظاهر. وقوله بعدها: «من وارثهم، وذوي رّحمهم» مرجّح لإثبات تلك الواو كما فعلنا، والله أعلم.

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الحيوان».

وهم مختلفون أيضاً في النفقة على الحيوان. انظر: (مسألة ١٩٣٢) من «المحلى»، وإنما قدّما ما جاء في «ب» لقوله في آخر العبارة: «وجيرانهم».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أند زهم».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «واتفقوا أن على الرجل الحر، والمرأة الحرّة: نفقة»، وبنحوه في «ق» أيضاً.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «يكتسبان بها»، وفي «ع»: «يكتسبان بها».



٦١٢. وَاتَّقُوا أَنْ ذَلِكَ يَلْزِمُ الصَّغِيرَ وَالْأَحْمَقَ فِي أُمُورِهِمَا.

٦١٣. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةٌ؛ فَقَدْ لَزِمَتْهُ كِسُوءَةُ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ، وَإِسْكَانُهُ.

٦١٤. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَسَا رَقِيقَهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَأَطْعَمَهُمْ<sup>(١)</sup> مِمَّا يَأْكُلُ - أَيْ شَيْءٌ كَانَ (كُلُّ) <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ - وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَلَا ظَلَمَ<sup>(٣)</sup>، وَلَا ضَرَبَ، وَلَا سَبَّ فِي غَيْرِ حَقٍّ؛ فَقَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ.

٦١٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَانَ لَهُ<sup>(٥)</sup> حَيَوَانٌ مِنْ غَيْرِ النَّاسِ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيعَهُ، أَوْ يُكَلِّفَهُ مَا لَا يُطِيقُ، أَوْ يَقْتُلَهُ عَبَثًا.

٦١٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَسَا مَنْ تَلَزَّمَتْهُ نَفَقَتُهُ؛ مِنْ أَبَوَيْنِ، أَوْ زَوْجَةٍ، أَوْ وَلَدٍ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِمَّا يُشَاكِلُهُمْ وَيُشَاكِلُهُ<sup>(٦)</sup>، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ؛ فَقَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع» أَطْعَمَهُ بِالْإِفْرَادِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضَ أ، وَلَفْظَةُ (رَقِيقٌ) - بِمَعْنَى: مِمْلَاكٌ - تُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، لَكِنْ قَوْلُهُ بَعْدَهَا «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هُنَا: الْجَمْعُ لَا الْوَاحِدَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضَ أ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضَ أ، وَفِي «و» وَ«ز» وَ«ق»: «لَطَمَ»، وَالْمُثْبِتُ أَعْمٌ. وَلَعَلَّ تَخْصِيصَهُ اللَّطْمَ بِالذِّكْرِ هُنَا دُونَ سَائِرِ أَوْشِيَةِ الْإِيذَاءِ يُدْأَسِبُ اخْتِيَارَهُ الْقَوْلَ بِإِيجَابِ عِتْقِ الْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ إِذَا لَطَمَهُ عَلَى خَدِّهِ، وَقَوْلُهُ بِاخْتِصَاصِ اللَّطْمِ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ أَوْجُهِ الضَّرْبِ وَالْإِيذَاءِ. انْظُرْ: «المحلى» (مسألة ٥ ٣١٧).

(٤) هُنَا فِي «ز» وَ«ق» يَزِيدُ: «أَصْلًا»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ب».

(٥) هُنَا فِي «ع» زِيَادَةُ: «مَالٍ»، وَلَيْسَتْ فِي نَسَخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «أَوْ يَشَاكِلُهُ»، وَفِي «ع»: «وَيَشَاكِلُوهُ».

(٧) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي «خ» وَ«ب»، وَبَنَحُوهَا أَيْضًا فِي «ز»، وَجَاءَتْ فِي «ق» وَ«ع» هَكَذَا: «وَيَنْفَقُ لِمَنْ كَسَا مِنْ تَلَفَةِ نَفَقَتِهِ؛ مِنْ إِنْثِيَاءٍ، أَوْ زَوْجَاتِهِ، أَوْ إِمَائِهِ، أَوْ عَبِيدِهِ، وَغَيْرِهِمْ مَا يَشَاكِلُهُمْ وَيَشَاكِلُهُ...».

٦١٧. ولم يتفقوا فيمن هو أحقُّ بحضانة الصَّغير والصَّغيرة على شيء يمكنُ جَمْعُهُ<sup>(١)(٢)</sup>.

فقد رُوي عن شُريح<sup>(٣)</sup>: أن الأبَ أحقُّ من الأم.

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في «الاستدكار» (٦٩/٢٣): «لا أعلم خلافاً بين السلف من العلماء والخلف في المرأة المطلقة إذا لم تزوج؛ أنها أحقُّ بولده من أبيه ما دام طفلاً صغيراً ألا يُمَيِّز شيئاً، إذا كان عندها في جزر وكفاية، ولم يثبت منها فتنق، ولم تزوج. ثم اختلفوا بعد ذلك في تخييرها - إذا مَيِّز وغفل - بين أمه وبين أبيه، وفيمن هو أولى به بعد ذلك». اهـ.

(٢) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قال ابن حزم: لم يُجْمَعُوا في هذا الباب - يعني: باب الحضانة - على شيء يمكنُ جَمْعُهُ. وهو كما قال». اهـ.

(٣) لم يأت ذلك عن شُريح بهذا الإطلاق، وإنما روى ابن سيرين عنه أنه قال: «الأب أحقُّ، والأم أَرْفَقُ». وعن ابن سيرين عنه أيضاً: «أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه». انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٦٣/٥)، و«المصنف» لعبد الرزاق (رقم ٣٣٥١٤).

قال ابن عبد البر في «الاستدكار» (٢٣/٧٠) بعد أن ذكر قول شُريح: «الأب أحقُّ، والأم أَرْفَقُ» وبعد تصديره النقل عنه برواية التخيير: «وهذا كلام مجملٌ يحتمل أن يكون الأب أحقُّ به إذا تزوجت الأم؛ على ما عليه جماعة العلماء بحسب ما نورده بخلق الله تعالى. ويدل على صحة ما تأولنا على شُريح: أنه قد رُوي عنه بهذا الإسناد (قلت: يعني الذي رُوي به قوله: «لأب أحقُّ، والأم أَرْفَقُ») - معتمداً عن أيوب، عن ابن سيرين - أن شُريحاً قضى أن الصبيَّ مع أمه إذا كانت الدار واحدة، ويكون معهم من النفقة ما يُصلحهم. وابن عُيينة، عن أيوب، عن ابن سيرين: أن امرأة كانت بالكوفة، فأرادت أن تُخْرِجَ بولدها إلى البادية، فخاصمها العصبية إلى شُريح، فقال: هم مع أمهم ما كانت الدار واحدة، فإذا أرادت أن تخرج بهم أخذوا منها، وقال: الأب أحقُّ، والأم أَرْفَقُ». اهـ كلامه. وانظر: «المحلى» (٣٢٨/١٠).

وروي عن علي رضي الله عنه<sup>(١)</sup>: أن العم أحق من الأم.



(١) كذا في «ز»، وفي «خ» و«ب»: «عمر بن الخطاب»!

و لم أحد بعد البحث من وى هذا عن حمزة رضي الله عنه و لا نسبته إليه ، لكن روي عن علي رضي الله عنه أنه خير الصبي المخير بين أمه و عمه ؛ فعند البيهقي في «السنن الكبير» (١٠٧٦١) عن عمارة الجري قال: «خيرني علي رضي الله عنه بين أمي وعمي ، ثم قال لأخ لي أصغر مني. وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا الخيرته». ثم قال البيهقي: «قال الشافعي: قال إبراهيم، عن يونس، عن عمارة، عن علي رضي الله عنه مثله. وقال في الحديث: وكنت ابن سبع، أو ثمان سنين». اهـ.

### ٣٤ - اللعان

٦١٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ الصَّحِيحَ عَقْدُ الزَّوْاجِ، الْحُرُّ، الْمُسْلِمُ، الْعَاقِلُ، الْبَالِغُ، الَّذِي لَيْسَ بِسَكْرَانَ، وَلَا مُحْدُوذٍ فِي قَذْفٍ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا آخِرَ سَنٍ، إِذَا قَذَفَ بِصَرِيحِ الزَّيْنِازِ وَجْهَهُ الْبَالِغَةَ، الْعَاقِلَةَ، الْمَعْلَمَةَ، [الْحُرَّةَ] <sup>(١)</sup>، الَّتِي لَيْسَتْ مُحْدُوذَةً فِي زَيْنَا، وَلَا قَذْفٍ، وَلَا آخِرَ سَنَةٍ، وَقَذَفَهَا وَهِيَ فِي عَصْمَتِهِ بِرَدِّ ذَكَرٍ أَنَّهُ رَأَاهُ مِنْهَا بَعْدَ نِكَاحِهِ لَهَا، مَخْتَارَةً لِلزَّيْنِازِ غَيْرَ سَكْرَى، وَكَانَ الزَّوْجُ قَدْ دَخَلَ بِهَا وَوَطَّئَهَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا وَطَّئَهَا <sup>(٢)</sup> بَعْدَ مَا ذَكَرَ مِنْ إِطْلَاعِهِ عَلَى مَا أَطْلَعَ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا بَعْدَ قَذْفِهِ لَهَا، وَلَا مَاتَتْ، وَلَا وَلَدَتْ، وَلَا انْفَسَخَ <sup>(٣)</sup> نِكَاحُهَا: فَإِنَّ اللَّعَانَ بَيْنَهُمَا وَاجِبٌ.

٦١٩. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - وَهِيَ حَامِلٌ، وَانْتَفَى مِنْ حَمْلِهَا بِمَا لَيْسَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ سَبِيلٌ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ <sup>(٥)</sup> يَقُولُ لَا يُلَاعَنُ أَصْلًا حَتَّى تَضَعَ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، فِي «ب»: «لَمْ يَطْنِهَا»، وَفِي «ز» «وَلَمْ يَطْأَهَا».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا انْفَضَّ»!

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ».

(٥) حَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُلَاعَنُ حَتَّى تَضَعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَفِي بَطْنِهَا

وَلَدٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ رَمَاهَا بِالزَّيْنِازِ لَا عَنَ. قَالَ: وَكَانَ الثُّعْمَانُ - يَعْنِي: أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ:

إِذَا نَفَى الرَّجُلُ حَمْلَ امْرَأَتِهِ وَقَالَ: هُوَ مِنْ زَيْنَا غُلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا، وَلَا خَدُّ؛ لِأَنِّي الْوَلَدُ فِي

الْحَمْلِ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَذَرِي لَعْلَهُ رِيحٌ. اهـ «الْأَوْسَطُ» (٤٥٨/٩).

وقال آخرون: لا لِعَانٌ بَعْدَ الْوَضْعِ، وإنما يُلَا عِنَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْصَعَ.

٦٢٠. وا تَقْفُوا أَنَّهُ إِنْ قَالَ فِي اللَّعَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، بَعْدَ الْعَصْرِ، فِي الْجَامِعِ، بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ<sup>(١)</sup>، بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ الْوَاجِبِ نَفَاذُ حُكْمِهِ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، إِنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ فَلَانَةَ زَوْجَتِي هَذِهِ - وَيَشِيرُ إِلَيْهَا وَهِيَ حَاضِرَةٌ - مِنَ الزَّنا، وَأَنَّ حَمَلَهَا هَذَا مَا هُوَ مِنِّي، ثُمَّ كَرَّرَ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ (فِي)<sup>(٢)</sup> الْخَامِسَةِ: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ: فَقَدْ اتَّعَنَ<sup>(٣)</sup>، وَسَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ<sup>(٤)</sup>.

٦٢١. / وا تَقْفُوا أَنَّهُ إِنْ قَالَتْ (هِيَ)<sup>(٥)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا [١٨٨] هُوَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، إِنِّي زَوْجِي فَلَانًا هَذَا فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا لِكَاذِبٍ، وَكَرَّرَتْ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَتْ فِي الْخَامِسَةِ: وَعَلَيَّ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ: أَنَّهُ قَدْ اتَّعَنَتْ وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ انْتَفَى عَنْهُ حَيْثُئِذٍ.

(١) قوله: «بحضرة جماعة» زيادة من «ع»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث ولا في «ق»! وإنما اُحْتُرَتْ إِبْتِهَاثًا لاشتراط البعض التغليب بحضور طائفة، عند الشافعية أقلهم أربعة. انظر: «الحاوي» للماوردى (١١/٤٥).

(٢) وهي في «ق» و«ع»

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ» انتفى وهو خطأ، وسيذكر في آخر الفقرة التي تليها ما يفيد بأنه لا ينتفى عنه الولد إلا بعد أن تلغى الزوجة هي أيضاً وهذا هو الصحيح؛ فإن في مذهب جماعة من أهل العلم أنه لا يقع التفريق بينهما ولا ينتفى عن الرجل الولد إلا بأن تلغى المرأة هي الأخرى، وأنه لا يكفي بلعان الزوج. انظر: «الأوسط» (٩/٤٥٣-٤٥٤)، و«المحلى» (١٠/١٤٦-١٤٧).

(٤) هنا في «ع» زيادة: «لها»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «أن النوجة».

(٦) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

٦٢٢. (واختَلَفُوا)<sup>(١)</sup> في الفُرْقَة بينهما<sup>(٢)</sup>، إِنْ التَّعْنَا، وَإِنْ لَمْ يَلْتَعِنْ هِيَ [أَوْ لَمْ يَلْتَعِنْ]<sup>(٣)</sup>، أَوْ قَدْ فَهِيَ، وَلَمْ يَلْتَعِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup>؛ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ.

٦٢٣. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْحَاكِمَ إِنْ أَمَرَ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمَا<sup>(٥)</sup>، وَبَيْنَاهُمَا<sup>(٦)</sup> عَنِ اللَّجَاجِ<sup>(٧)</sup>، وَيُذَكِّرُهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَقَدْ أَصَابَ.



(١) وهي في «ز» وق «أيضاً».

(٢) في «ب» و«لزو» «ق» فيها .

(٣) سقطت من «ز» وق «نصاً» .

(٤) كذا في «ب» وق «خ» وفي «ز»: «وإن لم يلتعن واحد منهما» .

(٥) كذا في «ز» وق «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أفماهما» وليست فصيحة، كما نص عليه غير ولجد أهل اللغة ، وبعضهم يجعلها لغير فم الإنسان؛ كَفَم السَّقاء، وفَم الوادي، ونحو ذلك. انظر: «لسان العرب» مادة «فوه»، و«المحكم» لابن سيده، وقوة الغواص» للحريري.

(٦) كذا في «ب» و«و» وق «خ»: «بيناهما» بغير واو قبلها.

(٧) في «ع»: «من يضع يده على أفواههما على اللعان»! كذا، وهو خطأ ظاهر.

## ٣٥- الظهار

٦٢٤ لم يتفقوا<sup>(١)</sup> في كيفية الظهار على شيء يمكن ضبطه؛ لأن قتادة، والحسن، والزهرى، وغيرهم<sup>(٢)</sup> يقولون: لا كفارة على مظاهر إلا حتى يطرأ التي ظاهر منها. وأبو يوسف<sup>(٣)</sup> يقول: لا كفارة بعد جماعها.

٦٢٥ ولكنهم اتفقوا على أن الحر الواجد لرقية مؤمنة، سليمة، بالغية، ليست ممن تعتق عليه إن أن منحها، وإلا لم تكليتين، ولا من المدبرين، ولا أم ولد، ولا فيها شيئا يجره صوم، لا وطئاً.

٦٢٦ واتفقوا أنه من عجز عن رقية<sup>(٤)</sup> - أي رقية كانت - فلا يجره إلا الصوم.

٦٢٧ واتفقوا أنه إن كفر وهو في حال عجزه (عن رقية)<sup>(٥)</sup>، بصوم شهرين

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «اتفقوا» بالإثبات، وجعلها في «ط»: «ما اتفقوا».

(٢) انظر: «المحلى» (٥١/١٠).

(٣) في «أحكام القرآن» للجصاص (٣٠٣/٥): ذكر بشر بن الوليد، عن أبي يوسف: لو وطئها ثم مات لم يكن عليه كفارة. اهـ.

وفي «الاستدكاك» لابن عبد البر (١٣٣/١٧): «وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف: أنه لو وطئها، ثم مات أحدهما، لم تكن عليه كفارة، ولا كفارة بعد الجماع». اهـ.

(٤) زاد بعدها في «خ»: «كانت»، وهي زيادة لا معنى لها، وليست في «ب» ولا «و» ولا «ق»، ولعله انتقل نظر من الناسخ إلى ما بعدها.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

مِنْ أَوَّلِ لَهْلَائِينَ إِلَى خَرَمَاهَا، تُضَلِّينَ، لَا يَعْتَرِضُهُ فِيهِمَا<sup>(١)</sup> شَهْرُ رَمَضَانَ، وَلَا يَوْمٌ لَا يَجُوزُ صِيَامُهُ، وَلَا مَرَضٌ، وَلَا سَفَرٌ أَفْطَرَ فِيهِ: أَنَّهُ قَدْ آدَى مَا عَلَيْهِ.

٦٢٨. وَاخْتَلَفُوا إِنْ وَجَدَ [رَقَبَةً]<sup>(٢)</sup> قَبْلَ الصَّوْمِ وَقَبْلَ تَمَامِهِ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى [ضَمِّهِ]<sup>(٣)</sup> أَجْمَاعٍ جَازٍ فِيهِ.

٦٢٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَقَبَةٍ، وَلَا صِيَامٍ<sup>(٤)</sup> - كَمَا ذَكَرْنَا - فَكَفَّرَ<sup>(٥)</sup> فِي حَالِ عَجْزِهِ عَنْ [كِلَا]<sup>(٦)</sup> الْأَمْرَيْنِ بِإِطْعَامِ سِتِينَ مَسْكِينًا، طَعْنًا، أَوْ كَلْبًا، مُتَغَابِرِي الْأَشْخَاصِ؛ مُدَّتَيْنِ مُدَّتَيْنِ، فِيهِمَا أَرْبَعَةٌ أَوْ طَلْعَ بُؤُكَلٍ مَسْكِينٍ: فَقَدْ آدَى مَا عَلَيْهِ.

٦٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَمَسَّ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْمِهِ كُلَّهُ شَيْئًا مِنْ جَسَمِهَا كُلِّهِ، حَتَّى يُكَفِّرَ (كَمَا ذَكَرْنَا)<sup>(٧)</sup>: أَنَّهُ قَدْ آدَى مَا عَلَيْهِ.

٦٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْتِهِ، أَوْ ظَاهَرَتْ زَوْجَتُهُ مِنْهُ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي كَيْفِيَةِ الظَّاهَرِ - فَكَفَّرَ، وَكَفَّرَتِ الْمَرْأَةُ [الْمُظَاهِرَةَ]<sup>(٨)</sup>: أَنَّ وَطْأَهُ لَهَا<sup>(٩)</sup> حَلَالٌ (حَيْثُ تَنَزَّلَ)<sup>(١٠)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «لَا يَعْتَرِضُ فِيهِمَا هِيَ وَ«ع» لَا يَعْتَرِضُ بَيْنَهُمَا».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«أَيْضًا»

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا عَلَى صِيَامٍ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَكَفَّرَ» بَوَافٍ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٩) كَذَا فِي «ع» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «وَوَطْأَهُ لَهَا!»

(١٠) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.



٦٣٢. وَاتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ أَمْرًا، وَلَا مَثَلَهَا \* بَسِيءٌ مِنْ كُلِّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ<sup>(١)</sup> - أَيُّ \* سِيءٍ كَانَ - وَلَا تَمَادَى فِي إِيلَاقِهِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُظَاهِرٍ.



(١) هنا في 'ب' زيادة: 'من'، وليست في 'خ' ولا 'ز' ولا 'ق' ولا 'ع'.

### ٣٦- اختلاف الزوجين في متاع البيت

٦٣٣. اتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَيْنِ - يعني: الزوج والزوجة - الْحَيَّيْنِ<sup>(١)</sup>، إذا اختلفا في متاع البيت؛ فتداعياه: أَنَّ الثَّيَابَ التي تلبسها المرأة على نفسها حين الخُصومة - ولسنا نعني: التي تُشَاكِلُهَا، لكن التي على جِسمِها ورأسِها -: فَإِنَّهَا لها بعدَ يمينها، وَأَنَّ ثِيَابَ الزَّوْجِ التي عليه أيضاً - كذلك - له بعدَ يمينه.

٦٣٤. واخْتَلَفُوا فيما سوى ذلك بما لا سَبِيلَ إلى [ضَمِّ] <sup>(٢)</sup> إجماع فيه.

٦٣٥. واتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ <sup>(٣)</sup> أَقَامَ بَيِّنَةٌ في شيءٍ <sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ يَقْضَى بِهِ لَهُ، إِذَا حَلَفَ [أَيْضاً] <sup>(٥)</sup> مع بَيِّنَتِهِ.



(١) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «الْحُرَّيْنِ».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) في «ب» ولا: «على أن من».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «سوى» وهو خطأ.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

## ٣٧- كتاب البيوع

٦٣٦. اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبِيعَ جَمِيعُ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ، الَّذِي يَمْلِكُهُ بَاثِعُهُ كُلُّهُ  
 مِلْكًا صَحِيحًا، أَوْ يَمْلِكُهُ مُوَكَّلُهُ عَلَى بَيْعِهِ كَذَلِكَ، وَأَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ مُطْلَقَةٌ<sup>(١)</sup>،  
 وَ يَكُونُ الْبَاثِعُ وَالْمَشْتَرِيَّ عَرَفَانِهِ؛ فَيَعْرِفَانِ مَا هَيْئَتُهُ، (وَكَيْفِيَّتُهُ)<sup>(٢)</sup>، وَكَمِّيَّتُهُ، وَلَيْسَ  
 فِيهِمَا أَغْمَى<sup>(٣)</sup>، وَلَا مُحْجُوزٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَا أَحْمَقُ، وَلَا سَكَرَانٌ، وَلَا مُكْرَهُ، وَلَا مَرِيضٌ،  
 وَلَا غَيْرُ الْبَالِغِ وَلَا نَوْدِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حِينَ عَقْدِهِمَا لَتَبَائِعٍ، أَوْ كَانَ  
 الْإِمَامُ لَمْ يُسَلِّمْ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا عَبْدٌ غَيْرُ مَأْذُونٍ [لَهُ]<sup>(٦)</sup> / فِي ذَلِكَ بَعْيُهُ،  
 وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا<sup>(٧)</sup> غِشٌّ، وَلَا تَدْلِيسٌ، وَلَا شَرْطُ أَصْلًا، بِشَمْنٍ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ  
 الْمَبِيعِ، وَلَا أَقَلُّ مِنْ قِيَمَتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَا أَكْثَرُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ مُضَحِّفًا،  
 وَلَا كِتَابَ فِقْهِ، وَلَا كِتَابًا فِيهِ شَيْءٌ مُكْرَهُ، وَلَا جِلْدَ مَيْتَةٍ، (وَلَا مَيْتَةً)<sup>(٨)</sup> وَلَا شَيْئًا  
 مِنْهَا، وَلَا شَيْئًا أُخِذَ مِنْ حَيٍّ حَاشَا الصَّوْفَ، وَالْوَبَرَ، وَالشَّعْرَ<sup>(٩)</sup>، وَلَا شَيْئًا اشْتَرَاهُ

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع»، فِي «خ»: «فَأَيْدِيهِمَا مُطْلَقَةٌ!» وَفِي «ب»: «وَأَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ مُنْطَلِقَةٌ!»

(٢) وَهِيَ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، فِي «خ» وَ«ع»: «أَعْجَمِي»، وَالْمَثْبُتُ أَوْجَهُ.

(٤) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «عَجُوزٌ»، فِي «و» وَ«جُنُونٌ»، وَالْمَثْبُتُ أَوْجَهُ.

(٥) كُنَّا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «قَدْ سَلَّمَ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، فِي «ب»: «عَنْهُمَا».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ع» مَكَانُ قَوْلِهِ: «وَلَا جِلْدَ مَيْتَةٍ، وَلَا مَيْتَةٍ»: «وَلَا مَيْتَةً، وَلَا جِلْدَهَا».

(٩) كُنَّا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» كُلُّ ذَلِكَ بِالْجَمْعِ: «الْأَصَوَافُ، وَالْأَوْبَارُ، وَالْأَشْعَارُ».

فلم يَنْقُضْهُ - على الاختلاف<sup>(١)</sup> في كيفية القبض - ولا طعاماً لم يَكْتَنَهُ<sup>(٢)</sup>، أو جُزْأً فلم يَنْقُلْهُ، أو ثَمَرٌ أَقْبَلَ أَنْ يُضْرَمَ، ولا صليبه أ، ولا مُحَرَّمًا، ولا صَنْمًا، ولا كلبًا، ولا سِنُورَةً ولا حيواناً لا يُنْتَفَعُ به، ولا نَحْلًا<sup>(٣)</sup>، ولا مُدَبَّرًا، ولا مُدَبَّرَةً، ولا أُمًّا ولا ب، ولا ولدهما، ولا مَنْ أَعْتَقَ إِلَى أَجَلٍ، ولا ولدهما، ولا مُكَابِتًا ولا مُكَابِتَةً ولا ولدهما، ولا مريضاً مَرْضاً مُحَوَّفاً، ولا حَامِلاً، ولا في وقتٍ قد تَعَيَّنَ عليه [فيه]<sup>(٤)</sup> فرضُ صلاةٍ لا يجوزُ تأخيرُها عنه، ولا مَحْلُوفًا [فيه]<sup>(٥)</sup> بعَتَقِهِ، أو بعَتَقِهَا، أو بصدقِهَا إِنْ بَيْعَا، ولا مُعْتَقًا، ولا مُعْتَمَةً بصفيةٍ قد قُرِئَتْ، ولا نَجَسِ الْعَيْنِ، ولا مائعاً خالطته نجاسةٌ - على اختلافِهم في النجاساتِ ما هي؟ - ولا كِتَاباً فيه عِلْمٌ، ولا ماءً، ولا كَلَاءً، ولا نَارَ كَوَلَا ثَرَابَ مَعْدِنٍ، ولا آلَةً لَهُوَ، ولا عَبْدًا وَجَبَ عِتْقُهُ عليه، ولا أُمَّةً كَذَلِكَ، [ولا جَانِيًا]<sup>(٦)</sup>، ولا عَقَارًا

(١) في «ب» و «ز»: «على اختلافهم».

(٢) كَذَا فِي «ز»، ومكانها مطموس في «خ» وفي الحديث: «مَنْ أَشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَنَاهُ»، وفي «ب»: «يَأْكُلُهُ»، وهو خطٌ أَظَاهَرَ.

(٣) مِنْ «ع»، وهي غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي «خ» بِمَا يَكْفِي، ويمكن أَنْ تَقْرَأَ هُنَاكَ: «فُجَلًا». وفي «ب»: «نَحْلًا»، وفي «ز»: «مَحْلًا»!

وقد اختلفوا في بيع الغنيمات في الأرض؛ كالفُجَلِ، والبصل، والجَزَرِ، ونحو ذلك قبل إخراجِه منها؛ لما فيه مِنَ الْقَرَرِ. انظر: «المحلى» (٣٩٤/٨ - ٣٩٥، مسألة ١٤٢٥). لكن لعل ما أثبتناه هو الأصح إن شاء الله، وسيأتي بعد ما يثبته في قوله: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْحَيَوَانَ الْمُتَمَلِّكَ مَا لَمْ يَكُنْ كَلْبًا، أَوْ سِنُورَةً أَوْ نَحْلًا، أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ: جَائِزٌ»، والله أعلم.

(٤) سقطت من «ع» أيضًا ما وهي في «ز».

(٥) سقطت من «ز» و «ع» أيضًا.

(٦) سقطت من «ع» أيضًا ما وهي في «ز».

مَشَاعُ أ، (ولا) <sup>(١)</sup> زَنْعاً <sup>(٢)</sup> نَمَكَةً، وَلِلَّيْلَةِ نَأٌ وَلَا مَشَاعُهُ وَلَا غَائِبٌ، وَلَا غَيْرُ مُمَكَّنٍ  
(منه) <sup>(٣)</sup> إِلَّا بِكُلْفَةٍ، وَلَا صُوفاً عَلَى ظَهْرِ حَيَوَانِهِ، وَلَا دُوداً لَقَزَ، وَلَا بَيْضَهُ <sup>(٤)</sup>،  
وَلَا ذَا مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَلَا ذَانَابٍ مِنَ السَّبَاعِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا ضَبّاً، وَلَا قُنْفُذاً، (ولا  
سُلْخَفَةً) <sup>(٦)</sup>، وَلَا شَيْئاً مِمَّا فِي الْمَاءِ غَيْرَ السَّمَكِ، وَلَا ضِفْدَعاً وَلَا لَبَنَ امْرَأَةٍ،  
وَلَا شَعُورَ بَنِي آدَمَ، وَلَا سِلْعَةً مُلْقَاةً، وَلَا سَمْسَرَ <sup>(٧)</sup> فِيهَا حَاضِرٌ لِيَابٍ، وَلَا كَانَ  
لِحُكْرَةٍ <sup>(٨)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ نَافِي مَسْجِدٍ <sup>(٩)</sup>، وَلَا صَفْقَةً جَمَعَتْ خَرَاماً وَحَلَالاً، وَلَا  
جُزْأَةً، وَمَعْرُوفَ الْقَدْرِ <sup>(١٠)</sup> مَعاً، وَلَا وَلَدَ زِنَا، وَلَا ثَمْرَةَ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا، وَلَا

(١) وهي في «ز» أيضاً، وجعل مكانها في «ط»: «ز».

(٢) كذا في «ز»، وهي غير واضحة في «خ»، ويمكن أن تقرأ هناك: «بيع أ» أو نحو ذلك، وفي  
«ب»: «زنعاً»، وجعلها في «ط» كما أثبتناها هنا من «ز»، وهو الصواب إن شاء الله.

والزئج: الدار، والجمع: «رباع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً أ، وهي «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و «ز»: «ولا بيضته».

(٥) زاد بعدها في «ب» و «ز»: «ولا حيواناً لا ينتفع به» وأظنها مكررة؛ فقد ذكرت قبل ذلك،  
وليست هي في «ع» أيضاً أ.

(٦) وهي في «ز» و «ع» أيضاً.

(٧) كذا في «ط»، وفي «ب»: «تسمسر»، وفي «ز»: «تسمر»، وفي «خ»: «يَسْمِسُنْ» هكذا بهنا  
الشكل، وفي «ع» بنحو ما في «خ» لكن بغير نقط، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.  
وفي «لسان العرب»: «السفسرة: أن يتوكل الرجل من الحاضرة للبادية فيسبح لهم ما  
يجلبونه، وقيل في تفسير قوله: «ولا يبيع حاضراً لياباً» أراد: أنه لا يكون له سمساراً» اهـ.  
(٨) الحكرة: الاحتكار.

(٩) من قوله: «ولا سمسر فيها» إلى هنا هكذا موضعها في «خ» و «ز» و «ع»، وجاء في «ب» بعد  
قوله: «ولا ضبّاً، ولا قنفُذاً».

(١٠) كذا في «ع» أيضاً أ، وفي «ب» و «ز»: «المقدار».

زُرْعاً (كذلك) <sup>(١)</sup>: فَبَيْعُهُ <sup>(٢)</sup> بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ جَائِزٌ.

٦٣٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الضَّيَاعُ <sup>(٣)</sup> وَالذُّورُ الَّتِي يَغْرِ فُهَا الْفُلُوحُ وَالْمَشْتَرِي بِالرُّوْيَةِ حِينَ التَّبَايُعِ: جَائِزٌ - كَمَا قَدْ مَنَّا - وَلَا فَرْقَ.

٦٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ (إِذَا وَقَعَ) <sup>(٤)</sup> كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَفَرَّقَا عَنْ مَوْضِعِ التَّبَايُعِ بِأَبْدَانِهِمَا افْتِرَاقاً <sup>(٥)</sup> غَابَ (فِيهِ) <sup>(٦)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ غَيْبٌ تَزَكٍ لِذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَقَدْ سَلَّمَ الْبَائِعُ مَا بَاعَ إِلَى الْمَشْتَرِي سَالِماً لَا عَيْبَ فِيهِ - دَلَّسَ (بِهِ) <sup>(٧)</sup>، أَوْ لَمْ يَدَّلَّسْ - وَسَلَّمَ إِلَيْهِ مَثَرِي الثَّمَنِ إِلَى الْبَائِعِ <sup>(٨)</sup> سَالِماً بِلَا عَيْبٍ: فَإِنْ يَبَعَ قَدْ تَمَّ.

٦٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الَّذِي لَيْسَ <sup>(٩)</sup> فِي عَقْلِهِ بَغِيرَ <sup>(١٠)</sup> السُّكْرِ: بَاطِلٌ <sup>(١١)</sup>،

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، لكن بغير نقط، وفي «ب»: «فبيعته»، وفي «ع»: «فباعه».

(٣) كذا في «ب» «ز» و«ع» أيضاً، «وقبل للبايع».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) هنا في «خ» زيادة: «حتى»، وليست في «ب» أو «ق» أو «ع»، وفي «ز»: «بأبدانها وغاب».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع» و«ع».

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً، ومكانها في «ق»: «فيه».

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وسلم المشتري إليه الثمن».

(٩) ويمكن أن تقرأ هنا: «ليس»، وهي كذلك في «ب»، وصححها الكوثري إلى ما أثبتناه.

وفي «ق»: «أصيب»، ولعلها تفسير من ابن القطان.

وليس الرجل في عقله، يعني: اختلط وتغير.

(١٠) من «ب» و«ق»، وفي «خ»: «تغير».

(١١) في «ع»: «وعلی أنه لا یصح بیع من فی عقله تغیر بغیر السكر»، وظنی أنها من نصر ف

الرئبي، والله أعلم.

وكذلك ابتياعه<sup>(١)</sup>.

٦٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبْتَاعَ امْرَأَتُهَا (٢) مِنْ مَوْسِيٍّ (٣)، وَلَا اضْطُرَّ إِلَى بَيْعِهِ لِقَوْلِهِ: بَاطِلٌ، وَأَنْ ابْتِيَاعَهُ كَبَيْعِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

٦٤١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبْتَاعَ الْمَرْءُ مَالاً (٤) يَمْلِكُ، وَلَمْ يُجَوِّزْ (٥) مَالَهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ حَاكِمًا، وَلَا مُتَمَصِّفًا مِنْ حَقِّ لَهُ، أَوْ لغيرِهِ، وَلَا مُجْتَهِدًا فِي مَالٍ قَدْ يَشْنُ مِنْهُ (٦) رَبُّهُ: فَلِئَنَّهُ بَاطِلٌ (٧).

٦٤٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ، الْحُرَّةَ، الْعَاقِلَةَ، الْبَالِغَةَ: كَالرِّجَالِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا (٨).

(١) هذه العبارة سقطت كلها من «ز».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، و«ف»: «ماله».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«و»: «لم يؤبه».

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «ماله»، ولعل المثبت أصح إن شاء الله.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ط»: «يجزه».

(٦) في «خ» و«ب» و«ز» و«ع»: «من»! ولعل الصواب ما أثبتناه إنشاء الله.

(٧) (جمل «ق» في (كتاب البيوع) عند هذا الموضع زيادة: «واتفقوا أن من كان عاقلاً بالغاً

حرّاً أغدلاً في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يُحجَر عليه، وأن كل ما أنفذه من بيع، أو

إبتياح جائز»، وهي إلى قوله: «أنه لا يُحجَر عليه» موجودة في (كتاب الحجر) من هذا

الكتاب، وأما قوله: «وأن كل ما أنفذه من بيع، أو إبتياح جائز» فليست في شيء من نسخ

الكتاب، لا في هذا الموضع، ولا في غيره، ولعلها ليست من «المراتب»، وإنما صاغها

ابن القطان استئناساً بما تقدم من عبارات الوصف في (كتاب الحجر) بما يناسب (كتاب

البيوع) هنا. والله أعلم.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «و»: «الرجل في كل ما يبيعه وابتاعه»، ولعله

من تصرف ابن القطان رحمه الله.

٦٤٣. (١) «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبْعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ سَبِيلِيهِ الْفُسْيَةُ: حَرَامٌ.

٦٤٤. وعلى أَنْ يَبْعَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ (بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ) (٢) نَقِيَّةٌ حَرَامٌ.

إِلَّا أَنَّا وَجَدْنَا لِعَلِيٍّ (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَاعَ مِنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ جُبَّةً مَنُشُوجَةً بِالذَّهَبِ (بَذْهَبٍ) (٤) إِلَى أَجَلٍ، وَأَنْ عَمْرٌ أَوْ حَرَقَهَا فَأَخْرَجَ مِنْهَا مِنَ الذَّهَبِ أَكْثَرَ مِمَّا ابْتَاعَهَا بِهِ.

(١) من هنا إلى قوله: «أحدهما نقد، والآخر نسبة، جائز» نقله بلفظه كما في «خ» تفقي الدين السبكي في تكملة له «مجموع» النووي (١٠/٦٨)، فقال: «الحكم الثاني: تحريم النسبة، وهو حرام في الجنس والجنسين إذا كان العوضان جميعاً من أموال الرِّبَا: كالذهب بالذهب، والذهب بالفضة، والحنطة بالحنطة، والحنطة بالتمر، وذلك مُجْمَع عليه بين المسلمين، وممن نقل الإجماع عليه صريحاً الشيخ أبو حامد، ونقل جملة عدم الخلاف فيه؛ فقال أبو محمد بن حزم في كتاب «مراتب الإجماع»...» فذكره.

(٢) وهي في «ق»، ونقل السبكي في «تكملة المجموع».

(٣) قال ابن أبي شيبه في «مصنفه» (رقم ٢٠٦٢٩): «حدثنا حفص بن غياث وعبد، عن حجاج، عن جعفر بن عمرو بن حُرَيْث، عن أبيه: أَنْ دَهَقْنَا بَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بَثُوبٌ دِيْبَاجٍ مَنُسُوجٍ بِذَهَبٍ - وَقَالَ حَفْصٌ: مَرَّ سَوْمٌ بِذَهَبٍ - فَابْتَاغَهُ مِنْهُ عَمْرٌ وَوُثِنَتْ أَبْوَةُ آلِ فِ دَرَاهِمَ إِلَى الْعِطَاءِ». اهـ.

وقال المصنف في «المحلى» (٨/٥٠٨): «رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، نَا الْحَجَّاجَ بْنَ أَرْطَاقَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ: أَنَّ أَبَاهُ اشْتَرَى مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ دِيْبَاجَةً مُلَحَّمَةً بِذَهَبٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافِ دَرَاهِمَ بِنِسَاءٍ، فَأَحْرَقَهَا فَأَخْرَجَ مِنْهَا قِيَمَةَ عَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمَ». اهـ.

قلت: وهذا إسناد حسن، لكن الذي في الخبر أن عليّاً رضي الله عنه إنما ابتاع ذلك إلى أجل بالدرهم لا بالدنانير.

وقد قال المصنف أيضاً: «أَيُّ نَفْسِ الْمَوْضِعِ مِنَ «الْمَحَلِّ»: وَأَجَازِيْعُهُ يَبْعُ سِيفٍ مَحَلِّيٍّ بِفِضَّةٍ بِذَهَبٍ إِلَى أَجَلٍ». اهـ.

(٤) وهي في «ز» و«ق»، وفي نقل السبكي السابق أيضاً.



وَوَجَدْنَا لِلْمُغِيرَةِ الْمُخْزُومِيَّ<sup>(١)</sup> - صَاحِبَ مَالٍ لِيَذَرَ دِينَارًا أَوْ ثَوْبًا بِدِينَارَيْنِ، أَحَدَهُمَا نَقْدًا، وَالْآخَرُ نَسِيئَةً جَائِزٌ.

٦٤٥. وَأَمَّا بَيْعُ الْفِطْرَةِ بِالذَّهَبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ نَشَقُّهُ حَرَامٌ، هُوَ أَمْ لَا ؟  
فَقَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنْ طَلْحَةَ<sup>(٢)</sup> مَا رُوِيَ.

(١) قال السبكي بعد أن ساق كلام المصنف من «المراتب»: «وقد رأيت المسألة التي أشار إليها عن المغيرة المخزومي في تعليقه أبي إسحاق التونسي من المالكية، وذلك مما لا يُعْرَجُ عليه، ولعل له تأويلاً، أو وقع وهم في النقل». اهـ.

(٢) كذا في «ب» و«لا»، وهي كذلك في نقل السبكي، وفي «خ»: «الثاني».

(٣) فقد أخرج مالك في «الموطأ» (٢/٦٣٦): «عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحذّان النَّصْرِي: أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفَ بَيْعَةَ دِينَارٍ، قَالَ: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فْتَرَاوَضَنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ بَيْعَةً لِي بِهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَنِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ؛ فَقَالَ عُمَرُ: «وَاللَّهِ لَا تَفَارِقْهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ». ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وقال المصنف في «المحلى» (٨/٤٨٧-٤٨٨): «وقد صحَّ عن طلحة بن عبيد الله إباحة بيع ذهب بفضة، يُقبَضُ أحدهما، ويتأخر قبض الآخر إلى أجل غير مُستَمَرٍّ». اهـ.

قلت: وليس في هذا الذي رُوِيَ عن طلحة رضي الله عنه إثباتٌ خلافٍ في المسألة، وغاية ما فيه أنه رضي الله عنه كان يجهلُ حكم المسألة، فتصرَّف على أصل الإباحة، حتى وقَّعه غيره على الصواب فيها. والصواب: أن مثل هذا الخطأ الصَّرف المبنِي على الجهل بالدليل لا يثبت به نزاعٌ، وهذا بخلاف ما قد يثبت عن البعض مما قد يُصلدَمُ دليلاً أو نصّاً صريحاً في المسألة فيتأولُّه، أو يعارضه بدليل آخر هو أضعف منه؛ كقول أبي طلحة رضي الله عنه مثلاً بتجوز أكل البزْد للصائم، وقوله: «إنه ليس طعاماً، ولا شرباً». وتأول قدامة بن مَطْعُون رضي الله عنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣] في تجوز شرب الخمر لمن آمن واتقى من المؤمنين؛ فهذا الذي يمكن - على تراذفيه - أن يُعتبر مثله في إثبات النزاع، ويُحْكَمُ على أنه خلاف، والله أعلم.

٦٤٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الْقَمْحُ بِالْقَمْحِ [نَسِيئَةً] <sup>(١)</sup> (بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ) <sup>(٢)</sup>: حَرَامٌ.

٦٤٧. وَأَنْ يَبَعَ الشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ - كَذَلِكَ نَسِيئَةً: حَرَامٌ.

٦٤٨. وَأَنْ يَبَعَ الْمِلْحُ بِالْمِلْحِ - (كَذَلِكَ) <sup>(٣)</sup> نَسِيئَةً: حَرَامٌ.

٦٤٩. وَأَنْ يَبَعَ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ - كَذَلِكَ نَسِيئَةً: / حَرَامٌ <sup>(٤)</sup>.

٦٥٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ [نَسِيئَةً] <sup>(٥)</sup>: حَرَامٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا، وَأَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ رِبَاٌ <sup>(٦)</sup>.

٦٥١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافَ الْقَمْحِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

٦٥٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافَ الشَّعِيرِ كُلُّهَا نَوْعٌ <sup>(٧)</sup> وَاحِدٌ.

٦٥٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافَ الْمِلْحِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

٦٥٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافَ الثَّمَرِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

(١) وهي في «ز» و«ق» وفي نقل السبكي أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» ق «مع» «تكملة المجموع» للسبكي أيضاً.

(٣) سقطت من «و» و«ق» أيضاً.

(٤) من قوله: «واتفقوا أن يبيع القمح» إلى هنا، نقله السبكي أيضاً في «تكملة المجموع».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٦) قال الرِّمِّيُّ في «العمدة»: «قلت: دعوى ابن حزم لا جماع على تحريم النساء في

هذه الأربعة الأنواع ليس بصحيح؛ فلهب أبي حنيفة: أن ذلك لا يحرم فيها، والله أعلم» اهـ.

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «صنف».

٦٥٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الِابْتِاعَ بِنَنْزِيرٍ، أَوْ بِدَرَاهِمَ حَالَةً<sup>(١)</sup>، [أَوْ]<sup>(٢)</sup> فِي الدُّمَةِ، وَغَيْرِ<sup>(٣)</sup> مَقْبُوضَةٍ، أَوْ بِهِمَا، إِلَى أَجَلٍ حَدِيدٍ بِالْأَيَّامِ، أَوْ الْأَهْلَةِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ السَّاعَاتِ، أَوْ الْأَعْوَامِ الْقَمَرِيَّةِ، مَا لَمْ يَتَطَاوَلِ الْأَجَلُ جِدًّا: (جَائِزٌ)<sup>(٥)</sup>، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ (مَثَلًا)<sup>(٦)</sup> مَمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ؛ فَإِنْ اِلَّا خِلَافَ فِي جَوَازِ بَيْعِ ذَلِكَ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْذَّنَانِيرِ (إِلَى أَجَلٍ: مَوْجُودٌ، وَأَمَّا حَالًا، فَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ جَائِزٌ)<sup>(٧)</sup>.

٦٥٦. وَاخْتَفَوْا فِيمَا عَدَا الذَّنَانِيرَ وَالْدَّرَاهِمَ<sup>(٨)</sup> فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.  
٦٥٧. وَاتَّقُوا أَنَا لَأَصْنَافِ الْمُسْتَهْتَكَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا<sup>(٩)</sup> [أَنْفَاءً]<sup>(١٠)</sup>؛ إِذَا بَاعَتْ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَكُلٌّ صِنْفٍ مِنْهَا مَخْصُصٌ لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - وَلَا مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - وَيَبِيعَا مُتِمَّا ثَلَيْنِ؛ الذَّهَبُ

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بِذَّنَانِيرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ حَالًا».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا أ، وَفِي «ب» وَ«ز»: «غَيْرِ يَدُونِ وَأَوْ قَبْلَهَا».

(٤) فِي «ب»: «أَوْ بِالْأَهْلَةِ»، وَفِي «ز»: «وَبِالْأَهْلَةِ»، وَفِي «ع»: «وَالْأَهْلَةُ».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٧) وَقَدْ اخْتَصَرَ الْعِبَارَةُ فِي «ع»: لِاسْتِثْنَائِهِ عَنِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ مِنَ الْكِتَابِ، فَجَعَلَهَا هَكَذَا: «... مَا لَمْ يَتَطَاوَلِ الْأَجَلُ جِدًّا: جَائِزٌ؛ فَإِنْ كَانَ يُؤْكَلُ، أَوْ يُشْرَبُ، وَيَبِيعُ ذَلِكَ بِالْدَّرَاهِمِ، أَوْ الذَّنَانِيرِ حَالًا: جَائِزٌ ذَلِكَ».

(٨) وَلِزِيَادَةِ كُلِّهَا بَيْنَ الْقَوْمَيْنِ فِي «ز» بَعْضًا بِاِخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٩) فِي «ب» وَ«ز»: «الَّتِي ذَكَرْنَا»، وَفِي «ع»: «الْمَذْكُورَةُ».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ز».

(بالذِّهْنِ) (١) مَوَالِفِضَّة (بِالْفِضَّة) (٢) وَزْنَاً بوزن، ولم يحترأ حدًّا لذنانير (أو الدَّراهم) (٣) المُوازِن بها (٤) أَكْثَرُ عدد. أمِن الآخر، وباقي الأصناف الأربعة كيلاً بكيل، و [كان] (٥) كَلِّفَ يداً بيد، وتَدافَعَا كلُّ ذلِكَ، ولْيُخْرَاجَ عن حين العقدِ طَرْفَةٌ عين: فقد أصابا.

٦٥٨. واختَلَفُوا فيما عدا هذه الصِّفَاتِ (٦) التي ذكرناو وَصَفْنَا بها المبيعَ والبيعَ، اختلافاً لا سبيلَ إلى ضَبْطِهِ (٧) بإجماعٍ جازٍ.

٦٥٩. واتَّفَقُوا أنْ من ابتاعَ شيئاً بِنِعَاءٍ صحيحاً بلا خيار، فَقَبَضَهُ بإذنِ بائِعِهِ، ثم عَرَضَ فيه عَارِضٌ مُصِيبَةٌ (٨): فهو من مُصِيبَةِ المشتري (٩)، ما لم يكن حيواناً - من قيقٍ أو غيره - أو زرعاً، أو ثماراً، أو بَقُولاً.

٦٦٠. واتَّفَقُوا على أنْ ما أصابَ الرَّقِيقَ والحيوانَ بعدَ أربعةِ أيامٍ من العيوبِ كُلِّها، وما أصابَهُ (١٠) .....

(١) سقطت من «نظ» آ، وهي في «ع».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «بهما».

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لأصناف»، والمثبت أنسب للسياق.

(٧) في «ز»: «لا سبيلَ لمع ضبطه»، وفي «ب» لا سبيلَ إلى جمعه.

(٨) كذا جميع النسخ والأصول، وفي «ز»: «ثم عرض فيه عارض بصنيعه»، والمثبت أصح.

(٩) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «فهو في ضمان المشتري».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «أصاها».

بعد العام<sup>(١)</sup>، وأيام العُهدة<sup>(٢)</sup> والاستبراء؛ مِنْ جُنُونٍ، أوْ جُدْهَامٍ أوْ بَرَصٍ: فَإِنَّهُ مِنَ الْمُشْتَرِي<sup>(٣)</sup>.

٦٦١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ الثَّمَارَ (وَالزَّرْعَ)<sup>(٤)</sup>، إِسْلِمْتَ كُلُّهُمَا مِنَ الْجَائِحَةِ: فَقَدْ صَحَّ الْبَيْعُ.

٦٦٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَا أَصَابَهُمَا<sup>(٥)</sup> بَعْدَ ضَمِّ الْمُشْتَرِي لَهَا، وَإِزَالَتِهَا عَنِ الشَّجَرِ وَالْأَرْضِ: فَإِنَّهُ مِنْهُ.

٦٦٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لِيَعَّ بِخِيَارِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلِيَالِيهَا: جَائِزٌ.

٦٦٤. وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الثَّمَارِ بَعْدَ ظَهْوَرِهَا، وَقَبْلَ ظَهْوَرِ الطَّيْبِ فِيهَا، وَقَبْلَ ظَهْوَرِهَا أَيْضاً: عَلَى الْقَطْعِ وَلَا بُدَّ<sup>(٦)</sup> أَوِ التَّرْكِ؛ أَجَائِزٌ أَمْ لَا؟

٦٦٥. (وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الزَّرْعِ بَعْدَ ظَهْوَرِهِ، وَإِمْكَانِ قَطْعِهِ إِذَا لَمْ يَبْيَسَنَّ عَلَى الْقَطْعِ وَلَا بُدَّ أَوِ التَّرْكِ؛ أَجَائِزٌ أَمْ لَا؟)<sup>(٧)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «بَعْدَ الْخِيَارِ».

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «الْعُدَّةُ»! وَالْمُشْتَبَّ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَانْظُرْ: «مَسْأَلَةُ ١٤٢١» مِنْ «الْمَحَلِّي».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «ع»: «فَإِنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ الَّتِي بَعْدَهَا قَوْلُهُ: «عَنِ الشَّجَرِ وَالْأَرْضِ»، وَالثَّمَرِ إِنْمَا يَخْتَصُّ بِالشَّجَرِ، وَالزَّرْعِ يَخْتَصُّ بِالْأَرْضِ. فَإِثْبَاتُ «الزَّرْعِ» هُنَا أَوَّلَى وَأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «مَا أَصَابَهَا»، وَمِثْلُهُ مَا سَيَأْتِي بَعْدَهَا: «لَهَا» وَ«إِزَالَتِهَا»، كُلُّ ذَلِكَ هُنَا بِالْإِفْرَادِ؛ لِسُقُوطِ قَوْلِهِ فِي الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ: «وَالزَّرْعِ» كَمَا نَبَهْنَا عَلَيْهِ.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَتَحَرَّفَتْ فِي «ط» إِلَى: «وَالْأَيْدِ».

(٧) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا فِي «ز» أَيْضاً.

٦٦٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الثَّمَرَةُ بَعْدَ ظَهْوَرِ الطَّيْبِ فِي أَكْثَرِ هَاجِزٍ عَلَى الْقَطْعِ.

٦٦٧. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ عَلَى التَّرْكِ.

٦٦٨. (وَعَلَى<sup>(١)</sup>) أَنْ يَبَعَ الثَّمَارَ بَعْدَ ظَهْوَرِهَا، وَبَعْدَ ظَهْوَرِ الطَّيْبِ فِيهَا عَلَى الْقَطْعِ وَلَا بُدَّ جَائِزٌ.

٦٦٩. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ ظَهْوَرِ مَا يَطْبِئُ فِيهَا، وَالزَّرْعِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَسِنَ، فَقَالَ الْقَاضِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ عَلَى شَرْطِ قَطْعِ، وَلَا عَلَى تَرْكِ.

(١) يَعْنِي: وَاتَّفَقُوا عَلَى.

(٢) قَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (٤٢٥/٨): وَمَنْ مَعَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا جَمْلَةً، لَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَلَا بِغَيْرِهِ: سَفِيَانُ الثَّوْرِي، وَالْحَنَفِيُّ لَيْلَى. اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمِيهِدِ» (١٣٦/١٣ - ١٣٧): «... وَمِنْ هَذَا جَوَازُ بَيْعِ الْقَصِصِ وَشَبِيهِهِ عَلَى الْقَطْعِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ؛ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا إِلَّا عَلَى الْقَطْعِ، وَكَذَلِكَ الْقَصِصِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَيْثِ، وَالشَّافِعِيِّ. اهـ.

وَقَالَ فِي «الْأَسْتَدْكَارِ» (١٠٤/١٩): «وَقَدْ رُوِيَ لُثُورِي، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ - اشْتَرَطَ قَطْعَهَا، أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ - وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ جَائِزٌ يَبْعُهَا عَلَى الْقَطْعِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا كَالْقَصِصِ. اهـ.

قُلْتُ: أَمَّا عَنْ قَوْلِ سَفِيَانَ، فَفِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَاسْحَاقَ» (١٠٧٦/٣): «قَالَ سَفِيَانُ: وَإِذَا بَاعَ زَرْعًا أَخْضَرَ - بَقْلًا أَوْ نَخْلًا فِيهِ طَلْعٌ - فَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةٌ. قِيلَ لَهُ: فَالَّذِي اشْتَرَاهُ؟ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ حَتَّى يَصِيرَ حَبًّا، أَوْ تَمَرَةً عَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا الْأَصْلُ مَكْرُوهٌ أَنْ يَبْعَ الشَّعِيرَ حَتَّى يَطْبِئَ، فَإِذَا بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَطْبِئَ فَسَخَّطَهُ. اهـ.

وَفِي «مَخْتَصَرِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» لِلطَّحَاوِيِّ - اخْتِصَارُ الْجِصَّاصِ - (٤٤٧/١): «وَقَالَ =

٦٧٠. ولا نعلم خلافاً في جواز بيع الثمرة التي لم تخرج بعد أن تقطع ثم، ولا في جواز بيع الزرع الذي لم يطب بعد أن يحصد.

٦٧١. واتفقوا أن بيع ثم الزرع بعد ظهوره، وإمكان قطعه، إذ نأيس على القطع، ولا بدّ من ذلك<sup>(١)</sup>.

= الثوري: إلباع عنه أوزرعه قبل أن يحصد، فالزكاة في الثمر العشر، أو نصف العشر، وإن باعه قصيلاً، فليس عليه شيء<sup>١٠٠</sup>هـ.

قلت: والقصيل: ما اقتطع من الزرع وهو أخضر قبل أن يزهر، ويبلغ صلاحه لعلف الدواب، ونحو ذلك.

ولعل في هذين التقليين عن سفيان ما يؤيد ذلك الذي رجّحه ابن عبد البر عنه، فالذي يظهر أنه كان يذهب إلى صحة البيع قبل بدو الصلاح، لكن ليس فيهما تعيين: هل كان يُصحّحه على شرط القطع، أو لترك، أو على عديمهما، أم ماذا؟

ثم وجدت في «مختصر اختلاف العلماء» (٢/ ٢٣٦): وقال الثوري لا يُباع شيء من الثمار حتى يبلغ صلاحها، وإن شرط قطعه جاز<sup>١٠١</sup>هـ. وهذا صريح بتعيين هب سفيان رحمه الله.

أما ابن أبي ليلى، ففي نفس الموضع على مختصر: «وقالها أبو ليلى: لا خير في بيع شيء من الثمر قبل أن يبلغ من ثمار النخل من القصيل»<sup>١٠٢</sup>هـ.

قلت: وهذا مجمل لا يمكن تحصيل القطع منه على ما عزاه إليه المصنف هنا، أو في «المحلى» من إبطال البيع على كل حال بشرط القطع، أو بشرط الترك، أو بغير اشتراط أحدهما، والله أعلم.

(١) زاد بعد ذلك في «خ»: «واتفقوا على أن بيع الثمرة بعد ظهور الطيب في أكثرها: جائز على القطع، واختلفوا في جوازه على الترك»، وهو خطأ وتكرار لما تقدم قبل، وقد أشار إلى هذا الناسخ فكتب بجوارها: «هذه مكررة».

(٢) والزيادة كلها بين القوسين، من الفقرة ٦٦٨ إلى ٦٧١ ساقطة أيضاً من «ز»!

٦٧٢. واثقفوا أن يبيع ما ظهر<sup>(١)</sup> من البقاء، (والخيار)<sup>(٢)</sup>، والباذنجان، وما قُطِع<sup>(٣)</sup> من البصل، والكراث، والجَزَر، واللُقْط، [والجُمَار]<sup>(٤)</sup>، وكلُّ مُعْتَبٍ في الأرض: جائزٌ / ، إذا قُلِعَ<sup>(٥)</sup> المُعْتَبُ من ذلك.

٦٧٣. واثقفوا على أن يبيع الحَبَّ إذا صُفِّي<sup>(٦)</sup> من السُّبُل، وصُفِّي من التبن، وبيع التبن حيثُ: جائزٌ.

٦٧٤. واختلفوا في جوازِهِ قبل ذلك.

٦٧٥. واثقفوا أن البائع إذا تطَوَّعَ للمشتري بترك ثمرته<sup>(٧)</sup> التي نَضِجَتْ في شجرِهِ: أن ذلك جائزٌ.

٦٧٦. واثقفوا على أن يبيع كلَّ ما له قِشْرٌ واحدٌ يفسدُ إذا فارقه<sup>(٨)</sup>: جائزٌ في قِشْرِه<sup>(٩)</sup>؛ كالبيض [وغيره]<sup>(١٠)</sup>.

(١) لبي و «ز»: «ما قد ظهر».

(٢) سقطت من «و» «ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) كذا في «ز» «وق» و «ع»، وفي «خ» «و»: «لو قُلِعَ» ، ولعلَّ المُعْتَبَ هو الصواب؛ لكونه الأنسب للسياق، ولقوله في آخر العبارة «إِذَا قُلِعَ حَتَّى يَمُوتَ مِنْ ذَلِكَ».

(٤) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و «ق».

(٥) كذا في جميع النسخ، في «ع»: «قُطِعَ».

(٦) كذا في «ب» و «ز» أيضاً، وفي «ق» «إِذَا نَقِيَ» والمعنى واحد، وفي «ع»: «إِذَا خَفِيَ» أو كلمة نحوها، تصحيف.

(٧) كذا في «ب» و «ع» أيضاً، وفي «ز»: «إِنْ تَرَكَ ثَمَرَتَهُ»، وفي «ق» مكان قوله: «بترك ثمرته»: «بمده»!

(٨) كذا في «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «هَلَا» بدون «الها».

(٩) يعني: جائزٌ يبيعه في قِشْرِه.

(١٠) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق»، ومكانها في «ز»: «ونحوه».



٦٧٧. واختَلَفُوا فيما لا يَفْسُدُ إذا أُزِيلَ قِشْرُهُ كالزَّرْعِ.

وأما الجَوْزُ واللُّوزُ، وما أشبههما؛ فكالبيضِ فيما ذَكَرْنَا، ولا فرقَ.

٦٧٨. وَاتَّفَقُوا أن ما له قِشْرَانِ<sup>(١)</sup> كالجَوْزِ واللُّوزِ؛ فَتَزِعَ<sup>(٢)</sup> القِشْرَةُ العُلْيَا:

أن يَبْعَهُ حينئذٍ جائِزٌ.

٦٧٩. وَاخْتَلَفُوا فيه قبلَ نَزْعِهَا.

٦٨٠. وَاتَّفَقُوا أن يَبْعَ الثَّمَرُ في دَاخِلِ الثَّمَرِ مع الثَّمَرِ: جائِزٌ.

٦٨١. (وَاخْذُ تَذَمُّوا)<sup>(٣)</sup> في جَوَازِ بِلْعَمَرٍ بِالثَّمَرِ إِذْ نُزِعَ نَوَاهُما، أَوْ نَوَى

أَحَدَهُما.

٦٨٢. وَاخْتَلَفُوا في ابْتِئَاعِ التي قد ظَهَرَ حَمْلُهَا<sup>(٤)</sup> - وَتُبَيَّنَ أو لَمْ يُتَبَيَّنْ -

مِنَ النِّسَاءِ وَسَائِرِ الحَيَوَانِ، فَاشْتَرَطَ المُشْتَرِي حَمْلَهَا لِنَفْسِهِ؛ أَجائِزٌ (أَمْ لَا)<sup>(٥)</sup>؟

و(هَلْ) <sup>(٦)</sup>يَكُونُ لَهُ حينئذٍ أَمْ لَا؟

٦٨٣. (وَاتَّفَقُوا أن مَنْ بَاعَ شَجَرَ نَخْلٍ فيه ثَمَرٌ ظَاهِرٌ - طَابَ أَوْ لَمْ يَطْبُ -

فَاشْتَرَطَهُ<sup>(٧)</sup> المُبْتَاعُ: فَهُوَ لَهُ)<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وأوفي «ب» و«ق» «قشرتان».

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «نواعات»، وصححها في «ط» إلى ما أثبتناه هنا.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و» و«ز»: واختلفوا في بيع الحامل التي قد ظهر حملها.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) في «خ»: «فاشترط» بغير هاء.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً وهي كلها في «ع».

٦٨٤. واِخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ الشَّجَرِ إِذَا ابْتَاعَهَا الْمَرْءُ وَفِيهَا ثَمَرٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَطْبُ  
أَوْ طَابُ، أَوْ أَرْضًا فِيهَا زَرْعٌ ظَاهِرٌ طَابَ أَوْ لَمْ يَطْبُ، أَوْ طَابَ بَعْضُهُ: هَلْ يَكُونُ  
الْثَمَرُ وَالزَّرْعُ إِنْ اشْتَرَاهُ لَهُ؟<sup>(١)</sup> (لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيهِ أَطْلًا؟) وَاخْتَلَفُوا فِيهِ:  
الْبَائِعُ هُوَ أَمْ<sup>(٢)</sup> لِلْمُبْتَاعِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُبْتَاعُ؟<sup>(٣)</sup>

٦٨٥. (وَ اتَّفَقُوا أَنْ اشْتَرَاطَ الْمُشْتَرِي لِلثَّمَرَةِ<sup>(٤)</sup> فِي النَّخْلِ مَعَ الْأَصُولِ:  
جَائِزٌ.

٦٨٦. وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الزَّرْعِ مَعَ الْأَرْضِ جَائِزًا أَمْ لَا؟  
٦٨٧. وَ اتَّفَقُوا أَنْ بَيَعَ الْأَصُولَ مَعَ الثَّمَرَةِ الَّتِي فِيهَا إِذَا طَابَتْ، وَأَنْ يَبَعَ  
الْأَرْضَ مَعَ الزَّرْعِ الَّذِي فِيهَا إِذَا بَيَسَ: جَائِزٌ<sup>(٥)</sup> كُلُّ ذَلِكَ بِاسْمِ الْبَيْعِ<sup>(٦)</sup>.  
٦٨٨. وَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ بَيَعَ أَحْرَارُ بَنِي آدَمَ فِي غَيْرِ التَّفْلِيسِ: لَا يَجُوزُ.  
٦٨٩. وَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الْحَيَوَانَ الْمُتَمَلِّكَ، مَا لَمْ يَكُنْ كَلْبًا، أَوْ سِتُورًا،  
أَوْ نَخْلًا، أَوْ مَا لَا يُتَفَعُّ بِهِ: جَائِزٌ.

(١) جاءت هذه العبارة في «ب» و«ز» هكذا: «وَ اخْتَلَفُوا فِي مَنْ بَاعَ شَجَرًا فِيهِ ثَمَرٌ ظَاهِرٌ، وَأَرْضًا  
فِيهَا زَرْعٌ ظَاهِرٌ، فَدَ طَابَ كُلُّ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَطْبُ مِنْهُ شَيْءٌ، أَوْ طَابَ بَعْضُهُ، وَلَمْ يَطْبُ بَعْضُهُ:  
لِمَنِ الثَّمَرُ وَالزَّرْعُ إِنْ اشْتَرَاهُ الْمُبْتَاعُ؟ أَهْلُهُ أَمْ لَا؟».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «هو».

(٣) من قوله: «أَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ» إِلَى هُنَا سَاقُطٌ مِنْ «ز».

(٤) فِي «ع»: «شَجَرَةٍ».

(٥) لَمْ يَكُنْ خ: «خِي».

(٦) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع» إِلَى قَوْلِهِ: «... إِذَا بَيَسَ:  
جَائِزٌ»، عِلَالُ قَوْلِهِ: «وَ اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الزَّرْعِ مَعَ الْأَرْضِ: أَجَائِزٌ أَمْ لَا؟» لِاشْتِرَاطِ  
الرُّبُوعِ عَدَمَ ذِكْرِ الْخِلَافِ مِنَ الْكِتَابِ كَمَا تَقَدَّمَ.

٦٩٠. واختَلَفُوا فِيمَنْ بَاعَ ثَمَرَ<sup>(١)</sup> نَخْلِهِ، وَاسْتَنَى مَكِيلَةً، أَوْ عَدَاً، أَوْ ثَمَرَ نَخْلٍ، أَوْ نَخْلَةً بَعِينَهَا: أَجَانِزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ<sup>(٢)</sup> كَرَاهِيَةَ اسْتِثْنَاءِ ثَمَرِ نَخْلٍ بَعِينِهِ.

٦٩١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ بَاعَ نَقْدًا وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ عَدْلٍ<sup>(٣)</sup> - كَمَا قَدْ مَنَّا - أَوْ بَاعَ، أَوْ أَقْرَضَ إِلَى أَجَلٍ وَأَشْهَدَ كَذَلِكَ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ وَثِيقَةً: أَنَّهُ قَدْ أَذَى مَا<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

٦٩٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ بَاعَ، أَوْ أَقْرَضَ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ نَقْدًا، وَلَمْ يُشْهَدْ، وَلَا كُتِبَ: أَنَّ الْبَيْعَ وَالْقَرْضَ صَحِيحَانِ<sup>(٦)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «ثَمَرَةٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٣٢٧/٦، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْمَصْنُفُ فِي «الْمَحَلِيِّ» (٤٣٣/٨)، وَذَكَرَ هُنَاكَ آثَارَ أُخْرَى عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا عَارَضَ بِهَا الْمَالِكِيَةَ هَذَا الْمَرْوِيُّ عَنْهُ فِي كَرَاهِيَةِ الثَّنِيَّةِ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ فِي مَعَارَضَتِهِمْ تِلْكَ؛ فَانْظُرْ هُنَاكَ لِلْفَائِدَةِ. وَانْظُرْ أَيْضًا: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٣٤/١٩ - ١٣٥).

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«و» وَ«ي» وَ«ب»: «بَيْنَهُ عَدْلٌ» بِزِيَادَةِ بَاءٍ، وَفِي «ع»: «بَيْنَهُ عَدْلَةٌ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «أَدَاهُمَا» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَجَاءَتْ فِي «ق» هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ بَاعَ نَقْدًا، وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ عَدْلًا، أَوْ بَاعَ بَأَخِيرٍ، وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ عَدْلًا كَذَلِكَ، وَكُتِبَ بِهِ وَثِيقَةً: أَنَّهُ قَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ». وَقَوْلُهُ هُنَا: «بَأَخِيرٍ» يُغْنِي عَنْهُ مَا جَاءَ فِي بَيَاقِي النُّسخِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَى أَجَلٍ»، وَالْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ هُوَ الْبَيْعُ بَأَخِيرٍ. وَلِلَّاحِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ تَجْرِيدَ الْعِبَارَةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِعَقْدِ الْقَرْضِ مِنَ الْعِبَارَةِ، فَجَعَلَهَا بِهَذَا السِّيَاقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَا ابْنُ حَزْمٍ إِلَى جَمَاعٍ عَلَى صِحَّةِ الْقَرْضِ مُؤْجَلًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا: غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ الْمَجْزُورُ لَهُ مَا لَكَ لَا غَيْرَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ سَمِعْتُ ابْنَ حَزْمٍ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا بَعْدَ =

٦٩٣. وإنما اختلفوا: أيعصي<sup>(١)</sup> بترك الإشهاد والكتاب<sup>(٢)</sup> أم لا؟

٦٩٤. واثقفوا أن لا يتبايع بدنانير، أو دراهم، أو أعيان عروض<sup>(٣)</sup> محضرة<sup>(٤)</sup> - كل ذلك يبدأ بيدي<sup>(٥)</sup> - إذا كان الثمن من غير جنس المبتاع<sup>(٦)</sup>: جائز.

٦٩٥. واثقفوا على أن من اشترى ثياباً وليهر الله ثوبه بغير<sup>(٨)</sup> فيه، ولا اشترط المشتري سلامته، ولا اشترط أن لا خلافة، ولا يبيع منه براءة فوجد فيه عيباً كان به عند البائع، وكان ذلك العيب يمكن البائع معرفته<sup>(٩)</sup>، وكان يحط من الشيء<sup>(١٠)</sup> خطأ لا يتغلبن الناس بمثله في مثل ذلك المبيع، في ذلك

= ذلك بقليل: [بالخلاف]، وهو الصواب إن شاء الله تعالى، والله أعلم. اهـ.  
قلت: انظر ما سيأتي (فقرة ٧٦٢) من كتاب القرض، واستللك الرمي على المصنف هناك، والتعليق عليه.

(١) كذا في «ب» و«و»، وفي «ع»: «أيقضي»، وهو تصحيف.  
(٢) كذا في «ز» أيضاً «الكتاب»، وفي «ب»: «الكتب»، وكلاهما صحيح، والكتب كالكتابة؛ يقال: كتب الكتاب أكتبه كتدأ وكتابة.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «أو أعيان أو عروض».

(٤) في «ب»: «محضر»، وفي «ز»: «فحضر»، وفي «ق»: «يحضر».

(٥) في «ع»: «... أو دراهم بطرط حاضرة».

(٦) كذا في «ب» و«و» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «يدأيداً».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «المبيع»، وفي «ز» و«ق»: «المتاع».

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «بعبه».

(٩) كذا في «ع» أيضاً «أفهمه»، وفي «ب»: «عمله».

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «من العمل»!

الوقت<sup>(١)</sup> - يعني: وقت عقد البيع - ولم تُلَفَّ<sup>(٢)</sup> عين المبيع، ولا بعضها، ولا تَغَيَّرَ اسمه، ولا تَغَيَّرَ سوقه، ولا خَرَجَ عن ملك المشتري كله، ولا بعضه، ولا أَدَّتْ المشتري فيه شيئاً - لا وطناً ولا غيره - ولا اِزْتَفَعَ ذلك العيب، وكان المشتري قد نَقَذَ فيه جميع الثمن: فإنَّ للمشتري أن يُرَدَّه، ويأخذ ما أعطى من الثمن، وأن له أن يُمِسِكَ إذا أَحَبَّ.

٦٩٦. واخْتَلَفُوا فيما عدا كل ما<sup>(٣)</sup> ذكرنا بما لا سبيل / إلى ضبطه بإجماع جاز<sup>(٤)</sup>.

٦٩٧. واخْتَلَفُوا: هل الغلَّة المأخوذة مِمَّا ذكرنا للمشتري رَدًّا أو أَمْسَكَ؟ أم يُرَدُّها مع ما رَدَّ؟

٦٩٨. واْتَفَقُوا أنه إذا بَيَّنَّ له البائع عيب فيه<sup>(٥)</sup>، وَحَدَّ<sup>(٦)</sup> مِقْدَارَه، ووَثَّقَه عليه - إن كان في جسم المبيع - فَرَضِيَ بذلك المشتري: آتاه قد لَزِمَه، ولا رَدَّ له بذلك العيب.

٦٩٩. واْتَفَقُوا على أن كلَّ شَرِطٍ وَقَعَ بعد تمام البيعة: لَا يَضُرُّ البيع شيئاً.

٧٠٠. واخْتَلَفُوا في جواز الشرط وبطلانه، وفي البيع إذا اشترط الشرط قبله أو معه؛ أَيُجوزُ البيعُ أم يبطل؟

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «في مثل ذلك الوقت».

(٢) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: «يتلف».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«من».

(٤) في «ب»: «ضمَّ إجماع جاز فيه»، وفي «ز»: «ضبط إجماع جاز فيه».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «العيب فيه».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ج»، وفي «ع»: «وجد»، والمثبت أصح إن شاء الله.

٧٠١. واختَلَفُوا في بيع الأرض وفيها خَضْرَاوَاتٌ مُغَيَّةٌ<sup>(١)</sup>، واشترطَ المشتري تلك الخَضْرَاوَاتِ لِنَفْسِهِ: أَجَاذِرُ؟ أم لا؟

٧٠٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْرُطْهَا: فَإِنَّهَا لِلْبَائِعِ.

٧٠٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَالَ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ الْقَبْضِ<sup>(٣)</sup> بِلَا زِيَادَةٍ يَأْخُذُهَا، وَلَا حَاطَةَ يَحْطُهَا: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع» «معينة»، والمثبت أصح. وانظر: (مسألة ١٤٢٦) من «المحلى».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «قال»، وهو خطأ، وفي «ع»: «وعلى أن الإقالة».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «بعد النقد»، وفي «ع»: «بعد نقد الثمن».

(٤) فائدة: قال في «المحلى» (مسألة ١٥٠٩): «هو ما دعواهم الإجماع على جواز الإقالة في السلم قبل القبض فباطل، وإقدام على الدعوى على الأمانة، وما وقع الإجماع قطاً على جواز السلم، فكيف على الإقالة فيه؟! وقد رُوينا عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، والحسن بن سعيد، وشريح، والشَّعْبِي، والتَّخَّي، وابن المسيب، وعبد الله بن مَعْقِل، وطاوس، ومحمد بن علي بن الحسن، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والله وسالم بن عبد الله بن محمد، وعمر بن الخطاب، وأبي ريث أُم المؤمنين جَوَيزِيَّة: أنهم منعوا من أخذ بعض السلم، والإقالة في بعضه؛ فأين الإجماع؟! فليت شعري هل منعوا للصحابة أو لهم عن آخرهم حتى أيقنوا بأبائهم أجمعوا على ذلك؟ أم تقرؤا جميع علماء التابعين من أقصى خراسان إلى الأندلس فما بين ذلك كذلك؟ ثم لو صح لهم هذا - وهو لا يصح أبداً - فما يختلف مسلمان في أن من الجن قوماً ضججوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به، ومن أنكر هذا فهو كافر لتكذيبه القرآن، فلا ولتلك الجن من الحق، ووجوب التعظيم بنا، ومن منزلة العلم والدين ما لساير الصحابة رضي الله عنهم، هذا ما لا شك فيه عند مسلم، فمن له بإجماعهم على ذلك؟ لو رجم الله أحمد بن حنبل، فلقد صدق إذ يقول: مَنْ يَدْعِي إِلَى جَمَاعٍ فَقَدْ كَذَبَ، ما يُدْرِي لعل الناس اختلفوا، لكن ليقل: لا أعلم خلافاً، هذه أخبار المرسي والأصم. قال أبو محمد: لا تحل دعوى =

٧٠٤. واختلّفوا في بيع اللبّون [من] <sup>(١)</sup> الحيوان، واشترط <sup>(٢)</sup> المشتري اللبّن الذي في ضروعها <sup>(٣)</sup>: أجزئ أم لا؟

٧٠٥. واتّفقوا على أن يبيع العبد والأمة ولهما مال، واشترط المشتري مالهما، وكان المال معروف القدر عند البائع والمشتري، ولم يكن فيه ما يقع فيه رباً في البيع: فذلك <sup>(٤)</sup> جائز.

٧٠٦. واتّفقوا على أنه إن لم يشترط المشتري: فإنه للبايع، حاشا ما عليهما من اللباس، وما زنت به الجارية؛ فإن الخراف فيه موجود <sup>(٥)</sup>.

روى عن ابن عمر: أنه للمشتري كلّ إلا أن يشترط البائع، وهو (أيضاً) قول الحسن البصري، والنخعي <sup>(٦)</sup>.

= الإجماع إلا في موضعين: أحدهما: ما يُقن أن جميع الصحابة رضی الله عنهم عزّوهم بنقل صحيح عنهم وأقرّوا به. والثاني: ما يكون من خالفه كافراً، خرجاً عن الإسلام؛ كشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله موصيهم رمضان، وحج البيت، والإيمان بالقرآن، والصلوات الخمس، وجملة الزكاة، والطهارة للصلاة، ومن الجنبية، وتحريم الميتة والخنزير والدم، وما كان من هذا الصنف فقط. اهـ.

- (١) وهي في «ز» أيضاً.
- (٢) كذا في «ز» وأوفياً «ب»: «يُشترط».
- (٣) في «ب» و«ز»: «ضرعها» بالإنفراد.
- (٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «أن ذلك».
- (٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «فالاخلاف فيه موجود»، وفي «ق»: «فلا خلاف فيه»!
- (٦) حكاه عنهم جميعاً ابن المنذر في «الأوسط» (٣٢٩/١٠)، وزاد عليهم شريحاً بعد أن كان ذكر أنه قضى بأنه للبائع إلا أن يشترطه المبتاع؛ كقول جمهور أهل العلم - قال: «وروي ذلك عن الشعبي».

وأوجب مالك<sup>(١)</sup> على البائع كسوته ما.

٧٠٧. وكل ما ذكرنا في هذا الكتاب من الاشتراط؛ فإنهم اختلفوا؛ أذلك<sup>(٢)</sup> الاشتراط بحكم البيع يكون أم لا؟ وهل تكون للمشتري حصته<sup>(٣)</sup> من الثمن أم لا؟ اختلفا فلا سبيل إلى إجماع جاز فيه.

٧٠٨. واختلفوا هل أشر لك أو ولي على حكم ابتداء البيوع<sup>(٤)</sup>؛ فقد أصاب.

٧٠٩. واختلفوا على أن البيع لا يجوز إلا بثمن.

٧١٠. واختلفوا على أن البيع الصحيح إذا وقع في غير المسجد جائز.

٧١١. واختلفوا على أن البيع الصحيح إذا سلم من النجس: جائز<sup>(٥)</sup>.

٧١٢. واختلفوا على أن بيع الحاضر للحاضر، والبادي للبادي: جائز.

٧١٣. واختلفوا على أن البيع الصحيح إذا وقع في الأسواق، وعلى (غير)<sup>(٦)</sup> سبيل التلقي: فهو جائز<sup>(٧)</sup>.

(١) قال في «المحلى» (٨/٤٢٨): «ولا يحل بيع عند أو ماله على أن يعطيهما البائع كسوة

قلت أو كثر... وقل مالك: يُجبر على كسوة مثلها للشاء إن بيعت في الشاء، وعلى

كسوة مثلها في الصيف إن بيعت في الصيف: كسوة تجوز الصلاة في مثلها». اهـ.

(٢) كذا في «ز» أيضا، وفي «ب»: «ذلك» بدون همزة الاستفهام، وفي «ط»: «أن ذلك».

(٣) في «ب» و«ز»: «حصه».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضا، وفي «ب»: «البيع» بالإفاد، وقد كانت كذلك في «خ» نضرب

عليها، وأثبتها هكذا.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «جاز».

(٦) وهي في «ع».

(٧) هذه العبارة ساقطة كلها من «ز».



٧١٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحُكْرَةَ الْمُضِرَّةَ بِالنَّاسِ غَيْرُ جَائِزَةٍ

٧١٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ الْبَالِغَ، الْعَاقِلَ، لِمَاذُونَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ: جَائِزٌ<sup>(١)</sup>  
أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ مَوْلَاهُ.

٧١٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَنْزِعَ<sup>(٢)</sup> مَالَ عَبْدِهِ، أَوْ أَمَتِهِ اللَّذِينَ لَهُ يَبِيعُهُمَا.

٧١٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرِّبَاحِرَ مُمْسَوْخٌ<sup>(٣)</sup>.

٧١٨. وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

٧١٩. وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْغَرَرِ، وَفِي بَيْعِ<sup>(٤)</sup> الْمَغْصُوبِ، وَالْآبِقِ، وَالشَّارِدِ  
- أَيُّ شَيْءٍ كَانَ مِمَّا قَدْ مَلَكَ قَبْلَ ذَلِكَ - وَفِي بَيْعِ الْمَجْهُولِ، وَإِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ،  
وَفِي الْمِيعِ بِشَرَطٍ: أَيَجُوزُ كُلُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٧٢٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مَلَكَهَا بَعْدَ أَنْ قَبَضَهَا<sup>(٥)</sup>، وَنَقَلَهَا عَنْ مَكَانِهَا،  
وَكَالَهَا - إِنْ كَانَتْ مِمَّا تُكَال -: فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

٧٢١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى دَارًا؛ فَإِنْ الْبُنْيَانُ كُلُّهُ وَالْقَاعَةُ دَاخِلٌ كُلُّ  
ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ، حَاشَا الظِّلَّةَ؛ وَهِيَ: السَّقِيفَةُ الْمُعْلَقَةُ مِنْ حَائِطِ الدَّارِ مِنْ خَارِجٍ،  
وَحَاشَا السَّابِاطَ<sup>(٦)</sup>، وَحَاشَا الْجَنَاحَ؛ وَهُوَ: التَّابُوتُ وَالسَّطْحُ الْخَارِجُ مِنَ الدَّارِ

(١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «جَائِزٌ لَهُ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «يَنْزِعُ».

(٣) لَفْظَةُ «مُمْسَوْخٌ» سَقَطَتْ مِنْ «ط» هُوَ «ب» وَ«ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» زِيَادَةُ: «الشَّيْءِ».

(٥) فِي «ز»: «قَبْلَ أَنْ قَبَضَهَا» أَوْ هُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٦) السَّابِاطُ: هُوَ الْمَمْرُ الْمَسْقُوفُ بَيْنَ الْقَبَائِنِ، وَأَدْخَلَ مَبْنًى كَبِيرًا.

وَالرَّوْشَنُ<sup>(١)</sup>، وَحَاشَا مَسِيلَ الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

٧٢٢. (وَاتَّقُوا أَنْ الْفُرْقَةَ بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ غَيْرِ الْمُحَرَّمَةِ مِنَ الرَّقِيقِ: جَائِزَةٌ)<sup>(٢)</sup>.

٧٢٣. تَقَقُّوا عَلَى أَنْ التَّفْرِقَةُ<sup>(٣)</sup> بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ الْمُحَرَّمَةِ، إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ بِالْيَمِينِ، عَاقِلِينَ<sup>(٤)</sup>، أَصِحَّاحًا<sup>(٥)</sup>، غَيْرَ زَمْنِي: جَائِزَةٌ.

٧٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا تَطَالَمْ فِيهِ الْحَرَبِيُّونَ (فِيْمَا)<sup>(٦)</sup> بَيْنَهُمْ: أَنْ شِرَاءَهُ مِنْهُمْ حَلَالٌ /، وَقَبُولَ هَبْتِهِ<sup>(٧)</sup> مِنْهُمْ كَذَلِكَ.

٧٢٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مُبَايَعَةَ<sup>(٨)</sup> أَهْلِ الذِّمَّةِ فِيْمَا بَيْنَهُمْ<sup>(٩)</sup>؛ وَفِيْمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، مَا لَمْ يَكُنْ رَقِيقَهُمْ، وَلُوعْقَارَهُمْ، أَوْ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ<sup>(١٠)</sup> لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّنْبِيِّ، إِذَا وَقَعَ عَلَى حُكْمٍ مَا يَحِلُّ وَيُحْرُمُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ عَلَيْنَا؛ [فَإِنَّهُ]<sup>(١١)</sup> جَائِزٌ.

(١) الرَّوْشَنُ: تَفْسِيرٌ لِلجَنَاحِ أَيْضًا.

(٢) وَهِيَ فِي «ق» كُلُّهَا، وَفِي «ز» مُبَايَعَةً عَدَا قَوْلَهُ: «مِنَ الرَّقِيقِ».

(٣) كَذَابِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْفَرْقَةُ».

(٤) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «عُقْلَاءٌ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ع».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ق» أَيْضًا أَوْ هِيَ فِي «ز» وَ«ع».

(٦) كَذَابِي «ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَقَبُولُهُ» وَفِي «و»: «قَبُولُ بَيْتِهِ» وَكِلَاهُمَا نَصٌ حَيْفٌ مِنَ الْمُثْبِتِ، وَفِي «ع» مَكَانُ قَوْلِهِ «وَقَبُولُ هَبْتِهِ»: «وَأَتَّهَابُهُ».

(٧) كَذَابِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُبَايَعَةٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَأَصْلُهَا فِي «ط» إِلَى مَا هُنَا.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

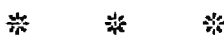
(٩) كَذَابِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «سِهَامٌ».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

٧٢٦. واخْتَلَفُوا (فيما)<sup>(١)</sup> إِذْ نَاقَعَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

٧٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ يَبَعَ الْمَرْءُ عَقَارَهُ مِنَ الدُّورِ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَوْلُ يَسْتَعَالِمُ يَكُنِ الْعَقَارُ بِمَكَّةَ: جَائِزٌ<sup>(٣)</sup>.

٧٢٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ (المرءِ)<sup>(٤)</sup> عَقَارَهُ مِنَ الْمَزَارِعِ، وَالْحَوْلُ يُطِغِي غَيْرِ الْمُشَاعَةِ: جَائِزٌ، مَا لَمْ يَكُنْ أَرْضَ عَنُودٍ غَيْرِ<sup>(٥)</sup> مَقْسُومَةٍ<sup>(٦)</sup>.



(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً

(٢) زاد في «ب»: «والحوالطة» وليست في شيء من سائر النسخ والأصول، وذكره لها في العبارة التالية مغني عن ذكرها هنا.

(٣) كذا في «ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «فهو جائز»، وفي «ز»: «فإنه جائز».

(٤) وهي في «و» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً وبعد «في» «بق»: «أرض».

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «مفسوخة» وهو تصحيف، وفي «ع» «مقسومة» لكن بدون لفظة «غير» قبلها.

### ٣٨- الشفعة

٧٢٩. لا إجماع فيها<sup>(١)</sup> ولا قوماً لا يرون بيع الشقص المشاع من الدور، ولا من الأرضين، ولا من جميع العقار.

- وقوم يرون الشفعة في المقسوم من كل للجميع هل المدينة فمن دونهم إلى الجار الملاصق.

- وقوم يرون بيع الشقص المشاع، ولا يرون الشفعة في المقسوم أصلاً.

- وقوم يرون الشفعة فيما بيع منه شقص من كل شيء مشترك فيه؛ من رقيق، أو ثياب، أو أراضٍ، أو غير ذلك.

- وقوم يرون ذلك في بعض ذلك دون بعض.

- وقوم لا يرونه إلا في الأراضِ<sup>(٣)</sup> خاصة مع ما فيها مبنياً، أو أصل، إذا بيع مع الأرض، وإلا فلا.

[ولا]<sup>(٤)</sup> سبيل إلى (تأليف)<sup>(٥)</sup> الإجماع<sup>(٦)</sup> فيما هذه سبيله.

(١) قال الزبيدي في «العمدة»: «قال ابن حزم لا إجماع في هذا الباب. وهو كما قال». اهـ.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ب»: «لا يرون».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أرض» بغير الألف واللام.

(٤) وفي «ز» أيضاً. (٥) وفي «ز» أيضاً.

(٦) في «ب» ولا إجماع بغير ألف ولام.

## ٣٩- الشركة

٧٣٠. اتَّفَقُوا أَنْ الشَّرِكَةَ إِذَا أُخْرِجَ كُلُّ وَلَدٍ الْمُتَرَكِّينَ<sup>(١)</sup>، أَوْ الشُّرَكَاءِ، دَرَاهِمَ مِثْلَةً فِي الصِّفَةِ وَالْوِزْنِ، (أَوْ دَنَانِيرَ مِثْلَةً فِي الضَّرْبِ وَالْوِزْنِ)<sup>(٢)</sup>، وَخَلَطُوا كُلَّ ذَلِكَ خَلْطًا لَا يَتَمَيَّزُ بَعْدَ خُرْجِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>: فَإِنَّهَا شَرِكَةٌ صَحِيحَةٌ فِيمَا خَلَطُوهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّوَاءِ بَيْنَهُمْ.

٧٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لَهُمَا، [أَوْ لَهُمْ]<sup>(٤)</sup> التَّجَاوُبَا<sup>(٥)</sup> خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمْ<sup>(٦)</sup> عَلَى السَّوَاءِ، وَالْخَسْرَةَ بَيْنَهُمْ<sup>(٧)</sup> عَلَى السَّوَاءِ.

٧٣٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّرِكَةَ - كَمَا ذَكَرْنَا - بَغِيرِ ذِكْرِ أَجَلٍ: جَائِزَةٌ.

٧٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ الْإِنْفِصَالَ بَعْدَ بَيْعِ السَّلَعِ، وَحُصُولِ الثَّمَنِ: فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ.

(١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»: «الشَّرِيكِينَ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «أَوْ دَنَانِيرَ مِثْلَةً فِي ذَلِكَ وَفِي الصَّرْفِ»، وَهُوَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّيْمِيِّ.

(٣) وَهِيَ فِي «لُزْه» أ، وَفِي «ع»: «مِنْهُمَا» فَقَطْ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا. (٥) فِي «ب»: «فِيمَا».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «بَيْنَهُمَا»؛ لِسُقُوطِ قَوْلِهِ: «أَوْ لَهُمْ» فِي أَوَّلِ الْعِبَارَةِ، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ع»؛ وَفِي «ي» أَيْضًا: «بَيْنَهُمَا».

٧٣٤. وَاتَّقُوا أَنْ مِّنْ بَاعَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ (الْمَالِ بِ) <sup>(١)</sup> مَا لَا يَتَغَابِنُ لِنَاسٍ بِمِثْلِهِ، أَوْ اشْتَرَى كَذَلِكَ مَا لَا غَيْبَ (فِيهِ) <sup>(٢)</sup> إِذَا تَرَاضَوْا <sup>(٣)</sup> بِالتَّجَارَةِ فِيهِ: [فَإِنَّهُ] <sup>(٤)</sup> جَائِزٌ لَا زِمَ لْجَمِيعِهِمْ.

٧٣٥. وَاتَّقُوا أَنْ الشَّرِكَةَ - كَمَا ذَكَرْنَا <sup>(٥)</sup> - مُتَمَادِيَةً <sup>(٦)</sup> عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، مَا لَمْ يَفْسَخْهَا <sup>(٧)</sup> وَاحِدٌ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، وَمَا لَمْ يَمُتْ أَحَدُهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ كُلُّهُمْ.

٧٣٦. وَاتَّقُوا أَنْ وَطْءَ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا يَحِلُّ <sup>(٨)</sup> لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا لْجَمِيعِهِمْ، (وَلَا) <sup>(٩)</sup> التَّلَذُّذُ مِنْهَا <sup>(١٠)</sup>، وَلَا رَوْيُ عَوْرَتِهَا.



(١) وهي في «و» و«ق» «ع» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و«ق» «ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق» «تواصوا».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «فإنها».

(٦) كذا في جميع النسخ في «ع» متعادلة وهو تصحيف.

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «ما لم يفسخها».

(٨) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «لا تحل».

(٩) سقطت من «ق» أيضاً وهي في «ز» و«ع».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: «بها».

## ٤٠ - القراض

٧٣٧. [قال أبو محمد علي بن أحمد رَضِواُنُ الله عليه] <sup>(١)</sup>: كُلُّ أَبْوَابِ الْفَقْهِ فَلَيْسَ <sup>(٢)</sup> مِنْهَا بَابٌ إِلَّا وَلَهُ أَصْلٌ فِي الْقِرَآنِ أَوْ لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَسَلَّمَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، حَاشَا الْقِرَاضَ؛ فَمَا وَجَدْنَا لَهُ أَصْلًا فِيهِمَا الْبَيْتَةَ، وَلَكِنَّهُ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مُجَرَّدٌ، وَالَّذِي نَقَطَعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ [وَعَلِمَهُ] <sup>(٤)</sup> فَأَقَرَّهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا جَازَ.

٧٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقِرَاضَ بِالْذَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَسْكُوكَةِ، الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ: جَائِزٌ.

٧٣٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ إِجْرَاءَ <sup>(٥)</sup> الَّذِي لَهُ الْمَالُ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ أَمَّنْ سَوْبًا مُسَمًّى؛ كَعُشْرِ، أَوْ يَصْفٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ، أَوْ جُزْءٍ <sup>(٦)</sup>.....

(١) فِي «ز» قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ع»: «لَيْسَ» بِغَيْرِ فَاءٍ.

(٣) فِي «ب» وَ«ز»: «فَقَدْ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ب»، وَتَصَحَّفَتْ هُنَاكَ إِلَى: «إِجْزَاء»، وَفِي «ز»: «أَجْر»، وَفِي «ع»: «وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَجْرِي»، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنْ رَبَّ الْمَالِ إِذَا أَجْرِي»، وَالْمَثْبُتُ أَنْسَبُ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ: «جَائِزٌ».

(٦) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «ع» «مَجْزُءٌ» بِالْجَزِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «عُشْرٌ»، وَالصَّوَابُ مَا فِي «ب» عَطْفًا عَلَى «جُزْءٍ» فِي قَوْلِهِ: «جُزْءٌ أَمَّنْ سَوْبًا مُسَمًّى».

من ألف (جزء) <sup>(١)</sup> أو أقل، أو أكثر : جائز.

٧٤٠. (واتفقوا أن القراض إلى غير أجل : جائز).

٧٤١. (واتفقوا أن القراض السالم <sup>(٢)</sup> من الشروط : جائز) <sup>(٣)</sup>.

٧٤٢. (واتفقوا أن أكل واحد منهما في القراض، إذا تم البيع وحصل الثمن كله : أن يترك التماضي في القراض لئلا يشاء، شاء <sup>(٤)</sup> لا آخر <sup>(٥)</sup> لم أبلى).

٧٤٣. (واتفقوا أن العاقل الباقي على قراضه / ما لم يموت هو، وأبلى مقارضه، أو يترك العمل، أو يندلج <sup>(٦)</sup> المال غير <sup>(٧)</sup> القواضي).

٧٤٤. (واتفقوا أن القراض إذا لم يمتط فيه أحدهما دهما <sup>(٨)</sup> لنفسه فأقل أو أكثر، ولا فلساً فصاعداً ولا لغيرهما، ولا اشترط أحدهما لنفسه نفقة <sup>(٩)</sup>، ولا غير ذلك، ولا من شيء من الأشياء <sup>(١٠)</sup>، لا من ذلك <sup>(١١)</sup> المال، ولا من

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٢) في «ق» : «إن سلم».

(٣) والزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» أيضاً أو سقطت من «ز» و«ط» ولعله لظنهما أنها مكررة.

(٥) في «ع» : «وافقه الآخر».

(٦) كذا في «ب» و«و» و«ع»، وفي «خ» كلمتان غير هاتين لم أستطع قراءتهما.

(٧) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ع» عن «».

(٨) كذا في «ز» و«ع» و«ط» وفي «خ» : «دراهم»، وفي «ب» «درهم».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» : «بفصه» أو كلمة نحوها.

(١٠) في «ب» و«ز» : «ولا شيء كالأشياء»، وقوله : «من شيء» ساقط من «ط».

(١١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.



غيره، ولا شَرَطاً<sup>(١)</sup> ذلك لغيرهما، ولا شَرَطَ أحدهما للآخر رِبْحَ دراهمٍ من المال معلومة، ولا رِبْحَ دنائيرٍ منه معلومة، ولا شَرَطاً<sup>(٢)</sup> لغيرهما جزءاً من الربح، وسَمَيَا<sup>(٣)</sup> يَقَعُ لكل واحدٍ منهما من الربح، ولم يذكُرَا مالاً للواحد، وسَكَّتا عما للثاني<sup>(٤)</sup>: فهو قراضٌ صحيحٌ.

إلا أننا رَوَيْنَا عن ربيعة<sup>(٥)</sup>: لو لا اشتراطُ العاملِ الثَّقَّةَ والكِسوةَ لم يَجُزِ القِرَاضُ. وقد أبطله غيره بهذا الشرط، وهو قولُ الشافعي<sup>(٦)</sup> وأصحابِ الظاهر<sup>(٧)</sup>.  
٧٤٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْقِرَاضَ - كما ذكرنا - فِي التَّجَارَةِ الْمُطْلَقَةِ: جَائِزٌ.

٧٤٦. وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ التَّجَارَةِ حِينَئِذٍ فِي الْحَضَرِ.

٧٤٧. وَاتَّقُوا أَنْ صَاحِبَ الْمَالِ إِنْ أَمَرَ الْعَامِلَ<sup>(٨)</sup> أَلَّا يَسَافَرَ بِمَالِهِ: فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَا زِمَ لِلْعَامِلِ، وَأَنَّهُ إِنْ خَالَفَ فَهُوَ مُتَعَدٌّ.

(١) كذا في «ب»، وفي «خ» و«و» و«ع»: «ولا شرط» بالافراد، ولعلها «شرط» بالبناء للمجهول.  
(٢) كذا في «ز»، وفي «خ»: «ولا اشتراط»، وفي «ب» و«ع»: «ولا شرط» ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: «وسهما»! وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«اع»، وفي «خ»: «وسكتا عن الثاني».

(٥) في «المعونة» (٣/٦٣٤): «أخبرني ابن وهب، عن ابن لُهَيْعَةَ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه كان يقول: لو لا أن المُقَارِضَ يأكل من المال ويكتسب؛ لم يحلَّ له القِرَاضُ». اهـ.

(٦) انظر: «روضة الطالبين» (٥/١٣٥)، و«مغني المحتاج» (٢/٤٢٨).

وهو قولٌ أيضاً عند المالكية، بل هو المشهور عندهم. انظر: «التلخيص» (٢/٤٠٨)، و«المعونة» (٢/١١٢٣).

(٧) انظر: مسألة (١٣٧١) من «المحلى».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «إِنْ أَصَلَ لِعَامِلٍ» أو نحو ذلك!

٧٤٨. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ أَمَرَهُ بِالتَّجَارَةِ فِي جَنْسٍ سِلْعَةٍ بَعَيْنَهَا، مَأْمُونَةٌ الْانْقِطَاعِ:  
أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا زِمٌّ، مَا لَمْ يَنْهَهُ عَنْ غَيْرِهَا.

٧٤٩. وَاتَّقُوا أَنَّ الْعَامِلَ إِنْ تَعَدَّى ذَلِكَ، أَوْ سَافَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ<sup>(١)</sup>:  
فَهُوَ مُتَعَدٍّ.

٧٥٠. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ أَبَاحَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ السَّفَرَ بِالْمَالِ فَسَافَرَ: فَلَهُ ذَلِكَ،  
وَلَيْسَ مُتَعَدِّياً.

٧٥١. وَاتَّقُوا أَنَّ لِلْعَامِلِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بَعْدَ مَشُورَةٍ<sup>(٢)</sup> صَاحِبِ الْمَالِ،  
وَيُرْذَّبَ بِالْعَيْبِ.

٧٥٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَكِيلِ: أُرْذَبُ بِالْعَيْبِ أَمْ لَا؟

٧٥٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْمَالَ إِذَا حَصَلَ<sup>(٣)</sup> عَيْنًا كُلُّهُ مِثْلُ الَّذِي دَفَعَ رَبُّ

(١) فِي «ب» وَ «و» وَ «ق» «وَلَبَّال»

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ «ق»، وَفِي «خ» وَ «ب»: بِغَيْرِ مَشُورَةٍ، وَفِي «ع» مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ وَالْمُثَبَّتُ  
هُوَ الصَّوَابُ - فِي نَظَرِي -؛ إِذْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُرْذِبُ الْعَامِلَ إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ بَلٍ وَ يُضْمِنُهُ  
كَذَلِكَ، هَذَا بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِنْ كَانَ قَدْ نَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَفَعَلَ: أَنَّهُ ضَامِنٌ.  
قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٧٩/١٠): «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ  
رَبَّ الْمَالِ إِذَا نَهَى الْعَامِلَ أَنْ يَبِيعَ نَسِيئَةً؛ فَخَالَفَهُ، وَبَاعَ بِالنَّسِيئَةِ: أَنَّهُ ضَامِنٌ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ  
دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالاً مُضَارَبَةً، وَلَمْ يَأْمُرْهُ، وَلَمْ [يَنْهَ] عَنْ الْبَيْعِ بِالذَّيْنِ. فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ  
ضَامِنٌ إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا ضَمَانُ  
عَلَى الْمُضَارَبِ، وَمَا إِذَا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ، كَذَلِكَ قَالَ النُّعْمَانُ، وَيَعْقِبُ (بِعَنِي: أَبَا  
يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ)». اهـ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ «ز» أَضْمًا، وَفِي «ق»: «عَادَ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

المالِ أَوْ لَا إِلَى الْعَامِلِ، وَ (كَادَ) <sup>(١)</sup> هُنَاكَ رِبْحٌ: أَنَّ الرِّبْحَ مَقْسُومٌ بَيْنَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

٧٥٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ لِلْعَامِلِ أَنْ يُنْفِقَ مِنَ الْمَالِ عَلَى نَفْسِ الْمَالِ فِيمَا لَا بُدَّ لِلْمَالِ مِنْهُ - (لَا) <sup>(٢)</sup> عَلَى نَفْسِهِ - فِي السَّفَرِ (وَالْحَضَرِ) <sup>(٣)</sup>.

٧٥٥. وَاتَّفَقُوا أَنْ لِلْعَامِلِ إِذَا أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ فِصَاعِدًا قِرَاضًا: أَنْ يَعْمَلَ فِي كُلِّ <sup>(٤)</sup> مَالٍ عَلَى حِدَتِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

٧٥٦. وَاخْتَلَفُوا: أَيَّ يَخْذِلُهَا أَمْ لَا؟ <sup>(٧)</sup>

٧٥٧. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ (يَكُونُ) <sup>(٨)</sup> لِلْعَامِلِ رِبْحٌ قَبْلَ تَحْصِيلِ رِ الْمَالِ أَمْ لَا؟

؟

وَإِذَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْخَسَارَةَ

(١) وَهِيَ فِي «و» وَ «و» وَ «ع» أَيْضًا.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ «ز» بِكُلِّ.

(٥) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ «ز»، وَفِي «خ»: «.. عَلَى حَدِّ يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ»! وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ، لَعَلَّهُ بِسَبَبِ عَدَمِ وَجُودِ فَضْلِ بَيْنِ الْكَلِمَاتِ فِي النُّسخَةِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا النَّاسِخُ.

(٦) هَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي جَمِيعِ نُسَخِ الْكِتَابِ وَفِي «ع» أَيْضًا، حَاشَا مَا بَثَّهَا عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ، وَجَاءَتْ فِي «ق» هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنْ الْعَامِلُ إِذَا أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ فِصَاعِدًا قِرَاضًا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ بِكُلِّ مَالٍ عَلَى حِدَتِهِ: جَائِزٌ».

(٧) هَذِهِ الْعِبَارَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

تُعتبرُ بريج إن كان في المال<sup>(١)</sup>.

٧٥٨. واختلفوا: هل يضمنُ القراضُ جُمْلَةً<sup>(٢)</sup> (العامل)<sup>(٣)</sup> وإن لم يتعدَّ أم لا؟ وكان شريح<sup>(٤)</sup> يضمنه، ذكره<sup>(٥)</sup> شعبة عن الشيباني<sup>(٦)</sup>.



(١) ممن ادعى الإجماع على ذلك ابنُ رُشدٍ رحمه الله في «بداية المجتهد» ٢/٢٤٠ حيث قال: «ولا خلاف بينهم أن المُقَارَضَ إنما يأخذ حَظَّهُ من الربح بعد أن يتَجَمَّع رأس المال، وأنه إن خسر، ثم اتَّجَرَ، ثم ربح؛ جَبَر الخُسران من الربح» اهـ.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بحمله»!

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) لذي وجدته عن شريح: أنه كان يجعل الوضیعة، والخسارة على رأس المال لا على العامل، وهو خلاف ما حكاه عنه المصنف هنا، فقد أخرج الضبيُّ في «أخبار القضاة» (٢/٢٤٨)، عن محمد بن إسحاق الصَّاعِني، قال: «حدثنا يعلى - يعني: ابن عُبيد - قال: حدثنا حفص - يعني: ابن غياث - قال: حدثني الشيباني - يعني: أبا إسحاق سليمان بن أبي سليمان - عن الشعبي، عن شريح في المضاربة، قال: الوضیعة على المال، والربح على ما اصطَلَحُوا عليه» اهـ.

وفي هزيب الحديث «للحربي (٩٧٣) من طريق ابن مَنُيَّر، عن حفص بنفس الإسناد والمتن، لكن إسقاط الشعبي بين الشيباني وشريح.

(٥) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «هوكره».

(٦) كذا في «ب» و«و» أيضاً: «شعبة عن الشيباني»! ولا أدري ما وجهه، ولتقدم في إسناد الضبي: «الشيباني، عن الشعبي، عن شريح».

## ٤١- القرض

٧٥٩. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اسْتِقْرَاضَ<sup>(١)</sup> مَا عدا الرقيق<sup>(٢)</sup> والحيوان جائز<sup>(٣)</sup>.

٧٦٠. واخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ اسْتِقْرَاضِ لِرَّقِيقِ والجواري والحيوان.

٧٦١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ فِعْلٌ خَيْرٌ.

٧٦٢. وَأَنَّهُ إِلَى أَجَلٍ مُّحْدُوْدٍ، وَحَالًا فِي الذِّمَّةِ: جائز<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ز» و«ق» و«د» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «من استقرض» وهو خطأ، وقد صححها في «ط» إلى ما هنا اعتماداً على «ن».

(٢) زيادة من «و»، وليست في شيء من سائر النسخ أو الأصول.

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «لا تفاق إنما هو في قرض الغليّات المكيل والموزون، وأما ما سوى ذلك، فأبو حنيفة لا يجوز قرضه؛ لأن موجب القرض المثل، ولا مثل له عنده، فالنزاع فيه كالنزاع في الحيوان» اهـ.

(٤) قال الرّيمي في «العمدة»: «قلت: دعوا الإجماع إلى أجل ليس بصحيح؛ بل مذهب مالك لا غير، ومذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيره: أنه لا يصح، وقد ذكرها ابن حزم فيما بعد ذلك، ووسمها بالخلاف، والله أعلم».

وقال في «المحلى» (مسألة ١١٩٠): «القرض فعلٌ خير، وهو أن تعطي إنساناً شيئاً بقيته من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله: إما حالاً في ذمته، وإما إلى أجل مسمى، هذا مجتمّع عليه، وقال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] اهـ.

قلت: ولا أدري ما وجه هذا ولا ذاك؟ والخلاف في جواز القرض أجل معلوم مشهور، كما أشار إليه الرّيمي رحمه الله.

٧٦٣. واتفقوا على وجوب رد مثل الشيء المستقرض.

٧٦٤. واتفقوا أن اشتراط (المقرض) <sup>(١)</sup> رد أفضل أو أكثر مما استقرض: حرام لا يحل <sup>(٢)</sup>.

٧٦٥. واختلفوا إذا تطوع المستقرض <sup>(٣)</sup> بذلك دون شرط.

٧٦٦. واتفقوا على أن للمستقرض بيع ما استقرض، وأكله، وتملكه <sup>(٤)</sup>.

٧٦٧. واتفقوا أنه مضمون عليه مثله إن غصبه <sup>(٥)</sup>، أو غلب عليه.

٧٦٨. واختلفوا في القرض إلى أجل مسمى، ويريد <sup>(٦)</sup> المقرض تعجيل ما أقرضه <sup>(٧)</sup> قبل أجله: أله ذلك أم لا؟

٧٦٩. وفي المقرض يُعجل <sup>(٨)</sup> ما عليه قبل حلول أجله؛ أيجز المقرض على قبضه أم لا؟ /

\* \* \*

(١) سقطت من «و» في الأصل، وهي في حاشية «ع» وكتب بجوارها «صح».

(٢) كذا في «ز» وفي «ب» «جائز أم لا يحل؟»، وفي «خ» و«ع»: «حرام» فقط بغير زيادة بعدها.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «المقرض»، وهو خطأ ظاهر.

(٤) كذا في «ب» و«ق» وفي «ع» ملكه، وفي «ع»: «تملكه».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «غصب بغير الهاء».

(٦) في «ب» و«ز» بغير بد، بغير واو قبلها، وفي «ق»: «يريد».

(٧) في «ب»: «ما أقرض»، وفي «ز» و«ق»: «ما اقترض».

(٨) كذا في «ب»، «ق»، وفي «خ»: «تعجيل»، وفي «ز» «تعجيل».

## ٤٢ - العارية

٧٧٠. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عَارِيَةَ الْجَوَارِي<sup>(١)</sup> لِلْوَطْءِ لَا يَجِلُّ<sup>(٢)(٣)</sup>.

٧٧١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عَارِيَةَ الْمَتَاعِ لِلانْتِفَاعِ<sup>(٤)</sup>، [لَا]<sup>(٥)</sup> لِكُلِّهِ، وَلَا لِإِسَادِهِ<sup>(٦)</sup>، وَلَا لِمَلِكِهِ<sup>(٧)</sup>؛ لَكِنِ لِلْبَاسِ، وَالتَّجْمُلِ، وَالتَّوْطِئِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ: جَائِزٌ.

٧٧٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ عَارِيَةَ لِسْلَاحٍ لِيُقَاتَلَ بِهِ، لِلذُّوَابِ لِرُكُوبِهَا: جَائِزٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«و»، وفي «خ» أن من أعارته الجواري! أو نحو ذلك، وهو خطأ.

(٢) كذا في «ب» أ. بضاً، وفي «و» و«ط» تغللاً، وفي «هـ» و«ع»: «لا يجوز».

(٣) قال الرِّمِّيُّ في «العمدة»: «قلت: وخالفهم عطاء، فأباحها لذلك، والله أعلم». اهـ.

قلت: قد أكَذَّبَ كثيرٌ من أهل العلم هذه الرواية عن عطاء رحمه الله، ولم يُحْتَرِجُوا عنه

هذا بإسنادٍ لا صحيح، ولا ضعيف، بل الذي وجدته عنه أنه كان يُنْكِرُ هبة الفروج، وإباحتها

للوطء؛ فقد أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم ١٢٨٥٠) عن ابن جريج، قال: «أخبرني

عطاء، قال: كذا، يُفْعَلُ - يعني: هبة الفروج، وإباحتها للوطء - يُجِلُّ الرجلُ وليدته لُغْلَامِهِ وابنه

وأخيه وأبيه، والمرأة لزوجها؛ وما أُجِبَّ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ، وما بَلَغَنِي عَنْ ثَبْتٍ». اهـ.

(٤) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «به»، وليست في «خ» و«و» و«ع».

(٥) وهي في «ز» و«و» و«ع» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع» و«و»: «ولا لفساده».

(٧) كذا في «ز» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا لملكه».

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «جائز».

وكذلك كل شيء يستعمل أعراضه<sup>(١)</sup>، ولا يُعَدُّ جسمه<sup>(٢)</sup> ولا يُغَيَّرُ، ولا شيء مما يخرج<sup>(٣)</sup> منه؛ لكن كالدار للسكنى، والعُرْصَة<sup>(٤)</sup> يُبنى فيها [وما أشبه ذلك]<sup>(٥)</sup>؛ جائز، إذا كان المُعَيَّرُ والمُسْتَعَيَّرُ حُرَيْنِ، عَاقِلَيْنِ، بِالْغَيْنِ.

٧٧٣. وأجمعوا<sup>(٦)</sup> أن المُسْتَعَيَّرَ إذا تَعَدَّى في العَارِيَةِ: فإنه ضَامِنٌ لِمَا تَعَدَّى فيه منها مما بَاشَرَ إفساده<sup>(٧)</sup> بنفسه.



(١) كذا في جميع النسخ: «أعراضه» بالمهملة، وفي «ع» ط: «أعراضه» بالمعجمة؛ وهو خطأ ونصحيح.

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «شخصه».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مما خرج».

(٤) العُرْصَة: المكان الواسع بين الدور ليس فيه بناء، سُمي بذلك لاعتراض الصبيان فيه - يعني: لعبهم فيه ومزاحهم - والجمع: عُرَاص، وعُرَصَات، وأغراض.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً وهي في «ز»، وجاءت في «ق» بعد قوله: «ولا يُغَيَّر».

(٦) كذا في «ب» أيضاً وفي «ز» و«ق» و«وا تفقوا».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «فساده».



## ٤٣- إحياء الموات

٧٧٤. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ قَطَعَ الْإِمَامُ أَرْضاً [لَمْ] <sup>(١)</sup> يَغْمَرْهَا <sup>(٢)</sup> فِي الْإِسْلَامِ قَطُّ لَا مُسْلِمٌ، وَلَا ذِمِّيٌّ، وَلَا حَرْبِيٌّ، وَلَا كَانَتْ مِمَّا صَالَحَ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> أَهْلُ الذِّمَّةِ، وَلَا كَانَ فِيهَا مُتَمَعٌ لِمَنْ يُجَاوِرُهَا، وَلَا كَانَتْ فِي خِلَالِ مَعْمُورٍ، وَلَا قُرْبِ مَعْمُورٍ <sup>(٤)</sup>، بَحِيثٌ إِنْ وَقَفَ وَاقِفٌ بِأَدْنَى <sup>(٥)</sup> الْمَعْمُورِ، وَصَاحَّ بِأَعْلَى صَوْتِهِ، لَمْ يَسْمَعُهُ مَنْ فِي أَدْنَى ذَلِكَ الْغَايِرِ <sup>(٦)</sup>، فَعَمَّرَهَا الَّذِي أَقْطَعَهَا، أَوْ أَحْيَاهَا؛ بِحَرْثٍ،

(١) وهي في «ق» أيضاً.

(٢) في «ع»: «أَرْضاً وَلَمْ يَكُنْ عَمَّرَهَا»، وفي «ز»: «أَضَى أَلْيَعْمَرَهَا».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «بو» «ز» و«ق»: «عليها».

(٤) في «ب» و«ق»: «وَلَا يَقْرُبُ مَعْمُورٍ»، وفي «ز»: «وَلَا فِي قُرْبِ مَعْمُورٍ»، وفي «ع»: «وَلَا يَقْرُبُهُ».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وظيّر «ز» و«ق»: «فِي أَدْنَى».

(٦) كذا في «ق» بالمعجمة، وفي «خ» و«ب»: «الْعَامِرُ» بالمهملة، وهو خطأ، وفي «ز»:

«الْمَعْمُورُ»، وهو خطأ أيضاً.

والعامر والغامر ضِدَّان؛ فالغامر في كلامهم: مَا كَانَ مِنَ الْأَرْضِ مَوَاتٍ يُمْكِنُ اسْتِصْلَاحُهُ، أَمَّا الْعَامِرُ فَهُوَ لِمَا هُوَ الْمَزْرُوعُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «فِي الظُّلُمِثِ يَغْمَرُ إِنْهُ مَسَحَ السَّوَادَ عَامِرَةً وَغَامِرَةً، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ: عَامِرَةً وَخَرَابَةً. قُلْتُ (لِأَزْهَرِي): قِيلَ لِلْخَرَابِ: غَامِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ غَمَرَهُ فَلَا تُمْكِنُ زِرَاعَتُهُ، أَوْ كَبَسَهُ الرَّمْلُ وَالتَّرَابُ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْمُنَرُّ فَجَبَتْ فِيهِ الْأَبَاءُ وَالتَّرْدِيُّ، فَلَا يُنْبِتُ شَيْئاً» اهـ.

وَوَقَعَتْ فِي «ع»: «الْأَبَرُ» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوُهَا، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ بِلَا شَكٍّ.

أَوْ حَفَرٍ، أَوْ غَرْسٍ، أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ إِلَيْهَا لِيَسْقِيَهَا<sup>(١)</sup>، أَوْ بِنَاءٍ بِنَاهٍ: أَنَّهَا لَهُ مِلْكٌ مَوْرُوثٌ عَنْهُ، يَبِيعُهَا إِنْ شَاءَ، [وَيَفْعَلُ فِيهَا<sup>(٢)</sup> مَا أَحَبَّ] <sup>(٣)</sup>.

٧٧٥. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى عَادَتْ غَيْرَ عَامِرَةٍ<sup>(٤)</sup>: أَتَكُونُ بَاقِيَةً لَهُ وَلِعَقِبِهِ، أَمْ تَعُودُ إِلَى حُكْمِ مَا لَمْ يُمْلِكْ<sup>(٥)</sup> قَطُّ؟

٧٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَحَجَّرَ أَرْضاً بِغَيْرِ إِقْطَاعِ الْإِمَامِ، فَيَمْنَعُهَا مِمَّنْ يُحْيِيهَا، وَلَا يُحْيِيهَا هُوَ.

٧٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضٍ<sup>(٦)</sup> أَجيراً<sup>(٧)</sup>، أَوْ رَقِيقَةً، أَوْ قوماً اسْتَعَانَهُمْ فَأَعَانُوهُ طَوْعاً، وَرَيْثَهُمْ<sup>(٨)</sup> إِسْعَافُهُ<sup>(٩)</sup> فِي الْعَمَلِ<sup>(١٠)</sup>: أَنَّ تِلْكَ الْأَرْضَ لَهُ، لَا لِلْعَامِلِينَ فِيهَا.

(١) كُنا فِي «ع» أَيْضَ آ، وَيَجُوزُ قَوْلُهُ: أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ إِلَيْهَا لِيَسْقِيَهَا، وَفِي «ب»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ سَقِيَهَا»، وَفِي «ز»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ سَاقَهُ إِلَيْهَا»، وَفِي «ق»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ يَسُوقُهُ إِلَيْهَا».

(٢) فِي «ز»: «بِهَا».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَفِي «ب» أَيْضاً.

(٤) فِي «ب» وَ«ق» مَكَانُ قَوْلِهِ «غَيْرَ عَامِرَةٍ»: «غَامِرَةٌ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَفِي «ز»: «غَامِرَةٌ» بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِهْمَالِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضَ أَوْ فِي «ب»: «تَمْلِكُ».

(٦) كُنا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «أَرْضٍ» بِغَيْرِ أَلْفٍ وَوَلَامٍ، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْأَرْضُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَجْرَاءُ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع» وَ«خ»: «وَبَيْنَهُمْ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) كَذَا فِي «ق» أَيْضاً، وَفِي «ز»: «اسْتَعَانَتْ»، وَفِي «ع»: «اسْتَعَانَتْ»، وَفِي «ب»: «إِعَانَتْ»، وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضَ أَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

(١٠) كَذَا فِي «ع» أَيْضَ أَوْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَالْعَمَلُ لَهُ».

٧٧٨. وَأَتَفَقُّوْا أَنْ مِّنْ مَّلَكٍ أَرْضاً مُّحْيَاةٌ، لَيْسَتْ مَّعْدِنًا<sup>(١)</sup>: فليس للإمام أن يترعها<sup>(٢)</sup> منه، ولا أن يقطعها غيره.

٧٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْدِنِ يَظْهَرُ: أ هو<sup>(٣)</sup> لربّ الأرض؟ أم للإمام أن يفعل فيه ما رأى؟

\* \* \*

---

(١) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ن» ليس فيها معدن.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» يترعها.

(٣) كذا في «ز» وفي «ب» بضمة وفي «ب»: هيخذ ف همزة الاستفهام.

## ٤٤ - النفع

١.٧٨٠. تَفْقُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ بَثْلٌ<sup>(١)</sup> الْمَالِ فَأَقْلُ - إِذَا كَانَ فِي الْبَاقِي غِنًى يَقُومُ بِالْمَتَصَدِّقِ، وَبِمَنْ<sup>(٢)</sup> يَعْوَلُ -: (فِعْلٌ)<sup>(٣)</sup> خَيْرٌ لِلْخَالِ، وَالنِّسَاءِ اللَّاتِي لَا أَزْوَاجَ لَهُنَّ، إِذَا كَانُوا بِالْغَيْنِ، عُقْلَاءَ، أَحْرَارًا، غَيْرَ مُحْجُورِينَ، وَلَا عَلَيْهِمْ دِيُونٌ لَا يُفْضَلُ<sup>(٤)</sup> بَعْدَهَا الْمَقْدَارُ الَّذِي ذَكَرْنَا.

٧٨١. وَاحْتَفَلُوا فِي النِّسَاءِ أَخِي<sup>(٥)</sup> لِأَزْوَاجٍ، وَفِي كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا.

٧٨٢. وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَاتَ لَزْوَاجٍ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ مِنْ مَالِهَا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا قِيَمَةَ لَهُ.

٧٨٣. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَمِنْ مُبِيحٍ لَهَا الثُّلُثُ، وَمِنْ مُبِيحٍ لَهَا الْجَمِيعُ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالْيُخْلَسُخ «خ» فَأُثْبِتَهَا فِي الْهَامِشِ عِنْدَ مُقَابِلَتِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَثْبَتَهُ أَوَّلًا لَامَرٍ: «بَثْلِي»، وَهِيَ فِي «ق» «بَثْلِي» لَكِنْ جَعَلَهَا مُحَقَّقَ الْكِتَابِ «بَثْلُ»، ثُمَّ قَالَ مَعْلَقًا: «وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ - يَعْنِي: مَخْطُوطَاتِ «ق» -: «بَثْلِي الْمَالِ»، وَالْمَطْبُوعُ - يَعْنِي: الَّذِي بِتَحْقِيقِ الْكُوثُرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ - «بَثْلُ»، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. اهـ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَمِنْ» بِغَيْرِ الْبَاءِ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «لَا تَفْضَلُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «لَاتِ» بِالْإِفْرَادِ.

٧٨٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ<sup>(١)</sup> أَنْ يَتَصَدَّقَ (بشيء) <sup>(٢)</sup> مِنْ مَالِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا.

٧٨٥. وَاخْتَلَفُوا: أَتَتَصَدَّقُ الْمَرَأَةُ مِنْ مَالِ لَزَوْجٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِمَا لَا يَكُونُ فُسَاداً أَمْ لَا؟

٧٨٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ الَّتِي هِيَ الزَّكَاةُ لَا تَحِلُّ لِبَنِي الْعَيَّاسِ، وَلَا لِبَنِي أَبِي طَالِبٍ<sup>(٣)</sup> نَسَائِهِمْ وَرَجَالِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ ذَوِي السَّهَامِ (فِي صَفَاتِهِمْ)<sup>(٤)</sup>.  
٧٨٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ، وَالْعَطِيَّةَ، (وَالْهَدِيَّةَ)<sup>(٥)</sup>: حَلَالٌ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ<sup>(٦)</sup>، وَمَوَالِيهِمْ.

٧٨٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَا عَدَا مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ نَسَائِهِمْ<sup>(٧)</sup> وَرَجَالِهِمْ، صِغَارِهِمْ وَكِبَارِهِمْ؛ فَإِنَّ صَدَقَةَ<sup>(٨)</sup> التَّطَوُّعِ جَائِزَةٌ عَلَى غَنِيِّهِمْ وَقَصِيرِهِمْ، وَإِنَّ الصَّدَقَةَ الْمَفْرُوضَةَ جَائِزَةٌ لِأَهْلِ السَّهَامِ مِنْهُمْ إِلَّا قَوْلًا رُوِيَ

(١) كُتِبَ فِي «ع» أَيْضُوفِي «مِعَازٍ» وَ«نَحْيٍ» لِلرَّجُلِ.

(٢) وَهِيَ قِيَّةٌ وَ«وَقَعَ» أَيْضاً أ.

(٣) فِي «ب» «لِبَنِي آلِ طَالِبٍ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «لِبَنِي آلِ أَبِي طَالِبٍ»، وَفِي «ع»: «لِبَنِي طَالِبٍ»، وَفِي «ز»: «لِبَنِي الْمُطَّلِبِ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ إِذْ غَايَةُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ذِكْرُ مَنْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٥) وَهِيَ قِيَّةٌ وَ«وَقَعَ» أَيْضاً أ.

(٦) كُتِبَ فِي «ب» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ز» وَ«ق»: «بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

(٧) كُتِبَ فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«و»: «وَنَسَائِهِمْ» بِزِيَادَةِ «وَاو».

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «الصَّدَقَةُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

عن أصبغ بن الفرج<sup>(١)</sup>: أن قريشاً كلَّها لا يحلُّ لها الصدقة.

٧٨٩. واتَّفَقُوا أن الصدقة المطلقة، والهبة، والعطية، إذا كانت مُجرَّدة بغير شرط نوابٍ، ولا غيره، ولا في مشاع<sup>(٢)</sup>؛ فإن كانت عقاراً، أو غيره، وكانت مُفرَّعة غير مشغولة من حين / الصدقة إلى حين القبض، فقبلها الموهوب له<sup>(٣)</sup>، أو المُعطى، أو المُتصدِّق عليه، وقبضها بإذن<sup>(٤)</sup> الواهب والمُعطي

(١) قال في «المحلى» (١٤٧/٦) - عند ذكره اختلافهم في تعيين من هم آل محمد الذين لا تجوز لهم الصدقة؟ - «وقال أصبغ بن الفرج المالكي آل محمد جميع قريش، وليس الموالي منهم» اهـ.

وفي «البيان والتحصيل» لابن رشد الجذَّ رحمه الله (٣٨١/٢-٣٨٣): «قال أصبغ: وآل محمد عشيرته الأقربون: آل عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف وآل فُصَيٍّ، وآل غالب.. وقد جاء عن رسول الله ﷺ يوم نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] نادى بأعلى صوته: «يا آل فُصَيٍّ، يا آل غالب، يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمة رسول الله! اعملوا ما عند الله؛ فإني لا أمليك لكم من الله شيئاً». فتبين بمناذاته إياهم أنهم عشيرته الأقربون. وقد اختلف الناس في سهم ذوي القربى، والغنيمة: من هم؟ فبين الناس من قال: محمد وقربائه خاصة، ومنهم من قال قريش كلها قُزَيٍّ. وقد بلغني عن ابن عباس أنه سُئل عن ذلك، فقال: نحن هم - يعني: آل محمد - وقد أبى ذلك علينا قومنا. قال أصبغ: الذي وجدت عليه معاني العلم والآثار أنهم آل محمد خاصة» اهـ.

وانظر أيضاً نفس النص عن أصبغ رحمه الله من «العُتْبِيَّة» باختلاف يسير كما في «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد رحمه الله (٢٩٧/٢).

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «ولا كانت في مشاع».

(٣) زيادة من «ق» و«ع»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث، وزادها في «ط» أيضاً، وهي ضرورة للسباق.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «فإن» وهو تصحيف، ومكانها في «ط»: «عن»!

وَالْمُتَصَدِّقِ، فِي صِحَّةِ الْوَاهِبِ وَالْمَعْطَى وَالْمُتَصَدِّقِ: فَقَدْ مَلَكَهَا، مَا لَمْ يَرْجِعِ الْوَاهِبُ وَالْمَعْطَى فِي ذَلِكَ.

٧٩٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَرِيضِ إِذَا كَانَ <sup>(١)</sup> تُلْتُ مَالَهُ فَأَقْلٌ: أَنَّهُ نَافِذٌ.

٧٩١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ أَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ إِقْرَارُهُ.

٧٩٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ <sup>(٢)</sup> لَهُ عِنْدَ آخَرٍ حَقٌّ وَاجِبٌ، مَعْرُوفُ الْقَدْرِ، غَيْرُ مَشَاعٍ، فَاسْقَطَهُ عَنْهُ بَلْفِظِ الْوَضْعِ وَالْإِبْرَاءِ <sup>(٣)</sup>: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِأَزْمٍ لِلْوَضْعِ الْمُبْرَأِ.

٧٩٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ، أَوِ الْمَوْهُوبَ لَهُ، أَوِ الْمَعْطَى، وَالْمُهْدَى إِلَيْهِ، إِنْ لَمْ يُقْبَلْ بِهِ تَمْلِكُ: أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَنْ تَفَحَّ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ حَلَالٌ لَهُ تَمْلِكُهُ <sup>(٤)</sup>.

٧٩٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أَخَذَ الْمُتَصَدِّقُ بِغَيْرِ حَقٍّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ، بَعْدَ أَنْ قَبِضَهُ أَلَهُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ: حَرَامٌ.

٧٩٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ هِبَةَ فُرُوجِ النِّسَاءِ، أَوْ عُضْوٍ <sup>(٥)</sup> مِنْ عَبْدٍ، أَوْ أَمَةٍ، أَوْ عُضْوٍ <sup>(٦)</sup>

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«و» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «كَانَتْ».

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «كَانَتْ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَّبَهَا فِي «ط».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«و» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَلَا بُرَاءَ» - هَكَذَا مَشْكُوتَةٌ - وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ.

(٤) فِي «ب»: «يَمْلِكُهُ»، وَفِي «ق» تَمْلِكُهُ، وَهِيَ بِغَيْرِ نَقْطٍ فِي «ع».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«و» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَوْ «عُضْوٌ» بِالنَّصْبِ وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَإِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظَةِ: «فُرُوجٍ» قَبْلَهَا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«و» أَيْضاً وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِأَيْضَى «ب» وَ«و».

من حيوان: لا يجوز<sup>(١)</sup> وكذلك الصدقة<sup>(٢)</sup> [إه]، و الحطية، [والهدية]<sup>(٣)</sup>.

٧٩٦. واختلّفوا في هبه جزم كل، مشاع في الجميع؛ كنضف، وما أشبهه.

٧٩٧. واتفقوا على جواز إيقاف أرض لبناء مسجد، أو لعمل مقبرة<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أ يوافق «ب» «لا يجوز ذلك».

(٢) سقطت من «و» «ع» أيضا وأهي في «ق».

(٣) سقطت من «ع» أيضا وأهي في «ز» و«ق».

(٤) قال الزئمي في «العمدة» قلت: دعوى الإجماع على ذلك ليس بصحيح، بل

مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماعة لا غير. ومذهب أبي حنيفة: أنه لا يصح الوقف، ولأصحابه تفصيل في ذلك، ولهم في وقوف المنقولات أيضاً اختلاف وتفاصيل، وبهذا تنتفي دعوى الإجماع، والله أعلم. اهـ.

وقال في «المعاني البعة» (٢/ ١٤ + ١٥): «و عند أبي حنيفة لا يصح الوقف أصلاً، ولكن أصحابه استثنوا هذا فقالوا: يصح، ولكن لا يلزم، وللواقف الرجوع فيه، وإذا مات رجع فيه ورثته، إلا أن يوصي بعدهم وقيلزم، أي يحكم بلزومه حاكم. وروي ذلك عن علي، وابن عباس، وابن مسعود. وعند أصحاب أبي حنيفة: لا يلزم وقف المنقولات، وإن أخرج مخرج الوصية. اهـ.

قلت: ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله؛ كما في «أحكام الوقف» لهلال بن يحيى وغيره: أن الوقف عنده غير جائز بإطلاق. وما حكوه عن أبي يوسف رحمه الله ومناظرته لمالك في حكمه بقوله وقول أبي حنيفة بحضرة الرشيد، واحتجاج مالك عليه بكون أخباس رسول الله ﷺ بخير، فذلك، وأخباس أصحابه ما زالت قائمة شاهدة، وكذا رجوع أبي يوسف عن قوله وقول صاحبه إلى قول مالك، وأهل المدينة؛ كل ذلك فيه دليل على صحة نسبة القول بعدم الجواز مطلقاً إلى أبي حنيفة رحمه الله.

لكن ا عترض بعض أصحابه على هذا، وادّعى عدم فهم من نسب ذلك إليه - من أصحابه وغيرهم - لحقيقة مذهبه، ومن ذلك قول الشرخسي في البسوط: «و ظن بعض =



٧٩٨. وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اسْمَ : يُؤْتِيهَا فِيهَا حَيٍّ (دُنَيْسٌ فِيهَا بِأَمْرِهِ، أَوْ بَنِي المسجد، وَصَلِّيَ فِيهِ بِأَمْرِهِ: فَلَارْجُوعَ لَهُ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَبَدًا<sup>(٢)</sup>).

٧٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِي إِيقَافِ كُلِّ شَيْءٍ [مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا]<sup>(٣)</sup> غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا.

٨٠٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ<sup>(٤)</sup> مَنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ ذَكَورًا لَا أَنْثَى فِيهِمْ<sup>(٥)</sup>، أَوْ إِنَاثٌ

= أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه غير جائز - يعني: الوقف - على قول أبي حنيفة، وإليه يُشير في ظاهر الرواية. فنقول: أما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فكان لا يُجيز ذلك، ومُراده: ألا يجعله لازمًا؛ فأما أصل الجواز فثبت عنده؛ لأنه يجعل الواقف حابسًا للعين على ملكه، صارفًا للمنفعة إلى الجهة التي سماها؛ فيكون بمنزلة العارية، والعارية جائزة غير لازمة؛ وللهذا أوصى بعد موته يكون لازمًا بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت. اهـ.

قلت: والقول بعدم جواز الوقف مطلقًا، وعدم الاعتداده مروئيًا أيضًا عن شريح بل ومنسوب لفقهاء الكوفة بإطلاق.

وعلى كُلِّ؛ فالقول بعدم جواز الوقف مطلقًا أو حتى القول بأنه جائز، لكن ليس بلازم لصاحبه قول مخالف للإجماع القديم، كما عرفت مما تقدم من مُناظرة مالك لأبي يوسف رحمهما الله، وتوقيف مالك لأبي على أخيه أبيس النبي ﷺ وأصحابه، حتى روي عن جابر رضي الله عنه؛ أنه قال: «لم يكن أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة إلا وقف» والله أعلم.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«و» و«هـ» و«ج» و«خ»: «حين».

(٢) هكنا سياق العبارة في جميع نسخ الكتاب و«ع» أيضًا، وجاءت في «و» هكذا: «... حتى يُبنى فيها مسجد وصلي فيه، أو يُدفن فيها ميت كذلك بأمره: فلارْجُوعَ له بعد ذلك أَبَدًا».

(٣) وهي في «ز» أيضًا.

(٤) هنا في «ق» و«هـ»: «كل»، وليست في باقي النسخ والأصول.

(٥) كنا في «ق» أيضًا، وفي «ب» و«ز»: «لا إناث فيهم».

لَا ذَكَرَ فِيهِ<sup>(١)</sup>، فَأَعْطَاهُمْ كُلَّهُمْ، أَوْ [أَعْطَاهُنَّ]<sup>(٢)</sup> كُلَّهُنَّ عَطَاءً سَاوِيٍّ فِيهِ، وَلَمْ يُفْضَلْ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ نَافِذٌ.

٨٠١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ [ذُكُورًا]<sup>(٣)</sup> وَبَنَاتٌ<sup>(٤)</sup>، فَعَدَلَ فِيمَا أَعْطَاهُمْ بَيْنَهُمْ: أَنَّ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> جَائِزٌ نَافِذٌ.

٨٠٢. وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْعَدْلِ هُنَا<sup>(٦)</sup>، وَ(فِي)<sup>(٧)</sup> الْمُفَاضَلَةِ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ فِيهِ جَائِزٍ.

٨٠٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِباحَةِ الْهَدِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ<sup>(٨)</sup> مِنْ الرَّقِيقِ، بِخَبَرِ الَّذِي يَأْتِي بِهَا، وَلَوْ أَنَّهُ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ ذِمِّيٌّ، أَوْ عَبْدٌ<sup>(٩)</sup>.

٨٠٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِباحَةَ الطَّعَامِ لِلْأَكْلِينَ فِي الدَّعَوَاتِ، وَجَنِّي الثَّمَارِ لِلْأَكْلِينَ: جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَفَاضَلُوا فِيمَا يَنَالُونَ مِنْهُ.

\*\*\*

(١) كَذَا فِي قِيْلًا، وَفِي «ب» وَ«و» لَا ذَكَرَ فِيهِ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» «ق» أَيْضًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «ق»: «لَوْ إِنَّا»، بِالتَّخْيِيرِ لَا الْجَمْعَ، وَسَبَقَ الْعِبَارَةُ مَعَ الَّتِي تَسْبِقُهَا تَنْتَهِي الْمَجْمَعُ، لَا التَّخْيِيرَ.

(٥) فِي «ز»: «مَنْ كَانَ لَهُ ذُكُورٌ وَإِنَّا»، وَفِي «ق»: «مَنْ كَانَ لَهُ ذُكُورٌ أَوْ إِنَّا».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «ز» وَ«ق» «فَذَلِكَ».

(٧) فِي «ب» وَ«ز»: «هِنَا».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَأَنْ كَانَ».

(١٠) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ، وَفِي «ز»: «أَوْ غُلَامٍ».

## ٤٥- [كتاب] الفرائض

٨٠٥. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ كَانَ عَبْدًا لَا شُعْبَةً لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِ، وَلَا تَبِعَةً لِسَيِّدِهِ<sup>(١)</sup> (قَبْلَهُ)<sup>(٢)</sup>، وَلَا فِي نَصِيهِ مِنَ الْمِيرَاثِ لَوْ وَرَثَ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَنْ<sup>(٤)</sup> يُشْتَرَى، وَلَمْ يُعْتَقْ حَتَّى قَسِمَ الْمِيرَاثُ: فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ شَيْئًا<sup>(٥)</sup> (٧) (٧).

(١) كذا في «ع»، وفي «خ»: «ولا تبعته لسيده» هكذا بهذا الشكل، ولعله تصحيف من المثبت، وفي «ب»: «ولا يبيعه سيده».

(٢) كذا في «ع»، وفي «خ»: «ولا قبله» بقصد استئناف جملة جديدة، بحيث يكون المعنى: «ولا يكون في ملكه، ولا في نصيبه من الميراث... إلخ»، وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه؛ إلا أنه يجعل جملة «ولا تبع لسيده» المذكورة قبلها جملة ناقصة غير تامة المعنى، والله أعلم.

(٣) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ط»: «مالو ورث تمكن به»، وهو تصرف محض من المحقق، غفر الله له.

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ»: «أين»، ورسمها في «ع» كـ «سِمَ يَلُ» لكن بغير نقط.

(٥) قال في «المحلى» (مسألة رقم ١٧٤٠): «والعبد لا يرث، ولا يورث، ماله كله لسيده، هذا مالا خلاف فيه». اهـ.

(٦) هذه الفقرة ساقطة كلها من «ز».

(٧) قال الرَّمْيُ في «العمدة»: «قلت: دعوى الإجماع على ذلك لا يصح؛ لأن عند طاوس: أن العبد يرث، ويُدفع الميراث إلى مولاه، وعند ابن مسعود والحسن: يُشترى ببعض الثَّركِ، فَيُعْتَقْ ثُمَّ يُدْفَعْ إِلَيْهِ الْمَالُ؛ ولهذا انتفى دعوى الإجماع، والله أعلم». اهـ.

قلت: أما قول ابن مسعود والحسن - وإن كان لا يصح عن ابن مسعود رضي الله عنه كما =

٨٠٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَالَ الْعَبْدِ (إِذَا مَاتَ) <sup>(١)</sup> لِسَيِّدِهِ وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُمَا مُخْتَلَفًا <sup>(٢)</sup>،  
وَأَنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ إِذَا كَانَ لَا شُعْبَةَ لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِ.

٨٠٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَمَّةَ فِي هَذَا كَالْعَبْدِ.

٨٠٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَانَ كَا فِرًا، وَ <sup>(٣)</sup> لَمْ يُسْلِمْ إِلَّا بَعْدَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ:  
فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمَ.

٨٠٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ:

- فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ <sup>(٥)</sup> وَغَيْرُهُ: يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرُ الْمُسْلِمَ  
بِالْوَلَاءِ.

= ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ - فَقَدْ احْتَرَزَ لَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا فِي نَصَبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ لَوْ  
وَرَّثَهُنَّ دَأْيَشْتَرَى» .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ طَاوُسٍ جَمَلَهُ ، فَهُوَ شَيْءٌ حَكَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ، وَبَصِيفَةُ التَّمْرِ يُضِيءُ كَابِنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ»، وَالْعُمَرَانِيُّ فِي «الْبَيَانِ» - وَالَّذِي عَلَيْهِ  
اعْتِمَادُ الرَّيِّ يُمْكِنُ أَكْثَرُ مَا يَحْكِيهِ مِنْ مَذَاهِبٍ كَمَا قَدْ مَنَّا - وَلَنْ نَجِدَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ  
أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمُسْتَنَدَةَ الَّتِي تُعْنَى بِنَقْلِ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ؛ كـ «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»،  
و«مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»، أَوْ كُتُبِ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَالطَّحَاوِيِّ وَنَحْوِهَا. فَفِي النَّفْسِ مِنْ نِسْبَةِ  
ذَلِكَ إِلَى طَاوُسٍ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلَفٌ أ»، وَفِي «ط»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلَفَانِ»، وَفِي «ز»:  
«دَيْنُهُمَا مُخْتَلَفَيْنِ»، وَفِي «ق»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلَفَيْنِ».

(٣) كَذَا فِي «ب» «ز» وَ«ع» أَيْضًا وَفِي «أ» وَ«و».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «ع»: «أَنَّهُ لَا يَرِثُ بِغَيْرِ فَاءٍ قَبْلَ «إِنَّ»، وَفِي «خ»: «فَلَا  
يَرِثُ».

(٥) هَذَا هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» لِلْكُتُوبِ (بِرَقْمِ ٢٩٩٦)، =

- وَرُؤِينَا عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمِيٍّ، وَمَسْرُوقٍ<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ قَرِيبَهُ الْكَافِرَ.

= قال: «أخبرنا أحمد، قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، قال: حدثنا خالد، عن محمد بن رجل أعتق عبداً له نصرانياً، ثم مات، فلا يرثه. قلت (أي: الكؤوسج): ما تقول أنت؟ قال: لم لا يرثه؟ إنما هذا ولي من الرق». اهـ.  
قلت: وعنه رواية أخرى: أنهما لا يثوران، حكاهما عنه أصحابه. انظر: «الكافي» للموفق ابن قدامة (٣١١/٢).

(١) انظر الحكاية عنهم في: «المحلى» (٣٠٤/٩)، وزاد عليهم هناك: يحيى بن يعمر<sup>(٢)</sup> (في المطبوع من «التمهيد»: يحيى بن بشر، وهو خطأ)، وإبراهيم النخعي، وإسحاق بن راهوثة وحكاه عنهم جميعاً أيضاً ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦٣/٩)، وزاد عليهم: «سعيد بن لمسب، ومحمد بن الحنفية، وجعفر بن محمد بن علي، وعبد الله بن نفيل، ثم قال: وفزقة قالت بقولهم: منهم: إسحق بن راهوثة، به، على اختلاف عنه في ذلك». اهـ.  
وفي «الأوسط» لابن المنذر (٤٦٣/٧) وكان إسحاق يميل إلى حديث معاوية ومعاذ ويقول: يستعمل ههنا». اهـ.

قلت: يقصد بحديث معاوية ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٣٢١٠٢) وغيره من حديث الشعبي عن عبد الله بن مغفل، قال: ما رأيت قضاءً بعد قضاء أصحاب محمد ﷺ أحسن من قضاء قضى به معاوية في أهل الكتاب، قال: «نرثهم ولا يرثونا، كما يحل لنا النكاح فيهم، ولا يحل لهم فينا». اهـ.

وقد استنكر الكوثري في تحقيقه على المصنف حكاية هذا القول عن مسروق، فقال: «بل الذي صح عن مسروق استنكار ما فعله معاوية». اهـ.

قلت: ولعل إنكاره هذا من أجل ما وقع في «المحلى» من طريق حماد بن سلمة، أخبرنا داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق: «أن معاوية كان يورث المسلم من كافر، ولا يورث كافر من المسلم. قال مسروق: ما حدث في الإسلام قضاء أعجب إليّ منه». اهـ.

(\*) في «المغني» لابن قدامة (١٦٧/٧): «وي أن يحيى بن يعمر احتج لقوله، فقال: حدثني أبو الأسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «الإسلام يزيد، ولا ينقص». ولأننا ننكح نساءهم، ولا ينكحون نساءنا، فكنلك نرثهم، ولا يرثونا». اهـ.

- وروى عن الحسن، وعكرمة، وجابر بن عبد الله<sup>(١)</sup>: «أن العبد إن أعتق، والكافر إن أسلم قبل قسمة الميراث: أنهما يرثان. وروى ذلك عن عمر، وعثمان<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما، وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>».

٨١٠. واتفقوا أنه لا يرث قاتل عمداً، بالغ، ظالم، عالم بأنه ظالم، من الدية خاصة<sup>(٤)</sup>.

٨١١. واختلفوا فيما عدا ذلك.

ورؤنا عن الزهري<sup>(٥)</sup>: «أن القاتل يرث من المال لا من الدية».

= قلت: وهذا خطأ، وصوابه: «ما حدث في الإسلام قضاء أحب إلي منه» كما عند الدارمي في «سننه» (٢٩٩٥)، وهو الذي يروي المصنف الأثر من طريقه، والله أعلم.

(١) حكاه عن ثلاثهم ابن المنذر في «الأوسط» (٤٧٢/٧-٤٧٣).

(٢) انظر: «الأوسط» (٤٧٢/٧-٤٧٣).

(٣) عنه رحمه الله في ذلك روايتان أيضاً قال ابن قدامة في «المغني» (١٧٢/٧): «اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث مورثه المسلم، فنقل الأثر من، ومحمد بن الحكم: أنه يرث... ونقل أبو طالب فيمن أسلم بعد الموت: لا يرث، قد وجبت الموارث لأهلها». اهـ.

(٤) قال الزبيدي في «العمدة»: «قلت: دعوى الإجماع على ذلك لا يصح؛ لأن عند الأصم وابن علقمة: أن القاتل عمداً يرث، وعند الحسن وابن سيرين: يورث من الدية أيضاً، والله أعلم». اهـ.

قلت: الأصم وابن علقمة ليسا على شرطه في الكتاب، وما حكي عن الحسن وابن سيرين فإنما هو في قاتل الخطأ، لا قاتل العمد.

قال أبو عمر ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥٠/٢٥): «أجمع العلماء على أن القاتل عمداً لا يرث من مقتوله، إلا فرقة شذت لجهلهم، كلهم هل بدع». اهـ. قلت: ولعله يعني بأهل البدع: الأصم، وابن علقمة.

(٥) قال - كما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٣٢٠٤٨) -: «القاتل لا يرث من دية من»

٨١٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ لَا يَرِثُ: لَا يَحْجُبُ<sup>(١)</sup> مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ مِنَ الْعَصَبَاتِ<sup>(٢)</sup> خَاصَّةً.

٨١٣. وَاخْتَلَفُوا: أَيْ يَحْجُبُ ذَوِي السَّهَامِ عَنْ أَعْلَى سِهَامِهِمْ إِلَى أَقْلِهِمْ أَمْ لَا؟

٨١٤. وَهَلْ يَحْجُبُ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ أَمْ لَا؟

٨١٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَرِثْهُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْعَصْبَةِ إِلَّا إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ الْأَشْيَقَاءُ، أَوْ لِلْأَبِ، أَوْ لِلْأُمِّ، وَلَيْسَ هُنَاكَ أَبٌ، وَلَا جَدٌّ - وَإِنْ عَلَا - مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَلَا ابْنٌ ذَكَرٌ، أَوْ أُنْثَى، وَلَا وَلَدٌ [وَلِدٌ]<sup>(٤)</sup> ذَكَرٌ - وَإِنْ سَقَلَ نَسَبُهُمْ لَا ذَكَرٌ وَلَا أُنْثَى: فَإِنْ هَذِهِ الْوَرَاثَةُ وَرِاثَةُ كَلَالَةٍ.

٨١٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ وَرِثَهُ ابْنٌ لَهُ (ذَكَرٌ)<sup>(٥)</sup> فَصَاعِدًا<sup>(٦)</sup>؟ أَنَّهُ لَمْ يُورَثْ كَلَالَةً.

٨١٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَبَ يَرِثُ.

٨١٨. وَأَنَّ الْجَدَّ يَرِثُ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَأَبَايَتُهُ<sup>(٧)</sup>، لَيْسَ دُونَهُ أُمٌّ - وَإِنْ عَلَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُ أَبٌ حَيٌّ.

= قَتَلَ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ وَلَدًا أَوْ وَالِدًا، وَلَكِنْ يَرِثُ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْطَعَ الْمَوَارِيثَ الَّتِي فَرَضَهَا. اهـ. وانظر: «المحلى» (٣٢/١١).

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا هُوَ فِي «ز» وَ«ق»: «فَإِنَّهُ لَا يَحْجُبُ».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و» وَ«ز»: «الْعَصْبَةُ» بِالْإِفْرَادِ

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا أَوْ فِي «و» وَ«و» هِيَ «مَنْ لَا يَرِثُهُ».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٦) فِي «ع»: «وَعَلَى أَنْ مَنْ وَرِثَهُ مِنْ ذَكَرٍ فَصَاعِدًا»!

(٧) هُنَا فِي «خ» وَ«ع» زِيَادَةُ دُونَهُ، وَلَا أَدْرِي مَا وَجَّهَهَا!

٨١٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْابْنَ، وَابْنَ الْابْنِ وَإِنْ سَقَلْ: يَرِثُ، إِذَا كَانَ يَرْجِعُ بِنَسَبِ آبَائِهِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَلَمْ تَحُلْ بَيْنَ اثْنَيْنِ <sup>(١)</sup> مِنْهُمَا أُمٌّ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ حَيٌّ، أَوْ ابْنُ ابْنِ <sup>(٢)</sup> أَقْرَبُ مِنْهُ (يَرِثُ) <sup>(٣)</sup>.

٨٢٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأَخَ طَلِيقَةً (أَوْ لِلْأَبِ) <sup>(٤)</sup> يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ ذَكَرٌ، وَلَا ابْنُ ابْنٍ - [كَمَا ذَكَرْنَا] <sup>(٥)</sup> - وَإِنْ سَقَلْ، وَلَا أَبٌ، وَلَا جَدٌّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ - [كَمَا ذَكَرْنَا] <sup>(٦)</sup> - وَإِنْ عَلَا.

٨٢١. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ؟ فِي <sup>(٧)</sup> بَعْضِ الْمَسَائِلِ مَعَ الْأَبِ.

٨٢٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَخَ لِلْأُمِّ <sup>(٨)</sup> يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ <sup>(٩)</sup> ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى، أَوْ ابْنُ ابْنٍ ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى وَإِنْ سَقَلُوا، أَوْ أَبٌ، أَوْ جَدٌّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ - [كَمَا قَدْ مَنَّا] <sup>(١٠)</sup> - وَإِنْ عَلَا.

٨٢٣. وَاخْتَلَفُوا: أَيُّرِثُ مَعَ [الْأَبِ وَ] <sup>(١١)</sup> الْجَدُّ أَمْ لَا؟

- (١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً أَوْ فِي «ب» «بَيْنَ ابْنَيْنِ».
- (٢) هُنَا فِي «خ» زِيَادَةٌ: «أَوْ»، وَلَيْسَتْ فِي «ب» وَلَا «ز» وَلَا «ع».
- (٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً أَوْ هِيَ فِي «ع».
- (٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً وَمَكَانُهَا بَيَاضٌ فِي «ب»، وَجَعَلَ مَكَانَهَا فِي «ط»: «أَوْ الْأَخَ لِأَبٍ».
- (٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً وَهِيَ فِي «ز».
- (٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً أَوْ هِيَ فِي «ز».
- (٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب» بَدُونُ وَאו قَبْلُهَا، وَالْمَثْبُتُ أَصَحُّ.
- (٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً أَوْ فِي «ع»: «الْأَخَ لِأَبٍ».
- (٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «ابْنُ ابْنٍ» وَهُوَ خَطَأٌ.
- (١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً وَهِيَ فِي «ز».
- (١١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.



٨٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى الْأَخِ لِمَقُولِ الْأَبِ: لَا يَرِثُ<sup>(١)</sup> مَعَ الْأَبِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّ الْمَيِّتِ<sup>(٢)</sup> حَيَّةً.

٨٢٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِخْوَةَ كُلَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ، وَلَا مَعَ الذَّكَورِ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ الرَّاجِعِينَ بِأَنْسَابِهِمْ إِلَى الْمَيِّتِ.

٨٢٦. وَاتَّقُوا أَنْ ابْنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ، أَوْ لِلْأَبِ: يَرِثُ<sup>(٣)</sup>، وَبَنُوهُ الذَّكَورُ وَبَنُوهُمُ وَإِنْ بَعْدُوا، إِذَا كَانُوا رَاجِعِينَ بِأَنْسَابِهِمْ إِلَى الْأَخِ كَمَا ذَكَرْنَا، إِلَّا<sup>(٤)</sup> لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ، وَلَا ابْنُ ابْنٍ [كَمَا قَدْ مَنَّا]<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ نَعُدُّوهُ، لَا أَثَرٌ، وَلَا شَقِيقٌ، (وَلَا أَخٌ لِأَبٍ)<sup>(٦)</sup>، وَلَا بَحْدٌ لِأَبٍ، وَإِنْ عَلَا.

٨٢٧. وَاتَّقُوا أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ<sup>(٧)</sup> مَعَ سَنَدٍ كَنَاشِيَةِ أَحَاشَا الْجَدِّ، فَقَدْ اخْتَلَفَ<sup>(٨)</sup>:  
أَيَرِثُونَ مَعَهُ أُمًّا لَا؟

٨٢٨. وَاتَّقُوا أَنَّ ابْنَ الْأَخِ قَرَامٌ يَرِثُ<sup>(٩)</sup> (مَثَلِيَّةٌ) مَا دَامَ لِلْمَيِّتِ<sup>(١٠)</sup> وَارِثٌ، (أَوْ)<sup>(١١)</sup> عَاصِبٌ، أَوْ ذَوْرَجِمٌ لَهُ سَهْمٌ مَفْرُوضٌ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ النِّسَاءِ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «لَا يَرِثُ» بِالنِّفْيِ، وَفِي «ب» «يَرِثُ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً فِي «ب»: «الْمَيِّتَةُ».

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَأَنْ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً مَا وَهِيَ فِي «ز».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَمَكَانُهَا فِي «ع»: «وَلَا لِأَبٍ».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «لَا يَرِثُونَ»، وَفِي «ب»: «يَرِثُونَ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٧) فِي «ب» وَ«ز»: «فَقَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، أَوْ فِي «ب» «الْمَيِّتُ» بغير لام قبلها، وَصَوَّبَهَا فِي «ط» إِلَى مَا هُنَا.

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

٨٢٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِأَيِّهِ، أَوْ شَقِيقَهُ: يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ، وَلَا ذَكَرٌ. يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ <sup>(١)</sup> إِلَيْهِ، وَلَا أَبٌ، وَلَا جَدٌّ لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا، وَلَا أَخٌ شَقِيقٌ، وَلَا أَبٌ، وَلَا أَحَدٌ <sup>(٢)</sup> مِمَّنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ <sup>(٣)</sup> إِلَى أَبِي الْمَيِّتِ.

٨٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ الَّذِي ذَكَرْنَا لَا يَرِثُ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا شَيْئاً.

٨٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِأُمِّهِ، وَأَخَا الْجَدَّ لِأُمِّهِ <sup>(٤)</sup>، وَهَكَذَا مَا بَعْدَ: لَا يَرِثُونَ (مَعَ) <sup>(٥)</sup> أَحَدٍ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَلَا مَعَ فَحِيهِ رَلَهُ سَهْمٌ مِنَ الْجُلَّةِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا مَعَ ذِي حِمٍّ أَوْ رُبٍّ مِنْهُمْ نَسَباً <sup>(٦)</sup> لِلرَّجُلِ أَوْ لِلنِّسَاءِ.

٨٣٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ابْنَ الْعَمِّ هَيِّئُوهُ لِلْأَبِ: يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا؛ وَلَا عَمٌّ شَقِيقٌ، (وَلَا عَمٌّ لِأَبٍ) <sup>(٧)</sup>، [وَلَا عَمٌّ أَوْ قَرَبٌ مِنْهُ] <sup>(٨)</sup>، وَلَا ابْنُ عَمٍّ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَلَا كَانَ أَخاً لَكُمْ وَهُنَاكَ ابْنَةٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ <sup>(٩)</sup> فِي ابْنَةِ وَابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّهِ.....

(١) فِي «ب»: «يَرْجِعُ نَسَبُهُ»، وَفِي «ز»: «يَرْجِعُ نَسَبُهُ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَا أَحَدٌ» سَاقِطٌ مِنْ «ط»، وَهُوَ فِي «خ» وَ«ب».

(٣) فِي «ب»: «نَسَبُهُ» بِغَيْرِ بَاءٍ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «لِأَخِيهِ» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) وَهِيَ فِي «هَوَاع» وَ«ط».

(٦) فِي «ب» وَ«ع»: «شَيْءٌ أ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(٩) فِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» (رَقْم ٨٥): «أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنَةِ، وَابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ، قَالَ: لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ الْعَمُّ الَّذِي لَيْسَ بِأَخٍ لِأُمِّ، وَقَالَ: لَا يَرِثُ أَخٌ لِأُمِّ مَعَ»

أَنَّ النِّصْفَ لِلابْنَةِ<sup>(١)</sup>، والنِّصْفَ الثَّانِي لَابْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَيْسَ أَخًا لِلْأُمِّ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَخٌ لِلْأُمِّ مَعَ وَلَدٍ.

٨٣٣. وَاتَّقُوا أَنْ ابْنَ الْعَمِّ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُ شَيْئًا مَعَ عَاصِبٍ، وَلَا ذِي رَجْمٍ<sup>(٢)</sup> لَهُ سَهْمٌ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا مَعَ ذِي رَجْمٍ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٨٣٤. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ مَاتَ وَلَهُ ابْنَا عَمٍّ مُسْتَوِيَانِ / فِي الْقُعْدُدِ<sup>(٣)</sup> وَالْأَبَاءِ، لَا وَارِثَ لَهُ مِنَ الْعَصَبَةِ غَيْرُهُمَا: (فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوْتَةِ، وَإِنْ كَانَ)<sup>(٤)</sup> أَحَدُهُمَا أَقْرَبُ بَوْلَادَةٍ جَدٍّ<sup>(٥)</sup>؛ فَإِنَّهُ الْمَنْفَرِدُ بِالْمِيرَاثِ.

٨٣٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ تَرَكَ ابْنَتِي عَمٍّ مُسْتَوِيَتَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَخُو الْمَيِّتِ لِأُمِّهِ، وَلَيْسَ لِلْمَيِّتِ بِنْتُ<sup>(٦)</sup>؛ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ مِنْهَا أَخٌ لِلْأُمِّ؛ وَارِثٌ<sup>(٧)</sup>.

= ولد شيئا. اهـ.

قلت: هو عند ابن أبي أشيباً (٦ / ٢٤٦) بنفس الإِسْنَادِ.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لِلْأُمِّ» وهو خطأ ظاهر، وجعلها في «ط»: «لِلْأُمِّ» وهو خطأ أيضاً، فليس في المسألة أم أصلاً.

(٢) في «ب» و«ز»: «وَلَا مَعَ ذِي رَحِمٍ».

(٣) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «الْعُقْدُ»، وفي «ع»: «الْعُدَدُ» وكلاهما خطأ وتصحيف من المثبت.

وَالْقُعْدُدُ: قَرَابَةُ الْإِبْنَاءِ إِلَى الْجَدِّ الْأَكْبَرِ.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع»: «فَالْمَالُ عَلَى السُّوْتَةِ. فَإِنْ كَانَ».

(٥) في «ب» و«ز»: «بَوْلَادَةِ جَدَّةٍ».

(٦) كذا في «ع» أَيْضاً وَلَيْسَ: «لَيْسَ - كَذَا بغيرِ وَاوٍ قَبْلَهَا - لِلْمَيِّتَةِ ابْنَةُ»، وفي «ز» وَلَيْسَتْ لِلْمَيِّتِ ابْنَةُ.

(٧) في «ع»: «فَإِنَّهُ يَرِثُ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِلْأُمِّ».

٨٣٦. وَاتَّفَقُوا: أَيْرِثُ الْآخِرُ مَعَهُ شَيْئاً أَمْ لَا (يَرِثُ)؟

٨٣٧. وَاتَّفَقُوا أَنْ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا إِذَا انْفَرَدَ: أَحَاطَ بِالْمَالِ كُلِّهِ.

٨٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُعْتِقَ لَا يَرِثُ مَعَ (أَحَدٍ مِنْ) (٢) لِلرَّجَالِ الْيَلَى ذَكَرْنَا شَيْئاً، حَاشَا الْآخِ لِلْأُمِّ وَلِذَلِكَ، وَالْعَمَّ لِلْأُمِّ وَلَا نَهْ؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: أَيْرِثُ مَعَهُمْ أَمْ لَا؟

٨٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُعْتِقَ يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا، وَلَا ذُو رَجَمٍ مُحَرَّمَةٌ (أَوْ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ) (٣) مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٨٤٠. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ [ذَكَرٌ] (٤) عَاصِبٌ، وَلَا ذُو سِيَهَامٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ 'يُحِيطُونَ بِالْمَالِ: يَرِثُ الْمُعْتِقُ دُونَ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْ غَيْرِ مَنْ (٥) ذَكَرْنَا أَمْ يَرِثُ ذُوُّو الْأَرْحَامِ مِنْ غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا (٦) دُونَ الْمُعْتِقِ؟

٨٤١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْ زَوْجَتِهِ الَّتِي لَمْ تَبْنِ مَنَّهُ بِطَلَاقٍ، وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا ظَاهَرَ مِنْهَا فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ: النَّصْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ بَطْنِهَا (٧)، .....

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «ع» أيضاً أ.

(٣) وهي في «ع» أيضاً أ.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٥) في «ب» و«ز»: «ما».

(٦) وهي في «ز» أيضاً، وجعل مكانها كلها في «ط»: «أُمُّ هُوَلَاءَ».

(٧) هنا من هذا الموضع إلى قوله: «خرج بنفسه من بطنها» من الفقرة التالية في «ز»، جاء

مكانه ما نصّه: «قال أبو محمد رحمه الله: معنى خرج بنفسه من بطنها أن مجاهد قال: لا =

ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، مِنْ ذَلِكَ لَزَوْجٍ، أَوْ (٢) غَيْرِهِ.

٨٤٢. (وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ رَجَّ بِنَفْسِهِ مِنْ بَطْنِهَا، مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، ذَكَرَ أَوْ كَانَ لَهَا أُنْثَى) (٣): فَإِنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ الرُّبْعَ تَعْلِيلُ الْفَرِيضَةِ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ.

وَاحْتَلَفُوا إِذَا عَالَتْ: أَوْ يَحْطُ شَيْءٌ (٤) أَمْ لَا؟

٨٤٣. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَلِدٌ ذَكَرٌ (٥) (كَانَ) أَوْ أُنْثَى: أَنَّ لِلزَّوْجِ الرُّبْعَ.

= يُحْطُ لِلزَّوْجِ [مِنْ] التَّصَفِّ إِلَى الزَّيْعِ، وَلَا الزَّوْجَةُ [مِنْ] الزَّيْعِ إِلَى الثَّمَنِ بَابِ الْإِبْنِ كَمَا يَحْطُهَا الْإِبْنُ.

قلت: ولا أدري هل هذا كله من كلام المصنف، أم أنه كلام كان في حاشية النسخة التي نقل عنها ناسخ «ز» فأقحمها في متن الكتاب، ثم انتقل نظره إلى الفقرة التالية بعد ذلك؟ الله أعلم!

ولي ههنا ملاحظتان:

الأولى: أن قوله: «أَبْلَى قَلْبِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ»: معنى خرج بنفسه من بطنها أن.. غير تام، وأن له تنمة غير هذا الكلام الذي جاء بعده.

الثانية: أن منعب مجاهد المذكور إن كان من كلام المصنف رحمه الله؛ فالأولى به أن يجيء بعد قوله في فقرة ٨٤٤: «وَاحْتَلَفُوا فِي الرُّبْعِ الثَّانِي.. إلخ»؛ إذ هو بيان لهذا الخلاف المذكور فيها.

(١) وهي في «ع».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «مِنْ».

(٣) ولعل ناسخ «ب» «ظنك» رة فأسقطها، وفي «ع»: «وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ بِالْصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ اخْتِصَارٌ وَتَصَرُّفٌ مِنَ الرِّبْعِ رَحِمَهُ اللَّهُ».

(٤) من «ب»، وفي «خ» و«ز»: «شَيْئاً» بالنصب على بناء الفعل قبلها للمعلوم، والمثبت أوجه.

(٥) في «ب» «وَلَدٌ» بالرفع؛ لسقوط «كَانَ» بعدها منهما والعبارة في «ز»: «إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ ذَكَرٌ»، وهو خطأ.

٨٤٤. واختلفوا في الرُّبُع الثاني؟ أو للوَدُ كُورٍ وَلِدِهَا؟<sup>(١)</sup>
٨٤٥. وأجمعوا أنه يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ: الْأُمُّ، وَأُمُّهَا، (وَأُمُّ أُمِّهَا)<sup>(٢)</sup>، وهكذا صُعْدًا ما لم يكن<sup>(٣)</sup> دَوْلًا حِداً مِنْ أُمِّهِ وَلَا جَدَّةً لِأَبٍ أَقْرَبَ مِنْهَا.
٨٤٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَدَّةَ لَا تَرِثُ أَكْثَرَ مِنْ الْإِثْنَيْنِ، قُلٌّ لِأَمَلِ السُّدُسِ، إِلَّا فِي مَسَائِلِ الْعَوْلِ، أَوْ عِنْدَاجْتِمَاعِ (الْجَدَّتَيْنِ أَوْ)<sup>(٤)</sup> الْجَدَّاتِ.
٨٤٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ<sup>(٥)</sup> دَوْلًا الْجَدَّةُ أُمٌّ فَإِنَّ الْأُمَّ تَرِثُ، وَالْجَدَّةُ لَا تَرِثُ.

٨٤٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أُمَّ الْأَبِ<sup>(٦)</sup>، وَأُمُّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا هَكَذَا<sup>(٧)</sup> صُعْدًا: تَرِثُ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ<sup>(٨)</sup> أُمٌّ، وَلَا أَبٌ.

(١) في «ب» مكان قوله «ولدها» «وأحد هما»، ووضع أمامها في «ط» علامة استفهام بين قوسين هكذا (؟) كأنه استغريها، ومكانه في «ز»: «منها».

(٢) وهي في «ز» و«ع» أيضاً أ.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «إذ لم تكن»، وفي «ز»: «إذا لم يكن».

(٤) في «ب»: «ولا جدّة لأُمٍّ» وفي «ز»: «ولا جدّاً لأُمٍّ». والمثبت أصح إن شاء الله؛ إذ اختلافهم إنما هو في الجدَّتَيْنِ تجتمعان، وتكون إحداهما أقرب من الأخرى، وهما من وجهين مختلفين؛ يعني: إحداهما من جهة الأب، والأخرى من جهة الأم. انظر: «الأوسط» (٤٩/٧) وما بعدها.

(٥) سقطت من «و» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «كملت»، وكلاهما صحيح.

(٧) في «ب» و«ز» و«ع»: «أُمُّ الْأُمِّ»، وهو خطأ بدلالة ما سيأتي بعدو بكونهم اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَدَّةَ لَا مَ لَا يَحْبُجُّهَا الْأَبُ بِحَالٍ، واختلفوا: هل يَحْبُجُّ الْجَدَّةَ لِأَبٍ أُمٍّ لَا؟ انظر: «الأوسط» (٤٩/٧).

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وهكذا» بزيادة واو قبلها.

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» في هذا الموضع وما بعده: «هناك»، ولم تأت في «خ» =

٨٤٩. وَاتَّقُوا أَنهَ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّمِثًا<sup>(١)</sup>.

٨٥٠. وَاخْتَلَفُوا: أَتَرِثُ مَعَ الْأَبِ أَمْ لَا<sup>(٢)</sup>؟

٨٥١. وَاتَّقُوا إِنْ اسْتَوَتْ<sup>(٣)</sup> الْجَدَّتَانِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَمِنْ قَبْلِ الْأُمِّ: فَإِنَّهُمَا شَرِيكَتَانِ<sup>(٤)</sup> فِي السُّدُسِ.

٨٥٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ: فَإِنَّهَا تَرِثُ.

٨٥٣. وَاخْتَلَفُوا: أَتَنْقَرِدُ؟ أَمْ تُشَارِكُهَا الْآخَرَى؟

٨٥٤. وَاتَّقُوا أَنْ مِيرَاثَ الْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ لَصُلْبِ الْمَيِّتِ، أَوْ لَبْطِنِهَا إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِخْوَةٌ ذَكَوْرٌ، أَوْ إِنَاثٌ، أَوْ كِلَاهُمَا، أَشِقَاءٌ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمٍّ - وَلَا زَوْجَ، وَلَا زَوْجَةً: فَلَهَا الثُّلُثُ.

٨٥٥. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتُ وَاحِدَةٌ: فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ<sup>(٥)</sup>.

٨٥٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ [وَلَدٌ]<sup>(٦)</sup> لَصُلْبِ الْمَيِّتِ، أَوْ لَبْطِنِهَا<sup>(٧)</sup> (إِنْ

= «هنالك» إلا في موضعين اثنين أثبتنا هادون تنبيه.

(١) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أترث مع الأب شيئاً».

(٣) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «استوا»، ولعل الصواب: «استوت».

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «شريكان» أو في «ع»: «يشتركان».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو جد» وهو خطأ ظاهر.

(٦) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «أو لبطن الميتة»، والزيادة التي بعدها من «خ» و«ع» =

كانت امرأة<sup>(١)</sup>، أو ثلاثون<sup>(٢)</sup> - كما نكرنا - لأنها السُدُس.

٨٥٧. واختَلَفُوا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، أَوْ خَوَانٍ، أَوْ<sup>(٣)</sup> أُخْتَانِ، أَوْ أَخٍ وَأُخْتٍ، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ لَهَا السُّدُسَ: أَيْ كَوْنُ مَا زَادَ عَلَى السُّدُسِ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِ لَهَا؟ أَمْ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ؟

٨٥٨. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَانَ هُنَاكَ زَوْجٌ، أَوْ زَوْجَةٌ، أَوْ أَبٌ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ (مِنْهُمَا)<sup>(٤)</sup>: فَإِنَّ لَهَا<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَ بَقِيٍّ<sup>(٦)</sup>.

٨٥٩. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ ثُلُثِ جَمِيعِ الْمَالِ: أَهَوَّلَهَا أَمْ لَا؟

٨٦٠. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْإِبْنَةَ الْمُتَفَرِّدَةَ تَرِثُ النِّصْفَ.

٨٦١. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الثَّلَاثَ مِنَ الْبَنَاتِ فَصَاةٌ عَدَا: يَرِثُنَّ الثُّلَاثِينَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ.

٨٦٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ لِلْبَنَتَيْنِ الْمُتَفَرِّدَتَيْنِ النِّصْفَ.

وَاخْتَلَفُوا فِي السُّدُسِ الزَّائِدِ.

٨٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِبْنَةِ فَصَاعِدًا ابْنٌ ذَكَرٌ فَصَاعِدًا: أَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، بَعْدَ سِيَهَامِ ذَوِي السَّهَامِ.

٨٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْأُمَةِ كَالْوَلَدِ مِنَ الْخُزَةِ فِي الْمِيرَاثِ، وَلَا فَرْقَ

= مغنية عنها، وإن كانت ضرورية لسياق العبارة هناك في «ب» و«ز».

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«و».

(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «فإن لها ثلث ما بقي»، وفي «ز»: «فإن لها الثلث مما بقي».



في كل ما ذكرنا، وأن البكر كغير البكر، وأن الصغير كالكبير، والفاسق كالعدل، والأحمق كالعاقل.

٨٦٥. وأن من كان في بطن أمه، ثم وُلد قبل (موت) <sup>(١)</sup> مؤثرته ولو بطرفة عين: أنه إن وُلد حياً ورث <sup>(٢)</sup>.

٨٦٦. واتفقوا أن من مات إثر (موت) <sup>(٣)</sup> مؤثرته <sup>(٤)</sup> بطرفة عين: أن حقه في ميراث الأول موتاً <sup>(٥)</sup> قد ثبت، وأنه يرثه ورثته الميت الثاني.

٨٦٧. واتفقوا أنه إن ثبت أنهما ماتا معاً: أنهما لا يتوارثان <sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٢) هكذا سياق العبارة في «ع» أيضاً، وجاءت في «ب» و«ق» هكذا: «أن من كان في بطن أمه بعد ولو بطرفة عين قبل موثرته: أنه إن وُلد حياً ورثه» وفي «ز» «أن من كان في بطن أمه بعد ولو بطرفة عين، أنه ولد حياً: ورث»، والمثبت أصح إن شاء الله.

(٣) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» «مورثته».

(٥) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «مورثاً» وهو خطأ وتصحيف ظاهر، وفي «ط»: «موروثاً».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «لا يوارثان».

(٧) قال الرَّمِي في «العمدة»: «قلت: دعوا الإجماع على أنهما إذا ماتا معاً لا يتوارثان ليس بصحيح، بل عند علي، وعطاء، وشريح، وأحمد، وإياس بن عبد <sup>(٨)</sup>، والحسن، وابن أبي ليلى، وشريك، ويحيى بن أبي ذؤيب، وإسحاق: كل واحد منهم يرثه».

(\*) في المخطوط وكذا في «المعاني البدعية»: «إياس بن عبد الرحمن»، وهو خطأ، والصواب ما ثبتناه، وهو إياس بن عبد المُرِّي، له صحبة، كُتِبَ له: أبو عوف، يُعَدُّ في الحجازيين. كذا قال المُرِّي في «التهذيب». وانظر: «الأوسط» (٤٩٧/٧).

٨٦٨. واختلفوا إذا جهل من مات قبل: أيتوارثان<sup>(١)</sup> أم لا؟

٨٦٩. واتفقوا أن موارثة الهجرة قد انقطعت.

٨٧٠. واتفقوا أن الأخ للأم، والأخت للأم لا يرثان شيئاً إذا كانت<sup>(٢)</sup> هناك ابنة، أو ولد للصلب الميت، أو لبطن الميتة.

٨٧١. واختلفوا: أيرثون مع الأب والجدة أم لا؟

٨٧٢. واتفقوا أنهما يرثان مع غير الولد، أو ولد الولد الذكور - إناتهم وذكورهم - والوالد<sup>(٣)</sup>، والجدة من [قبلي]<sup>(٤)</sup> الأب وإن علا<sup>(٥)</sup>.

٨٧٣. واتفقوا أن الأخت الشقيقة، أو التي للأب، إذا انفردت إحداهما،

= الآخر، ثم ثمة وهو هو إحدى الر وايتين عن عمر، وابن عباس، وبلبن ثابت؛ فاتفقوا بهذا غوى الإجماع في هذه الصورة، والله أعلم. اهـ.

قلت: لم يُصِب الرُّمِي في استدراكه؛ فما حكاه هنا عن هؤلاء الأئمة إنما هو في الغزقي والهنديين ومن رى لأحد منهم مات قبل الآخر، وهؤلاء اأحترز لهم المصنف رحمه الله بقوله في الفقرة التي تليها: «واختلفوا إذا جهل من مات قبل: أيتوارثان أم لا؟» أما كلامه هنا فهو مُقَيَّد بما إذا تَقَرَّر اتفاق زمان موتهما.

وانظر المسألة بحالها، والرواية عن بعض من ذكرهم الرُّمِي في: «الأوسط» لابن المنذر رحمه الله (٤٩٦/٧) وما بعدها: باب ذكر ميراث الغزقي، والقوم يمو تون لا يُدرى من مات قبل.

(١) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «يتوارثون» وبغي «ز»: «يتوارثان».

(٢) في «ب» و«ز» و«ع»: «إذا كان».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «والولد»، والمثبت أصح بدلالة ما سبقها.

(٤) وهي في «و» أع: أيضاً.

(٥) زاد في «ب» و«و»: «اتفقوا أنهما يرثان مع غير الولد، وولد الولد الذكور، وذكورهم وإناتهم وهو خطأ، وتكرار منه لنفس العبارة.

ولم يكن هناك ولد ذكر، ولا أنثى ولا ولد ذكر، أو أنثى، ولا أب، ولا جد لأب وإن علا، ولا أخ يكله لي ولا لدة الأم، لأب والأم : فإن لهما النصف، و<sup>(١)</sup> للأختين فصاعداً (كذلك)<sup>(٢)</sup> : الثلثين.

٨٧٤. واتفقوا أن الحقيقة تحجب التي للأب عن النصف.

٨٧٥. واتفقوا أن التي للأب، واحدة كانت أو أكثر: تأخذ، أو يأخذن (أدنى قدر) <sup>(٣)</sup> مع لقيقة واحدة: الأم بعد <sup>(٤)</sup> النصف الذي <sup>(٥)</sup> للشفقة.

٨٧٦. واحتلوا في المتيقنتين: هل ترث معهما أمواتي للأب شيئاً، إذا (لم يكن) <sup>(٦)</sup> هناك أخ ذكر أم لا؟

٨٧٧. واتفقوا <sup>(٧)</sup> أن من ترك أخ شقيقة وأخاً لأب: أن <sup>(٨)</sup> للأخت النصف، وللأخ النصف.

٨٧٨. واتفقوا أن من ترك أختين شقيقتين، وأخاً لأب: أن <sup>(٩)</sup> المال بينهم أثلاثاً.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة «أن» وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) وهي في «و» «ع» أيضاً.

(٣) سقطت من «و» أيضاً وهي في «ع».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً أو في «ب»: «من بعد».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «التي» وهو خطأ.

(٦) وهي في «ز» أيضاً، ومكانها في «ط»: «كان».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا»، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أنها كانت في الأصل الذي نقل عنه: «واتفقوا» وقد أثبتنا في «ط»: «و» واتفقوا «يكله لي» «خ»، وهو الصواب إن شاء الله.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «فإن».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً «أن»، ومكانها في «ب»: «و».

٨٧٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلجَدَّتَيْنِ وَالْجَدَّاتِ عِنْدَ مَنْ يُورَثُهُنَّ: أَكْثَرُ مِنَ السُّدُسِ، أَوْ مِنَ الثَّلَاثِ، عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ.

٨٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَرِثُ مَعَ الْأُمِّ جَدَّةٌ.

٨٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَةَ تَرِثُ الرَّبْعَ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْهَا النِّصْفَ، وَأَنَّ الزَّوْجَةَ تَرِثُ الثُّمْنَ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْهَا الرَّبْعَ، إِلَّا الَّذِي يَخْجُبُهَا عَنِ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمْنِ وَلَدُ الزَّوْجِ مِنْهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، لَا وَلَدُهَا مِنْ غَيْرِهِ.

٨٨٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا: تَرِثُ زَوْجَهَا، وَيرِثُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.

٨٨٣. [وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا أَوْ دُونَ الثَّلَاثِ؛ فَاتَّمَّتْ عِدَّتُهَا، أَوْ لَمْ تَتِمَّ] <sup>(١)</sup>.

٨٨٤. (وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ) <sup>(٢)</sup>، أَوْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ فِي مَرَضِهِ <sup>(٣)</sup> فَمَاتَ مِنْ مَرَضِهِ، أَوْ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ، هِيَ حَيَّةٌ مَتَزَّوْجَةً أَوْ غَيْرُ مَتَزَّوْجَةٍ: أَتَرِثُهُ لَا ؟

٨٨٥. (وَاخْتَلَفُوا: إِيْرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ أَمْ لَا ؟ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ <sup>(٤)</sup>): يَرِثُهَا

(١) وَهِيَ كُلُّهَا فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٣) فِي «ب» وَ «و» وَ «و» هُوَ مَرِيضٌ.

(٤) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٦٣/٧) فِي بَابِ (طَلَاقِ الْمَرِيضِ)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سَمْعَانَ الْحَسَنِ يَقُولُ: «تَرِثُهُ وَإِنْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ إِذَا مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ. قَالَ الْحَسَنُ: يَتَوَارَثَانِ إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ». اهـ. وَانْظُرْ: «الْمَحَلَّى» (٢١٩/١٠).

كما تَرِثُهُ) (و) [في] (٢) أنه لو وَطَّئَهَا رَجَمَ وَرُجِمَتْ، لأنهما زَانِيَانِ [أم لا]؟ (٣).

٨٨٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْجُلِيِّ يَتَزَوَّجُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ:  
أَتَرِثُكُمْ لَا ؟

٨٨٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُغْتَبَةَ تَرِثُ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَرِثُ الْمُغْتَبِقُ.

٨٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ مُغْتَبَةً وَمُغْتَبَةً، وَقَدْ أَغْتَبَاهُ بَنَفَيْنِ: أَنَّ مَالَهُ  
لَهُمَا (٤) بَنَصْفَيْنِ، فَإِنْ (٥) تَفَاضَلَتْ سِهَامُهُمَا فِي عَتَقِهِ كَانَ (٦) لِكُلِّ (٧) مِنْ مَالِهِ  
مِقْدَارُ سَهْمِهِ مِنْ عَتَقِهِ، لَا يُبَالِي رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً.

٨٨٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَنَاتِ الْبَنَاتِ، وَبَنِي الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتِيَهُنَّ، وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ،  
وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ /، وَبَنَاتِيَهُنَّ وَبَنِيَهُنَّ، وَالْأَخُولُ وَالْأَعْمَامُ مِنَ الْأُمِّ، وَبَنِي  
الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ (وَيَنِيَهُمْ) (٩) وَبَنَاتِيَهُمْ وَالْجَدُّ لِلْأُمِّ، وَالْخَالَ وَلَدُهُ وَبَنَاتُهُ، وَبَنَاتِ

(١) وهي كلها في «ز» أيضاً.

(٢) يعني: «واختلفوا في».

(٣) لا أدري ما هو تعلق هذه العبارة بما قبلها، وسقوط لفظة «في» من أولها «خ» مؤيِّم  
كونها تكملة لحكاية مذهب الحسن رحمه الله، وليس كذلك، ولعل لها تعلقاً بقوله قبل:  
«واختلفوا فيمن طلق امرأته ثلاثاً، أم دون ثلاث»، فأتت عدتها، أولم تتم، والله أعلم.  
وهي كلها ساقطة من «ز».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «بينهما».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ن».

(٦) في «ب» و«ز» و«ق» و«ن».

(٧) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «لكل واحد»، والتنوين في «كلهما» تنوين  
العيوض، وهو قائم مكان تلك الزيادة.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وبنات».

(٩) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

الأعمام: لا يرثون مع عاصِبٍ، ولا عِزِّي رَحِمٍ، أو ذَاتِ رَحِمٍ لَهُمْ<sup>(١)</sup> سَهْمٌ.  
٨٩٠. وَاتَّقُوا أَنْ بَنِي الْعَمِّ إِذَا عَرَفُوا أَنْسَابَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ مَنْ يَخْجُبُهُمْ،  
وَاجْتَمَعُوا<sup>(٢)</sup> فِي جَدِّ مُسْلِمٍ: أَنَّهُمْ يَتَوَارَثُونَ.

٨٩١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ تَرَكَ ابْنَةً وَاحِدَةً، أَوْ بَنَاتٍ، أَوْ ابْنَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ<sup>(٤)</sup> تَرَكَ  
ابْنَةً ابْنِ ذَكَرٍ، أَوْ ابْنَتَيْنِ مِنْ وَلَدِ ذُكُورٍ وَلَدِهِ فَصَاعِدًا، وَ<sup>(٥)</sup> تَرَكَ مَعَهُنَّ إِخْوَةَ رَجَالًا  
وَنِسَاءً فِيهِنَّ شَقَائِقُ، وَلَا بٍ، أَوْ لِأَحَدٍ مِنَ الْقَرَابَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>: فَإِنَّ<sup>(٧)</sup> الْبَنَاتِ يَأْخُذْنَ  
سِهَامَهُنَّ، وَكَذَلِكَ الْابْنَةُ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْوَلَدِ فَصَاعِدًا، وَإِنَّ الْإِخْوَةَ الذُّكُورَ،  
أَوْ<sup>(٨)</sup> لَا<sup>(٩)</sup> [الذَّكَرَ] <sup>(٩)</sup> أَلَسَّ قَوِيَّةً فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أُخْتُ شَقِيقَةٍ، فَلَا أُخْ  
لِلْأَبِ يَرِثُ.

٨٩٢. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ مَعَهُ<sup>(١٠)</sup><sup>(١١)</sup>

(١) فِي «ب» وَ«ز»: «لَهَا».

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا لَمْ يَوْفِي «ب» «أَجْمَعُوا»!

(٣) كَذَا فِي «ب»، نَوِي «خ» «و» «بَنِينَ»، وَفِي «ع» بِرَسْمِ «بَنِينَ» أَيْضًا لَكِنْ بغير نَقْط.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «و».

(٥) كَذَا فِي «و» وَ«و» وَ«خ» وَ«ع»: «أَوْ».

(٦) كَذَا فِي «ع»، وَفِي «خ»: «أَوْ أَحَدٍ مِنَ الْقَرَابَتَيْنِ»، وَفِي «ب»: «أَوْ إِحْدَى الْقَرَابَتَيْنِ»، وَفِي  
«ز»: «أَوْ أَحَدِ الْقَرَابَتَيْنِ».

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا مَا وَفِي «ب» وَ«و»: «أَنْ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» «و».

(٩) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا.

(١٠) يَعْنِي: الْأَخْ لِأَبٍ.

(١١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «مَعَ» بِدُونِ هَاءِ الضَّمِيرِ.

الأخوات المساوية<sup>(١)</sup> له؟ أو هل تَرِثُ دونه الشَّيْءُ أو الشَّقَارِثُ قُلْمٌ لَا؟

٨٩٣. وَاتَّقُوا أَنَّ الْوَلَدَ الذَّكَرَ لَا يَرِثُ مَعَهُ أَحَدٌ، إِلَّا الْأَبَوَانِ، وَالْجَدُّ لِلْأَبِ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ وَلِلْأَبِ، وَلِزَوْجِ، وَالزَّوْجَةُ وَالابْنَةُ، (وَالْجَدَّةُ، وَالْجَدَّةُ تَانِ)<sup>(٢)</sup> فقط.

٨٩٤. وَاتَّقُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا يَرِثُ مَعَ الْوَالِدِ الذَّكَرِ<sup>(٣)</sup>.

٨٩٥. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلابْنِ الذَّكَرِ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنِ الزَّوْجِ، أَوِ الزَّوْجَةُ، وَالْأَبَوَيْنِ، وَالْجَدَّةُ<sup>(٤)</sup>، وَالْجَدَّتَيْنِ.

٨٩٦. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأَخَ الشَّقِيقَ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ وَبَيْنَهُ، وَلَا يَحْجُبُ الْأَعْلَامُ، وَلَا الْأَخْتَ لِلْأُمِّ.

٨٩٧. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأَخَ لَشَّقِيقٍ، أَوْ لِلْأَبِ: يَحْجُبُ [الْعَمَّ، وَابْنَ الْعَمِّ، وَأَنَّ الْأَخَ لِلْأُمِّ لَا<sup>(٥)</sup> يَحْجُبُهُمَا.

٨٩٨. وَاتَّقُوا أَنَّ الْعَمَّ الشَّقِيقَ يَحْجُبُ الْعَمْلَابِ، وَأَنَّ بِلَى الْعَمِّ الشَّقِيقِ يَحْجُبُ ابْنَ الْعَمِّ لِلْأَبِ<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «الإخوة المساويان».

(٢) سقطت من «ز» أ يظومياً في «ع»

(٣) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٤) كذا في «ع» أ يظاً وفي «ب و»: «الجد».

(٥) زيادة من «و» و«ع»، ليست في «ب».

(٦) في «ز»: «يحجب ابن العم غير الماتق والمعنى واحد. وجمع بينهما في «ع»، فجعلها هكذا: «يحجب ابن العم للأب غير الشقيق»، ولا معنى لهذا.

٨٩٩. وَاتَّقُوا أَنَّ بَنَ الْأَخِ الشَّقِيَّ يَجُوبُ [١] بَنَ الْأَخِ غَيْرِ الشَّقِيَّ.

٩٠٠. (وَيَجُوبُ) ٢٢ الْأَعْمَامَ كُلَّهُمْ وَبَنِيهِمْ (٣)، إِلَّا شَيْئًا زُوْنَاهُ، حَدَّثَنَا (٤)

يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٥)، عَنْ (٦) أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْخُسْنِيِّ (٧)، عَنْ بُنْدَلٍ، (قَالَ) (٨): حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، نَاسِعُ بْنُ أَبِي كِدَامٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ (٩) عَنْ شُرَيْحٍ: عَنْ رَجُلٍ مَادٍ، وَتَرَكَ ابْنَ أَخِيهِ وَعُمَّهُ، فَأَعْطَى الْمَالَ ابْنَ الْأَخِ.

(١) الزيادة بين المعقوفتين كلها بنصها في «ز» و«ع» أيضاً، إلا ما ثبتنا عليه من اختلافات في التعليقات السابقة.

(٢) يعني: الملاح الشقيق، وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب» بغير واو قبلها.

(٤) في «ب» «ثنا»، وفي «ط»: «فيما حدثناه»، وفي «ز»: «حدثني».

(٥) كذا «ب» و«ز»، وفي «خ»: «عبيد الله»، وهو خطأ.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بن»، وهو خطأ.

(٧) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «الحسن»، وهو خطأ. وهو محمد بن عبد السلام الخسني القرطبي، الإمام الحافظ، حدث عن يحيى بن يحيى الليثي وغيره.

قلت: وقد ذكر هكذا مجرّفاً جميع النسخ (الخسني / الحسن)، وزاد في «ط» قبله:

«محمد بن عبد السلام»، وقال: ساقطة من الأصل؛ يعني: النسخة «ب»!

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أبي غوث»، وهو خطأ. وهو محمد بن عبيد الله بن سعيد،

أبو عَوْنٍ الثقفي الكوفي الأعور، أخرج له البخاري ومسلم، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم.

(١٠) لم أجد هذا بنفس المعنى عن شريح، لا بهذا الإسناد، ولا بغيره، وإنما وجدت عند

الضبي في «أخبار لقضاء» (٢/٢١٩): «حدثنا الصاغاني، قال: حدثني أبو نعيم، قال:

حدثني مسعر، عن أبي عَوْنٍ، قال مسعر: أراه أن بني الأشعث اختصموا إلى شريح في

الولاء، فأشرك بين عمّ وابن أخ في الولاء؛ أنزل له منزلة أخيه». اهـ.



وقال مسعر: عن عمران بن بريح، عن سالم بن عبد الله، قال: المال للعم<sup>(١)</sup>.

٩٠١. واتفقوا أن بني الإخوة للأُم، وبني الأخوات: لا يرثون شيئاً مع عاصب، أو ذي رَجَمٍ له سهم.

٩٠٢. واتفقوا أن الأخ للأُم، أو الأخت للأُم، واحد منهما السُدُسُ.

٩٠٣. واختلفوا: إن<sup>(٣)</sup> كانا اثنين فصاعداً: اتيساوين<sup>(٤)</sup> في الثلث، ذكرهم كأنثاهم؟ أم للذكر مثل حظ الأنثيين؟

٩٠٤. فإن لم يكن إلا واحد، أو واحدة؛ فليس (له ل) <sup>(٥)</sup> لها <sup>(٦)</sup> إلا السُدُسُ.

٩٠٥. واتفقوا أن الأخ الشقيق إذا انقرَّ دَ هوئِ الأُخ للأب<sup>(٧)</sup>: أحاطَ بالمال؛ فإذا<sup>(٨)</sup> كانت معه أختٌ مُساويةٌ له: فالمال بينهما؛ للذكر مثل حظ الأنثيين، وهكذا إن كثروا، وإنما هذا ما لم يكن هناك أب، أو جد، أو ابن ذكر، أو أنثى، (أو ولدٌ وُلِدَ ذكرٌ، أو أنثى)<sup>(٩)</sup> وإن سَقَلُوا.

(١) قلت: وهذا كما ترى في إرث الولاء خاصة، إلا أن يكون هذا المروي عن سالم رحمه الله عامّاً في الإرث من الولاء وغيره، ولا علاقة له بالمسألة التي رُوي فيها قضاء شريح هنا، والله أعلم.

(٢) كذا في «ع»: «أبضوف» و«ز»: «أبأخذ كل».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا في إن»، وفي «ط»: «واختلفوا في أنه إذا».

(٤) وفي «هـ» و«ز»: «يتساوون» بدون همزة الاستفهام.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) زاد في «ب»: «أو ولد ولد»، ولا معنى لها هنا.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «للأم».

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «وإذا».

(٩) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

٩٠٦. وَأَتَّفَقُوا أَنْ مَن مَاتَ وَتَرَكَ<sup>(١)</sup> اِخْتَيْنِ شَقِيَّاتَيْنِ، وَإِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً لِلأَب<sup>(٢)</sup>، وَلَا وَارِثَهُ غَيْرُهُمْ - مِمَّنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يُتَّفَقْ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَهُ - فَإِنَّ لِلشَّقِيَّاتَيْنِ اثْنَيْنِ، وَإِنَّ<sup>(٤)</sup> (الْمَرْكَوَأَ) لَذَكَوَرًا<sup>(٥)</sup> (مِثْلَ<sup>(٦)</sup> الْإِخْوَةِ لِلأَب<sup>(٧)</sup>) يَرِثُ أَوْ يَرِثُونَ.

٩٠٧. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ تَرِثُ الْأَخَوَاتُ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟

٩٠٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَن تَرَكَ اخْتًا شَقِيَّةً - كَمَا ذَكَرْنَا - وَإِخْوَةً، وَاخَوَاتٍ لِلأَب: أَنَّ الشَّقِيَّةَ تَأْخُذُ النَّصْفَ.

٩٠٩. وَأَنَّ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ<sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ يَقَعُ لَهُنَّ فِي مُقَاسَمَةٍ مَّنْ فِي دَرَجَتِهِنَّ مِنَ الْإِخْوَةِ - لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى - السُّدُسُ فَأَقْلَ: أَخَذَنَ ذَلِكَ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «اتَّفَقُوا فِيمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ فِي «ز»: «اتَّفَقُوا فِيمَنْ تَرَكَ».

(٢) قَوْلُهُ: «لِلأَب» زِيَادَةٌ هُنَا «و» «ع» وَلَيْسَ «فِي» وَلَا «ب»، وَزَادَ هَا فِي «ط» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَإِخْوَةً» لِكُونِهَا ضَرُورِيَّةً لِلسِّيَاقِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا وَفِي «ب»: «وَمِمَّنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّفَقُوا».

(٤) وَهِيَ فِي «ع».

(٥) فِي «٥»: «وَلِلذَّكَرِ أَوِ الذَّكَوَرِ».

(٦) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ب»: «أَوِ الذَّكَرَيْنِ»، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ: «يَرِثُ أَوْ يَرِثُونَ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز» وَلَا «ع».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ لِلأَب».

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَأَنَّ لِلْأَخَوَاتِ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟»، وَهِيَ عِبَارَةٌ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ لِهَذَا السِّيَاقِ، وَلِهَذَا جَعَلَهَا فِي «ط» هَكَذَا: «لَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا أَنَّ لِلْأَخَوَاتِ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟» وَهُوَ تَصَرُّفٌ مَخْصُصٌ مِنَ الْمُحَقِّقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَاخْتَلَفُوا: هَلْ تَرِثُ الْأَخَوَاتُ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟».

٩١٠. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَزِدَنَّ عَلَيْهِ شَيْئاً أَمْ لَا؟

٩١١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَنَاتِ الْبَنِينَ إِذَا نَالِمَ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ (ذَكَرٌ) <sup>(١)</sup>، وَلَا ابْنَةٌ: (فَهُنَّ) <sup>(٢)</sup> بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ.

٩١٢. وَأَنَّ ذُكُورَ (وَلَدِ) <sup>(٣)</sup> الْبَنِينَ إِذَا نَالِمَ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ، وَلَا ابْنَةٌ: فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْبَنِينَ <sup>(٤)</sup>.

٩١٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، وَابْنَ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنٍ: أَنَّ الثَّلَاثِينَ / لِلْبَنَاتِ، وَأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ وَارِثٌ.

٩١٤. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ (يَرِثُ) لَعَنَهُ بَنَاتُ الْوَلَدِ بِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ، لَوْ أَعْلَى مِنْهُ، أَمْ لَا؟

٩١٥. وَاتَّفَقُوا فِي الْأَبْوَيْنِ إِذَا نَالِمَ يَكُنْ هُنَاكَ وَارِثٌ غَيْرُهُمَا: أَنَّ لِلْأَبِ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْأُمِّ <sup>(٦)</sup> كَلْفًا.

٩١٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا تَرِثُ مَا دَامَ سَيِّدُهَا حَيًّا، وَلَمْ يُغَيِّقْهَا.

٩١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ ابْنَةً، وَابْنَ ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَ فَصَاعِدًا، أَوْ ابْنَةَ ابْنٍ، أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ: أَنَّ لِلْابْنَةِ النِّصْفَ.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) دمج في «ز» بين هذه الفقرة والتي قبلها فجعلهما عبارة واحدة، هكذا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَنَاتِ الْبَنِينَ، وَأَنَّ ذُكُورَ وَلَدِ الْبَنِينَ، إِذَا نَالِمَ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَلَا ابْنَةٌ: بِمَنْزِلَةِ الْبَنِينَ».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «أَوْ لِلْأُمِّ».

٩١٨. وأنه إن وَقَعَ لابنة الابن، أو لبنات الابن في مُقاسمة<sup>(١)</sup> الذكر من ولد الابن<sup>(٢)</sup> السُّدُسُ فأقلُّ، للذكر مثل حظ الأنثيين: (أُخِذَ بِهِ)<sup>(٣)</sup>.

٩١٩. واخْتَلَفُوا أَيَزِدُّنَ عَلَيْهِ شَيْئاً أَمْ لَا؟ إِنْ كَانَ يَكُنُّ<sup>(٤)</sup> أَغْلَى مِنَ وَلَدِ الْإِبْنِ، فَلَهُنَّ، أَوْ لَهَا السُّدُسُ حِينَئِذٍ.

٩٢٠. شَمَّ حَلَّالٌ نَحْمًا ذَكَرَ نَافِيَةً مِنْهُنَّ مِثْلَ بَلِيلٍ.

٩٢١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الذَّكَرَ يَتَّيَّ بِبَنِي يَرِثُ مَا لَمْ يَخْجُبْهُ ذَكَرٌ أَغْلَى مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

٩٢٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجَدَّ يَرِثُ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ أُمَّةٌ أَوْ لِأَبٍ، أَوْ بَنُوهُمْ الذَّكَوْرُ.

٩٢٣. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ مَنْ ذَكَرَ نَامِعَهُ أُمٌّ لَا؟

٩٢٤. وَاتَّفَقُوا فِي زَوْجٍ، وَلَوْ، وَأَخَوَيْنِ، أَوْ أُخْتَيْنِ لِأُمٍّ، وَإِخْوَةٍ رِجَالًا وَنِسَاءً أَشِقَاءَ وَمِثْلِهِمْ لِأَبٍ، أَنَّ الزَّوْجَ، وَالْأُمَّ<sup>(٦)</sup>، وَالْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ يَرِثُونَ.

٩٢٥. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِخْوَةِ الْأَشِقَاءَ، وَالَّذِينَ لِلْأَبِ: أَيَرِثُونَ شَيْئاً أَمْ لَا؟

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: هِيَ مُقَاسِمَتُهُنَّ.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، هَاهُنَا «ب» وَ«ز»: مَنْ وَلَدَ الْوَلَدَ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: يَكُونُ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: هُوَ أَغْلَى دَرَجَةً مِنْهُ.

(٦) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجَدَّ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

٩٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجَدَّ إِذَا وَرِثَ لَا يَحْطُّ مِنَ السَّبْعِ (١) .....

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أبضه ما وفي «ق»: «السدس».

قلت: وليس السَّبْع ولا السُّدُس بأقل ما قيل في ميراث ١ لجد عند من لي يتورثه، بل ثمة أقوال أخرى تنزل به إلى مشاركة اثني عشر أخاً يكون هو بمنزلة الثالث عشر منهم، وهذا القول مروي عن عمران بن حصين وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما. وعن علي رضي الله عنه: أنه يقاسم الإخوة إلى سبعة، فيكون له الثمن معهم. وقد ذكر المصنف نفسه هذه الأقوال وغير هافي «المحلى» (٩/٢٨٢ وما بعدها)، لكن قال بعدها (٩/٢٩٤): ثم نظرنا في الأقوال الباقية من مقاسمة الجد الإخوة إلى اثني عشر، أو إلى ثمانية، أو إلى سبعة، أو إلى ستة، أو إلى ثلاثة؛ فوجدناها كلها عارية من الدليل لا يُوجب شيئاً منها لا قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية ضعيفة، ولا دليل جماع، ولا نظر، ولا قياس.

ثم وجدنا أكثرها لا يصح على ما ثبت إن شاء الله تعالى؛ أما الرواية عن عمر النواي موسى رضي الله عنهما فغير معروفة، وأما الرواية عن علي رضي الله عنه: أنه يقاسمهم إلى سبعة، فيكون له الثمن؛ ففيها قيس بن الربيع، وقد تكلم فيه، والرواية عن علي في المقاسمة بين الجد، وستة إخوة، فيكون له السَّبْع، فصحيحة إلى الشعبي، ثم لا يصح للشعبي سماع من علي أصلاً، ولم يذكر من أحبره عن علي... إلخ كلامه رحمه الله.

قلت: ولعل تضعيفه للأثار القاضية بمادون السبع، مع تصحيحه نسبة القول بالسَّبْع إلى الشعبي رحمه الله هو ما دفع به إلى جعل ذلك أقل نصيب متفق عليه بينهم في المسألة.

لكن ثمة ما يمنع من تصحيح هذا، والتسليم له به إن كان قصده: وهو أنه نفسه قد عزا إلى طائفة القول بأن الأمر في توريث الجد مع الإخوة إنما هو موكل إلى الإمام يقضي فيه بحسب نظره وبحسب الأحوال، وعدد الإخوة، ونحو ذلك؛ فقد قال في نفس المسألة من «المحلى»: «وقالت طائفة: ليس للجد شيء معلوم مع الإخوة، إنما هو على حسب ما يقضي فيه الخليفة، وقيل طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا إسماعيل بن أبي أويس، نا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، قال: أخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، قال: «إن الجد أبا الأب مع الإخوة من الأب لم يكن يقضي بينهم إلا أمير المؤمنين، يكثر الإخوة حيناً، ويقلون حيناً، فلم يكن بينهم فريضة نعلمها مفروضة، إلا أن =

= أمير المؤمنين كان إذا أتى يُستفتى فيهم يُفني بينهم بالوجه الذي يرى فيهم على قدر كثرة الإخوة وقِلَّتْهم. قال أبو محمد: رُوينا عن طريق عبد منصور، هُثْلِم، أنا مُغيرة، أنا الهيثم بن بدر، عن شُعْبَةَ لتوأم الضبي، قال: أتينا ابن مسعود في فريضة فيها جدٌ وإخوة فذكر اختلاف حُكْمه فيها، قال: فقلنا له في ذلك، فقال ابن مسعود: إنما نقضي بقضاء أئمتنا. وقد رُوينا عن طريق حماد بن سلمة، نا هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن مَرْوَانَ بن الحَكَم، قال قال لي عثمان بن عفان: قال لي عمر: إني قد رأيت في الجد رأياً، فإن رأيتم أن تَتَّبِعُوهُ فَاتَّبِعُوهُ. فقال عثمان: إن تَتَّبِعَ لُربك؛ فإنه رَشَدٌ، وتَتَّبِعَ رأي الشيخ قَبْلَكَ، فنعم ذو الرأي كان! ومن طريق عبد الرزاق، نا ابن جريج، أخبرني هشام ابن عروة، عن أبيه: أنه حدثه عن مَرْوَانَ بن الحَكَم: أن قول عثمان هذا لِعُمَرَ كان بعد أن طُعِنَ عمر، قال المصنّف: فهو لأمر، وعثمان بن زيد بن ثابت لا يقطعون فيه بشيء: أما الرواية عن عمرو وعثمان، ففي غاية الصحة، وأما عن زيد، فلا سبيل إلى أن يوجد عنه أحسن من هذا الإسناد في شيء مما رُوِيَ عنه في الجَدِّ إلا قوله في الخرقاء. اهـ.

قلت: فيها هو يُصحح إلا أن الرارعتن قريداً، وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما في القضاء للجَدِّ بما يراه الإمام، وهذا يقتضي عدم ضبط نصيب مُعَيَّن يمكن أن يُقال: إنه أقل ما اتفق عليه لقائلون بتوريث الجَدِّ؛ فتأمل هذا. ثم إنه لما تعرّض لنقض هذا القول بعد ذلك (٢٩٣/٩-٢٩٤) لم يطعن في ثبوته، أو في أسانيدِهِ إلى أصحابِهِ، وإنما علّضه من حيث ضَعَفَ دليله، ونحو ذلك، وهذا لا يؤثر في ثبوت الخلاف في المسألة، كما هو معلوم، والله أعلم.

(١) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع» أيضاً.

(٢) قال الرَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: دَعَوَاهُ الإجماع أن أب الأب لا يُحْطُّ عن الشُّبُع شيئاً ليس بصحيح؛ فإن عند عُمَرَ بن الحُصَيْن، وأبي موسى الأشعري، والشَّعْبِي: أنَّ المُقاسَمة إلى نصف سُدُسٍ جميع المال، وليس هذا بعَدُّ عندهم، وإنما يُقاسمونهم أبناً، والله أعلم. اهـ.

وقال في «المعاني البديعة» (٢/ ١٩٢): «... وإنما يُقاسمونهُ أبداً، حتى إذا كان معه عشرة =

٩٢٧. واختلفوا: هل له أكثر أم لا؟

٩٢٨. واتفقوا فيمن ترك زوجاً، ومُلاً، وأختاً واحدة للأم، وأختاً ثمة يقة: أن الزوج، والأم، والأخت للأم يرثون.

وإذا تداخلا في يقة لث شيأ أم لا ؟

٩٢٩. فإن كانت المسألة بحالها، إلا أن مكان (كُل) <sup>(١)</sup> أخت أختين: فكذلك <sup>(٢)</sup> أيضاً.

٩٣٠. فلو أن الأولى بحالها، إلا أن مكان الزوج زوجة، وكان الميت رجلاً: فإنهم متفقون على أن للأخت اليقة الربع.

ثم اختلفوا: ألها أكثر أم لا؟

٩٣١. واتفقوا على أنها لا تأخذ النصف المذكور للأخت في القرآن كاملاً، ولا بد من أن يحط عنه <sup>(٣)</sup> بإجماع.

٩٣٢. واختلفوا: هل تحط الزوجة، والأم، والأخت للأم عن الفرائض المذكورة لهن لغير آل أم لا؟

= إخوة، فالمقاسمة خير له، وإن كانوا أحد عشر استوت له المقاسمة، ونصف الشدس. اهـ.

قلت: قد تقدم الكلام على هذا بما فيه الكفاية إن شاء الله، وقد كنت سطرته قبل أن تأتيني مخطوطة العمدة، والحمد لله على توفيقه وفضله.

(١) وهي قول «ع» أيضاً.

(٢) كنا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وكذلك».

(٣) في «ب»: «لحط منه»، وفي «ز»: «لحط منه».

٩٣٣. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَثُرَتِ الْفَرَائِضُ، فَلَمْ يَحْمِلْهَا الْمَالُ: أَنْ مَنْ لَهُ فَرَضٌ مُسَمًّى فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ لَا بُدَّ أَنْ يُحَطَّ (١) مِنَ الْمُلْفَقِضِ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

٩٣٤. وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِهِ جُمْلَةً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ فَوَرَّثَهُ قَوْمٌ بِحَاطِبَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يُورَّثَهُ آخَرُونَ شَيْئاً.

٩٣٥. وَاخْتَلَفُوا فِي حَظِّ مَنْ لَهُ فَرَضٌ (مُسَمًّى) (٢) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ: أَيْتَقَصَّرُ مِنْ فَرَضِهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

٩٣٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى تَوْرِيثِهِ؛ فَقَوْمٌ وَثَّوهُ بِتَمَامِ فَرَضِهِ، وَقَوْمٌ بِحَاطِبَةٍ.

٩٣٧. وَاتَّفَقُوا [أَيْضاً أ] (٣) إِذَا فَاضَتْ (٤) السَّهَامُ عَلَى الْمَالِ: (عَلَى) (٥) حَظِّ مَنْ يَرِثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ.

٩٣٨. وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً فِي تَوْثِيغِ بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَاطِبَةٍ، أَوْ مَنَعِهِ الْبَتَّةَ.

٩٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مَا ذَكَرَ فِي النَّصِّ لِمِثْلِهِ كَامِلاً.

٩٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي حَظِّ مَنْ يَرِثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَقَوْمٌ حَطُّوهُ، وَقَوْمٌ أَكْمَلُوا لَهُ فَرَضَهُ.

٩٤١. وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى تَوْرِيثِهِ وَلَا بُدَّ.

(١) كَذَا فِي (٢) وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «يَنْحَط».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» «ق» أَيْضاً أ.

(٣) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضاً أ.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «فَاضَتْ»، وَفِي «ق»: «أَفَاضَتْ».

(٥) وَهِيَ «ز» أَيْضاً أ.



٩٤٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ كُلَّيْتُمْ لَا عَصَبَةَ لَهُ، وَلَا ذَارَ جِمَ أَصْلًا؛ لَا مِنْ الرِّجَالِ، وَلَا مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا زَوْجٍ إِنْ كَانَتْ أُمُّو لَزَوْ جَةً إِنْ كَانَتْ رِجُلًا، وَلَهُ مَوْلَاكُمْ مِنْ مَوْلَا أَوْ تَفَقُّوا<sup>(٢)</sup> مَوْلَى أَعْتَقَ أَبَا هَذَا لَهُ يَتُّ قَبْلَ وَلَا دَةَ هَذَا الْمَيِّتِ: أَنَّ مِيرَاثَهُ لَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> الْمُعْتَقِ، أَوْ لَوَلَدِهِ أَلَعَيْنَ تَنَاسَلَ مِنْ ذُكُورِ وَلَدِهِ، أَوْ لِلْعَصَبَةِ<sup>(٤)</sup> كَمَا قَدْ مَنَّا.

٩٤٣. وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي<sup>(٥)</sup> مُعْتَقِ مَارَتٍ، وَتَرَكَ جَدَّ سَيِّدِهِ، وَأَخَا سَيِّدِهِ، أَوْ جَلَدَ سَيِّدِهِ، وَأَخِيَّ سَيِّدِهِ وَأَبَا سَيِّدِهِ، وَ<sup>(٦)</sup> ابْنَ سَيِّدِهِ، [وَأَبْنَ سَيِّدَتَا<sup>(٧)</sup>، وَ<sup>(٨)</sup> ابْنَ ابْنِ سَيِّدِهِ.

٩٤٤. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُكَ السَّنَابُ فَمِنْ<sup>(٩)</sup> أَعْتَقَ آتَاؤُهُ مِنْ<sup>(١٠)</sup> أُمِّ لَا؟

(١) كَذَافِي «ع» أَيْضًا مَوْفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«و» اتَّفَقُوا فِي مَيْتٍ.

(٢) كَذَافِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «مَنْ فَوْقَ مَنْ عَتَقَهُ».

(٣) كَذَافِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «لِلنَّوِي».

(٤) كَذَافِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَوْ لِعَصَبَتِهِ».

(٥) كَذَافِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «مَنْ».

(٦) كَذَافِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَوْ».

(٧) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٨) كَذَافِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«و» وَفِي «خ»: «أَوْ».

(٩) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَبِثْ؟»، وَفِي «ط»: «أَتَرِثُ؟»، وَالْمَبْنُوتُ فَصِيحٌ عَرُوفٌ، وَمِنْهُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَمِنْ يَقْتَتِ مِنْكُمْ لِلْوَرِيِّ رِثَةٌ، وَتَعْمَلُ مَوْلَاً نَقِبَهَا

أَكْبَرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الاحزاب: ٣١] الْآيَةُ.

(١٠) كَذَافِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَنْ».

(١١) كَذَافِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «لِبَاهِنَ»، وَفِي «ز»: «أَبَاهِمَ».

٩٤٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ / مِنَ الرِّجَالِ عَبْدًا ذَكَرَ أ، عِتْقًا صَحِيحًا؛  
أَنْ مَنْ تَنَاسَلَ مِنْ وَلَدِ ذَلِكَ الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ، مِمَّنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ إِلَيْهِ: (فَهُوَ  
مَوْلَى لِهَذَا الْمُعْتَقِ، وَلِمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ، مِمَّنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ)<sup>(٢)</sup> مِنْ  
الذُّكُورِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ السَّيِّدِ<sup>(٣)</sup>.

٩٤٦. وَفِي<sup>(٤)</sup> وَلَدِ الْمَمْلُوكَةِ الْمُعْتَقَةِ مِنْ خَرَبِي: «وَلِزْنًا، أَوْ كَانَتْ<sup>(٥)</sup> مُلَاعِنَةً،  
أَوْ مِنْ عَبْدٍ لَمْ يُقَ: عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> وَلَا لِمَوَالِي<sup>(٧)</sup> أُمُّهُ، أَوْ جَدُّهُ؟ أَمْ<sup>(٨)</sup> لَا وَلَا لِأَحَدٍ  
عَلَيْهِ الْبَتَّةُ؟

(١) فِي «ق» بَدُونَ الْبَاءِ.

(٢) الزِّيَادَةُ كُلُّهَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ: «وَلَدِ السَّيِّدِ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «وَلَدَ ذَلِكَ الْعَبْدِ»، وَهُوَ خَطَأٌ  
مُخَضَّرٌ، وَتَصَرَّفَ غَيْرُ سَدِيدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِحْقَاقِ وَلَا  
الْعَبْدِ لِمُعْتَقٍ، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ: لِلْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ سَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِشْكَالُ  
عِنْدَ الْمُحَقِّقِ بِسَبَبِ ظَنِّهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ السَّيِّدِ» بَدَايَةُ لِلْعِبَارَةِ الَّتِي  
تَلِيهَا، وَأَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «وَفِي وَلَدِ الْمَمْلُوكَةِ... إلخ» مُعْطُوفٌ عَلَيْهَا.

(٤) يَعْنِي: «وَاخْتَلَفُوا فِي».

(٥) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» زِيَادَةٌ: «هِيَ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «أَعْلِيهِ» بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ قَبْلَهَا.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» فِي «خ»: «لِهَا» بِالْأَفْرَادِ، وَفِي «ط»: «وَلَا وَهُ لِمَوَالِي»،  
وَلَعَلَّهُ زَادَ هَذِهِ الْهَاءَ لَظْنَهُ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِي الْجُمْلَةِ يَبْدَأُ مِنْ بَعْدِ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ»، لِذَلِكَ وَضَعَ  
فَاصِلَةً بَعْدَهَا، وَلَعَلَّ حَذْفَ الْمُصَنِّفِ لَأَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ «عَلَيْهِ» هُوَ السَّبَبُ فِي حُصُولِ  
هَذَا اللَّبْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) كَذَا فِي «ب» «قَوِّهِ» وَفِي: «أَوْ».

٩٤٧. وَاتَّقُوا أَنْ وَلَدَ الْمُعْتَقِ <sup>(١)</sup> مِنْ مُعْتَقَةٍ حَمَلَتْ [بِهِ] <sup>(٢)</sup> بَعْدَ عِتْقِ <sup>(٣)</sup> أَبِيهِ جَمِيعاً: أَنْ وَلَا يَلْزَمُ لِمَوْلَى أَبِيهِ.

٩٤٨. وَاتَّقُوا أَنْ وَلَدَ الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْعَرَبِيِّ، الَّذِي لَا وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ، مِنَ الْمُعْتَقَةِ <sup>(٤)</sup> الَّتِي <sup>(٥)</sup> تَحْمِلُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهَا: لَا <sup>(٦)</sup> وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ لِمَوْلَى أُمِّهِ، وَلَا لغيرِهِمْ.

٩٤٩. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَبَ يَجْزُو وَلَا يَلْزَمُ مَنْ وَلَدَ لَهُ مِنْ حُرَّةٍ، أَوْ مُعْتَقَةٍ مِمَّنْ تَحْمِلُ <sup>(٧)</sup> بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ، وَهَكَذَا مَا تَنَاسَلُوا.

٩٥٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَدِّ، وَالْأُمِّ، وَالْعَمِّ، وَالْأَبِ يُعْتَقُ بَعْدَ الْحَمْلِ بِالْوَلَدِ: أَيْ جَزُوْنَ الْمَوْلَاةِ أُمٌّ لَا؟

٩٥١. وَاخْتَلَفُوا فِي امْرَأَةٍ أَعْتَقَتْ عَبْدًا أَوْ أُمَةً عِتْقًا صَحِيحًا، ثُمَّ مَاتَتْ السَّيِّدَةُ: مَنْ (يَرِثُ) <sup>(٩)</sup> هَذَيْنِ الْمُعْتَقَيْنِ، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنَ الذَّكَرِ مِنْهُمَا <sup>(١٠)</sup>: وَلَدُ

(١) كُنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «للمعتق».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في جميع النسخ، في «ع»: «بعد موت».

(٤) في «ب» «المعتقة» هكذا، وقد ترك بعدها فراغاً كأنه بسبب بياض، أو طمس كان في الأصل الذي نسخ عنه.

(٥) وهي في «وا» أيضاً.

(٦) كُنا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا» والواو زائدة، وقد حُلِّفَها في «ط» مثبته مكانها «أنه»، وهو تصرف محض منه، والعبارة مستقيمة دون الحاجة إلى تقدير شيء من هذا.

(٧) كُنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ممن حُمِلَ».

(٨) كُنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بالمولاة».

(٩) وهي في «ز» أيضاً، ومكانها في «ب»، وجعل مكانها في «ط»: «يَجْزُو».

(١٠) هنا في «خ» و«زيادة»: «أو»، وليست في «ب»، ولعلها همزة استفهام وتصحفت على النسخ.

المُعْتَقَةِ، أَمْ عَصَبُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ، وَالْأَبَاءِ، وَبَنِي الْعَمِّ، وَالْأَعْمَامِ، وَبَنِي الْإِخْوَةِ، عَلَى الْمَرَاتِبِ الَّتِي قَدَّمْنَا؟

٩٥٢. (١) بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُمَا إِنْ مَا تَا، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنَ الذَّكَرِ مِنْهُمَا: أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلَّتِي أَعْتَقَهَا (٢)، أَوْ أَعْتَقَتْ، مَنْ يَجْعُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ.

٩٥٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ (٣) عِتْقًا صَحِيحًا مِنْ رَجُلٍ، أَوْ (٤) امْرَأَةٍ: فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْوِلَاءَ، وَاسْتَحَقَّ بِسَبَبِهِ.

٩٥٤. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا.

٩٥٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتْقُ (٥) شَيْءٍ غَيْرِ بَنِي آدَمَ (٦)، وَأَنَّهُ لَا يَنْفُذُ إِنْ وَقَعَ، وَلَا يَسْقُطُ بِهِ الْمِلْكُ.

٩٥٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوِلَاءَ لَا يُسْتَحَقُّ بِغَيْرِ الْعِتْقِ، أَوْ الْإِسْلَامِ عَلَى لِيَدَيْنِ، أَوْ الْمَوَالَاةِ.

٩٥٧. فَالْعِتْقُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ بِهِ الْوِلَاءُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَالْإِسْلَامُ وَالْمَوَالَاةُ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا: أَيُسْتَحَقُّ بِهِمَا الْوِلَاءُ (٧) أَمْ لَا؟

(١) هنا في «خ» زيادة: «على»، ولا معنى لها هنا.

(٢) أشار هنا في «ب» إلى حاشية، ولم يشيء شيئاً في مقابلها.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» بزيادة: «عبداً» بعدها.

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «و».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، في «خ»: «عن» لو هو تصحيحه ظاهر.

(٦) في «الذخيرة» للقرافي (١١/٨١): «قال ابن حزم في «كتاب الإجماع»: «وأجمعت الأمة

على أنه لا يجوز عتق غير بني آدم من الحيوان» اهـ.

(٧) في «ب» و«ز»: «ولاء» بغير الألف واللام.

٩٥٨. وَتَفْقُوا فِي قَوْمِ اسْتَوَوْا بِقَعْدِهِمْ<sup>(١)</sup>، وولادة أمهاتهم وجدًا تهم من المعتق، ولا ولي له ولا ذر لهم ولا ذر لهم: انهيرئون مواليه بعد انقراضه<sup>(٢)</sup>، وانقراض عصبته، (و)<sup>(٣)</sup> هكذا ما سفل أبداً.

٩٥٩. وَتَفْقُوا أَنَّ الْخُنْثَى الْمُشْكِلَ يُعْطَى نَصِيبُ الْأُنْثَى<sup>(٤)</sup>، إذا كان نصيب الأنثى مساوياً نصيب<sup>(٥)</sup> الذكر، أو أقل<sup>(٦)</sup>.

٩٦٠. (وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَلْ يُعْطَى نَصِيبُ ذَكَرٍ تَامَ<sup>(٧)</sup> أَمْ لَا؟)<sup>(٨)</sup>.

٩٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِهِ فِي مَكَانٍ تَرُثُ<sup>(٩)</sup> فِيهِ الْأُنْثَى عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ،

(١) كذا في «و» وفي «خ»: «قعدتهم» وهو خطأ، وفي «ز» و«ع»: «بتعددتهم» وهو خطأ أيضاً، وقد تقدم معنى القعد.

(٢) كذا في «و» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «انقراضهم».

(٣) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و»: «يُعْطَى نَصِيبُ أَنْثَى».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«و»: «نصيب» بلام قبلها.

(٦) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: وَدَعَوَى الْإِجْمَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الْخُنْثَى هَذِهِ لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ ابْنِ يُونُسَ، وَطَائِفَةً مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: أَنَّهُ يُعْطَى نِصْفَ نَصِيبِ الذَّكَرِ وَنِصْفَ نَصِيبِ الْأُنْثَى، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ. وانظر: «المعاني البديعة» (١٩٠/٢).

قُلْتُ: مَا يَحْكِيهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مُتَقَبَّلٌ بِمَا إِذَا تَسَاوَى نَصِيبُ الْأُنْثَى مَعَ نَصِيبِ الذَّكَرِ، أَوْ كَانَ أَقْلُ مِنْهُ.

(٧) هَكَذَا بِالْجَزْرِ صِفَةٌ لِدُكْرٍ وَفِي «ق»: «تامة» بالنصب صفة لـ «نصيب»، وكلا المعنيين صحيح، والسياق مُحْتَمَلٌ لِكُلِيهِمَا.

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «يرث».

وَلَا تَرِثُ<sup>(١)</sup> عِنْدَ بَعْضِهِمْ - وَلَا يَرِثُ الذَّكَرُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ؛ مِثْلُ: نَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَأُخْتَيْنِ لَأُمٍّ، وَخُثْيٌ هُوَ وَلَدُ أَبِي الْمَيِّتَةِ: فَقَوْمٌ وَرَثَةُ هُنَا، وَقَوْمٌ لِيُورِثُوهُ شَيْئًا.

٩٦٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَتْ عَلَامَاتُ الْمَنِيِّ وَالْإِخْبَالِ<sup>(٢)</sup>، أَوِ الْبَوْلِ، مِنْ الذَّكَرِ وَحْدَهُ: أَنَّهُ رَجُلٌ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، مِنْ وَلِثَةٍ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهَا.

٩٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَتْ عَلَامَاتُ الْخَيْضِ<sup>(٤)</sup> الْمُتَتَقِّنِ، أَوِ الْحَبْلِ، أَوِ الْبَوْلِ مِنَ الْفَرْجِ وَحْدِهِ أُنْثَى فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، [مِنْ<sup>(٥)</sup> مَوَارِيثِهِ وَغَيْرِهَا]<sup>(٦)</sup>.

٩٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُشْكِكَلَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَكَانَ الْبَوْلُ يَنْدِفِعُ مِنْ [كِلَا]<sup>(٧)</sup> الثَّقَبَيْنِ انْدِفَاعًا وَاحِدًا مُتَسَاوِيًا<sup>(٨)</sup>.

٩٦٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَوَارِيثَ لَتَنَظِيرِنَا [تَكْوِيدُ<sup>(٩)</sup>] مَعَ اتِّفَاقِ الدَّيْنَيْنِ، وَعَلَى أَلَّا<sup>(١٠)</sup> يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَاتِلًا عَمْدًا، وَلَا خَطَأً.

(١) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «يَرِثُ».

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي «ز»: «وَالْإِحْتِلَامُ».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَمَوَارِيثُهُ» وَفِي «ز»: «مِنْ مَوَارِيثِهِ»، وَفِي «ق»: «مِنْ مَوَارِيثِهِ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «الْحَمْلُ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ «الْحَبْلِ» بَعْدَهَا.

(٥) مِنْ «ق»، وَفِي «ب»: «و».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق»، وَفِي «ز»: «وَمَوَارِيثُهُ وَغَيْرِهَا».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُسْتَوِيًا».

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(١٠) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، لَوْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَمَعَ أَلَا».

٩٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَجُوسَ يَرِثُونَ بِأَقْرَبِ الْقَرَابَتَيْنِ.

٩٦٧. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأُخْرَى<sup>(١)</sup>: أَيْرِثُونَ (أَيْضاً)<sup>(٢)</sup> بِهَا أَمْ لَا؟

٩٦٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ النَّصْرَانِيَّ يَرِثُ النَّصْرَانِيَّ، وَأَنَّ الْمَجُوسِيَّ يَرِثُ الْمَجُوسِيَّ، وَأَنَّ الْيَهُودِيَّ يَرِثُ الْيَهُودِيَّ.

٩٦٩. وَاخْتَلَفُوا: أَيْرِثُ بَعْضُ (أَهْلِ)<sup>(٣)</sup> هَذِهِ الْأَدْيَانِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِهِ مِنَ الْكُفَّارِ؟ وَهَلْ يَرِثُهُمُ الْمُسْلِمُونَ أَمْ لَا؟

٩٧٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ قَتْلَ مَلِكِهِ الْحَرِيثِيِّ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمُوا: فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ<sup>(٤)</sup>.

٩٧١. وَاخْتَلَفُوا فِي مَا لَمْ يَقْتَسِمُوهُ بَعْدُ: أَعَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ يَقُومُ؟ أَمْ عَلَى حُكْمِهِمْ؟

٩٧٢. / [وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً]<sup>(٥)</sup> فِي مَوَارِيثِ أَهْلِ الذِّمَّةِ - أَسَلِمُوا أَوْ لَمْ يُسْلِمُوا - أَلَمْ تَمْضِ عَلَى أَحْكَامِهِمْ، أَمْ يُجَبَّرُونَ عَلَى حُكْمِ مَوَارِيثِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَا بَيْنَهُمْ؟  
٩٧٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَةَ الَّتِي لَمْ تُطَلَّقْ حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا، وَلَا انْفَسَخَ نِكَاحُهَا<sup>(٦)</sup>، وَكَانَ<sup>(٧)</sup>.....

(١) من قوله: «واتفقوا أن المجوس» إلى هنا ساقط من «ز».

(٢) سقطت من «و» و«ق» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) كذا العبارة في جميع النسخ، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أن قسمة المجوس قبل أن يسلموا فإنها تتم».

(٥) وهي في «ق»، وفي «ز» أيضاً بإسقاط «أيضاً».

(٦) كذا في «ع» أر بضم أوله وفي «ز» زيادة: «منها» بعدها.

(٧) كذا في «ب» و«ز» «ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ق»: «مسلمين»، وسيأتي بعد قوله: =

حُرَيْن<sup>(١)</sup>، ودينه دينها: أنها ترثه ويرثها.

٩٧٤. واتفقوا أن المطلقة ثلاثاً على حكم السنة، والتي (قد)<sup>(٢)</sup> انقضت عدتها من الطلاق الرجعي، ومن الخلع، ومن الفسخ: لا ترثه، ولا يرثها، إذا وقع ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> من الطلاق، والفسخ، والخلع في صحتيهما<sup>(٤)</sup> باختيارهما. ٩٧٥. واختلفوا إذا وقع كل ذلك في مريضه، أو مرضها، (أو مرضيهما)<sup>(٥)</sup>: أثرته أم لا؟

٩٧٦. وهل يرثها<sup>(٦)</sup> هو بعد انقضاء عدتها، وقبل انقضائها إذا مات وهو مريض أم لا؟

٩٧٧. واتفقوا أن المطلقة<sup>(٧)</sup> طلاقاً رجعيّاً، في صحته، أو مرضه، وقد وطئها<sup>(٨)</sup> في ذلك النكاح، ثم مات أحدهما قبل انقضاء العدة: أنهما يتوارثان. ٩٧٨. واتفقوا أن المتزوجين<sup>(٩)</sup> زواجاً صحيحاً في صحتيهما، ودينهما

= «ودينه دينها» وهو سا قط من «ق».

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «حريين»، وهو تصحيف ظاهر.

(٢) سقطت من «ق» و«ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ب» ما ذكرنا.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «صحتها».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) في «ب»: «واختلفوا أيضاً هل يرثها»، وفي «ز»: «واختلفوا أيضاً ليرثها».

(٧) هنا في «ز» زيادة: «ثلاثاً»، وليست في شيء من باقي النسخ والأصول.

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «وقد كان وطئها».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «واتفقوا في المراجعة».



وَاحِدٌ، وَهَما حُرَّانِ: أَنَّهُما يَتَوَارِثَانِ، مَا لَمْ يَقَعْ طَلَقٌ غَيْرُ رَجْعِيٍّ، وَلُخْلَعٌ، أَوْ فَسَخٌ.

٩٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيرَاثِ وَوُقُوعِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، [و] <sup>(١)</sup> فِي الْمَنْكُوحَةِ نِكَاحاً فَاسِداً: أَيَتَوَارِثَانِ لَا <sup>(٢)</sup> ؟

٩٨٠. وَكَذَلِكَ الْمَنْكُوحَةُ فِي مَرَضِهَا، أَوْ مَرَضِهِ.

٩٨١. [وَاخْتَلَفُوا] <sup>(٣)</sup> فِي كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا إِنْ كَانَ أُسِيراً فِي دَارِ الْحَرْبِ <sup>(٤)</sup> :  
أُيْرِثُ <sup>(٥)</sup> أَمْ لَا ؟



(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٢) كَذَا فِي «و» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «لَا يَتَوَارِثَانِ أَمْ لَا»!

(٣) وَهِيَ فِي «و» أَيْضاً.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «إِنْ كَانَ أُسِيراً أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ».

(٥) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «أُيْرِثُ».

## ٤٦- كتاب الوصايا والأوصياء

٩٨٢. تَفَقُّوا أَنَّ الْمَوَارِيثَ الَّتِي ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup> إِنَّمَا هِيَ فِيمَا أَفْضَلَتِ الْوَصِيَّةُ الْجَائِزُ قُدُيُونَ النَّاسِ لَوْ أَجَبَتْ؛ فَإِفْضَلْ بَعْدَ الدُّيُونِ شَيْءٌ وَقَعَتْ<sup>(٢)</sup> الْمَوَارِيثُ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ الْوَصِيَّةِ [كَمَا ذَكَرْنَا]<sup>(٤)</sup>.

٩٨٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ دُيُونِ النَّاسِ؛ فَإِنْ<sup>(٥)</sup> فَضَّلَ شَيْءٌ؛ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ، وَإِلَّا فَلَا.

٩٨٤. وَاخْتَلَفُوا فِي دُيُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كُلِّ فَرَضٍ فِي الْمَالِ، أَوْ غَيْرِ الْمَالِ<sup>(٦)</sup>؛ (أَيَسْقُطُ أَوْ يَجِبُ؟)<sup>(٧)</sup>.

- فَاسْقُطْهَا قَوْمٌ.

- وَأَوْجِبْهَا آخَرُونَ (مَعَ دُيُونِ النَّاسِ)<sup>(٨)</sup>.

(١) يعني: في كتاب الفرائض، وفي «ب» و«هـ» «التي ذكرناها».

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز» و«ق»: «وقع».

(٣) في «ز»: «الميراث بالإفراد».

(٤) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«و» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «وان».

(٦) في «ب»: «أو مخير بـمال»؛ وهو تصحييف ظاهر.

(٧) سقطت من «ل» مضاً.

(٨) إلى هنا في «ز» أيضاً، وما بعدها ساقط هناك.

- وَأَوْجِبَهَا (حِرْوَن) قَبْلَ تَادِيُو لِمِ يَعْبُدُوا لَوُؤْسِدِيُو (الإنسان) إلا ما فَضَّلَ عَنْ دُيْنٍ<sup>(١)</sup> اللهُ تعالى، وإلا فلا شيءَ للغُرَماءِ.

٩٨٥. وَاتَّقُوا أَنْ لِلْأَبِ الْعَاقِلِ، الَّذِي لَيْسَ مُحَجَّجُوا أَنْ يُوصِيَّ عَلَى وَلَدِهِ وَابْنَتِهِ<sup>(٢)</sup> الصَّغِيرَيْنِ، الَّذِينَ لَمْ يَنْتَعُوا<sup>(٣)</sup>، وَالَّذِينَ بَلَغُوا<sup>(٤)</sup> هُ بَطِينُ قَدْ<sup>(٥)</sup> : رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، الْأَحْرَارِ، الْعُدُولِ، الْأَقْوِيَاءِ عَلَى النَّظَرِ.

٩٨٦. وَاتَّقُوا أَنْ الْوَصِيِّ<sup>(٦)</sup> إِذَا كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا<sup>(٧)</sup> : فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ، وَلَا إِزَالَتُهُ، وَلَا الْإِشْتِرَاكُ<sup>(٨)</sup> مَعَهُ.

٩٨٧. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ، وَتَفْرِيقِ الْوَصِيَّةِ<sup>(٩)</sup>، وَلَا فَرْقَ.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لِلَّذِينَ» بالإنفراد.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «الَّذِينَ» بالإنفراد أيضاً.

(٣) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «وَلَبْنِهِ»، وفي «ز»: «وَابْنِهِ».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي «ط»: «لَمْ يَبْلُغُوا».

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «الَّذِينَ بَلَغُوا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «مُطِيعِينَ».

وهي من الإطباق؛ بمعنى: الجنون والغفلة. وانظر: ما سيأتي رقم (٩٩٦).

(٧) هكنا سياق العبارة في جميع النسخ، وحلت في «ع» هكذا: «... أَنْ يُوصِيَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ الصَّغَارِ، أَوْ الْبَالِغِينَ الْمُطِيعِينَ»، وهو تصرف مخض من الرِّبِّي رَحِمَهُ اللهُ.

(٨) كذا في «ب»، وفي «ع»: «الْمَوْصِيَّ إِلَيْهِ»، وفي «خ»: «الْمَوْصِيَّ لَهُ».

(٩) في «ز»: «وَاتَّقُوا إِذَا كَانَ الْوَصِيُّ كَمَا ذَكَرْنَا».

(١٠) كذا في «ب» و«و» أيضاً، وفي «ع»: «وَلَا الْإِسْرَافَ»! ولعله تصحيف من الميثب.

(١١) كذا في «و» أيضاً، وفي «ع» أيضاً أبغض الرسم، وبعض الأحرف غير منقوطة، وفي «ب»: «وَتَفْرِيقَهُ بِالْوَصِيَّةِ».

٩٨٨. واختلفوا في الوصية إلى الذمي، والفاسق، والعبد، والمرأة: أئجوز أم لا؟

٩٨٩. واختلفوا على أن من دفع من الأوصياء المذكورين إلى من هي<sup>(١)</sup> نظره، بعد بلوغ اليتم وثله ماله عنده، وأشهد على دفعه بيته عدل: أنه قد برى، ولا ضمان عليه.

٩٩٠. واختلفوا في تضمينه إن لم يمهذ.

٩٩١. واختلفوا أن من بلغ، (وكان)<sup>(٢)</sup> عدلاً في دينه، مقبول الشهادة، حسن النظر في ماله: أن فرضاً على الوصي<sup>(٣)</sup> أن يدفع إليه ماله، إذا قضى القاضي<sup>(٤)</sup> بحله من الحجر.

٩٩٢. واختلفوا فيما دون الصفات التي ذكرنا.

٩٩٣. واختلفوا أنه من مات ولم يوص<sup>(٥)</sup> على ولديه الذين لم يبلغوا، أو<sup>(٦)</sup> المجانين: ففرض على الحاكم أن يقدم من ينظر لهم من أهل الصفة التي قدمنا.

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» وفي «إلى» وهو تصحيف من المثبت، وسقطت من «ط».

(٢) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «خ» بغير و قبلها، والواو من «ع».

(٣) كأنها في «خ» «الموصى» أو نحو هذا، والمثبت من «ب» و«ز».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «الحاكم». والمعنى واحد، فقد يقال: الحاكم ويقصد به: القاضي؛ إذ هو وكيله.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «يفرض» وهو خطأ.

(٦) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ» و«ز» و«و».

٩٩٤. وَاتَّقُوا أَنْ مَا أَنْفَقَ الْوَصِيُّ الْمَذْكُورُ عَلَى الْيَتِيمِ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ مَالِهِ:  
فَإِنَّهُ نَافِقٌ.

٩٩٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْوَصِيُّ إِنْ تَعَدَّى ضَمِينَ.

٩٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ لَا يَعْقِلُ الْبَيْتَةَ وَهُوَ مُطَبَّقٌ مَعْتَوٍ، أَوْ عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ  
بَعْدَ عَقْلِهِ<sup>(١)</sup> : نَوَا جِبِلْدَن يُقَيِّدَ مَنْ يَنْظُرُ لَهُ.

٩٩٧. وَاخْ تَلْفُوزُوا نِيْمَن لَيْسَ مُطَبَّقًا، وَهُوَ مُبْدَرٌ: أَيَحْبِرُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> أَمْ لَا؟

٩٩٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَا أَنْفَقَ مِمَّا لَا يَحِلُّ مُرَدُودٌ.

٩٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا أَنْفَقَ مِمَّا لَيْسَ حَرَامًا.

١٠٠٠. وَاتَّقُوا أَنْ إِنْ لَقِيَ<sup>(٣)</sup> الْمَالِ فِي طُلُوبٍ، وَفِي مَوَاضِعِ الْأَرْضِ وَالْمِيَاهِ،  
وَشَرَاءِ الْخَمْرِ<sup>(٤)</sup>، وَمَا لَا يَحِلُّ إِنْضَاعُهُ<sup>(٥)</sup> : مَمْنُوعٌ مِنْهَا كُلُّ أَحَدٍ.

١٠٠١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ تَرَكَ وَرَثَةً، أَوْ (لَمْ يَتْرُكْ) وَلَرِثًا: أَنْ

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «وهو مُطَبَّقٌ، أو معتوه عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ بعد عقله»، والمثبت أصح إن شاء الله.

(٢) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «الحجر عليه»، وهو تصحيف من المثبت.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وَضَعُ».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: «وشراب الخمر»، والمثبت جَوِّزٌ أَنْسَبَ للسياق.

(٥) في جميع النسخ: «إِنْضَاعُهُ». وقد جاءت هكذا «إِنْضَاعُهُ» في حاشية «خ»، ووضع الناسخ أمامها علامة المقابلة والتصحيح، وهو الصواب إن شاء الله.

وإِنْضَاعُ الْمَالِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُرُوضِ: هُوَ جَعْلُهُ بِضَاعَةً يَتَجَرُّ فِيهَا.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

يوصي بأكثر من ثلث ما له؛ لا في صحته، ولا في مرضه.

١٠٠٢. واختلفوا: هل تجوز الوصية لمن ترك ولداً بطلت (أ) أم (ب) إنما يجوز له أقل من الثلث؟

١٠٠٣. واختلفوا فيمن لم يترك وارثاً وفيمن استأذن ورثته، أو وارثه في صحته أو في مرضه (بأكثر من ثلثه) (١)، [فأذن له، أو] (٢) فأذن له (٣)؛ وأجازوا بعد موته: إنفذ له (٤) أكثر من الثلث (٥) إلا ما يجوز له؛ وهو الثلث (٦)؟

١٠٠٤. واتفقوا أنه إن أوصى (٧) لوا لدين له لا يرثا ينقل (٨)، أو لكفر (٩)، أو لأقاربه الذين لا يرثون منه - إن كان له أقبو - بثلتي الثلث: أن وصيته تلك، وسائر وصاياه في باقي ماله من الثلث (١٠)، فيما ليس معصية، وفيما أوصى به لحيي: نافذة كلها، وأنه قد أصاب.

(١) زاد بعدها في: «أم لا»، وليست في «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) يعني: بأكثر من ثلث ماله، وفي «و»: «أكثر من الثلث»، وقد كان نسخ «خ» كتبها أولاً: «الثلث»، ثم أثبتها في الحاشية بعد المقابلة: «ثلثه».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «من الثلث».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وصى».

(٩) كذا في «ز» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «يعبر».

(١٠) كذا في «ع» أيضاً، وهي ب «و» بدون لام قبلها.

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ز»: «ثلثه».

١٠٠٥. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يُوصِ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

١٠٠٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرِيبٌ غَيْرُ وَاِرِثٍ، وَلَا ابْنَانِ لَا يَرِثَانِ: فَلَهُ أَنْ يُوصِيَ<sup>(٢)</sup> لِحَيْثُ بَلَا لَثُلُثٍ، أَوْ بِمَا يَجُوزُ مِنْ لَثُلُثٍ (فَاقْلٌ، إِنْ كَانَ لَهُ وَاِرِثٌ).

١٠٠٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَوْصَى بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ<sup>(٣)</sup> (٤): أَنَّهُ يَصْحُحُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> مَا يَجُوزُ مِنَ الثُّلُثِ، وَيَبْطُلُ الزَّائِدُ<sup>(٦)</sup>.

١٠٠٨. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَا وَاِرِثَ لَهُ، وَفِيمَنْ أَجَازَ<sup>(٧)</sup> وَارِثُهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا.

١٠٠٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَوْصَى (بِمَا يَمْلِكُ وَ)<sup>(٨)</sup> بِمَا لَا يَمْلِكُ، وَبِطَاعَةِ وَمَعْصِيَةِ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَنْقُذُ فِي الطَّاعَةِ، وَفِيمَا يَمْلِكُ، وَتَبْطُلُ فِي الْمَعْصِيَةِ، وَفِيمَا لَا يَمْلِكُ.

١٠١٠. وَاخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْيُوعِ، وَالْهَبَاتِ، وَالْمَنَاحِ<sup>(٩)</sup>، وَالصَّدَقَاتِ.

(١) كذا في «ق» أيضاً، وفي «بو»: «لذلك».

(٢) في «ب» و«ز»: «أنه يوصي»، وفي «ع»: «وله أن يوصي».

(٣) من قوله: «واتفقوا أنه إن أوصى» إلى هنا في «ق» أيضاً.

(٤) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضاً، إلا أن عبارة: «واتفقوا أنه إن أوصى بأكثر من الثلث... إلخ» جاءت مؤخّرة هناك إلى ما بعدها.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وأيضاً: «أن له من ذلك».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ع»: «وتبطل الزيادة».

(٧) في «ب» و«ز»: «أو أجاز».

(٨) وهي في «ز» و«ع» و«ق» أيضاً، لكن في «ق»: «أو» مكان الواو.

(٩) في «ب» و«ز» و«ع»: «و هو تصحيف».

والمناخ: جمع مَنِيحَة. وفي «غريب الحديث» للخطابي (١/٧٢٩): «معنى المنيحة: =

- فقومٌ ساووا (كما قلنا) <sup>(١)</sup>.

- وقومٌ يُطْلون <sup>(٢)</sup> الجميع في الهبات، والصدقات، والبُيوع، والمنائح <sup>(٣)</sup>.

- وقومٌ فرّقوا بين [كُل] <sup>(٤)</sup> ذلك أيضاً <sup>(٥)</sup>.

١٠١١. واتفقوا أن الرّجوع في الوصايا جائز، ما لم يكن عتقاً <sup>(٦)</sup>.

١٠١٢. واتفقوا أن الرّجوع (في ذلك) <sup>(٧)</sup> بلفظ الرّجوع، وبخروج الشيء

الموصى به عن مُلك الموصي في حياته وصحته: رجوع تام.

١٠١٣. واختلّفوا <sup>(٨)</sup> في تحيل الموصي وصيته إلى غير ما وصى به

= إباحة المنفعة، مع استيفاء الرقبة، ومنه: منيحة الغنم وهو: أن تمنحه شاةً خلّوياً يشرب لبنها، فإذا لَبِجَتْ رَدّها إلى صاحبها. اهـ.

وفي «لسان العرب»: «فأبو عُبيد: للعرب أُرْلَعُ قِصَاءً تَضَعُهَا مَوَاضِعَ الْعَارِيَةِ: الْمَنِيحَةُ، وَالْعَرِيَّةُ، وَالْإِفْقَارُ، وَالْإِخْبَالُ». اهـ.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز»: «أبطلوا».

(٣) في «ب» «المناكح»، وسقطت من «ز».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «خ» عند قوله: «فقومٌ ساووا»، قال: «وَهُمُ الشَّافِعِيَّةُ». وعند قوله: «وقومٌ يُطْلون الجميع»: «وَهُمُ الْمَالِكِيَّةُ». وعند قوله: «وقومٌ فرّقوا»: «وَهُمُ الْحَنَفِيَّةُ».

قلت: وكل ذلك من إدراج الناسخ، وليس من كلام المصنف.

(٦) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «في الوصية» وهو من تصرف ابن القطان رحمه الله؛ لئلا يناسب سياق العبارة في كتابه.

(٨) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا» وهو خطأ بدلالة السياق.



أولاً، ما لم يُلْغِضْ بَأَنَّهُ رَجَعَ عَمَّا أَوْصَى بِهِ أَوْ لَا بَخْرَ وَجْهِهِ عَنْ مِلْكِهِ؛ فقال قومٌ: هو رجوعٌ وقال آخرون: ليس رجوعاً

١٠١٤. واختَلَفُوا فِي الوَصِيَّةِ بِالْعَتَقِ: أَيْجُوزُ (له) الرُّجُوعُ فِيهِ أَمْ لَا؟<sup>(١)</sup>

١٠١٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الوَصِيَّةَ بِالمَالِ والوَلَدِ إِلَى اثْنَيْنِ فصَاعِدًا، أَوْ إِلَى وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>: جَائِزَةٌ كَمَا قَدَّمْنَا.

١٠١٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وصِيَّةَ المَرْأَةِ فِي المَالِ خَاصَّةٌ كَوَصِيَّةِ الرَّجُلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا [وَلَا فَرْقَ]<sup>(٣)</sup>.

١٠١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الوَصِيَّةَ كَمَا ذَكَرْنَا جَائِزَةٌ فِي (كُلِّ)<sup>(٤)</sup> مَا عَلِمَ المُوَصِّى أَنَّهُ يَمْلِكُهُ.

١٠١٨. وَاخْتَلَفُوا: أَيْجُوزُ فِيمَا لَا<sup>(٥)</sup> يَعْلَمُ بَأَنَّهُ يَمْلِكُهُ يَوْمَ<sup>(٦)</sup> الوَصِيَّةِ أَمْ لَا يَجُوزُ؟

١٠١٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لُوصِيَ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَهُ مَالٌ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ: فَقَدْ أَصَابَ.

١٠٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَهُ مَالٌ فَبَاتَ لَيْلَتَيْنِ وَلَمْ يُوصِ فِيهِ: أَعَاصِي هُوَ أَمْ لَا؟

(١) فِي «ز» أَيْجُوزُ فِيهَا الرُّجُوعُ أَمْ لَا؟.

(٢) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا وَ«هـ»: «أَحَدٌ»، وَفِي «ز»: «وَاحِدَةٌ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «فِيمَا لَمْ».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا فِي «ب» فِي يَوْمِ.

١٠٢١. وفيمن له أقل من ألف (درهم)<sup>(١)</sup>: أنه أن يوصي أم لا؟

١٠٢٢. واتفقوا أن من أوصى وأشهد وإن لم يكتبها<sup>(٢)</sup>: لم<sup>(٣)</sup> ينقص.

١٠٢٣. واتفقوا أن الوصية لو ارث لا تجوز.

١٠٢٤. واختلفوا إذا أذن في ذلك سائر الورثة وأجازوه: أيجوز أم لا؟

١٠٢٥. واتفقوا أن الرجل الصحيح أن يتصدق بالثلث من ماله ما لم يبلغ الثلثين، ويكون فيما<sup>(٤)</sup> بقي غناه وغنى<sup>(٥)</sup> عياله<sup>(٦)</sup>، وأن يعتق كذلك، ويتصرف<sup>(٧)</sup> كيفما أحب في ماله.

١٠٢٦. واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن / الوصية بالبر، وبما ليس برأ<sup>(٨)</sup> ولا معصية<sup>(٩)</sup>، ولا تضييع المال: جائزة<sup>(٩)</sup>.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ع» «و لم يكتبها» بإسقاط «إن».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «ز»: «فلم».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ما».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو غنى».

(٦) في «ز»: «ويكون الباقي غناه وغنى عياله».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وأن يتصرف» بزيادة: «أن».

(٨) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ز» و«ن»: «وبما ليس ببر».

(٩) قال ابن تيمية في «نقده»: «الوصية بما ليس ببر، ولا معصية، والوقف على ذلك فيه

قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصح؛ فإن الإنسان لا يتنفع

ببذل المال بعد الموت، إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلا فبذله بما ليس بطاعة،

ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفه في الحياة في المباحات؛ كالأكل

والشرب واللباس، فإنه يتنفع بذلك» اهـ.

١٠٢٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي ثُلْثِ مَالِهِ.
١٠٢٨. وَاخْتَلَفُوا: أَلَهُ التَّصَرُّفُ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ كَالصَّحِيحِ أَمْ لَا؟<sup>(١)</sup>
١٠٢٩. وَاتَّقُوا أَنْ وَصِيَّةَ الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، الْحُرِّ، الْمُضْلِحِ لِمَالِهِ: نَافِذَةٌ.
١٠٣٠. وَاتَّقُوا - فِيمَا نَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> - أَنْ وَصِيَّةَ الْعَبْدِ غَيْرُ جَائِزَةٍ، مَا لَمْ يُجْزَها سَيِّدُهُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تَقْطَعُ أَنْ هَذَا إِجْمَاعٌ<sup>(٤)</sup>.
١٠٣١. وَاخْتَلَفُوا فِي وَصِيَّةِ السَّفِيهِ، وَفِي وَصِيَّةِ نَبِيِّ الْحَقِّ أَوْ وَصِيَّةِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ: أَسْجُوزُ أَمْ لَا؟



- (١) كلنا العبارة في «ز» أيضاً وجاءت في «ب» هكذا: «واختلفوا: أله التصرف في ذلك كالصحيح أم لا؟»، وأشار الناسخ في الحاشية عند قوله: «في ذلك» إلى أنها عنده في الأصل الذي نسخ منه: «في أكثر من ذلك»؛ أي: «يملكه في «خ» و«ز»، فما كان من الكوثر في رحمه الله إلا أن قام بإثبات الحرفين معاً مجموعين؛ فصارت العبارة هكذا: «واختلفوا: أله التصرف في ذلك، وفي أكثر من ذلك كالصحيح أم لا؟»!
- (٢) كذا في «ب» وفي «ق»، وفي «خ» و«ز»: «فيما نعلم»، والمثبت أوجه.
- (٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ق»: «السيد».
- (٤) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ز»: «ولا يقطع أن هذا إجماع»، وفي «ب»: «ولا يقطع على أنه إجماع»!

## ٤٧ - قسم الفبيء، والجهاد، والسير

١٠٣٢. اتَّفَقُوا أَنَّ الْخُمْسَ يُخْرَجُ مِمَّا غَنِمَ عَسْكَرٌ أَوْ غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>؛ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، الْأَحْرَارِ، الْبَالِغِينَ، الْعُقَلَاءِ، الرِّجَالِ مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ، وَمِمَّا<sup>(٢)</sup> غَنِمَ مِنَ الْأَثَابِ<sup>(٣)</sup>، وَالسَّلَاحِ، وَالْمَتَاعِ كُلِّهِ، الَّذِي مَلَكَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ، بَعْدَ أَنْ يُخْرَجَ [مِنْهُ]<sup>(٤)</sup> سَلْبُ الْمَقْتُولِينَ، وَمَا أَكَلَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الطَّعَامِ، أَوْ احْتَمَلُوهُ<sup>(٥)</sup>.

١٠٣٣. وَاخْتَلَفُوا: أَيْخْرَجُ مِنْ سَلْبِ الْقَتْلِ<sup>(٦)</sup> الْخُمْسُ<sup>(٧)</sup> أَمْ لَا؟

١٠٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ سُدُسِ الْخُمْسِ مَنْ رَأَى إِعْطَاءَهُ صَلَاحًا لِلْمُسْلِمِينَ.

(١) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «عشرة» وهو تصحيف ظاهر، وقد زاد الأمر لبساً في «ط»، فترك اللفظة على تحريفها، ثم زاد في العبارة زيادة أخرى، فصارت هكذا: «اتَّفَقُوا أَنَّ الْخُمْسَ يُخْرَجُ مِمَّا غَنِمَ عَسْكَرُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَشْرَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ... إلخ»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«و» فيما.

(٣) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: «الإثاب»، وكأنها كانت في «ع» هكذا أيضاً فأصلحها الناسخ؛ لأنه وضع النقطتين في الثاء الأولى فوق النقطة، لا العكس.

(٤) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع» و«و» حملوه من الودك، ولا أدري من أين أتى بهذه الزيادة؟!

(٦) في «ب» و«ز»: «لقتلى».

(٧) في «ب» و«ز» و«ق»: «خمس» بغير ألف ولام.

١٠٣٥. واْتَفَقُوا أَنَّهُ إِنْ وَضَعَ ثَلَاثَةُ أَحْمَاسٍ الْخُمْسِ فِي الْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينِ،  
وَابْنِ الْإِسْبِيلِ: فَقَدْ أَصَابَ.

١٠٣٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْسِمَ الْكِتَابَ<sup>(١)</sup> مِنْ أَلَا تُشْرَى وَيُخْصِمَهُمْ.

١٠٣٧. وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِهِمْ، وَإِطْلَاقِهِمْ، وَفِي إِثْمِهِمْ.

١٠٣٨. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ<sup>(٢)</sup>، وَفِي كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ ذَلِكَ  
عَلَيْهِمْ، وَفِي هَلْ يُعْطَى مِنْهَا غَيْرُهُمْ؟ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ جَازٍ فِيهِ.

١٠٣٩. إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَبَنِي أَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى  
مُدَّةَ حَيَاتِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

١٠٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ هُمْ؟ وَهَلْ بَقِيَ حُكْمُهُمْ (أَمْ لَا)<sup>(٤)</sup> بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ؟

١٠٤١. وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجوبِ أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ مَنْ  
كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَعَاجِمِ الَّذِينَ دَانَ أَجْدًا، دُهِمَ بِهِذَيْنِ الدِّيْنَيْنِ<sup>(٥)</sup> قَبْلَ مَبْعَثِ

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «المكاتيب».

(٢) يعني: اسم يتيماً، ومسكيناً، وابن سبيل.

(٣) كذا العبارة في جميع نسخ الكتاب، وجاءت في «ق» هكذا: «إلا أنهم اتفقوا أنه كان لبني  
العباس... إلخ»، ولعل الضمير في قوله: «أنه» عائذ على نصيبهم في الخمس.

قلت: ولم يتقدم قريناً يذكر لخمس ذوي القربى حتى يُشار إليه هنا، ولعل ما هنا عائذ على  
قوله في الفقرة السابقة: «ثم اختلفوا فيمن يستحق هذه الأسماء»، على أنه لم يذكر فيمن  
ذَكَرَ ذَوِي الْقُرْبَى، والله أعلم.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «و» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بين الدينين»؛ وهو تصحيف ظاهر كما ترى،  
وجعلها في «ط»: «بدن من الدينين».

رسول الله ﷺ، ولم يكن مُعْتَقاً، ولا بَدَلْ ذلك الدِّينَ بغيره، ولا (كان) <sup>(١)</sup> شيخاً كبيراً، ولا مجنوناً، ولا زَمِناً، ولا غيرَ بالغٍ، ولا امرأةً، ولا راهباً، ولا عَرَبِيّاً، ولا ممن يُجَنُّ <sup>(٢)</sup> في أوَّلِ السَّنَةِ <sup>(٣)</sup>، وكان غَنِيّاً <sup>(٤)</sup>.

١٠٤٢. واتَّفَقُوا على أنه إن أُعْطِيَ كلُّ مَنْ ذكرنا عن نفسه وحدها - فقيراً كان أو غَنِيّاً، أو مُعْتَقاً أو حُرّاً - أربعة مَثاقِيلَ ذهباً في انقضاء كُلِّ عامٍ قَمَرِيٍّ، بعد أن يكونَ صَرَفُ <sup>(٥)</sup> كُلِّ دينارٍ اثني عَشَرَ درهماً أَكْبَيْلاً فُصَاعِداً، على أن يُلْتَزَمَ ألا يُحْدِثُوا <sup>(٦)</sup> في شيءٍ مِنْ <sup>(٧)</sup> مواضعِ سُكْنَاهُمْ <sup>(٨)</sup> .....

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» و«و» أيضاً وفي «ب» هجرو في «ع»: يلجى - أو «يحي» أو نحو ذلك، وكل ذلك تصحيف من المثبت.

وقد أثبتنا محقق «ق»: «يحق»! جاعلاً إياها بين قوسين تنبيهاً منه على مخالفتها لما في المطبوع من «المراتب»، وعندما رجعت إلى النسخة الثانية التي اعتمد عليها، وجدتها كما هي هنا في «خ»: «يجن»، غير أن النون جاءت غليظة بعض الشيء في ناحية منها فأشبهت القاف.

(٣) يعني لا يُسَيِّقَا، ها؛ لأنهم اختلوا فيمن يُجَنُّ ويُفَيِّق.

(٤) هكذا موضع هذه الجملة: «وكان غَنِيّاً» في نسخ الكتاب الثلاث وفي «ل» أيضاً. وجاءت في «ع» في صدر العبارة بعد قوله: «ولا بَدَلْ ذلك الدين بغيره».

(٥) كذا في «ب» و«و» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «ضرب» وهو تصحيف ظاهر.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «على أن يلتزم على أن لا»، وجعلها في «ط»: «على أن يلتزموا على أنفسهم أن لا يحدثوا»، وفي «ز»: «على أن يحدثوا»!

(٧) كذا في «ز» و«ع»، وفي «خ» «بل»: «في وفي «ب»: «أن لا يحدثوا شيئاً في».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «في مواضع كنا سبهم وسكناهم» وهو خطأ، وفي «ع»: «مسكنهم» بدل «سكناهم».

ولا غيرها (كنيسة<sup>(١)</sup>) ولا بيعة، ولا دَيْرَ أ، ولا صومعة، ولا قَلَابَةً<sup>(٢)</sup>، ولا يُجَدِّدُوْهُ مَا خَرِبَ مِنْهَا، وَلَا يَخَيُّوْهُ لِمَا دَنَوْ، فَأَيُّ يَمْنَعُوا مَنْ مَرَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِهِمُ التَّزُولَ فِي كُنَاثِهِمْ (وَبِيعِهِمْ) لِقَلِي أَوْ نَهَارٍ، وَأَتَيُّسَعُوا أَبْوَابَهَا لِلْمَارَةِ، وَأَنْ يُدْنِيَهُمْ مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ ثَلَاثًا<sup>(٣)</sup>، وَالْأَيُّوْ وَاجَاسُوسًا، وَ(أَنْ)<sup>(٤)</sup> لَا يَكْتُمُوا غِشًّا لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُعْلَمُوا أَوْ لَا دَهَمُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَمْنَعُوا مَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِهِمْ، وَأَنْ يُقْرُوا الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَقُومُوا لَهُمْ مِنَ الْمَجَالِسِ، وَلَا تَنَافَسَ بِهِمْ شَيْءٌ مِنْ لِبَاسِهِمْ: لَا قَلَنْسُوءَ، وَلَا عِمَامَةً، وَلَا تَغْلِيلَ<sup>(٥)</sup>، وَلَا فَرْقَ شَعَرٍ<sup>(٦)</sup>، وَلَا يَتَكَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ، وَلَا يَكْتُبُوا بِكَلَامِهِمْ، وَلَا يَرَكِبُوا عَلَى السُّرُوحِ، وَلَا يَتَقَلَّدُوا شَيْئًا مِنَ السَّلَاحِ، وَلَا يَحْمِلُوهُ مَعَ أَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَخْطُوهُ بِسِلَاحٍ خَوْفُ اتِّلَمَّهُمْ<sup>(٧)</sup>، لِعَرِيَّتِهِ، وَلَا يَبِيحُوا الْخَمْرَ<sup>(٨)</sup>،

(١) وهي في «ع» أ يضاً

(٢) انظر لمعاني هذه الألفاظ: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم رحمه الله (٢/٣٨ - ٦٦٩).

(٣) في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) كنا في «ز» أيضاً ووقعت في «ب» هكذا: «لثا»، وجعلها في «ط»: «الثالث».

(٥) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) زاد في «ع»: «ولا قرن»، وليست في باقي النسخ أو الأصول.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «ولا فرق شعرهم»، والمثبت أنسب للسياق، وهكذا

جاءت في المروي من نصّ الشروط العُمَرِيَّة رضي الله عن صاحبها.

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «ولا ينقشوا في خواتيمهم»، وهي «ولا ينقشوا في

خواتيمهم»، ولعله تصحيف مما في «ز»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله، وهكذا هو في

الشروط أيضاً

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «الخمور» بالجمع.

(١٠) زاد في «ع»: «والخنزير»، وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

وَأَنْ يَجْزُوا مَقَادِمَ دُورِهِمْ، وَأَنْ يَشُدُّوا الزَّانِبَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، وَأَلَّا يُظْهِرُوا الصَّلَاحَ عَلَى كُنَائِسِهِمْ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمَلَمِينَ، وَلَا يَجَاوِزُوا<sup>(١)</sup> الْمَلَمِينَ بِمَوَاتِهِمْ، وَلَا يُظْهِرُوا فِي طُرُقِ<sup>(٢)</sup> الْمَلَمِينَ نَجَاسَةً، وَلَا يَضْرِبُوا النَّوَاقِيسَ إِلَّا ضَرْبًا خَفِيفَةً لَلْأَوَّلِ فَعَوًّا صَوًّا تَهْمًا بِالْقِرَاءَةِ<sup>(٣)</sup> لِكُتُبِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَضَرَةِ الْمَلَمِينَ<sup>(٤)</sup> وَلَا مَعَ مَوَاتِهِمْ، يُخْرِجُونَ نِينَ، وَلَا صَلَاحًا ظَاهِرًا، وَلَا يُظْهِرُوا الثَّيْرَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمَلَمِينَ، وَلَا يَتَّخِذُوا مِنَ الرَّقِيقِ مَا جَزَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمَلَمِينَ، وَأَنْ يُرْشِدُوا الْمَلَمِينَ، وَلَا يُطْلِعُوا عَدُوًّا<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِمْ، وَلَا يَضْرِبُوا مُسْلِمًا، وَلَا يَسْتَخْدِمُونَهُ<sup>(٦)</sup>، وَلَا يَسُبُّوه، وَلَا يُهِنُونَهُ، وَلَا يُسَمِعُوا مُسْلِمًا<sup>(٧)</sup> شَيْئًا مِنْ كُفْرِهِمْ<sup>(٨)</sup>؛ وَلَا مِنْ سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا يُظْهِرُوا اخْمَرًا، وَلَا شُرْبَهَا، وَلَا نِكَاحَ ذَاتِ مَحْرَمٍ، فَإِنْ سَكَنَ مُسْلِمُونَ بَيْنَهُمْ هَذَمُوا كُنَائِسَهُمْ وَيَبْعَثُهُمْ؛ فَإِذَا فَعَلُوا كُلَّ مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ

- (١) كُنَّا بِالْمَعْجَمَةِ فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ط»: «يَجَاوِرُوا» بِالْمَهْمَلَةِ، وَكَلَا اللَّفْظَيْنِ صَحِيحٌ مَرْوِيٌّ إِنْ كَانَ بِالْمَهْمَلَةِ أَشْهَرُ فِي الرَّوَايَةِ.
- (٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «بِطَلْقٍ» بِالْإِفْرَادِ.
- (٣) كُنَّا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بِالْقِرَاءَاتِ».
- (٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «لِشَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِمْ بِحَضَرَةِ الْمَلَمِينَ».
- (٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» كَلِمَةٌ رَسْمُهَا: «وَلَا نَجَرْتُوا» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْافِقُ لِمَا جَاءَ فِي نَصِّ الشَّرْوَطِ.
- (٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا يَطْلُقُوا عَدُوَّهُمْ».
- (٧) فِي «ز» وَ«ع»: «وَلَا يَسْتَخْدِمُونَهُ»، وَفِي «ب»: «وَلَا يَسْتَخْدِمُونَهُ».
- (٨) كُنَّا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْمَلَمِينَ».
- (٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «شُرْكُهُمْ».



يُتَدَلُّوَالَّذِينَ الَّذِينَ صُوِّلِحُوا عَلَيْهِ (بِدِينٍ غَيْرِ دِينِ) (١) الْإِسْلَامِ: فَقَدْ حُرِّمَتْ دِمَاءُ كُلِّ مَنْ سِوَى بَدْنِكَ، وَمَا لَهُ وَهْدُهُ، وَظُلْمُهُ (٢).

١٠٤٣. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَسْلَمَ أَوْ (٣) مَاتَ بَعْدَ وَجوبِ الْجَزْيَةِ عَلَيْهِ أَيْؤُخَذُ مِنْهُ لِمَا سَلَفَ أَمْ لَا؟ (٤).

١٠٤٤. وَاجْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَفِ (٥) بِسَبْيِ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَلَا بِوَاحِدٍ: أَيْخُرَّمُ (٦) قَتْلُهُ، وَسَبْيُ أَهْلِهِ، وَغَنِيمَةُ مَالِهِ أَمْ لَا؟

١٠٤٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْعُلُولَ حَرَامٌ.

١٠٤٦. وَاتَّقُوا أَنْ تَخْذَ مِنْ أَهْلِ الْعَسْكَرِ، أَوِ السَّرِيَّةِ (٧) مِنَ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً (لَهُ قَدْرٌ) (٨) قَدْ تَمَلَّكَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ (٩)، لَيْسَ طَعَاماً - وَسِوَاءُ قَلٍّ أَوْ كَثْرٍ،

(١) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضاً، وَمَكَانَ كُلِّ ذَلِكَ فِي «ب»: «بَيْنَ»، وَلَعَلَّهَا مَصْحُفَةٌ مِنْ: «بِدِينِ».

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «وَقَالَ فِي الْجَزْيَةِ: وَاتَّقُوا عَلَى اللَّهِ أَنْ أُعْطِيَ - . يَعْنِي: مَنْ يُقْبَلُ مِنْهُ الْجَزْيَةُ عَنْ نَفْسِهِ وَحَدَّاهَا أَرْبَعَةَ مِثْقَالٍ ذَهَبٍ فِي كُلِّ عَامٍ، عَلَى أَنْ يَلْتَزِمُوا مَا ذَكَرَهُ مِنْ شُرُوطِ النِّمَّةِ، فَقَدْ حَرَّمَ دَمُ مَنْ وَفَى بِذَلِكَ، وَمَالُهُ، وَأَهْلُهُ، وَظُلْمُهُ.

قُلْتُ [ابْنُ تَيْمِيَّةٍ]: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْجَزْيَةِ: هَلْ هِيَ مُقْلَوَةٌ بِالْشَّرْحِ، أَوْ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ؟ وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، هِيَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ». اهـ.

(٣) كَذَا فِي «و» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «تَمَّ».

(٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ«ز» بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا.

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «إِنْ لَمْ يَفِ».

(٦) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً وَهِيَ: «وَأَوْ يَجُوزُ».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً أَوْ فِي «ب»: «السُّوقَةُ»، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.

(٨) وَهِيَ فِي «ع».

(٩) فِي «ز»: «تَقْوُوا أَنْ تَخْذَ... قَدْ رَأَى مَلِكُهُ أَهْلَ الْحَرْبِ».

السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَدْ غَلَّ، إِذَا نَافَرَ دَبِيلَكِهِ، وَلَمْ يُلْقِهِ فِي الْغَنَائِمِ.

١٠٤٧. وَاخْتَلَفُوا فِي الطَّعَامِ، وَفِي مَا لَمْ يَتَمَلَّكْهُ<sup>(٢)</sup> أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ كَالْحَصَى<sup>(٣)</sup>، وَالصَّيْدِ، وَخَشَبِ الْبَرْيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: أَيَكُونُ أَخَذُ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ غَالًا أَمْ لَا؟

١٠٤٨. وَاتَّفَقُوا أَلَّا يَغْنَمَ تَهْ لَكَ بِالْقِسْمَةِ<sup>(٥)</sup> الصَّحِيحَةِ.

١٠٤٩. وَاخْتَلَفُوا أَتَمَلَّكَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٠٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْفَارِسِ الْبَالِغِ، الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ تَاجِرًا، وَلَا أَجِيرًا، وَلَا رَاجِعًا لَهُ مَآمِينَ، وَلَا خَازِنًا فِي غَزَايِهِ تِلْكَ، وَكَانَ [فَرْسُهُ]<sup>(٦)</sup> جَيِّدًا أَيْسَرَ بِيَزْدُونَ، وَكَانَتْ<sup>(٧)</sup> غَنِيمَةُ عَشَكِرٍ لَا غَنِيمَةَ (مِنْ)<sup>(٨)</sup> حِصْنٍ، وَلَا فِي بَحْرِ: سَهْمَيْنِ نَهْمَلَةٍ، وَسَهْمَا لَفَرْسِهِ.

١٠٥١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُعْطَى (أَكْثَرُ)<sup>(٩)</sup> مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ.

١٠٥٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ يُسْهُمُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَلَفَرْسِهِ الْوَاحِدِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «سُلْطَانُ أَوْ غَيْرِهِ»، وَفِي «ب»: «السُّلْطَانُ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ».

(٢) فِي «ب» «وَمَا لَا يَتَمَلَّكُهُ». وَفِي «ز» وَ«ق»: «وَمَا يَمْلِكُهُ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كَالْحَصْرِ» وَهُوَ تَصْحِيفُ وَرَامَ تَصْحِيحَهَا فِي «ط» فَجَعَلَهَا: «الْخَضِرُ»! وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفٌ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ط»، وَهِيَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْقِسْمَةُ» بِغَيْرِ بَاءٍ قَبْلَهَا.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ز» وَكَانَ.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَمَكَانَهَا فِي «ع»: «فِي».

(٩) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا.

(١٠) قَالَ الزُّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدَ، =

١٠٥٣. واختلفوا هل يُسهم لأكثر من فرسين<sup>(١)</sup> إن كانت أفراساً أم لا يُسهم، إلا لو إحداهما<sup>(٢)</sup> في سائر ما ذكرنا؟

١٠٥٤. واتفقوا على أن راكب البغل والحمار، والزاجل: مُتساوون في السهام<sup>(٣)</sup>، وأنه لا يُزاد واحدٌ منهم في القسمة على سهم واحد.

١٠٥٥. واتفقوا على أن راكب الجمل لا يُسهم له ثلاثة أسهم<sup>(٤)</sup>.

= وأبي يوسف، ومحمد<sup>(٥)</sup>: يُسهم لفرسين، والله أعلم. اهـ.

قلت: قدّمنا مراراً أن الـ مضموحه الله إنما يقصدُ بأكثر ما يحكيه في هذا الكتاب من اتفاقات: تحرير القدر المتفق عليه في المسألة، وتخليصه مما اختلفوا فيه. والقدر المتفق عليه هنا بين الجميع: فهو يُسهم لفرسٍ واحدٍ. ثم اختلفوا بعد ذلك في الزائد: أيسهم له أم لا؟ يدل عليه قوله بعدها واختلفوا هل يُسهم لأكثر من فرسين، إن كانت أفراساً أم لا يُسهم إلا للواحد؟.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «و»، وهو خطأ.

(٢) في «ب» و«ز»: «لواحد».

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «و» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «القتال»، وهو خطأ ظاهر.

(٥) في «ع»: «في القسمة والسهام»، وليست هذه الزيادة في باقي النسخ.

(٦) قال الرّئي في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل عند أحمد والحسن البصري: لراكب الإبل ثلاثة أسهم، والله أعلم»<sup>(\*)</sup>. اهـ.

قلت: بل قول أحمد ومن وافقه: أنه يُعطى سهمين لا ثلاثة: سهماً له، وسهمٌ لبعيره. وانظر: «المحلى» (٣٣٠/٧)، و«المغني» (٤٣٨/١٠).

(\*) في المخطوط: «وأبي محمد»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وهو كذلك في «المعاني البدعية» (٤٠٤/٢).

(\*\*) وقد جاءت هذه العبارة خطأ بعد قوله: «وعلى أن راكب الحمار لا يُسهم له سوى سهم».

١٠٥٦. واخْتَلَفُوا فِي أَقْلٍ، وَفِي الْمِرْأَةِ، وَفِي الْعَبْدِ، وَ(فِي) الْأَجِيرِ، وَ(فِي) الْقَلْبِ، وَالصَّبِيِّ الَّذِي يُبْلَغُ، وَفِي الْوَكَاةِ لِمُحَذَّلٍ<sup>(٢)</sup>؛ أَيْسَهُمْ لَهُمْ<sup>(٣)</sup> كَمَا أَيْسَهُمْ لِغَيْرِهِمْ<sup>(٤)</sup> أَمْ لَا؟

١٠٥٧. واخْتَلَفُوا فِي رَاكِبِ الْبِرِّ ذَوْنٍ: أَهْوِ كَرَاكِبِ الْفَرَسِ<sup>(٥)</sup> أَوْ كَالرَّا جِلٍ؟

١٠٥٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُسَهُمْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ عَاشَ إِلَى وَقْتِ الْغَنِيمَةِ<sup>(٦)</sup>، وَكَانَ<sup>(٧)</sup> قَدْ خَضَرَ شَيْئًا مِنَ الْقِتَالِ: أُسَهُمْ لَهُ.

١٠٥٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ<sup>(٨)</sup> بِ(انْقِضَاءِ)<sup>(٩)</sup> ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ، وَبَعْدَ إِخْرَاجِ الْغَنِيمَةِ وَالْجَيْشِ<sup>(١٠)</sup> مِنْ دَارِ الْحَرْبِ<sup>(١١)</sup>؛ أَنَّهُ لَا يُسَهُمْ لَهُ.

١٠٦٠. واخْتَلَفُوا فِيمَنْ جَاءَ إِثْرَ<sup>(١٢)</sup> [انْقِضَاءِ]<sup>(١٣)</sup> الْقِتَالِ إِلَى (تَمَامِ)<sup>(١٤)</sup>

(١) سَقَطَتْ مِنْ «أَيْضَ أ»، وَمِثْلَهَا مَا بَعْدَهَا.

(٢) هُوَ الْمُتَبَطِّطُ لِلْجَيْشِ. وَهِيَ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٣) كُنَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب»: «لَهُ».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضَ أ، وَفِي «ب»: «لِغَيْرِهِ».

(٥) كُنَا فِي «ز» أَيْضَ أ، وَفِي «ب»: «أَهْوِ رَاكِبَ فَرَسٍ».

(٦) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْقِسْمَةُ».

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضَ أ، فِيمَا «ب» وَ«ز»: «وَإِنْ كَانَ»، وَفِي «ق»: «إِنْ كَانَ».

(٨) كُنَا فِي «ب» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْحَرْبُ».

(٩) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضَ أ، وَفِي «ز»: «مَنْ جَاءَ بَعْدَ الْقِتَالِ وَانْقِضَاءِ بَانْقِضَاءِ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا فِي «ق»: «الْخُمْسُ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(١١) انْتَقَلَ نَظَرُ نَاسِخِ «ز» مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى نَظِيرِهِ فِي الْعِبَاوَةِ تَالِيَةٍ؛ فَاسْقَطَ كُلَّ مَا بَيْنَ ذَلِكَ.

(١٢) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بَعْدَ».

(١٣) سَقَطَتْ مِنْ «ق» لَيْضًا.

(١٤) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضًا.

ثلاثة أيام، و<sup>(١)</sup> قبل الخروج بها<sup>(٢)</sup> من دار الحرب إلى دار الإسلام: أَيْسَهُمْ له أم لا؟

١٠٦١. وَاتَّقُوا أَنْتَ لَ ذَرْبِ<sup>(٣)</sup> فَارِسًا، وَحَضَرَ شَيْءٌ ثَلَاثِينَ الْقِتَالَ فَلْيَا: أَنَّهُ يُسَهُمْ لَهُ سَهُمْ فَارِسٍ<sup>(٤)</sup>.

١٠٦٢. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ كَانَ فِي أَحَدٍ / الْحَالِيْنَ<sup>(٥)</sup> غَيْرِ فَارِسٍ: أَيْسَهُمْ له سَهُمْ فَارِسٍ، أَمْ سَهُمْ رَاجِلٍ؟

١٠٦٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يُفْضَلُ فِي قَسَمٍ<sup>(٦)</sup> الْغَنِيمَةِ شُجَاعٌ عَلَى جَبَانٍ، وَلَا (مَنْ)<sup>(٧)</sup> أَتْلَى عَلَى مَنْ (لَمْ)<sup>(٨)</sup> يُبَلِّ<sup>(٩)</sup>، وَلَا مَنْ قَاتَلَ عَلَى مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ<sup>(١٠)</sup>.

(١) في «ب» «وق»: «أو».

(٢) كذا في «ق» أيضاً يعني: الغنيمة. وقد جاء مُصَرَّحاً بِهَا في «ب».

(٣) كذا في «ب» أيضاً أ، وفي «ع»: «أردفه وهو تصحيف».

يقال: أَذْ ذَرْبِ الْفَارِسِ أَي: جاوز الدَّزْبَ إلى العدو، ودخل أرضه. انظر: «لسان العرب»،

و«تاج العروس»: مادة «درب».

(٤) سقطت هذه العبارة من «ز».

(٥) في «ب» و«ز»: «إحدى الحالتين».

(٦) في «طو» «ز» و«ق» و«ع»: «قِسْمَةٌ».

(٧) وهي في «ز» و«ق»: أيضاً.

(٨) وهي في «ز» و«ق»: أيضاً.

(٩) في «ع»: «ولا على من هو أبلى على من يبل» أو نحو ذلك.

(١٠) قال الرِّثْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل عند مالك وأبي حنيفة:

يجوز له أن يُفْضَلَ بعضُ الغانمين على بعض، وبه قال أحمد في رواية، وعدم

التفضيل هو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد لا غير، والله أعلم». اهـ.

قلت: اختلا فهم إنهم في التفضيل في الثَّقل والرَّضخ، لا في السَّهام، وكلام =

١٠٦٤. واختلفوا<sup>(١)</sup>: أَيْفَضُّلُونَ فِي الثَّقَلِ<sup>(٢)</sup> وَالرَّضِخِ أَمْ لَا؟

١٠٦٥. واختلفوا في المِبارزة:

- فكَرِهَهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

- وَ(كَرِهَهَا)<sup>(٣)</sup> الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ.

- وَزُوي عن الأوزاعي: أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ<sup>(٤)</sup> وَلَا يُبَارَزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ<sup>(٥)</sup>.

= المصنف هنا إنما هو في الإسهام خاصة، وقد نصر رحمه الله عَقِبَ ذَلِكَ مباشرة على اختلافهم في التفضيل فيهما - أعني الثقل والرضخ -؛ فقال: «واختلفوا: أَيْفَضُّلُونَ فِي الثَّقَلِ وَالرَّضِخِ أَمْ لَا؟».

(١) هنا في «ب» زيادة: «أَيْضاً»، وليست في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب»: «النظر»، وفي «ز»: «العقل»، أو كلمة نحوها، وكلاهما خطأ وتصحيف من المثبت.

(٣) وهي في «ز» أيضاً، وإسقاطها موهم بكون الحسن رحمه الله مشتركاً مع الآتي ذكرهم في قولهم بكراهة المِبارزة إلا بإذن الأمير، وليس الأمر كذلك؛ فإن الحسن كان يكره ذلك مطلقاً. وانظر كلام ابن المنذر الآتي في حكاية مذاهبهم جميعاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لا يعمل وهو تصحيف».

(٥) قال أبو بكر بن المنذر رحمه الله: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ لِلْمَرْءِ أَنْ يُبَارَزَ، وَيَدْعُو إِلَى الْبِرَازِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ، غَيْرَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْمِبارزةَ، وَلَا يَعْرِفُهَا. قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِبارزةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؛ فَكَرِهَتْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبَاحَتْهُ طَائِفَةٌ مُطْلَقاً، لَمْ يَذْكُرُوا إِذْنَ الْإِمَامِ، وَلَا غَيْرَ إِذْنِهِ مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: فَرْوِيُّ عَنْهُ الْخُثُوبِيُّ وَالْقَنْعِيُّ. وَابْنُ الْمُنْذَرِ نَقَلَ عَنْ «الْإِنْجَادِ فِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ» لابن المناصِفِ رحمه الله (١/١٩٧-١٩٨).

قلت: ولعل هذا النقل من «الأوسط» لابن المنذر، وهذا القسم ما زال مفقوداً من =

١٠٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ غَنَائِمَ الشَّرَايَا الْخَارِجَةِ (مِنَ الْعَسْكَرِ) <sup>(١)</sup> الْوَاحِدِ: يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتُقَسَّمُ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمْ مَعَ جَمِيعِ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَسْكَرِ.

١٠٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَسْكَرَ، أَوِ السَّرِيَّةَ الْخَارِجِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ، أَوْ مِنَ الْحِصْنِ، أَوْ (مِنَ) الْقَرْيَةِ، أَوْ (مِنَ) الْبُرْجِ، أَوِ الرِّبَاطِ الَّذِي هُوَ مَسْكَنُهُمْ: لَا يَشَارِكُهُمْ أَهْلُ ذَلِكَ الْحِصْنِ، أَوِ الْمَدِينَةِ، أَوِ الْقَرْيَةِ، أَوِ الْبُرْجِ، أَوِ الرِّبَاطِ فِي شَيْءٍ مِمَّا غَنِمُوهُ، وَسِوَاهُمْ كَانَ الْمُغِيرُونَ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

١٠٦٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُغِيرِينَ إِنْ خَرَجُوا بِأَمْرِ الْأَمِيرِ، (وَكَانُوا) <sup>(٤)</sup> عَشْرَةً فَصَاعِدًا: أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مَا غَنِمُوهُ <sup>(٥)</sup> كَمَا ذَكَرْنَا.

١٠٦٩. وَاخْتَلَفُوا إِذَا خَرَجُوا بِغَيْرِ أَمْرِ الْأَمِيرِ <sup>(٦)</sup>، أَوْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةٍ: أَيْفَرِدُونَ بِمَا أَخَذُوهُ <sup>(٧)</sup>، أَمْ يَنْزِعُهُ <sup>(٨)</sup> الْأَمِيرُ مِنْهُمْ، أَمْ يُخَمِّسُ وَثْقَهُ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ <sup>(٩)</sup>؟

= الكتاب، وهو ساقط كذلك من المطبوع من «الإشراف». وانظر: «الإجماع» له (ص ٥٨). قلت: وممن نقل المنع من ذلك عن الأوزاعي رحمه الله: الطبري في «اختلاف الفقهاء» (ص ١٢ - القسم الذي بتحقيق شاخت). وممن نقل عنه الجواز: الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ٢٧٩). وانظر: هامش «الإنجاز» بتحقيق: مشهور حسن.

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «يقسم» بمثناة تحتية، وهو ي بغير نقط في «ع».

(٣) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً، ومثلها ما بعدها.

(٤) كذا في «ز» و«ع»، وفي «خ»: «أو كانوا».

(٥) إلى هنا في «ع» أيضاً.

(٦) وهي كلها في «ز» أيضاً، باختلاف يسير في السياق.

(٧) في «ب» و«ز»: «بما أخذوا».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ينزع» بغيراء.

(٩) في «ب» و«ز»: «بينهم».

١٠٧٠. وَاتَّفَقُوا<sup>(١)</sup> أَنْ جَيْشَيْنِ مُخْتَلِفِي الْأَمْرَاءِ، غَيْرَ مَضْمُومَيْنِ: لَا يَشْتَرِكَانِ فِيمَا غَنِمُوا<sup>(٢)</sup>.

١٠٧١. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْجَيْشَ الْوَاحِدَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَمْرَاءُ كَثِيرٌ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وَكَانَ لِكُلِّ<sup>(٥)</sup> طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أَمِيرٌ، إِذَا كَانُوا مَضْمُومِينَ فِي جَيْشٍ وَاحِدٍ: أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ شُرَكَاءُ فِيمَا غَنِمُوا، أَوْ غَنِمَتْ سَرَايَاهُمْ.

١٠٧٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُفْضَلُ فِي الْقِسْمَةِ مَنْ سَاقَ مَغْنَمًا - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - عَلَى مَنْ لَمْ يَسُقْ شَيْئًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَنْفِيلِهِ.

١٠٧٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُنْقَلُ مَنْ سَاقَ مَغْنَمًا أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِهِ فِي الدَّخُولِ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ثُلَاثِهِ فِي الْخُرُوجِ<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «وَاخْتَلَفُوا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي «ب» وَ«ز» «ق» غَنِمَا، وَمَا أُثْبِتَاهُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَكْفُرَ الْإِنْسَانُ بِمَا كَسَبَ﴾ [الحجرات: ٩].

(٣) فِي «ب» وَ«ز»: «كَثِيرَةٌ».

(٤) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنَّ الْجَيْشَ الْوَاحِدَ وَكَانُوا أَمْرَاءَ كَثِيرٍ». وَجَاءَتْ فِي «ق» هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجَيْشَ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ بِأَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ وَهُوَ أَوْجَهُ فِي نَظَرِي وَأَصَحُّ، وَلَوْلَا اتَّفَقْنَا نَسَخَ الْكِتَابَ جَمِيعَهَا عَلَى مَا أُثْبِتَاهُ، وَمَا جَاءَ فِي «ع» أَيْضًا - عَلَى اضْطِرَابِهِ - مَعَ مَا عَرَفْنَاكَ مِنْ تَصْرِفِ ابْنِ الْقَطَّانِ أحيانًا فِي بَعْضِ مَا يُنْقَلُ؛ لِأُثْبِتَاهُ بِلا تَرَدُّدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «عَلَى».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» وَ«ط» أَيْضًا، وَفِي «ب» «فِي الْخُرُوجِ»، وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهَا كَانَتْ فِي النُّسخَةِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا: «الْخُرُوجُ» !

(٧) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ» «فِي جَوَازِ تَنْفِيلِ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَهُ الْإِمَامُ؛ مِثْلُ =



١٠٧٤. وَاتَّقُوا أَنْ التَّنْفِيلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

١٠٧٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِمَامَ إِنْ رَأَى<sup>(١)</sup> أَنْ يَجْمَعَ الْمُلْهَيْنَ<sup>(٢)</sup> عَلَى دِيْوَانٍ: فَلَهُ ذَلِكَ.

١٠٧٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ كَانَ [هَنَّاكَ مَالٌ]<sup>(٣)</sup> فَاضِلٌ، لَيْسَ مِنْ أَمْوَالِ الصَّدَقَةِ، وَلَا الْخُمْسِ، وَلَا مِمَّا جَلَا<sup>(٤)</sup> لَمُعَاظِهِ<sup>(٥)</sup> خَوْفَ مَعْرَةِ<sup>(٦)</sup> الْمُسْلِمِينَ، وَقَبْلَ حُلُولِهِمْ<sup>(٧)</sup>، لَكُنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَا يَسْتَحِقُّهُ أَحَدٌ بَعَيْنُهُ، وَلَا أَهْلُ صِفَةِ بَعَيْنِهَا: فَإِنَّ لِلْإِمَامِ<sup>(٨)</sup> قِسْمَتَهُ عَلَى الْمُلْهَيْنِ، عَلَى مَا يَرَى مِنْ اجْتِهَادٍ<sup>(٩)</sup> لَهُمْ، غَيْرَ مُحَابٍ لِقَرَابَةٍ وَلَا لَصَدَاقَةٍ.

١٠٧٧. وَاتَّقُوا أَنْ وَسَمَ الْحَيَوَانِ الْمَحْبُوسِ لِيُصْرَفَ فِي الصَّدَقَاتِ، أَوْ الْمَغَازِي بِغَيْرِ النَّارِ: جَائِزٌ.

= أَنْ يَقُولَ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ نِصْفُ مَا يَغْنَمُ وَفُلَانٌ هَمَارٌ وَابْتَانٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَأَمَّا تَنْفِيلُ الزِّيَادَةِ بِلَا شَرْطٍ، فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ نَزْهًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى هَذَا، فَلَا يَكُونُ فِيهِمَا ذِكْرُهُ نَزْهًا.

(١) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا وَأَوْ فِي «ز»: «وَاتَّقُوا أَنْ الْإِمَامَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ!» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ق»: «النَّاسُ».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا أَوْ فِي «ع» لَيْضًا بِإِسْقَاطِ «هَنَّاكَ».

(٤) كَذَا فِي «ق» وَ«ز» وَ«ع» وَفِي «خ»: «خَيْلٌ!» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ع»: «مَنْ».

(٦) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، فِي «ط»: «مُضْرَّةٌ»، وَهُوَ إِمَّا تَصْغِيفٌ، أَوْ تَصْرُفٌ مِنَ الْمُحَقِّقِ.

(٧) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» زِيَادَةٌ: «بِهِ» بَعْدَهَا، وَفِي «ق»: «بِهِمْ»، فِي «ع»: «وَقَبْلَ خُلُوعِ تَهْمٍ بِهِمْ!»

(٨) كَذَا فِي «ق» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» يَخْلُفُ رَأْيَ الْإِمَامِ، وَفِي «ب»: «قَرَأَى الْإِمَامُ»، وَالْمُثْبِتُ

أَنْسَبُ لِسِيَاقِ الْعِبَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا وَأَوْ فِي «ب» وَ«و» وَ«ق»: «الْاجْتِهَادُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

١٠٧٨. وَاتَّقُوا أَنْ الْجِهَادَ مَعَ الْأُتَمَّةِ فَضْلٌ عَظِيمٌ.

١٠٧٩. وَاتَّقُوا أَنْ دِفَاعَ الْمُشْرِكِينَ [وَأَهْلَ الْكُفْرِ] <sup>(١)</sup> عَنْ نِيْضَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قُرَاهِمَ، وَحُصُونِهِمْ، وَخَرِيمِهِمْ إِذَا نَزَلُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ: فَرَضٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُطِيقِينَ.

١٠٨٠. وَاتَّقُوا أَنْ لَا جِهَادَ فَرَضًا عَلَى امْرَأَةٍ، وَلَا عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَلَا عَلَى مَرِيضٍ لَا يَسْتَطِيعُ، وَلَا عَلَى فَقِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى زَادٍ.

١٠٨١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ لَهُ أَبَوَانِ يَضِيعَانِ <sup>(٢)</sup> بِخُرُوجِهِ: أَنْ فَرَضَ الْجِهَادِ عَنْهُ سَاقِطٌ.

١٠٨٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُمْ إِذَا صَارُوا بِالْغَنَائِمِ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ: فَقَدْ وَجَبَتْ <sup>(٣)</sup> قِسْمَتُهَا.

١٠٨٣. وَاخْتَلَفُوا فِي قِسْمَتِهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

١٠٨٤. وَاتَّقُوا أَنْ تَمْلِكَ <sup>(٤)</sup> صِبْيَانُ أَهْلِ الْحَرْبِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَلَدُهُمْ <sup>(٥)</sup> - بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ - مُرْتَدًّا <sup>(٦)</sup>، .....

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٢) في «ق»: «دفاع الكفار وأهل الشرك».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «يضيقان»، ولعله تصحيف من المثبت.

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «وجب».

(٥) كذا في «ق» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «تلك» وهو تصحيف، وجعلها في «ط»: «ملك».

(٦) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «ما لم يكن من ولد هو في «ز»: «لم يكن فيهم ولدهم»، وفي «ع»: «ما لم يكن فيهم ولد».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «قل مرتدّاً» بالنصب، ولعل محقق «الإقناع» =

أو مسلم، أو مسلمة وإن بُعِدَتْ تلك الولادة: مُلْكٌ حلالٌ، وكذلك قِسْمَتُهُمْ، وكذلك القولُ في نِسائِهِمْ.

١٠٨٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ مُلِكَ: فَإِنَّ الرِّقَّ بَاقٍ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.

١٠٨٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ / قَتْلُ صَبِيَا نِهِمْ، وَ[لَا]<sup>(٢)</sup> نِسَائِهِم الَّذِينَ لَا

يُقَاتِلُونَ

١٠٨٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ أَحَدًا قَبْلَ قِسْمَةِ الصَّبِيَّانِ، أَوْ إِسْلَامِ النِّسَاءِ: أَنَّهُ لَا يَهْتَلُ بِمَنْ قَتَلَ<sup>(٣)</sup>.

١٠٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ قَتْلَ بِالْغِيهِمْ، مَا عَدَا الرُّهْبَانَ، وَالشُّيُوخَ الْهَزْمَى<sup>(٤)</sup>، وَالْعُمَيَّانَ، وَالْمَبَاطِيلَ<sup>(٥)</sup>، وَالزَّمْنَى، وَالْأَجْرَاءَ، وَالْحَزَائِينَ، وَكُلَّ مَنْ لَا<sup>(٦)</sup> يُقَاتِلُ: جَائِزٌ قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرُوا<sup>(٧)</sup>.

١٠٨٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحَرْبِيَّ<sup>(٨)</sup> الَّذِي يُسَلِّمُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، وَيَخْرُجُ إِلَيْنَا

= الدكتور فاروق حمادة قد اعتمد لفظ «ط» دون نظيره في الأمر؛ إذ هي في طبعة الفاروق بالرفع، وكذلك هي في النسخة الثانية المخطوطة من الكتاب التي اعتمد عليها الدكتور في تحقيقه.

(١) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ط»: «عليه» بضمير المفرد.

(٢) سقطت من «ع» أيضاً نحو هي في «ز».

(٣) هنا في «ق» زيادة: «منهم»، وليست في باقي النسخ.

(٤) هَزْمَى: جمع «هَرَم»، وفي «ب» و«ز» و«ع»: «الهرمين».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «المباطل».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«خ» و«ع»: «لم».

(٧) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ» و«و»: «غير».

(٨) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق» و«ز» و«ع»: «الحر»، وهو خطأ.

مُخْتَاراً قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ<sup>(١)</sup>: لَا يَجِلُّ قَتْلُهُ، وَلَا أَنْ يُسْتَرْقَ.

١٠٩٠. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ.

١٠٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي مَالِهِ، وَارِهِ، وَارِضِهِ، وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ، وَزَوْجَتِهِ

الْحَامِلِ.

١٠٩٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَلَدَهُ الْكِبَارَ الْمُخْتَارِينَ لِدِينِ الْكُفْرِ<sup>(٢)</sup>: فَإِنَّهُمْ كَسَائِرِ

الْمُشْرِكِينَ، [وَلَا فَرْقَ]<sup>(٣)</sup>.

١٠٩٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى تَسْمِيَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كُفَّاراً.

١٠٩٤. وَاخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَتِهِمْ مُشْرِكِينَ.

١٠٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ<sup>(٤)</sup> يُسَمَّوْنَ مُشْرِكِينَ.

١٠٩٦. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ تُقْبَلُ جِزْيَةٌ مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِلَّذِينَ ذَكَرْنَا

قَبْلَ، وَمِنْ كِتَابِيِّ الْعَرَبِ، أَمْ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ (شَيْءٌ)؟ غَيْرُ الْإِسْلَامِ، أَوِ السَّيْفِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ مِنْهُمْ؟ (إِلَّا أَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ بِاتِّفَاقٍ)<sup>(٥)</sup>.

١٠٩٧. وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْسِيمِ مَا<sup>(٦)</sup> ذَكَرْنَا أَيْضاً اخْتِلَافاً شَدِيداً لَا سَبِيلَ إِلَى

ضَمِّ جَمَاعٍ فِيهِ.

(١) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة «أنه»، وليست في «ح» و«لا».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «على دين الإسلام»، وليست في شيء من باقي النسخ والأصول.

(٣) سقطت من «ع» أ يضاف في «ز» و«ق».

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أهل الحرب».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «و» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «من».

١٠٩٨. وَاتَّقُوا أَنْ مِّنْ أُسْرِ مِّنْ بَالِيغِهِمْ (١) قَالَ: يُعْبَرُ عَلَى مُفَارَقَةِ دِينِهِ؛  
أعني: مَنْ (٢) كَانَ كِتَابِيًّا.

١٠٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِيهِمْ إِنْ أُجِيرُوا، أَوْ أُجِيرَ نَمِيُّ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ أَسْلَمَ  
كَرْهًا؛ أَيْتَرَكَ وَالرُّجُوعَ إِلَى دِينِهِمْ قُلُوبَهُ الْإِسْلَامَ، وَيُقْتَلُ إِنْ فَارَقَهُ (٣) (٤) ؟  
١١٠٠. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الْمُكْرَهَةِ عَلَى الْكُفْرِ، فَأُظْهِرَ الْكُفْرَ: أَيُحْكَمُ  
عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْمُرْتَدِّ أَمْ لَا؟

١٠١. وَاتَّقُوا أَنْ مِّنْ أُسْلَمَ أَبَوَاهُ جَمِيعًا وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ: أَنَّهُ يُلْزَمُهُ  
الْإِسْلَامُ.

١١٠٢. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، أَوْ أَسْلَمَ جَدُّهُ لِأَبِيهِ، أَوْ لِأُمِّهِ، أَوْ  
أَسْلَمَ عَمُّهُ، أَوْ (٥) كَانَ مَوْلُو دَائِبِينَ مَمْلُوكَيْنِ كَافِرَيْنِ لِرَجُلٍ مُّسْلِمٍ: أَيْلْزَمُهُ الْإِسْلَامُ  
أَمْ لَا؟ (٦)

١١٠٣. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ أُسِرَ غَيْرَ بَالِغٍ: أَيُّجُزُّ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَيَكُونُ لَهُ  
حُكْمُهُ مِنْ حِينَ يُمْلِكُ أَمْ لَا؟ وَسِوَا أَتَأْسِرُ مَعَ أَبِيهِ، [أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا] (٧)، أَوْ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا وَفِي «ط»: «بَالِغًا مِنْهُمْ»، وَفِي «ق» وَ«ع»: «مَنْ بِالْغِي أَهْلُ  
الْكِتَابِ».

(٢) فِي «ب» وَ«ز»: «أَعْنِي إِنْ».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ»: «أَمْ قَدْ لَزِمَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَيُقْتَلُ إِنْ فَارَقَ دِينَهُ».  
وَالْمُبْتَدَأُ وَجْهٌ.

(٤) زَادَ بَعْضُهُمْ: «قَدْ لَا ؟»، وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا.

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «إِنْ».

(٦) هَذِهِ الْفَقْرَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا جَاءَتَا فِي «ز» بَعْدَ الْفَقَرَةِ ١١١٥.

(٧) وَفِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا

دُونَهُمَا؛ الْخِلَافُ فِي (كُلِّ) <sup>(١)</sup> ذَلِكَ مُوْجُودٌ.

١١٠٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَحِقَهُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ، وَبِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَنَائِهِمْ <sup>(٢)</sup> مَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى تَخْلِيصِهِ <sup>(٣)</sup>: أَنَّ لَهُمْ حَزَقَ الْأَثَاثِ غَيْرَ الْحَيَوَانِ.

١١٠٥. وَاخْتَلَفُوا: أَيْ عَقَرُوا (الْحَيَوَانَ) <sup>(٤)</sup> أَمْ لَا يُعَقِّرُ غَيْرُ بَنِي آدَمَ <sup>(٥)</sup>؟

١١٠٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ صَغِيرًا <sup>(٦)</sup>، أَوْ امْرَأَةً، وَأَنَّهُمْ يُتْرَكُونَ وَأَهْلَ دِينِهِمْ إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ <sup>(٧)</sup> عَلَى تَخْلِيصِهِمْ.

١١٠٧. وَاتَّقُوا أَنَّ أَمْوَالَ أَهْلِ الْحَرْبِ كُلِّهَا مَغْنُومَةٌ <sup>(٨)</sup>.

١١٠٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَمْوَالِ الرُّهَابَانِ، وَفِي الْأَرْضَيْنِ <sup>(٩)</sup>.

١١٠٩. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَغْرَمَ مُسْلِمٌ جُزْئَةً لَمْ تَلْزَمْهُ أَيَّامَ كُفْرِهِ <sup>(١٠)</sup>.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «عياهم»، وهو خطأ.

(٣) هنا في «ق» زيادة: «منهم»، وليست في شيء من باقي النسخ والأصول.

(٤) وهي في «ز» وفي «ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وزاد بعدها في «ق»: «فإنهم اتفقوا ألا يقتلوا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «طفلاً».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ»: «إذ لا يقدر»، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «إذ لا يقدر».

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مقسومة».

(٩) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الأرض».

(١٠) هكذا العبارة في جميع النسخ، وفي «ع»: «واتفقوا أنه لا يغرَم من أسلم منهم الجزية لم

يلزمه إياها كفره»!

١١٠. ۱. تَفَقُّوا أَنْ كُلَّ جِزْيَةٍ فَسَاقِطَةٌ <sup>(١)</sup> (عنه) <sup>(٢)</sup> فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا أَسْلَمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ (قَطُّ) <sup>(٣)</sup> كَافِرًا فَلَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ.

١١١. ۱. وَاخْتَلَفُوا فِي خَرَجِ أَرْضِهِ الَّتِي صَالَحَ عَلَيْهَا إِذَا أَسْلَمَ: يُنْفِطُ <sup>(٤)</sup> (عنه) <sup>(٥)</sup> لِلْبَيْتَةِ أَمْ لَا ؟

١١٢. ۱. وَاخْتَلَفُوا فِي مَا صَارَ بِأَيْدِي الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ أَمْ يَمْلِكُونَ نَهْمًا لَا يَمْلِكُونَهُ أَصْلًا؟

١١٣. ۱. وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ عَلَيْنَا: أَيْ أَخْذَهُ صَاحِبُهُ بِشَيْءٍ أَمْ لَا سَبِيلَ لِلْهَيْبَةِ <sup>(٦)</sup> ؟

١١٤. ۱. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الصَّرَاصِدَ الْمَوْضُوعَةَ لِلْمَغَارِمِ عَلَى الطَّرِيقِ <sup>(٧)</sup> وَأَبْوَابِ الْمُدُنِ <sup>(٨)</sup>، وَمَا يُؤْخَذُ <sup>(٩)</sup> فِي الْأَسْوَاقِ مِنَ الْمُكُوسِ <sup>(١٠)</sup> عَلَى السَّلْعِ الْمَجْلُوبَةِ

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«و»: «ساقطة» بغير فاء.

(٢) وهي في «و» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في جميع النسخ: «فِي الْمُسْتَأْنَفِ»، وفي «ط»: «مِنِ الْمُسْتَأْمَنِ».

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع».

(٥) كذا في «ق» و«ط»، وفي «خ» و«ب»: «تَسْقُطُ».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ق».

(٧) كذا في «ب» وفي «ع» «أَمْ لَسَبِيلُ عَلَيْهِ»، وفي «ز»: «أَمْ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ»، والمثبت أصح وأوجه.

(٨) كذا في «ب» و«و» و«ع»، وفي «خ»: «الطَّرِيقُ» بالإنفراد.

(٩) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «وَعِنْدَ أَبْوَابِ الْمُدُنِ».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وَيُؤْخَذُ»، وهو خطأ وتصحيف من المثبت.

(١١) هنا في «خ» زيادة واو، وهو خطأ، وليست في «ب» ولا «و» ولا «ع».

من المارة والتجار: ظلم عظيم، وحرام، وفسق، حاشا ما أخذ على<sup>(١)</sup> حكم الزكاة وباسمها من المسلم بين / ، مَحْوِلٌ إلى حَوْلٍ، مما يتَجَرُون به، وحاشا ما يؤخذ من أهل الحرب، وأهل لُقَّة مما يتَجَرُون به من عُشْر، أو نِصْفِ عُشْر؛ فإنهم اختلفوا في كل ذلك فمن موجب أخذ<sup>(٢)</sup> ذلك كله، ومن مانع أخذ<sup>(٣)</sup> شيء منه إلا ما<sup>(٤)</sup> كان في عهد صلح أهل الذمة مفوك أمشوطاً<sup>(٥)</sup> عليهم فقط.

١١١٥. واتَّفَقُوا أن الحُرَّ، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران<sup>(٦)</sup>، إذا أمَّن أهل الكتاب الحزبيين على أداء الجزية على الشروط التي قدَّمنا، أو على الجلاء، وأ<sup>(٧)</sup> أمَّن [سائر]<sup>(٨)</sup> أهل الكُفْرِ<sup>(٩)</sup> على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذُرِّيَّتهم<sup>(١٠)</sup>، وتَزَكَّيْهِمْ، واللَّحاقِ بأرضِ حَزْبٍ (أخرى)<sup>(١١)</sup>؛ لا بأرضِ المسلمِين، ولا بأرضِ ذِمَّة<sup>(١٢)</sup>؛ أن ذلك لازمٌ لأمرِ المؤمنين،

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «عن».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من أخذ»، وحذفها في «ط».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من أخذ».

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «بما».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «شرطاً».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» غير منصوبة، وبغير باء قبلها!

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «أو».

(٨) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق» و«ن».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي «ن»: «سائر الكفار».

(١٠) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» و«ط»، وفي «خ» و«ب»: «ديلم»!

(١١) وهي في «ق» و«ع» و«ن» أيضاً.

(١٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ن»: «لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام»، وفي «ز»: «لا» =



ولجميع المسلمين حيث كانوا<sup>(١)</sup>.

١١١٦. واتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ أَثْمَهُمْ عَلَى أَنْ يُجَارَ لَهُ مَا حَقَّ ، وَ لَا يَحَارِبُهُمُ الْمُسْلِمُونَ: أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَنْفُذُ.

١١١٧. واتَّقُوا أَنْ قِتَالَ أَهْلِ الْكُفْرِ بَعْدَ دُعَائِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ الْجِزْيَةِ: جَائِزٌ إِذَا امْتَنَعُوا مِنْ كِلَيْهِمَا.

١١١٨. واتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ سُبِيَ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُتَزَوِّجَاتِ، فَقَتِلَ زَوْجُهَا، وَأَسْلَمَتْ<sup>(٢)</sup> هِيَ: أَنَّ رُبَّ أَهْلِ الْمَالِكِهَا حَلَالٌ بَعْدَ أَنْ يَسْبِرَتْهَا<sup>(٣)</sup>.

١١١٩. واتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى فَكِّ الْمُسْلِمِ الْمَأْسُورِ إِلَّا بِمَالٍ يُعْطَاهُ<sup>(٤)</sup> أَهْلُ الْحَرْبِ: أَنْ يُعْطَاهُمْ ذَلِكَ الْمَالُ حَتَّى يَقُوكُوا<sup>(٥)</sup> [ذلك]<sup>(٦)</sup> الْأَسِيرَ وَاجِبٌ.

= بَارِضُ ذِمَّةٍ وَلَا بَارِضُ الْإِسْلَامِ، وَفِي «ق»: «لَيْسَتْ بَارِضُ ذِمَّةٍ وَلَا بَارِضُ إِسْلَامٍ»، وَالْكَلِّ صَحِيحٌ مُؤَدِّ نَفْسِ الْمَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُ الذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَفِيهِ وَجْهٌ فِي الْمَذْهَبَيْنِ: أَنَّهَا تَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ». اهـ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «أَوْ أَسْلَمَتْ».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا أَخْبَرْتُ «و» «ق»: «بَعْدَ أَنْ تُسَبِّرَ»، وَفِي «و»: «بَعْدَ أَنْ يَشْتَرِيَ!» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» «يُعْطَى»، وَفِي «ع»: «يُدْفَعُ»، وَهُوَ كَالْتَفْسِيرِ مِنْهُ لِلْمَثْبُوتِ.

(٥) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «يُفَكُّ».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

١١٢٠. واختلفوا إذا أطلقوا<sup>(١)</sup> ذلك الأسير قبل قبضهم المال؛ أيوفى لهم  
بالمال [أم لا]<sup>(٢)</sup>؟

١١٢١. واتفقوا أن لأهل الذمة المشي في أرض الإسلام، والدخول  
حيث<sup>(٣)</sup> أحبوا من البلاد، حاشا الحرم (كله)<sup>(٤)</sup> بمكة<sup>(٥)</sup>؛ فإنهم اختلفوا:  
أيدخلونه أم لا؟

١١٢٢. واتفقوا على أن لهم سكنى أي بليد شاؤوا من بلاد الإسلام على  
الشروط التي قدّمنا، حاشا جزيرة العرب.

١١٢٣. واتفقوا أن جزيرة (العرب)<sup>(١)</sup>: ما أخذ من بليد<sup>(٧)</sup> عبّادان، ماراً  
بالساحل<sup>(٨)</sup> إلى سواحل اليمن، إلى جذّة إلى القلزم، ومن القلزم ماراً على  
الصّحاري إلى حدود<sup>(٩)</sup> العراق.

(١) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «أطلق».

(٢) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً أو في «ق»: «حيثما».

(٤) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٥) في «ع»: «إلا حرم مكة».

(٦) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«و» و«ق» و«ع»: «بحر»، ولا أدري ما وجهه!

وعبّادان مدينة معروفة، تقع<sup>(١)</sup> الآن في محافظة خوزستان جنوب غرب إيران بالقرب من  
الشاطئ الشمالي للخليج العربي، بينهلين البصرة في الشمال نحو اثني عشر قرسحاً.

(٨) في «خ»: «ما بالساحل» أو نحو ذلك، وهو تصحيف من المبتدأ، وفي «ب» و«ز» و«ق»:

«ماراً الساحل»، ووقعت كلمة «الساحل» مكررة في «ز» و«ق»، وفي «ع»: «ماراً على

الساحل».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي «ع»: «بلاد».

١١٢٤. واختلّفوا في وادي القرى، وثيماء، وفذك.

١١٢٥. واختلّفوا: هل لهم سُكنى جزيرة العرب أم لا؟

١١٢٦. (واتَّفَقُوا أَنَّ ابْتِاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ لِرَاضِيَتِهِمُ الَّتِي صَالَحُوا<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ: جَائِزٌ)<sup>(٢)</sup>.

١١٢٧. واختلّفوا في<sup>(٣)</sup> ابتياع المسلمين أرضهم ورقيقهم، وفي ابتياعهم<sup>(٤)</sup> أرض المسلمين، وفي بيع أرض العنوة.

١١٢٨. واتَّفَقُوا أَنْ يُعْطِيَ الْمُهَادَنَةُ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ بِالشُّرُوطِ الَّتِي قَدَّمْنَا: جَائِزَةٌ

١١٢٩. واتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ صَالَحَ لِطَوْلِ الذِّمَّةِ عَلَى<sup>(٥)</sup> أَرْضِهِ صُلْحٌ مَصْحُوحٌ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ وَلَعَقِبُهُ<sup>(٦)</sup>؛ تَسَلَّمَ أَوْ لَمْ يُتَسَلَّمْ، مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا مَعْدِنٌ.

١١٣٠. واتَّفَقُوا أَنَّ أَوْلَادَ أَهْلِ الذِّمَّةِ<sup>(٧)</sup>، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ

(١) في «ع»: «صالحوا».

(٢) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضاً أو جاءت في «ق» بعد قوله: «واتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ صَالَحَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ... إلخ»، ولفظها هناك: «واتَّفَقُوا أَنْ يَبْتَاعُوا أرضهم التي صالحوا عليها على حكم الإسلام: جائز».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واتَّفَقُوا أَنَّ».

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ابتياع».

(٥) كذا في «ز» و«ع» و«ب» و«ق»: «عن».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولعقب عقبه».

(٧) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «أهل الجزية».

الذي عَقَدَهُ جَدَّاهُم<sup>(١)</sup> وَإِنْ بَعْدُوا: جَارٍ عَلَيْهِم<sup>(٢)</sup>، لَا يُخْتَارُ إِلَى تَجْدِيدِهِ مَعَ مَنْ حَدَّثَ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

١١٣١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ كَانَ مِنْ نَسَائِهِمْ لَا رَجُلَ لَهَا، وَلَا زَوْجَ، وَلَا قَرِيبَ؛ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ (لَا أَبَ لَهَا، وَلَا قَرِيبَ: أَنْ ذِمَّتْهُمْ بَاقِيَةٌ كَمَا كَانَتْ فِي حَيَاةِ رَجَالِهِمْ<sup>(٤)</sup>)، وَلَا فَرْقَ<sup>(٥)</sup>، وَلَا جِزْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ<sup>(٦)</sup>، وَلَا عَلَى مَنْ لَمْ يَلْغُ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، مَا لَمْ يَنْقُضْ<sup>(٩)</sup>، أَوْ يَلْحَقَنَّ، أَوْ يَلْحَقِ الصَّبِيَانُ بِدَارِ الْحَرْبِ.

١١٣٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِحَاقِ مَنْ ذَكَرْنَا بِدَارِ<sup>(١٠)</sup> الْحَرْبِ.

١١٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْرَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَصِغَارِهِمْ، وَنَسَائِهِمْ: أَنَّ ذِمَّتَهُمْ لَا تَنْتَقِضُ بِذَلِكَ، مَا لَمْ يَلْحَقْ مُخْتَاراً، وَأَنَّهُ إِنْ ظَفِرَ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «أ»: قَبْلَهُمْ.

(٢) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»: جَارٍ عَلَى هَؤُلَاءِ.

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَفْدِهِ»: «هَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا: يُسْتَأْتَفُ لَهُ الْعَقْدُ، وَهَذَا مَنصُوصُ الشَّافِعِيِّ. وَالثَّانِي: لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ عَقْدِهِ؛ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ: «أَه».

(٤) إِلَى هَذَا مَوْجُودٌ فِي «ق» أَيْضاً.

(٥) فِي «ع»: «بَلَا فَرْقَ».

(٦) فِي «ع»: «عَلَى امْرَأَةٍ»، وَقَوْلُهُ: «وَلَا جِزْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٧) فِي «ع»: «أَصْغَارِهِمْ».

(٨) وَهِيَ كُلُّهَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضاً، إِلَّا مَا بَثَّهَا عَلَيْهِ.

(٩) فِي «ب»: «مَا لَمْ يَنْقُضْ»، وَفِي «ز»: «مَا لَمْ يَنْقُصْ».

(١٠) فِي «ب»: «دَارَ» بِغَيْرِ الْبَاءِ، وَفِي «ز»: «بَارِضَ».

المسلمون بلمأسورين المذكورين أنهم<sup>(١)</sup> لا يُسَبَّون<sup>(٢)</sup>.

١١٣٤. واختلّفوا فيهم إذا نقضوا العهد: أي سَبَّون أم لا؟

١١٣٥. واختلفوا أن أهل الذمة إذا رَضُوا حين صلحهم الأول بالتزام خراج<sup>(٣)</sup> الأَرْضين، [أو بَعُوثًا<sup>(٤)</sup>]، أو بِتَغْيِيرِ مَنْ تَجَرَ منهم في مَصْرِهِ، أو في الآفاق، أو بأن يؤخذ منهم شيء معروف زائد على الجزية، محلوذ، يحل ملكه، وكان كل ذلك زائداً على الجزية: أن كل ذلك إذا رَضُوا به<sup>(٥)</sup> ولا، لا زِم لهم ولعقبهم<sup>(٦)</sup> في لا أبد.

١١٣٦. واختلفوا أيّ زَمهم شيء من ذلك إذا كَرِهوا<sup>(٧)</sup> أم لا يلز مُهم<sup>(٨)</sup>؟

١١٣٧. واختلفوا على أن الوفاء بالعهد التي نصّ القرآن على جوارها، أو وجوبها، وُذِكِرَتْ فيه بصفاتها، أو<sup>(٩)</sup> أسماؤها، أو ذُكِِرَتْ في السُّنة كذلك، أو أَجْمَعَتِ الأُمة على وجوبها أو جوازها: فإن الوفاء بها فرض، وإعطاءها جائز.

١١٣٨. واختلفوا في الوفاء بكل عهد كان بخلاف ما ذكرنا: أي حُرْمُ إعطاؤه،

ويُطْلَقُ إن عَقِدَ، أم يَنْقُذُ؟

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «من أنهم».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ق» و«ز»: «لا يسترقون»، وفي «و»: «لا يستوفون»!

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «في»، وليست في «ع» و«لا».

(٤) وهي «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «إذا رضوه».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«لا» قايهم.

(٧) في «ب»: «إن كرهوا»، وفي «ز»: «إن كرهوه».

(٨) في «ب» و«ز»: «أم لا يلزم».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«و».

١١٣٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَرْضٍ لَهُ، لَيْسَ فِيهَا مَعْدِنٌ، وَلَا ظَهَرَ فِيهَا مَعْدِنٌ: أَنَّهَا لَهُ وَلِعَقِبِهِ.

١١٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعَادِنِ: أَتَكُونُ كَسَائِرِ الْأَرْضِينَ لِأَرْبَابِهَا أَمْ لَا؟

\* \* \*

## ٤٨- الإمامة، وحرب أهل الردة و(أهل) البغي، ودفع المرء عن نفسه، وقطع الطرق<sup>(١)</sup>

١١٤١. تفقوا على أن من بغي من اللصوص؛ فطلب أخذ الروح، أو  
الحرم، أو المال: أن قتاله واجب.

١١٤٢. واختلفوا في جواز قتالهم<sup>(٢)</sup> إذا نصبوا إماماً، وخر جواباً ويل.  
١١٤٣. واختلفوا أن الإمامة فرض، وأنه لا بد من إمام<sup>(٣)</sup>، حاشا النجداث،  
وأراهم قد بادوا<sup>(٤)</sup>، .....

(١) في «ب» و«ز»: «الطريق».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا يجوز قتالهم أم لا؟»، وفي «ق»: «واختلفوا في  
جواز قتالهم أم لا؟»!

(٣) قال الرئمي في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك؛ لأن عند الأصم: لا يجب  
نصب الإمام، وعند بعض المتكلمين: إذا تكاثف الناس عن الظلم، لا يجب نصب  
الإمام، والله أعلم».

قلت: الأصم ليس على شرط المصنف في الكتاب، وقد نص عليه باسمه فيمن لا يعتبر  
بخلافهم أو يوافقهم في لمقدمة، ومثله - بل أشد - من قيل عنه ذلك من المتكلمين؛  
كالقوطي وغيره.

(٤) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «حادوا». ولفظ المصنف في «الفصل» (١٤٥/٤): «وقد  
بادت النجداث».

وبادوا: يعني انقضوا وانقطعوا.

(١) كذا في «ق» أيضاً، أوفى «ب» بغير واو قبلها.

(٢) قال في «الفضل» (٧٢/٤): «اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يُقيم فيهم أحكام الله، ويسوئهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، حاشا التجدات من الخوارج؛ فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، وهذه فرقة ما ترى بقي منهم أحد، وهم المنسوبون إلى نجدة بن عُمير<sup>(\*)</sup> الحنفي القائم باليمامة» اهـ.

قلت: التجدات، أو التجدية قوم من الخوارج، يُنسبون إلى نجدة بن عامر الحنفي الخارجي (ت ٦٩هـ)، كان من الأزارقة أصحاب فلح الأزرقة، ثم فارقهم لغلّوهم في تكفير القعدية - أي: القاعدين عن الخروج إليهم مع إقرارهم بصحة ما هم عليه - وذهب هو ومن تبعه إلى أن من لم يستطع الهجرة إليهم ممن وافقهم أنه لا يكفر بذلك. فهم وإن كانوا أقل غلّوا من الأزارقة في هذه المسألة، لكنهم مع ذلك خوارج قون في ضلالات الخوارج؛ كإنكار التحكيم، والبراءة من عليّ و عثمان ومعاقبة طلحة والزبير وعائشة وسائر المتحاكمين، وكذلك أهل الجمل وصفيّ رضي الله عنهم جملعين... إلخ.

وقد كانت بين نجدة هذا وابن عباس رضي الله عنه مراسلات ومكاتبات، يسأله فيها عن مسائل من العلم في أبواب الجهاد والزكاة، وغير ذلك، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول فيما رواه عنه أحمد وغيره: «والله لو لأن أُرأى عنه عن شريق فيه ما كتب إليه، ولا نعمة عين».

ومما نُقل عن نجدة هذا: القول بإسقاط حدّ الخمر، وتكفير مُقترِف الصغيرة وإن دُت، وغير ذلك من الشُّع والضلالات. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري، والفرق بين الفرق» للبغداد (ص ٨٧).

(\*) كذا، والذي في كتب التراجم وكتب الفرق: عامر، أو عويمر.



١١٤٤. واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على لأهلهم في وقت واحد، في جميع الدنيا<sup>(١)</sup> إمامان، لا مُتَّفِقَانِ ولا مُفْتَرِقَانِ<sup>(٢)</sup> لا في مكانين، ولا في مكان واحد<sup>(٣)</sup>.

= قلت: وممن عزا القول بإنكار الإمامة إلى النجّادات: الأشعري في «المقالات»، فقال: «وحكى زرقلا - هو محمد بن شاذل الشامي (ت ٢٩٨هـ أو ٢٧٨هـ) - عن النجّادات أنهم يقولون: إنهم لا يحتاجون إلى إمام، وإنما عليهم أن يُعْمِلُوا كتاب الله سبحانه فيما بينهم». اهـ. «مقالات الإسلاميين» (ص ١٢٥).

وقد استشكل البعض نسبة هذا القول إلى النجّادات لتسبيحهم:  
الأول: أنهم ضمن باقي طوائف الخوارج وفرقهم قائلون بعدم انحصار الإمامة في قريش، فلو أنهم كانوا يقولون بعدم وجوب الإمامة، فلما ذابخو ضون في حكم هو فرع من فروعها؟! فروعها؟!

الثاني: أنه من كثابت تاريخياً أن النجّادات كانوا من أشد الفرق - بعد الأزارقة - صراعاً مع الدولة الأموية، وقد ذكر الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٢١) أنهم بايعوا نجدة نفسه إماماً، وأنه تسمى بأمر المؤمنين.

قلت: وهذا الاعتراض الأخير اعتراض وجهه، يهدم نسبة القول بعدم وجوب الإمامة لهم من أصله، إلا أنه يمكن أن يكون تسميته بهذا من باب الإمارة على طائفته خاصة، لا على معنى الإمامة العامة للمؤمنين، على أنني لم أجد من يعا الشهرستاني من المؤلفين في الفرق والتواريخ في النص على تسميهم المؤمنين، وإنما نقلوا أنهم كانوا قد بايعوه، وأمره على أنفسهم، والله أعلم.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» و«نهل»، وفي «ق»: «في جميع أقطار الأرض».

(٢) هنا في «ب» و«ز» وفي زيادة: «هو ليست في «خ» و«لا ع».

(٣) قال المصنف في «الدرة» (ص ٤٩٨): «ولا يجوز أن يكون في الناس إمامان البتة، ولا يحل أن يكون في شرق الأرض وغربها إلا إمام واحد، هذا إجماع الأمة» اهـ.

(٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، =

= كَأَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ؛ فَمَذْهَبُ الْكِرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ جَوَازُ ذَلِكَ، وَأَنْ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا، وَمَعَاوِيَةَ كَانَ إِمَامًا.

وَأَمَّا أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ؛ فَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْفَعُ لِحُكْمِهِ فِي أَهْلِ وَلَايَتِهِ؛ كَمَا يَنْفَعُ لِحُكْمِ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ.

وَأَمَّا جَوَازُ الْقَدِّ لِهَمَا ابْتِدَاءً، فَهَذَا لَا يَفْعَلُ مَعَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَأَمَّا مَعَ تَفَرُّقِ قَبَائِلِهَا، فَلَمْ يَعْقِدْ كُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ لِإِمَامَيْنِ، وَلَكِنْ كُلُّ طَائِفَةٍ إِمَامًا أَنْ تُسَالِمَ الْأُخْرَى، وَإِمَامًا أَنْ تَحَارِبَهَا، وَالْمُسَالَمَةُ خَيْرٌ مِنْ مُحَلِّقٍ بِزَيْدٍ ضَرَرُهَا عَلَى ضَرَرِ الْمُسَالَمَةِ، وَهَذَا مَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَوْرَاءُ وَالْأَهْوَاءُ. اهـ.

قلت: أمّا انتقاده عليه ما حكاه من الاتفاق بوجود نزاع في ذلك بين المتكلمين؛ فدونّه نصُّ المصنّف في مقدّمة الكتاب على أنّ المعتبر عنده في الوفاق والخلاف من حفظ عنهم الثُّبُوت من الصحابة والتابعين وثابعيهم، وفقهاء الأئمة، وأئمة أهل الحديث، ومن تبعهم، وأنه لا اعتبار عنده بمن ثبت عليه كفر، أو فسق، أو نحو ذلك، ولعله رحمه الله لم يكن يخفي عليه وجود هذا الخلاف حين حكى هذا الاتفاق هنا؛ فقد قال في «الفضل» (٧٣/٤) ... ثم اتفق من ذكرنا ممن يرى فرض الإمامة على أنه لا يجوز كون إمامين في وقت واحد في العالم، ولا يجوز إلا إمام واحد، إلا محمد بن كزّام السجستاني، وأبا الصباح السمرقندي وصحابهما، فإنهم أجزأوا كون إمامين في وقت أو أكثر في وقت واحد. اهـ.

قلت: ومحمد بن كزّام هذا على ما نُقِلَ عنه من زهد ورع، إلا أنه كان مبتدعاً ضالّاً؛ فنقل عنه ابن حبان وغيره القول بأن الإيمان قول بلا معرفة قلب، كما اشتهر عنه القول بالتجسيم وأن ربّه عز وجل جسم كمخلوقاته<sup>(\*)</sup> - تعالى الله عن ذلك - فهو بهذا ليس =

(\*) وإن كان البعض قد عزا هذا القول إلى الغلاة من الكرامية، وقال: «إن قول المقرّبين منهم: أنه تعالى جسم بمعنى: أنه قائم بذاته، لا بمعنى: أنه تعالى صورة كسائر خلقه». انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٠٩)، وكنا «الإرشاد»، و«الشامل» كلاهما لأبي المعالي الجويني رحمه الله.

= على شرطه في الكتاب. على أن عزو القول بجواز إمامين أو أكثر في وقت واحد إليه ليس بهذا الإطلاق؛ فقد قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٢١١): «ثم إن ابن كزّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد مع وقوع الجدل، وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام» اهـ.

ثم قال (البغدادي): «وشارفني بعض ثنّبه - يعني: ابن كزّام - إلى أن عليّاً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد، وجوب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه، وإن كان أحدهما عادلاً، والآخر باغياً، وقال أتباعه: إن عليّاً كان إماماً على خلاف الثنّة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه» اهـ.

أما أبو الصباح السمرقندي؛ فلم أجد بعد البحث من ترجم لهذا الرجل، أو عزّا إليه هذا القول إلا معتمداً على المصنف، وما نقله عنه في «الفصل»، والذي يظهر من كلام المصنف عنه هناك أنه كان هو الآخر مبتدعاً طمّالاً؛ فقد نقل عنه أقوالاً قد تقتضي إكفاره؛ كقوله يقدّم الخلق، وأن الخلق لم يزالوا مع الله، وقوله بتحريم ذباح أهل الكتاب - كقول الرافضة - وتخطئته للضديق رضي الله عنه في قتاله لأهل الردّة. انظر: «الفصل» (١٧٠/٤).

قلت: وقد عزي القول بجواز إمامين أيضاً إلى الجُبائي، والجارودية من الزيدية، وإلى الزيدية عموماً، وكذلك الحمزية والخَلَفية من فرق الخوارج، وليس يصح عن أحد من هؤلاء هذا القول بهذا الإطلاق.

وبالجملة: فلم يصح القول بجواز تعدد الأئمة بإطلاق عن أحد معتبر، أو غير معتبر، كما حققناه، وأطّلنا النفس فيه في شرحنا على «المراتب» - يسر الله إتمامه - ثم لو صح عن أحد من تقدم ذكره، أو غيره، فهو خلافٌ حادث بعد اتفاق الصحابة والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

قال الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص ٤١٩-٤٢٠)... وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحداً، والقاضي واحداً، والأمير واحداً، والإمام؛ فاستخلفوا أبابكر، ثم استخلفه، بل بكر عمر، ثم عمر أهل الشورى ليختاروا واحداً؛ فاختار عبد الرحمن عثمان بن عفان» اهـ.

١١٤٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ، وَكَانَ عَدْلًا، وَلَمْ تَتَقَدَّمْ [بِتَبِعْتَهُ] <sup>(١)</sup> بَتِيعَةُ أُخْرَى لِإِنْسَانٍ حَيٍّ، وَ قَامَ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ نَهْ <sup>(٢)</sup>: «أَنْ قِتَالَ» <sup>(٣)</sup> الْآخَرَ وَاجِبٌ <sup>(٤)</sup>.

= وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ، فَمِنْهُمْ أَنْ كَلَّامُهُمَا يَنْفُذُ حُكْمَهُ فِي أَهْلِ وَلَايَتِهِ؛ كَمَا يَنْفُذُ حُكْمُ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ»، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ الْإِتِّفَاقِ الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ لِيُضْمَرَ بِجَوَازِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْجَائِرِ وَالْفَاسِقِ، وَجِبَاطَعَتِهِ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ، وَالْجِهَادِ مَعَهُ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ تَبِيعَتُهُ، وَالِدَعْوَةُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً، وَكَمَا رَتَّبُوا عَلَى بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْفَاسِدَةِ، أَوْ الْمَحْرَمَةِ أَحْكَامًا مَعَ خُرْمَتِهَا، أَوْ فَسَادِهَا فِي أَصْلِهَا؛ كَقَوْلِهِمْ بِوَجُوبِ الْمُضِيِّ فِي الْحِجَابِ لِفَاسِدِ، وَالصَّوْمِ الْفَاسِدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَأَمَّا جَوَازُ الْعَقْدِ لِهَاجِرٍ ابْتِدَاءً، فَهَذَا لَا يُفْعَلُ مَعَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَأَمَّا مَعَ تَفَرُّقِهَا، فَلَمْ يَعْقِدْ كُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ لِأَمَامَيْنِ... إلخ». فَهُوَ كَمَا بَقِيَ، وَهُوَ وَصَفَ مِنْهُ لِحَالٍ مِنَ الضَّرُورَةِ يُقَدَّمُ فِيهَا دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ بِحَيْثُ تَسْلَمُ كُلُّ طَائِفَةٍ لِإِمَامِهَا حَقًّا لِلدَّمَاءِ، وَنَحْوِ هَذَا، وَهُوَ كَاعْتِرَاضٍ مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى مُدْعِي الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ بِكَوْنِهَا حَلَالًا لِلْمُضْطَرِّ الَّذِي لَا يَجِدُ غَيْرَهَا؛ إِنَّمَا يَعْنِي الْمُصَنِّفُ: عَدَمُ جَوَازِ عَقْدِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ابْتِدَاءً، وَفِي غَيْرِ حَالِ الْإِضْطِرَّارِ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي صَدَّرَ بِهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِبَارَتَهُ تِلْكَ حِينَ قَالَ: «لَوْ مَا جَوَازُ الْعَقْدِ لِهَاجِرٍ ابْتِدَاءً، فَهَذَا لَا يُفْعَلُ مَعَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ن».

(٢) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ «... مِنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ» سَاقَطَ مِنْ «ز».

(٣) كُنَّا فِي «ع» وَ«ن» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «قَتَلَ».

(٤) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقَطَ»: «لَيْسَ لِلْأُمَّةِ فِي هَذِهِ بَعِيْنَهَا كَلَامٌ يُنْقَلُ عَنْهُمْ، وَلَا وَقَعَ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ لَمْ يَزُوا الْقِتَالِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَجَمْهُورِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ». اهـ.

١١٤٦. واختلفوا إذا كان الأول غير عدل: أيقاتل معه أم لا من هو مثله أو دونه؟ وهل يُقام عليه مع عدل<sup>(١)</sup> أم لا؟ وهل تجوز الإمامة في غير ولد علي أم لا؟

= قلت: إنما يردُّ كلام الشيخ رحمه الله على حال الفِئنة وتنازع طائفتين عظيمتين من المسلمين، كلُّ يتَّعي أن إمامه هو المحقُّ، وغيره المَبطل، فهذه هي الحال التي وقع فيها الخلاف بين السلف، فخاص فيها منهم من خاص، وتوقف من توقف رضي الله عن الجميع، وهذا هو ما لا يوجد في كلام الأئمة جزمٌ بإجماع فيه، وقد خطأ المصنف في آخر الكتاب ابنَ مجاهد المتكلم، وشنع عليه لما ادَّعى إجماعاً هو قريب من هذا النحو، وإنما كلام المصنف هنا على حال انعقدت فيها بيعة لإمام، واستتب الأمر له، وكان هذا الإمام عدلاً قرشياً مستوفياً لشروط الإمامة عند الجميع، ثم جاء آخر هو دونه، ولم تكن عُقدت له بيعة قبل ذلك العدل، أو معه، فنازعه الأمر دون تأويل له خطُّ من النظر؛ فهنا هو الواجب قتاله على لسان رسول الله ﷺ<sup>(\*)</sup>، وعلى لسان الأئمة من بعده، وقد نص أهل العلم في أبواب قتال أهل البغي على مراجعة المة أول، ودفع شبهته - إن كانت لديه شبهة - أو ردَّ مظلّمته إن كانت له مظلمة، ثم قتاله بعد ذلك إن أُقيمت عليه الحُجة، ولم يرجع<sup>(\*\*)</sup>.

قلت: ومع هذا كله فلو قال المصنف: "... وقام عليه من هو دونه، بلا تأويل أو مظلمة يطلبها لنفسه" ونحو ذلك، لكأولى، وأبعد عن الإشكال إن شاء الله.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «وهل يُقام عليه مع عدل الإمام» وهو خطأ، والمقصود: أنه إذا كان ئمة إمام غير عدل: فهل يجوز أن يُقام عليه مع من هو أعدل منه، أو مثله ليُنصَّب مكانه أم لا؟

(\*) منه قوله ﷺ: «كما في صحيح مسلم» وغيره: «ومن بايع إماماً، فأعطاه صَفقة يده، وثمرة قلبه؛ فليطعهُ إن استطاع، فإن جاء آخر يُنازعه، فاضربوا عنق الآخر».

(\*\*) انظر: «الأم» للشافعي (٥/٥٢٤).

وإنمأً دَخَلْنَا<sup>(١)</sup> هذا الاِتِّفَاقَ على جَوَازِهِ؛ لِخِلَافِ<sup>(٢)</sup> الزَّيْدِيَّةِ فِي: هَلْ تَجُوزُ<sup>(٣)</sup> إِمَامَةُ غَيْرِ عَلَوِيِّ أَمْ لَا؟<sup>(٤)</sup> وَإِنْ كُنَّا مُخْطِئِينَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَمُعْتَقِدِينَ

(١) كُنَّا فِي «ز» وَ«ن» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «أَدْخَلْتُ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ن»، وَعَلَى الْآخِرِ اعْتِمَادِي «ط»: فَأُتِيَهُمْ كَذَا أَيْضاً، وَفِي «و» وَ«هـ»: «أَمَّا»  
يَوَاوٍ قَبْلُهَا، وَفِي «ب»: «وَبِخِلَافِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «لِخِلَافِ الزَّيْدِيَّةِ بَيْنَ وَهَلْ تَجُوزُ... إلخ»!  
وَهِيَ عِبَارَةٌ قَلِيلَةٌ مُضْطَرَّةٌ كَمَا تَرَى.

(٤) قَالَ فِي «الْفَضْلِ» (٧٧/٤): «وَجَمِيعُ الزَّيْدِيَّةِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي جَمِيعٍ وَلَدِ عَلِيٍّ  
ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ. يَدْعُلِي الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ؛ وَجَبَّ سَلُّ السَّيْفِ مَعَهُ» اهـ.

قُلْتُ: وَنِسْبَةُ هَذَا إِلَى جَمِيعٍ لَزَيْدِيَّةٍ هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ قَالَتِ السُّلَيْمَانِيَّةُ مِنْهُمْ،  
أَوِ الْجَرِيرِيَّةُ - نِسْبَةً إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ جَرِيرٍ الْيَزِيدِيِّ -: أَنَّ الْإِمَامَةَ سُورِي، وَأَنَّهَا قَدْ ثُبِتَتْ  
لَا أَبِي بَكْرٍ وَعَوْضِي اللَّهِ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْأُمَّةُ قَدْ تَرَكْتَ الْأَوَّلَى وَالْأَصْلَحَ بَرَكَهَا عَلَيَّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَؤُلَاءِ عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا يُكْفَرُونَ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ  
هَؤُلَاءِ قَوْلُ الْبَثْرِيَّةِ - نِسْبَةً إِلَى كَثِيرِ النَّوَّاءِ، وَالَّذِي كَانَ يُلَبِّجُ الْمَغِيرَةَ بْنَ سَعْدٍ بِالْأَبْتَرِ - فَإِنَّهُمْ  
قَالُوا بِصَحَّةِ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِمُ، وَتَوَقَّفُوا فِي أَمْرِ عِثْمَانَ، مَعَ تَكْفِيرِهِمْ لِمَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمِيعًا. انْظُرْ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ» لِلْبَغْدَادِيِّ (ص ٢٣-٢٤)، وَ«الْحُورُ  
الْعَيْنُ» لِنَشْوَانَ الْحَمِيرِيِّ (ص ٢٠٧).

وَقَالَتِ الْجَارُودِيَّةُ مِنْهُمْ: هِيَ مُحْصُورَةٌ فِي الْحَسَنَيْنِ وَذُرِّيَّتِهِمَا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
خَاصَّةً، دُونَ سَائِرِ أَثْنَائِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ - أَعْنِي: حَصْرُ الْإِمَامَةِ فِي ذُرِّيَّةِ الْحَسَنِينِ خَاصَّةً - وَإِنْ  
كَانَ قَوْلُ الْجَارُودِيَّةِ مِنْهُمْ فَقَطْ - وَهُمْ أَكْثَرُ طَوَائِفِ الزَّيْدِيَّةِ غُلُوءًا حَتَّى عَدَّاهُمُ الْبَعْضُ مِنَ  
الرَّوَافِضِ - إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَنْقُولُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الزَّيْدِيَّةِ بِإِطْلَاقٍ مِنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ، حَتَّى  
عَلَّه بَعْضُ أُمَّةِ الزَّيْدِيَّةِ مِنْ إِجْمَاعَاتِ الْفِرْقَةِ؛ قَالَ الْإِمَامُ الْهَادِي يَحْيَى بْنُ الْحَسَنِ (ت ٢٩٨ هـ) - الْمَنْسُوبَةُ إِلَيْهِ الْهَادَوِيَّةُ - فِي «الْأَحْكَامِ» (٤١/١): «يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يَعْتَقِدَ  
أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي ذُرِّيَّةِ الْحَسَنِ وَالْحَسَنِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّ الْإِمَامَ مِنْ بَعْدِهِمَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا؛ مَنْ  
سَارَ بِسِيرَتِهِمَا، وَكَانَ مِثْلَهُمَا، وَاحْتَذَى بِخُذُوهُمَا» اهـ.

صَحَّةُ بَطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا يُتَعَدَّى بِهَا وَلَدُ فِهْرِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهَا جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ أَفْخَاذِهِمْ؛ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِي صِفَةِ الْإِجْمَاعِ الْجَازِي<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْكُلِّ مِمَّا ذَكَرْنَا<sup>(٣)</sup>.

= و قال الإمام أحمد بن سليمان (ت ٥٦٦ هـ): «أجمع ذوو قُرْبَى رسول الله على أن الإمامة خاصة في الحسن والحسين وأولادهما» اهـ.

وعقد صاحب بن عباد باباً في كتابه «الزيدية» (ص ٥٥) تحت عنوان: «الكلام في إمامة الحسن والحسين عليهما السلام» ساق تحته من الأدلة والبراهين على حصر الإمامة فيهما بعد علي رضي الله عنه عِدَّةً قَدْ جَعَلَ مِنْ ضِمْنِهَا دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ، فَقَالَ: دَلِيلُ نَرَّةٍ وَهُوَ إجماع أهل البيت عليهم السلام على إمامتهما عليهما السلام، وقد ثبت أن إجماعهم حجة» اهـ.

قلت: ولعل سبب نسبة قول الجارودية هنا إلى مذهب لزيدية بهذا الإطلاق، حتى عُدَّ مِنْ إجماع الطائفة مع ما قلّمنا مِنْ ثُبُوتِ الخلاف بينهم في ذلك: هو أن الجارودية كان قد طغى مذهبهم البغيض على الزيدية منذ زمن، والذي منه تكفير الصحابة، والقول بالنص الجليّ على الوصف، ونحو ذلك مما يخالف أصل مذهب زید رحمه الله، حتى قال الإمام عبد الله بن حمزة (ت ١٤٥ هـ): «الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا نعلم في الأئمة عليهم السلام بعد ز يطين علي عليه السلام مَنْ ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك» اهـ.

- (١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ن»: «وأن الإمامة لا تتعلّى فِهْرَ بْنِ مَالِكٍ».
- (٢) في جميع النسخ: «الجارِي» بالمهملة، ولا أدري ما وجهها، ولا كيف اتفق وقوعها في جميع النسخ هكذا! والجادة أن يقال: «الجازِي» بالمعجمة كما أثبتناها.
- (٣) في «ب» و«ز» و«ن»: «صفة لإجماع الجاري»، وفي «خ»: «صفة الاجتماع على الجاري»!

(٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «قد ذكر هو أنه لا يُدْكَرُ إلا خلاف أهل الفقه والحديث، دون المعتزلة والخوارج والرافضة ونحوهم، فلامعنى لإدخال الزيدية في الخلاف، =

١١٤٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ: أَنَّ أَرْبَعًا<sup>(١)</sup> النَّاسِ إِمَامًا [مُدَّة] <sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ<sup>(٣)</sup>، إِنْ تَرَى مَوْتَ الْإِمَامِ: جَائِزٌ.

١١٤٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ (إِذَا خَشِيَ الْمَوْتَ)<sup>(٤)</sup>.

١١٤٩. وَاخْتَلَفُوا: أَيْ جُوزُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ<sup>(٥)</sup> قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١١٥٠. وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٦)</sup>، وَاجْتِمَاعُهُمْ هُوَ الْإِجْمَاعُ.

= وَفَتَحَ هَذَا الْبَابَ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» نِزَاعَ أَفِي ذَلِكَ<sup>(\*)</sup>، وَأَنَّ طَائِفَةً ادَّعَتْ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ، وَطَائِفَةٌ ادَّعَتْ النَّصَّ عَلَى عُمَرَ. اهـ.

قلت ليهنل لمصنف في مقدمته على استثناء الزيدية من جملة المعتبرين عنده في الخلاف والوفاق، وليست الزيدية - على بذعتهم - كالرافضة، أو الخوارج، أو المعتزلة؛ كما أنهم ليسوا على رتبة واحدة، وإنما فيهم العالي الذي يقترب قوله من قول الروافض كالجارودية، وفيهم من هو أدنى من ذلك. وقد قال المصنف في أحد أئمتهم (وهو الناصر للحق الحسن بن علي الأطروش): «وكان هذا الأطروش فاضلاً، حسن المذهب، عدلاً في أحكامه». اهـ. انظر: «جمهرة أنساب العرب» له (ص ٥٤).

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «إن ساد»، وهو خطأ وتصحيف من المثبت.

والارتباد هو الطلب، يقال: ارتباد فلان الكلاً يرتاده ارتباداً: إذا طلبه، وبحث عنه.

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٣) قوله: «مدة ثلاثة أيام» ساقط من «ق».

(٤) إلى هنا في «ع» أيضاً.

(٥) وفي «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) قوله: «من الصحابة» ساقط من نسخ الكتاب الثلاث! وأثبتته من «ق»؛ لقوله بعدها:

«واجتماعهم هو الإجماع».



١١٥١. وَتَقَفُّوا أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَجُوزُ لِامْرَأَةٍ، وَلَا لِكَافِرٍ، وَلَا لِصَبِيٍّ لَهْتُلُغْ،  
وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَاذَ لِمَجْنُونٍ<sup>(١)</sup>.

١١٥٢. وَتَقَفُّوا أَنَّ الْإِمَامَ الْوَاجِبَةَ إِمَامَتُهُ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنْ طَاعَتْهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ<sup>(٣)</sup> مَا  
لَمْ يَكُنْ مَعْضِفِرُضٍّ، وَالْقِتَالَ دُونَهُ فَرَضٌ، وَخِدْمَتُهُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ وَاجِبَةٌ،  
وَأَحْكَامُهُ وَأَحْكَامُ مَنْ طَلَى نَافِذَةٌ، وَعَزْلُهُ مَنْ عَزَلَ نَافِذٌ.

١١٥٣. (وَعَلَى أَنَّ أَحْكَامَ أَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي دَارِ الْإِسْلَامِ  
/ : غَيْرُ نَافِذَةٍ)<sup>(٤)</sup>.

١١٥٤. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ<sup>(٥)</sup>؛ مِنْ إِمَامٍ قُرَشِيٍّ غَيْرِ عَدْلٍ،  
أَوْ مُتَغَلَّبٍ مِنْ (غَيْرِ)<sup>(٦)</sup> قُرَيْشٍ، أَوْ مُبْتَدِعٍ.

(١) كَذَابِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ز»: «لأنه لا يجوز أن تعقد لمجنون»، وفي «ع»: «لأنها لا تجوز أن تعقد لمجنون».

(٢) كَذَابِي «ز» و«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الواجب إمامته»، وفي «ق»: «الواجب الإمامة».

(٣) كَذَابِي «ق» و«ع» أَيْضاً وَفِي «ب» و«ز»: «في كل ما أمر».

(٤) وهي في «و» «ع» أَيْضاً.

(٥) في «خ»: «هذين الطرفين»، وفي «ز»: «هذين الطائفتين»؛ وفي «ب»: «مدن الطرفين»!  
ولعل الصواب ما أثبتناه إن شاء الله. ولعله يعني: أنهم بعد أن اتفقوا على أن الإمام الصحيح  
الإمامة، الواجبة طاعته هو من كان قرشياً عدلاً غير متغلب فكان هذا طرفاً، ثم على أن  
الإمامة لا تجوز للكافر، ولا امرأة، ولا صبي، ولا مجنون فكان هذا طرفاً آخر، فإنهم  
اختلفوا بعد ذلك فيما بين هذين الطرفين؛ كاختلافهم فيما اجتمعت فيه بعض الشروط  
دون بعض: كإمام قرشي غير عدل، أو متغلب قرشي، أو غير قرشي، وفي المبتدع... إلخ.  
(٦) وهي في «ز» أَيْضاً، وحذفها محتمل أيضاً؛ فإن الاختلاف واقع في المتغلب على كل  
حال؛ قرشياً كان، أو غير قرشي.

١١٥٥. ورجعوا إلى الاتفاق<sup>(١)</sup> على قتال أهل الردّة، بعد اختلاف عظيم كان بينهم<sup>(٢)</sup>. ولكنّ الخلاف في هذا مع عظيم فحش الخطأ فيه<sup>(٣)</sup> وثبّته، لو وقّع من مجتهدٍ مخروم<sup>(٤)</sup>، ولم تقم عليه الحجة؛ لم نكفره، ولا فسقناه.

١١٥٦. واتّفقوا أن من خالف الإجماع المتيقّن، بعد علمه بأنّه إجماع؛ فإنّه كافّر<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتّفقوا».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «منهم».

(٣) في «ز»: «مع فحش الخطأ فيه»، وفي «ب» من فحش الخطأ ب! وهو تصحيف، وجعلها في «ط»: «من أفحش الخطأ».

(٤) يعني: التوفيق والإصابة في اجتهاده.

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «في ذلك نزاع مشهور بين الفقهاء» اهـ.

قلت: النزاع بينهم إنما هو في الظنّي، أما ما كان مستنده النصّ القطعيّ الثبوت والدلالة، وكان مما يُعلّم قطعاً أنه لا يخالف فيه أحد من المسلمين، كالمعلوم من الذين بالضرورة ونحوه؛ فهذا لا خلاف بينهم في أن جاحده بعد علمه به كافّر خارجيّ من الملة. وهو ما يعنيه المصنّف هنا، وهو ما أشار إليه في أول كتابه (بقطع النظر هل التزم هو به أثناء التطبيق في الكتاب أم لا؟) في قوله: «وصفة الإجماع: ما يُتقن أنه لا خلاف بين أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك؛ مثل: أن المسلمين خرجوا من الحجاز واليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهر أطويلاً، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفين والحرة، وسائر ذلك مما يُعلّم بيقين وضرورة» اهـ.

وقد قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢٦٧/٣): «والإنسان متى حلّل الحرام المُجمّع عليه، أو حرّم الحلال المُجمّع عليه، أو بطلّ لشرع المُجمّع عليه؛ كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء» اهـ.

وقال أيضاً (٢٦٩/١٩-٢٧٠): «تؤذّننازع الناس في مخالف الإجماع: هل يكفر؟ على =

١١٥٧. واختلّفوا فيمن سبّ النبي ﷺ، أو أخذ أصحابه، أو ابتذع، أو لحق بدار الحرب: أيكون بذلك<sup>(١)</sup> مُرْتَدّاً (أم لا)<sup>(٢)</sup>؟<sup>(٣)</sup>

١١٥٨. واتفقوا على أن من عدا عليه لصّ يُر يدُ وُحّه، أو زوجَته، أو لُحّه، فدافعَه عن ذلك، فقتل اللّصّ (غير عامِدٍ لقتله، وهو غير<sup>(٤)</sup> قَادِرٍ على دفعه بغير القتال<sup>(٥)</sup>): أنه لا قوَدَ عليه، ولا دية، ولا كفّوّةٌ ولا إثمٌ<sup>(٦)</sup>.

١١٥٩. واتفقوا أن اللّصّ<sup>(٧)</sup> إن قتلَه غير مُتَأوِّلٍ: فقد استحقَّ القتل.

١٦٠. واتفقوا أن من قاتل الفِئّةَ الباغيةَ ممّن له أن يُقاتلها، وهي خارجةٌ ظُلماً على إمامٍ عدلٍ، واجِبِ الطّاعة، صحيح الإمامة؛ فلم يتبّع مُذِبراً، ولا

= قولين، والتحقيق: أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه؛ كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هنا لا يكون إلا فيما عُلِمَ ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت لإجماع في مسألة لانصر فيها، فهذا لا يقع، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره. اهـ.

قلت: ولا يقصد المصنف هنا غير هذا النوع الأول الذي ذكره الشيخ رحمه الله، الذي يكون مخالفه بمترلة مخالف النص، والله أعلم.

(١) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ط»: «آل النبي»، وفي «و» «رسول الله».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ذلك» بغير باء قبلها.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) سيأتي الكلام على مسألة سبّ النبي ﷺ، وهل صحّ الخلاف في الحكم براءة السابّ وقتله أم لا؟ في التعليق على الفقرة (رقم ١٥٨١).

(٥) سقطت من «ق».

(٦) في «ق» بغير ألف ولا م.

(٧) في «ط» مكان كل ذلك الساقط من أوله إلى هذا الموضع: «فلا شيء عليه».

(٨) والزيادة كلها بين القوسين في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا أَخَذَ لَهُمْ مَالًا: أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ [فِي الْقِتَالِ] <sup>(١)</sup> مَا وَجَبَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

١١٦١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَرَكَ مِنْهُمْ الْقِتَالَ تَائِبًا <sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ لَا يَجِلُّ قَتْلُهُ.

١١٦٢. وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمُذْبِرِ <sup>(٤)</sup> الَّذِي نَفَرَ إِلَى فِتْنَةٍ، أَوْ مَلْجَأٍ <sup>(٥)</sup>، غَيْرِ مُعْلِنٍ بِالتَّوْبَةِ، وَالْإِجْهَازِ عَلَى الْجَرِيحِ كَذَلِكَ.

١١٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ تَمَلُّكُ شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا دَامُوا فِي الْحَرْبِ، مَا عَدَا السَّلَاحَ وَالْكُرَاعَ <sup>(٦)</sup>؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا <sup>(٧)</sup> فِي الْإِنْتِفَاعِ بِسِلَاحِهِمْ وَخَيْلِهِمْ

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، هِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ فِي «ق» فِي مَوْضِعَيْنِ، الْأَوَّلُ: فَقْرَةُ (٢٠٢٣) فِي (بَابِ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْبَغَاةِ) وَهِيَ هُنَاكَ بِنَفْسِ السِّيَاقِ، وَالْأَلْفَاظُ الْمُثَبَّتَةُ هُنَا، وَفِي (فَقْرَةِ ١٩٠) فِي (بَابِ ذِكْرِ الْإِمَامَةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ) بِيَعْبُضِ اخْتِلَافٍ، فَجَعَلَ مَكَانَ «مَمَّن» فِي قَوْلِهِ: «مَمَّنْ لَهُ أَنْ يِقَاتِلَهَا»: «لِمَنْ»، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَهِيَ خَارِجَةٌ ظَلَمَ أَلَّ» «أَوْ اعْتِدَاءً»، وَجَعَلَ مَكَانَ قَوْلِهِ: «أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ فِي الْقِتَالِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ»: «أَنَّ الْوَاجِبَ مَا فَعَلَ فِي الْقِتَالِ دُونَهُ».

(٣) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» وَ«ط» وَفِي «خ» وَ«ز»: «ثَانِيًا». وَفِي «ب» بِنَفْسِ الرِّسْمِ بَغْيَرِ نَقَطِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ.

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَفِي «ب»: «الْمُسْتَدْبِر»، وَفِي «خ»: «الْمُرْتَد».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «تَلْجَأً».

(٦) جَاءَ فِي «الْعَيْنِ»: «الْكُرَاعُ اسْمُ الْخَيْلِ، إِذَا قَالَ: الْكُرَاعُ وَالسَّلَاحُ، فَإِنَّ الْخَيْلَ نَفْسُهَا» اهـ. وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي «مَقَائِيسِ اللُّغَةِ»: «فَمَا قَلَدَتْ يَمِينَهُمْ بِالْخَيْلِ: كُرَاعًا، فَإِنْ لُحِبَ قَدْ تُعْبَرُ عَنِ الْجِسْمِ بِيَعْبُضِ أَعْضَائِهِ؛ كَمَا يُقَالُ: اعْتَرَقَ رَقَبَةً، وَوَجَّهِيَ إِلَيْكَ. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْلُ سُمِّيَتْ كُرَاعًا لِأَكَارِعِهَا» اهـ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «وَاخْتَلَفُوا».

مدة خزيهم، وفي قسَمَتِها وتَحْمِيسِها أيضاً: أيجوزُ ذلك أم لا إذا ظَفِرَ بهم؟  
 ١١٦٤. واخْتَلَفُوا فِيمَنْ سَطَا عَلَيْهِ حَيَاوانُ مُتَمَلِّكٍ يُرِيدُ رَوْحَه فَتَقْتَلُهُ: أَيَضْمَنُهُ  
 أم لا؟

١١٦٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَانَ رَجُلًا مُسْلِمًا، خَرَّ أَبَاخْتِيَارِهِ، أَوْ بِإِسْلَامِ أَبَوَيْهِ  
 كِلَيْهِمَا، وَتَمَادَى <sup>(١)</sup> عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ كَذَلِكَ <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ارْتَدَّ إِلَى <sup>(٣)</sup> دِينِ كُفْرٍ  
 كِتَابِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، أَعْلَنَ رَدَّتهُ مَعْرِيسَةً فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَقْفُودَةً فَتَمَادَى عَلَى  
 كُفْرِهِ، وَهُوَ عَاقِلٌ غَيْرُ سَكْرَانَ: أَنَّهُ قَدْ حَلَّ دَمُهُ، إِلَّا شَيْئًا رُوِيَاهُ عَنْ عُمَرَ <sup>(٤)</sup>،

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «أو تما دى»، «وقى»: «يتمادى».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ذلك».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «على»!

(٤) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/١٦) بإسناده إلى أنس رضي الله عنه، أنه قال:  
 «بعثني أبيهوسى بفتح تُشْتَرَى إلى عمر رضي الله عنه، فسألني عمر: وكان ستة نفر من بني  
 بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين. فقال: «ما فعل النفر من بكر  
 ابن وائل؟» قال: فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم، فقال: «ما فعل النفر من بكر بن  
 وائل؟» قلت: يا أمير المؤمنين، قوم اتُّلُّوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين، ما سبيلهم  
 إلا القتل. فقال عمر: «لأن أكون أخذتهم سلباً أحب إلي مما طلعت عليه الشمس من  
 صفراء، أو بيضاء». قال: قلت يا أمير المؤمنين: وما كنت صلماً بهم لو أخذتهم؟ قال:  
 «كنت عارضاً عليهم الباب الذي خُرَّ جوامته أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك قَبِضْتُ منهم،  
 ولا استودعتهم السجن». اهـ.

لكن عند مالك في «الموطأ» (٢/٧٣٧): «عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن  
 عبد القاري، عن أبيه، قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبيل مؤسَّى لا شعري،  
 فسأله عن الناس فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُعْرِية خَبِرَ؟ فقال: نعم،  
 رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قَرَبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ. فقال عمر: أفلا =

## وعن سُفيان، وعن إبراهيم النَّخَعِيّ<sup>(١)</sup>: أنه يُستتابُ أبداً.

= حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا، وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْبًا وَأَسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّه يَتُوبُ، وَيَرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَخْضُرْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي». اهـ.

وظاهر هذا: أن عمر رضي الله عنه كان يرى رأي الجماعة من الاستتابة ثلاثًا، لكن قال البيهقي عن هذا الأثر في «السنن الكبير» (٢٠٧/٨): «ليس بثابت، ونقل عن الشافعي قوله: لا نعلمه متصلًا».

وعلى كل حال، فإن صَحَّ ما رواه مالك هنا، أو لم يَصِحَّ، فليس في هذا الأثر الذي رواه أنس عن عمر رضي الله عنه أنه كان يرى الاستتابة أبدًا بل يحتمل أنه كان يقصد إدخالهم السجن لاستتابتهم، وقد أخرج عبد الرزاق أيضًا في «مصنفه» (١٦٨/١٠): «عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، قال: أخذ ابن مسعود قومًا ارتدوا عن الإسلام أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب إليه: «أن أغرض عليهم دين الحق، وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخلّ عنهم، وإن لم يقبلوها فاقتلهم». فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله». اهـ.

قلت: وهذا صريح في أن عمر رضي الله عنه كان هو القتل، لا الاستتابة أبدًا، كما ظنَّ المصنف رحمه الله هنا وجماعة، والله أعلم.

(١) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٦/١٠): «عن الثوري، عن عمرو بن قيس، عن إبراهيم؛ أنه قال في المرتد: يُستتابُ أبدًا. قال سُفيان: هذا الذي نأخذ به». اهـ.

قلت: لكن حمل البعض هذا على أنهما رحمهما الله كانا يريان أنه لا حدَّ يوقف عنده، ولا توقيت في عدد المرات التي يُستتابُ فيها المرتدُّ، وأنه كلما ارتدَّ وتاب قُبِلَتْ توبته، وأنه لا مدخل لهذا في حكم قتله إن لم يرجع.

قال الحافظ في «الفتح» (٢٧٠/١٢) في معرض كلامه عن اختلافهم في عدد مرات الاستتابة: «وعن النخعي يُستتابُ أبدًا، كذا نُقل عنه مطلقًا، والتحقيق أنه فيمن تكررت منه الردّة». اهـ.

وعند البيهقي في «سننه» (١٩٧/٨)، عن إبراهيم؛ أنه قال: «المرتد يُستتابُ أبدًا كلما رَجَعَ». اهـ.

١١٦٦. واخْتَلَفُوا<sup>(١)</sup> في المرأة المُرْتَدَّة، والعبد، وغير البالغ، وولَدِ المُرْتَدِّ، وهل تُقْبَلُ توبَةُ المُرْتَدِّ أم لا ؟ و هل يُسْتَبَاحُ أ لا ؟ و هل يُقْتَلُ ذِيهِ، أو يُتَأَنَّى<sup>(٢)</sup> به ؟

١١٦٧. واتفقوا أن من أسلم أبواه [وهو صغير<sup>(٣)</sup>] في حجرهما لم يبلغ: أنه مسلم بإسلاميهما<sup>(٤)</sup>.

١١٦٨. واخْتَلَفُوا في إسلام أحدهما.

١١٦٩. واخْتَلَفُوا أيضاً: أ يُقْتَلُ ابْنُ الإِسْلَامِ بعدَ بلوغه، وقد أسلم قبل ذلك أبواه معاً أم لا يُقْتَلُ ؟

= وقد روي عنهما ما يؤكد قولهما بقتل المرتد إذا لم يرجع؛ كما هو قول عامة أهل العلم:  
- فعند ابن أبي شيبة (رقم ٢٩٦٠٨) عن إبراهيم في المُرْتَدَّة، قال: «تُسْتَاب، فإن تاب، وإلا قُتِلَ». اهـ.

قلت: وهذا نافي المُرْتَدَّة التي اختلف في قتلها الفقهاء، فما بالك بالمرتد؟!  
- وأخرج سعيد بن منصور، عن هشيم، عن عبيدة بن مغيث، عن إبراهيم، قال: «إذا ارتدَّ الرجل، أو المرأة عن الإسلام استُبيها، فإن تابا تُركا، وإن أبيا قُتِلَا». اهـ. انظر: «فتح الباري» (٢٦٨/١٢).

- وعند عبد الرزاق في «مصنفه» (برقم ١٧٨٥٠) عن الثوري قال: «إذا قُتِلَ المرتد قبل أن يرفعه إلى السلطان، فليس على قاتله شيء». اهـ.

(١) كذا في «و» و«أ» أيضاً وفي «ب» «واتفقوا» وهو خطأ، وصححها في «ط» إلى المثبت.

(٢) كذا في «ب» أيضاً وفي «ق»: «أم يتوانى».

(٣) في «ع» «صبي».

(٤) إلى هنا في «ع» أيضاً.

١١٧٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أَسْلَمَ<sup>(١)</sup> [٢] وَهُوَ بِالْعِ، مُخْتَارًا، عَاقِلًا، غَيْرُ سَكَرَانَ؛ أَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ الْإِسْلَامُ.

١١٧١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا أُعْلِنَ كَذَلِكَ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> مُتَّبَرِّئٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ مُعْتَقِدٌ لَشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا كَمَا أَتَى بِهَا<sup>(٥)</sup> مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَظْهَرَ شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ مُسْلِمٌ.

١١٧٢. وَاخْتَلَفُوا فِي إِقْرَارِهِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، وَنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ: هَلْ يَلْزِمُهُ بِذَلِكَ الْإِسْلَامُ<sup>(٦)</sup> أَمْ لَا؟

١١٧٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ كَمَا فَرَأَى كِتَابُ يَسْلِمُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، أَوْ بِغَيْرِ إِسْلَامِ آبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ بُلُوغِهِ أَوْ بِغَيْرِ سَبِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ، أَوْ بِغَيْرِ إِسْلَامِ (أَحَدِ)<sup>(٧)</sup> أَجْدَادِهِ، أَوْ عَمِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ، أَوْ أَسْمٍ يُسْلِمُوا<sup>(٨)</sup> قَبْلَ بُلُوغِهِ وَوَسَاءِ أَسْلَمَ<sup>(٩)</sup> سَائِرُ قَرَابَتِهِ<sup>(١٠)</sup> أَمْ لَمْ يُسْلِمُوا.

(١) قوله: «وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أَسْلَمَ» فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٢) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي «ز» أَيْضًا أ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فَلَا نَه».

(٤) مِنْ أَوَّلِ الْعِبَارَةِ إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ز».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَتَى بِهِ».

(٦) فِي «ب» وَ«و»: «إِسْلَامٌ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا م».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٨) قوله: «أَوْ لَمْ يَسْلِمُوا» سَاقَطَ مِنْ «ط»، وَهُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ وَ«ع» أَيْضًا.

(٩) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ط»: «قَبْلَ بُلُوغِهِ»، وَلَا وَجُودَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ.

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَرِثَتَهُ»، وَالْمُثَبِّتُ أَعَمُّ. عَلَى أَنِّي لَمْ أَقِمْ قَوْلَهُمْ

مَنْ تَعَدَّى بِاشْتِرَاطِهِ إِسْلَامَ الْأَيَّةِ، أَوِ الْأَجْلِيدِ، أَوِ الْأَعْمَامِ. وَانْظُرْ: (مَسْأَلَةٌ ٩٤٥) مِنْ

«الْمَحَلِّي».



١١٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُحْرَبِ بِمَا لَمْ يُمَكِّنْ ضَبْطَهُ<sup>(١)</sup>:

- فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ مَنْ قَطَعَ (الطَّرِيقَ)<sup>(٢)</sup>، أَوْ شَهَرَ السَّلَاحَ بَيْنَ<sup>(٣)</sup> الْعَلَمَيْنِ، وَأَخَافَ السُّبُلَ<sup>(٤)</sup> فِي صَخَرَاءَ لَيْسَتْ بِقَرْبِ مَدِينَةٍ، وَلَا بَيْنَ مَدِينَتَيْنِ، وَلَا فِي مَدِينَةٍ؛ فَقَتَلَ، وَأَخَذَ الْمَالَ، وَبَلَغَ مَا أَخَذَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا وَخَاتَمَهُ، وَهُوَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالْغِ عَاقِلٌ غَيْرُ سَكْرَانَ، وَأَخَافُ، وَ(إِنْ)<sup>(٥)</sup> لَمْ يَنْصِبُوا إِمَامًا وَلَا كَانُوا أَهْلَ قَرْيَةٍ، أَوْ حِصْنٍ، أَوْ مَدِينَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِمْ ذُو رَحِمٍ مِنْ أَحَدِ الْقَاطِعِينَ، وَكَانَ الْقَاطِعُونَ فِي جَمَاعَةٍ مُتَّفَعَةٍ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ظَفِرَ بِمَنْ فَعَلَ (كُلًّا)<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، أَنْ<sup>(٧)</sup> يَقْتُلَهُ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ، وَأَنْ يَضْلِبَهُ.

وَقَالَ هُوَ لَا: [إِنَّمَا] (إِلَى) أَخَذَ [مِنْ] (٩) الْمَالِ عَلَى الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا: الْمِقْدَارُ<sup>(١٠)</sup> الَّذِي ذَكَرْنَا فَصَاعِدًا، وَأَخَافُ، وَلَمْ يَقْتُلْ، وَكَانَ سَالِمَ الْيَدِ الْيُسْرَى

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «(بَابُ حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ)»، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَمْ يَتَّفَقُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ ضَبْطُهُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ: اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«و»: «مِنْ».

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «السَّبِيلُ» بِالْإِفْرَادِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٧) كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ، وَفِي «ط»: «لَهُ أَنْ».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» لُجْأً.

(٩) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «وَالْمِقْدَارُ» بِزِيَادَةِ وَاوْ قَبْلَهَا.

وَالرَّجُلُ الْيُمْنَى لَا آفَةَ فِيهِمَا ، وَلَهُمَا صَلْبُهُمَا ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> : أَنْ قَطَعَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ مِنْ خِلَافٍ قَدْ حَلَّ .

وَقَالَ هَؤُلَاءِ : [إِنَّهُ] إِنْ قُطِعَتْ [يَدُهُ] الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى : فَقَدْ أَصَابَ الْقَاطِعُ<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ هَؤُلَاءِ : إِنَّهُ إِنْ أَخَافَ الطَّرِيقَ [فَقَطَّ]<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ حُرٌّ كَمَا ذَكَرْنَا : أَنْ نَفَيْتُهُ قَدْ حَلَّ لِلْإِمَامِ .

- وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : إِنَّهُ إِنْ أَخَافَ السُّبُلَ<sup>(٤)</sup> فِي مَضِيرٍ ، أَوْ حَيْثُ أَخَافَهُ : فَهُوَ<sup>(٥)</sup> مُحَارِبٌ ، (وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ)<sup>(٦)</sup> عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَسَوَاءٌ كَانُوا أَيْمَامًا ، أَوْ أَهْلَ مَدِينَةٍ ، أَوْ مُفْرَدِينَ ، أَوْ جُنْدًا أَوْ حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، أَوْ امْرَأَةً ؛ فَإِلَّا إِمَامٌ مُخَيَّرٌ فِي قَتْلِهِمْ ، أَوْ صَلْبِهِمْ ، أَوْ قَطْعِهِمْ (مِنْ خِلَافٍ)<sup>(٧)</sup> ، أَوْ نَفْيِهِمْ ؛ (قَتْلُوا ، أَوْ لَمْ يَقْتُلُوا)<sup>(٨)</sup> ، أَخَذُوا أَمَالًا ، وَلَمْ يَأْخُذُوا ، مَا لَمْ يَتَوَبَّوْا قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِمْ ، وَسَوَاءٌ كَانُوا نَصَبُوا أَوْ كَانُوا جَمَاعَةً مُتَّعِنَةً .

١١٧٥ . وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الصَّلْبِ ، وَوَقْتِ الْقَتْلِ ، وَصِفَةِ النَّفْيِ بِمَا لَا

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «مِنْهَا» .

(٢) هَذِهِ الْعِبَارَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز» .

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا .

(٤) فِي «ب» وَ«ز» لَا فَرَادٍ أَيْضًا .

(٥) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «هُوَ» بِغَيْرِ فَاءٍ قَبْلُهَا .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» نَصًّا .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا .

سبيل إلى إجماع [جاء] فيه؛ فقال قوم: إنما هذا في أهل الشرك (خاصة) (٢) فقط. وقال آخرون: ليس هذا في أهل الشرك أصلاً.

وهذا ما لا سبيل إلى إجماع فيه جاء.

١١٧٦. واختلفوا فيما يملكونه مما يصح (٣) أنهم أخذوه من المسلمين: أَيْقَسَمُ وَنَحْسُنْ أَمْ لَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ؟

١١٧٧. واختلفوا فيما تبات (منهم) (٤) قبل أن يُظْفَرَ به؛ أَيْمَنُ طُ عَنْهُ الْحَدُّ أَمْ لَا؟

\* \* \*

---

(١) في «ز»: «جاري» بالمهملة.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ب»، وفي «خ» فاعلم يصح «»، وفي «ز»: «ما لم يصح».

(٤) سقطت من «ل» أيضاً.

## ٤٩ - كتاب الحدود

١١٧٨. أجمعوا أن من اجتمع عليه حد الزنا، والخمر، والقذف، والقتل: أن القتل عليه واجب.

١١٧٩. واخذتموا: يُقام عليه قبل ذلك سائر الحدود أم لا؟

١١٨٠. واتفقوا أن من زنى وهو حُرْبَالِيٌّ، غير مُحَصَّنٍ، وهو عاقلٌ، مُسْلِمٌ، غيرُ سكرانٍ، ولا مُكْرَهٍ، في أرضٍ غيرِ حَرَمٍ مَكَّةَ، ولا في أرضِ الحربِ: بامرأةٍ بالغةٍ، ليست أمةً لزوجته، ولا لولده، ولا لأحدٍ من رقيقه، ولا لأحدٍ من أبويه، ولا من وَلَدِهِ<sup>(١)</sup> بوجهٍ من الوجوه، ولا ادَّعى أنها زوجته، ولا ادَّعى أنها أمُّه بوجهٍ من الوجوه، (ولا له فيها بُتْرٌ<sup>(٢)</sup>)، ولا هي من المَغْنَمِ، ولا<sup>(٣)</sup> مُخْدِمةٌ<sup>(٤)</sup>، بل هو لا مباحه للزَّوجِ له من مَالِكِهَا<sup>(٥)</sup>، وهي عاقلةٌ، غيرُ سَكْرِيٍّ، ولا مُكْرَهَةٍ، ولا حَرِيْمَتُهُ، ولا هي مُسْتَأْجَرَةٌ لِلزَّنا، (ولا هي مُسْتَأْجَرَةٌ<sup>(٦)</sup>)، ولا هي

(١) في «ب» و«و»: «ولا من ولده»، وفي «ز»: «ولا لولده».

(٢) وهي التي أُفْعِلَ أ، وفي «ز» ولا فيها شرأ.

(٣) كذا في «ع» أيضًا وفي «ب» و«ز»: «ولا هي».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضًا وفي «ع»: «محرمة»، وهو تصحيف.

(٥) هنا في هامش «خ» مانصه: «قد تقدّم الإجماع أن الفروج لا تباح (...) الإباحة شبهة في إسقاط الحد».

(٦) سقطت من «ز» أيضًا، ما وهي في «ع» وزاد بعدها هناك: «أيضاً». ولعل ناسخ «ب» و«ز» ظناهما مكررة فأسقطاها، وليس الأمر كذلك؛ فثمة قول بذء الحد عن واطى المستأجرة، =

أَمَّتُهُ مَتْرُوجَةً مِنْ عَبْدِهِ، وَلَا هِيَ ذِمَّةٌ، وَلَا هِيَ حَرَبِيَّةٌ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ،  
وَلَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ، وَلَا عَقْدٌ عَلَيْهَا نِكَاحًا<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَتَّبَعْ، وَلَا تَقَادَمَ<sup>(٢)</sup> زِنَاهُ قَبْلَ أَخْذِهِ  
بِشَهْرِ، وَلَا تَزَوَّجَهَا، وَلَا اشْتَرَاهَا بَعْدَ أَنْ زَنَى بِهَا: أَنَّ عَلَيْهِ جَلْدٌ مِثْلُهُ.

١١٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَزَنَى - كَمَا ذَكَرْنَا - وَكَانَ قَدْ تَزَوَّجَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ  
(غَيْرُ) <sup>(٣)</sup> خَصِيٍّ (الذَّكَرِ) <sup>(٤)</sup>، وَهُوَ بَالِغٌ، مُسْلِمٌ، حُرٌّ، عَاقِلٌ: بِحُرَّةٍ، مُسْلِمَةٍ، بِالْغَةِ،  
عَاقِلَةٍ: نِكَاحًا صَحِيحًا وَأَوْطِنَهَا (فِي فَرْجِهَا) <sup>(٥)</sup>، [وَهُوَ] <sup>(٦)</sup> فِي عَقْلِهِ قَبْلَ أَنْ  
يَزْنِيَ، وَلَمْ يَتَّبَعْ، وَلَا طَالَ الْأَمْرُ <sup>(٧)</sup>: أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ.

١١٨٢. وَاتَّفَقُوا <sup>(٨)</sup> أَنَّهُ إِنْ جُلِدَ الْمَرْجُومُ <sup>(٩)</sup> الَّذِي ذَكَرْنَا مِثْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ،  
وَعُزِّبَ الْمَجْلُودُ نَعِيمًا مَلْسَمًا عَلَى بَلَدٍ <sup>(١٠)</sup>، وَسُجِّنَ حَيْثُ يُعَزَّبُ لِحَامًا. أَنَّهُ  
قَدْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ [كُلُّهُ] <sup>(١١)</sup>.

١١٨٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَقَرَّ / عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا فِي مَجْلِسٍ حَاكِمٍ يَجُوزُ

= وَلَوْ لغير الزنا، كالمستأجرة لخدمة؛ كخَبَزٍ أَوْ غَسَلٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(١) زَادَ فِي «ع»: «صَحِيحًا»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَلَا تَقَادَمَ» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوُ هَذَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ  
الْمَثْبُوتِ. وَانْظُرْ: (مَسْأَلَةٌ ٢١٧٥) مِنْ «الْمَحَلِيِّ» (١١/١٤٤).

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «و» «ق» أَيْضًا.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٧) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ق» عَلَيْهِ، وَلَيْسَتْ فِي بَاقِي النُّسخِ.

(٨) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «وَاخْتَلَفُوا»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَصَحِّحْهُ فِي «ط».

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْمَذْكُور».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(١١) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

حُكْمُهُ؛ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ، يَغِيبُ بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> عَنِ الْمَجْلِسِ حَتَّى لَا يُرَى، وَهُوَ حُرٌّ، مُسْلِمٌ، غَيْرُ مُكْرَهٍ، وَلَا سَكْرَانٌ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا مَرِيضٌ، وَوَصَفَ الزَّنا وَعَرَفَهُ، وَلَمْ يَشُبْ، وَلَا طَالَ الْأَمْرُ<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَزِجْ عَنِ إِقْرَارِهِ .

١١٨٤. وَاخْتَلَفُوا: أَيْتَقَبَلُ رُجُوعًا لَمْ ؟

١١٨٥. وَاخْتَلَفُوا فِي إِقْرَارِ الْعَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَدٌّ وَإِنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ، أَمْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ أَصْلًا، أَمْ يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَيْنَ هُوَ وَالْأَمْلُ الْمُحْصَنَةُ، أَمْ يُجْلَدَانِ نِصْفَ جَلْدِ<sup>(٣)</sup> الْحُرِّ؟ وَفِي الذَّمِّيِّ، وَفِيمَنْ أَقْرَأَ قَلَّ مِنْ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ.

١١٨٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَرْبَعَةَ عُذُولٍ - عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ<sup>(٤)</sup> - أَنَّهُمْ رَأَوْهُ<sup>(٥)</sup> يَزِي بِي بُلَاغَتِهِ وَرَأَوْا<sup>(٦)</sup> كَذْرَكَ خَارِجًا مِنْ فَرْجِهَا وَدَاخِلًا<sup>(٧)</sup> كَالْمِرْوَدِ<sup>(٨)</sup> فِي الْمُكْحَلَةِ، وَأَنَّ لَهُ مِدَّةَ زِنَاهُ بِهَا أَقَلَّ مِنْ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا: «بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ»، وَفِي «ز» «فِي كُلِّ مَرَّتَيْنِ»، وَفِي «ح»: «مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» وَ«ز» وَ«ح»، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ب» وَ«ع» وَ«ز» وَ«ح»: «الْأَمْرُ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز». (٣) فِي «ب»: «حَدٌّ».

(٤) يَعْنِي: مِنْ صِفَةِ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» وَ«ز» وَ«ح»: «أَنَّهُ رَأَاهُ»، وَفِي «د»: «أَنَّهُمْ رَأَوْهُ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ح»، وَفِي «ع» وَ«د» وَ«رَأَى».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «ح» وَ«د»: «أَوْ دَاخِلًا».

(٨) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْبَيْلُ الَّذِي يُكْتَحَلُ بِهِ، وَفِي خَيْرِ مَا عِزَّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ جَاءَ =

شهر<sup>(١)</sup>، ولم يختلفوا في شيء من الشهادة، وأتوا<sup>(٢)</sup> مُجْتَمِعِينَ<sup>(٣)</sup> لا مُتَفَرِّقِينَ، ولم يُقَرَّ هو بالزنا، وتعمد على إنكاره، ولم تُقَمَّ بَيِّنَةٌ مِنْ نِسَاءٍ عَلَى أَنَّهَا عَذْرَاءٌ، ولا اضْطَرَبَ الشُّهُودُ فِي شَهَادَتِهِمْ، ولم تُقَمَّ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ مَجْبُوبٌ<sup>(٤)</sup>، أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

١١٨٧. واخْتَلَفُوا إِذَا أَقَرَّ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ: أَتَبْطُلُ الْبَيِّنَةُ، وَيُرْجَعُ<sup>(٥)</sup> إِلَى حُكْمِ الْإِقْرَارِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِرُجُوعِهِ أَمْ لَا؟

= مُقَرَّ أَبَا الزَّنا: "... حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟" قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْوُجُودُ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرَّشَاءُ فِي الْبَيْتِ؟» قُلْنَا: نَعَمْ.

(١) هنا في حاشية «خ» بخط غير واضح ما نُضِفه: مذهب أبي حنيفة إذا شهدوا بعد تطاول الزمان (...)، وحدث أبو يوسف التطاول بشهر، والحسن بن زياد بسنة، فقلوه (يعني: المصنف): أقل من شهر... ثم ذكر كلاماً أظن معناه: أن ما قاله المصنف هنا لا يجيء إلا على قول أبي يوسف حين حد ذلك بشهر.

قلت: مذهب أبي حنيفة رحمه الله: أنه تُمنع شهادة الشهود إذا تقادم العهد، وتطاول الزمان، ولم يوقت في ذلك شيئاً (وقلوي عن أبي يوسف أنه قال: جُهِدْتُ بِأَبِي حَنِيفَةَ كُلَّ الْجُهِدِ فَأَبَى أَنْ يُوقَّتَ فِي التَّقَادُمِ وَتَقَارُؤِي الْحَسَنَ زِيَادَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا بَعْدَ سَنَةٍ لَا تُقْبَلُ. قَالَ: السَّرْحَسِيُّ فِي «الْمِسْوَطِ»: «وَالْأَصَحُّ مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهُمَا قَدَرَا ذَلِكَ بِشَهْرٍ، فَقَالَا: مَا دُونَ الشَّهْرِ قَرِيبٌ عَاجِلٌ، وَالشَّهْرُ وَمَا فَوْقَهُ آجِلٌ». اهـ.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق» و«أ» و«و».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «أَجْمَعِينَ».

(٤) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «مَجْنُونٌ»، وسياق الكلام دالٌّ على صحة ما في النسختين «خ» و«ب»، إذ هو مقابل لقوله قبلُ في المرأة: «وَلَمْ تُقَمَّ بَيِّنَةٌ مِنْ نِسَاءٍ عَلَى أَنَّهَا عَذْرَاءٌ»، فكلامه هنا على مَنْ تقوم البينة على استحالة وقوع الزنا منه.

(٥) هنا في «ب» زيادة: «الحكم»، وليست في شيء من باقي النسخ أو الأصول.

١١٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُضَلُّونَ عَلَى الْمَرْجُومِ<sup>(١)</sup>.

١١٨٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِمَامِ، وَالشَّهِيدِ، وَالزَّاجِمِينَ.

١١٩٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ صَفَّ النَّاسُ صُفُوفاً كَصُفُوفِ الصَّلَاةِ؛ فَزَجَمَ الشُّهُودُ

أَوَّلًا (ثُمَّ الْإِمَامُ)<sup>(٢)</sup> ثُمَّ النَّاسُ، وَزَجَمَ الْإِمَامُ فِي الْإِقْرَارِ<sup>(٣)</sup> أَوَّلًا ثُمَّ النَّاسُ، وَخُفِرَتْ لَهُ خُفْرَةٌ<sup>(٤)</sup> إِلَى صَدْرِهِ: أَنَّ الرَّجْمَ قَدْ وُفِّيَ حَقُّهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) قَالَ الزُّنْمِيُّ فِي «لَعْمَدَةِ»: «قُلْتُ لِإِجْمَاعٍ فِي ذَلِكَ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يُضَلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: لَمْ يُصِيبِ الزُّنْمِيُّ فِي اسْتِدْرَاكِهِ؛ فَإِنْ مَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يُضَلُّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ خَاصَّةً، أَمَّا أَهْلُهُ وَالنَّاسُ، فَيُضَلُّونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ نَصُّ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي «الْمَدُونَةِ» ١٧٧/٩-١٧٨، وَالَّذِي حَكَاهُ الْمَصْنَفُ إِنَّمَا هُوَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ النَّاسِ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا اخْتِلَافَهُمْ فِي الْإِمَامِ وَالشُّهُودِ وَالزَّاجِمِينَ؛ فَذَلِكَ أَقْلٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع» وَانْظُرْ: خَبَرَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي سَنَدَكَه قَرِيباً، وَتَعْلِيقَنَا عَلَيْهِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْمُقَرَّر»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «خُفْرَةٌ».

(٥) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْم ١٣٣٥٠) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَتَى بِطَرَاةٍ مِنْ

هَمْدَانَ تَبِيبِ خُبْلَى؛ يُقَالُ لَهَا: شُرَاحَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَقَالَ لَهَا عَلِيٌّ: لَعَلَّ الرَّجُلَ اسْتَكْرَهَكَ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّ الرَّجُلَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكَ وَأَنْتِ رَاقِدَةٌ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّ لَكَ زَوْجاً مِنْ عَدُوِّنَا هُوَ لَئِيْلٌ وَأَنْتِ تَكْتُمِينَ؟ قَالَتْ: لَا. فَجَبَسَهَا حَتَّى إِذَا نَاضَعَتْ جِلْدَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ مِثْلَ جِلْدَةِ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَأَمَرَ فَخُفِرَ لَهَا خُفْرَةٌ بِالشُّوْقِ، فَدَارَ النَّاسُ عَلَيْهَا - أَوْ قَالَ: بِهَا - فَضَرَبَهُمْ بِالتُّوَّةِ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ هَكَذَا الرَّجْمُ، إِنَّكُمْ إِنْ تَفْعَلُوا هَذَا يَفْتِكُ بَعْضُكُمْ بَعْضاً، وَلَكِنْ صُفُّوا كَصُفُوفِكُمْ لِلصَّلَاةِ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ أَوَّلَ النَّاسِ يَزُجُّ لَزُنْمِي الْإِمَامُ إِنْ كَانَ الْاعْتِرَافُ، وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ عَلَى الزَّانِ أَوَّلَ النَّاسِ يَرْجِمُ الشُّهُودَ بِشَهَادَتِهِمْ =



١١٩١. واختلفوا فيه إذا كان بغير هذه الصفة.

١١٩٢. واتفقوا أنه لا يجوز قتله بغير الحجارة<sup>(١)</sup>.

١١٩٣. واتفقوا أن المرأة الحرة، المسلمة، المحصنة، العاقلة، غير المكروهة، فيما ذكرنا: كالرجل المحصن، وأن غير المحصنة كغير المحصن.

١١٩٤. واتفقوا أنه إن كان أحد الزانين مُحَصَّنًا، والآخر غير مُحَصَّنٍ: فَإِنَّ<sup>(٢)</sup> لكل واحدٍ منهما حُكْمَهُ<sup>(٣)</sup>.

= عليه، ثم الإمام ثم الناس. ثم رماها بحجر وكثير، ثم أمر الصف الأول فقال: ارموا. ثم قال: انصرفوا، وكذلك صفًا صفًا، حتى قتلوها. اهـ.

قلت: وبهذا الترتيب والتفريق الذي قاله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كان يقول أبو حنيفة رحمه الله، كما حكاه عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢/٤٤٦).

(١) كذا في جميع النسخ، وهو ذهول عجيب مل لمصنف رحمه الله، وكذا ممن استدرك عليه هنا؛ ففي قصة ما عزر رضي الله عنه عند «مسلم» وغيره: «... فرميناها بالعظام والمدّر والخزف» حتى إن النووي قال في «شرح على مسلم» (١٦/١٩٨): «هذا دليل لما اتفق عليه العلماء: أن الرجم يحصل بالحجر، أو المدّر، أو العظام، أو الخزف، أو الخشب، وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تتعين الأحجار، وقد قدّمنا أن قوله ﷺ: «ثم رجمها بالحجارة» ليس هو للاشتراط. اهـ.

(٢) في «ب» و«و» و«تفق» «ع»: «أرنا».

(٣) قال الزئمي في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل مذهب الشافعي في ذلك قولان، ومذهب أحمد، والحسن، وإسحاق، وابن سيرين، وأبي حنيفة، ومن الزيدية الناصر: لا يثبت الإحصان في حق كل واحد منهما إلا أن يكونا كاملين جميعاً، ولنا في العلماء (كذا) تفاصيل في ذلك تركتها خشية الإطالة، والله أعلم. اهـ.

قلت: ليس كلام المصنف هنا في بيان ما يثبت به حكم الإحصان من عذمه، حتى يعترض عليه بمثل هذا، وإنما كلامه عن رجل زنا بامرأة - نسأل الله السلامة - وكان قد ثبت في =

١١٩٥. وَاتَّقُوا أَنْ الشَّهْوَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ، إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً لَيْسَ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> زَوْجُهَا: قَبِلُوا كَمَا قَدَّمْنَا.

١١٩٦. وَاتَّقُوا أَنَّهَا إِنْ حَمَلَتْ مِنْ زَاوٍ ثَبَتَ الزَّنا بِمَا قَدْ مُدَاقَبِلُ بِإِقْرَارِ <sup>(٢)</sup> يُتِمَادَى عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>، أَوْ يَبْنَى لَيْسَ مَعَهَا إِذْ أَلَزَّ أَنْ تَمَاءَ فُطَاهِهَا لِمَا تَضَعُ وَقْتُ لِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهَا، مَا لَمْ يُمْتِ الْوَلَدُ قَبْلَ ذَلِكَ.

١١٩٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْحَدَّ لَا يَقَامُ عَلَيْهَا وَهِيَ حُبْلَى، بَعْدَ قَوْلِ كَانَ مِنْ عُمَرَ <sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [فِي] <sup>(٥)</sup>

= حَقَّ أَحَدُهُمَا حُكْمَ الْإِحْصَانِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِلْآخَرِ: أَنَّهُمْ اتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمُهُ مِنْهُ: مُسْلَقَيْنِ مِنْهُمَا، وَبِجَلْدٍ سِيرٍ لِلْحَضَنِ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا: يَوْفَى «ب» «ز»: فِيهِمْ.

(٢) فِي «ب» «ز» وَ«ق»: «مِنْ إِقْرَارِ».

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا: «فِي ق»: «تَمَادَى عَلَيْهِ»، وَفِي «ب» «تَمَادَى عَلَيْهِ»! وَفِي «ع»: «لَمْ تَرْجِعْ عَنْهُ»، وَهُوَ تَفْسِيرُ مِنْهُ.

(٤) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ٢٩٤٠٨): «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَشْيَاخِهِ: أَنَّ امْرَأَةً غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا ثُمَّ جَاءَ وَهِيَ حَامِلٌ، فَرَفَعَهَا إِلَى عُمَرَ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا، فَقَالَ مُعَاذٌ: «إِنْ يَكُنْ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا». فَقَالَ عُمَرُ: «اجْبِسُوهَا حَتَّى تَضَعُ». فَوَضَعَتْ غُلَامًا لَهُ ثِيَّتَانِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُوهُ، قَالَ: ابْنِي، ابْنِي، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ: «عَجَزَتِ النِّسَاءُ أَنْ تَلْدُنَّ مِثْلَ مُعَاذٍ، لَوْ لَا مُعَاذُ هَذَا عُمَرُ». أَمَّا

وَأَبُو سَفْيَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ الْأَعْمَشُ هُنَا هُوَ الْوَاسِطِيُّ، سَمِعَ جَابِرًا، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، وَابْنَ عُمَرَ، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ الطَّبَقَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ فِي الْجُمْلَةِ، وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: «لَا بَأْسَ بِهِ»، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ أَحَادِيدًا مُسْتَقِيمَةً. لَكِنَّهُ كَمَا تَرَى يَرْوِي عَنْ مُبْهَمٍ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

ذَلِكَ وَرَجَعَ<sup>(١)</sup> عَنْهُ.

١١٩٨. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ غَيْرِ الْمُحْصَنِ بِالزَّوْاجِ، وَفِي الْمُحْصَنِ أَيْضاً إِذَا زَنَى [كَمَا قَدَّمْنَا]<sup>(٢)</sup>: أَعْلِيهِ خَمْسُونَ جَلْدَةً، أَمْ تَمَامُ الْمِئَةِ وَالتَّغْرِيبُ، أَوِ الرَّجْمُ وَمِقْدَارُ التَّغْرِيبِ، أَمْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ؟

١١٩٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأَمَةَ الْمُحْصَنَةَ بِالزَّوْاجِ خَاصَّةً، إِذَا بُتَّ زِنَاهَا كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْحُرَّةِ<sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا خَمْسُونَ جَلْدَةً.

١٢٠٠. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّغْرِيبِ، وَ(فِي)<sup>(٤)</sup> الرَّجْمِ.

١٢٠١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَمَةِ غَيْرِ الْمُحْصَنِ: أَعْلِيهَا حَدٌّ<sup>(٥)</sup> أَمْ لَا؟

١٢٠٢. وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ وَاجِبٍ<sup>(٦)</sup> أَوْ جَازٍ فِي الْعَبْدِ الْمُحْصَنِ إِذَا زَنَا.

١٢٠٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَطْءَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ: جُزْمٌ<sup>(٧)</sup> عَظِيمٌ.

١٢٠٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ سَحْقَ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ<sup>(٨)</sup>: حَرَامٌ<sup>(٩)</sup>.

(١) كذا في «ز» أ يغيئا، في «بلو»: جمع يغيوا وقبلها.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» زيادة: «و»، وليست في «خ» ولا «ع» ولا «ز».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «جلد».

(٦) وهو عين ما سماه في المقدمة: الإجماع اللازم.

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «حرام».

(٨) كنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «للمرأة» وقد كانت هناك: «المرأة» بدون اللام كما هي هنا

في «خ» و«و»، فأصلحها الناسخ، وفي «ق»: «بالمرأة».

(٩) في «ع»: «و على أن مساحقة المرأة حرام».

١٢٠٥. واختلفوا في الكيرنج<sup>(١)</sup>.....

- قلت: والسحق والسحاق والمساخقة واجدٌ، وهو ذلك فرج المرأة بفرج امرأة أخرى تحصيلاً للذة، وسحق الشيء يسحقه سحقاً؛ يعني: دقّه وأنهكه. قال الأزهري: «و مساحقة النساء لفظ مؤلّد». انظر: «أج العروس» (٣٧٨/٦).  
وقد استعمل المصنّف لفظ (السحق) أيضاً بدلاً من السحاق والمساخقة في «المحلى». انظر: (مسألة ٢٣٠٧).

(١) في «لح لكو شبح» أو كلمة نحوها، ووضع الناسخ فوقها علامة «x»، وكتب مقابلها في الحاشية تعليقاً من ثلاثة أسطر مطموسة كلها، لم يظهر لي منها شيء، وفي «ب»: «الكريتق» أو كلمة نحوها، وفي «ز»: «الكرنير».

قلت: والذي أراه - والعلم عند الله - أن كل هذا المذكور خطأ، ومما تصحّف على التناسخ، وقد اجتهدت في البحث عما يمكن أن يكون قد عناه المصنّف بتلك اللفظة في هذا الموضع، مما يتفق وسياق الكلام هذا؛ فترجّح لديّ أن المقصود هو هذا الميثب: «الكيرنج»؛ وهي لفظة فارسية مركّبة من مقطعين: «كير» بمعنى: القضيبي، و«رنج» - وهي بالفارسية «رنگ» - بمعنى: الشكل أو اللون. وهي - أعزّك الله - آله من جلود، تُصنع على مثال ذكّر الرجل.

وقد ورد ذكر هذه الكلمة هكذا بهذا اللفظ «الكيرنج» في «الأغاني» للأصفهاني (١٧٩/٢)، وفي رسالة «مفاخرة الجوّاري والغلمان» للجاحظ ضمن «مجموع رسائله» (١٣٥/٢)، بتحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله، وقال هارون مُعلقاً عليها: «الكيرنج: نموذج لقضيبي الرجل، والكلمة فارسية مركّبة من «كير» بمعنى: القضيبي كما في «معجم استينجاس» (١٨٩) و«رنج» وهو بالفارسية «رنك» ومعناه: الشكل». اهـ.  
وجاء في «بدائع الفوائد» لابن القيم: «أن ابن عقيل الحبلي، قال: وإن كانت امرأة لأزوج لها، واشتدّت غِلْمَتُها؛ فقال بعض أصحابنا: يجوز لها أن تخذ الإكرنج، وهو شيء يُعمل من جلود على صورة الذكّر، فتستدخله المرأة». اهـ.

قال محقق الكتاب: «الإكرنج» صوابه: «الكيرنج» كلمة فارسية مركّبة من «كير»؛ بمعنى: القضيبي، و«رنك»؛ بمعنى: شكل». اهـ.

والاستملاء: أحرأ<sup>(٢)</sup> أم مكروه، أم مباح؟

١٢٠٦. واختلفوا فيما يجب على اللوطي، وواطئ البهيمة، والمنكوح، وتلك البهيمة، بما لا سبيل إلى جماع جاز، ولا واجب فيه<sup>(٣)</sup>.

١٢٠٧. وأنفقوا على أن إتيان البهائم حرام.

١٢٠٨. وأنفقوا أن وطء<sup>(٤)</sup> الحائض من الزوجات، أو ملك اليمين، ولمحرمة، والصائمة<sup>(٥)</sup>، والمعتكفة<sup>(٦)</sup>، والمظاهر<sup>(٧)</sup> التي ظاهر منها: حرام.

١٢٠٩. وأنفقوا أنه لا حد في شيء من ذلك كله /، حاشا عمل<sup>(٨)</sup> قوم<sup>[٣١]</sup> لوط، وإتيان البهائم؛ فإنهم اختلفوا: أنفي ذلك حد أم لا؟

١٢١٠. واختلف الموجبون للحد في كيفية الحد [أيضاً]<sup>(٩)</sup>.

١٢١١. واختلفوا: أعلى<sup>(١٠)</sup> واطئ الحائض صدقة دينار، أو نصف دينار،

(١) كذا في جميع النسخ، وفي «ز»: الاستنجااء!

(٢) هنا في «ب» ز ياقوه، وليست في باقي النسخ.

(٣) قال الرئمي في «العمدة»: قلت: واختلفوا أيضاً في مساحقة المرأة المرأة: هل فيه حد أم لا؟ والله أعلم. اهـ.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «واطئ».

(٥) كذا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «الصائم والصائمة»!

(٦) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «المعتكف».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «المظاهرة».

(٨) في «ب» و«ز»: «افعل».

(٩) وهي في «ز» أيضاً.

(١٠) في «ب» و«ز» بدون همزة الاستفهام.

أَوْ عَثُرَ رَقَبَةً، أَوْ صِيَامُ شَهْرٍ، أَوْ طَعَامُ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا، أَوْ كَفَّارَةُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ،  
أم لا؟

١٢١٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَدَ فِي الْوِجْوَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا خَدُّ فِيهَا: لَا حِقُّ  
[بَابِهِ] <sup>(١)</sup>.

١٢١٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَهْرِ: أَوْاجِبٌ <sup>(٢)</sup> فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٢١٤. وَاخْتَلَفُوا لَأَيُّ نَفَقَةٍ بِهَا إِحْصَانٌ وَإِحْلَالٌ، أَوْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ نَفَقَةٌ، أَوْ  
مِيرَاثٌ أَمْ لَا؟

١٢١٥. وَاتَّفَقُوا <sup>(٣)</sup> أَنَّ وَطْءَ الْمُطَلَّقِ الَّتِي طَلَّقَ <sup>(٤)</sup> طَلَاقًا رَجْعِيًّا مَكْرُوهٌ.

١٢١٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَدَ لَهُ لَا حِقُّ.

١٢١٧. وَاخْتَلَفُوا: أَيْنَجِبُ فِيهِ حَدٌّ؟ وَهَلْ يَكُونُ جُعَةً <sup>(٥)</sup> أَمْ لَا؟

١٢١٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحَرَبِيَّ <sup>(٦)</sup> لَا يَقَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذِمَّتِهِ، أَوْ <sup>(٧)</sup> إِسْلَامِهِ حَدُّ زِنَا

(١) سقطت من «ز» أيضا، وفي «ع»: «لا حق بالواطئ».

(٢) كذا في «ز» أيضا، وفي «ع»: «لا حق بالواطئ».

(٣) كذا في «ز» وفي «ع» أيضا، وفي «ب»: «واختلفوا».

(٤) كذا في «ق» أيضا، وفي «ب»: «الذي طلق» وهي محتملة أيضا، وفي «ع»: «وعلى أن وطء المطلق».

(٥) كذا في «ب» ولا «ق»، وفي «ع»: «رجعياً» وهو خطأ. والمقصود: أنهم اختلفوا في الرجل إذا وطئ المرأة المطلقة منه طلاقاً رجعياً: هل يُعَدُّ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ الرَّجْعَةِ لَهَا، أَمْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَرَا جُعَهَا بِلَفْظِ الْمَرَا جَعَةٍ، وَبِالْإِشْهَادِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِطُهُ الْبَعْضُ؟

(٦) كذا في «ب» «هز» و «ع» لا «ز» وفي «الذمي».

(٧) كذا في «ب»، ومكانها في «خ» و «ز» و «ع»: «و».

كان منه قبل ذلك؛ ولا قتل مسلم<sup>(١)</sup>، أو غيره، ولا قذف، ولا خمر، ولا سرقة، ولا يُعَرِّم ما أتلف<sup>(٢)</sup> من مال مسلم<sup>(٣)</sup>، أو غيره.

١٢١٩. واختلّفوا: إثنى<sup>(٤)</sup> ما وجد في يده من ذلك أم لا؟

١٢٢٠. واختلّفوا في المحارب المسلم<sup>(٥)</sup> - بتأويل أو بغير تأويل -: أي أخذ بما أتلف من مال، أو دمه، أم لا يؤخذ بشيء من ذلك<sup>(٦)</sup>؟

١٢٢١. وانفقوا أن ما وجد بيد المسلم الظالم<sup>(٧)</sup>، ويبدد الباغي<sup>(٨)</sup> وليس مردود إلى أربابه.

١٢٢٢. واختلّفوا في تضمينهم ما أتلّفوه وإقامة القود عليهم فيمن قتلوا، أو إقامة الحدود<sup>(٩)</sup> عليهم<sup>(١٠)</sup> كما قد منا.

(١) كذا في «ب» أيضاً وفي «ع»: «ولا قتل العوفيل» ق: «ولا قبل يسلم» وهو خطأ ظاهر، وقد ثبت عليه المحقق، جزاءه الله خيراً. وفي «ز»: «ولا للمسلم»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «ما يتلف».

(٣) كذا في «و» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: «المسلم» بالالف واللام.

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «واختلفوا في انتزاع»، والمثبت أنسب لسياق العبارة.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «كل ما وجد» بزيادة «كل».

(٦) في «ب»: «المحارب للمسلم».

(٧) في «ب» و«ز»: «أيقضى عليه بضمن ما أتلّف أو استهلك»، وسيأتي بعد ذلك قوله: «واختلفوا في تضمينهم ما أتلّفوا...».

(٨) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «كله».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «انفقوا أن ما وجد بيده»، والضمير عائد على قوله قبل: «المحارب المسلم».

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

١٢٢٣. واختلفوا فيمن أصاب حدًا من زنا، أو قذف، أو سرقة، أو خمر في حرم مكة، أو أصابه<sup>(١)</sup> خارجًا ثم لجأ إلى حرم مكة<sup>(٢)</sup>، أو أصابه في دار الحرب: أيقيم عليه الحد في كل ذلك أم لا؟

١٢٢٤. واختلفوا في الذمي<sup>(٣)</sup> يصب حدًا من كل ما ذكرنا، من خمر، أو غيرها: أيقيم عليه الحد [في ذلك كله]<sup>(٤)</sup> أم لا؟

١٢٢٥. واختلفوا في الذي يحوطه<sup>(٥)</sup> لذي من الزاني بمسلمة، وفي متزوج امرأة أبيه أيحد كل واحد منهم، أم يقتل على كل حال؟

١٢٢٦. والشهادة<sup>(٦)</sup> في الزنا تقدمت<sup>(٧)</sup>.

١٢٢٧. وقد روي عن بعض السلف<sup>(٨)</sup> إجازة ثلثي نسوة في الزنا، والرجم بشهادتهن.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «صابه».

(٢) في «ب» و«ز»: «إلى الحرم بمكة».

(٣) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «الذي» وهو تصحيف.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «بحريمته» وفي «ط»: «بمحرمه».

(٦) هكذا كتبت في «خ» بخط غليظ، كسائر عناوين الأبواب، وهي في «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر الكتاب.

(٧) في «ب»: «والشهادة كلها» نامذكورة فيما خلا من هذا الكتاب، فأغنى عن إعادتها، وفي «ز»: «والشهادة في الزنا مذكورة فيما حكى من هذا الكتاب، فأغنى عن إعادتها».

(٨) قال في «المحلى» (٣٩٨/٩): «ومن طريق محمد بن المثنى، نا أبو معاوية - وهو محمد ابن خازم الضرير - عن أبيه، عن عطاء بن يحيى ح، قال: لو شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنا لرجمتهن». اهـ.

قلت: وهو اختيار المصنف رحمه الله.



١٢٢٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ تَحَرَّكَ فِي الزَّنا فِي وَطءٍ وَاحِدٍ حَرَكَاتٍ كَثِيرَةً: أَنْ خَذَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>.

١٢٢٩. وَاتَّقُوا أَنْ بِإِيلَاجٍ<sup>(٢)</sup> مَرَّةً لِلْحَشْفَةِ وَحدها: يَجِبُ الْحَدُّ.

١٢٣٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ شَرِبَ نُقْطَةً خَمِرٍ وَهُوَ يَعْلَمُهَا خَمِراً، مِنْ عَصِيرِ عِنَبٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ بَلَغَ (كُلُّ)<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ حَدَّ الْإِسْكَارِ، وَلَمْ يَثْبُثْ، وَلَا طَالَ الْأَمْدُ<sup>(٥)</sup>، وَطَفِيرٌ (بِهِ)<sup>(٦)</sup> سَاعَةً شُرِبَهَا<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ: أَنَّ الضَّرْبَ<sup>(٨)</sup> يَجِبُ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ حِينَ شُرْبِهِ لَذَلِكَ عَاقِلاً، مُسْلِماً، بِالْغَا، غَيْرَ مُكْرَهٍ، وَلَا سَكْرَانٍ، سَكِرَ أَوْ لَمْ يَسْكِرْ.

١٢٣١. وَاخْتَلَفُوا بِمَاذَا يُضْرَبُ: مِنْ طَرَفِ الرِّدَاءِ إِلَى السَّوْطِ.

١٢٣٢. وَاتَّقُوا أَنْ الْحُرُّ<sup>(٩)</sup> يَجِبُ<sup>(١٠)</sup> أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ ضَرْبِهِ فِي ذَلِكَ أَرْبَعِينَ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَمَامِ<sup>(١١)</sup> الثَّمَانِينَ.

(١) كَذَا فِي «و» وَقِيلَ «أ» وَفِي «ب»: «أَنْ حَدّاً وَاحِداً يَلْزِمُهُ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «إِيلَاجٌ» بِدُونِ بَاءٍ قَبْلُهَا، وَسِيَاقُ لَعِبَارَةٍ فِي «ع» يَنَاسِبُ حَذْفَهَا.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «العنب» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الأمْر».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «بِهَا»!

(٧) وَيُمْكِنُ أَنْ تَقْصُطَ: «شُرْبَهَا».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «الحد».

(٩) فِي «ب» وَ«ز»: «الحد».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ط».

(١١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «إِتْمَامٌ».

١٢٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يِلْزُمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِينَ<sup>(١)</sup>.

١٢٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحُرَّ الْبَالِغَةَ الْعَا قِلَّةً كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

١٢٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ يِلْزُمُهُمَا مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> عِشْرُونَ.

١٢٣٦. وَاخْتَلَفُوا فِي تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٤)</sup>.

١٢٣٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ شَرِبَ كَأْسًا بَعْدَ كَسَلٍ مِنَ الْخَمْرِ حَتَّى سَكِرَ : أَنْ حَدًّا وَاحِدًا يِلْزُمُهُ.

١٢٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ عَدْلَيْنِ يُقْبَلَانِ فِي خَمْرٍ ، إِذَا ذَكَرَا أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ يَشْرَبُ خَمْرًا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ شَهَادَتَيْهِمَا وَثَقُورٌ<sup>(٥)</sup> [لَا<sup>(٦)</sup> أَقْلُ مِنْ شَهْرِ ، وَكَذَلِكَ فِي شَهَادَةِ السَّرْقَةِ.

(١) وقعت هذه الجملة مكررة في «ب»؛ فجاءت مرة أخرى بعد قوله: «واتفقوا أن الحرة البالغة العاقلة كذلك».

(٢) سقطت هذه العبارة من «ز».

(٣) كذا في «ب» و«ز»؛ بضاً ، وهي: «يلزم مهما في شرب الخمر».

(٤) في «ب» و«ز»: «الثمانين»، وفي «ق»: «ثمانين»، وكلاهما خطأ؛ فلم يزد أحد في العبد - فيما أعلم - على أربعين؛ فليس إلا قول من قال: العبد كالحر (كما هو قول أبي ثور، وداود، وأكثر أهل الظاهر) وهؤلاء يقولون: حد الخمر أربعون لا يزيد عليها أصلاً. أو قول من قال: إن حد العبد على النصف من حد الحر. هؤلاء افتروا؛ فالذين قالوا بأن حد الحر ثمانون - وهم الجمهور - قالوا: حد العبد أربعون، والذين قالوا: إن حد الحر أربعون - كالشافعي رحمه الله - قالوا: إن حد العبد عشرون.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع»؛ بخوفٍ «ق» وقر به !

(٦) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

١٢٣٩. واختلفوا في عذلين شهدا على سكرانٍ يشرب الخمر، ثم لم يوت به إلا بعد ذهاب سكره: أيحد أم لا؟

١٢٤٠. واتفقوا أنه من<sup>(١)</sup> أقر مرتين - كما قلنا في الزنا<sup>(٢)</sup> - وثبت: أنه يُحد.

١٢٤١. واختلفوا إذا وجد سكراناً، فلما صحا قال: أكرهت /، أو قال: لم أقدر أنها تسكر: أيحد أم لا؟

١٢٤٢. واتفقوا أنه يُحد ثلاث مرات.

١٢٤٣. واختلفوا في الرابعة: أيقتل أم يُحد؟

١٢٤٤. واتفقوا أن الزاني غير المريض يُجلد بسوط لا لين، ولا شديد<sup>(٣)</sup>.

١٢٤٥. واتفقوا أن القاذف يُجلد ولو أنهم عذد لليل، ولو أنهم في غاية العدالة، إذا جاؤوا بمجيء القذف مجتمعين، أو متفرقين، ما عدا الزوج لزوجته، والوالد لولده<sup>(٤)</sup>، ففيه خلاف: أيحد أم لا؟

١٢٤٦. واتفقوا في<sup>(٥)</sup> أربعة عُدول، جاؤوا بمجيء<sup>(٦)</sup> الشهادة، مجتمعين: أنهم لا يُجلدون.

(١) في «ب» و«ع»: «أنه إذا»، وفي «ز»: «وق»: «أنه إن».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «كما قلنا في إقراره بالزنا».

(٣) هكنا موضع هذه العبارة في «ب» و«و»، وجاءت في «خ» بعد قوله: «واختلفوا في الرابعة أيقتل أم يحد؟»، وموضعها هنا نسب إن شاء الله.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «والوالد في ولده».

(٥) كذا في «و»، وفي «ب» و«ج» و«خ» و«ع»: «و على أن».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» لمجيء.

١٢٤٧. واختَلَفُوا فيهم إذا لم يُتِمُّوا أربعة أو إلهوا أربعة، ثُمَّ رَجَعَ بعضهم قبل إقامة الحدِّ، أو بعده: يُجلَّدون ويُجلَّد الزَّاجِعُ أم لا يُجلَّد واحد منهم؟

١٢٤٨. وَاتَّفَقُوا أن الحرَّ، البالغ، العاقل، المسلم، غير المكره؛ إذا قَذَفَ حرّاً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عفيفاً، لم يُحدِّ في زِنَاقَطٍّ، أو حُرَّة، مسلمة، بالغَةً، عاقلة، عفيفة، غير مُلاعِنَةٍ، لم تُحدِّ في زِنَاقَطٍّ، في غير دار الحرب<sup>(١)</sup> بصريح الزِّنا - المقدوف أو المقدوفة<sup>(٢)</sup> - فَطَلَبَ الطَّالِبُ منهما القاذِفَ - هو بنفسه لا غيره - وَشَهِدَ بالقذفِ عَدْلَانِ أو أَقَرَّ<sup>(٣)</sup> القاذِفَ - كما قدَّمنا: أنه يلزمه ثمانون جَلْدَةً.

١٢٤٩. وَاتَّفَقُوا أن (العَبْدَ)<sup>(٤)</sup> القاذِفَ للحرِّ<sup>(٥)</sup> كما قدَّمنا: يلزمه أربعون جَلْدَةً.

١٢٥٠. وَاتَّخَلَفُوا في أكثر.

١٢٥١. وَاتَّفَقُوا على أن لا يُزَادَ<sup>(٦)</sup> في ذلك على ثمانين.

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «... بصريح الزنا، وكانا في غير دار الحرب».

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «إن المقدوف أو المقدوفة»، ولا معنى لهذه الزيادة.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» مكان قوله: «عَدْلَانِ»؛ «الآن أو الحر» أو هو خطأ وتحريف ظاهر.

(٤) وهي في «ق» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «و اتَّفَقُوا أن القاذِفَ الحرَّ»، وجعلها في «ط»:  
«و اتَّفَقُوا أن القاذِفَ غير الحرَّ»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله.

(٦) كذا في «و»، وفي «ب» و«ق»: «أن لا مزيد»، وفي «خ» و«ع»: «ألا يزيد».

١٢٥٢. واختلفوا فيمن عَرَّضَ، أو نفى عن نَسَبٍ، أو قال لا مرأته: لم أجلك عذراء: أي حَذَّ الْقَذْفِ، أم لا حَذَّ عليه؟

١٢٥٣. واتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَذَفَ مَنْ قَدْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ الزَّنا مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ بِالزَّنا الذي <sup>(١)</sup> بَتَّ <sup>(٢)</sup> [على المقذوف، لا بغيره] <sup>(٣)</sup>: أنه لا حَذَّ عليه.

١٢٥٤. واختلفوا إذا قَذَفَ نِزْراً آخر.

١٢٥٥. واختلفوا في قاذي الكا فير بين الأحمقين <sup>(٤)</sup>، والصَّغِيرَيْنِ <sup>(٥)</sup>، والعبد والأمة، والمُعْتَرِفِ على نفسه (بالزَّنا) <sup>(٦)</sup> ثلاثاً، ثم يَرْجِعُ عن ذلك <sup>(٧)</sup>: أي حَذَّ لِلْقَذْفِ [كما قَدَّمنا] <sup>(٨)</sup> أم لا؟

١٢٥٦. واتَّفَقُوا أَنَّ الْمُتَعَذِّبَ إِنْ أَتَى بَيِّنَةً [كما قَدَّمنا] <sup>(٩)</sup>

(١) هنا في «ز» زيادة: «قد»، وليست في شيء من باقي النسخ أو الأصول.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «ثبت عليه» في «ع»: «يُثَبَّتُ عَلَيْهِ» هكذا بضمة على الياء.

(٣) وهي في «و» «ق» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «قذفه».

(٥) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ز»: «الأعجميين».

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً بثنائية كل هذا، وفي «ق»: «الكا» فر الحقيقى «ومن هو صغير»

على الجمع لا الثنية، وأظنه من تصرف ابن القطان رحمه الله.

(٧) سقطت من «و» «ق» أيضاً.

(٨) كذا في «ق» أيضاً، وأوقفني ثم رجع عن ذلك، وفي «ب»: «ثم يرجع إلى الرابعة»، وهو

خطأ. والمصنف رحمه الله إنما يقصد الاحتراز لقول من قال: لا يَبْشُرُ لَزْناً على مَنْ أَقَرَّ

على نفسه أولاً، ثم ثانية، ثم ثالثة، إلا حتى يُقَرَّ الرابعة، ولا يرجع بعد الثالثة. ولو كانت:

«ثم يرجع في الرابعة» لكان لها وجه، والله أعلم.

(٩) وهي في «و» أيضاً.

(١٠) سقطت من «ق» و«ع» أيضاً، وهي في «ز».

على ما ذكرنا: أَنَّ الْحَدَّ (قَدْ) <sup>(٢)</sup> . سَقَطَ عَنْهُ .

١٢٥٧ . وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً بِكَلَامٍ مُفْتَرَقٍ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ : أَنَّ حَدَّ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَدْ لَزِمَهُ .

١٢٥٨ . وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ .

١٢٥٩ . وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَاضِيَ مَا لَمْ يَثْبُتْ : لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ .

١٢٦٠ . وَاخْتَلَفُوا <sup>(٤)</sup> إِذَا تَابَ - وَقَدْ حُذِيَ أَوْ لَمْ يُحْذَ - : أَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، أَمْ لَا تُقْبَلُ <sup>(٥)</sup> فِي شَيْءٍ أَصْلًا ، أَمْ تُقْبَلُ فِي بَعْضٍ وَتُرَدُّ فِي بَعْضٍ <sup>(٦)</sup> ؟  
١٢٦١ . وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَذِبِ فِيمَا قَذَفَ بِهِ <sup>(٧)</sup> ، وَتَابَ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ قَدْ تَابَ .

١٢٦٢ . وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَالَ لَا خَرَ <sup>(٨)</sup> : إِنْ كَانَ أَمَّهُ : أَلْيَحْذُرُ أَمْ لَا ؟

١٢٦٣ . وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ، مِنْ غَيْرِ مَغْنَمٍ ، وَلَا [ مِنْ ] <sup>(٩)</sup> بَيْتِ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» ، وَفِي «خ» عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَفِي «ع» : «عَلَى مَا ذَكَرَهُ» .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» «ع» أَيْضًا .

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «مُتَفَرِّقٌ» .

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا ، وَفِي «ق» : «وَاخْتَلَفُوا فِيهِ» .

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «أَمْ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ؟» .

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «أَمْ تُقْبَلُ فِي شَيْءٍ ، وَتُرَدُّ فِي شَيْءٍ» .

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا ، وَفِي «ب» : «فِيمَا قَدْ قَذَفَ بِهِ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» أَيْضًا ، وَفِي «ع» : «لَا أَحَدٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ .

(٩) هُنَا فِي «ز» عَنَّا فَرَعِي بِخَطِّ غَلِيظٍ : «السَّرْقَةُ» .

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا ، وَهِيَ فِي «ز» .

الْمَالِ، بِيَدِهِ لَا بَالَةَ، وَخَذَهُ مُنْقَرٍ دَلُوهُوَ بَالَعٌ، عَاقِلٌ، مُسْلِمٌ، حُرٌّ، فِي غَيْرِ الْحَرَمِ  
بِمَكَّةَ، وَفِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُجَنُّ<sup>(١)</sup> فِي وَقْتِ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛  
فَسَرَقَ مِنْ غَيْرِ زَوْجَتِهِ، وَمِنْ غَيْرِ ذِي رَحِمِهِ، وَمِنْ غَيْرِ زَوْجِهَا إِنْ كَانَتْ أَمْرَأَةً،  
وَهُوَ غَيْرُ سَكْرَانَ، وَلَا مُضْطَرُّ بِجَوْعٍ، وَلَا مُكْرَهُ؛ فَسَرَقَ مَالاً مُتَمَلِّكاً (لِغَيْرِهِ)<sup>(٢)</sup>،  
يَجِلُّ لِلْمَلِكِ بَيْنَ بَيْتَيْهِ، وَسَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ غَاصِبٍ لَهُ، وَبَلَغَتْ قِيمَةُ مَا سَرَقَ عَشْرَةَ  
دِرَاهِمٍ مِنَ الْوَرَقِ الْمَخْضِيِّ بوزن مَكَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ لِحِمَاءَ، وَلَا حَيَوَاناً مُدًى بَوْحاً،  
وَلَا شَيْئاً يُؤْكَلُ، أَوْ يُشْرَبُ، وَلَا طَيْراً<sup>(٣)</sup>، وَلَا صَيْدَاً، وَلَا كَلْباً، وَلَا سِنُوراً، وَلَا  
زَيْلًا وَلَا عَذْرَةً، وَلَا ثَرَاباً (وَلَا مُغْرَةً)<sup>(٤)</sup>، وَلَا زَرْزَنْجِيئاً وَلَا حَصَى، وَلَا حِجْلَةً،  
وَلَا فَخَّاراً، وَلَا زُجَاجاً وَلَا حَطْباً<sup>(٥)</sup>، وَلَا قَصْباً، [وَلَا حَشْباً]<sup>(٦)</sup>، (وَلَا حَشِيشَةً أ)<sup>(٧)</sup>،  
وَلَا فَاكِهَةً، وَلَا حِمَاراً، وَلَا حَيَوَاناً سَارِحاً، وَلَا مُضْخِفاً، وَلَا زَرْعاً<sup>(٨)</sup> مِنْ  
فَدَائِهِ<sup>(٩)</sup>، وَلَا تَمْرٍ أَمِنْ حَائِطِهِ، وَلَا شَجَرَةً، وَلَا حُرّاً، وَلَا عَبْدًا يَتَكَلَّمُ وَيَعْقِلُ، / [٣٢٢]

(١) كُنَا فِي «ع» أَيْضاً أ، وَمَكَانُ قَوْلِهِ: «لَا يُجَنُّ» فِي «ب» كَلِمَةٌ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ رَسْمَهَا كَرَسَمِ كَلِمَةِ  
«يَجِيرُ»، وَفِي «ز»: «لَا يَجِي» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا، وَكُلُّ هَذَا تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثَبِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «أَيْضاً» وَهِيَ فِي «ع».

(٣) كُنَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً أ، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ع»: «سَارِحاً»، وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ بَعْدَ: «وَلَا حَيَوَاناً  
سَارِحاً».

(٤) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضاً. وَالْمُغْرَةُ: طِينٌ، أَوْ خَجَرٌ أَحْمَرٌ يُصْبَغُ بِهِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً فِي «ب»: «وَلَا ذَهَباً»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً أَوْ مَكَانَهَا فِي «ز»: «حَسْباً».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) كُنَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«أ» فِي «خ»: «دِرْعاً أ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) كُنَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ز»: «فَدَايِهِ»، وَفِي «ع»: «مَكَانَهُ».

وَالْفَدَائَانِ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ: الْمَزْرَعَةُ قَالَهُ فِي اللِّسَانِ، وَانْظُرْ: «الْمَحَلَّى» (١١/٣٢٢).

وَلَا أُحَدِّثُ فِيهِ جُنَايَةَ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ لَهُ مِنْ مَكَانٍ لَمْ يُؤَدِّ نَذْرًا لَهُ فِي مُخْفِيهِ<sup>(١)</sup>  
 حِزْزِهِ، لِقَوْلِهِ إِخْرَاجَهُ بِيَدِهِ مِنْ حِزْزِهِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِكُلِّ ذَلِكَ شَاهِدَانِ<sup>(٢)</sup>  
 (عَدْلَانِ)<sup>(٣)</sup> رَجُلَانِ - كَمَا قَدْ مَنَّا فِي [كِتَابِ]<sup>(٤)</sup> الشَّهَادَاتِ - وَلَمْ يَخْتَلِفَا، وَلَا  
 رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا، وَلَا ادَّعَى هُوَ مِلْكًا مَا سَرَقَ، وَكَانَ سَالِمٌ الْيَدِ الْيُسْرَى،  
 وَسَالِمٌ الْيَدِ الْيُسْرَى، لَا تَنْتَهِي هَهُنَا<sup>(٥)</sup> كُنْهِي<sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يَهْبِهِ الْمَسْرُوقُ مَا  
 سَرَقَ، وَلَا مَلَكَهُ بَعْدَ مَا سَرَقَهُ<sup>(٧)</sup>، وَلَا رَدَّهَ عَلَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ<sup>(٨)</sup>، وَلَا أَعَادَهُ<sup>(٩)</sup>،  
 (وَلَا كَانَ لَهُ عَلَى الْمَسْرُوقِ دَيْنٌ يَقْدِرُ مَا سَرَقَ، وَخَضَرَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ، وَادَّعَى  
 الْمَالَ الْمَسْرُوقَ، وَطَلَبَ قَطْعَهُ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ)<sup>(١٠)</sup> السَّارِقُ، وَخَضَرَ الشُّهُودُ عَلَى  
 السَّرِقَةِ، وَلَمْ يَمُضِ شَهْرٌ لِلْسَّرِقَةِ: فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدُّ السَّرِقَةِ.

١٢٦٤. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي قَدْ مَنَّا فِي سَرِقَتِهِ،  
 إِلَّا أَنَّهُ سَرَقَ وَهُوَ بِالْبَيْتِ عَاقِلٌ فَقَطْ: أَيَقَطُّعُ أَمْ لَا؟

١٢٦٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ سَرَقَ - كَمَا ذَكَرْنَا - فَقُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى: أَنَّهُ قَدْ أُقِيمَ  
 عَلَيْهِ الْحَدُّ.

- 
- (١) فِي «ب» وَ«و» وَ«ع»: «مَنْ».  
 (٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع».  
 (٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» وَ«ز» أَيْضًا.  
 (٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.  
 (٥) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»: «مِنْهَا».  
 (٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «سَرَقَ» بِغَيْرِ هَاءٍ.  
 (٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «وَلَا رَدَّ السَّارِقَ عَلَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ».  
 (٨) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «وَلَا أَعَادَهُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ قَوْلِهِ: «وَلَا ادَّعَى هُوَ مِلْكًا  
 مَا سَرَقَ».  
 (٩) وَهِيَ كُلُّهَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.



١٢٦٦. واخْتَلَفُوا إِنْ قُطِعَتِ الْيُسْرَى أَيْعَادُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ لِلْيَمْنَى <sup>(١)</sup> أَمْ لَا؟ <sup>(٢)</sup>

١٢٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ تُقَطَّعُ كَمَا يُقَطَّعُ الرَّجُلُ.

١٢٦٨. واخْتَلَفُوا فِيمَنْ سَرَقَ ثَانِيَةً: أَلْيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ أَمْ لَا؟

١٢٦٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِسَرَقَةٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي مَجْلِسَيْنِ

مُخْتَلِفَيْنِ - عَلَى مَا قَدَّمْنَا فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانَا - وَبَيَّتَ عَلَى إِقْرَارِهِ، أَوْ أَخْضَرَ مَا سَرَقَ: أَنَّ الْقَطْعَ يَجِبُ عَلَيْهِ - كَمَا قَدَّمْنَا - مَا لَمْ يَزَجْجِ.

١٢٧٠. وَاخْتَلَفُوا <sup>(٣)</sup> إِنْ أَقْرَّ كُلُّ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَرَّةٍ: أَلْيُزْمَهُ (الْقَطْعُ) <sup>(٤)</sup> أَمْ

لَا؟ وَهَلْ يَنْتَفِعُ بِرَجُوعِهِ (لِرَجْعٍ) <sup>(٥)</sup> أَمْ لَا؟

١٢٧١. واخْتَلَفَ <sup>(٦)</sup> الْقَانِلُونَ بِقُطْعِهِ ثَانِيَةً: أَلْيُقَطَّعُ فِي الثَّانِيَةِ يَدُهُ أَمْ رِجْلُهُ؟

١٢٧٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ وُجِدَتِ السَّرَقَةُ بِعَيْنِهَا لَمْ <sup>(٧)</sup> تَتَغَيَّرْ، وَلَا غَيْرَهَا السَّارِقُ،

(١) فِي «ب»: «قَطْعَ الْيَمْنَى».

(٢) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «خ» وَ«ب»، وَجَاءَتْ فِي «ز» هَكَذَا: «وَاخْتَلَفُوا إِنْ قُطِعَتْ؛ أَيْعَادُ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِقَطْعِ الْيُسْرَى أَمْ لَا؟».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «قُطِعَتْ» هُنَا عَلَّادٌ عَلَى الْيَدِ الْيَمْنَى الْمَذْكُورَةِ فِي الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ. وَالْعِبَارَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَمَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ خِلَافِهِمْ فِيمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ الْيُسْرَى خَطُّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ هَلْ يَعَادُ عَلَيْهِ قَطْعُ الْيَدِ الْيَمْنَى، أَمْ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِذَلِكَ.

(٣) كُنَّا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَاتَّفَقُوا» وَهُوَ خَطَأٌ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً وَهِيَ فِي «ق».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٦) كُنَّا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «وَاخْتَلَفُوا».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «مَا لَمْ».

و لا تُحَدِّثَ فِيهَا عَمَلًا، وَلَا بَاعَهَا: أَنَهَا تُرَدُّ إِلَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ.

١٢٧٣. (وَ اخْتَلَفُوا إِنْ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ مِنْهُمْ، أَوْ غَيْرَهَا، أَوْ عَمِلَ فِيهَا عَمَلًا مُصْلِحًا أَوْ مُفْسِدًا: أَتُرَدُّ أَمْ لَا تُرَدُّ؟ وَ يَضُمَّنُ أَمْ لَا يَضُمَّنُ؟).

١٢٧٤. وَ اخْتَلَفُوا فِي الْمُسْتَعِيرِ يَجْحَدُ مَا اسْتَعَارَ، وَ فِي الذَّمِّيِّ وَ الْعَبْدِ يَسْرِقَانِ، وَ فِي الْمُخْتَلِسِ: آيَةُ طَاهُونَ أَمْ لَا؟

١٢٧٥. وَ اخْتَلَفُوا فِي اخْتِذِ الْمَالِ سِرًّا مِنْ غَيْرِ حِزْزٍ - أَيِّ مَالٍ كَانَ - وَ فِي سَارِقِ الْحَرْزِ<sup>(٢)</sup>: أَيْقُطَعُ أَمْ لَا، قُلْ مَا سَرَقَ، أَوْ كَثُرَ؟

١٢٧٦. وَ اتَّفَقُوا أَنَّ الْغَاصِبَ الْمُجَاهِرَ الَّذِي لَيْسَ مُحَارِبًا: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

١٢٧٧. وَ اتَّفَقُوا أَنَّ التَّعْزِيرَ يَجِبُ فِيهِ مِنْ جَلْدَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ.

١٢٧٨. وَ اخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ.



(١) إِلَهْنَاهُ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) فِي «ب»: «الْجَرُّ» بِالْمَعْجَمَةِ، وَ فِي «ز»: «الْحَرْزُ». وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «وَفِي بَائِعِ الْحَرْزِ»؛ فَهَكَذَا لِمَسْأَلَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، بَلْ مِنْ أَكْثَرِ حُجَجِ الدَّاهِبِينَ إِلَى عِلْمِ قَطْعِ بَائِعِ الْحَرْزِ: كَوْنِهِ لَا يُسَمَّى سَارِقًا. انْظُرْ: «لَا وَسْطَ» لابْنِ الْمُنْذِرِ (١٢/٣٦٢-٣٦٣). وَ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَبْلَ: «لَا حَرْزًا وَلَا عَبْدًا».

وَ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ ذَلِكَ خَطَأً، وَ الصَّوَابُ: «وَفِي سَارِقِ الْخَمْرِ»؛ فَإِنَّهُ الْأَلِيقُ بِالسِّيَاقِ، وَ يَقُولُهُ بَعْدَهَا: «قُلْ مَا سَرَقَ، أَوْ كَثُرَ».

## ٥٠ - الأشربة

١٢٧٩. اتَّفَقُوا أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ الَّذِي لَمْ يُطَبِّخْ، إِذَا غُلِيَ وَقَذَفَ بِالزَّبْدِ<sup>(١)</sup>،  
وَأَشْكَرَ: أَنَّ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ، وَالنَّقْطَةَ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ (فَمَا فَوْقَهَا)<sup>(٣)</sup> حَرَامٌ عَلَى غَيْرِ الْمَضْطَرِّ،  
وَالْمُتَدَاوِي مِنْ عِلَّةٍ ظَاهِرَةٍ؛ وَأَنَّ شَارِبَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ<sup>(٤)</sup> (أَنَّهُ حَرَامٌ)<sup>(٥)</sup> [فَاسِقٌ]<sup>(٦)</sup>،  
و[أَنَّ]<sup>(٧)</sup> مُسْتَحِلَّهُ كَافِرٌ.

١٢٨٠. وَاجْتَمَعَ لِقَوْلِهِ قَطْعُ لَبِّبِ الَّذِي لَمْ يُطَبِّخْ، أَوْ طَبِّخَ<sup>(٨)</sup>، وَفِي عَصِيرِ  
الْعِنَبِ إِذَا طَبِّخَ، وَفِي كُلِّ نَبِيذٍ، أَوْ عَصِيرٍ - طَبِّخَ أَوْ لَمْ يُطَبِّخْ - حَاشَا عَصِيرَ  
الْعِنَبِ، إِذَا أَشْكَرَ كَثِيرُ كُلِّ ذَلِكَ: فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَأَبَاحَهُ قَوْمٌ<sup>(٩)</sup>، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ  
بِمَنْزِلَةِ عَصِيرِ الْعِنَبِ<sup>(١٠)</sup> - فِيمَا<sup>(١١)</sup> قَدَّمْنَا - وَلَا فَرْقَ.

(١) كذا في «ب» و«و» و«ق»، وفي «ج» و«هـ»: «وقذف في الزبل»! هو تصحيف وخطأ ظاهر.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «و»: «الجزعة».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ق».

(٤) في «ب» و«ق»: «وهو يعلمه»، وفي «ز»: «إذا كان يعلم»، وجاءت هناك مؤخره إلى ما

بعد كلمة «فاسق».

(٥) سقطت من «و» و«ق» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٧) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) في «ب» و«ز» و«ق»: «والذي طبخ».

(٩) في «ب» و«ز» و«ق»: «وأباحه آخرون».

(١٠) في «ب» و«و» و«ق»: «العصير من العنب».

(١١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «كما».

١٢٨١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ شَرِبَ عَصِيرَ عَنَبٍ، أَوْ نَقِيعَ زَبِيبٍ، أَوْ نَبِيذًا - مِنْ أَيْ شَيْءٍ كَانَ - وَهُوَ لَمْ يَغْلِ بَعْدُ، وَلَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ <sup>(١)</sup>، وَلَا شَرِبَ فِي نَقِيرِ خَجٍّ، وَلَا فِي إِنَاءٍ مِنْ قَرْعٍ، وَلَا فِي إِنَاءٍ مُزَفَّتٍ، وَلَا فِي إِفْرِصَا صٍ، وَلَا مِنْ صُفْرِ، وَلَا مِنْ تَرَابٍ <sup>(٢)</sup>، وَلَا فِي إِنَاءٍ مُحْتَمٍّ <sup>(٣)</sup>، وَلَا مَمْرًا وَشِيءٍ <sup>(٤)</sup> مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ الْمَاءِ <sup>(٥)</sup>، وَلَا مِنْ شَيْئَيْنِ / مُخْتَلِفَيْنِ - مِنْ نَوْعَيْنِ كَانَا <sup>(٦)</sup>، أَوْ [مِنْ] <sup>(٧)</sup> نَوْعٍ

(١) زاد بعد الخ: «ولم يغل»، وهو خطأ وتكرار لما سبق.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «ولا من شراب»، وهو خطأ.

(٣) في «صحيح ابن حبان» (٥٤٠٧)، و«سنن البيهقي» (٣٠٩/٨) وغيرهما حديث أبي بكر رضي الله عنه، أنه قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن الدُّبَاءِ، وَالْحَتْمِ، وَالتَّقِيرِ، وَالْمُزَفَّتِ؛ فَأَمَّا الدُّبَاءُ: فَكَانَتْ تُخْرَطُ عَنَاقِيدُ الْعِنَبِ فَتَجْعَلُهُ فِي الدُّبَاءِ، ثُمَّ نَدَفْنَاهَا حَتَّى تَمُوتَ، وَأَمَّا الْحَتْمُ: فَجَرَارٌ كُنَّا نُوْتِي فِيهَا بِالْخَمْرِ مِنَ الشَّامِ، وَأَمَّا التَّقِيرُ: فَإِنْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ كَانُوا يَغْمِدُونَ إِلَى أَصُولِ النَّخْلَةِ فَيَنْقُرُونَهَا، وَيَجْعَلُونَ فِيهَا الرُّطْبَ وَالْبُسْرَ، فَيَدْفَنُونَهَا فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَمُوتَ، وَأَمَّا الْمُزَفَّتُ: فَهَذِهِ الرُّقَاقُ الَّتِي فِيهَا الرُّفَّتُ» اهـ.

وَعِنْدَ «مُسْلِمٍ» مِنْ حَلِيلَيْهِ إِذَا قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَمْرٍ: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرَبَةِ بُلْغَتِكَ، وَفَسَّرَ لِي بُلْغَتَهُ: فَإِنْ لَكُمْ لُعَّةٌ سِوَى لُغْتَنَا. فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَتْمِ، وَهِيَ: الْجَرَّةُ، وَعَنِ الدُّبَاءِ، وَهِيَ: الْقَرْعَةُ، وَعَنِ الْمُزَفَّتِ، وَهُوَ: التَّقِيرُ، وَعَنِ التَّقِيرِ، وَهِيَ: النَّخْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، وَتُنْقَرُ نَقْرًا أَوْ مَرَأَنٌ يُنْبَذُ فِي الْأَشْقِيَةِ» اهـ.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ولا خمر وحاشي» أو نحو ذلك، وهو تصحيف من المثبت، وقد أثبتها محققو «كما هي» و«ز» اعتماداً على «ط»، وقام بوضع كلمة «ممزوجاً» بين معقوفين هكذا: [ ]؛ لأنها زيادة على الموجود في نص «ق».

(٥) بالر جوهري المخطوط الذي عندي لكتاب «الإقناع» وجدت العبارة هناك هكذا: «ولا في إناء مُحْتَمٍّ، ولا شيء من جميع الأشياء غير الماء».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «كانا».

(٧) وفي «ق» و«ز» أيضاً.

واحد: كُرْطَبَةٌ بَعْضُهَا قَدْ أَزْطَبَ، وَبَعْضُهَا لَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - وَشَرِبَتْهُ<sup>(١)</sup> فِي إِنَاءٍ غَيْرِ فِئَةٍ، وَلَا ذَهَبٍ، وَلَا مَغْصُوبٍ، (وَلَا نَجَسٍ)، وَلَا مِنْ جِلْدِ آدَمِيٍّ وَشَعْرِهِ وَعَظْمِهِ وَسَائِرِ ذَاتِهِ<sup>(٢)</sup>: [أَنَّهُ]<sup>(٣)</sup> قَدْ شَرِبَ حَلَالًا.

١٢٨٢. (وَإِذَا تَقَفُوا أَنْ الشُّكْمُ أَيُّ يَبْذِي كَانَ مِنَ الْأَنْبِذَةِ كُلِّهَا<sup>(٤)</sup>): حَرَامٌ.

١٢٨٣. وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ<sup>(٥)</sup> الْحَذِّ عَلَى مَنْ سَكَّرَ مِنْ غَيْرِ<sup>(٦)</sup> عَصِيرِ الْعِنَبِ، أَوْ نَقِيعِ الزَّرْبِيبِ<sup>(٧)(٨)</sup>، أَوْ سَقُوطِهِ عَنْهُ، وَفِي مَنْ شَرِبَ<sup>(٩)</sup> قَلِيلًا مِمَّا يُسَكِّرُ كَثِيرُهُ مِنْ غَيْرِ عَصِيرِ الْعِنَبِ، وَنَقِيعِ الزَّرْبِيبِ: أَيُّ حَذِّ الْمَلَأِ وَهَلْ يَجُوزُ<sup>(١٠)</sup> ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٢٨٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ<sup>(١١)</sup> الْخَلَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَطُّ خَمْرًا: حَلَالٌ.

١٢٨٥. وَاخْتَلَفُوا فِي خَلِّ الْخَمْرِ، وَفِي طَعَامِ عَمَلٍ بِالْخَمْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ

(١) كَذَا فِي «ز» ق: «أَيْضًا وَأَفِي»: «وَمَنْ شَرِبَتْهُ».

(٢) سَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

(٧) زَادَ فِي «ق»: «الْحَرَامُ».

(٨) الزِّيَادَةُ إِلَى هُنَا فِي «ق» أَيْضًا، وَزَادَ بَعْدَهَا هُنَا: «هَلْ عَلَيْهِ حَدٌّ أَمْ لَا؟».

(٩) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا فِي «ز» أَيْضًا، حَاشَا بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَبْهِنُ عَلَيْهَا.

(١٠) فِي «ب» وَ«و»: «يَحْرَمُ».

(١١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَإِذَا تَقَفُوا فِي أَنْ».

- لها فيه<sup>(١)</sup> لون، ولا طعم، ولا ريح<sup>(٢)</sup>: أَيَحِلُّ (كَلَّ ذَلَا ك)<sup>(٣)</sup> أم لا؟  
 ١٢٨٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتِ الزَّائِحَةُ مِنْهَا، أَوِ اللَّوْنُ، أَوِ الطَّعْمُ: أَنَّهُ حَرَامٌ.  
 ١٢٨٧. وَاخْتَدُّ فُوا فِي الْخَمْرِ لِلْمَرِيضِ يُدَاوِي بِهَا<sup>(٤)</sup>، وَلِلدَّ ضَطْرٍّ: أَحْرَامٌ  
 [هي]<sup>(٥)</sup>، أَمْ حَلَالٌ؟  
 ١٢٨٨. وَفِي أَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، أَوِ الدِّمِّ، أَوْ طَلِيَّةٍ: عَلَيْهِ حَدٌّ كَحَدِّ الْخَمْرِ،  
 أَمْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ؟<sup>(٦)</sup>.



- 
- (١) في «ب»: «ليس له فيها شيء وز»: «ليس فيها»، وفي «ق»: «ليس فيه».  
 (٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «رائحة».  
 (٣) في «ز»: «أَيَحِلُّ ذَلَا ك»، وفي «ق»: «أَيَحِلُّ أَكْلُ ذَلَا ك»، وهو خطأ.  
 (٤) كذا في «ب» و«ز» أيضا أبا البناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي «ق»: «يدأوي بها نفسه».  
 (٥) سقطت من «ز» أيضا وأوهي في «ق».  
 (٦) هكذا موضح هذه العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» و«ز» في آخر (كتاب الحدود)، ولعل مكانها هناك أليق بها من هذا.

## ٥١ - الدماء

١٢٨٩. اتَّفَقُوا أَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يَقْتُلْ مُسْلِمًا، وَلَا ذِمِّيًّا<sup>(١)</sup>، وَلَا مُهَادِنًا، وَلَا زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ، وَلَا (زَنَا)<sup>(٢)</sup> بِحَرِيمَتِهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا نَكَحَ امْرَأَةً أَبِيهِ بِمِلْكٍ<sup>(٤)</sup>، وَلَا بَعَقِدَ، وَلَا لَاطَ، وَلَا لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَا سَبَّ صَاحِبًا، وَلَا أَنْكَرَ الْقَدَرَ، وَلَا سَاكَنَ أَهْلَ الْحَرْبِ مُخْتِأً لَذَلِكَ، وَلَا وَجَدَ بَيْنَ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَلَا لِيَطَّ بِهِ، وَلَا أَتَى بِهَيْمَةً، وَلَا سِحْرًا، وَلَا تَرَكَ صَلَاةَ عَمَدٍ أَوْ حُدَّ خَرَجَ وَقْتِهَا، وَلَا حُدَّ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ شَرِبَ الزَّائِغَةَ، وَلَا حُدَّ فِي السَّرِقَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَا سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا رَسُولَهُ ﷺ، وَلَا أَرْتَدَّ، وَلَا ابْتَدَعَ، وَطَلَعَى<sup>(٥)</sup> فِي الْأَرْضِ فُسَادًا، وَلَا جَاهَرَ بِالْامْتِنَاعِ مِنَ الزَّكَاةِ<sup>(٦)</sup> وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ: حَرَامٌ.

١٢٩٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ دَمَ [الذَّمِّيِّ]<sup>(٧)</sup> الَّذِي<sup>(٨)</sup> لَمْ يَنْقُضْ شَيْئًا مِنْ ذِمَّتِهِ: حَرَامٌ.

(١) زاد بعد هافي «ع»: «ولا معاهدًا»، وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً. (٣) في «ع»: «ولا زنا بمحرمه».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «بوطء».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وسعى» بالإثبات.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا جاهر بترك الزكاة»، وفي «ز»: «ولا جاهر بالامتناع بترك الزكاة».

(٧) سقطت من «ع» أيضاً، وفي «ز».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «الذين».

١٢٩١. وَاتَّقُوا أَنْ الْحُرَّ، الْمُسْلِمَ، الْبَالِغَ، الْعَاقِلَ، إِنْ قَتَلَ مُسْلِمًا، (رَجُلًا) <sup>(١)</sup>، حُرًّا، لَيْسَ هُوَ لَهُ بَوْلَدٌ <sup>(٢)</sup>، وَلَا انْتَسَلَ مِنْهُ <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ رَجُلٌ حُرٌّ، عَاقِلٌ، غَيْرُ خَرِبِيٍّ، وَلَا سَكْرَانٍ، وَلَا مُكْرَهٍ؛ فَقَتْلُهُ قَاصِدًا لِقَتْلِهِ، عَامِدًا، غَيْرَ مُتَأَوِّلٍ فِي ذَلِكَ، وَانْقِرَدَ بِقَتْلِهِ لَمْ يُشْرِكْ <sup>(٤)</sup> فِيهِ (غَيْرِهِ مِنْ) <sup>(٥)</sup> إِنْسَانٍ، وَلَا حَيَوَانٍ، وَلَا سَبَبٍ أَصْلًا، مُبَاشِرًا لِقَتْلِهِ [بِنَفْسِهِ] <sup>(٦)</sup>، بِحَدِيدَةٍ يُمَاتُ <sup>(٧)</sup> مِنْ مِثْلِهَا <sup>(٨)</sup>، وَكَانَ قَتْلُهُ لَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ: أَنْ يُولِيَ [ذَلِكَ] <sup>(٩)</sup> الْمَقْتُولِ قَتْلَ هَذَا <sup>(١٠)</sup> الْقَاتِلِ إِنْ شَاءَ، (أَوْ الْعَفْوُ) <sup>(١١)</sup>.

١٢٩٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ قَتَلَ - كَمَا ذَكَرْنَا - غِيلَةً، أَوْ جِرَابَةً، فَرَضِيَ الْوَلِيُّ بِقَتْلِهِ: أَنْ دَمَهُ حَلَالٌ <sup>(١٢)</sup>.

١٢٩٣. وَاتَّقُوا أَنْ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ، إِنْ قَتَلْتَهَا <sup>(١٣)</sup> حُرَّةً (مُسْلِمَةً) <sup>(١٤)</sup> - كَمَا

(١) وهي في «ز» يَضًا، وفي «ع»: رَجُلًا مُسْلِمًا .

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«و»؛ وَفِي «ط» هُوَ بَوْلَدُهُ ، وَفِي «ع» لَيْسَ لَهُ بَوْلَدٌ .

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ز»: «وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ»، وَفِي «ب»: «وَلَا انْفَصَلَ مِنْهُ» .

(٤) فِي «ب»: «وَلَمْ يُشْرِكْ بِزِيَادَةِ وَاقْبَلِ لَمْ»، وَفِي «و» وَ«ع»: «لَمْ يُشْرِكْ» .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهُوَ ي فِي «ع» .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» .

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَاتَ» .

(٨) فِي «ع»: «يَقْتُلُ مِثْلَهَا» .

(٩) مَكَانَهَا فِي «ز» وَ«ع»: «هَذَا» .

(١٠) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «ذَلِكَ» .

(١١) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا .

(١٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «إِنْ كَانَ دَمُهُ حَلَالًا»، وَاسْتَبْهَأَ فِي «ط» كَمَا هِيَ هُنَا

فِي «خ» .

(١٣) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «قَتَلَهَا» !

(١٤) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا .



ذكرنا<sup>(١)</sup> ولا فَرْقَ :- فَوَلَّيْهَا مُخَيَّرَ بَيْنَ الْقَوْدِ أَوِ الْعَفْوِ .

١٢٩٤ . وَاتَّقُوا أَلَكَاظِرَ (الذَّمَّ) (٣) الْحَرَّ : يُقْتَلُ بِالْمُسْلِمِ الْحَرُّ .

١٢٩٥ . وَاتَّقُوا أَنْ يَدَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ، الْحَرُّ ، الْعَا قِل ، الْبَالِغ ، الَّذِي لَيْسَ بِأَسْلَى (الْيَدِ) (٤) الْأُخْرَى : تُقَطَّعُ (٥) بِيَدِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ، الْحَرُّ ، الْعَا قِل ، الْبَالِغ ، الصَّحِيحَةِ ، إِذَا قَطَعَهَا . كَمَا قَدْ مَنَّا فِي الْقَتْلِ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِنْفِرَادِ ، وَالْمُبَاشَرَةِ ، وَبِلَتَا وَبِل ، وَغَيْرِ ذَلِكَ : الْيُمْنَى بَا لِيُمْنَى ، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى .

١٢٩٦ . وَاتَّقُوا أَنْ عَيْنَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ، الْحَرُّ ، الْبَالِغ ، الْعَا قِلِ لَصَّحِيحَةٍ ، وَحَامِلُهَا لَيْسَ بِأَعْيُنَ الْأُخْرَى : تَفْقَأُ بَعَيْنَ الرَّجُلِ الْحَرِّ الْبَالِغ ، الْعَا قِلِ ، الْمُسْلِمِ ، الصَّحِيحَةِ فَمُنَى بِيُمْنَى ، وَيُسْرَى بِيُسْرَى .

١٢٩٧ . وَاتَّقُوا أَنْ ضَرْسَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، الصَّحِيحَةِ ، الَّتِي لَيْسَتْ سَوْدَاءَ : بِضَرْسِ [الرَّجُلِ] (٦) الْمُسْلِمِ كَذَلِكَ ، إِذَا كَانَتْ مُسَمَّاءَ بِاسْمِهَا .

١٢٩٨ . وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْأَنْفَ بِالْأَنْفِ كَذَلِكَ .

١٢٩٩ . وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَلَا كُلَّ صِفَةٍ ذَكَرْنَاهَا .

١٣٠٠ . وَاتَّقُوا أَنْ لَا يُقَطَّعَ عُضْوٌ بِعُضْوٍ لَا يَجْمَعُهُمَا<sup>(٧)</sup> اسْمٌ وَاحِدٌ .

(١) فِي «ب» وَ«ز» : «كَمَا قَدْ مَنَّا» .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» .

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع» .

(٥) فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ : «يَقْطَعُ» ! وَلَيْسَتْ مَنْقُوطَةٌ فِي «ع» ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ز» .

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا وَفِي «ب» : «لَا يَجْمَعُهُمَا» .

١٣٠١ / واخْتَلَفُوا إِذَا جَمَعَهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ تَجْمَعْهُمَا صِفَةٌ (وَاحِدَةٌ)<sup>(١)</sup>؛ كَيْسَرِي يُمْنَى، وَصَحِيحٌ بِمَرِيضٍ، وَفَرْجٌ بِفَرْجٍ؛ أَحَدُهُمَا فَرْجٌ رَجُلٍ وَالثَّانِي فَرْجٌ امْرَأَةٍ، وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ بَعَيْنِ الصَّحِيحِ، وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا.

١٣٠٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقِصَاصَ بَيْنَ الْحُرَّيْنِ، (الْمُطْعَمَيْنِ)<sup>(٢)</sup>، الْعَاقِلَيْنِ، الْبَالِغَيْنِ - عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا<sup>(٣)</sup>، مَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٤)</sup> الْجَانِي أبا الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، أَوْ جَدَّهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ، أَوْ أُمِّهِ - فِي الْمَوْضِعِ مِنَ الْجِرَاحِ، مَا لَمْ تَكُنْ فِي مَقْتَلٍ. ١٣٠٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الَّذِي يُقْتَصُّ مِنْهُ فَيَمُوتُ: أَلَّهُ الدِّيَّةُ أَمْ لَا؟

١٣٠٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الْقِصَاصِ مِنَ الْحَجَّةِ: بَذَرُ<sup>(٥)</sup> الْجُزْجِ يَنْلُغُهُ<sup>(٦)</sup> مِنْ الْعُضْوِ؟

١٣٠٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَدَ، وَالْوَالِدَ، وَرِجَالَ الْعَصْبَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ امْرَأَةٌ وَارِثَةٌ، أَوْ أَبٌ<sup>(٧)</sup>، (وَلَا ابْنٌ)<sup>(٨)</sup>: فَهُمْ أَوْلِيَاءُ، يَجُوزُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ قَوْدٍ، أَوْ عَقْفٍ.

(١) وهي في «أيضه أ».

(٢) وهي في «و» و «وا» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً أ، وفي «ب» «التي قدمنا»، وفي «ع»: «المتقدمة».

(٤) كذا في «ز» و «ع» أيضاً أ: «ما لم يكن»، وفي «ب» «لم يكن» بإسقاط «ما».

(٥) كذا في «ز» أيضاً أ، وفي «ب» بدون نقط الباء، وزاد بعدها «في وجعلها في ط»: «أ تذرع في»!

(٦) في «خ»: «نسبه»، وفي «ب» و «و»: «ينسبه»، وما أثبتناه هو ما في «ط»، وهو الصواب إن شاء الله.

(٧) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً أ وفي «ب»: «امرأة ولدته، أو ابن»!

(٨) وهي في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً.

١٣٠٦. وَاتَّقُوا فِي وَاحِدٍ قَتَلَ جَمَاعَةً فَاتَّقُوا الْأَوْلِيَاءَ [كُلَّهُمْ] <sup>(١)</sup> عَلَى قَتْلِهِ: أَنْ لَهُمْ ذَلِكَ.

١٣٠٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْقِصَاصَ بَيْنَ النِّسَاءِ عَلَى نَصِّ مَا ذَكَرْنَا بَيْنَ <sup>(٢)</sup> الرِّجَالِ: سَوَاءً بِسَوَاءٍ <sup>(٣)</sup>.

١٣٠٨. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ الرِّجَالِ <sup>(٤)</sup> قِصَاصٌ أَمْ لَا؟

١٣٠٩. وَهَلْ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قِصَاصٌ أَمْ لَا؟

١٣١٠. وَهَلْ بَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ قِصَاصٌ أَمْ لَا؟

١٣١١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَى مُسْتَكْرَهَةٍ <sup>(٥)</sup> فِي الزَّنا، .....

(١) سقطت من «اع» أيضاً في «وق».

(٢) كذا في «وق» أيضاً وفي «ب» و«ع».

(٣) زيادة من ز «وق» في «خ» ولا «ب» ولا «ع»، ولعل النسخ ظنوها مكثرة فأسقطوها.

(٤) في «ب»: «بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الرِّجَالِ».

(٥) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ع»: «مُسْتَكْرَهَةٌ» وهو «مَكْرَهٌ»، وكلاهما خطأ؛ فإن الخلاف في أخذ المستكره الذي يكرهه السلطان أو غيره بزناه ثابت معروف، وقد عزا ابن المنذر القول بأنه يُؤخذ بذلك، ويقام عليه الحد إلى محمد بن الحسن، وأبي ثور، رحمهما الله. انظر: «الأوسط» (١٢/٥٣٢).

أما المستكره من النساء، فلم أجد من يخالف في إغذارها، ودزء الحد عنها، وهو قول الزهري، وقتادة، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم؛ اللهم إلا قولاً مُجْمَلاً رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَانَا إِذَا حَصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَمْلُ، أَوْ لَا اعْتِرَافًا». اهـ. وقد احتج به مالك رحمه الله ومن وافقه على أن المرأة إذا نزلت حاملاً، ولا زوج لها، فادّعت زواجاً، أو =

ولا [في] <sup>(١)</sup> فِعْلًا قَوْمٍ لَوْطٍ ، ولا (سَعَى) <sup>(٢)</sup> سَعَى سَمْعٍ غَضُوءًا لَا يَجْلُلهُ مَسَّهُ

١٣١٢. واختَلَفُوا فِي كُلِّ نَعْدٍ مِمَّا سَوَى هَذَا: أَفِيهِ الْقَوْدُ دَامَ لَا؟

١٣١٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَنَى عَلَى مُسْلِمٍ جِنَايَةً مِمَّا قَدَّمْنَا <sup>(٣)</sup> أَنَّ فِيهَا الْقَوْدَ، فَلَمْ يَفَارِقِ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، وَلَا أَخَذَتْ حَدًّا يَجْلُ بِهِ دَمُهُ، حَتَّى مَاتَ مِنْ تِلْكَ الْجِنَايَةِ: أَنَّ الْقَوْدَ (يَلْزُمُهُ) <sup>(٤)</sup> كَمَا ذَكَرْنَا.

١٣١٤. (وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الْقَوْدَ وَالْقِصَاصَ اسْمَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ) <sup>(٥)</sup>.

١٣١٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَوْدَ إِذَا أَخَذَهُ الَّتِي بِأَمْرِ السُّلْطَانِ مِنْ شَيْءٍ كَمَا ذَكَرْنَا: فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الْوَلِيِّ فِي ذَلِكَ.

١٣١٦. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ عَفَا مِمَّنْ يَجُوزُ عَفْوُهُ، ثُمَّ اقْتَصَّ: أَيْقَتَصُّ مِنْهُ أَمْ

لَا؟

- قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ <sup>(٦)</sup>: الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ.

= استكرها، أنه لا يقبل منها حتى تُقيم على ذلك بيّنة. انظر: «الموطأ» (٦٣١/٢) (باب ما جاء في المغتصبة)، وكذلك «الأوسط» لابن المنذر (٥٢٥/١٢) وما بعدها. قلت: وأنت ترى أن هذا كله فيمن لم يثبت لإكراهها بيّنة.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) في «ب»: «كما ذكرنا»، وفي «ز»: «مما قد ذكرنا»، وفي «ع»: «كما قدمنا».

(٤) وهي في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «أن عليه القود».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم ١٨٠٤): عن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر، عن

أبيه عمر بن عبد العزيز قال: «الا عتداء الذي ذكر الله أن الرجل يأخذ العقل، أو يقتص»، =

- وقال الحسن البصري<sup>(١)</sup>: لا يُقْتَصُّ منه.

١٣١٧. وَاتَّقُوا أَنْ أَرْبَعَةَ عُدُولٍ يُقْبَلُونَ فِي الْقَتْلِ.

١٣١٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَقْلٍ.

١٣١٩. وَأَتَّقُوا الْهَنْقَ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ بِقَتْلِ يَوْجِبُ قَوْلَهُمَا تَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَثَبَّتَ - كَمَا قَدْ مَنَّا - : أَنَّهُ (قَدْ)<sup>(٢)</sup> لَزِمَهُ الْقَوْلُ<sup>(٣)</sup> دُ، مَا لَمْ<sup>(٤)</sup> يَرْجِعْ، وَلَمْ يَنْعَفُ الْوَلِيَّ<sup>(٥)</sup>.

١٣٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَمْرِ<sup>(٦)</sup> الْمُطَاعِ، وَغَيْرِ الْمُطَاعِ، وَفِي الْمُمْسِكِ لِلْقَتْلِ: أَيْ قَتْلُونَ أَمْ لَا؟ وَفِي الْمَكْرِهِ (لَهُ)<sup>(٧)</sup> أَيْضاً، وَفِي السَّكَرَانِ.

= أَوْ يَقْضِي السُّلْطَانُ فِيمَا بَيْنَ الْجَارِحِ وَالْمَجْرُوحِ، وَأُيَعَدُّو بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ حَقَّهُ؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اعْتَدَى، وَالحُكْمُ فَلِلْوَاحِدِ السُّلْطَانِ الَّذِي يَرَى فِيهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَلَوْ عَفَى عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ طَلَبَةِ الْحَقِّ أَنْ يَعْقُوبَ عَنْهُ بَعْدَ اعْتِدَائِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ، وَعَلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ فَإِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي لَوْلَا اللَّهِ فِيهِ: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] لَآيَةٍ، وَمَا كَانَ مِنْ جَرَحٍ فَوْقَ الْأَدْنَى، وَدُونَ الْأَقْصَى؛ فَهُوَ يَرَى فِيهِ بِحَسَابِ الدَّيَّةِ. اهـ. وانظر: «الأوسط» (١٣/١٢٥-١٢٦).

(١) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (رقم ٢٨٦٤٩).

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) في «ق» و«ع»: «أَنَّهُ يَلْزِمُهُ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، فِي «خ»: «وَمَا لَمْ يَزِيدَ وَاقْبَلَهَا».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَلَا يَقِفُ عَنْهُ الْوَلِيُّ»! وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِرِ،

وَفِي «ط»: «أَوْ يَعْفُ عَنْهُ الْوَلِيُّ».

(٦) كَذَا فِي «خ» وَ«ب»، وَفِي «ز»: «الْأَمِير»، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الصَّوَابُ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

## ٥٢- الديات ومن العقوبات

١٣٢١. اتفقوا أنه لا يُحَرِّقُ رُحْلُ<sup>(١)</sup> مَنْ لَمْ يَغْلُ، وَوَسَمِعَ النِّدَاءَ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ لَا عُذْرَ [لَهُ]<sup>(٢)</sup>، فَأُجَابَ وَأَتَاهَا<sup>(٣)</sup>.

١٣٢٢. وَاخْتَلَفُوا فِي حَرْقِ رِحَالِ مَنْ فَعَلَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

١٣٢٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فِي نَفْسِ الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْمَقْتُولِ خَطَأً، لَا أَكْثَرَ، وَلَا أَقْلَ.

١٣٢٤. وَأَنَّ فِي نَفْسِ الْحُرَّةِ، الْمُسْلِمَةِ، الْمَقْتُولَةِ (خَطَأً: دِيَّةٌ)<sup>(٥)</sup> خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ كَذَلِكَ<sup>(٦)</sup>، مَا لَمْ تَكُنِ الْمَقْتُولَةُ، أَوْ الْمَقْتُولُ ذَوْ يَرْفَعُ الْحَرَمَ،

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَو «رَجُلٌ» بِالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَدْ كُنْتُ هَكَذَا فِي «خ» بِالْمَعْجَمَةِ، فَضَرَبْتُ النَّاسِخَ عَلَى نَقْطَةِ الْجِيمِ.

(٢) وَهِيَ قِيَّةٌ وَ«ع» أَيْضاً.

(٣) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَو، وَفِي «خ» وَو: «وَلَمْ يَسْمَعْ النِّدَاءَ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ لَا عُذْرَ لَهُ» فَلَا أُجَابَ وَلَا أَتَاهَا! وَ«عِبَارَةُ» «ب» وَو: «وَأَنْ كُنْتُ أَوْجْهَهُ، لِأَنَّ فِيهَا بَعْضُ اضْطِرَابٍ أَيْضاً». وَفِي ظَنِّي أَنَّ الْمَصْنَفَ هُنَا يَرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَ قَوْلَهُ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ»، مَعَ قَوْلِهِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَنُقَامَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) فِي «ب» «رَجُلٌ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٥) فِي «ق» وَ«ع»: كَلِمَةُ «خَطَأً» فَقَطْ، وَفِي «ب»: «خَطَأٌ مِنْهَا»، وَفِي «ب»: «مِنْهُمْ».

(٦) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضاً وَفِي «ب»: «كُلُّ ذَلِكَ».

أَوْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup>.

١٣٢٥. وَاتَّفَقُوا أَنَهَا لَا تَكُونُ كُلُّهَا بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنِي مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنَاتٍ لَبُونٍ، (وَلَا كُلُّهَا بَنِي لَبُونٍ)<sup>(٢)</sup>، وَلَا كُلُّهَا حِقَاقًا، وَلَا كُلُّهَا جِذَاعًا، وَلَا كُلُّهَا ذُكُورًا، وَلَا كُلُّهَا إِنَاثًا.

١٣٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا فَصِيلٌ أَقْلٌ مِنْ بِنْتٍ مَخَاضٍ، أَوْ ابْنٍ مَخَاضٍ.

١٣٢٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَتْلَ يَكُونُ عَمْدًا، وَيَكُونُ خَطْلًا وَاخْتَلَفُوا فِي عَمْدِ الْخَطْلِ.

١٣٢٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْإِبْلِ، وَالذَّنَانِيرِ، وَالذَّرَاهِمِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْحُلَلِ<sup>(٣)</sup>، وَالطَّعَامِ.

١٣٢٩. وَاخْتَلَفُوا فِي دِيَاتِ (غَيْرِ)<sup>(٤)</sup> أَهْلِ الْبِلَدِ<sup>(٥)</sup> بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعِهِ.

١٣٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ قَتْلَ الْخَطْلِ: أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا، فَيَصِيبُ إِنْسَانًا لَمْ

(١) كَذَا فِي «ز» وَفِي «و» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ».

(٢) وَهِيَ فِي «ق» ع، وَهِيَ هُنَاكَ: «بَنُو لَبُونٍ» أَوْ فِي «ز» جَاءَتْ الْعِبَارَةُ هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنِي لَبُونٍ»!

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَفِي «خ» وَ«ع»: «الْخَيْلُ»، وَهُوَ خَطْلٌ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) يَعْنِي لاختصاصهم بالإبل دون غيرهم عادةً. وَلَوْ قَالَ: «أَهْلُ الْإِبْلِ» لَكَانَ أَدَقُّ. قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ «وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْإِبْلِ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبْلِ... وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْإِبْلِ». «الْأَوْسَطُ» (١٤٤/١٣).

يَقْصِدُهُ بِمَا يُيَمَاتُ مِنْ مِثْلِهِ<sup>(١)</sup>.

١٣٣١. / وَاتَّفَقُوا أَنْ عَلَى الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، قَاتِلِ الْمُسْلِمِ<sup>(٢)</sup> خَطَأً<sup>(٣)</sup>:  
الْكَفَرَةَ.

١٣٣٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْكَفَرَةَ (عنه)<sup>(٤)</sup>: عِتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا وَلَا بُدَّ.

١٣٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْهَا: لَزِمَ صِيَامَ<sup>(٥)</sup> شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ.

١٣٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ صَامَهَا - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الظَّهَارِ -: فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

١٣٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرَّقَبَةَ فِي ذَلِكَ لَا تُجْزَى إِلَّا مُؤْمِنَةً.

١٣٣٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ سَلِيمَةً، فَتِيَةً، بَالِغَةً، عَاقِلَةً، لَيْسَتْ أُمٌّ وَلَدٌ،

وَلَا مَكْتَابَةٌ، وَلَا مُدَبَّرَةٌ، وَلَا مِمَّنْ<sup>(٦)</sup> يُعْتَقُ بِحُكْمٍ، وَلَا مِمَّنْ<sup>(٧)</sup> يُعْتَقُ بِالْمِلْكِ،

وَلَا مِمَّنْ بَعْضُهَا حُرٌّ: أَنَّهَا تُجْزَى<sup>(٨)</sup>.

(١) هكنا سياق اللعباء في «خ» و«ز» و«و» و«ع»، ويحذف «ب» مضطربة وبغير هذا السياق؛ قال هناك: «واتفقوا أن قتل الإنسان فيصيب إنساناً لم يقصده بما يمت من مثله»، وجعلها في «ط» هكذا: «واتفقوا أنه إن قصد قتل إنسان فيصيب إنساناً لم يقصده بما يمت من مثله يكون خطأ»!

(٢) كذا في «ب» و«و» و«ع»، وفي «خ»: «وأن على قاتل المسلم العاقل البالغ».

(٣) سقطت من «ق» وهي باقي النسخ.

(٤) سقطت من «و» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «صام»، وفي «ق»: «أن عليه صيام».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ق»: «ولا من».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «ولا من».

(٨) كذا في «ز» و«ق» أيضاً: «تجزى» بالإنشابة، وفي «ب»: «لا تجزى»، وهو خطأ ظاهر ياباه السياق.



١٣٣٧. والمرأة كالرَّجُلِ في [كُلِّ] <sup>(١)</sup> ما قلنا؛ من (وجوب التَّكْفِيرِ عليه، أو) <sup>(٢)</sup> وجوب التَّكْفِيرِ به، (أو وجوب التَّكْفِيرِ عنه) <sup>(٣)</sup>.

١٣٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا قَوْدَعَى قَاتِلِ الْخَطَا.

١٣٣٩. وَاتَّقُوا عَلَى وَجوبِ الدِّيَةِ (وَالرَّقَبَةِ) <sup>(٤)</sup> فِي الصَّامِينَ الْأَحْرَارِ خَاصَّةً، فِي قَتْلِ <sup>(٥)</sup> الْخَطَا (خَاصَّةً) <sup>(٦)</sup>، إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ ذَا عَاقِلَةٍ، وَقَامَتْ بِالْقَتْلِ بَيِّنَةٌ عَدْلٍ.

١٣٤٠. وَاخْتَلَفُوا: أَعْلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ أَمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ؟ وَمَنْ هِيَ الْعَاقِلَةُ؟

١٣٤١. وَاتَّقُوا أَنَّ الدِّيَةَ مَنْ يَرِثُ مِنْهَا: فَإِنَّهُ يَرِثُ مِنَ الْمَالِ.

١٣٤٢. وَاخْتَلَفُوا: فِي <sup>(٨)</sup> الدَّمِيِّ، وَالْعَبْدِ <sup>(٩)</sup>، (وَالْعَمْدِ) <sup>(١٠)</sup> دِيَّةٌ أَمْ لَا؟ وَهَلِ <sup>(١١)</sup> فِي لَفْيِ كَفَّارَةٍ أَمْ لَا؟ <sup>(١٢)</sup>

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز»، وفي «ع» أو وجوب التكفير منه.

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ز» خطأ و تصحيف.

(٦) سقطت من «ق» أيضاً.

(٧) قوله: «في قتل الخطأ خاصة» ساقط من «ز».

(٨) يعني «هل في».

(٩) هنا في «ب» زيادة: «أعليهما»، وهي خطأ، وليست في باقي النسخ.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

(١١) في «ب»: «واختلفوا».

(١٢) قوله: «هل في الدمي كفارة أم لا؟» ساقط من «ز».

١٣٤٣. واختلفَ الموجبون ديةَ الذمي<sup>(١)</sup> في مقدارها [أيضاً]<sup>(٢)</sup>؛ ما بين ثلثي عشر (الدية)<sup>(٣)</sup> - دية المسلم - إلى دية (المسلم)<sup>(٤)</sup> كاملة<sup>(٥)</sup>.

(١) في «ب» و«ز»: «لدية الذمي».

(٢) يعني: إذا قتله المسلم خاصة

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) قال المصنف في «الإحكام» (٥٨/٥): «وقد قال بعض الشافعيين محتجاً في أخذ الشافعي رحمه الله في دية اليهودي والنصراني بأنها ثلث دية المسلم؛ بأن ذلك أقل ما قيل<sup>(٧)</sup>. قال أبو محمد: وليس كذلك، وقد رُوينا عن يونس بن عبيد، عن الحسن: أن دية النصراني واليهودي ثمان مئة درهم وقد صح عن بعض المتقدمين<sup>(٨)</sup> الآية له؛ فليس ثلث الدية أقل ما قيل، وأما نحن فإننا نقول: إنه لا دية للذمي أصلاً؛ لا يهودي، ولا نصراني، ولا مجوسي إذا قتله مسلم خطأ، أو عمدًا وإن قتله عندنا يهوديًا كان، أو نصرانيًا، أو مجوسيًا أقل ما قيل، وهو ثمان مئة درهم، أو ستة أبيرة وثلثا بغير». اهـ.

قلت: أما ما أشار إليه من الرواية عن الحسن رحمه الله من كون الدية ثمان مئة درهم - والذي هو مقدار ثلثي العشر من دية المسلم - وكذا قوله في «الإحكام» (٥٦٦/٤): «والدِّعْوَى لِإِجْمَاعٍ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ تَجِبُ فِيهَا ثُلُثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ لِأَقْلٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ، وَرُوينا عن الحسن البصري بأصحَّ طريق: أن ديتَهُمَا كَدِيَةِ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِ مِئَةِ دَرَاهِمٍ». اهـ = فلم أجده عن الحسن، بل الذي وجدته عنه من هذا الطريق - أعني من =

(\*) يعني قوله في «الأم» (٢٥٩/٧): «... ففُضِيَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِثُلُثِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَفُضِيَ عُمَرُ فِي دِيَةِ الْمَجُوسِيِّ بِثَمَانِ مِئَةِ دَرَاهِمٍ، وَذَلِكَ ثُلُثَا عَشْرِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: تُقَوَّمُ الدِّيَةُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا قَالَ فِي دِيَاتِهِمْ أَقْلٌ مِنْ هَذَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ دِيَاتِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، فَالزُّمْنَا قَاتِلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَقْلِ مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ». اهـ.

= رواية يونس عنه - فهو بخلاف هذا؛ ففي «مسائل صالح بن أحمد» (رقم ٨١٦)، قال: «حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، قال يونس: أخبرنا عن الحسن أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، والمجوسي ثمان مئة». وعنده أيضاً (رقم ٨١٤): «حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن عمرو، قال: كان الحسن يقول: دية الصابئ مثل دية المجوسي: ثمان مئة درهم». اهـ.

قلت: فهذا هو قول الحسن في دية اليهودي والنصراني، لا يخالف قول الشافعي، ومن ذهب مذهبه في كونها ثلث دية المسلم، وأما القول بأنها ثمان مئة، فإنما هو في المجوسي والصابئ، لا اليهودي والنصراني.

وأما القول بالتسوية بين دية المجوس، ودية أهل الكتاب، وجعلها ثمان مئة درهم، فهو قول الإمامية، قالوا ذلك في دية الحر الذكور منهم، وقالوا في الثوب أربع مئة درهم، حكى إجماعهم على ذلك المفيد في «الإعلام» (ص ٥٢) قال: «واتفق فقهاء الإمامية على العمل في ديات أهل الكتاب والمجوس بثمان مئة درهم لكل ذكر حر منهم، وأربع مئة لكل حر أنثى منهم، وإن كانت رواياتهم على ذلك على الاختلاف. قال: والعامة - يعني: أهل السنة - بأجمعها تخالفهم في هذا الباب، وليس بينهم وبين أحد منهم وفاق في شيء منه إلا في المجوس خاصة». اهـ. وانظر: أيضاً: «جواهر الكلام» للنجفي (٣٨/٤٣).

وأما ما أشار إليه - أعني: في كلامه السابق من «الإحكام» - من وجود خلاف قديم في أصل وجوب الدية؛ فلم أجد شيئاً من ذلك عمن تقدم، وإنما هو قوله الذي اختاره كما ذكره في «الإحكام» وكما في «المحلى» أيضاً (٣٥٧، ٣٤٧/١٠ - ٣٥٨). والذي أحققه الآن أنه لم يوافقه على هذا أحد من أصحابه، لا داود، ولا غيره (\*). وقد قال ابن المغلس الظاهري في «الموضح» - كما نقله ابن القطان في «الإقناع» (ج ٤/رقم ٣٨٠٤، ٣٨٠٥) -: «واتفق الجميع أن دية الكافر على الثلث من دية المسلم، ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم، بإجماع الجميع على إيجاب ذلك، واختلافهم فيما زاد». اهـ.

(\*) ثم وجدته في «الفتح المعلق في تكملة المحلى» [مخطوط (١٣-ب، ١٤-ب)] وقد ذكر قول من قال: دية الذمي ودية المسلم سواء، قال: «وهو قول أبي سليمان، وجمهور أصحابنا. ثم ذكر مذهب من قال: أربعة آلاف - أي: ثلث دية المسلم - ثم قال: وهو قول =

١٣٤٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ، إِذَا أَصَابَهُ <sup>(١)</sup> الْحُرُّ، الْبَالِغُ، الْعَاقِلُ، الْمُسْلِمُ: قِيَمَتُهُ، مَا لَمْ يَبْلُغْ دِيَّةَ حُرٍّ [ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي دِيَّةِ الْحُرِّ ] <sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : أَنَّهُ لَا يُتَجَاوَزُ بِمَا <sup>(٤)</sup> يُعْزَمُ فِي الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ : أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَ ( قَدْ ) <sup>(٥)</sup> رَوَيْنَا <sup>(٦)</sup> أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ

(١) فِي «ب» وَ «ز» : «إِذَا أَصَابَهَا»، وَفِي «ع» : «وَعَلَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قُتِلَ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً أ.

(٣) وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَوْ يُدْعَى عَلَى الرَّاجِحِ - فَقَدْ أُخْرِجَ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْم ٢٧٧٧٨) مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ : «أَنَّهُ جَعَلَ دِيَّةَ عَبْدٍ قَتَلَ خَطَأً أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَكَانَ ثَمَنُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ : أَكْرَهُ أَنْ أَجْعَلَ دِيَّتَهُ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةِ الْحُرِّ» ١هـ.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب» : «وَأِنَّمَا»، وَهُوَ خَطَأً.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً أ.

(٦) لَعَلَّهُ يَعْنِي : مَا أُخْرِجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٩١/٩) - وَ أَشَارَ هُوَ إِلَيْهِ فِي «الْمَحَلِّي» (٣٩٩/١٠) - عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «كَانَتِ الدِّيَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ بَعِيرٍ، لِكُلِّ بَعِيرٍ أُوقِيَّةٌ، فَذَلِكَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ؛ فَلَمَّا كَانَ عَمْرُؤُ غَمَاتِ الْإِبِلِ وَرُخِصَتِ الْوَرِقُ، فَجَعَلَهَا =

= أَبُي الْحَسَنِ بْنِ الْمُغَلَّسِ مِنْ أَصْحَابِنَا ١هـ. فَصَحَّ بِهِ إِذَا قَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا أَحَدٌ مِنْ مُتَقَلِّدِي صَحَابِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

تَبْيِيهِ : «الْقَدَحُ الْمَعْلَى فِي تَكْمِلَةِ الْمَحَلِّي» لِمُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلِ الْعَبْدَرِيِّ (كَانَ حَيًّا فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ) غَيْرِ تَكْمِلَةِ أَبِي رَافِعِ بْنِ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمِ الْمَعْرُوفَةِ لِلْكِتَابِ، وَالتِّي تُمَثِّلُ الْجُزْءَ الْحَادِي عَشَرَ، وَبَعْضُهَا مِنَ الْجُزْءِ الْعَاشِرِ مِنْ نَشْرِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْكِتَابِ. وَقَدْ اخْتَصَرَهَا الْعَبْدَرِيُّ مِنْ «الْإِبْصَالِ» أَيْضاً كَمَا فَعَلَ أَبُو رَافِعٍ، لَكِنَّهُ التَّزَمَ فِيهَا طَرِيقَةَ الْمُصَنِّفِ فِي «الْمَحَلِّي» مِنْ تَصْدِيرِهِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَذْكُرُهَا بِمُجْمَلٍ مِنْهُ فِيهَا مِنْ كِتَابِ «الْمَجْلَى»، ثُمَّ التَّعَرَّضَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْخِلَافِ فِيهَا، وَأَدْلَى كُلَّ قَوْلٍ، وَتَفْنِيدَ ذَلِكَ، ثُمَّ الْإِنْتِصَارَ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ، كَمَا التَّزَمَ أَيْضاً ذِكْرَ أَلْفَاظِ الْإِمَامِ بِحُرُوفِهَا مِنْ «الْإِبْصَالِ» دُونَ تَدَخُّلِ مَنْ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَنْقُلُهُ الْبَيِّنَةُ.

قد (١) كان دية الحر (ولا مَزِيدَ) (٢).

١٣٤٥. (واختَلَفُوا فِي قِيَمَتِهِ إِنْ بَلَغَتْ أَكْثَرُ، أَوْ سَاوَتْ دِيَةَ الْحُرِّ) (٣).

١٣٤٦. واخْتَلَفُوا فِي الزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْإِخْوَةِ لِلأُمِّ، وَقَاتِلِ الْخَطَا، وَقَاتِلِ الْعَمْدِ، بِحَقٍّ، أَوْ مُدَافَعَةٍ، أَوْ تَأْوِيلٍ، وَهُوَ صَغِيرٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ سَكَرَانٌ: أَيْرِثُونَ أَمْ لَا؟

١٣٤٧. واخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الْجَنِينِ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّهِ جَمَاعٍ فِيهِ.

١٣٤٨. وَاتَّفَقُوا - فِيمَا أُظُنُّ - أَنَّ فِي الْمَأْمُومَةِ إِذَا كَانَتْ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةً - وَهِيَ الْبَلْعُ لَمْ يَعِ الْوَلَهِي الْجَائِثَةُ - وَهِيَ التَّوْبَةُ بَلْعَتْ حَشْوَةً (٤) الْجَوْفِ وَلَمْ تَنْفَعْهَا (٥) - ثَلَاثُ الدِّيَةِ فِي الْمُسْلِمِ (٦) الْحُرِّ، إِذَا جَنَى عَلَيْهِ حُرٌّ، (مُسْلِمٌ) (٧)، بِالْعُ، عَاقِلٌ: خَطَأٌ أَوْ كَانَتْ لَهُ عَاقِلَةٌ وَقَامَتْ بِذَلِكَ بَيْتَةً.

١٣٤٩. [وَاتَّفَقُوا أَنَّ الصَّبِيَّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مَا يَفْعَلُ لِصِغَرِهِ: لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ (٨).

= عَمْرٌ أَوْ قِيَةٌ نِصْفًا، ثُمَّ غَلَّتِ الْإِبِلُ، وَرُخِصَتِ الْوَرِقُ أَيْضًا، فَجُعِلَ عَمْرٌ أَوْ قِيَتَيْنِ، فَذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَلْفٍ، ثُمَّ لَمْ تَزَلِ الْإِبِلُ تَغْلُو، وَتَرُخْصُ الْوَرِقُ حَتَّى جُعِلَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا أَوْ أَلْفٌ دِينَارٌ، وَمِنَ الْبَقَرِ مِثْلُ بَقَرَةٍ، وَمِنَ الشَّاةِ أَلْفُ شَاةٍ. اهـ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) فِي «ز»: وَ لَا يَزِيدُ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ «ع»، وَفِي «خ» وَ «ز»: «حَشْوٌ».

(٥) فِي «ب»: «وَلَمْ يَنْفَعْهَا»، وَفِي «ز»: «وَلَمْ يَعْقِبْهَا»!

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) إِلَى هُنَا فِي «ق» وَ «ع» أَيْضًا.

١٣٥٠. واخْتَلَفُوا فِي السَّكَرَانِ، وَفِي الْمُكَرَّهِ<sup>(١)</sup>.

١٣٥١. واخْتَلَفُوا لَفُوا فِي الصَّبِيِّ الَّذِي يَعْقِلُ مَا يَفْعَلُ - وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ -: أَيُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ السَّرِقَةِ، وَيُقْتَلُ فِي الرِّدَّةِ أَمْ لَا؟ وَلَا أَقْطَعُ عَلَى إِجْمَاعٍ فِي سَقُوطِ<sup>(٢)</sup> سَائِرِ الْحُدُودِ عَنْهُ.

١٣٥٢. واخْتَلَفُوا فِي الْمَجْنُونِ: أَيَحْدُثُ أَمْ لَا؟

١٣٥٣. وَلَا أَعْلَمُهُمْ اتَّفَقُوا<sup>(٣)</sup> (أَنْ)<sup>(٤)</sup> فِي الْمُثَقَّلَةِ إِذَا جَنَّاها حُرٌّ (بَالِغٌ)<sup>(٥)</sup> عَلَى جُرْمِهِ، أَمْ بِخَطَأٍ<sup>(٦)</sup>: عَشْرَ الدِّيَةِ، وَنُصْفَ عَشْرِهَا، إِذْ كَانَتْ فِي الرَّسْلِ، وَكَانَ الْجَانِي لَا عَاقِلَةَ لَهُ، وَقَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ؛ وَهِيَ<sup>(٧)</sup> الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا الْعِظَامُ<sup>(٨)</sup> (خَاصَّةً)<sup>(٩)</sup>.

١٣٥٤. واخْتَلَفُوا فِي عَمْدِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَفِي عَمْدِ الْمَجْنُونِ لِنَفْسِهِ، وَفِي الشَّجَاجِ [الثَّلَاثِ]<sup>(١٠)</sup> الَّتِي ذَكَرْنَا.

١٣٥٥. (وَاتَّفَقُوا عَلَى إِيْجَابِ الدِّيَةِ عَلَيْهِمَا)<sup>(١١)</sup>.

(١) الزيادة يبلِّغونَ كلها في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إسقاط».

(٣) كذا في جميع نسخ الكتاب، ولعل الصواب: «ولا أعلمهم إلا اتفقوا».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) في «ب» و«و»: «خطأ».

(٧) يعني: المنقلة.

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الطعام»، وهو خطأ.

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً. ويعني بالشجاج الثلاث: المأومة، والجائفة، والمنقلة.

(١١) سقطت من «ز» أيضاً أو مكانها في «ع»: «و على أنه يجب في جناية الصبي والمجنون» =

١٣٥٦. واختَلَفُوا فِي إِيْجَابِ دِيَةِ فِي النَّفْسِ (خَاصَّةً) <sup>(١)</sup>، إِذَا كَانَ لَهَا عَاقِلَةٌ.

١٣٥٧. (وَاجْتَلَفُوا) <sup>(٢)</sup>: أَفِي مَالِهِمَا أَوْ ذِمَّتِهِمَا، أَمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَمْ لَا شَيْءَ (فِي ذَلِكَ) <sup>(٣)</sup>؟

١٣٥٨. وَاجْتَلَفُوا فِي عَمْدِهَا فِي الشَّجَاحِ الَّتِي ذَكَرْنَا: أَفِيهَا شَيْءٌ أَمْ لَا؟  
١٣٥٩. وَاجْتَلَفُوا فِي مَا عَدَا الشَّجَاحَ الَّتِي ذَكَرْنَا (أَيْضاً) <sup>(٤)</sup>، إِذَا كَانَتْ خَطَأً، وَفِي الشَّجَاحِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَغَيْرَهَا <sup>(٥)</sup>، إِذَا كَانَتْ عَمْدًا (أَوْ خَطَأً: أَفِيهَا شَيْءٌ أَمْ لَا؟) <sup>(٦)</sup> وَفِي جَنَایَةِ الْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ، وَالْمُكَاتِبِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ، وَالْجَنَایَةِ عَلَيْهِمْ، وَفِي جَنَایَةِ كُلِّ مَنْ لَا عَاقِلَ لَهُ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا خَطَأً وَفِي مَا دُونَ النَّفْسِ عَمْدًا <sup>(٧)</sup>، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ.

١٣٦٠. وَاجْتَلَفُوا فِي مَا حَدَّثَ (مِنْ حَدَثٍ) <sup>(٨)</sup> مِنْ فِعْلِ الْمَرْءِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ <sup>(٩)</sup> - أَيِّ شَيْءٍ كَانَ -: أَيَجِبُ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ أَمْ لَا؟

= عَلَى النَّفْسِ: الدِّيَةُ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «لَا أَيْضاً».

(٥) قَوْلُهُ: «وغيرها»، سَاقَطَ مِنْ «ز».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٧) قَوْلُهُ: «وغيرها»، سَاقَطَ مِنْ «ز».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «وَأَيْضاً».

(٩) فِي «ب» وَ«ز»: «مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ».

١٣٦١. وَاتَّفَقُوا<sup>(١)</sup> أَنْ فِي أَسْنَانِ الْمُسْلِمِ الْحَزَّ السَّلِيمَةَ، الَّتِي قَدْ تَبَيَّنَتْ<sup>(٢)</sup> [لَهُ]<sup>(٣)</sup> بَعْدَ<sup>(٤)</sup> قَلْعِهَا فِي الصَّبَا، إِذَا أُصِيبَ خَطَأً، وَكَانَ الْمُصِيبُ لَهُ عَاقِلَةً: يَنْصِفُ / عَشْرَ الدِّيَةِ - لَا أَكْثَرَ - فِي كُلِّ سِنٍّ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَسْوَدَ، وَلَا مُتَّكِلاً، وَلَا نَاقِصاً، وَأُصِيبَ السِّنُّ كُلُّهُ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ سِنّاً: أَرْبَعُ ثَنَائِيَا، وَأَرْبَعُ رَبَاعِيَا، وَأَرْبَعَةُ<sup>(٦)</sup> أَنْيَابٍ.

١٣٦٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ (فِي)<sup>(٧)</sup> بَاقِي الْأَضْرَاسِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْحَيِّ عِشْرَ وَ نَ: أَوَّلُهَا الضُّوَّاحِكُ، وَآخِرُهَا النَّوَاجِذُ، وَوَسَائِطُهَا الطُّوَاجِرُ؛ فِي كُلِّ ضَرْسٍ سَلِيمٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِذَا أُصِيبَ كُلُّهُ خَطَأً، وَكَانَ الْمُصِيبُ لَهُ عَاقِلَةً<sup>(٨)</sup>: بَعِيرٌ أَبْعِيرٌ.

١٣٦٣. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، إِلَى تَمَامِ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ.

١٣٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي إِبْهَامِ الْمُسْلِمِ الْحَزَّ، إِذَا أُصِيبَتْ كُلُّهَا خَطَأً، وَهُوَ رَجُلٌ: عَشْرَ الدِّيَةِ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَاخْتَلَفُوا»، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «تَبَيَّنَتْ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضَافُ «وَهُوَ ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، لَوْ فِي «ق»: «قَبْلَ».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «ز» وَ«ز»: «ثَنِي».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ق» وَ«ز» أَرْبَعٌ بِالتَّذْكِيرِ، وَهُوَ خَطَأً، فَإِنْ لَفْظَةُ «ثَنَاءٍ» مَذْكُورَةٌ. وَانْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» مَادَّة: (ضَرْس).

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَالْهَاءُ فِي «لَهُ» عَائِلَةٌ عَلَى نَفْسِ الْمُصِيبِ، وَفِي «ع»: «وَكَانَ لِلَّهِ مُصِيبٌ لَهُ عَاقِلَةٌ» وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضاً، بِإِعْتِبَارِ الْهَاءِ فِي «لَهُ» عَائِلَةٌ عَلَى الضَّرْسِ الْمَصَابِ.



١٣٦٥. واختلفوا في زيادة نصف عُشر الدية على ذلك.

١٣٦٦. واتفقوا أن في السبابة كلها، إذا صبيحت كذلك أيضاً: عُشر الدية، لا أكثر، ولا أقل<sup>(١)</sup>.

(١) قال الرُّمِّيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك لأن عمر رضي الله عنه أوجب في السبابة اثني عشر بعيراً، والله أعلم». اهـ.

قلت: قد ثبت رجوعه رضي الله عنه عن هذا عندما أخبر بما في كتاب آل عمرو بن حزم، روى ذلك عنه سعيد بن المسيب، كما عند عبد الرزاق وغيره. وقد ذكرنا في غير هذا الموضع عند التعليق على قول المصنف: «وأما بيع الفضة بالذهب بين المسلمين نسيئة: أحرامٌ هو أم لا؟ فقد روي فيه عن طلحة مازوي» أن المجتهد إذا أفتى في مسألة بقول نعلم يقيناً أنه لم يبلغه فيها الدليل على خلاف قوله - كما هو الحال هنا - فإنه لا يُعتدُّ بمثل هذا، ولا يُعتدُّ قوله هنا خلافاً في المسألة، خاصة إن رجوعه عن فتواه الأولى، وإفتاؤه بما يتضمَّن الدليل الذي لم يكن عليم به أولاً.

لكن ليس ههنا يكمن الإشكال في نظري - يعني: في كون ما ذكره المصنف من الاتفاق منقوضاً بما روي من رجوع عمر رضي الله عنه، وإنما الإشكال فيما نص عليه هو نفسه كما في «تكملة أبي رافع للمحلى» (١٠/٤٣٦ مسألة ٢٠٣٧) عند كلامه على دية الأصابع، حيث قال: «... وقالت طائفة: فيه القود، أو لدية، فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمد في ذلك، ثم رجعنا إلى الخطأ في ذلك، فلم نجد إجماعاً مُتَقِيناً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك، ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون الثلث؛ فطائفة قالت: هي في مال الجاني. وطائفة قالت: هي على عاقلته، فلم نجد إجماعاً منهم أيضاً في هذا، ولم يجز أن يلزم الجاني غرامة لم يُوجبها عليه نصٌّ، ولا إجماعٌ، بل قد أسقط الله تعالى عنه الجُناح يقيِّن في ذلك، ولم يلحُضْ أأن تلزم عاقلته غرامة في ذلك بغير نصٍّ، ولا إجماع، بل النصُّ مُنْقِطٌ عنهم ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ فبطل يقيِّن أن يجب في الخطأ في ذلك شيء؛ لأنه لا نصٌّ يُبين هذه العشرة على مَنْ هي... إلخ» كلامه.

١٣٦٧. وا تَقُولُ أَفِي سَلَفِي [ كُلُّهَا ] <sup>(١)</sup> تِسْعَةُ أَعْشَارٍ (عُشْرٍ) <sup>(٢)</sup> الدِّية <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.
١٣٦٨. (واخْتَلَفُوا) <sup>(٥)</sup> فِي أَكْثَرِ إِلَى تَمَامِ عُشْرِ الدِّيةِ فَقَطْ.
١٣٦٩. وا تَقُولُوا أَنْ فِي الْبِنْصَرِ كُلُّهَا سِتَّةُ أَعْشَارٍ عُشْرِ الدِّيةِ.
١٣٧٠. واخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ إِلَى تَمَامِ عُشْرِ الدِّيةِ فَقَطْ <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.
١٣٧١. وا تَقُولُوا أَنْ فِي الْخِنْصَرِ كُلُّهَا يَنْصَفُ عُشْرِ الدِّيةِ.

= ففي هذا النص دليل على أنه رحمه الله لم يكن يرى في الخطأ في الجناية على الأصابع شيئاً أصلاً، كما أنه لم يجد إجماعاً عَمَقُماً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك!

فائدة: في «تكملة العبدري» [مخطوط، (١٠٩ - ب)] بعد أن ذكر المصنف اختلافهم الشديد في دية الأصابع، مع وجود النص فيها عن رسول الله ﷺ، قال: «أفلا يستحي مُدَّعي لإجماع فيما لا نص فيه، وهذا والله فيما فيه نص! وقد رجح عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى قولنا، كما رُوينا من طريق عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري، عن ابن المسيب، قال: قضى عمرُ بقضاء في الأصابع، ثم أُخْبِرَ بكتاب كتبه النبي ﷺ لآلِ حِزْمٍ: «في كل إصبع مما هنالك عُشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». فأخذه وتركَ الأول.

وليعلم السامعون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية في الخطأ، وأعجب ذلك مَنْ لا يرى الدية في العمد أصلاً، ولا يراها إلا في الخطأ! فعكس الحق عكساً، والحمد لله تعالى على السلامة. اهـ. وانظر: «المحلى» (٤٣٧/١٠).

- (١) سقطت من «ق» و «ع» أيضاً.
- (٢) وهي في «ق» و «ع» أيضاً.
- (٣) كذا في «ق» و «ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» فقط و هو خطأ.
- (٤) سقطت هذه العبارة من «ز».
- (٥) في «ق»: «واخْتَلَفَ».
- (٦) في «ق» فيه ، و سقطت من «ز».
- (٧) الزيادة بين القوسين كلها في «ز» و «ق» أيضاً.

١٣٧٢. واختلفوا في أكثر إلى تمام عشر الدية فقط<sup>(١)</sup>.

١٣٧٣. واتفقوا أن كل ما أصيب من المرأة: ففيه نصف ما ذكرنا من الرجل<sup>(٢)(٣)</sup>.

١٣٧٤. واختلفوا في مساواته؛ إلى ثلث الدية فقط (أم لا؟)<sup>(٤)</sup>.

١٣٧٥. ولم يتفقوا<sup>(٥)</sup> في القسامة على شيء يمكن جمعه.

١٣٧٦. ولا في الساحر، ولا في تارك الصلاة<sup>(٦)</sup>.

١٣٧٧. واتفقوا أن في ذهاب نفس المسلم خطأ الدية كاملة.

١٣٧٨. وأن في ذهاب البصر من كلتا العينين<sup>(٨)</sup> من المسلم: الدية كاملة، إذا ذهب<sup>(٩)</sup> خطأ.

(١) هذه العبارة والتي قبلها سقطتا من «ز».

ولعله بسبب تشابه ألفاظ هذه العبارات المتتالية اختلط الأمر على من اختلط عليه من النسخ؛ فأسقط بعضهم شيئاً من أولها ليعقبا على آخرها والعكس.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «فيه نصف كل ما ذكر للرجل».

(٣) هكنا سياق العبارة في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا أن كل ما ذكرنا من الرجل ففيه من المرأة نصف الدية».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً وأوهي في «ق».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «واتفقوا فلم يتفقوا»!

(٦) هكنا كُتبت هذه الكلمة في «خ» بخط غليظ، كسائر عناوين الأبواب، وفي «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر متن الكتاب.

(٧) في «جو» «ز»: «ولم يتفقوا في الساحر، ولا في تارك الصلاة على شيء يمكن جمعه».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «البصيرتين».

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ذهبت».

١٣٧٩. وأن في ذهابِ العقلِ منه بالخطِ: الدِّيةُ كاملةٌ.

١٣٨٠. وأن في أصابعِ اليدينِ العَشْرِ كُلِّها<sup>(١)</sup>، إذا ذَهَبَتْ<sup>(٢)</sup> بخطِ، وهي كُلُّها سليمةٌ: الدِّيةُ كاملةٌ.

١٣٨١. وأن في أصابعِ الرِّجلينِ كذلك الدِّيةُ كاملةٌ.

١٣٨٢. وأن في أنفه إذا اسْتُوعِبَ [جذعاً]<sup>(٣)</sup> وهو سليمٌ، بخطِ: الدِّيةُ كاملةٌ.

١٣٨٣. وأن في الشَّمتينِ منه كذلك: الدِّيةُ كاملةٌ، إذا اسْتُوعِبَتْ<sup>(٤)</sup> بخطِ.

١٣٨٤. وأن في جميعِ الأسنانِ والأضراسِ منه، إذا اسْتُوعِبَتْ كُلُّها وهي سليمةٌ، بخطِ: ثلاثة أخماسِ الدِّيةِ.

١٣٨٥. واختَلَفُوا في أزيدَ، إلى ديةِ كاملةٍ، وثلاثة أخماسِ ديةِ زائدةٍ<sup>(٥)</sup> (فقط)<sup>(٦)</sup>.

١٣٨٦. وا تَقْفُوا أن في اللِّسانِ السَّليمِ لثا طقٍ، إذا اسْتُوعِبَ كُلُّهُ مِنَ الْمُسْلِمِ الحُرِّ، بخطِ: الدِّيةُ كاملةٌ.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «منه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إذا ذهب».

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، ومكانها في «ز»: «كله».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «استوعبها»، وفي «ز»: «استوعبها».

(٥) في «ب»: «كاملة»، وسقطت من «ز».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

١٣٨٧. وَاتَّقُوا أَنْ فِي الدُّسْلِبِ إِذَا كُسِرَ، فَتَقْبِضَ <sup>(١)</sup> وَذَهَبَ مَشْيُهُ، مِنْ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ، خَطَأً: الدِّيَّةُ كِلْدَةً.

١٣٨٨. (وَاتَّقُوا أَنْ فِي الذَّكْرِ السَّلِيمِ الَّذِي يَنْتَشِرُ، إِذَا اسْتُوعِبَ كُلُّهُ بِخَطَأٍ، مِنَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ <sup>(٢)</sup>)، بِشَرَطِ أَنْ تَبْقَى الْأَثْيَانِ بَعْدُ سَالِمَتَيْنِ: الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ <sup>(٣)</sup>).

١٣٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ فِي الْأَثْيَيْنِ فِي <sup>(٤)</sup> كُلِّ حَالٍ، إِذَا أُصِيبَتْ خَطَأً مِنَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ - بَقِيَ الذَّكْرُ بَعْدَهَا أَوْ لَمْ يَبْقَ -: الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ.

١٣٩٠. وَاتَّقُوا أَنْ لِلدِّيَّاتِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ عَقْدَةٌ.

١٣٩١. ثُمَّ اخْتَلَفُوا <sup>(٥)</sup>: أَعْلَى عَاقِلَتِهِ أَمْ عَلَيْهِ؟

١٣٩٢. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ: أَيْلِزُهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

١٣٩٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَمْدِ - بَعْدَ لَأَكْلٍ <sup>(٦)</sup> - ذَلِكَ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّهِ إِجْمَاعِيهِ.

١٣٩٤. وَاتَّقُوا أَنْ الْمَرْأَةُ يَلِزُ مُهَا فِي <sup>(٧)</sup> ذَلِكَ مَا يَلِزُ مُلْجَلًا.

(١) يعني: تَبَيَّسَ وَانْجَمَعَ.

(٢) «الحر»: زيادة من «ز» و«ع».

(٣) وهي بنحوها في «و» «ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» وفي «:» «من وفي» «ز» «على»

(٥) في «ب» و«ز»: «ثم اختلفوا فيه».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ع» أ أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «من».

١٣٩٥. واخْتَلَفُوا فِي [كُلِّ] (١) ذَلِكَ: أَيْلَزَمَ مَنْ بَلَغَ والمجنونَ فِي عَمْدِهِمَا (كما يَلْزِمُهُمَا وَيَلْزَمُ غَيْرَهُمَا) (٢) فِي الْخَطَا؟

١٣٩٦. واخْتَلَفُوا فِي عَمْدِهِمَا وَخَطِيئَتِهِمَا (٣): أَعْلِيَهُمَا أَمْ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا؟

١٣٩٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ فِي كُلِّ مَا قُلْنَا فِيهِ كَا مَبْلُوقٌ لِرَجُلٍ؛ أَنَّ مَا أُصِيبَ (٤) مِنْ ذَلِكَ بِخَطِيئَةٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - مِنْ [الْمَرْأَةِ] (٥) الْمَلْئِمَةِ (٦) الْحَزَّةُ: نِصْفُ الدِّيَةِ.

١٣٩٨. وَلَمْ يَتَّفَقُوا عَلَى إِيْجَابِ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا أَصْلًا.

١٣٩٩. وَلَيْسَ فِي الْإِنْسَانِ زَوْجَانِ مِنْ أَعْضَائِهِ إِلَّا وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ فِيهِمَا (٨) الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، حَتَّى الشُّفْرُ (٩)، وَأَشْرَافُ الْأَذْنَيْنِ، وَإِفْضَاءُ الْمَرْأَةِ (١٠)، وَمِثْلُ الْوَجْهِ (١١)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» «و» فِي خَطِيئَتِهِمَا.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» «فِي».

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «فِيمَا أُصِيبَ»، وَفِي «ع»: «وَأُصِيبَ».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «السَّيِّئَةُ» وَهُوَ خَطَا، وَصَحَّحَهَا فِي «ط».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَفِي «خ» وَ«و»: «فِيهَا».

(٩) كَذَا فِي «ز»، وَفِي «خ» وَ«ب»: «الشَّعْر». وَشُفْرُ الْمَرْأَةِ هُمَا اللَّحْمَانِ الْمُحِيطَانِ بِفَرْجِهَا. وَلَا أَدْرِي هَلْ لَذَكَرِ الشَّعْرَ هُنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ وَجْهٌ، أَمْ أَنَّهُ مَجْرُ دَهْشِيفٍ مِنَ الْمُثَبِّتِ؟ وَانْظُرْ تَعْلِيلَنَا الْقَادِمَ عَلَى قَوْلِهِ فِي نَفْسِ الْعِبَارَةِ: «وَفِي إِفْضَاءِ الْمَرْأَةِ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَلَا أَدْرِي مَا هُمَا الزَّوْجَانِ الْمُقْصُودَانِ فِي إِفْضَاءِ الْمَرْأَةِ؟ وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ شُفْرَيِ الْمَرْأَةِ يَقْطَعَانِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَهُ أَهْلٌ.

(١١) هُوَ انْفِتَالُ الْوَجْهِ، وَمِثْلُهُ إِلَى نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ.

وقال آخرون<sup>(١)</sup>: لا شيء في ذلك كله إذا<sup>(٢)</sup> كان خطأ<sup>(٣)</sup>.

١٤٠٠. واختلّفوا فيما أصاب المرء برجله خطأ: أفيه ضمان، أم دية، أم غرم، أم لا [شيء]؟<sup>(٤)</sup>

١٤٠١. واختلّفوا في إثلاف الصبي والأحمق ما لا دفعه إليهما<sup>(٥)</sup> صاحبه: أعليهما<sup>(٦)</sup> ضمان أم لا؟

١٤٠٢. واختلّفوا أيضاً فيما كان من كل ذلك بعمد:

- فلو جَب قوم في ذلك القصاص، حتى في الإفضاء بحديدة.

- ومنَعَ آخرون من القصاص إلا في بعض ذلك، فهو أوجبوا غرامات.

- ومنَعَ مهاجرون بما ليس هذا الكتاب مكان ذكره.

١٤٠٣. واختلّفوا هل يُقَادُ الذمي من المسلم، والحر من العبد، والعبد من الحر<sup>(٧)</sup>، والذكر من الأنثى، والأنثى من الذكر، والابن من أبويه وأجداده أم لا، في الخفي فما د ونها؟

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وقال قوم».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا إذا»، وهو خطأ.

(٣) في «ب» و«ز»: «بخطأ».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إليه».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أعليه».

(٧) هكذا العبارة في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «هل يُقَادُ الذمي من المسلم الحد والعبد ومن الحر» وهي عبارة قلقة كما ترى.

١٤٠٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي عَيْنِ الْأَعْيُنِ، وَسَمِعَ ذِي الْأُذُنِ الصَّمَاءِ، وَالْيَدِ السَّلِيمَةِ مِنَ الْأَشْلِ؛ إِذَا أُصِيبَ كُلُّ ذَلِكَ بِخَطَأٍ<sup>(١)</sup> مِنْ مُسْلِمٍ حُرٍّ، وَكَانَ الْمُصِيبُ ذَا عَاقِلَةٍ: نِصْفَ الدِّيَةِ.

١٤٠٥. وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْمَامٍ<sup>(٢)</sup> الدِّيَةِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

١٤٠٦. وَاخْتَلَفُوا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا إِذَا أُصِيبَ وَهُوَ غَيْرُ سَلِيمٍ<sup>(٣)</sup>، أَوْ أُصِيبَ بَعْضُهُ<sup>(٤)</sup>.

١٤٠٧. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى - كَمَا قَدْ مَنَّا -: ثُلُثُ الدِّيَةِ.

١٤٠٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ<sup>(٥)</sup>.

١٤٠٩. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ: نِصْفَ الدِّيَةِ<sup>(٦) (٧)</sup>.

(١) فِي «ب»: «إِذَا أُصِيبَ خَطَأً»، وَفِي «ز» «وَإِذَا أُصِيبَ خَطَأً» وَفِي «ع»: «إِذَا أُصِيبَ ذَلِكَ خَطَأً».

(٢) فِي «ب» «وَز» وَفِي «تَمَام».

(٣) كَذَا فِي «خ» وَ«يُفِي» وَ«مُسْلِم» ، وَقَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ فِي «خ» فَضَرَبَ عَلَيْهَا النَّاسُ وَأَثَبَتْ مَكَانَهَا: «سَلِيم».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بَعْضُهُ».

(٥) هَكَذَا هُوَ مَوْضِعُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَفِي «و». وَتَأَخَّرَتْ فِي «خ» إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ: نِصْفَ الدِّيَةِ»، وَجَاءَتْ فِي زَيْدِ الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا أَعْنَى: مَرَّةً بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى...» إلخ، وَمَرَّةً أُخْرَى بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا...» إلخ.

(٦) فِي «ز»: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ».

(٧) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَشَفَةِ السُّفْلَى، وَالشَّفَةِ الْعُلْيَا كُلَّهُ تَخْلِيطًا (كَذَا)، وَلَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ=



= مسعود: في إحدى الشَّقَتَيْنِ نصف الدية - سواء في ذلك العُليا والسفلى - ومذهب زيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، والزهر في العليا: ثلث الدية، وفي السفلى: ثلث الدية<sup>(١٠)</sup>، والله أعلم. اهـ.

قلت أقما ما يتعلق بالاتفاق على وجوب ثلث الدية في السفلى فصحيح، وليس في كلام المصنف هنا ما يخالفه، وليس فيعليقني خلا فهم في أكثر من ذلك، بل قد ذكر بعدها مباشرة أنهم اختلفوا في أكثر، ومقصود المصنف - كما تبيننا عليه مراراً - هو ذكر القدر المتفق عليه بينهم، ولا يلزم من ذلك أن يكون نفس هذا القدر المتفق عليه هو قول كل واحد منهم على الانفراد، والقدر المتفق عليه بينهم هنا في الشقة السفلى - والذي هو أقل ما قيل فيها - هو الثلث.

وأما ذكره الرِّيمي فيما يتعلق بالعليا، وكون مذهب زيد، وسعيد بن المسيب، والزهر في فيها: ثلث الدية أيضاً؛ فاعتراض صحيح، وكان حق المصنف أن يذكر أقل ما قيل فيها أيضاً كما فعل في السفلى. وإن كان ذلك لا يجيء إلا على عبارات «خ» و«ب» و«ق» التي اخترناها لثباتها، دون ما جاء في «ز»؛ إذ قوله في «ز» «واتفقوا أن في العليا كذلك، واختلفوا في أكثر»، يعني أن القدر المتفق عليه بينهم في العليا هو كالقدر المتفق عليه بينهم في السفلى؛ والذي هو الثلث، مع اختلاف فهم في كثير من الحلقين. وقد كنت أثبت عبارة «ز» أولاً لهذا السبب، ثم استخرت الله عز وجل فتراجعت عن ذلك؛ أولاً: لاتفاق سائر النسخ والأصول على ذكر نصف الدية مع الشقة العليا، وثانياً: لكثرة التحريف والسقط الذي قابلته في النسخة (١)، مما يجعل تقديم لفظ أو عبارة فيها يحتاج إلى تمهل وترو شديد. تنبيه: هذا الموضوع مما خالف فيه المصنف بحكاية الاتفاق ما اختاره هو وقَّره في موضع آخر؛ فقد قال رحمه الله كما في تكملة أبي رافع للمحلى (١٠/٤٤٦): «ولا يصح في الشَّقَتَيْنِ نصٌّ، ولا إجماع أصلاً، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ، والأموال محرمة، وأصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي قد خالفوا ههنا زيد بن =

(\*) كذا، والصواب أن يُقال: وفي السفلى ثلث الدية؛ فإنه هو المروي عن زيد رضي الله عنه، والمحكي عن سعيد والزهرى؛ كما عند ابن المنذر في الأوسط وغيره.

١٤١٠. ولم يُتَّفَقْ<sup>(١)</sup> في الجناية على الحيوان بما يُمكن جَمْعُهُ.




---

= ثا ب، و خالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع فلو اجب في الشفتين: القود في العمد أو المفاداة؛ لأنه جرح، وأما في الخطأ فلا شيء لرفع الجناح عن المخطئ، وتحريم الأموال إلا بنص، أو إجماع وبالله تعالى التوفيق». اهـ.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» قولهم يتفقوا.

## ٥٣- الصيد والذباح والضحايا والعقيقة، وما يحل أو يحرم، (والمضطر، واللباس، وسنن شتى) (١)

١٤١١ اتفقوا أن ما يصيده (٢) المسلم، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران (٣)، ولا مُحرَّم (٤)، ولا [لا] (٥) في الحرم بمكة (٦) والمدينة، ولا زنجيتاً ولا أغلف (٧)، ولا جُنْباً بكليه المعلم الذي ليس أسود، ولا عَلمه غير مسلم (٨)، وقد صاد ذلك الكلب (الصَّيْد) (٩) الذي أُرْسِلَ عليه ثلاث مرَّات متواليات، ولم يأكل مما صاده شيئاً ولا وَلَغَ في دمه، فَقَتَلَ الكلب الذي ذكرنا الصَّيْد الذي رُسِلَ عليه مالِكُه الذي وَصَفْنَا، أو جَرَحَه، وكان ذلك الصَّيْدُ ممَّا يُؤْكَلُ لحمه، ولم يَمْلِكْهُ أَحَدٌ قَبْلَ ذلك، فَقَتَلَهُ الكلب قَبْلَ أن يُذْرِكَ سيده المُرسِلُ له ذكاته، ولم

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «تصيد»، وفي «ع» بغير نقط.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» بغير الباء وبغير نصب، وفي «ق»: «سكراناً».

(٤) كذا في «ز» و«ع»، وفي باقي النسخ: «محرمًا» بالنصب.

(٥) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، و«ع»: «ولا في حرم مكة».

(٧) بعدلها في «خ» و«ع» زيادة: «ولا حلفاء»! وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق»، ولا أدري ما

وجهها!

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «المسلم» بالالف واللام.

(٩) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا وَلَعَ فِي دِمِهِ، وَلَا أَعَانَهُ عَلَيْهِ سَبْعٌ، وَلَا كَلَبٌ آخَرُ، وَلَا مَاءٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا تَرَدَّى، وَكَانَ الْمُرْسِلُ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ بَعِينُهُ<sup>(٢)</sup>، وَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى حِينَ إِرْسَالِهِ، وَلَمْ يُرْسِلْ<sup>(٣)</sup> مَعَهُ [عَلَيْهِ]<sup>(٤)</sup> أَحَدٌ غَيْرُهُ: أَنْ أَكَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالًا، وَأَنَّ ذَكَاتَهُ تَامَةٌ.

١٤١٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَا قَتَلَهُ الْكَلَبُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْلَمٍ، وَكُلُّ سَبْعٍ مِنْ طَيْرٍ أَوْ ذِي<sup>(٥)</sup> أَرْبَعٍ غَيْرِ مُعْلَمٍ وَلَهُمْ زَكَاةٌ<sup>(٦)</sup> فِيهِ حَيَاةٌ أَوْ صِلَاً فَيَذَرُ<sup>(٧)</sup> نَتْنَهُ لَا يُوَكَّلُ. ١٤١٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعْلَمَ كَمَا ذَكَرْنَا، عَلَى صَيْدٍ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ أَذَرَ كَهَ حَيْلٍ بِيَدِهِ: إِنَّهُ إِنْ ذَبَحَهُ، وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ)<sup>(٨)</sup>: حَلَّ أَكْلَهُ<sup>(٩)</sup>.

١٤١٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّيْدِ يُذَرُّهُ الصَّائِدُ حَيًّا، وَلَيْسَ مَعَهُ مَا<sup>(١٠)</sup> يُذَكِّبُهُ

(١) كَانَ يُصِيبُهُ الصَّائِدُ لَهُ إِصَابَةٌ غَيْرُ قَاتِلَةٍ؛ فَيَسْقُطُ فِي الْمَاءِ، فَيَكُونُ الْمَاءُ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ.

(٢) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» «وَكَانَ لِلْمُرْسِلِ الَّذِي أَرْسَلَهُ بَعِينُهُ»! وَفِي «ع»: «وَكَانَ لِلْمُرْسِلِ الَّذِي أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ بَعِينُهُ»، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَانْظُرْ (مَسْأَلَةُ ١٠٧٧) مِنْ «الْمَحَلِّ» (٤٦٥/٧).

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَلَمْ يَرْسَلْهُ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «ذَوِي».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ل» وَ«ك»: «بِتَجَنُّبِهِ»، وَهِيَ «ع» بِغَيْرِ نَقْطٍ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «فَبَذَكَاتَهُ» أَوْ «فَذَكَاتَهُ».

(٨) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «حَلَّ لَهُ أَكْلَهُ».

(١٠) فِي «ب»: «وَلَيْسَ مَعِينًا» وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِرٍ، وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي «ط» إِلَى مَا أَثْبَتَاهُ.

(به) <sup>(١)</sup>، فَتَرَكَ الْكَلْبَ فَقَتَلَهُ <sup>(٢)</sup>؛ فقال إبراهيمُ النَّحْعِيُّ <sup>(٣)</sup>: «يُؤْكَلُ».

١٤١٥. وَاتَّقُوا أَنَّ الْكَلْبَ إِذَا بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِذَا أُطْلِقَ انْطَلَقَ، أَوْ <sup>(٤)</sup> وَقَفَّ تَوَقَّفَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِمَّا <sup>(٥)</sup> يَصِدُّ، وَلَا وَلَغَ فِي دَمِهِ، فَهَعَلَ (ذَلِكَ) <sup>(٦)</sup> ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ: فَقَدْ صَدَّ رَمَاهُ يَجْلُ كُلُّ مَا قَتَلَ إِذْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup>، وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [عَلَيْهِ] <sup>(٨)</sup> مُرْسِلُهُ، وَكَانَ مُرْسِلُهُ مَالِكُهُ <sup>(٩)</sup> بِحَقِّ - كَمَا قَدْ مَنَّا - [مَا لَمْ يَأْكُلْ ذَلِكَ الْكَلْبُ، وَلَا وَلَغَ فِي دَمٍ مَا صَادَهُ] <sup>(١٠)</sup>.

١٤١٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَكْلِ مِمَّا أَكَلَ (مِنْهُ) <sup>(١١)</sup> أَوْ وَلَغَ فِي دَمِهِ، وَفِي عَزْدَتِهِ (إِلَى لَا كَلْبِي) <sup>(١٢)</sup>: أَدْيُطْلُ بِذَلِكَ تَعْلِيمُهُ أَمْ لَا؟

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «يقتله».

(٣) قال ابن المنذر في «الإشراف» (٣/ ٤٥٥): «وكان النحعي يقول: إذا لم يكن معك حديد، فأرسل عليه الكلاب حتى تقتله. وبه قال الحسن البصري» اهـ. وانظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٩٣/ ١٥).

(٤) في «ب» و«ز» و«ع»: «وإذا»، وفي «ق» و«و» و«ذ»: «وإذا».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «ما».

(٦) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «أرسله عليه»، وفي «ع»: «أرسله عليه ماله».

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «مالك» بغير هاء.

(١٠) سقط هذا التقيد من «ق» أيضاً، ويحتمل أن يكون ابن القطان كان قد اكتفى بالنقل إلى

هنا؛ كما هي عادته في كثير من المواضع. وهي في «ز»، إلا أنها هنا: «ولا ولغ مما

صاده»!

(١١) وهي في «ز» أيضاً.

(١٢) وهي في «ز» أيضاً.

١٤١٧. (وفي أكل ما قتل البازي / وغير الكلب - وإن كانت معلمة - :  
أيجل ذلك أم لا؟) (١).

١٤١٨. واتفقوا أن ما صاد كما ذكرنا؛ مشرك - ليس مسلماً، ولا نصرانياً،  
ولا مجوسياً، ولا يهودياً فقتله الكلب، أو غير الكلب: أنه لا يؤكل.

١٤١٩. واختلفوا فيما لحّد ب (٢) المجوسي، وطبائي، أو اسطرابي،  
واليهودي، والمرتب على الحكم (٣) الذي قد منا: أي كل أم لا؟

١٤٢٠. وكذلك اختلفوا فيما صاد (٤) من لم يبلغ من المسلمين، والسكران  
منهم.

١٤٢١. واتفقوا أن من أرسل سَهْمَهُ، أو رُمَحَهُ، من المسلمين، العاقلين،  
البالغين، المالكين لما أرسل (٥) من ذلك، (ما) (٦) لم يكن زنجياً، ولا أغلف، ولا  
جُبياً (٧)، فسَمَى الله عز وجل، واغتمد صيداً بعينه لم يملكه أحد قبله مما يحل  
(له) (٨) أكله، فصادف مقتله فمات: أنه يحل أكله، ما لم يغيب (٩) عنه، أو يُتَّين.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «فيما صاده».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «حكم» بغير الألف واللام.

(٤) في «ب» و«ز»: «صاده».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أي وفي «ق»: «ما أرسل»، وفي «ب»: «لما أرسلوا».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لم يكن».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أي وفي «ب»: «مجيباً».

(٨) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) كذا في «ق» و«ع»، وفي «خ»: «يتب» أو كلمة نحوها، وفي «ب»: «بيت»، وقد  
أصلحها في «ط» إلى ما أثبتناه. وانظر: (مسألة ١٠٧٢، ١٠٧٣) من «المحلى».

١٤٢٢. وَاتَّقُوا أَنْ الْغَنَمَ تُؤْكُلُ، إِذَا ذَبَحَهَا مَالِكُهَا، أَوْ ذَابَحَ<sup>(١)</sup> بِأَمْرِ مَالِكِهَا وَكَانَ مُتَوَلِّي<sup>(٢)</sup> الذَّبْحَ مُسْلِمًا، عَاقِلًا، بَالِغًا، غَيْرَ سَكَرَانَ، وَلَا زَنِجِيٍّ، وَلَا أَغْلَفَ، وَلَا آتِيٍّ، وَلَا جُنُبٍ، وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ ذَبَحَ إِيَّاهَا، وَهُوَ مُسْتَقْبِلٌ لِلْقِبْلَةِ، وَأَلْقَى الْعُقْدَةَ إِلَى فَوْقِ<sup>(٣)</sup>، وَفَرَى الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا، وَالْحُلُقُومَ كُلَّهُ، وَالْمَرِيءَ كُلَّهُ، وَلَمْ يَزِفْ يَدَهُ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ [كُلِّ]<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>، بِحَدِيدَةٍ غَيْرِ مَغْصُوبَةٍ، وَلَا مَسْرُوقَةٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مُفَاخَرَةً<sup>(٦)</sup>، أَيْ عَلَى طَرِيقِ الْفَخْرِ.

١٤٢٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ ذَبَحَ - كَمَا ذَكَرْنَا - بِكُلِّ شَيْءٍ يَقْطَعُ قَطْعَ السَّكِينِ، مَا عَدَا الْعِظَامَ، وَالْأَسْنَانَ، وَالْأظْفَارَ: فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ.

إِلَّا أَنَّا رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(٧)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....

(١) فِي «ب»: «ع» وَهِيَ مَصْحُفَةٌ مِنْ «ذَابَحَ» بِلَا شَكٍّ وَأَرَادَ تَصْحِيحَهَا فِي «ط» فَجَعَلَهَا: «رَاعَ» أَوْ فِي «ز» مَكَانَ قَوْلِهِ «أَوْ ذَابَحَ»: «أَوْ ذُبَحَتْ».

(٢) كُنَّا فِي «ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «الْمُتَوَلِّي» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٣) كُنَّا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «إِلَى أَسْفَلٍ»، وَأُظْهِنَ خَطَأً. وَقَدْ قَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (٤٣٩/٧): «وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ: إِنَّ أَلْقَى الْعُقْدَةَ إِلَى أَسْفَلٍ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَلَا نَعْلَمُ لِابْنِ الْقَاسِمِ أَحَدًا أَقْبَلَهُ قَالَ بِهِذَا الْقَوْلَ». اهـ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) فِي «ع»: «حَتَّى فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ».

(٦) فِي «ب»: «الْمَعَاوَرَهُ» بِغَيْرِ نَقْطِ الْفَاءِ، وَفِي «ز» وَ«ع»: «مَعَاوَرَةً»، وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ. وَانْظُرْ: مَا سَيَأْتِي أَيْضًا أَفْقَرَةً (١٤٢٦).

وَقَدْ رَوَى فِي هَذَا حَدِيثٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (ح ٣٧٥٤) وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْيَمِينِ أَنْ يُؤْكَلَ».

(٧) كَذَابِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا: «عَمْرٌ»، وَفِي «ب»: «ابْنُ عَمْرٍ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَالْأَثَرُ عَزَاهُ فِي «كَتَرِ الْعَمَالِ» إِلَى «عَبْدِ الرَّزَاقِ»، وَهُوَ عِنْدَ «ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» أَيْضًا =

(أنه) <sup>(١)</sup> قال: «لا ذكاة إلا بالأسل»؛ يعني: ما عُملَ من الحديد.

١٤٢٤. واتَّفَقُوا أَنَّ مَا ذَبَحَ الْعَبْدُ (المسلم) <sup>(٢)</sup>: فهو كالذي يذبح الحر، ولا فرق.

١٤٢٥. ولا أعلم خلافاً في أكل ما ذبحت المرأة المسلمة، البالغة، العاقلة، على الشروط التي ذكرنا في القول، ولا أقطع <sup>(٣)</sup> أنه إجماع <sup>(٤)</sup>.

= (رقم ٢٠١٦٦) عن الزهري موقوفاً عليه رضي الله عنه.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) سقطت من «ل» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «على».

(٤) قال في «المحلى» (٤٥٣-٤٥٤): «سأله: وتذكية المرأة لحائض وغير الحائض، والزنجي، والأقلف، والأخرس، والفاسق، والجنب، والآبى، ومطبخ أو نجر لغير القبلة عمداً أو غير عمد: جائزاً كلها، إنا ذكوا أو سَمَّوْا على حسب طاعتهم بالإشارة من الأخرس، ويُسمَّى الأعجمي بلغته. ثم قال: وفي كل ما ذكرنا خلاف... ومن طريق أبي أشبة: نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين: أنه كان إذا سُئِلَ عن ذبيحة المرأة والصبي لا يقول فيهما شيئاً» اهـ.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٨/١٦) تعليقاً على خبر جارية كعب بن مالك رضي الله عنه، وإجازة رسول الله ﷺ ما ذبحته: «... وفي هذا الحديث من الفقه إجازة ذبيحة المرأة، وعلى إجازة ذلك جمهور العلماء والفقهاء بالحجاز والعراق، وقروى عن بعضهم أن ذلك لا يجوز منها إلا على حال الضرورة وأكثرهم يُجيزون ذلك، وإن لم تكن ضرورة إذا حسنت الذبح» اهـ.

وحكى ابن حجر في «الفتح» (٦٣٢/٩) عن ابن التين: «أنَّ محمد بن عبد الحكم عزا لمالك رحمه الله القول بالكراهة. قال الحافظ: وفي وجهٍ للشافعية يُكره ذبح المرأة للأنثى» اهـ.

قلت: وفي كلام بعضهم تقييد الجواز، وعدم الكراهة بإطاعة المرأة وقوتها على الذبح.



١٤٢٦. واختَلَفُوا فيما يَذْبَحُ<sup>(١)</sup> الصَّبِيُّ، وَالشَّكَرَانُ، وَالزَّنَجِيُّ، وَالْأَغْلَفُ، وَالْجُنْبُ، وَالسَّارِقُ، وَالْغَاصِبُ، وَالْآبِقُ، وَالْمُرْتَدُّ إِلَى دِينِ كِتَابِي - (أَيُّ دِينٍ). قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهَ<sup>(٢)</sup>: تُوْكِلُ ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ مِنْ دِينِ كِتَابِي إِلَى دِينِ كِتَابِي<sup>(٣)</sup> - وَتَارِكُ التَّسْمِيَةِ خَطَاً أَوْ عَمْدًا، وَأَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ بِأَلَةٍ مَغْصُوبَةٍ أَوْ مَسْرُوقَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ (صَاحِبِهَا)<sup>(٤)</sup>، مَالِكِ الْمَذْبُوحِ - بِعَمْدٍ أَوْ خَطَاً - أَوْ لِمُفَاخَرَةٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ ذَبْحِ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

١٤٢٧. وَاختَلَفُوا فيما صَيَّدَ بِكَلْبٍ أَسْوَدَ، وَفِيمَا ذُبِحَ<sup>(٦)</sup> بَعَظَمٍ، أَوْ طُفْرِ مَنَزْوِعٍ<sup>(٧)</sup>، وَفِيمَا صَيَّدَ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَا فَمَاتَ.

١٤٢٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ ذُبِحَتِ الْغَنَمُ كَمَا قَدْ مَنَاحَلْ كُلُّهَا .

(١) فِي «ب» وَ«ز»: ذَبَحَ .

(٢) الَّذِي وَجَدْتَهُ عَنْ إِسْحَاقَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَبِيحَةِ الْمُرْتَدِّ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ خَاصَّةً؛ كَمَا فِي «مَسَائِلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقُ» لِلْكُوسَجِ (رَقْم ٢٨٢٠): «قُلْتُ (أَيُّ الْكُوسَجِ): ذَبِيحَةُ الْمُرْتَدِّ؟ قَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَذَبِيحَتُهُ جَائِزَةٌ. ثُمَّ قَالَ إِسْحَاقُ: كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، خَالَفَ هَؤُلَاءِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ» اهـ. قُلْتُ: وَانْظُرْ لِمَذْهَبِ الْأَوْزَاعِيِّ «الرَّدُّ عَلَى سِيرِ الْأَوْزَاعِيِّ» (ص ١١٦)، وَ«الْأَم» (٣٦٤/٨).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٥) فِي «خ»: «الْمُفَاخَرَةُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَفِي «ب»: «الْمُعَاْفَرَةُ»، وَفِي «ز»: «الْمُعَاْفَرَةُ»، وَكُلُّ هَذَا تَصْحِيفٌ لِمَثَبِ .

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «ذُكِّي»، وَالْمَثَبُ أَوْجَهٌ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «هَرُوعٌ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

١٤٢٩. وَأَتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ نُجِرَتِ الْإِبِلُ - كما ذكرنا - في اللَّبَنَةِ<sup>(١)</sup>: أَنَّهَا تُؤْكَلُ.

١٤٣٠. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا الْإِبِلَ ، إِذَا نُجِرَ: أَيُّ زُكْلٍ<sup>(٢)</sup> أَمْ لَا؟

١٤٣١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ ( أَوْ نُجِرَتْ ، بِسَبِيلٍ إِلَى جَمْعِهِ.

١٤٣٢. وَفِي الْإِبِلِ إِذَا ذُبِحَتْ: أَمْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟<sup>(٣)</sup>.

١٤٣٣. وَأَتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا ذُبِحَ الصَّيْدُ الَّذِي يُلَوِّكُ حَيًّا كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ يُؤْكَلُ.

١٤٣٤. وَاخْتَلَفُوا إِنْ نُجِرَ<sup>(٤)</sup>.

١٤٣٥. وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ أَكْلِ مَا ذُبِحَ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي دَانَ آبَاؤُهُ<sup>(٥)</sup>

بِدِينِ النَّصَارَى قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا<sup>(٦)</sup>، أَوْ أَكَلَ<sup>(٧)</sup> مَا ذُبِحَ الْيَهُودِيُّ الَّذِي دَانَ آبَاؤُهُ<sup>(٨)</sup> بِدِينِ الْيَهُودِ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا،

(١) «اللَّبَنَةُ»: مَوْضِعُ النُّحْرِ مِنَ الْإِبِلِ. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «أَدَبِ الْكِتَابِ»: «اللَّبَنَةُ يَذْهَبُ النَّاسُ إِلَى أَنَّهَا الثُّغْرَةُ الَّتِي فِي النُّحْرِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ، إِنَّمَا اللَّبَنَةُ: الْمُنْحَرُ، فَأَمَّا الثُّغْرَةُ، فَهِيَ الثُّغْرَةُ». اهـ. وَانْظُرْ: مَا سَيَأْتِي (فَقْرَةُ ١٤٣٧).

(٢) كَذَافِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «... إِذَا نُحِرَتْ أَتُؤْكَلُ».

(٣) فِي «ب» مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كُلُّهَا: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ: أَتُؤْكَلُ أَمْ لَا؟»، وَفِي «ز»: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ أَوْ نُحِرَتْ: أَتُؤْكَلُ أَمْ لَا؟».

(٤) كَذَافِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب»: «إِنْ تَحَرَّهْ».

(٥) كَذَافِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «أَبَوَاهُ». وَفِي «ز»: «آبَاؤُهُمْ».

(٦) كَذَافِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «غَرِيبٌ أ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصَحِيفٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي «ط» إِلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٧) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةُ: «لَحْمٍ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز».

(٨) كَذَافِي «ب»، وَفِي «خ» «أَبَوَاهُ»، وَفِي «و»: «أَبُوهُ».

إِذَا سَمَوْا<sup>(١)</sup> الله تعالى، وَلَمْ يُسَمُّوا<sup>(٢)</sup> غَيْرَهُ، وَلَا ذَبَحُوهُ لِأَعْيَادِهِمْ، وَلَا أَقْطَعُ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ إِجْمَاعٌ، وَكَأَنِّي شَاكٌّ<sup>(٤)</sup> فِي وَجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ<sup>(٥)</sup>. وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي أَكْلِ سُحُومٍ<sup>(٦)</sup> مَا ذَبَحَهُ الْيَهُودِيُّ، وَلَحُومٍ مَا يَأْكُلُونَهُ<sup>(٧)</sup> وَشُحُومِهِ، وَفِي أَكْلِ مَا ذَبَحَهُ مَجُوسِيٍّ أَوْ صَابِيٍّ: فَمَوْجُودٌ مَعْلُومٌ.

١٤٣٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَا قُبِرَ عَلَيْهِ / مِنَ الْأَنْعَامِ: وَهِيَ الضَّأْنُ، وَالتَّبَرُّزُ، وَالْإِبْلُ، وَالْمَاعِزُ، وَمَا قُبِرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ مِنْ كُلِّ مَا<sup>(٨)</sup> يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ ذَوَابِّ الْبَرِّ، فَقُتِلَ<sup>(٩)</sup> بِغَيْرِ ذَبْحٍ مِنْ خَلْقٍ، أَوْ قَفَاً، أَوْ بِغَيْرِ نَحْرِ<sup>(١٠)</sup> فِي ضَرْبٍ، أَوْ لَبَةٍ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

(١) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «سَمِيًّا»، وَهِيَ «سَمَى».

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «لَمْ يَسْمِيَّا»، وَفِي «ز»: «وَلَا سَمَوْا».

(٣) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً أَزْيَادَةٌ عَلَى «أ».

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «أَشْكُ».

(٥) لَمْ أَجِدْ - بَعْدَ الْبَحْثِ - مَنْ يَخَالَفُنِي صِلَ الْجَوَازِ مِمَّنْ هُوَ عَلَى شَرْطِ الْمُصَنِّفِ فِي الْكِتَابِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ هُوَ هُنَا؛ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ الْأَكْلِ مِمَّا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ، وَمَا ذَبَحُوهُ لِأَعْيَادِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا يُخَالَفُ فِي أَصْلِ الْجَوَازِ الْإِمَامِيَّةَ، فَيَحْزَمُونَ مَا ذَبَحَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذَا كَالْإِجْمَاعِ بَيْنَهُمْ. قَالَ الْمُرْتَضِيُّ فِي «الْإِتِّصَارِ»: «مَسْأَلَةٌ: وَمَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ أَنْ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ مُحَرَّمَةٌ، لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا، وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهَا» اهـ.

وَقَالَ الطُّوسِيُّ فِي «الْخِلَافِ»: «لَا تَجُوزُ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ - الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى - عِنْدَ الْمُحْصِلِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَقَالَ شَدَّادُ مَنَّهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ» اهـ. وَانْظُرْ: «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنُّوَيْ

(١٢/١٠٢)، وَ«الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ» لِلزُّيْمِيِّ (١/٤٢٥).

(٦) فِي «ب»: «شَحْمٌ» بِالْإِفْرَادِ، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «مَا لَا يَأْكُلُونَهُ» بِالنَّفْيِ.

(٨) فِي «ب»: «وَفِي كُلِّ مَا»، وَفِي قِطْعَةٍ مِنْ كُلِّ مَا، وَفِي «ز»: «وَمَا».

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «فَقُتِلَ».

(١٠) قَوْلُهُ: «أَوْ بِغَيْرِ نَحْرِ» سَاقِطٌ مِنْ «ط».

١٤٣٧. وَاتَّقُوا أَنْ مَنَحَرَ الْإِبِلِ: مَا بَيْنَ اللَّبَةِ وَالثَّغْرَةِ، وَهُوَ أَوَّلُ الصَّدْرِ

وَأَخْرُجُهُ

١٤٣٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَا ذَبَحَهُ<sup>(١)</sup> الذَّابِئُ - عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَا - أَوْ نَحَرَهُ النَّاحِرُ - عَلَى مَا وَصَفْنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَوَانٍ مَرْجُوحٍ الْحَيَاةِ، غَيْرِ مُتَيْقِنٍ الْمَوْتِ أَنْ أَكَلَهُ جَائِزٌ.

١٤٣٩. وَاخْتَلَفُوا: إِذَا كَانَ فِيهِ الرُّوْحُ إِلَّا أَنَّهُ لَا تُرْجَى حَيَاتُهُ لِعَلَّةِ أَصَابَتْهُ، أَوْ بِفِعْلِ إِنْسَانٍ، أَوْ سَبُعٍ، (أَوْ)<sup>(٢)</sup> حَيَوَانٍ آخَرَ فِيهِ، أَوْ بِتَرْدِيَةٍ، أَوْ بِاخْتِنَاقٍ<sup>(٣)</sup>، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

١٤٤٠. وَاتَّقُوا أَنْ كُلَّ مَا مَاتَ، وَخَرَجَتْ نَفْسُهُ بِالْبَثِّ (وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ قَبْلَ زُهْوقِ نَفْسِهِ، أَوْ قَتَلَهُ سَبُعٌ، وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ قَبْلَ زُهْوقِ نَفْسِهِ، أَوْ تَرَدَّى فَمَاتَ، أَوْ نُطِخَ، أَوْ خُنِقَ، أَوْ وَقِدَّ<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ زُهْوقِ نَفْسِهِ: أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ صَيْدِ الْمَاءِ.

١٤٤١. وَاتَّقُوا أَنْ جَنِينَ مَا ذُكِرَ<sup>(٦)</sup> إِذَا خَرَجَ حَيًّا فَذُكِّي: أَنْ أَكَلَهُ<sup>(٧)</sup> حَلَالٌ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «مَا ذَبَحَ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) فِي «ب» وَ«ز»: «انْخَنَاقًا»، وَفِي «ق»: «بِخَنَاقِهِ».

(٤) فِي «خ»: «أَوْ قُدَّ»، وَ«ز»: «أَوْ وَقِدَّ» كِلَاهُمَا بِالْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُتِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «ق» وَ«ع».

(٥) الزِّيَادَةُ بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ كُلِّهِمَا «ع» بِاخْتِلَافِ يَسِيْفِي السِّيَافِ، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا عِدَا قَوْلِهِ: «أَوْ قَتَلَهُ سَبُعٌ» وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ قَبْلَ زُهْوقِ نَفْسِهِ.

(٦) فِي «ب»: «مَا ذُكِرْنَا»، فِي «ز»: «مَا ذُكِّي»، وَفِي «ع»: «مَا ذُبِحَ» وَكِلَاهُمَا لَوَجْهِ أَيْضًا.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «ذَكَاتُهُ».



١٤٤٩. وَتَقْفُوا أَنَّهُ لَا يَحُلُّ أَنْ يُبْلَعَ حَيًّا<sup>(١)</sup>.

١٤٥٠. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِبِلَ غَيْرَ الْجَلَالَةِ حَلَالٌ أَكْلُهَا، وَرُكُوبُهَا، وَأَكْلُ أَلْبَانِهَا.

١٤٥١. وَاخْتَلَفُوا فِي كُلِّ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ مِنَ الْجَلَالَةِ؛ وَهِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَدِرَةَ.

١٤٥٢. وَاتَّقُوا أَنَّهَا<sup>(٣)</sup> إِذَا حُبِسَتْ<sup>(٤)</sup> مُدَّةٌ يَزُولُ بِهَا عَنْهَا اسْمُ الْجَلَالَةِ: أَنَّ الرُّكُوبَ، وَالْأَكْلَ لِلْحَوِيمِهَا<sup>(٥)</sup>، وَأَلْبَانِهَا حَلَالٌ.

وَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ دَلِيلِ الْبَطِينِ يَوْمًا.

١٤٥٣. وَاتَّقُوا أَنْ الْغَنَمَ، وَالْبَقَرَ، وَالذَّجَاجَ، وَالْحَمَامَ، وَالْإِوَزَ، وَالْبُرْكَ<sup>(٦)</sup>، وَالْحَجَلَ، وَالْقَطَا، وَالْحُبَارَى<sup>(٧)</sup>، وَالْعَصَافِيرَ، (وَالزَّرَازِيرَ)<sup>(٨)</sup>، وَكُلَّ مَا كَانَ

(١) انظر استدراك الرِّمِّي السابق، وما نقلته عنده من كلام النووي رحمه الله في «المجموع».

(٢) كذا في «ب» وفي «خ» وفي «ز»: «أكل»، وهو خطأ.

(٣) كذا في «ز» وفي «ق» أيضاً، وفي «ب»: «أنه».

(٤) في «ب» وفي «ز» وفي «ق»: «بقيت»، أي في «جلست»، وهو تصحيف من المثبت.

(٥) في «ب» وفي «ق» وفي «ع»: «وأكل لحمها».

(٦) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ز» بغير نقط، وفي «ب» «البرد»، وهو تصحيف. والبرك: جمع

بُرْكَة، وهو طائر مائي من فصيلة الإوز. وفي «ع»: «الكركي» وهو طائر أيضاً ذو رجلين

طويلتين وقية طويلة.

(٧) انظر: «المحلى» (٧/٢٢٥) وتعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هناك.

(٨) كذا في «ز» وفي «ع» أيضاً، وفي «ق»: «الزرازير»، ومكانها في «ب» بياض.

في «المعجم الوسيط»: «وَالزَّرَازِيرُ طَائِرٌ مِنْ رُتْبَةِ الْعَصْفُورِيَّاتِ، وَهُوَ أَكْبَرُ قَلِيلًا مِنْ

العصفور، وله منقار طويل ذو قاعدة عريضة، ويغطي فتحة الأنف غشاء قرني، وجناحاه

طويلان مذهبان، ويستوطن أوروبا وشمال آسيا وفريقية، (ج) زرازير».

(٩) جاءت العبارة في «ط» هكذا: «والعصافير حلال أكلها، وكذلك كل ما كان... إلخ». وهو

تصرف محض من المحقق رحمه الله.

مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ<sup>(١)</sup>، لَيْسَ غُرَابًا، وَكَانَ غَيْرَ ذِي مِخْلَبٍ، وَغَيْرَ آكِلِ الْجَيْفِ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ وَالْبَرِّ، مَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِهِيْمَةً نَكَحَّهَا إِنْسَانٌ، أَوْ صَاذَهَا مُحَرِّمٌ، أَوْ (صِيدَتْ)<sup>(٢)</sup> فِي حَرَمٍ<sup>(٣)</sup>، حَلَالٌ<sup>(٤)</sup> (أَكْلُهَا)<sup>(٥)</sup>.

١٤٥٤. وَاتَّقُوا أَنْ ذَبَحَ الْأَنْعَامِ وَالذَّجَاجِ فِي الْحَرَمِ (لِلْمُحِلِّ)<sup>(٦)</sup> وَلِلْمُحَرِّمِ: حَلَالٌ.

١٤٥٥. وَاخْتَلَفُوا فِي مَا تَوَحَّشَ مِنَ الْأَنْعَامِ، أَوْ تَرَدَّى، فَذَكَى فِي غَيْرِ الْحَلْقِ أَوْ اللَّبَةِ، أَوْ بِمَا يُذَكَّى بِهِ الصَّيْدُ: أَيُّ زَكَلَمْ لَا؟

١٤٥٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَا تَأَنَسَ وَقَدِرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ: (أَنَّهُ)<sup>(٧)</sup> لَا يُوَكَّلُ إِلَّا بِذَبْحٍ<sup>(٨)</sup>.

١٤٥٧. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا نُحِرَ.

١٤٥٨. وَاتَّقُوا أَنْ الْخَنْزِيرِ<sup>(٩)</sup> - ذَكَرَهُ وَأُنْثَاهُ، صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ -: حَرَامٌ لَحْمُهُ،

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ مِنَ الطَّيْرِ، وَ سَيِّئًا بَعْدَ قَوْلِهِ: «مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ وَالْبَرِّ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق»: أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع».

(٣) قَوْلُهُ: «فِي حَرَمٍ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٤) هُنَا فِي «يَعْلُو» وَ«و» زِيَادَةٌ: «أَنْهَا»، وَفِي «ع»: «فِيهَا».

(٥) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا وَفِي «ع»: «يَحِلُّ»، وَفِي «ب»: «حَرَامٌ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ع»: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِذِكَاةٍ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«و» وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنْ الْخَنْزِيرُ» كَعَادَتِهِ فِي عَطْفِ الْعِبَارَاتِ =

وَشَحْمُهُ، وَعَصَبُهُ، وَمُخَّه، وَعَظْمُهُ<sup>(١)</sup>، وَغُضْرُوفُهُ، وَدِمَاعُهُ، وَجَشَوْتُهُ، وَجِلْدُهُ، حَرَامٌ أَكُلُ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ (كَلَهُ)<sup>(٣)</sup>.

١٤٥٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِنْتِفَاعِ بِشَعْرِهِ، وَجِلْدِهِ<sup>(٤)</sup>، وَ[جُلُودِ]<sup>(٥)</sup> سَائِرِ الْمَيْتَاتِ، بِمَا لَا سَبِيلَ لِي ضَمِّ الْجَمَاعِ فِيهِ.

١٤٦٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ أَكَلَ الْآيَالِ<sup>(٦)</sup>، وَالنَّعَامِ<sup>(٧)</sup>، وَبَقَرِ الْوَحْشِ، وَحُمُرِ الْوَحْشِ الْمُتَوَحَّشَةِ، [وَالطَّبَائِ] <sup>(٨)</sup>، وَالْأَرَامِ<sup>(٩)</sup> / ، وَالْغَزَلَانِ، وَالْأَوْعَالِ<sup>(١٠)</sup>،

= بعضها على بعض، والاكتفاء بذكر الاتفاق في الأولى منها. وفي «خ»: «واختلفوا الخنزير» (كذا!)، وهو خطأ ظاهر.

(١) زيادة مرقا «، ليست في نسخ الكتاب الثلاث ولا في فتح موضع آخر من «ق»: «وعظامه».

(٢) كذا في «ز» و«ق» بضاً، وفي: «كُلْ»

(٣) سقطت من «ق» أيضاً، وفي «ز»: «حرام أكل كل ذلك».

(٤) في «ب»: «وفي جلوده»، وفي «ز»: «وفي جلده».

(٥) وفي «ز» و«ق»: «نصاً».

(٦) كذا في «ز» وفي «ب»: «الآبَابِل» وهو تصحيف من الميث، وفي «خ»: «الآبِل»، وفي «ع» والآبِل.

وآبابل وآبائل جمع آبل مثلثة الهمزة، مع فتح الياء وتشديد هاء الجمع، أو آبل بفتح الهمزة، وكسر الياء المشددة كسيد: وهو ذكر الوعل.

(٧) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «النعم»، وفي «ع»: «الغنم».

(٨) وهي في «ق» و«ع»: «أبضاً».

(٩) جمع رَمَم، وهو ولد الظبي. وقيل هو الظبي الخالص البياض.

(١٠) جمع وعل، وهو تيس الجبل، أي: ذكرنا لأزوى، وهو جنس من المغز الجبلية، له قرنان قوتان منحنيان يسقيان أخذ بيتين.



وَالثِّيَابِلِ<sup>(١)</sup>، وَأَنْوَاعِ ذَوَابِّ الْبَرِّ: حَلَالٌ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَا نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ<sup>(٢)</sup> (٣).

١٤٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّبَاعِ، وَالْخَيْلِ، وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْأَزْنَبِ، وَالْبَغْلِ، وَجِمَارِ الْوُخْشِ إِذَا تَأَنَّنَ.

١٤٦٢. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ حُكْمُ الْبَغْلِ كَحُكْمِ الْجِمَارِ فِي الْأَكْلِ؟ فَمِنْ مُبِيحِ لَهْمَا، وَمِنْ كَارِهِ (لَهْمَا)<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ مُحَرَّمٍ لَهْمَا. وَرَوَيْنَا عَنِ الزُّهْرِيِّ<sup>(٥)</sup> الْفَرْقُ

(١) كَذَا فِي «ق»، وَجَعَلَهَا الْمُحَقِّقُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ هَكَذَا ( )، وَبِمَرَاةٍ مَخْطُوطَةٍ الْكِتَابُ نَبِيْنُ لِي أَنَّ الْكَلِمَةَ سَاقِطَةٌ هُنَاكَ، فَلَعَلَّ الْمُحَقِّقَ زَادَهَا مِنْ الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْمَرَاتِبِ» بَعْدَ تَصْحِيحِهِ لَهَا؛ فَقَدْ وَقَعَتْ فِي «ط»: «النِّيَابِلِ». وَفِي «ب»: «التَّبَاتِلِ»، وَفِي «خ»: «السَّامِلِ» أَوْ «السَّافِلِ»، وَفِي «ع»: «التَّنَافُلِ». وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مُحَقِّقُ «ق» إِنَّ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي «الْجُمُحَرَةِ»: «لِثِّيَلٍ: الْوَعْلُ الْمَسْنُونُ، وَالْجَمْعُ: ثِيَابِلٌ. وَانْظُرْ: «الْمَحَلِيُّ» (٢٢٥/٧) وَتَعْلِيقُ الشَّيْخِ شَاكِرٍ هُنَاكَ أَيْضًا.

(٢) أَكْثَرُ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٣) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ» عِنْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ: «قُلْتُ: الْأَيْلُ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَكُسْرُهَا وَرُجْعُهَا الضَّمُّ، وَبِالْيَاءِ لِمُثْنَاةٍ مِنْ تَحْتِ الْمَشْدُودَةِ وَبِفَتْحِهَا: ذُكُورُ الْوَعُولِ، فِي «الْمَجْمَلِ» بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ فَقَطْ. وَالْأَرَامُ: الطَّبَاءُ الْبَيْضُ، وَالتَّنَافُلُ بَتَائِنِ مِثْلَيْنِ مِنْ فَوْقَ وَبِالْفَاءِ: هِيَ أَوْلَادُ الثَّعَالِبِ، وَمَا دُعِيَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى حِلِّ أَكْلِ التَّنَافُلِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَجَمَاعَةٌ لَا غَيْرَ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ وَالتَّخَمِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْإِمَامِيَّةُ: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ؛ فَانْتَفَى بِهَذَا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى حِلِّ أَكْلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ: اعْتَرَضَهُ هَذَا مَبْنِي عَلَى وَقُوعِ الْكَلِمَةِ لَدَيْهِ مَصْحُفَةً، وَقَدْ أَخْبَرْنَاكَ بِمَا تَرَجَّعْنَا فِيهَا. وَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ (٩٩٣) مِنْ «الْمَحَلِيِّ» يُؤَكِّدُ إِطْلَاعَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَكْلِ الثَّعَالِبِ، وَهُوَ مِنَ الظُّهُورِ بِحَيْثُ يَبْعُدُ خِفَاؤُهُ عَلَى مِثْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وَهِيَ فِي «زَوْقٍ» أَيْضًا.

(٥) انْظُرْ: «الْمَحَلِيُّ» (٤٠٩/٧).

بينهما: فحرّم الحُمْر<sup>(١)</sup>، وأباح البغال.

١٤٦٣. واختلّفوا أيضاً في السباع، وفي الجوان، و(في)<sup>(٢)</sup> جميع الهوام.

١٤٦٤. و[اختلفوا أيضاً]<sup>(٣)</sup> في الضب، والوبر<sup>(٤)</sup>، والقنفذ، واليزبوع<sup>(٥)</sup>.

١٤٦٥. واتّفقوا أن لبن ما يؤكل لحمه، وبيضه: حلال.

١٤٦٦. واتّفقوا أن لحم<sup>(٦)</sup> ابن آدم، وعذوّته، وبولهم حرامٌ بِكُلِّ حالٍ.

١٤٦٧. واختلفوا في لبن ما لا يؤكل لحمه، وفي ببيضه، حاشا الخنزير؛ فإنهم اتّفقوا أن لبنه حرامٌ.

١٤٦٨. واتّفقوا أن جميع الحبوب، والثمار، والأزهار، والصمّوغ، وكُلِّ

ما عُصِرَ منها، لم يكن نَجِيساً التي ذكرنا في كتاب الأشرية، و(ما)<sup>(٧)</sup> لم يكن ثوماً<sup>(٨)</sup>، .....

(١) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «الحمار» بالافراد.

(٢) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٣) وهي في «ق» وفي «ز» إسقاط كلمة: «أيضاً».

(٤) حيوان قصير الذنب، في حجم الأرنب، أطحل اللون.

(٥) حيوان صغير فواقُرْذ، قصير اليد، بين طويل الرّجلين.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» «لحم» بالجمع، وسقطت من «ط».

(٧) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٨) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «ز» «ثوباً»، وفي «خ» «ثوماً»، وصححها الناسخ في

الحاشية إلى: «ثوماً»، والصواب ما أثبتناه إن شاء الله. قال المصنف في «المحلى»

(٤/ ٩) «وَرَوَيْنَاهُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَشَرِيكَ بْنِ حَنْبَلٍ مِنَ التَّابِعِينَ، تَحْرِيمُ الثُّومِ

الْثَنِي، لَاه.

(أو مُسْكِرًا) <sup>(١)</sup> و (ما) <sup>(٢)</sup> لم يكن [شيء] <sup>(٣)</sup> من ذلك سُمًا: فهو حلال.

١٤٦٩. وَاتَّقُوا أَنْ السُّمُومَ الْقَاتِلَةَ <sup>(٤)</sup> حرام.

١٤٧٠. وَاتَّقُوا أَنْ إِكْثَارَ الْمَرْءِ مِمَّا يَقْتُلُهُ إِذَا أَكْثَرَ مِنْهُ: حرام.

١٤٧١. وَاتَّقُوا أَنْ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ حرام.

١٤٧٢. وَاتَّقُوا أَنْ رُكُوبَ الْإِبِلِ، وَالْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ <sup>(٥)</sup>، مَا لَمْ يَكُنْ <sup>(٦)</sup> جَلَالَةً: حلال.

١٤٧٣. وَاتَّقُوا أَنْ <sup>(٧)</sup> الْحَمْلَ عَلَى ظَهْرِهَا <sup>(٨)</sup>، وَعَلَى الْإِبِلِ مَا تُطِيقُ: (حلال) <sup>(٩)</sup>.

١٤٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي رُكُوبِ الْبَقَرِ <sup>(١٠)</sup>.

(١) سقطت من «و» «ق» أيضًا مأو هي في «ع».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا.

(٣) سقطت من «ع» أيضًا مأو هي في «ز» و«ق».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «القتالة»، وكذا هي في موضع آخر من «ق».

(٥) تحرفت في «ب» إلى: «الجميع»، وصوّبها في «ط».

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ق» و«ع» و«ل»: «تَكُنْ».

(٧) في «ب» «ز» و«ق» و«ع» أيضًا.

(٨) كذا في «ع» أيضًا، في «ب» و«ز»: «عليها».

(٩) سقطت من «ز» أيضًا، وهي في «ع».

(١٠) هكذا موضع هذه العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» و«ز» بعد قوله: «...والذي لا أعلم فيه خلافاً لإباحة ركوبه».

١٤٧٥. وأَقْدَرُ<sup>(١)</sup> أَنْ فِي رُكُوبِ الْأَبْلَقِ<sup>(٢)</sup> خِلَافًا، وَلَسْتُ أَحَقُّقُهُ إِلَّا<sup>(٣)</sup>،  
والذي لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا إِلَّا حُرُوبَهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ق»: «أحسب»، والمعنى واحد.

(٢) كذا في «خ» و«ب»، وفي «ز»: «الإبل» وهو خطأ ظاهر.

في «أدب الكتاب» لابن قتيبة: «الأبلق من الخيل: هو الأبقع من الشاء والكلاب والطير».

وقال ابن سيده: «الْبَلَقُ والبَلْقَةُ: مصدرُ الأَبْلَقِ: اِرْتِفَاعُ الثَّخِيلِ إِلَى الْفَخْدَيْنِ». اهـ. وقيل:  
«الأبلق الذي به سواد وبياض». اهـ.

قلت والذي يظهر أن البلق هو مُطْلَقُ البَقَعِ، ثم قد يختلف مكانه من جسد الفرس؛ كما  
قد يختلف لونه، يدل عليه قول أبي عبيدة في كتاب «الخيال»: «يقال: أَبْلَقُ أَدْرَعُ، وَأَبْلَقُ  
مُوَلَّعُ، وَأَبْلَقُ مُطْرَفُ؛ فأما الأَبْلَقُ الأَدْرَعُ: فالذي ظَهَرَ الْبَيَاضُ فِي جَسَدِهِ خُلُصَ عُنُقِهِ  
وَرَأْسِهِ مِنَ الْبَيَاضِ، فَإِذَا كَانَ فِي هَامِئِيضٍ، وَكَانَتْ عُنُقُهُ لَيْسَ فِيهَا بَيَاضٌ، فَهُوَ أَدْرَعُ، فَإِذَا  
أَبْيَضَ الذَّنْبُ كُلُّهُ، فَهُوَ مُطْرَفٌ. وأما الأَبْلَقُ المُوَلَّعُ: فالذي بَلَقَهُ فِي بَيَاضِهِ اسْتَطَالَةً وَتَفَرُّقًا،  
وَأما الأَبْلَقُ المَطْرَفُ، فَهُوَ الْأَبْيَضُ الرَّأْسُ وَالذَّنْبُ، أَوَّلُ أَحْمَرَ الرَّأْسِ وَالذَّنْبِ، أَوَّلُ الْأَسْوَدِ  
الرَّأْسِ وَالذَّنْبِ، وسائر جسده يخالف ذلك». اهـ.

(٣) لم أجد - بعد البحث - من حَرَّمَ أَكْرَهُ رُكُوبِ الْأَبْلَقِ مِنَ الْخَيْلِ مطلقاً والذي وجدته: أن  
الشافعي رحمه الله نصَّ في «الأم» (٤٦/٢) على كراهة ركوبه، وكذلك ركوب كل ما قد  
يُعْلَمُ الرِّجْلُ فِي الْحَرْبِ مِنْ هَيْدَاتِهِ مشهورة في حق مَنْ لَا يُعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ بِلَاءٌ فِي  
الْحَرْبِ خَاصَّةً؛ مَخَافَةَ أَنْ يُعْرَفَ فَيُقْتَلَ، قال رحمه الله: «وَلَا أَكْرَهُ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ فِي  
الْحَرْبِ بِلَاءً أَنْ يُعْلَمَ مَا شَاءَ مِمَّا يَجُوزُ لُبْسُهُ، وَلَا أَنْ يَرْكَبَ الْأَبْلَقُ وَلَا الْفَرَسَ وَلَا الدَّابَّةَ  
الْمَشْهُورَةَ، قَدْ أَعْلَمَ حِمَاةُ يَوْمِ بَدْرٍ». اهـ.

قلت: وهذا كما ترى محمول على معنى خاص، لا ينفرد به الأبلق عن غيره من المركوبات.  
(٤) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «وَأَنَا حَلِيزٌ كُونَهُ» أو نحو هذا، وفي ظني أنه تصحيف من  
المثبت بسبب تقارب بين الكلمات.

على أن العبارة بهذا السياق مضطربة قَلِيلَةً؛ إذ كيف يستقيم قوله: «أَقْدَرُ خِلَافًا... لست =

١٤٧٦. وا تَقْفُوا أَنْ لِيَّاسَ كُلِّ شَيْءٍ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا، أَوْ مَنَسُوجًا فِيهِ حَرِيرٌ، أَوْ مُعْضَفَرًا، [أَوْ مَنَسُوجًا] <sup>(١)</sup>، أَوْ مَضْبُوعًا بِالْبُولِ <sup>(٢)</sup>، أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ، أَوْ مِنْ صَوْفِهَا، أَوْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا: فَحَلَالٌ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ.

١٤٧٧. وَاتَّقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ، وَفِي غَيْرِ التَّدَاوِي بِلباسه، إِذَا كَانَ مَحْضًا.

٤٧٨. لَمْ يَخْتَلَفُوا؛ فَمِنْ مُحَرَّمٍ، وَمِنْ كَارِهِ.

١٤٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَزِّ الْمُحَرَّرِ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَفِي كُلِّ مَا كَانَ (فِيهِ) <sup>(٣)</sup> حَرِيرٌ أَكْثَرَ مِنَ الْعَلَمِ.

١٤٨٠. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الصَّبَاحِ <sup>(٤)</sup>، مَا لَمْ يَكُنْ بِمُعْضَفَرٍ <sup>(٥)</sup>، أَوْ بِنَجَاسَةٍ <sup>(٥)</sup>.

٤٨١. وَقَدَرُوا بَيْنَ بَعْضِهِمْ كَرَاهِيَةً (فِي) <sup>(٦)</sup> الْحُمْرَةِ <sup>(٧)</sup>.

= أحققه الآن مع قوله: «والذي لا أعلم فيه خلافاً لإباحة ركوبه»؟!

(١) سقطت من «ع». أ. بضاً وهي زهري.

(٢) في «ع»: «أو مفضوياً بنجاسة»، وكتب مقابلها: «أو مصبوغةً ص».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «و»، «في «خ» و«ز» و«ع»: «معصفر أ»، والمثبت أنسب للسياق.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» بغير باء قبلها.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) قد روي القول بكراهية المشنع بالحمرة، عن مجاهد وعطاء وطاوس، ونقل الحافظ ابن

خبر عن الطبري القول بكراهية ما كان منه ظاهر أفعى الثياب؛ لكونه ليس من ثياب أهل

المروءة، ولكونه ضئيل الشهرة غالباً، ونحو ذلك. انظر: «فتح الباري» (٣٠٦/١٠)،

وقد نقل في المسألة ثمانية أقوال، منها القول بالمنع مطلقاً، ولم يغزه إلى أحد.

١٤٨٢. وَاتَّقُوا عَلَى إِباحَةِ تَحْلِي النِّسَاءِ بِالْفِضَّةِ، [مَالِم يُكْتَبَرُ مِنْهَا] <sup>(١)</sup>.

١٤٨٣. وَاتَّقُوا عَلَى إِباحَةِ تَحْثُمِ الرِّجَالِ <sup>(٢)</sup> [بِالْفِضَّةِ] <sup>(٣)</sup>.

١٤٨٤. وَاتَّقُوا عَلَى إِباحَةِ تَحْلِي النِّسَاءِ بِالْجَوْهَرِ وَالْيَاقُوتِ.

١٤٨٥. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ لِلرِّجَالِ إِلَّا فِي الْخَاتَمِ؛ فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ

الَّتَحْثُمَ لَهُمْ بِجَمِيعِ الْأَحْجَارِ مُبَاحٌ مِنَ الْيَاقُوتِ وَغَيْرِهِ.

١٤٨٦. وَاتَّقُوا عَلَى (إِباحَةِ) <sup>(٤)</sup> التَّحْثُمِ لِلرِّجَالِ فِي الْخِنْصِرِ.

١٤٨٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى إِباحَةِ الرُّكُوبِ لِلرِّجَالِ عَلَى مَا أَحَبُّوا، مَالِم يَكُنْ

جِلْدٌ سَبْعٌ، أَوْ مَيْتَةٌ، أَوْ خِنْزِيرٌ <sup>(٥)</sup> لَيْسَ لَهُ حُمْرَةٌ أَوْ عَ.

(١) «فِي» و«تَز» ما لم يكثر منها، ولعل المثلث هو الصواب إن شاء الله.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» «لرَّجل» بالافراد.

(٣) وهي في «و» و«ع» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «حرير». وذكر الحرير ضروري هنا أيضاً؛ فقد

صحَّ النهي عن الجلوس على الحرير والديباغ أيضاً؛ إلا أن يُقال: إن قوله بعدها: «أو ميشرة

حمراء» متضمن لذلك؛ فقد قال أبو عبيد: «أما المَبَاثِرُ الحُمْرُ التي جاء فيها النهي، فإنها

كانت من مراكب الأعاجم؛ من ديباج أو حرير». اهـ.

لكن قال الطبري: «هي وعاء يُوضَع على سَرَجِ الفَرَسِ، أو رَحْلِ البَعِيرِ مِنَ الْأَرْجَوَانِ.

وقيل: هي وطاء محشوة بقطن، أو بريش، يُتْرَكُ عَلَى رَحْلٍ طَيْرٍ تَحْتَ الرَّاكِبِ».

قلت: ومن أجل هذا الاختلاف في تفسير هذه اللفظة، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»

بعد أن حكى جملة منها: «وعلى كل تقليد فالميشرة. وإن كانت من حرير. فالنهي فيها

كالنهي عن الجلوس على الحرير، وقد تقدّم القول فيه، ولكن تقييدها بالأحمر أخص من

مطلق الحرير، فيمتنع إن كانت حريراً، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حمراء، وإن كانت

من غير حرير، فالنهي فيها للزجر عن التشبه بالأعاجم». اهـ.

١٤٨٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْمَيْتَةَ، وَالْدَّمَ، وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ جِلَالًا لِمَنْ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَكَ مِنَ الْجُوعِ، مَا لَمْ يَأْكُلْ<sup>(١)</sup> مِنْ<sup>(٢)</sup> أَمْسِهِ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَاطِعُ طَرِيقٍ، وَلَا مُسَافِرٌ أَسْفَرَ أَلَا يَجِلُّ لَهُ.

١٤٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ مِقْدَارَ مَا يَذْفَعُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> الْمَوْتَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>: حَالًا<sup>(٥)</sup>.

١٤٩٠. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ.

١٤٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْخَمْرِ لِلْمُضْطَرِّ، وَفِي مَنْ اضْطَرَّ وَهُوَ قَاطِعُ طَرِيقٍ: أَيْ جِلُّ لَهُ مَا ذَكَرْنَا أَمْ لَا؟

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا: «أ» وَفِي «ب» «وَلَمْ يَأْكُلْ».

(٢) فِي «ب» وَفِي «ع» «فِي».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَفِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بِهِ».

(٤) كَذَا فِي «هـ» وَفِي «ب» وَفِي «ع»، وَفِي «ح»: «بِذَلِكَ».

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْلِيلِ هَذَا الْقَنْدَرِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْخِلَافُ فِيهِ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ بَلْ هَذَا أَحَدُ وَجُوهِ ثَلَاثَةِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: حُرَامُ مَرْفُوعِ الْإِثْمِ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: لَا يُوصَفُ بِتَحْلِيلٍ، وَلَا تَحْرِيمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ»: «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُضْطَرَّ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا؛ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ النِّجَاسَاتِ: كَالْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَدَلِيلُهُ فِي الْكِتَابِ؛ وَفِي وَجُوبِ هَذَا الْأَكْلِ وَجْهَانِ ذَكَرَ هُمَا الْمَصْنُفُ بِدَلِيلِهِمَا؛ أَصْحَبُهُمَا: يَجِبُ، وَبِهِ قَطْعٌ كَثِيرُونَ، أَوِ الْأَكْثَرُونَ، وَصَحَّحَهُ الْبَاقُونَ، وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ، بَلْ هُوَ مَبَاحٌ؛ فَإِنْ أَوْجَبْنَا الْأَكْلَ فَإِنَّمَا يَجِبُ سَائِلُ الرَّمَقِ دُونَ الشَّبَعِ، صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ، وَصَاحِبُ «الْبَيَانِ» وَآخَرُونَ... إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُنَا: يَبَاحُ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ بِلَا خِلَافٍ، وَلَا يُبَاحُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّبَعِ بِلَا خِلَافٍ، وَفِي حِلِّ الشَّبَعِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ: ١. اهـ. وَانْظُرْ: «الْأَم» (٢٥٢/٢).

١٤٩٢. وَاتَّقُوا أَنْ مَكَاسِبَ الصُّنَاعِ مِنَ الصَّنَاعَاتِ الْمُبَاحَاتِ<sup>(١)</sup>: حَلَالٌ.

١٤٩٣. وَاخْتَلَفُوا فِي كَسْبِ الْحَجَامِ.

١٤٩٤. وَاتَّقُوا عَلَى اخْتِيَارِ<sup>(٢)</sup> التَّدَاوِي بِالْحِجَامَةِ لَغَيْرِ الصَّائِمِ وَالْمُحَرَّمِ.

١٤٩٥. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْكَيِّ، وَكَرِهَهُ قَوْمٌ.

١٤٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ سَفَرَ الرَّجُلِ مَبَاحٌ لَهُ<sup>(٣)</sup>، مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ

الْخَمِيسِ<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْمُبَاحَةُ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «إِبَاحَةٌ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «الْجُمُعَةُ».

وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ مِنَ السَّفَرِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ فَجْرِ الْجُمُعَةِ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ مَشْهُورٌ مَعْلُومٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَاحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ. وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِذَا نَازَرْتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا تَخْرُجُ حَتَّى تُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ». وَأَبُو مُحَمَّدٍ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ» - إِذْ قَدْ مَنَاهُ عَلَى «الْجُمُعَةِ» - فَلَمْ أَجِدْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ نَزَلَ لَطَعِ عَنْ عِشَاءِ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَهُوَ قَوْلُ حَكَاةِ النَّوَوِيِّ فِي «الْمَجْمُوعِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ نَقْلًا عَنْ الْعَبْدِيِّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: «أَمَّا لَيْلَتُهَا - يَعْنِي لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ - قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَيَجُوزُ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً - يَعْنِي: السَّفَرُ - إِلَّا مَا حَكَاهُ الْعَبْدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُسَافِرُ بَعْدَ دُخُولِ الْعِثْلِ يَوْمَ الْخَمِيسِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ» اهـ.

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «دَعَاوَاهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِبَاحَةِ السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلِ الْخِلَافُ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْإِبَاحَةِ» اهـ.



١٤٩٧. وَاتَّقُوا أَنْ السَّفَرِ حَرَامٌ عَلَى نُسْرَتِهِ<sup>(١)</sup>. الْحُمُوعُ لَوَدِفَتْ لَهَا<sup>(٢)</sup>.

١٤٩٨. وَاتَّقُوا أَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ فِيمَا أُبِيحَ لَهَا لَهَا<sup>(٣)</sup>، أَوْ ذِي مَحْرَمٍ مُبَاحٌ.

١٤٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِي سَفَرِهَا<sup>(٤)</sup> فِيمَا أُبِيحَ لَهَا دُونَهُمَا.

١٥٠٠. وَاتَّقُوا أَنْ كُلِّ مَانِعٍ غَيْرُهُ نَجَاسَةٌ / أَوْ مَيْتَةٌ، فَأَ حَالَتْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ، أَوْ رِيحُهُ<sup>(٥)</sup>، إِلَى طَعْمِهَا، أَوْ لَوْنِهَا، أَوْ رِيحِهَا<sup>(٦)</sup>؛ فَحَرَامٌ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ.

١٥٠١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ تُغَيَّرْهُ.

١٥٠٢. وَاتَّقُوا أَنْ السَّنَنِ إِذَا وَقَعَ<sup>(٧)</sup> فِيهِ [فَأَرْ، أَوْ] <sup>(٨)</sup> فَأَرَّة، [فَمَات، أَوْ]<sup>(٩)</sup>

= قلت: قد تقدّم الكلام على هذا في تعليقنا السابق.

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَدَعَاهُ أَيْضاً الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ (يَعْنِي: السَّفَرُ) إِذَا نُودِيَ لَهَا (يَعْنِي: الْجُمُعَةُ) لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مُطْلَقاً، وَعِنْدَ أَحْمَدَ: يَجُوزُ لَهُ سَفَرُ الْجِهَادِ خَاصَّةً؛ فَاتَّفَقَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

(٢) فِي «ب» وَ«ز»: «مَعَ زَوْجٍ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«و»: «أَيْضاً، وَفِي «ب» «سَفَرُ مَا»، وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِرِ.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً وَفِي «ز» وَ«و»: «رَأَتْهَا».

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«و»: «رَأَتْهَا».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«و»: «وَن»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَقَعَتْ» وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِسِيَاقِ الْعِبَارَةِ هُنَاكَ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«و»: «وَن».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«و»: «وَن».

مات فيه، وهو مائع: أنه (لا يؤكل) (١) (٢).

(١) وهي في «ز» «وق» و«ع» و«ن»، وأثبتها في «ط» اعتماداً على ما جاء في «ن».  
(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «هذا فيه نزاع معروف، فمذهب طائفة أنه يلقي وما قرب منها أو يؤكل، سواء كان جامداً، أو مائعاً.

قال البخاري في «صحيحه»: باب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ فَارِسَ بْنَ قَتَادَةَ فِي سَمْنٍ فَمَا تَنَّتْ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا، فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا لِكُلِّ فَيَانٍ» فَلَمَّا أُبْحِثَ عَنْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّارًا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الذَّائِبَةِ تَمُوتُ فِي الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَهُوَ جَامِدٌ، أَوْ غَيْرُ جَامِدٍ؛ لِفَأْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِفَأْرَةٍ مَاتَتْ فِي سَمْنٍ، بِفُلٍّ قَرُبَ مِنْهَا فَطَرَحَ ثُمَّ أَكَلَ، عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

ثم رواه من طريق مالك، كما رواه من طريق ابن عُيينة. وهذا الحديث رواه عن الزهري كما رواه ابن عُيينة بسنده ولفظه.

وأما معمر، فاضطرب فيه - في سنده ولفظه - فرواه تارة على لسانه عن أبي هريرة، وقال فيه: «إن كان جامداً فالقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

وقيل عنه: وإن كان مائعاً فاستصحبوا به.

واضطرب عن معمر فيه.

وظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ، فعملوا به، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي، فيما جمعه من حديث الزُّهْرِيِّ.

وأما البخاري والترمذي وغيرهما، فعلموا حديث معمر، وبتوا غلطه، والصواب معهم.

فذكر البخاري هنا عن ابن عُيينة: أنه قال: سمعته من الزهري مراراً، لا يرويه إلا =

= عن عبيد الله بن عبد الله، وليس في لفظه إلا قوله: «ألقوها وما حولها، وكلوه»، وكذلك رواه مالك وغيره. وذكر من حديث يونس أن الزهري سُئِلَ عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير الجامد، فأفتى بأن النبي ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن، فأمر بما قُرِبَ منها فطُرِحَ.

فهذه فتيا الزُّهري في الجامد وغير الجامد، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث؟! ورواه بالمعنى، فقال: وأمر أن يُطرح ما قُرِبَ منها.

وروى صالح بن أحمد في «مسائله» عن أحمد، قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا عُمارة ابن أبي حفصة، عن عكرمة: «أن ابن عباس سُئِلَ عن فأرة ماتت في سمن، قال: «تؤخذ الفأرة وما حولها». قلت: مولاي، فلي أثرها كان في السمن كله. قال: «عَمَّ ضُتَّ بِهِنِ أَيْبِك، إنما كان أثرها في السمن وهي حية، وإنما ماتت حيث وجدت».

ثم قال: حدثنا أبي، حدثنا وكيع، حدثنا عن النضر بن عربي، عن عكرمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فسأله عن جَرٍّ فيه رَيْتٌ وقع فيه جَرَوْهُ فقال: «خذه وما حوله فألقه وكله». وروى نحو ذلك عن ابن مسعود - وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك -: أن الكثير من الطعام والشراب المائع لا يُنجسه يسير النجاسة، بل هو كالماء. اهـ.

قلت: لعله يقصد بما روى عن ابن مسعود: ما أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤/٨) وغيره، عن أبي حرب بن أبي الأسود، قال: سُئِلَ ابن مسعود ففُتِنَ وقعت في سمن فماتت، فقال: «إنما حرَّم الله من الخليقة ما ودَّها». اهـ.

وأما ما حكاه رواية عن أحمد رحمه الله؛ فقد نسب البعض إلى الحنابلة قولاً آخر: وهو أن المعتبر في هذا هو مقدار قُلَّتَيْنِ، كالقول في الماء، فلا ينجس ما فوقهما إلا أن يتغير.

ولعل ذلك هو قولهم في المائعات المائية كالخَلِّ ونحوه؛ فإن لأحمد رحمه الله قولاً بالتفريق بين ما كان من المائعات مائتاً - كالخَلِّ ونحوه - فلا يحكم بنجاسته إلا بالتغير كالماء، وبين غير المائية منها - كالزيوت والأذهان ونحوها - فتنجس بملاقاتها النجاسة، قل ذلك منها أو كثر، تغيرت أو لم تتغير. انظر: «المغني» (٣٣/١)، و«الإنصاف» =

١٥٠٣. واخْتَلَفُوا فِي بَيْعِهِ، وَالانْتِفَاعِ بِهِ.

١٥٠٤. واخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ الْمَائِثَاتِ، وَفِي السَّمَنِ الْجَامِدِ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ جَامِدٍ.

١٥٠٥. (وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْغَنَمَ تَكُونُ<sup>(١)</sup> مِنْهَا الْأَضَاحِيُّ<sup>(٢)</sup>).

١٥٠٦. واخْتَلَفُوا فِي الْإِبِلِ<sup>(٣)</sup> وَالْبَقَرِ<sup>(٤)</sup>.

١٥٠٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ ضَحَّى بَعْدَ أَنْ ضَحَّى الْإِمَامُ<sup>(٥)</sup> يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ: فَقَدْ ضَحَّى.

= (٦٧/١)، و«المبدع» (٥٦/١).

قلت: وحكى المصنف في «المحلى» (١٥٠/١) حين ثوراً أن جميع المائعات بمنزلة الماء؛ إذ كانت خمس مئة رطل - يعني: قُلْتَيْنِ - فلا ينجسها شيء مما وقع فيها، إلا ما غيّر لونها، أو طعمها، أو ريحها، فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله، وخُرُم استعماله، كثير أكان أو قليلاً.

قلت: ولعل ما نقله المصنف عني ثورنا إنما هو فيما كان منها غير الزيت أو السمن الذائب؛ إذ لو كان مذهب أبي ثور بهذا الإطلاق الذي حكاه عنه المصنف؛ لما غفل ذكره ابن المنذر في موضعه، وهو من المطلعين على كتب أبي ثور، والمختفين بنقل أقواله ومذاهبه، كما يظهر ذلك لمن طالع كتابه: «الأوسط» و«الإشراف»، والله أعلم.

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «وق»: «يكور».

(٢) هكذا كتبت كلمة «الأضحى» في «خ» بخط غليظ كسائر عناوين الكتب الأبواب، وهي في «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر متن الكتاب.

(٣) قال الرُّمَيْيُّ في «العمدة»: «وَأَدَّعى ابن حزم أنهم اختلفوا في الإبل: هل يكون منها الأضحى أم لا؟ وليس كما ادَّعى بللمفروق أن هذا الخلاف بينهم إنما هو في الأفضلية، لا في الإجزاء» اهـ.

(٤) الزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«وق» أيضاً.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«واتفقوا أن من ضحى بعد أن يضحي الإمام» غي «ع»:-

١٥٠٨. واختلفوا في الإمام بما لا سبيل إلى ضم<sup>(١)</sup>! جماع فيه.
١٥٠٩. واختلفوا فيمن ضحى بعد طلوع الفجر من يوم النحر، وفيمن ضحى باقي أيام التشريق هذا النحر، [و] <sup>(٢)</sup> في لياليها.
١٥١٠. واتفقوا أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس وقتاً للتضحية<sup>(٣)</sup>، إلا شيئاً بلغنا عن الحسن<sup>(٤)</sup> لا نَقِفُ على موضعه من روايتنا: أن التضحية جائزة إلى هلال المحرم<sup>(٥)</sup>.

= «واتفقوا أن من ضحى بعد ما ضحى الإمام»، وفي «ز»: «واتفقوا أن من عليه أضحى بعد أن ضحى الإمام».

(١) في «ب» و «ز»: ضبط.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ليس بوقت للتضحية».

(٤) لعله وهم منه رحمه الله؛ فإن المروي عن الحسن - كما حكاه هو نفسه عنه في «المحلى» (٣٧٨/٣) - أن النحر إنما يكون يوم النحر، وثلاثة أيام بعده فقط، وإنما جاء القول بأنه إلى هلال المحرم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عوف، وعن سليمان بن يسار، فإنهما قالا: الأضحى إلى هلال المحرم لمن استأنى بذلك. ورواه بلاغ عن رسول الله ﷺ كما عند أبي داود في «المراسيل»، والبيهقي في «السنن الكبير» وغيرهما، وقد أشار المصنف إلى هنا كله في «المحلى»، بل واختاره! انظر: (مسألة ٩٨٢) من «المحلى».

(٥) قال الرزمي في «العمدة»: «وادعى ابن حزم الاتفاق على أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس وقتاً للتضحية، قال: إلا شيئاً بلغنا عن الحسن لا نَقِفُ على موضعه من روايتنا: أن التضحية جائزة إلى هلال المحرم».

وليس ما ادعاه من الاتفاق بصحيح؛ فقد قال بجواز التضحية إلى هلال المحرم غير الحسن: أبو سلمة بن عبد الرحمن، والنخعي أيضاً، وبهذا اتفقت دعوى الإجماع.

اهـ

قلت: انظر تعليقاتنا السابق.

١٥١١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ فَقَدْ ضَحَى.

١٥١٢. وَاخْتَلَفُوا إِنْ ذَبَحَهَا لَهُ ذِمَّتِي بِأَمْرِهِ.

١٥١٣. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَكَلَنَ <sup>(١)</sup> أَضْحِيَّتَهُ، وَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا، كُلُّ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ انْقِضَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ: أَنَّهُ قَدْ أَفْسَنَ.

١٥١٤. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا، أَوْ لَمْ يَتَصَدَّقْ، أَوْ آخَرَ بَعْدَ الثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup>: أَعَصَى أَمْ لَا؟

١٥١٥. وَاتَّقُوا أَنْ الثَّنِيَّ مِنَ الضَّأْنِ فَصَاعِدًا، إِذَا كَانَ سَلِيمًا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ مُذْ سُمِّيَ <sup>(٤)</sup> لِلضَّحِيَّةِ <sup>(٥)</sup>، إِلَى أَنْ يَتِمَّ <sup>(٦)</sup> مَوْتُهُ بِالذَّبْحِ: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ <sup>(٧)</sup> فِي الضَّحِيَّةِ <sup>(٨)</sup> (٩).

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً

(٢) في «ب» مكان قوله «كل ذلك»: «وأكل»، ومكانه في «ز» و«ق» - طبعة الفاروق -: «وأكمل ذلك»، وفي طبعة القلم التي اعتمناها في التحقيق «وَأَكَلَ كُلُّ ذَلِكَ؟» ولعله اعتمد على المطبوع من «المراتب» في «خ» هو الصواب إن شاء الله؛ فقد تقدم ذكر الأكل في أول العبارة، فلما معنى لتكراره هنا، والحمل على التأسيس - كما يقال - أولى، والله أعلم.

(٣) في «ب» و«ق»: «ثلاث» بغير ألف ولام.

(٤) في «ع»: «بعد أن سُمِّيَ».

(٥) في «ع» و«ق»: «لِلضَّحِيَّةِ».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ»: «تم».

(٧) في «ب»: «أنه يجرى».

(٨) سقطت هذه العبارة كلها من «ز».

(٩) كذا في «ع» أيضاً: «الضَّحِيَّةِ»، وفي «ب»: «الأضحية».

والضحية والأضحية: لغتان صحيحتان فصيحتان. قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»؛ باب: ما جاء فيه أربع لغات من حروف مختلفة الأبيية: «قال الأصمعي: الأضحية فيها»

١٥١٦. (وانفقوا أَنَّ الثَّيِّبِ مِنَ المَاعِزِ فصاعداً، إذا كان سليماً - كما ذكرنا في الضَّانِ -: أَنَّهُ يُجْزَى فِي الضَّحِيَّةِ) <sup>(١)</sup>.

١٥١٧. وَانْفَقُوا أَنَّ العَوْرَاءَ الْبَيِّنَ عَوْرُهَا، وَالْعَمِيَاءَ الْبَيِّنَةَ الْعَمَى، وَالْعَرْجَاءَ الْبَيِّنَةَ الْعَرْجَ الَّتِي لَا تُذْرِكُ الْمَسْرَحَ <sup>(٢)</sup>، وَالْمَرِيضَةَ الْبَيِّنَةَ الْمَرَضِ، وَالْعَجْفَاءَ الَّتِي لَا مُخَّ لَهَا <sup>(٣)</sup>: أَنُهَا (لَا) <sup>(٤)</sup> تُهْجَرُ فِي الْأَصَا حِيَّ.

١٥١٨. (وَانْفَقُوا أَنَّ مَنْ ضَحَّى عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ زَوْجَتِهِ بِأَمْرِهَا: فَقَدْ أَحْسَنَ) <sup>(٥)</sup>.

= أربع لغات: أَضْحِيَّةٌ وإِضْحِيَّةٌ وإِضْحِيَّةٌ، وجمعها: أَضَا حِيَّ، وَضَحِيَّةٌ وجمعها: ضَحَايَا، وَأَضْحَاةٌ وجمعها: أَضْحَى؛ كما يقال: أَزْطَاةٌ وَأَزْطَى، قال: وبه سُمِّيَ يَوْمُ الْأَضْحَى، وجاء في الحديث: «إِنَّ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَاةً وَعَتِيرَةً». اهـ.  
قلت: وقد عدَّ بعض مَنْ أَلْفَ فِي لَحْنِ الْعَوَامِ كَلِمَةً ضَحِيَّةً لَحْنًا، وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ أَوَّلَمَا جَاءَ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ أَيْضًا: «تُعْلَبُ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَبِيِّ: الضَّحِيَّةُ: الشَّاةُ الَّتِي تُذْبَحُ ضَحْوَةً، مِثْلُ: غَدِيَّةٍ وَعَشِيَّةٍ». اهـ.  
وقد أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا كَذَلِكَ «الضَّحِيَّةُ»: الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعٍ مِنْ «الْأَمِّ»: بِمَعْنَى الْأَسْمِ، وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ مِنَ الْفَعْلِ لِيْلَ لَعْلَهُ لَمْ يَسْتَخْدَمْ لَفْظَةَ الْأَضْحِيَّةِ أَصْلًا. وَكَذَلِكَ اسْتَعْمَلَهَا مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَالبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» وَوَرَدَتْ هَكَذَا فِي عِدَّةٍ أَثَارَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» وَاع «أَيْضًا».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «السَّرْحُ».

وَالْمَسْرَحُ يَفْتَحُ الْمِيمُ: هُوَ الْمَرْعَى الَّذِي تَسْرَحُ فِيهِ الْبُلْبُلُ لِلرَّغْيِ. انْظُرْ «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» مَادَّةَ (سَرَحَ).

(٣) كَذَا فِي «خ» وَ«ب»: «الَّتِي لَا مُخَّ لَهَا» وَفِي «ز»: «الَّتِي لَا شَحْمَ فِيهَا».

(٤) وَهِيَ فِي «ج» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

١٥١٩. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ ذَبَحَ عَنْ نَفْسِهِ (شاةً) لَمْ يُشْرِكْ فِيهَا أَحَدًا: أَنَّهُ قَدْ ضَحَّى.

١٥٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِشْرَاكِ (٢).

١٥٢١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ لَمْ (٣) يَأْخُذْ شَعْرَهُ وَظَفْرَ مِثْنًا، مُذِيبُهُ هَلَالٌ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى أَنْ يُضْحِيَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَمْنُوعًا مِنْهُ.

١٥٢٢. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظَفْرِهِ شَيْئًا: أَعْصَى أَمْ لَا؟

١٥٢٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَبِيعْ (مِنْهَا) شَيْئًا، وَلَا عَاوَضَ (٦) فَقَدْ أَحْسَنَ.

١٥٢٤. وَاخْتَلَفُوا (فِيهِ) (٧) إِنْ فَعَلَ.

١٥٢٥. وَاتَّقُوا (أَنَّ الضَّحِيَّةَ) (٨) بِخَنْزِيرٍ، وَبِمَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لَا يَجُوزُ.

١٥٢٦. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّضْحِيَّةِ (٩) بِكُلِّ مَا يَجُوزُ (١١) أَكْلُهُ مِنْ طَائِرٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

(١) وَهِيَ قِيَّةٌ وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٢) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «الْإِشْرَاكِ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ» وَاتَّفَقُوا إِنْ لَمْ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «هَلْ»، وَفِي «ع»: «أَهْلٌ».

(٥) وَهِيَ «زُو» قَدْ أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَزَادَ بَعْضُهُمَا فِي «ب»: «بِهِ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «زُو» قَدْ أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «أَنَّ التَّضْحِيَّةَ».

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»: «وَمَا».

(١٠) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «الضَّحِيَّةَ».

(١١) فِي «ب» وَ«ز»: «بِمَا يَحِلُّ»، وَفِي «ق»: «بِمَا لَا يَحِلُّ»، وَهُوَ خَطَأٌ.



١٥٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ إِحْسَانَ الذَّبِيحِ وَاجِبٌ فِيمَا يُذْبَحُ (١٥٢٧).

- (١) كنا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «اتَّقُوا أَنْ إِحْسَانَ الذَّبَايحِ وَاجِبٌ فِيمَا يُذْبَحُ».
- (٢) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «هَكَذَا عِبَارَةُ ابْنِ حَزْمٍ، وَلَوْ قَالَ: وَعَلَى أَنْ إِحْسَانَ الذَّبِيحِ مَشْرُوعٌ، وَلَا يَصِفُهُ بِالْوَجُوبِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ إِذْ لَا اتِّفَاقَ عَلَى الْوَجُوبِ». اهـ.
- قلت: الجزم بعدم وجود اتفاق على وجوب إحسان الذبيح هكذا بإطلاق فيه نوع مجازفة، نعم، الخلاف ثابت في بعض الصور: هل هي مِنْ قَبِيلِ الإِسَاءَةِ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الإِحْسَانِ أَمْ لَا؟

فالبعض يرى أن الإحسان هو أن يُجِدَّ الذَّبَايحَ شَفَرَتَهُ، وَيُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ فَقَطْ.

والبعض يزيد على هذا أشياء أخرى يراها من الإحسان.

قال ابن المنذر في «الإشراف» (٣/ ٤٢٧): «رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُجِدَّ السَّكِينِ وَالشَّاةُ تَنْظُرُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُزُّ أَحَدُكُمْ الْعَجَمَاءَ الَّتِي يَذْبَحُهَا، فَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَسْرَعُوا الْمَرْءَ عَلَى أَوْدَاجِهَا، وَلَا تَتَجَهَّزَوْهَا إِلَى مَذْبَحِهَا.

قال: وَرَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ شَاتَيْنِ بِأَعْنَاقِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَمُّ لَكَ! أَلَا تَسَوْفُهُمَا إِلَى الْمَوْتِ سَوْفَارٍ فَيَقَا؟

وَكَرِهَ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يَذْبَحَ الشَّاةَ وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ.

وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِيهِ». اهـ.

فباب الإحسان واسع، وخلاف الناس فيما يكون منه وما لا يكون كثير معروف، لكن لا يعني هذا: أن ثقة خلافاً في وجوب أصله، ولم أر أحداً من أهل العلم نصَّ على الاستحباب؛ بمعنى: عدم الإيجاب، وإنما يقولون: إِنَّ مِنَ الشُّكِّ كَذَا، وَإِنَّهُ يَكْرَهُ كَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «المجموع» (٩/ ٩٢): «الشُّكُّ تَحْدِيدُ السَّكِينِ... وَاسْتِحْبَابُ إِمْرَارِهَا بِقُوَّةٍ وَتَحَاطُلِ ذَهَابِهَا وَعَوْدُهَا، لِيَكُونَ أَوْجَحِي وَأَسْهَلُ، فَلَوْ ذَبَحَ بِسَكِينٍ كَالَّذِي كُرِهَ، وَخَلَّتِ الذَّبِيحَةُ». اهـ.

قلت: ولا يخفى انفكاك الجهة عند الجمهور في مثل هذا، وأنه لا تلازم بين كونها مباحة الأكل، وبين حل إساءة ذبحها، أو كراهته.

١٥٢٨. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرِكَ<sup>(١)</sup> فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ.

١٥٢٩. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ اشْتِرَاكِ أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوِ الْمَنْعِ مِنْهُ.  
١٥٣٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَهْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ هَدْيًا لَمْ يُشْرِكْ فِيهِ أَحَدًا: فَقَدْ أَهْدَى<sup>(٢)</sup>.

١٥٣١. وَاتَّقُوا أَنْ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ حَسَنٌ.  
١٥٣٢. وَاحْتَلَفُوا فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ<sup>(٣)</sup>، وَأَشْعَرُهُ وَهَدْيِي مَا عَدَا الْأَنْعَامَ مِمَّا يَحِلُّ<sup>(٤)</sup> أَكْلُهُ.

١٥٣٣. سَلِيلٌ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِي الْعَقِيقَةِ فَإِنَّ قَوْمًا أَوْحَبُهَا<sup>(٥)</sup>، وَ قَوْمًا قَالُوا: هِيَ نَسْخَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ تَطَرُّعٌ.

وَاخْتَلَفُوا<sup>(٦)</sup> فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ<sup>(٧)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْ يَضْلُوكَ: «يُشْرِكُ».

(٢) هَذَا هُوَ مَوْضِعُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ «و»، وَجَاءَتْ فِي «خ» وَ «ع» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَ اتَّقُوا أَنْ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ حَسَنٌ»، وَ مَوْضِعُهَا هُنَا أَلِيقَ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَ فِي «ب»: «بِهِ تَقْلِيدُهُ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب» مِمَّا لَا يَحِلُّ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ «و»، وَ فِي «خ»: «أَحْبَبُهَا»!

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «فَاخْتَلَفُوا».

(٧) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «وَ اخْتَلَفُوا فِي تَقْلِيدِهِ» - يَعْنِي: الْهَدْيَ - وَ أَشْعَرُهُ، وَ هَدْيِي مَا عَدَا الْأَنْعَامَ مِمَّا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَ لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ وَ فِي الْعَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ قَوْمًا أَحَبُّهَا... إلخ.

١٥٣٤. وَاتَّقُوا أَسْمَاءَ الْمَوْلُودِ إِنْ دَامَتْ لَهُ سَبْعُ لَيَالٍ فَقَدْ اسْتَحَقَّ التَّسْمِيَةَ.<sup>(١)</sup>

١٥٣٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْمَوْلُودُ إِنْ دَامَتْ لَهُ سَبْعُ لَيَالٍ فَقَدْ اسْتَحَقَّ التَّسْمِيَةَ. فَقَوْمٌ قَالُوا: حَيْثُ، وَقَوْمٌ قَالُوا: يَوْمَ وَلادَتْهُ.

١٥٣٦. وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: كَ(عَبْدِ اللَّهِ وَ) (عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

١٥٣٧. وَاتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ<sup>(٢)</sup> لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَعَبْدِ الْعَزَى، وَعَبْدِ هُبَلٍ<sup>(٣)</sup>، وَعَبْدِ عَمْرِو، وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ.

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنْ ذَلِكَ سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ وَلَا غَيْرِهِمُ الْقَوْلَ بِأَنْ تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَيْسَتْ فَرَضًا، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَطْرُوقَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا لَهُمْ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي وَقْتِ التَّسْمِيَةِ، وَهَلْ تُسْتَحَبُّ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، أَوْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالرَّيْمِيُّ مِنْ كِبَارِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَثَمْتُهُمْ فِي زَمَانِهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَحْكِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ فُهِمَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ الْمَقْصُودَةَ هُنَا: هِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، لَا تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ؛ فَإِنْ مَنَعَ الشَّافِعِيَّةُ أَنْ تَسْمِيَ عَلَى الذَّبِيحَةِ سُنَّةٌ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع» مُسَدَّدٌ. وَالتَّعْيِيدُ أَخْصَرُ مِنَ الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ مَجْرَدُ الْإِسْنَادِ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَوْلُكَ: خَادِمُ الْكَعْبَةِ، لَيْسَ كَقَوْلِكَ: عَبْدُ الْكَعْبَةِ.

ثُمَّ رَأَيْتُهَا كَذَلِكَ «مُعَبَّدٌ» فِي نَقْلِ الْبُهَوِيِّ لِلْعَبَارَةِ مِنْ «الْمَرَاتِبِ» فِي «كُشَافِ لِقْنَانِ» (٢٧/٣).

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَعَبْدُ هُنْدَ».

١٥٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ كُلِّ اسْمٍ بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا، مَا لَمْ يَكُنْ اسْمَ نَبِيٍّ،  
 ١٣٧١ أَوْ اسْمَ مَلِكٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ مُرَّةٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ حَزْبٍ، أَوْ زَخْمٍ<sup>(٣)</sup>، أَوْ الْحَكْمِ الْمَلِكِ<sup>(٤)</sup>، /  
 أَوْ خَالِدٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ حَزْنٍ، أَوْ الْأَجْدَعِ، أَوْ الْكُؤَيْفِرِ، أَوْ شِهَابٍ<sup>(٦)</sup>، أَوْ أَصْرَمَ<sup>(٧)</sup>، أَوْ  
 الْعَاصِي، أَوْ عَزِيزٍ<sup>(٨)</sup>، .....

(١) كَذْفِي «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ما لم يكن اسم لنبي، واسم لملك! والصواب عند إثبات اللام مع «نبي» و«ملك» أن يقال: «اسماً» لا «اسم»، وهكذا جاءت في «ع»: «ما لم يكن اسماً لنبي، أو اسم ملك».

(٢) كَذْفِي «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» كلمة أُنْهِى، لعلها: «أبو مرة»، ولهوجه صحيح أيضاً، فكلاهما مما قيل بتحويلاً ما «مُرَّة» فلقب معناه، كحزب، وحزن ونحوهما، أو لكونه من أسماء الشياطين؛ كما جاء في بعض المرفوع إلى رسول الله ﷺ، ولا يصح. وأما أبو مُرَّة فقد قيل: إنه من كُتِيَ الشيطان. لكن أثرنا إثبات ما أثبتناه، أولاً: لوضوحه في «ب» و«ز» بخلاف ما في «خ»، وثانياً: لأن الكلام هنا عن التسمي لا التكني، والله أعلم.  
 (٣) كذا في «ب» و«ز» بمعجمة، وفي «خ» و«ع»: «رحم» بمهملة، والصواب ما أثبتناه إن شاء الله، وقد كان ذلك اسماً لبشير بن الحَصَا صِبة رضي الله عنه، فعُتِرَ رسول الله ﷺ إلى تبشير.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «ملك».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «خلد» وقد نص على تحريم مسلم خالد بعض أهل العلم، وقد روي فيه هو واسم مالك حديث لا يصح: «أَبْغَضُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ: خَالِدٌ وَمَالِكٌ».

(٦) عند أحمد وغيره: «من حديث عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ غيَّره إلى هشام».

(٧) كذا في «ب» و«ع» و«خ»: «أحزم» وهو خطأ، وأصْرَمَ مما غيَّره رسول الله ﷺ إلى زُرْعَة؛ كما عند أبي داود وغيره بإسناد صحيح.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» و«خ» و«لا» و«ع» و«ز»: «عو زاء!» و«عجل زروي» أن رسول الله ﷺ غيَّره إلى عبد الرحمن كما عند البزار في «مسنده» وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٩/٨-٥٠): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

أَوْ عَتْلَةٌ<sup>(١)</sup>، أَوْ شَيْطَانٍ، (أَوْ حِمَارٍ)<sup>(٢)</sup>، أَوْ غَرَابٍ، [أَوْ حُبَابٍ]<sup>(٣)</sup>، أَوْ الْمُضْطَّجِعِ<sup>(٤)</sup>،  
أَوْ نَجِيجٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ أَفْلَحٍ، وَنَافِعٍ، أَوْ يَسَارٍ<sup>(٦)</sup>، أَوْ بَرَكَةٍ أَوْ عَاصِيَةٍ، أَوْ بَرَّةٍ: فَإِنَّهُمْ  
اخْتَلَفُوا فِيهَا<sup>(٧)</sup>.

١٥٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ التَّكْنِيَةِ لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ<sup>(٨)</sup> بِالْأَسْمَاءِ الْمُبَاحَةِ، حَاشَا  
أَبَا الْقَاسِمِ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَمِنْ مَانِعٍ، وَمِنْ كَارِهِ، وَمِنْ مُبِيحٍ.  
١٥٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْنِيَةِ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ<sup>(٩)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز»، وَفِي «خ»: «عَتْلَةٌ» هَكَذَا بِهَذَا الشَّكْلِ، وَفِي «ب»: «عَبْدُهُ»، وَفِي «ع» كَلِمَةٌ  
لَعَلَّهَا: «عَتْلٌ» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْغِيرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَفِي  
«مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ، وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرِيِّ لِشَيْحِي بْنِ عُتْبَةَ بْنِ  
عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَعَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ حَدَّثْتُ، وَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟»  
قُلْتُ: عَتْلَةُ بْنُ عَبْدِ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ». وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْأَئِمَّةُ لِإِخْلَافِهِ اللَّهَ فِي  
«السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (رَقْم ٥٥١١).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا وَمَكَانَهَا فِي «ز»: «حَبَابٌ»!

(٤) جَاءَ فِي «تَحْقِيقِ الْمُودُودِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ١٣٠): «قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ اسْمُ  
الْعَاصِ، وَعَزِيزٌ، وَعَتْلَةٌ، وَشَيْطَانٌ، وَالْحَكَمُ، وَغَرَابٌ، وَشَهَابٌ، وَحُبَابٌ: فَسَمَاهُ هَاشِمٌ أ،  
وَسَمَى حَرَبًا: سَلَمًا، وَسَمَى الْمُضْطَّجِعَ: الْمُنْبَعَثَ». اهـ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» نَجَاحٌ.

(٦) عِنْدَ «مُسْلِمٍ» وَ«أَحْمَدَ» وَغَيْرِهِمَا: «لَا تُنَمِّئَنَّ غُلَامَكَ رَبَاحًا، وَلَا نَجِيجًا، وَلَا يَسَارًا، وَلَا  
أَفْلَحًا».

(٧) يَعْنِي: فِي التَّسْمِيَةِ بِكُلِّ مَا ذَكَرَهُ.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ق»: «لِمَنْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ».

(٩) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

١٥٤١. وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ الطَّيِّبِ لغيرِ الْمُحْرِمِ، (وَالْمُعْتَدَةِ)<sup>(١)</sup>، وَلغيرِ الْمَرْأَةِ الْخَارِجَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ إِلَى حَوَائِجِهَا.

١٥٤٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّعْفَرَانِ لِلرِّجَالِ.

١٥٤٣. وَ(رُؤِينَا)<sup>(٢)</sup> فِي الْمِسْكِ خِلَافاً مِنْ<sup>(٣)</sup> عَطَاءٍ<sup>(٤)</sup>.

١٥٤٤. وَأَجْمَعُوا<sup>(٥)</sup> أَنْ اكْتِسَابَ الْمَرْءِ مِنَ الْوَجْهِ الْمُبَاحَةُ: مُبَاحٌ.

١٥٤٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ قَوِيٍّ عَلَى الْكَسْبِ، أَوْ غَنِيِّ، إِلَّا مَنْ تَحَمَّلَ حَمَالَةً<sup>(٦)</sup>، أَوْ سَأَلَ سُلْطَانًا أَوْ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَوْ يَضْلِي فِي «ع».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «عَلَى».

(٤) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٣٤/٢): «رُؤِينَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ: أَنَّهُمْ كَرِهُوا الْمِسْكَ، وَلَا نَعْلَمُ تَصَحُّحَ كِرَاهِيَةِ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ عَطَاءٍ. وَرُؤِينَا عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْمِسْكَ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ لِلْمَيْتِ، وَيُرْوَى عَنْ الضَّحَّاكِ أَنَّهُ قَالَ: الْمِسْكَ مَيْتَةٌ وَدَمٌ. أَهـ.

(٥) كُنَّا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً وَفِي «ق»: «وَاتَّفَقُوا».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «تَحَمَّلَ لَهُ حَمَالَةً»، وَالْمَثْبُتُ أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٧) عِنْدَ «مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ حَدِيثُ قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقٍ ١ لِهَالِظِي اللَّهِ عَنْهُ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَتَأْمُرَ لَكَ بِهَا». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ، إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ: رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يَمْسُكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِيَّوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِيْدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِيَّوَامًا مِنْ

١٥٤٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ كَسَبَ الْقُوتَ مِنَ الْوَجْهِ الْمُبَاحَةِ لَهُ وَلِعِيَالِهِ:  
فَرْضٌ، إِذَا قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ.

١٥٤٧. وَاتَّقُوا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَعَلَّنَ هُوَ فَقِيرٌ لَا يَقْدِرُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْكَسْبِ بِمَقْدَرِ<sup>(٢)</sup>  
مَا يُقِيمُ قُوَّتَهُ: مُبَاحَةٌ.

١٥٤٨. وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الْغِنَى؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ مَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِقْدَارِ  
قُوتِ الْيَوْمِ فَلَيْسَ غِنًى.

وَالَّذِي يُذْهِبُ<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>: أَنَّ قُوتَ الْيَوْمِ فَمَا<sup>(٥)</sup> زَادَ كِفَافٌ وَأَنَّ قُوتَ الْعَامِ<sup>(٦)</sup>  
فَمَا زَادَ غِنًى وَيَسَارٌ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لِمَنْ عِنْدَهُ قُوتٌ يَوْمَ حَرَامٍ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا لِمَنْ  
لَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُ مُبَاحَةٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا، وَأَنَّهَا فَرْضٌ عَلَيْهِ إِذَا خَشِيَ فِي  
تَرْكِهَا الْمَوْتَ هُزُلًا<sup>(٧)</sup>، وَأَنَّ أَخْذَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ مِنَ الْكُفَّارَاتِ، أَوِ الزَّكَاةِ

= عِش - أَوْ قَالَ: سِيدَادًا مِنْ عِش - فَمَا سِوَاهُ مِنْ الْمَسْأَلَةِ بِأَقْيَسَةِ سُخْتِ أَيَّا كُلِّهَا صَاحِبَهَا  
سُخْتًا». وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً  
وَلَهُ عَنْهَا غِنًى، كَانَتْ مَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ، إِلَّا رَجُلًا سَأَلَ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ مَا لَا يَذُّ لَهُ مِنْهُ».

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَلَا يَقْدِرُ» بِزِيَادَةِ وَאו.  
(٢) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مِقْدَارٌ» بِغَيْرِ بَاءٍ قَبْلُهَا، وَالْكَلِمَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».  
(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «نَذْهَبُ».

(٤) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ب» وَ«ز»: «مِنْ ذَلِكَ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «مِمَّا».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «وَعَلَى أَنْ قُوتَ الْعَامِ»، وَفِي «ع»: «وَأَنْ وَجُودَ قُوتِ الْعَامِ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَيُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ هَكَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «هُزُلًا» بِالْف،

وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي      أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

(المفروضة)<sup>(١)</sup>: مباح لمن ليس عنده قوت عامه (له)<sup>(٢)</sup> ولعاليه؛ من نفقة، وكسوة، وسكنى<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مسكين، وإن (لم)<sup>(٤)</sup> يكن فقيراً، وكان عنده كفاف، وأن أخذها حرام على من عنده قوت عامه (له)<sup>(٥)</sup> ولعاليه مما ذكرنا؛ لأنه غني. (و)<sup>(٦)</sup> هذا الذي نعتقد<sup>(٧)</sup>، والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة، ليس<sup>(٨)</sup> هذا موضعها.

١٥٤٩. واختلفوا أن بناء ما يستتر به المرء هو وعياله، وماله من العيون، والبز، والحر، والمطر: فرض، أو اكتساب منزلي، أو مسكن يتستر<sup>(٩)</sup> ما ذكرنا.

١٥٥٠. واختلفوا أن الاتساع في المكاسب والمباني من حل، إذا أدى جميع حقوق الله تعالى (قبله)<sup>(١٠)</sup>: مباح.

١٥٥١. ثم اختلفوا: فمن كاره، ومن [من]<sup>(١١)</sup> غير كاره.

(١) في «ز»: «المفترضة».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، وهو ي في «ع».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مسكن».

(٤) وهي في «ز» مضمة.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) هكذا بنو في ألقها، وهي كذلك في «ط»، وفي «ب»: «لنعتقد» بياء، وفي «ز»: «نعتقد».

(٨) في «ب» و«ز»: «وليس بزيادة أو قبلها».

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لستر».

(١٠) وهي في «ق» و«ع»، وتصحفت في «ز» إلى: «فله».

(١١) وهي في «ز» أيضاً.



١٥٥٢. وَاتَّقُوا أَنْ حِصَارَ حُصُونِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَطَعَ الْمَيْرِ<sup>(١)</sup> عَنْهَا - وَإِنْ كَانَ فِيهَا<sup>(٢)</sup> أَطْفَالُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ -: وَاجِبٌ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَشْرَى مُسْلِمُونَ.

١٥٥٣. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ جُلُوسِ الْمَرْءِ كَيْفَ أَحَبَّ، مَا لَمْ يَضَعْ رِجْلًا<sup>(٣)</sup> عَلَى رِجْلِ، أَوْ يَسْلُقَ<sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ.

١٥٥٤. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِيَامِ.

١٥٥٥. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الاسْتِلْقَاءِ وَالْقُعُودِ<sup>(٦)</sup> كَمَا قَدْ مَنَّا، وَفِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ قَائِمًا: فَمِنْ مَانِعٍ، وَمِنْ مُبِيحٍ.

١٥٥٦. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ قِرَاءَةِ<sup>(٧)</sup> الْقُرْآنِ كُلِّهِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

(١) الْمَيْرُ: الطَّعَامُ وَالْمُؤُونَةُ، وَهِيَ هَكَذَا فِي «ب» وَفَزَ أَيْضًا، وَصُحِّفَتْ فِي «ع» إِلَى: «النَّهْر»!

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فِيهِ».

(٣) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بِلُجْلَا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، لَكِنْ بِإِسْبَاعِ الْكُسْرَى: «يَنْتَلِقُ»، وَفِي «خ»: «يَسْتَلْقَى».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ مَعَ الاسْتِلْقَاءِ وَالْقُعُودِ» - يَعْنِي:

الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ - وَهُوَ خَطَأً ظَاهِرٌ يُنَاقِضُ مَا نَقَلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْإِتْفَاقِ عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِيَامِ.

(٦) قَالَ ابْنُ مُفْلَحٍ بَعْدَ نَقْلِهِ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: «فَسَوَّى ابْنُ حَزَمٍ فِي حَكَايَتِهِ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالْاسْتِلْقَاءِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا سَبَقَ» - اهـ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِقَوْلِهِ: «بِمَا سَبَقَ»: مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَخْبَارَ وَالْأَثَرِ الْمَرْوِيَّةَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْاسْتِلْقَاءِ دُونَ الْقُعُودِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْعِبَارَةِ مَا يُفِيدُ تَسْوِيَتَهُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ أَنَّ كِلَا الْفِعْلَيْنِ عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، حَيْثُ اشْتَهَرَ الْخِلَافُ فِيهِمَا، وَغَايَةُ مَا فِي كَلَامِهِ: إِثْبَاتُ وَجُودِ الْخِلَافِ فِي الْقُعُودِ؛ كَمَا هُوَ فِي الْاسْتِلْقَاءِ فَقَطْ.

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ «ع» وَ«ط»، وَلَيْسَتْ فِي نَسَخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ!

١٥٥٧. وَاتَّفَقُوا فِي أَقْلٍ.

١٥٥٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ حَفِظَ شَيْءٌ<sup>(١)</sup> مِنَ الْقُرْآنِ وَاجِبٌ، وَ(إِنْ)<sup>(٢)</sup> لَمْ يَتَّفَقُوا عَلَى مَا هِيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ، وَلَا كَمِيَّتِهِ بِمَا يُمَكِّنُ ضَبْطَ إِجْمَاعٍ فِيهِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ<sup>(٣)</sup> حَفِظَ أُمُّ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>، وَ<sup>(٥)</sup> ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٦)</sup> قَبْلَهَا<sup>(٧)</sup>، وَسُورَةٌ أُخْرَى مَعَهَا: فَقَدْ أَدَّى فَرْضَ الْحِفْظِ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ حِفْظُ أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

١٥٥٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ حِفْظِ جَمِيعِهِ.

١٥٦٠. وَأَنَّ ضَبْطَ جَمِيعِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، لَا مُتَعَيِّنًا.

١٥٦١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ عَطَسَ مِنَ الْمَصِيدِ، فَحَمِدَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -: فَقَدْ أَحْسَنَ.

١٥٦٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ سَمِعَهُ فَقَالَ (لَهُ)<sup>(٨)</sup>: يَزِحُكَ اللَّهُ: فَقَدْ أَحْسَنَ.

١٥٦٣. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الرَّدِّ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «الشَّيْءُ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «و» أَيْضًا، فِي «ب» وَ«ع»: «عَلَى أَنْ مِنْ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْفَاتِحَةُ».

(٥) هُنَا فِي «خ» شَيْءٌ كَانَ قَدْ كَتَبَهُ النَّاسُخُ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ، وَأُثْبِتَ مَكَانَهُ وَאוَأَ، وَفِي «ع»:

«مَع»، وَفِي «ز» وَنَقَلَ ابْنُ مَفْلُحِ السَّابِقِ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: «ب».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَنَقَلَ ابْنُ مَفْلُحٍ أَيْضًا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَفِي «ع»: «الْبِسْمَلَةُ».

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كُلُّهَا».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ع» أَيْضًا.

١٥٦٤. وَاتَّقُوا أَنْ عَلَى الْمَارِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْجَالِسِ، أَوْ الْجُلُوسِ مِنْهُمْ، أَنْ<sup>(١)</sup> يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، (أَو السَّلَامُ عَلَيْكَ)<sup>(٢)</sup>.

١٥٦٥. وَاتَّقُوا عَلَى إِيْجَابِ الرَّدِّ بِمِثْلِ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ.

١٥٦٦. ثُمَّ<sup>(٤)</sup> اخْتَلَفُوا يُلْجِئُ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ [ رَدِّ ]<sup>(٥)</sup> السَّلَامِ، وَالِدُّعَاءِ فِي<sup>(٦)</sup> الْعُطَاسِ<sup>(٧)</sup> وَإِحْدَعْ<sup>(٨)</sup> الْجَمَاعَةَ، أَمْ لَا يُجْرِي؟

١٥٦٧. وَاتَّقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ الطَّيْرَةِ، / وَالْكَهَانَةِ.

١٥٦٨. وَاتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيْمَةِ فِي غَيْرِ النَّصِيْحَةِ الْوَاجِبَةِ.

١٥٦٩. وَاتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْكُذْبِ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ، وَغَيْرِ مُدَارَاةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ<sup>(٩)</sup>، وَإِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ<sup>(١٠)</sup>، وَدَفْعِ مَظْلَمَةٍ<sup>(١١)</sup>.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «أَنَّهُ».

(٢) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً.

(٣) كُنَا فِي «ب» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«و» وَ«ع»: «مِثْل» بِدُونِ بَاءِ قَبْلِهَا.

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«و».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«و».

(٧) كُنَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «الْعَاطَسُ».

(٨) فِي «ب» وَ«و» قِيْلَ: «مَنْ».

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «امْرَأَةً».

(١٠) كُنَا فِي «ع» أَيْضاً أَوْ فِي «و» وَ«ق»: «اِثْنَيْنِ».

(١١) قَالَ ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»: «وَعَلَى هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ فِي كِتَابِ «الْإِجْمَاعِ»:

«اتَّقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْكُذْبِ إِلَّا فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ، وَمُدَارَاةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَإِصْلَاحِ بَيْنِ

اِثْنَيْنِ، وَدَفْعِ مَظْلَمَةٍ مُرَادِهِ: بَيْنَ اِثْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، أَوْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ لَمَّا سَبَقَ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ

هَذَا الْإِجْمَاعُ مَدْخُولٌ». اهـ.

١٥٧٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْعِيَادَةَ لِلْمَرِيضِ <sup>(١)</sup> فَضَّلُ <sup>(٢)</sup>.

١٥٧١. وَاتَّفَقُوا أَنْ رَوَايَةَ <sup>(٣)</sup> مَا هُجِيَ <sup>(٤)</sup> بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَجِلُّ، وَكَذَلِكَ كِتَابَتُهُ، وَقَرَأَتْهُ <sup>(٥)</sup>، وَتَرَكَهُ إِنْ وُجِدَ لَا يُنْحَى <sup>(٦)</sup> أَثَرُهُ.

١٥٧٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَرِّ الوَالِدَيْنِ فَرَضٌ.

= قلت: وقد كان - أعني ابن مفلح - فضَّل القول قبلها في حُكم الإصلاح بين أهل الكتاب بعضهم البعض؛ فكأنه جعل ما يحكيه المصنف هنا من الاتفاق على جواز الكذب في الإصلاح بين عموم الناس، بقطع النظر عن دينهم؛ مدخولاً متقضاً بتفريقهم بين ما إذا كان المصطلحان من المسلمين، أو من غيرهم. أو لعله يقصد: أن هذا الإجماع مدخول بما كان قدَّمه أيضاً من النهي عن مُطلق الكذب، ولو على الزوجة؛ حيث قال: «وفي «الموطأ» عن صفوان بن سليم مرسل: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أكذب لامرأتي؟ فقال: «لا خير في الكذب». فقال: فأعدها وأقول لها؟ فقال: «لا جناح عليك». اهـ. والله أعلم.

(١) في «ب» و«ق» «ع»: «عيادة المريض»، وفي «ز»: «عيادة المرضى».

(٢) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ق» «ز»: «قراءة»، وهو خطأ؛ كما ثبت عليه المحققون، جزاءه الله خيراً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «قراءة».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «يجي»، وهو خطأ فاحش، ومن أجل هذا جعل العبارة في «ط» هكذا: «واتفقوا أن رواية ما يجي به النبي ﷺ: لا يحل إهمالها».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وروايته».

(٦) كذا في «ب» و«ع»، وبحوه في «و» أيضاً، وفي «خ» ما صورته «وتركه» نل أن وجد بد لمحي! وهو كما ترى. وقد نقل العبارة بنصها كما أثبتناها هنا: ابن مفلح في «الآداب

الشرعية» (١/١٩٧)، وكذا بنحوها القاضي عياض في «الشفاء» (٢/٥٦٧).

١٥٧٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبْرَأَ الْجُلُ (١) فَرَضَ (٢).

١٥٧٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ مُصَافِحَةَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ حَلَالٌ.

١٥٧٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى (أَدْنَى) (٣) غَضِّ الْبَصَرِ عَنْ غَيْرِ الْحَرِيمَةِ، وَلِزَوْجَتِهَا، (وَتَحْمِلِ شَهَادَةٍ، وَعِدْلٍ) (٤) إِلَّا مَنْ لَا يَكُنْ أَحَدًا مِنْهُمَا (وَاجِبٌ) (٥) (٦).

١٥٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ خَتَنَ ابْنَهُ فَقَدْ أَصَابَ (٧).

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً. وفي «ب»: «الجد»، وهكذا ذكرها ابن مفلح أيضاً في «الآداب»، ثم قال معقباً: «ونقل الإجماع في الجد فيه نظر؛ ولهذا عندنا يجاهد الولد ولا يستأذن الجد، وإن شخط». اهـ.

(٢) كذا في جميع النسخ، وغيّرناها محققين عن عند نفسه إلى: «فضل»؛ معللاً ذلك بكون ابن عبد البر نصراً في «التمهيد» (٢/ ٤٧) على أنهم أجمعوا أن إكرام الجار ليس بفرض ولو أثبتها كما هي، ثم جعل كلام ابن عبد البر في الهامش لكان أولى. على أنه لا تعارض بين ما حكاه المصنف هنا، وما نقله المحقق عن أبي عمر رحمه الله؛ فالبر أعظم وأشمل من الإكرام، وفي الإكرام قدور زائد على البر المأمور به.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهو ي في «ع».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) ويسبب هذا الساقط من «ب»؛ جاءت العبارة في «ط» هكذا: «واتفقوا على وجوب غض البصر عن غير الحريم والزوجة والأمة، إلا أن من أراد نكاح امرأة حل له أن ينظرها»، ولم ينبه المحقق رحمه الله على شيء مما وجد في الأصل، ولا على شيء مما غيّر في العبارة، وهو تصرف غير شديد، حتى لو صادف ووافق المعنى المراد.

وجاءت العبارة في «ق» هكذا: «واتفقوا على رد البصر عن غير الحرائم، ولزوجاته والإماء».

(٧) كذا في «ب» و«أ» أيضاً، وفي «ق»: «فقد أصاب السنة».

١٥٧٧. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْخِفَاضِ <sup>(١)</sup> لِلنِّسَاءِ.

١٥٧٨. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ، وَلَا <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> يَقْطَعَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَلَا <sup>(٤)</sup> يُؤْلِمَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ التَّدَاوِي بِقَطْعِ الْعُضْوِ الْأَلِيمِ <sup>(٥)</sup> خَاصَّةً. ١٥٧٩. وَاتَّقُوا أَنْ تَخْلُقَ جَمِيعَ اللَّخِيَةِ مِثْلَةَ لَا تَجُوزُ.

١٥٨٠. (وَ) اتَّقُوا عَلَى إِيْجَابِ تَوْقِيرِ الْقُرْآنِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٦)</sup>، وَكَذَلِكَ الْخَلِيفَةُ وَالْفَاضِلُ <sup>(٧)</sup>، وَالْعَالِمُ <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

١٥٨١. لَوْ خَلَعْتُمْ هَؤُلَاءِ تَكْفِيرَ مَنْ اسْتَخَفَّ <sup>(١٠)</sup> بِالنَّبِيِّ ﷺ <sup>(١١)</sup>.

(١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «الْخَتَان». وَالْخِفَاضُ وَالْخَتَانُ وَاحِدٌ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» وَ«ط» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «إِلَّا».

(٣) هُنَا فِي «ب» «ق» زِيَادَةٌ «أَنْ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ع».

(٤) هُنَا فِي «ق» زِيَادَةٌ «أَنْ»، وَلَيْسَتْ فِي بَاقِي النَّسخِ أَوْ الْأَصُولِ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ع»: «لِلْأَلِيمِ».

قَالَ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» «أَلِمَ الرَّجُلُ كَفْرَاحَ، يَأْلَمُ أَلَمًا، فَهُوَ أَلِيمٌ، كَكَتِفٍ».

(٦) وَهِيَ كُلُّهَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٧) هُنَا فِي «ز» زِيَادَةٌ: «وَالْعَابِدُ»، وَلَيْسَتْ فِي سِوَى مَنْ بَاقِي النَّسخِ أَوْ الْأَصُولِ.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «وَالْخَلِيفَةُ الْإِمَامُ، وَالْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ» وَهِيَ

عِبَارَةٌ خَطَابِيَّةٌ يُبْعَدُ أَنْ يَسْتَخْدَمَهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا.

(٩) نَقَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ كَمَا هِيَ هُنَا ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ»، لَكِنْ قَالَ هُنَاكَ: «تَوْقِيرُ أَهْلِ

الْقُرْآنِ» بَدَلَ: «تَوْقِيرِ الْقُرْآنِ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «اسْتَحَقَّ»! وَانْظُرْ مَا سَبَّأَنِي مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَاضٍ فِي

«الشِّفَاءِ».

(١١) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشِّفَاءِ» (٢/ ٢١٥) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَقْوَالَ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ

الْعِلْمِ فِي الْحُكْمِ بِقَتْلِ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ انْتَقَصَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ تَوْبَةٌ إِنْ كَانَ =

مسلم أ، ونحو ذلك، قال: «ولا نعلم خلافاً في استباحة دمه بين علماء الأمصار، وسلف الأمّة بوقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره، وأشار بعض الظاهرية - وهو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي - إلى الخلاف في تكفير المستخفّ به، والمعروف ما قدّمناه». اهـ.

قلت: نقل غير واحد من أهل العلم لإجماع على كفر سبّ النبي ﷺ، منهم: إسحاق ابن راهويه، وأبو سليمان الخطابي، ومحمد بن سحنون، وابن المنذر، وابن تيمية، وتقي الدين السبكي، وغيرهم. انظر: نفس الموضع المشار إليه آنفاً من «الشفاء» للقاضي عياض، و«الصارم المسلول» لابن تيمية.

ولم أجد بعد البحث والتقصّي من يخالف في إكفار من فعل هذا إن كان مسلم أ، وفي أن فعله هذا مما يستوجب قتله؛ غير أن ابن تيمية رحمه الله نقل في «الصارم» (١/٥١٣) عن القاضي أبي يعلى أنه ذكر عن الفقهاء (!): أن سبّ النبي ﷺ إن كان مُستحلاً كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يُكفر، كسبّ الصحابة. ثم علّق ابن تيمية على ذلك، فقال: وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سبّ النبي ﷺ أن يجلد، حتى أنكّر ذلك مالك، وردّ هذه الفتيا، وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يُكفر بالمستخفّ به. ثم ذكر تأويل القاضي عياض لتلك الفتوى - أعني: فتوى الرشيد السابقة - وحمله الحكاية على احتمال كون هؤلاء المُفتين ليسوا ممن يوثق بفتواهم لهوى عندهم، أو غير ذلك، أو أن الفتوى كانت في كلمة اختلف في كونها سباً، أو كانت فيمن تاب، ونحو ذلك. ثم قال بعد أن نقل كلاماً للقاضي أبي يعلى في المسألة يُشبه ما حكاه القاضي آنفاً عن الفقهاء: وهذا موضع لا بُدّ من تحريره، ويجب أن يُعلم أن القول بأن كفر السبّ في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السب: رُلة مُنكرة، وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلى، فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنما وقع من وقع في هذه المَهْواة بما تلقّوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين - وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى - في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب، وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يَقْتَضِ عملاً في القلب، ولا في الجوارح. اهـ.

١٥٨٢. وَتَقَفُوا عَلَى أَنْ خِصَلًا لِنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ، فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ، وَالتَّمْثِيلِ بِهِمْ: حَرَامٌ<sup>(١)</sup>.

١٥٨٣. وَتَقَفُوا أَنْ قَصَّ الشَّارِبِ، وَقَطَعَ الْأَظْفَارِ، وَخَلَقَ الْعَانَةَ، وَتَفَّأَ إِلَّا بَطَحَسْنَ.

١٥٨٤. وَاخْتَلَفُوا فِي خَلْقِ الشَّارِبِ، وَفِي خِصَاءِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ.

\* \* \*

---

= قلت: وقد رأيت لبعض المحدثين كلاماً في التفريق بين السبب سبباً صريحاً، وبين من قال كلاماً محتملاً، أو ما حاصله الاستخفاف وعدم التوقيع دون السبب الصريح. وهذا وإن كان له وجه يمكن أن يُحمل عليه كلام المصنف هنا - حيث اختار في حكاية الخلاف هنا التعبير بـ«الاستخفاف» دون السبب، أو الانتقاص - إلا أنني لم أجد في كلام أهل العلم قديماً ولا حديثاً ما يُثبت ذلك، أو يشهد له، والله أعلم.

(١) نقل العبارة بلفظها ابن مفلح في لفروع (١٠/٢٦).



## ٥٤- السبق والرمي

١٥٨٥. اتفقوا على إباحة المُسَابَقَةِ بالخيل، والإبل، وعلى الأقدام.

١٥٨٦. واتفقوا على استحسان الرَّمِي وتعليمه<sup>(١)</sup>، والمُنَاضَلَة.

١٥٨٧. ولا أعلم خلافاً في إباحة<sup>(٢)</sup> أَنْ يَجْعَلَ السُّلْطَانُ أَوِ الرَّجُلُ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ لِلتَّسَابُقِ فِي الْخَيْلِ خَاصَّةً.

١٥٨٨. ولا أعلم خلافاً في إباحة إخراج أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ<sup>(٣)</sup> بِالْفَرَسَيْنِ<sup>(٤)</sup> الْمُتَسَاوَيْنَيْنِ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً [مُسَمًّى]<sup>(٥)</sup>، فَإِنْ سَبَقَهُ لآخر أَخَذَهُ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ آخرَ مَالَهُ، وَلَمْ يَغْرَمْ لَهُ الآخرُ شَيْئاً.

١٥٨٩. واتفقوا أَنْ المُسَابَقَةُ مِنْ غَايَةِ وَاحِدَةٍ [إِلَى غَايَةِ وَاحِدَةٍ]<sup>(٦)</sup>: جَائِزَةٌ.

١٥٩٠. واتفقوا على أَنَّ المُنَاضَلَةَ بِنَوْعِ<sup>(٧)</sup> وَاحِدٍ مِنَ الْقَيْسِيِّ<sup>(٨)</sup>، .....

(١) كذا في «ق» و«ع» أيضاً وفي «ب» و«و»: «تعليمه».

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «الإباحة» بالألف واللام، وسقطت من «ز».

(٣) كذا في «ز» و«و» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «السابقين».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «بالقوسين».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «وعلى أَنْ المُسَابَقَةُ مِنْ غَايَةٍ إِلَى غَايَةٍ».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «بِنَجْع»، وهو تصحيف.

(٨) الْقَيْسِيُّ: جمع قوس.

وبتساو<sup>(١)</sup> في جميع أحوالها، بلا تفاضل ولا شرط أصلاً: جائزة.



(١) كذا في «ع»، وفي «ب» و«و»: «و يتساوى»، وفي «ق»: «و يتساوى»، وفي «خ» كلمة رسمها: «و ريساً و» أو نحو هذا، وأظنه تصحيحاً من المثبت.

## ٥٥- الإيمان والذِّور

١٥٩١. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ خَلَفَ مِنْ عَبْدٍ، أَوْ حُرٍّ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْبَالِغِينَ، الْمُسْلِمِينَ، الْعُقُلَاءِ، غَيْرِ الْمُكْرَهِينَ، وَلَا الْغَضَائِبِ، وَلَا الشُّكَارَى؛ فَخَلَفَ مَنْ ذَكَّرْنَا بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُطْلَقَةِ، مِثْلُ: اللَّهِ، وَالرَّحْمَنِ، وَالرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>، وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَنَوَى بِالرَّحْمَنِ اللَّهَ تَعَالَى، لَا سُورَةَ<sup>(٢)</sup> الرَّحْمَنِ، وَعَقْدَ الْيَمِينِ بَقَلْبِهِ قَاصِدًا إِلَيْهَا، وَلَمْ يَسْتَشِنْ؛ لَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُتَّفَصِّلًا، وَلَا كَانَ<sup>(٣)</sup> الَّذِي خَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعْصِيَةً، وَخَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَ<sup>(٤)</sup> هُوَ بِنَفْسِهِ شَيْئًا، ثُمَّ فَعَلَ<sup>(٥)</sup> هُوَ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ الشَّيْءَ الَّذِي خَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَهُ، مُؤَثِّرًا لِلْحِنْثِ، ذَاكِرًا لِيَمِينِهِ، وَلَمْ يَكُنْ الَّذِي فَعَلَ خَيْرًا مِمَّنْ الَّذِي تَرَكَ؛ فَإِنَّهُ حَانِثٌ، وَأَنَّ الْكُفَّارَةَ تَلْزُمُهُ.

١٥٩٢. واخْتَلَفُوا<sup>(٦)</sup> إِنْ نَقَصَتْ صِفَةٌ مِمَّا ذَكَّرْنَا: أَيَحْنُثُ أَمْ لَا؟ وَهَلْ

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» مِثْلُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ «بِغَيْرِ عَطْفٍ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «سَوَى»، وَوَضَعَ النَّاسِخَ عِنْدَهَا إِشَارَةً إِلَى حَاشِيَةٍ، وَلَمْ يُكْتَبْ فِي مَقَابِلِهَا شَيْءٌ.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ب» وَ«ق»: «وَكَانَ» بِإِسْقَاطِ «لَا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» أَيْضًا، وَفِي «ق» وَ«ع»: «أَلَّا يَفْعَلَهُ».

(٥) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «ثُمَّ يَفْعَلُ».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب»: «وَاتَّفَقُوا».

يلزمه <sup>(١)</sup> كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟

١٥٩٣. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ خَلَفَ مِنْ ذِكْرِنَا، بِحَقِّ زَمَدَوَاعِمِرٍ، أَوْ بِحَقِّ أَبِيهِ: أَلَمْ <sup>(٢)</sup>، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ.

١٥٩٤. وَاخْتَلَفُوا إِنْ خَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ (تعالى)، أَوْ صِفَاتِهِ <sup>(٣)</sup>، أَوْ بِنَحْرِ وَلَدِهِ، أَوْ هَذِيهِ، أَوْ نَحْرِ أَجَنِيٍّ، أَوْ هَذِيهِ، أَوْ بِالمَصْحَفِ، أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِنَذْرِ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ، أَوْ بَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بِطَلَاقٍ، أَوْ بِظَهَارٍ، أَوْ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، أَوْ قَالَ: عَلَيَّ يَمِينٌ، أَوْ قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ. أَوْ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِي. أَوْ قَالَ: عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ، أَوْ أَخْزَانِي <sup>(٤)</sup> / اللَّهُ، أَوْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ، أَوْ قَطَعَ اللَّهُ يَدَيَّ، أَوْ يَقَطَّعَ صَلْبَهُ، أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ <sup>(٥)</sup> مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ: هَلْ يُكْفَرُ، أَمْ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ خَالَفَ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> ؟

١٥٩٥. وَاتَّخَلَفُوا فِي <sup>(٧)</sup> جَمِيعِ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي مَلَّكْنَاهَا: فِيهَا كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟ وَفِي صِفَةِ الْكَفَّارَةِ (فِي ذَلِكَ) <sup>(٨)</sup>، وَفِي وَجُوبِ بَعْضِهَا.

١٥٩٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ: أَهوَ طَلَاقٌ فَيَلْزَمُ أَمْ (هُوَ) <sup>(٩)</sup> يَمِينٌ فَلَا يَلْزَمُ ؟

(١) فِي «ب»: «تَلْزَمُهُ»، بِغَيْرِ أَدَاءٍ، فَاسْتَفْهَمَ قَبْلُهَا، وَفِي «ز»: «أَوْ يَلْزَمُهُ»، فِي «ق»: «أَتَلْزَمُهُ».

(٢) فِي «ب»: «أَنَّهُ أَتَمَّ». (٣) سَقَطَتْ مِنْ «وَأَيضاً».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضَوْناً فِي «ب» أَخْزَانِي.

(٥) فِي «ز»: «أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ خَلَفَ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي «خ» وَلَا «ب».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «عَنْهُ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَلَا، وَفِي «خ»: «وَهَلْ فِي».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً. (٩) وَهِيَ «زَا أَيْضاً».

١٥٩٧. (و) اتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ فِي ذَلِكَ بِصِفَةٍ<sup>(١)(٢)</sup>، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ اتِّفَاقِهِمْ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ<sup>(٣)(٤)</sup>.

١٥٩٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنْ يَفْعَلَ هُوَ بِنَفْسِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا، قَمَرٌ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَلَمْ يَقْطَعْ هُوَ بِنَفْسِهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، عَامِدًا لِذَلِكَ، ذَاكِرًا لِيَمِينِهِ، مُرِيدًا<sup>(٥)</sup> لِلْحِنْثِ، وَكَانَ [الَّذِي تَرَكَ دُونَ<sup>(٦)</sup>] الَّذِي حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ فِي<sup>(٧)</sup> الْخَيْرِ: أَنَّهُ حَانِثٌ، وَأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَلْزُمُهُ.

١٥٩٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ قَالَ<sup>(٨)</sup>: وَاللَّهِ. أَوْ قَالَ: بِاللَّهِ<sup>(٩)</sup>. أَوْ قَالَ: تَاللَّهِ<sup>(١٠)</sup>: أَنَّهُا يَمِينٌ<sup>(١١)</sup>.

(١) فِي «خ»: «نُصْفَهُ» أَوْ «نُصْفَهُ» أَوْ نَحْوَ هَذَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَشْبُتِ.  
(٢) يَعْنِي: أَنَّ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا بِالطَّلَاقِ؛ كَأَن يَقُولَ: عَلَيَّ طَلَاقٌ إِنْ أَتَيْتِ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ؛ أَنَّهُ يَكُونُ كَمَنْ عَلَنَ طَلَاقَهُ بِصِفَةٍ، فَيَقَعُ طَلَاقُهُ بِوُقُوعِ تِلْكَ الصِّفَةِ.  
(٣) يَعْنِي: قَوْلُهُ فِي «كِتَابِ الطَّلَاقِ»: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ بِصِفَةٍ: وَاقِعٌ إِنْ وَاقَعَ وَقْتُ الطَّلَاقِ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنَّ الْيَمِينَ بِالطَّلَاقِ صِفَةٌ يَقَعُ بِهَا الْحِنْثُ عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ»، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مِنْهُ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا مَأْخُذٌ بِ«ب» وَ«ز» وَ«ق» مُؤَثَّرٌ أَوْ.  
(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».  
(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «مَنْ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «أَنَّهُ مَنْ قَالَ»، وَفِي «ع»: «أَنْ مَنْ قَالَ».  
(٩) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ع» عِبَارَةٌ: بِالْمَوْحِنِ تَحْلِكُ وَهُوَ ضَبْطٌ مِنْهُ لِلْكَلِمَةِ، لَيْسَ مِنْ ضَلْبِ الْكِتَابِ، وَمِثْلُهُ مَا بَعْدَهُ.

(١٠) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ع»: «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْق».

(١١) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ أَنْ قَوْلَهُ: (بِاللَّهِ) بِالْمُثَنَّى مِنْ فَوْق =

١٦٠٠. واختَلَفُوا في غير هذه الحُرُوفِ.

١٦٠١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ قَالَ بِلِسَانِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأُ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ - أَيْ ذَلِكَ قَالَ <sup>(١)</sup> - مُتَّصِلًا بِيَمِينِهِ، وَنَوَى فِي حِينَ لَفْظِهِ بِأَلِيمِينَ يَسْتَلْثِنِي قَبْلَ تَمَامِ لَفْظِهِ بِالْيَمِينِ: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَلَا حِنْثًا <sup>(٢)</sup> إِنْ خَالَفَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، مُتَعَمِّدًا، أَوْ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ.

١٦٠٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْكَفَّارَةَ بَعْدَ الْحِنْثِ تُجْزَى بِالْعِتْقِ، وَبِالْإِطْعَامِ، وَبِالْكَسْرِ، وَبِالصِّيَامِ.

= أنها يمين: ليس بصحيح؛ بل الخلاف فيها مشهور، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم. اهـ.

قلت: الذي نصُّ عليه الشافعي في «الأم» (١٥٢/٨) أنها يمينٌ مُنْعَقِدَةٌ. لكن قال المزني في «المختصر» (ص ٢٩٠): «ولو قال: بالله، أو تالله، فهي يمين؛ نوى أو لم ينو، وقال في «الإملاء» - يعني: الشافعي - تالله يمين، وقال في القسامة: ليست بيمين». اهـ.

قال الماوردي في «الحاوي»: «ونقل المزني عن الشافعي في القسامة: «تالله» ليست بيمين، فاختلف أصحابنا في تخريج ما نقله في القسامة على وجهين؛ أحدهما: أنه ليس بصحيح، وقد وهم فيه، وإنما قال الشافعي: «بالله» ليست بيمين - بالباء مُعْجَمَةٌ مِنْ تَحْتِ - وقد ذكر الشافعي في تعليقه ما يدل على هذا، فقال: «لأنه دعاء، فعلى هذا تكون «تالله» يميناً قولاً واحداً. والوجه الثاني: أن نقل المزني صحيح؛ لضبطه في نقله، فعلى هذا اختلف أصحابنا مع صحة النقل في كيفية تخريجه على ثلاثة أوجه... إلخ (٢٧٦/١٥). قلت: وممن نقل الاتفاق على أنها يمين منعقدة غير المصنف: ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٦٩/١٤)، قال: «وأجمع العلماء على أن تصريح اليمين بالله هو قول الحالف: بالله، أو: تالله، أو: تالله». اهـ.

(١) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «أو أي ذلك قال»، وفي «ط»: «أو نحو ذلك»!

(٢) كذا في «ز» «ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «ولا يحنث».

١٦٠٣. واختلفوا: أيجزئ قبل اليمين أن يكفر أم لا؟

١٦٠٤. ولم يتفقوا في لغو اليمين على شيء يمكن جمعه.

١٦٠٥. واتفقوا في الحر، أو الحرّة من المسلمين، أن من حيث<sup>(١)</sup> فلزّمه<sup>(٢)</sup>

كفارة يمين<sup>(٣)</sup>، فأعتق بعد حثه: فيها كفارة رقية مؤمنة، سليمة جميع أعضاء الجسم<sup>(٤)</sup>، لا تعتق<sup>(٥)</sup> عليه بحكم، ولا قرابة<sup>(٦)</sup>، ولا شيء<sup>(٧)</sup>، يوجب العتق - على ما نذكره في كتاب العتق [من هذا التأليف إن شاء الله]<sup>(٨)</sup> - ولم تك تلك الرقبة أم ولد، ولا من المكاتبين، ولا من المدبرين، ولا من المعتقين إلى أجل<sup>(٩)</sup>: أن ذلك يجزئه، ذكرًا كانت الرقبة، أو أنثى.

١٦٠٦. ولم يتفقوا في الإطعام على شيء يمكن جمعه، أكثر من اتفاهم

على أنه إن أطعم عشرة مساكين بالغين<sup>(١٠)</sup> أحرارًا، متغايرين، مسلمين<sup>(١١)</sup>،

(١) في «ب» و«ز»: «إن حثت».

(٢) في «ب»: «فلزّمته»، وفي «ز»: «فلزّمه».

(٣) في «ع»: «أن من وجب عليه كفارة يمين».

(٤) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب»: «سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم وفي «ع»: «سليمة جميع الأعضاء».

(٥) في «ب» و«ز» و«ع»: «لا يعتق».

(٦) في «ع»: «أو قرابة» وفي «ب» و«ز»: «ولا قرابة».

(٧) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز»: «ولا شيء».

(٨) وهي في «ز» أيضًا.

(٩) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ع»: «ولا معلق عتقها بصفة».

(١٠) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب»: «بقيين» وهو تصحيف من المبتدئين، وسقطت من «ز».

(١١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وزاد بها في «خ»: «ها يجوز فيه الصلاة لهم»، وهو خطأ وانتقال نظر من الناسخ إلى ما بعده، فالكلام هنا إنما هو عن الإطعام لا الكسوة، وسيأتي =

بِئْتَةِ كَفَّارَةٍ عَنِ يَمِينِهِ تِلْكَ بَعْدَ إِحْثَارٍ أَكْبَرٍ<sup>(١)</sup>

١٦٠٧. و<sup>(٢)</sup> لم يتفقوا في كِبْفِيَةِ الْكِسْوَةِ أَكْثَرُ مِنْ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَسَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ<sup>(٣)</sup>، مُتَغَايِرِينَ، مُسَدِّينَ مَا يَجُوزُ لَكِنَّهُ لَا لَصَلَاةٍ لَهُمْ، بِئْتَةِ كَفَّارَةٍ (عَنِ)<sup>(٤)</sup> يَمِينِهِ تِلْكَ: أَجْزَأُ هـ.

١٦٠٨. وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَسَاهُمْ أَقْلٌ، وَإِنْ أَطْعَمَ وَاحِدًا<sup>(٥)</sup> عَشْرَةَ أَيَّامٍ.

١٦٠٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْعِتْقِ، وَالْكِسْوَةِ، وَالْإِطْعَامِ.

١٦١٠. وَاخْتَلَفُوا فِي عِتْقِ الرَّقَبَةِ الْمُشْرِكَةِ وَالْمَعْيِبَةِ، وَإِطْعَامِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ كِسْوَتِهِمْ.

١٦١١. وَاخْتَلَفُوا فِي كِسْوَةِ بَعْضِ الْعَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَإِطْعَامِ بَعْضِهِمْ: أَيْجِزُ يَمْ لَمْ لَا؟ فَقَالَ الصُّفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: يُجْزِئُهُ<sup>(٦)</sup>.

= هذا الحرف في الجملة التالية الخاصة بصفة الكسوة.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَبَعْدَهَا فِي «ب» وَ«ز»: «وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَسَاهُمْ أَقْلٌ أَوْ أَطْعَمَهُمْ»، وَأَظْهَرُهَا مَكْرُوهٌ، وَسَنَاتِي بَعْدُ فِي مَوْضِعِهَا اللَّاتِقِ بِهَا، أَعْنِي: بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى صِفَةِ اتِّفَاقِهِمْ فِي الْكِسْوَةِ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَلَا، وَفِي «خ»: «وَأَنْ»، وَلَا مَعْنَى لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «بِقَيْن».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ع» تَجْزِئُ، وَفِي «ط» مَا تَجْزِئُ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، فِي «ع».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ أَطْعَمَهُمْ وَاحِدًا» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى، وَجَعَلَهَا فِي «ط» هَكَذَا: «أَوْ أَطْعَمَهُمْ أَوْ أَطْعَمَ وَاحِدًا»!

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» بِالْإِثْبَاتِ، وَفِي «خ»: «لَا يَجْزِئُهُ» بِالنْفِي، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَانْظُرْ لِقَوْلِ صُفْيَانَ هَذَا: «الْمَحَلَّى» (٧٦/٨) (مَسْأَلَةٌ ١١٨٨).



٦١٢. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ عَجَزَ عَنْ رَقِيَّةٍ، وَكِسُوءَةٍ، وَإِطْعَامٍ، مِنْ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ - ذَكَرَ أَوَاتْنِي - فِي حِينِ حِنْثِهِ، فَكَفَّرَ حِنْثُهُ، وَلَمْ يُؤْخَرْ إِلَى (أَنْ) تَبْدَلَ حَالُهُ، فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَجُوزُ صِيَامُهَا مُتَتَابِعَاتٍ: أَجْزَأُهَا.

١٦١٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ الَّذِي (١) لَهُ مَالٌ، وَفِي مَنْ تَبَدَّلَتْ حَالُهُ مِنْ عُسْرٍ إِلَى يُسْرٍ، أَوْ (مِنْ) (٢) يُسْرٍ إِلَى (٣) عُسْرٍ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَمْعِهِ.

١٦١٤. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ نَذَرَ مِنَ الرِّجَالِ (المسلمين) (٤)، الْأَخْرَارِ، الْعُقُلَاءِ، الْبَالِغِينَ، غَيْرِ الشُّكَارَى لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - نَذْرًا؛ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتٍ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ، أَوْ صَدَقَةٍ فِيمَا يَمْلِكُهَا (٥) بِمَا (٦) يَتَقَى لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ثُلَاثًا (مَالِهِ) (٧)، أَوْ غَنًى (٨)، أَوْ حَجٍّ، أَوْ صِيَامٍ جَائِزٍ، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ يَمْلِكُهَا حِينَ

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع». وإسقاطها مُوهم بأن المقصود ألا يكون قد نوى تأخير صومه إلى أن يتبدل حاله من الإعسار إلى اليسار، فيقدر على العتق، أو الإطعام، أو الكسوة حينئذ وهذا وإن كان معنًى صحيحاً في نفسه، إلا أنه ليس مراد المصنف هنا، بل مراده والله أعلم: أنه يُشترط للخروج من اختلافهم أن يكون قد صام، وفرغ من صيامه قبل أن يُوسر، وتقدر على أحد هذه الأشياء. وانظر لهذا: «المحلى» (٩٦/٨) (مسألة ١١٨١).

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أنه»، وفي «ط»: «إن كان».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق».

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أو».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «مما يملك»، وفي «ز» و«ق»: «فيما يملك».

(٧) في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «مما».

(٨) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٩) كذا في «ق» أيضاً، وكذا يمكن أن تقرأ في «ب»، ومكانها في «ز»: «ومناه»! أو كلمة نحوها،

ومكانها بياض في «ع»، وفي «ط»: «عمرة» أو هو خطأ. وانظر: «المحلى» (١٤/٨).

نَذَرَهُ بِعَيْنِهَا، أَوْ عَثَرَ غَيْرِ<sup>(١)</sup> مُعَيَّنٍ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الشُّكْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ كَانَ / كَذَا وَكَذَا، لشيءٍ ذَكَرَهُ لَيْسَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَكَانَ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ (الشيءُ)<sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يَلْزُمُهُ مَا نَذَرَ، مَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ الَّذِي نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِهِ، أَوْ الرِّقَبَةَ الَّتِي نَذَرَ عِثْقَهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا، وَتَجَاوَزَ<sup>(٦)</sup> مَا نَذَرَ ثُلُثَهُ.

١٥١٥. وَاجْتَلَفُوا فِيمَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي مَسْجِدٍ مُسَمًّى: أَيَجْرِيهِ<sup>(٧)</sup> فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟

١٦١٦. وَاجْتَلَفُوا فِي النِّسَاءِ، وَالْعَبِيدِ، وَخُرُوجِ مَا ذَكَرْنَا عَنْ الْمَلِكِ ثُمَّ رُجُوعِهِ، وَفِي الْمَرِيضِ.

١٦١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً أَنَّهُ<sup>(٨)</sup> لَا يَجُوزُ لَهُ الْوَفَاءُ بِهَا.

١٦١٨. وَاجْتَلَفُوا: أَيْلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ لِذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) كُنا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» كَلِمَةٌ غَيْرُ مَسْنُودَةٍ ١٠٠ هـ: «يَحْبِر» أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنْ «غَيْرٍ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «شَخْصٌ»! وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٢/٨).

(٢) كَذَابِي «ع» أَيْضًا، فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «لَيْسَتْ».

(٣) كَذَابِي «ب» وَ«ق» وَ«خ»: «وَكَانَ»، وَفِي «ع»: «وَوَجَدَ».

(٤) وَهِيَ فَيَ «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَابِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«خ» وَ«ع»: «إِنَّمَا».

(٦) كَذَابِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ تَجَاوَزَ».

(٧) كَذَابِي جَمِيعِ النِّسَخِ، وَفِي «ط»: «أَتَجَزَّاهُ» وَفِي «ز»: «الْحَرَبَةُ» أَوْ هُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ بِلا شَكٍّ.

(٨) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ن»: «فَانَّهُ».

١٦١٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَكَّةَ، وَنَوَى حَجًّا أَوْ عُمْرَةً إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا؛ فَكُلُّهُ (١) ذَلِكَ الشَّيْءُ كَمَا قَدْ مَنَسَا (٢): أَنْ الشُّهُوسَ إِلَيْهِ يَلْزِمُهُ، إِنْ كَانَ (ذَلِكَ) (٣) الشَّيْءُ الَّذِي نَذَرَ فِيهِ كَذَلِكَ (٤).

١٦٢٠. وَاخْتَلَفُوا: أَيْمَشِي وَلَا بُدَّ، أَمْ يَرْكَبُ وَيُجْزِئُهُ؟

١٦٢١. وَاخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

١٦٢٢. وَاخْتَلَفُوا فِي النَّذْرِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَيْسَ مُعْلَقًا بِصِفَةٍ، وَفِي النَّذْرِ الْخَارِجِ مَخْرَجِ الْيَمِينِ: أَيْلَازَمْ (ذَلِكَ) (١)؟ أَمْ لَا (٢)؟ وَ (هَلْ) (٣) فِيهِ كَفَّارَةٌ (أَمْ لَا) (٤)؟

١٦٢٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَا لَا طَاعَةَ فِيهِ، وَلَا مَعَ صِيَّةٍ: أَنْتَهَلَ عَلَيْهِ (٩) (١٠).

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كَانَ» بغير فاء قبلها، وَفِي «ع»: «فَرَجَدَ».

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «سَوَاءٌ سَوَاءٌ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» ذَلِكَ بغير كاف قبلها.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ن» أَيْضًا.

(٦) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَمْ لَا يَلْزَمُ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ن» أَيْضًا.

(٨) وَفِي «و» أَيْضًا.

(٩) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: مَا ادَّعَاهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا غَيْرَ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ، وَيَكُونُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا نَذَرَ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ؛ فَانْتَفَى بِهَذَا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١٠) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «قَالَ: وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَفَاءِ =

٦٢٤ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ مَن نَذَرَ مِمَّنْ ذَكَرْنَا أَن يُهْدِيَ بَدَنَهُ إِلَى مَكَّةَ إِنَّ كَانَ أَمْرُ كُنَا (وَكَذَا) <sup>(١)</sup>؛ فَكَانَ، أَنَّهُ يُهْدِي نَاقَةً <sup>(٢)</sup>.

٦٢٥ ﴿وَخْتَلَفُوا أَهْلُ يُجْزَى عَنْهَا غَيْرُهَا أَمْ لَا؟



= بها، واختلفوا: أيلزمه لذلك كفارة أم لا؟  
واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس مُعلّقاً بصفة، وفي النذر الخارج مخرج اليمين:  
أيلزم أم لا؟ وفيه كفارة أم لا؟  
واتفقوا أن مَنْ نَذَرَ ما لا طاعة فيه، ولا معصية: أنه لا شيء عليه.  
قلت [ابن تيمية]: النزاهة القوية: هل يلزم فيه كفارة إذا تركه؟ كالنزاع  
في نذر المعصية وأؤكد، وظاهر مذهب أحمد: لزوم الكفارة في الجميع، وكذلك  
مذهب أكثر السلف، وهو قول أبي حنيفة وزعيم، لكن قيل عنه: إذا قصد بالنذر  
اليمين. اهـ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بدنة».

## ٥٦- العتق

١٦٢٦. اتفقوا أَنَّ عَتَقَ الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الْحُرِّ، (الرَّجُلِ) <sup>(١)</sup>، الْبَالِغِ، الَّذِي لَيْسَ بِسَكْرَانَ، لِلْمُسْلِمِ الَّذِي لَيْسَ وَلَدَ زَنَى، وَلَا (جَنَى) <sup>(٢)</sup> جِنَايَةً: فِعْلٌ خَيْرٌ. قَالَ أَبُو ثَوْرٍ <sup>(٣)</sup>: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ (سَائِيَةً) <sup>(٤)</sup> قَدْ جَنَى <sup>(٥)</sup>؛ [فَالْعَتَقُ مُرَدُّدًا] <sup>(٦)</sup>.

١٦٢٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ، أَوْ أَمَتَهُ، اللَّذَيْنِ مَلَكَهُمَا مِلْكًا صَحِيحًا، وَهُوَ حُرٌّ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ مُحْجُورٍ <sup>(٧)</sup>، وَلَا مُكْرَهٍ، وَهُوَ صَحِيحُ الْجِسْمِ عِتْقًا بِلا شَرْطٍ <sup>(٨)</sup> وَلَا أَخَذَ مَالٍ مِنْهُمَا <sup>(٩)</sup>، وَلَا مِنْ غَيْرِهِمَا (عَنْهُمَا) <sup>(١٠)</sup>، وَهُمَا حَيَّانِ، مَقْدُورٌ عَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مُحِيطٌ <sup>(١١)</sup> بِقِيَمَتِهِمَا، أَوْ قِيَمَةٍ <sup>(١٢)</sup> بَعْضُهُمَا،

(١) سَقَطَتْ مِنْ أَقْبَحًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) فِي «ب»: «أَبُو زَيْدٍ»، هُوَ تَحْرِيفٌ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا النُّقْلِ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ.

(٤) فِي «ع»: «سَائِيًا».

(٥) فِي «ب»: «قَدْ خَيْرٌ»، وَفِي «ع»: «قَدْ حَقٌّ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٦) هَذَا الْأَثَرُ كُلُّهُ سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «و» وَ«ع»: «وَلَا مُحْجُورٌ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «شُرُوطٌ».

(٩) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا وَلَمْ يَكُنْ فِي «و» وَ«ع»: «وَلَا أَخَذَ مَالًا مِنْهُمَا».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع».

(١١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «يَحِيطُ».

(١٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا لَمْ يَكُنْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «بِقِيَمَةٍ» بِزِيَادَةِ بَاءٍ قَبْلُهَا.

وهما غير مَرهين، ولا مُؤَجَرَّين، ولا مُخَدِّمَيْن: أَنَّ عِتْقَهُ جَائِزٌ.

١٦٢٨. واخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ خِلَافٍ<sup>(١)</sup> كُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ<sup>(٢)</sup> سَائِرِ الْأَحْوَالِ،  
وَفِي مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ: أَيْسَرْتُمْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ عِتْقُهُ<sup>(٤)</sup> (كَلَهُ) أَمْ لَا؟

١٦٢٩. وَفِي مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مُحَرَّمَةً<sup>(٥)</sup> سَبَسَتْ، أَوْ رَضِيَ<sup>(٦)</sup> عِتْقُهُ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ  
أَمْ لَا؟

(وَقَالَ شَرِيكٌ<sup>(٧)</sup>: «يُعْتَقُ الْأَخُ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ.

١٦٣٠. وَفِي مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا غَيْرَهُ: يُعْتَقُ أَمْ لَا؟<sup>(٨)</sup>)

١٦٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ، أَوْ أُمَّتَهُ. كَمَا قَدَّمْنَا. عِتْقًا صَحِيحًا،  
غَيْرَ سَائِبَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَّقِي<sup>(٩)</sup> أَبٌ أَعْتَقَهُ غَيْرُ الَّذِي أَعْتَقَهُ هُوَ: أَنَّ وَلَا عَهْلَهُ.

(١) فِي «ب» وَ«ز»: «وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ فِي خِلَافٍ.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» «فِي».

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ»: «سَيْسَمٌ» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوُهَا، وَفِي «ز»: «السَّقِيمُ»!

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَلَكَهُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «مَحْرَمٌ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» بَعْزُ هَمْزَةٍ إِلَّا سَتَفْهَامٌ.

(٧) فِي «الْإِشْرَافِ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (١٨٣/٣): «وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الْعِتْقِ عَلَى ذَوِي الْمَحَارِمِ

مِنَ الرِّضَاعَةِ: فَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ، وَلِشَافِعِي،

وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَجِبُ عِتْقُهُمْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ. وَقَالَ شَرِيكٌ:

لَا يَسْتَرُقُّ الرَّجُلُ الْأَخُ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ. اهـ.

وَحَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَحَلِّي» (٢٠٤/٩) عَنِ الْحَسَنِ فِي الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ خَاصَّةً، وَلَمْ

يَذْكُرْ شَرِيكًا.

(٨) الزِّيَادَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَلَمْ يَكُنِ الْمُعْتَقُ».

١٦٣٢. واخْتَلَفُوا فِي السَّائِبَةِ، وَفِي عِتْقِ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ، أَوْ بِيَعِضِهِ.  
١٦٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ عِتْقَ حَيَوَانٍ غَيْرِ بَنِي آدَمَ لَا يَجُوزُ وَأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَمْلِكُ بِذَلِكَ.

١٦٣٤. وَاجْتَمَعُوا فِيهِمْ بَشَرٌ وَدِمَاكَانَ مِنْهُ صَيْدًا فِي أَصْلِهِ، وَحَيَوَانًا ضَلَّ: هَلْ يَمْلِكُ الْمَلِكُ عَنْهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟  
١٦٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالٍ غَيْرِهِ، أَوْ وَهَبَ مَا لَا يَمْلِكُ: أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُنَا فِذٌّ.

١٦٣٦. واخْتَلَفُوا فِي عِتْقِ مَا لَا يَمْلِكُ.  
١٦٣٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ تَذْيِيرَ الْمُسْلِمِ (الْمُسْلِمِ)<sup>(١)</sup>، عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَا: مَبَاحٌ.

١٦٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ، أَوْ أَمَتِهِ اللَّذَيْنِ يَمْلِكُهُمَا مِلْكًا صَحِيحًا: أَنْتَ مُدَبَّرٌ، أَوْ أَنْتِ مُدَبَّرَةٌ بَعْدَ مَوْتِي: أَنَّهُ تَذْيِيرٌ<sup>(٢)</sup> صَحِيحٌ.

١٦٣٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ سَيِّدَهُ إِنْ مَاتَ، وَلَمْ يَرْجِعْ فِي تَذْيِيرِهِ، وَلَا أَخْرَجَهُ، [وَلَا أَخْرَجَ]<sup>(٣)</sup> عَنْ مِلْكِهِ، وَلَهُ مَالٌ يَخْرُجُ مِنْ<sup>(٤)</sup> ثُلَاثِهِ: أَنَّهُ كُلُّهُ حُرٌّ.

١٦٤٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَاتَ سَيِّدُهُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يَفِي<sup>(٥)</sup> بِمِثْلِي قِيمَةِ

(١) فِي «ز» وَ«ع»: «تَذْيِيرَ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ»، وَفِي «ق»: «تَذْيِيرَ الْمُسْلِمِ لِلْعَبْدِ الْمُسْلِمِ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «ع» بِنَفْسِ الرِّسْمِ، لَكِنْ بِغَيْرِ نَقْطٍ، وَفِي «خ»: «نَذَرٌ»!

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «عَنْ».

(٥) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «بَقِي»، وَأُظْهِرَ تَصْحِيفًا مِنَ الْمُشْتَبِ.

(العبد) <sup>(١)</sup> المذَّبَر: أَنَّهُ يُعْتَقُ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> مَا حَمَلَ الثُّلَثَ.

١٦٤١. واخْتَلَفُوا فِي سَائِرِهِ: أَيُعْتَقُ أَمْ لَا، وَبِاسْتِسْعَائِهِ <sup>(٣)</sup>، أَمْ بِغَيْرِ

اسْتِسْعَائِهِ <sup>(٤)</sup>؟

١٦٤٢. (وفي وطء المذَّبَرَة).

فَقَالَ الزُّهْرِيُّ <sup>(٥)</sup>: لَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا <sup>(٦)</sup>.

١٦٤٣. واخْتَلَفُوا فِي وَطءِ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ.

فَقَالَ مَالِكٌ <sup>(٧)</sup>: لَا يَجُوزُ <sup>(٨)</sup> وَطْؤُهَا.

١٦٤٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعِتْقَ بِصِفَةٍ، (أَوْ) <sup>(٩)</sup> إِلَى أَجَلٍ: جَائِزٌ.

(١) سقطت من «و» «ع» أيضاً

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «يعتق عليه منه».

(٣) كذا في «ب» و«ز» بو أو قبلها، وفي «خ» بغير واو.

(٤) في «ب» و«ز»: «وباستسعاء أم بغير استسعاء».

(٥) في «الأوسط» لابن المنذر (٥٩١/١١): «وقال أحمد بن حنبل: لا أعلم أحداً كره أن

توطأ المذَّبَرَة غير الزُّهْرِيِّ. قال أبو بكر (يعني: ابن المنذر): «صدق أحمد، ما نعلم أحداً

كره ذلك غير الزُّهْرِيِّ» اهـ.

(٦) الزيادة كلها في «ز» أيضاً.

(٧) في كتاب ابن سحنون كما في «النوادر والزوائد» لابن أبي زيد (٦/١٧): «وَمَنْعٌ - يعني:

مالكاً - مِنْ وَطءِ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ بِذَلِكَ إِلَى مَنْعِ مَا جَعَلَهَا مِنْ تَعْجِيلِ الْعِتْقِ

بِالْحَمْلِ، فَيَصِيرُ مَظْنَةً لَهُ فِي حَيَاتِهِ» اهـ. وانظر أيضاً: «التاج والإكلیل» (٣٣٢/٦).

(٨) كذا في «و» أيضاً وفي «ب»: «لا يجوز له».

(٩) وهي في «ع» أيضاً، و«مكلفها» و«و» «ق» و«و».



١٦٤٥. واختَلَفُوا: أَلِلْسَيِّدَ إِخْرَاجُهَا<sup>(١)</sup>، أو إِخْرَاجُ الْمُدَبَّرِ عَنْ مِلْكِهِ [١٣٩]  
(قَبْلَ حُلُولِ الصِّفَةِ وَالْأَجْلِ أَمْ لَا؟)<sup>(٢)</sup>

١٦٤٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْمُعْتَقَ بِالصِّفَةِ، أَوْ<sup>(٣)</sup> إِلَى أَجَلٍ لَا يُزْجَعُ فِي عِنْتَيْهِمَا  
بِغَيْرِ إِخْرَاجِهِمَا عَنْ مِلْكِهِ<sup>(٤)</sup>.

١٦٤٧. وَ اخْتَلَفُوا فِي [الْمَوْلَا]: أَمْ يُزْجَعُ فِي بَيْتِهِ أَمْ لَا؟ وَيَا إِخْرَاجَ عَنْ<sup>(٥)</sup>  
الْمِلْكِ، [أَوْ بِغَيْرِ إِخْرَاجٍ]<sup>(٦)</sup>؟

١٦٤٨. وَ اخْتَلَفُوا: هَلْ يَطَأُ<sup>(٧)</sup> الرَّجُلُ مُعْتَقَتَهُ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ بِصِفَةٍ، وَمُدَبَّرَتَهُ  
أَمْ لَا؟

١٦٤٩. وَ اتَّفَقُوا أَنْ مَنْ حَمَلَتْ مِنْهُ أَمَةٌ، الَّتِي يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا بِمِلْكِهِ لَهَا  
مِلْكًا صَحِيحًا، أَوْ سَائِرٍ مَا يُبَيِّحُ الْوَطْءَ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَحْرُمُ<sup>(٨)</sup> مَعَهَا النَّظَرُ  
مِنْ<sup>(٩)</sup> عَوْرَتِهَا<sup>(١٠)</sup>، .....

(١) يعني: المعتقة إلى أجل أو صفة، وفي «ق» «إِخْرَاجُهُمَا».

(٢) من قوله: «وَ اخْتَلَفُوا: أَلِلْسَيِّدَ» إلى هنا ساقط من «ز».

(٣) في «ز» و«ق»: «و».

(٤) الزيادة بين لقوسين كلها في «ق» و«ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، بِيَعُضِ اخْتِلَافٍ فِي  
السِّيَاقِ وَالْأَلْفَافِ.

(٥) «و» في «ز» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «مَنْ».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ» يَحْتَقِ، وَ هُوَ خَطَأٌ.

(٩) فِي «ز»: «الَّتِي يَجُوزُ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«و» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «فِي».

(١١) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع» أَوْ سَائِرٍ مَا يُبَيِّحُ الْوَطْءَ مِنَ الْأَحْوَالِ =

وهو حُرٌّ تَامُ الْحُرِّيَّةِ، مُسْلِمٌ، قَوْلَدَتْ (وَلَدَتْ) <sup>(١)</sup> مُسْتَقِينًا <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ وَلَدَهُ: أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ <sup>(٣)</sup>.

١٦٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا حَمَلَتْ - كَمَا ذَكَرْنَا (هَهُنَا) <sup>(٤)</sup> - : أَنَّهَا [ لَا يَحِلُّ بَيْعُهَا، وَ ] <sup>(٥)</sup> لَا كَيْفَ أَهْلُهَا لَا إِخْرَاجُهَا <sup>(٦)</sup> عَنْ مِلْكِهِ، مَا لَمْ تَضَعْ.

١٦٥١. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ وَضْعِهَا <sup>(٨)</sup>.

١٦٥٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا فِي حَالِ وَضْعِهَا لَا يَحِلُّ <sup>(٩)</sup> مُوَاجَرَتُهَا.

١٦٥٣. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بَعْدَ الْوَضْعِ.

= التي لا يجوز النظر من عورتها والمثبت - في نظري - صحيح وجه إن شاء الله . فكأنه رحمه الله أراد أن يذكر ضابطاً يضبط به الحال التي يجوز معها وطء الأمة، ولا يحرم، فذكر أن كل من كانت بحيث لا يحرم النظر من عورتها إلى المباحة الوطء، بخلاف من سواها، والله أعلم.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «مُتَقِينًا» وسقطت من «ز».

(٣) في «ب» و«ز» و«ع»: «أُمُّ وَلَدِهِ»، وفي «ق» «أُمُّ وَلَدِهِ».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «و» أيضاً.

(٦) في «ع»: «أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا».

(٧) كذا في «ب»، وفي «و» لا إخراجها لها، وفي «خ»: «وَلَا إِخْرَاجُهَا لَهَا»، وفي «ع»: «وَعَلَى إِخْرَاجِهَا».

(٨) في «ق» يحل له إخراجها عن ملكه ببيع، ولا غيره، ما لم تضع، واختلّفوا بعد الوضْع، وهذه الزيادة من تصرف ابن القَطَّان.

(٩) في «ب» و«ز» و«ق»: «لَا نَحِلُّ»، وفي «ع» بغير نقط.

١٦٥٤. وَاتَّقُوا أَنْ لَسِيْدَهَا وَطَآهَا - حَامِلًا وَغَيْرَ حَامِلٍ - مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا،  
أَوْ نَفْسَاءً، أَوْ صَاِئِمَةً (فِي فَرِيضٍ) <sup>(١)</sup>، أَوْ هُوَ مُحْرَمٌ، أَوْ هِيَ مُحْرَمَةٌ وَأَوْ هُوَ  
مُعْتَكِفٌ، أَوْ هِيَ <sup>(٢)</sup>.

١٦٥٥. وَاتَّقُوا أَنْ حَمْلُهَا مِنْ سَيِّدِهَا - كَمَا ذَكَرْنَا - لَا يَحِلُّ أَنْ يُبَاعَ <sup>(٣)</sup>؛  
لَا مَعَهَا، وَلَا دُونَهَا، وَلَا أَنْ يُوَهَّبَ <sup>(٤)</sup>، وَلَا (أَرْبَعٌ) <sup>(٥)</sup> يُمْلَكُ <sup>(٦)</sup> أَحَدًا.

١٦٥٦. وَاتَّقُوا أَنْ يَرِثُ أَبَاهُ <sup>(٧)</sup> كَوَلَدِ الْحُرَّةِ (الْمُتَزَوِّجَةِ) <sup>(٨)</sup> وَلَا فَرْقَ، وَأَنْهُ  
يَرِثُ وَلَا عَمَوَالِي أَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ كَذَلِكَ.

١٦٥٧. وَاتَّقُوا أَنْ حُكْمُ أُمِّ الْوَلَدِ، مَا لَمْ يَمُتْ سَيِّدُهَا، أَوْ يُعْتَقَ <sup>(٩)</sup>؛ حُكْمُ  
الْأُمَّةِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا، حَاشَا لَصَّلَاةٍ، وَالْبَيْعِ، وَالْإِخْرَاجِ عَنِ الْمِلْكِ،  
وَالْمُؤَاجَرَةِ، وَالْإِنْكَاحِ.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) هكذا سياق العبارة في «ع» أيضاً، إلا أنه قال في آخرها: «أو هي معتكفة». وفي «ب»  
و«ز»: «أو وهو أ» وهي معكف أو هي. وفي «ق» و«ت» اتفقوا أن لسيدها  
وطأها... ما لم يمنعه من ذلك مانع شرعي وهو اختصار وإجمال من ابن القطان لما ذكره  
المصنف في العبارة من قيود ومحترزات.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» «بباع»، وهو خطأ، وفي «ع» بغير نقط.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ط» وفي «خ» و«ب» و«ع» «توهب»، وهو بعيد يابأه السياق؛ إذ  
الكلام عن حملها لا عنها هي.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «تملك»، وفي «ع» بغير نقط.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «يرثه أبوه»، والمثبت أوجه.

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً ومكانها في «ق»: «الزوجة».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «ع» خطأ، وهو خطأ.

١٦٥٨. واختلفوا في كل ذلك أيضاً، لكن الذي اتفقوا فيه أن حكمها حكم الأمة (في) <sup>(١)</sup> حدودها، وميراثها، وزكاتها.

١٦٥٩. واختلفوا أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ خلق حُرّاً، وأمه مارية أم ولد للوليد <sup>(٢)</sup>، مُحَرَّمَةٌ على الرجال (بعده) <sup>(٣)</sup>، غير مملوكة، وأنه عليه السلام كان يطؤها بعد ولادتها، وأنهم لم تتبع بعده، ولا تُصدق بها، وأنها كانت بعده عليه السلام حُرّة.

١٦٦٠. واختلفوا في أم الولد من غير سيدها، وفي المثلثة <sup>(٤)</sup>، و (في) <sup>(٥)</sup> الذي يملك زوجته التي كانت أمة عنده <sup>(٦)</sup> وقد ولدَتْ منه، وأهي حاملٌ (م) <sup>(٧)</sup> : أيجوزُ ربيطها، ولو شلَّ شلطا في بطنها أم لا؟

١٦٦١. واختلفوا أن العبد والآنسة المسلمين، العاقلين، البالغين، المُكْتَسِبِينَ <sup>(٨)</sup>، الصالحين في دينهما: إذا سألَا، أو أحْدُهُما السَّئِلَ لما لِكَ (له) <sup>(٩)</sup> - كُلُّهُ لا بعضه مِلْكاً صحيحاً، والسَّيِّدُ أيضاً مُسْلِمٌ بَالِغٌ، عَاقِلٌ، غيرُ مُحْجُورٍ، ولا سكرانٍ،

- (١) وهي في «ز» أيضاً.
- (٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» وق «ع»: «أم ولد رسول الله»، والمثبت أوجه.
- (٣) وهي في «و» وق «ع» أيضاً.
- (٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المشركة»، وهو خطأ.
- (٥) وهي في «ز» أيضاً.
- (٦) في «ب» و«ز»: «أمة غيره». وانظر المسألة في «الأوسط» (١/٦١٣).
- (٧) وهي في «ز» أيضاً.
- (٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «المكتسبين»، وفي «ب»: «المسكين»! هو احتراز منه رحمه الله لقول من قال باشتراط الجرفقة ونحوها للمكاتب.
- (٩) وهي في «و» أيضاً.

وَالسَّائِلُ كَذَلِكَ: أَنْ يُكَاتِبَهُ؛ فَأَجَابَهُ وَكَاتَبَهُ عَلَى مَالٍ مُنْجَمٍ، وَلَمْ يَشْتَرِكْ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَكَاتَبَهُ كُلَّهُ بِمَا يَحِلُّ بَيْعُهُ مِنْ مَالٍ مَحْدُودٍ مَعْلُومٍ، يُعْطِيهِ طَالِبُ الْمُكَاتَبَةِ عَنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، بِلَا شَرْطٍ رَدِّ مَالٍ عَلَيْهِ، وَلَا شَرْطٍ أَصْلًا، فِي نَجْمَيْنِ فِصَاعِدًا، إِلَى أَجَلٍ مَحْدُودٍ<sup>(١)</sup>، بِالْحِسَابِ الْعَرَبِيِّ، بِاسْمِ الْكِتَابَةِ لَا بِغَيْرِهَا، وَقَالَ السَّيِّدُ: مَتَى أُذِيتَ إِلَيَّ هَذَا الْمَالُ كَمَا أَتَّفَقْنَا فَأَنْتَ مُخْرَجٌ لِلْأَمَلِ أَنْتَ حُرٌّ كَذَلِكَ: أَنْ يَكْتُبَ كِتَابَةً صَحِيحَةً.

١٦٦٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا كَاتَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ، لَوَأَمَّتَهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - فَأَذْيَا فِي نُجُومِهِمَا - لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا - مِمَّا كَاتَبَهُمَا<sup>(٣)</sup> (بِه) <sup>(٤)</sup> إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ إِلَى وَكِيلِهِ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ، عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَعَاقَدَاهَا: أَنَّهُمَا حُرَّانِ، أَوْ مَنْ أَذَى ذَلِكَ مِنْهُمَا<sup>(٥)</sup>.

١٦٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعَاقِلَةَ، الْبَالِغَةَ، غَيْرَ الْمَحْجُورَةَ، وَلَا ذَاتِ الزَّوْجِ، وَهِيَ مُسْلِمَةٌ: أَنَّهَا كَالرَّجُلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، وَفِي<sup>(٦)</sup> الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ.

١٦٦٤. وَاخْتَلَفُوا فِي مَا عَدَا جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ<sup>(٧)</sup> إجماع / فيه.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع» «مَحْدُودٌ».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» «لَا مَتَهُ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كَاتَبَهَا».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع».

(٥) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي جَمِيعِ النُّسخ، وَجَاءَتْ فِي «ط» هَكَذَا: «أَنَّهُمَا حُرَّانِ كَمَا إِذَا أَذَى ذَلِكَ عَنْهُمَا»!

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «هِيَ» بِغَيْرِ وَاوٍ.

(٧) فِي «ب» وَ«ز»: «ضَبْطٌ».

١٦٦٥. واثقفوا أن الكتابة بما لا يحل فاسدة.

١٦٦٦. واخذت أموا: أيقع بها عتق أم لا ؟

١٦٦٧. ( و في بطلان الكتابة بعد عقدها بالعجز أم لا ؟ )<sup>(١)</sup>.

١٦٦٨. وفي بيع المكاتب ما (لم)<sup>(٢)</sup> يُعتق بالأداء: أيجوز أم لا ؟

١٦٦٩. واثقفوا أن الأمة المباح وطؤها: حلال وطؤها قبل الكتابة، وحرام بعد العتق بالأداء<sup>(٣)</sup>.

١٦٧٠. واختلفوا في وطنها في حال الكتابة.

١٦٧١. واثقفوا أن للمكاتب أن يبيع ويشترى [ما يرجو]<sup>(٤)</sup> فيه نماء ما له بنير<sup>(٥)</sup> إذن سيده، ما لم يُسافر.

١٦٧٢. واثقفوا أنه ما لم يتراضيا<sup>(٦)</sup> على فسخ الكتابة، وما لم<sup>(٧)</sup> يعجز

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) هكذا سياق العبارة في «ب» و«ز» و«ق»، إلا أن آخرها في «ا» و«ح» بعد العتق بالإجماع وجاءت في «خ» هكذا: واثقفوا أن الأمة مباح وطؤها: حلال قبل الكتابة، وحرام بالعتق بالأداء، وفي «ع»: وعلى أن الأمة مباح وطؤها قبل الكتابة، وحرام بعد العتق بالأداء، وما في «ب» أو «ج» وأحق بالتقديم.

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) كنا في جميع النسخ، وفي «ز»: «بعد».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وجعلها محقق «ق» بين قوسين هكذا ( )، ثم علق قائلاً: «وفي المخطوطات - يعني: مخطوطات الإقناع - رُسمت كأنها «يتراضيا» اهـ.

(٧) كنا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «ولم»، ومثلها ما بعدها.

المُكَاتَّبُ وما لم يَبْغِه سيِّدُه: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ الَّذِي اكْتَسَبَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ.

١٦٧٣. واخْتَلَفُوا فِي كُلِّ مَالٍ كَانَ (لَهُ) <sup>(١)</sup> قَبْلَ الْكِتَابَةِ، وَفِي (أُمِّ) <sup>(٢)</sup> وَلَدِهِ، (وَفِي وَلَدِهِ) <sup>(٣)</sup> مِنْهَا: أَرَقِيقٌ لِلسَّيِّدِ أَلِلْمُكَاتَّبِ <sup>(٤)</sup>، أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؟

١٦٧٤. واخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابَةِ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ: أَتَبَهُ أَمْ لَا؟

١٦٧٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَادُونَّ لَهُ مِنَ الْعَبِيدِ: لَهُ أَنْ يَبِيعَ وَبِشْرِي مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ سَيِّدُهُ.

١٦٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَنْزِعَ <sup>(٥)</sup> مَالَ عَبْدِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ مُكَاتَّبًا، أَوْ أُمًّا وَلَدًا أَوْ مُعْتَةً قَبْلَهِ فَمَنْ قَدْ قُرِئَ <sup>(٦)</sup>.

١٦٧٧. واخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهُ <sup>(٧)</sup> مِمَّنْ ذَكَرْنَا أَمْ لَا؟

١٦٧٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ رِثَاءَ الْمُكَاتَّبِ إِذَا عُتِقَ بِالْأَدَاءِ <sup>(٨)</sup>: لِسَيِّدِهِ <sup>(٩)</sup> الَّذِي كَاتَبَهُ، وَكَمَا ذَكَرْنَا فِي سَائِرِ الْمُعْتَقِينَ.

\* \* \*

(١) وَهِيَ فِي «وَلَدِهِ» أ.

(٢) وَهِيَ فِي «زَوْجٍ» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «وَلَدٍ» أَيْضًا.

(٤) كَذَافِي «زَوْجٍ» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أُمِّ مُكَاتَّبٍ».

(٥) كَذَافِي «زَوْجٍ» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «وَقَدْ» يَنْتَزِعُ.

(٦) كَذَافِي «ب»: أَيْضًا، وَفِي «ب»: «قُرِئَتْ»، وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.

(٧) فِي «ب»: «يَنْزِعُهُ»، وَفِي «زَوْجٍ» يَنْتَزِعُ، وَفِي «ب»: «هَلْ لَمْ نَزْعْ».

(٨) كَذَافِي «ب»: «زَوْجٍ» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «بِالْوَلَاءِ».

(٩) كَذَافِي «ب»: «وَلَدٍ» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «أَنَّهُ لِسَيِّدِهِ»، وَفِي «ط»: «أَنَّهُ لَيْسَ لِسَيِّدِهِ»!

## ٥٧- باب (السواك) <sup>(١)</sup>

١٦٧٩. اتَّفَقُوا أَنَّ السَّوَاكَ لَغَيْرِ الصَّائِمِ حَسَنٌ <sup>(٢)</sup>، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ لِلصَّائِمِ.

١٦٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ حَبْسَ الشَّعْرِ إِلَى الْأُذُنَيْنِ، وَتَفْرِيقَهُ فِي الْجَنْبَةِ: حَسَنٌ.

١٦٨١. (وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخِضَابَ بغيرِ السَّوَادِ مَبَاحٌ <sup>(٣)</sup> حَسَنٌ <sup>(٤)</sup>).

١٦٨٢. وَأَنْ تَرَكَ الشَّيْبَ لَا يُضْنِغُ مَبَاحٌ.

١٦٨٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ إِزَالََةَ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ ظُلْمًا، بَأَنْ يُظْلِمَ مَنْ [لَمْ] <sup>(٥)</sup>

يُظْلِمَهُ، قَاصِدًا إِلَى ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>: لَا يَحِلُّ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَنْزِلَ عَدُوٌّ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا

بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَيَقُولُ <sup>(٧)</sup>: أَعْطُونِي مَالَ فُلَانٍ، أَوْ أَعْطُونِي فُلَانًا وَهُوَ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَهُ

بِحُكْمِ دِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قَالَ: أَعْطُونِي امْرَأَةً فُلَانٍ، [أَوْ أَمَةً فُلَانٍ] <sup>(٨)</sup>، لَوْ أَفْعَلُوا

أَمَرَ كَذَا لِبَعْضِ مَا لَا يَحِلُّ فِي الْإِسْلَامِ: فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «خ» و«ب»، وفي «و» «مباح حسن».

(٣) إلى هنا في «و» و«ق» أيضاً.

(٤) في «ع»: «وعلى أن إباحة الخضاب بغير السواد مباح حسن»، وهي عبارة قلقة كما ترى.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) هنا في «ق» زيادة: «مُخَرَّمٌ» وليست في باقي النسخ.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أن يقول».

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.



أَنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يَحِلُّ أَنْ يُجَابَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي مَنَعِهِ اضْطِلَامٌ<sup>(٢)</sup> الْجَمِيعُ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي «ب» فِي أَنَّهُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي بَاقِي النَّسخِ.

(٢) الْاضْطِلَامُ: الْإِسْتِثْنَالُ، وَالْإِبَادَةُ بِالْقَتْلِ وَغَيْرِهِ.

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «دَعَوَى لِإِجْمَاعٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْعَامِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ أَنْوَاءَ كَثِيرَةٍ لَيْسَ مُسْتَنْدَةً نَقْلًا فِي هَذَا عَنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ هُوَ بِحَسَبِ مَا يَعْتَقِدُهُ النَّاقِلُ فِي أَنَّ مِثْلَ هَذَا ظَلَمٌ مُحَرَّرٌ، لَا يُبِيحُهُ عِلْفُ لَهَا يَدْخُلُ فِي هَذَا عِزِّهِ وَتَفْصِيلُ؛ كَمَا لَوْ تَتَرَسَّ الْكُفَّارُ بِأَسْرَى الْمُسْلِمِينَ، وَخِيفَ عَلَى جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَرْمُوا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْمُوا بِقَصْدِ الْكُفَّارِ، وَإِنْ أَضْطُرَّ إِلَى قَتْلِ هَؤُلَاءِ الْمَعْصُومِينَ؛ لِأَنَّ فُسَادَ ذَلِكَ دُونَ فُسَادِ اسْتِبْلَاءِ الْكُفَّارِ عَلَى جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ الْمَشْهُورِينَ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِي، وَأَحْمَدَ وَهَيْمٍ. وَلَوْ لَمْ يُخْشَ عَلَى جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ: فَقِي جَوَازُ الرَّمِي قَوْلَانِ لَهُمْ:

أَحَدُهُمَا: يَجُوزُ؛ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِي.

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ كَالْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِي.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْثَرَهُ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُتْلَفْ قَتْلُهُ، جَازَ لَهُ إِتْلَافُهُ بِشَرَطِ الضَّمَانِ.

وَالْعَدُوُّ الْمَحَاصِرُ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا طَلَبَ مَالَ شَخْصٍ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعُوهُ اضْطَلَمَهُمُ الْعَدُوُّ، فَإِنَّهُمْ يَدْفَعُونَ ذَلِكَ الْمَالَ، وَيُضْمِنُونَ لِمَالِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِجْمَاعَاتٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُنَا تَتَبُّعُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي عُرِفَ انْتِقَاضُهَا، فَإِنْ هَذَا يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ هُوَ كَمَا حَكَاهُ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ نَزْهًا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ مَعَ كَثَرَةِ أَطْلَاعِهِ عَلَى أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَتَبَرُّزِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ، وَاشْتِرَاطِهِ مَا اشْتَرَطَهُ فِي الْإِجْمَاعِ الَّذِي يَحْكِيهِ، يَظْهَرُ فِيمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِجْمَاعِ نَزَاهَاتٍ مَشْهُورَةٍ وَقَدْ يَكُونُ الرَّاجِحُ فِي بَعْضِهَا خِلَافُ مَا يَذْكُرُهُ فِي الْإِجْمَاعِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ: دَعَوَى الْإِحَاطَةِ بِمَا لَا يُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِهِ، وَدَعَوَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْإِحَاطِيَّ هُوَ الْحِجَّةُ لَا غَيْرُهُ. فَهَاتَانِ قَضِيَّتَانِ لَا بَدَ لِمَنْ ادَّعَاهُمَا مِنَ التَّنَاقُضِ إِذَا احْتَجَّ =

= بالإجماع فمن ادعى إلا جماع في الأمور الخفية - بمعنى: أنه يعلم عدم المنازع - فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد. وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد أتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل. اهـ.

قلت: وفي «المعيار المعرب» للنزدي (١٠٥/٢) فما بعده (هـ): سُئل عن قول ابن حزم في «مراتب الإجماع»: «واثقفوا على أنه لو نزل عن كافر بساحة المسلمين وقالوا إن لم تُعطونا مال فلان استأصلناكم، لم يحل أن يعطوا ذلك، ولو خيف استئصال المسلمين». انظروا قوله هذا، فهو بعيد جداً، بل الظاهر أنه إذا خيف ذلك وجب إعطاؤهم إياه، ويُقر مؤلفه إماميته، أو مثله بعد أن يحاسب بما ينويه. وقد نقل ابن إسحاق أنه عليه السلام هم أن يصلح نبيته بن حصن ثلث ثمار المدينة حتى ثناه عن ذلك المقداد. ولا يقال: قد يكون ذلك بعد أن يسترضي لأصحاب الثمار؛ لأن من البعيد أن يكونوا كلهم ممن يُعتبر إذنه، وليس فيهم يتيم.

فأجاب: أما بعد، هذا النقل يلوح بياض الرأي، وقبل التثبت كما ذكرتم، و قولكم: الظاهر أنه إذا خيف ذلك وجب إعطاؤها؛ وقوله هو: لم يحل أن يعطوه، ذلك قولان على طرفي نقيض. لفتاوى أن يقول بعد تسليم ما ذكر ابن حزم: والصواب التوسط، وأن الإعطاء للخوف، فربما تحتمل مقتضى الوعيد جائز، وأن الضمان هو على الأمر، لا على فتولي الأمر بالإكراه. إلى آخر الجواب، وهو طويل لم أنقله كله خشية الإطالة، فليُنظر هناك.

(١) قال الرَّمي في «العمدة»: «قلت: دعوى ابن حزم عدم الخلاف في ذلك، والاتفاق عليه لا يصح؛ فإنما يوم هلين لا يطبقون ذلك قطعا، و، ضَمِنُوا أَنَّهُمْ إِنْ مَنَعُوهُ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ أَخَذَهُ اضْطَرَّ لَهُمْ جَمِيعُهُمْ، وَتَيَقَّنُوا ذَلِكَ: اعْطَوْهُ مَا لَا يَحِلُّ، وَصَانُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ، سَوَاءٌ كَانَ مَا لَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، أَوْ أَمْ تَلْفَافًا، وَلَوْ قِيلَ: يَجِبُ دَفْعُهُ، لَمْ يَبْعُدْ، وَكَذَا إِذَا أَمَرَهُمْ بِكُفْرٍ، أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ؛ فَإِنَّهُ يَبَاحُ لَهُمْ. وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ؟ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[خاتمة كتاب «العمدة في إجماع الأئمة» للرَّمي]

قال الرَّمي: وهذا آخر ما اشتمل عليه كتابا الإمامين: ابن هُبيرة وابن حزم مع =

## ٥٨- باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع

١٦٨٤. اتَّفَقُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>،  
وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup> وَلَا شَيْءَ مَعَهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ،  
وَأَنَّ النَّفْسَ مَخْلُوقَةً، وَالْعَرْشَ مَخْلُوقًا، وَالْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقًا<sup>(٣)</sup>.

= حذف المكرر، وحذف ما نقله ابن حزم من الاختلاف، مع زيادات أوردتها،  
واستدراكات على عبارتيهما يتهاد أو وضحتها. أسأل الله تعالى أن يكتب لنا ذلك في  
الصالحين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومقرباً من جنات النعيم، والحمد لله  
الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصل اللهم على سيدنا محمد.  
قال مؤلفه جمال الدين محمد بن عبد الله بن أبي بكر الرمي رحمه الله ونفع به:  
فرغت من تصنيفه ليلة الثامن من محرم أول سنة سبعين وسبع مئة. اهـ.

(١) كذا في «ز» و«ع» و«ن»، وفي «خ»: «لا خالق كل شيء غير»، وفي «ب»: «خالق كل شيء  
لا غيره».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ن»، وفي «خ» و«ع»: «واحد».

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده  
خالق كل شيء، فهذا حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك، فإن القدرة  
التي يقولون: إن أفعال الحيوان لم يخلقها الله أكثر من أن يمكن ذكرهم، من حين  
ظهرت القدرة في أواخر عصر الصحابة إلى هذا التاريخ، والمعتزلة كلهم قدرة،  
وكثير من الشيعة، بل عامة الشيعة المتأخرين، وكثير من المرحمة والخوارج، وطوائف  
من أهل الحديث والفقه، نسبوا إلى ذلك، منهم طائفة من رجال الصالحين، ولم  
يجمعوا على تكفير هؤلاء، بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه: أنه لا يكفر هؤلاء.  
والمنصوص عن مالك والشافعي وأحمد في القدرة: أنهم إن جحدوا العلم =

= كفروا، وإذالم يجحدوه لم يكفروا.

وأيضاً: فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» \*، «بأن الصحابة وأئمة الفتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد، ولا فتياً، وإن كان أَراد بقوله «أتى المسلمون على هذا، فهذا أبلغ».

ومعلوم أن مثل هذا النقل للإجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة، لكن لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا من أظهر الأمور عند الأمة؛ حكى الإجماع على هذا، ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كفر بإجماع، فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت المتزاع في كل منهما. وأعجب من ذلك: حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه له بول وحناء، ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كما شاء.

ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله، ولا تُنسب إلى رسول الله ﷺ، بل النبي في الصحيح عنه حديث عمُصِّل بنِ صُلَيْح عنه، عن النبي ﷺ: «كَانَ آدَاءُ لَاشِيءٍ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكُتِبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخُذَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ». وفي لفظ: «ثُمَّ خُلِقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ».

وروي هذا الحديث في «البخاري» بثلاثة ألفاظ؛ روي: «كَانَ اللَّهُ، وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ»، وروي: «وَلَا شَيْءَ غَيْرَهُ»، وروي: «وَلَا شَيْءَ مَعَهُ» (\*\*). وبطبعة واحدة بمعلوم =

(\*) قال هناك (١٣٨/٣): «ودُهبت طائفة إلى أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد، أو فتياً، وأن كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رى أنه الحق فإنه مأجور على كل حال؛ إن أصاب الحق فأجران، وإن أخطأ فجزء واحد، وهذا قول أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، ودأود بن علي، واللهن جميعهم، وهو قول كل من عرفنا القولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم، لا نعلم منهم في ذلك خلافاً أصلاً؛ إلا ما ذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك صلاة متعمداً حتى خرج وقتها، أو ترك أداء الزكاة، أو ترك الحج، أو ترك صيام رمضان، أو شرب الخمر» اهـ.

(\*\*) هذا اللفظ الأخير: «ولاشيء معه» ليس في «البخاري»، وإن كان قوله: «ولاشيء غيره» دالاً على نفس المعنى.

= أن النبي ﷺ إنما قال واحداً من هذه الألفاظ، والآخران زوياً بالمعنى، وحينئذٍ فالذي يُناسب لفظ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح، أنه كان يقول في دعائه: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَهُوَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ»

فقوله في هذا: «أنت الأول فليس قبلك شيء» يناسب قوله: «كان الله ولا شيء قبله»، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: الكلام على ما يظنه بعض الناس من الإجماعات، فهذا اللفظ ليس في كتاب الله، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر، فليس هو متواتراً، فكَم من حديث صحيح، ومعناه فيه نزاعٌ كثير، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؟ فكيف يُنحى فيها الإجماع؟! أو يُدعى الإجماعُ على كُفر من خالف ذلك؟!!

ولكن الإجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بيّنه في القرآن، وهو أن خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام؛ كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع، فإذا ادّعى المُدّعي لإجماع على هذا، وتكفير من خالف هذا، كان قوله متوجهاً، وليس في خبر الله - أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام - ما ينفي وجود خلق قبلهما، ويُبطل أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما؛ كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان، وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة، وهي الصلصال كالفخار، وخلق الجن من نار.

فكيف وقد ثبت بالكتاب والسنة، وإجماع السلف - الذي لا يُعلم فيه نزاع - أن الله لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وكان عرشه على الماء قبل ذلك، فكان العرش موجوداً قبل ذلك، وكان الماء موجوداً قبل ذلك؟

وقد ثبت في «صحيح مسلم»، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ». وقد أخبر سبحانه أنه: «اسْتَرْجَعَ إِلَى الْمَاءِ وَهُوَ دُخَانٌ مُغَالِمٌ وَالْأَرْضُ أَنْثَى طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتْ أَنْثَى طَائِعِينَ» (نمل: ١١) وثبت عمن واحد من الصحابة =

= والتابعين، وغيرهم من علماء المسلمين؛ أنه خلق السماء من بخار الماء، ونحو ذلك من النقول التي يُعَدَّقُها ما يُخْبِرُ به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَّقُونَ﴾ وَمَنْ هُنَا رَأَى الْكِتَابَ ﴿الرعد: ١٣﴾، ونظائر ذلك في القرآن. وهذا الموضوع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم، ظنوا أن إخبار الله بخلق السموات والأرض وما بينهما، يقتضي أنهما لم يُخلَقَا من شيء، بل لم يكن قبلهما وجود إلا الله.

ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجان من مادة ذكرها، والذين يُثبتون الجوهر الكفري من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم، ليس هو خلق الجوهر قائم بنفسه، بل هو إحداث أعراض يُحوَّلُ بها الجواهر المنفردة من حال إلى حال. وهذا مخالف للشرع والعقل كما قد بُسِطَ في موضعه؛ فإن هؤلاء يقولون: إننا لم نشهد خلق عين من لأعيان، بل الرب أبدع الجواهر المنفردة، ثم الخلق بعد ذلك إنما هو إحداث أعراض قائمة بها. وطائفة أخرى أبعد عن الشرع والعقل من هؤلاء: يتأولون خلق السموات والأرض بمعنى: لتولد والتعليل والإيجاب بالذات، ويقولون: إن الفلك قديم أزلي معلول للرب، وأنه يوجب بذاته، لم يزل ولا يزال، وقولهم بالإيجاب هو معنى القول بالتولد؛ فإن ما حصل عن غيره بغير اختيار منه؛ فقد تولد عنه، لا سيما إن كان حياً. وهؤلاء يقولون بقديم عين الفلك، وأنه لم يزل ولا يزال.

فهؤلاء إذا قيل: إن اللصمين أجمعوا على نقيض قولهم، أو على كفر من قال بقولهم كان متوجهاً؛ فإنه قد عُلم بالاضطرار من دين الرسول أنه أخبر بخلق السموات والأرض بعد أن لم تكن مخلوقة؛ بخلاف من ادعى أن الصانع لم يزل معطلاً، والفعل والكلام عليه ممتنعاً بغير سبب حَدَثَ أو جب انتقاله من الامتناع إلى الإمكان، وأوجب أن يصير الرب قادراً على الفعل، أو الفعل والكلام بعد أن لم =

= يمكن قادراً على ذلك.

فهذه الدعوى وأمثالها عند جمهور العقلاء معلومة الفساد بالعقل، مع فسادها في الشرع، ومعلوم عند من له معرفة بالكتاب والسنة والإجماع أن الشرع لم يرد بها، ولا بما يدل عليها قط، ولكن ظن من ظن من أهل الكلام أن هذا دين أهل الملل، واستدلوا على ذلك بالكلام الذي أنكره السلف والأئمة عليهم: من أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وكان الذي أنكره السلف والأئمة عليهم الكلام الباطل الذي خالفوا فيه الشرع والعقل.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يفرّ قولين النوع والعين، وذكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود ما لا نهاية له من كلمات الله في الماضي كما ثبت في المستقبل وجود ما لا نهاية له أيضاً، وإن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ذلك مُمتنع عقلاً، باطل شرعاً، فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء، والقول بأن الخالق علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها باطل عقلاً وشرعاً، وأما وجه أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم؛ فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنة معلولها بها، بل قد بين أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزمة للمفعول باطل، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء، لكن هي ثبوت حدوث الشيء المعين، وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات؛ فإن أريد بذلك: أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء، فهذا لا يتنافى فعله بمشيئته وقدرته، وإن أريد بذلك: ما يقوله كثرية الفلاسفة؛ كلب سينا ونحوه: من أن ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة لحدثة، فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمماً فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات، أو إثبات وجود مُجَرَّد عن جميع القيود، أو مُقَيَّد بالسُّلُوب لا يختص بأمر وجودي، مما لا يمكن تحققه في الخارج، وإنما يُقَدَّرُه الذهن كما يقدر سائر الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء الماتة غلظة: =

= إن العقل والعامل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذيق والملتذ شيء واحد، وإن العلم والقدرة والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد يُبسط الكلام على فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع، هي دعاوى باطلة.

والمقصود هنا: الإشاؤ إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من أن جماع لنوع من الاشتباه، فيظنُّ أموراً داخلية في الإجماع، ولا تكون كذلك؛ كما يظنُّ أموراً خارجة عنه، ولا تكون كذلك، كما يُصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة، وفيما يُخرجونه.

ولهذا يذكر هؤلاء أموراً مختلفة فيها، وإذا نُظر إلى مُستَدِّهِمْ في الخلاف وُجد فيه من الخطأ أموراً أخرى كذلك: إما نقلٌ ضعيف، وإما لفظٌ مُجْمَل، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة، وفي فهمه تارة؛ كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي ﷺ من الغلط، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة، ومن فهم المتن تارة، والله سبحانه أعلم.

قلت (محمد): انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وبه تنتهي مؤاخذاته على المصنّف في كتابه.

وتعليقاً على هذا الكلام الأخير أقول وبالله تعالى التوفيق:

أما ما اعترض به على قول المصنّف: «اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له، خالق كل شيء غيره»، فهو اعتراض صحيح بلا شك؛ من جهة أن جميع القدوة، وطوائف من أهل القبلة ذهبوا إلى أن أفعال العباد غير مخلوقة كما ذكر رحمه الله؛ لكن غير المصنّف هنا أنه لم يحك إلا جماع إلا على ما هو نص كتاب الله من كونه عز وجل خالق كل شيء، ولا شك أن مسلماً لا يخالف في هذه الجملة؛ ولذا نأكفر السلف من قال: إن الله لم يكن موسى تكليمه، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، كالجعدي وغيره؛ لكونه أنكر لفظ القرآن، مع عدم اتفاقهم على إكفار من قال بأن كلام الله مخلوق، أو صرح بأن إثبات الصفات له عز وجل يقتضي قيام الحوادث بذاته، ونحو هذا.

وأما ما اعترض به رحمه الله على قول المصنّف: «وأنه تعالى لم يزل وحده، ولا شيء =



١٦٨٥. وَأَنَّ التَّبَوَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّهُ كَانَ أَنْبِيَاءُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَنْ سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى (١)  
 فِي الْقُرْآنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُسَمِّ لَنَا.

١٦٨٦. وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، الْهَاشِمِيَّ، الْقُرَشِيَّ، الْمَبْعُوثَ بِمَكَّةَ،

= معه غيره، ثم خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ، وَزَعَمَهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا يُنْمَى  
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاعْتَرَضَهُ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَحْوِ هَذَا؛ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ  
 اشتهرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهي المعروفة بمسألة (حوادث لا أول  
 لها)، وقد شُئِعَ عَلَيْهِ بِسَبِيحِهَا خِلَافٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ،  
 وَاتَّهَمُوهُ بِسَبِيحِهَا بِالْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، بَلْ وَضَلَّ الْحَالُ بَعْضَهُمْ إِلَى إِكْفَارِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِسَبَبِ  
 ذَلِكَ.

ونحن وإن كنا لوافق الشيخ رحمه الله على هذا القول - أعني: إطلاقه القول بجواز  
 وجود حوادث لا أول لها - لأسباب يضيّق بها هذا المقام؛ منها: أن هذا أيضاً ألا يوجد في  
 كلام الله عز وجل، ولا كلام رسوله ﷺ، ولا يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَاضِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا  
 يَصُحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، أَوْ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ، وَالَّذِي وَجَّهَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ  
 فَهُوَ كَلَامٌ مُجْمَلٌ؛ كَالْمُرَوِّىِّ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْمُهَبَّارِكَ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ  
 يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ لِلْمُرَوِّىِّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ لَمَّا كَلَّمَ الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِخَلْقٍ،  
 وَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ... إلخ.

وعلى كل حال، فإننا وإن كنا لَنوافق الشيخ رحمه الله على هذه المقالة؛ فإننا - والله الحمد  
 - لَا نَدَّعِي عَلَيْهِ مَا دَّعَاهُ عَلَيْهِ بَعْضُ مُخَالِفِيهِ مِنَ الْقَوْلِ بِتَسَاوِيِ مَقَالَتِهِ مَعَ مَقَالَةِ الْقَائِلِينَ  
 بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَالَّذِينَ يَلْقَوْنَ لَوْجُودَ مَخْلُوقٍ أَزَلِّيٍّ مَعَ اللَّهِ، كَالْعَرَشِ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ يَكْفِيكَ  
 لِنَفْيِ هَذَا عَنْ رَحِمَةِ اللَّهِ: مَا ذَكَرَهُ هُوَ نَفْسُهُ هُنَا فِي كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمِ؛ كَقَوْلِهِ نَسَبُهُ إِلَى السَّلَفِ:  
 «وَأَنَّ كُلَّ مَا سَرَى اللَّهُ مَخْلُوقٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ قَدِيمٌ يَقْدَمُ بِهِ، بَلْ ذَلِكَ  
 مُتَعَتِّعٌ عَقْلًا، بَاطِلٌ شَرْعًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: «لَكِنْ فَرْقٌ بَيْنَ  
 خُذُوثِ الشَّيْءِ الْمَعْيْنِ، وَبَيْنَ خُذُوثِ الْحَوَادِثِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ».

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «لنا»، وليست في «خ» ولا «ع».

المُهَاجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ: رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٣٨٧. وَ أَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ هُوَ الَّذِي لَا دِينَ لَهُ <sup>(١)</sup> تَعَالَى فِي الْأَرْضِ سِوَاهُ، وَأَنَّهُ نَاسِخٌ لِّجَمِيعِ الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَا يَنْسَخُهُ دِينٌ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَهُ مِمَّنْ بَلَغَهُ (أَمْرُهُ) <sup>(٣)</sup> كَافِرٌ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ أَبَدًا.

١٦٨٨. وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّهَا دَارُ الْنَعِيمِ <sup>(٤)</sup> أَبَدًا، لَا تَفْنَى (أَبَدًا) <sup>(٥)</sup>، وَلَا يَفْنَى (أَبَدًا) <sup>(٦)</sup> أَهْلُهَا، بَلَا نِهَايَةٍ وَأَنَّهَا أَعْدَّ عَسَلًا لِمَنْ يَتَوَلَّى تِلْكَ قُلُوبًا، وَأَتْبَاعَهُمْ عَلَى حَقِيقَةٍ مَا <sup>(٧)</sup> أَتَوَابَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْسَخَ لِحَقِّهِ تَعَالَى أَدْيَانَهُمْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

١٦٨٩. وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّهَا دَارُ عَذَابٍ أَبَدًا، لَا تَفْنَى، وَلَا يَفْنَى أَهْلُهَا أَبَدًا، بَلَا نِهَايَةٍ، وَأَنَّهَا أَعْدَّتْ لِكُلِّ كَافِرٍ مُخَالَفٍ لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَلِمَنْ خَالَفَ الْأَنْبِيَاءَ السَّالِفِينَ، قَبْلَ مَبْعَثِ مُحَمَّدٍ <sup>(٨)</sup> ﷺ وَعَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَتَوَلَّوْا لِّلْإِسْلَامِ، وَيُخْبِرُهُ إِلَيْهِ.

١٦٩٠. وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْمَتْلُوَّ الَّذِي فِي الْمَصَاحِفِ بِأَيْدِي النَّاسِ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ <sup>(٩)</sup> وَ غَرْبِهَا أَوَّلُ ﴿أَلَمْ تَكُنْ لَهُ رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [الْفَاتِحَةُ ٢] إِلَى آخِرِ:

(١) فِي «ب» وَ «ز»: «لَا دِينَ لَهُ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا، وَ فِي «ب»: «وَأَذَنُ» بِغَيْرِ هَاءٍ.

(٣) وَ هِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ «ز»: «وَأَنَّهَا دَارُ نَعِيمٍ»، وَ فِي «ع»: «وَأَنَّهَا هِيَ دَارُ النَّعِيمِ».

(٥) وَ هِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا وَ هِيَ فِي «ع»، لَكِنْ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَهْلُهَا».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا وَ فِي «ب»: «كَمَا».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا وَ فِي «ب»: «رَسُولُ اللَّهِ».

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ «ز» وَ «ق»، وَ فِي «خ» وَ «ع»: «الْبِلَادُ».

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]: هو كلامُ الله عَزَّ وَجَلَّ وَوَحَّيَهُ نَزَّلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ، مختاراً له مِنْ بَيْنِ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

١٦٩١. وأنه لا نبيَّ مع مُحَمَّدٍ ﷺ، ولا بعده أبداً، إلا أنَّهم اختلفوا في عيسى عليه السلام أيلُتي قبل القيامة<sup>(٢)</sup> أم لا<sup>(٣)</sup>؟

(١) كذا في «ب»، وفي «خ»: «مختلوا للناس في «و» و«ع»: «مختاراً له من الناس»، وفي «ز»: «مختاراً له بين الناس».

(٢) في «ب» يوم القيامة.

(٣) قال المناوي في «فيض القدير» (٥/٥٠٩): «وقد حكى في «المطامح» [قلت: لعله «مطامح الأفهام في شرح الأحكام» للقاضي عياض] إجماع الأمة على نزوله، وأنكر على ابن حزم ما حكاه في هراتب الإجماع من الخلاف في نزوله قبل يوم القيامة، وقال: هذا نقل مضطرب، ولم يخالف أحد من أهل الشريعة في ذلك، وإنما أنكره الفلاسفة والملاحدة» اهـ.

قلت: وقد نص غير واحد من أهل العلم على تواتر الأخبار في ذلك؛ كالإمام الطبري، والحافظين: ابن كثير، وابن خجر وغيرهم، وخصَّ جماعة من المتأخرين ذلك بالتأليف، خاصة بعد ظهور جماعة القليبات، وظهور بعض الفتاوى الفاسدة في ذلك على يد جماعة من المة آخرين؛ كالشيخ شلتوت، ومحمد عبده، ورشيد رضا، ومصطفى المراغي، ومحمد الغزالي وغيرهم.

كما نقل جملة من أهل العلم الإجماع على هذا أيضاً؛ كالإمام ابن عطية صاحب «التفسير» - كما نقله عنه أبو حيان الأندلسي في «تفسيره» (٢/٤٩٧)، ونصَّ عليه هو نفسه كما في «النهر الماد» - والسفاري في شرح عقيدته المستمى: «لوامع الأنوار البهية» (٢/٩٤-٩٥). وتواتر أهل العلم قليماً وحديثاً على حكاية ذلك اعتقاداً لأهل السنة والجماعة، وحكاية إجماعهم على ذلك.

والذي أظنه - والله أعلم - أن الـه صنف رحمه الله لا يقصد إثبات خلاف في ذلك بين أهل السنة، وإنما يحتزل لخلاف بعض أهل الباطن ممن لا يفرجون عن شرطه في الكتاب؛ =

وهو عيسى بن مريم، المبعوث إلى بني إسرائيل قبل مبعث النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

١٦٩٢. واتفقوا أن كل نبي ذكر في القرآن (فهو)<sup>(٢)</sup> حق؛ كآدم، وإدريس، ونوح عليهم السلام، وهود، وصالح، ونسيف، ويونس، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، (وموسى)<sup>(٣)</sup>، وهارون، وداود، وسليمان، وإلياس، وإليسع، ولوط، وكرىا، ويحيى، وعيسى، وأيوب، وذي<sup>(٤)</sup> الكفل.

١٦٩٣. واختلفوا في نبوة مريم، وأم موسى، وأم إسحاق<sup>(٥)</sup>.

= كـ بعض المعتزلة والاباضية ونحوهم؛ فقد قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤٩٣/٨): «ونزول عيسى المسيح، وقتله الدجال حق صحيح عند أهل السنة؛ لصحيح الآثار الواردة في ذلك، ولأنه لم يرد ما يبطله ويضعفه؛ خلافاً لبعض المعتزلة والجهمية، ومن رأى رأيهم من إنكار ذلك، وزعمهم أن قول الله تعالى عن محمد ﷺ: ﴿وَخَاتَرَ الْبَيِّنَاتُ﴾، وقوله ﷺ: «لأنبي بعدى»، وبإجماع المسلمين أنه لا نبي بعد نبينا ﷺ، وأن شريعته مؤداة إلى يوم القيامة لا تنسخ. إلخ». اهـ.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «محمد عليه السلام».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق» و«ع».

(٤) في جميع النسخ: «ذا» على التصب. والمثبت من «ط»، وهو الصواب إن شاء الله.

(٥) قال الرزني في «العمدة»: «قلت: وأجمعوا على أن مريم، وأم موسى، وأم إسحاق؛ أنهم ليس (كذا) بأنبياء، ولدعى ابن حزم الخلاف في ذلك، ولا يعرف، بل هو شذوذ من قائله وناقله، والله أعلم». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٩٦/٤) في معرض تعليقه على مذهب المصنف؛ من أن نساء النبي ﷺ أفضل من العشرة؛ ويلو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة، له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهنا كقوله: إن مريم نبيّة، وإن آسية =

= نَبِيَّة، وإن أم موسى نَبِيَّة. وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي وغيرهم الإجماع على أنه ليس في النساء نَبِيَّة، والقرآن والسنة دلالة على ذلك. اهـ.  
قلت: فرق بين وصف الخلاف في مسألة ما بأنه خلافٌ شاذ، وبين بطلان جود الخلاف في المسألة من أصله، اللهم إلا على مذهب من يرى أن المخالفة إذا كانت لا تُعرف إلا عن رجل أو اثنين أنها لا تكون مؤثرة في انعقاد الإجماع، وليس هذا بمذهب المصنف، ولا على هذا بنى كتابه.

أما القول بوجود نبوة في النساء؛ فهو قول الأشعري رحمه الله، نصر عليه ابن قُوزَك في «مجرد مقالا تبلي الحسن» ص ١٧٤، فقال: «وكان يفرق بين النبي والرسول، ويقول: إن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، وإنه كان في النساء أربع نبيات، ولم يكن فيهن رسول». اهـ.

وينحوه في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمه الله، لكن ذكر أن المتقول عنه أنهم سب لا أربع. وذكر في موضع آخر قول القرطبي بأن الصحيح أن مريم عليها السلام نبيّة. قلت: وهو مذکور في مواضع من «تفسيره» في آل عمران والمائدة ومريم. قال: ومثله عن الشَّهيلي في «الروض»، قلت: وعبارة الشَّهيلي في «الروض» (٤/٤٢٨): «لها - يعني: مريم - عند كثير من العلماء نَبِيَّة، نزل عليها جبريل عليه السلام بالوحي».

قال المصنف رحمه الله في «الفصل» (١٧/٥): «هذا فصل - يعني: ما وضعه للكلام على نبوة النساء - لا نعلمه حدث التنافح العظيم فيه إلا عندنا بقرطبة، وفي زماننا؛ فإن طائفة ذهبت إلى إبطال كون النبوة في النساء جملة، وباذعت من قال ذلك، وذهبت طائفة إلى القول بأنه قد كانت في النساء نبوة، وذهبت طائفة إلى التوقف في ذلك». اهـ.

قال عبد الحق التُّرْكماني في مقدمة تحقيقه «الدُّرَّة» (ص ٢٦٦) - وأكثرت كرهه في التعليق على هذا الموضع منه -: «وأول من نقلوا عنه الكلام فيها - يعني: من الأندلسيين -: محمد بن مَوْهَب القُتَيْبِيُّ جَدُّ أَبِي الْوَلِيد الباجي لأُمِّه .. ثم ذكر أن ممّا يدلُّ أيضاً على اشتهاار الخلاف في هذه المسألة في الأندلس، ويشهد لكلام ابن حزم: ما ذكره الشَّهيلي، ونقلناه آنفاً من كون مريم عليها السلام نبيّة عند أكثر العلماء! وهو أندلسي مالقيّ.

فالحاصل: أن الخلاف في نبوة بعض النساء معروف ثابت عند جماعة من أهل العلم =

١٦٩٤. وَاتَّقُوا أَنْ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَام عَبْدٌ<sup>(١)</sup> مَخْلُوقٌ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ، لَكِنْ فِي بَطْنِ مَرْيَمَ وَهِيَ بِكَثْرٌ.

١٦٩٥. وَاتَّقُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup> دَعَا الْعَرَبَ أَنْ يَأْتُوا<sup>(٣)</sup> بِمِثْلِ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>؛ فَعَجَزُوا عَنْهُ كُلَّهُمْ.

١٦٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ مُهَاجِرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ مَكَّةَ دَارِ الْحَجِّ<sup>(٥)</sup> الْآنَ<sup>(٦)</sup>، إِلَى الْمَدِينَةِ يَثْرِبُ.

١٦٩٧. وَأَنْ قَبْرَهُ بِيَثْرِبَ، وَبِهَا مَاتَ ﷺ.

١٦٩٨. وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ النِّسَاءَ وَأَوْلَدَ.

١٦٩٩. (وَأَنَّهُ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، مَخْلُوقًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، يَأْكُلُ وَيَجُوعُ، وَيَمْرُضُ<sup>(٧)</sup> وَيَصْبَحُ)<sup>(٨)</sup>.

= مِنْ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ - كَمَا قَدَّمْنَا - فَلَا إِشْكَالَ فِي حِكَايَةِ الْمُصَنِّفِ الْخِلَافَ فِيهِ هُنَا. وَأَمَّا الْكَلَامُ عَنْ صِحَّةِ الْقَوْلِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ خَطِئِهِ، فَلَهُ مَقَامٌ مُخْتَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «عَبْدُ اللَّهِ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَنْ مُحَمَّدًا»، وَفِي «ق»: «أَنْ النَّبِيَّ ﷺ».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «دَعَا الْعَرَبَ إِلَى أَنْ يَأْتُوا»، وَفِي «ق»: «دَعَا الْعَرَبَ قَاطِبَةً إِلَى أَنْ يَأْتُوا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «ح»: «كَانَ مَكَّةَ مِنْ دَارِ الْحَجِّ».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ «ز» وَ«ع»، لَيْسَتْ فِي «ح» وَلَا «ب».

(٧) إِلَى هُنَا فِي «و» أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضًا.

١٧٠٠. وأنه عليه السلام بقي<sup>(١)</sup> بالمدينة عشرين نبياً رسولاً، وبمكة مثله نبياً ورسولاً<sup>(٢)</sup>.

١٧٠١. واختلفوا هل بقي<sup>(٣)</sup> بمكة أكثر أم لا؟

١٧٠٢. وتفقوا أن الملائكة<sup>(٤)</sup> حق.

١٧٠٣. وأن جبريل وميكائيل ملكان، رسولان لله عز وجل، مقربان، عظيمان عند الله عز وجل.

١٧٠٤. وأن الملائكة كلهم مؤمنون فضلاء.

١٧٠٥. ولألجبن<sup>(٥)</sup> حق.

١٧٠٦. وأن<sup>(٦)</sup> إبليس عاصي لله عز وجل، كافٍ<sup>(٧)</sup> أبي عن الشجود لآدم، واستخف<sup>(٨)</sup> به عليه السلام<sup>(٩)</sup>.

١٧٠٧. وأن كل ما في القرآن حق، من<sup>(١٠)</sup> زاد فيه حرفاً من غيرا لقراءات

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً في إحدى نسخ «هـ»: «نبي» كما ثبت عليه المحقق. وهذا الموضع غير واضح في مخطوطة «الإقناع»، وإن كان أقرب إلى «نبي» منه إلى «بقي»، والله أعلم.

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب» و«ق»: «نبياً رسولاً» بغير واو بينهما.

(٣) في إحدى نسخ «و» أيضاً «نبي».

(٤) زاد هنا في «ع»: «كلهم»، وليست في شيء من باقي النسخ.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) سقطت من «ع» أيضاً وهي في «ز».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «وأن من».

المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافّة أو نقص منه حرفاً، أو بدّل<sup>(١)</sup> حرفاً مكان حرف، وقد قامت عليه الحجة أنّه من القرآن، [فتلدى]<sup>(٢)</sup> مُتَعَمِّداً لذلك<sup>(٣)</sup>، عالماً بأنّه بخلاف مغلّ: فإنه كافرٌ

١٧٠٨. وَاَتَفَقُوا أَنَّهُ [لَا] يُكْتَبُ فِي الْمُصْحَفِ (بِخَطِّ الْمُصْحَفِ)<sup>(٥)</sup>، مُتَّصِلًا بِالْقُرْآنِ مَا لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ.

١٧٠٩. وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾:

- فقال قوم<sup>(٦)</sup>: لَا تُكْتَبُ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي دَاخِلِ سُورَةِ النَّمْلِ.

- وقال آخرون: تُكْتَبُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ حَاشَا (سورة)<sup>(٧)</sup> براءة، وهي مِنَ الْقُرْآنِ فِي<sup>(٨)</sup> كُلِّ مَوْضِعٍ قَبْلَ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ.

- وقال آخرون: تُكْتَبُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ حَاشَا (سورة) براءة، وَلَيْسَتْ مِنَّا لِقُرْآنٍ<sup>(٩)</sup>.

١٧١٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا فِي دَاخِلِ النَّمْلِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهَا تُكْتَبُ هُنَاكَ.

(١) هنا في «ب» و«و» زيادة: «منه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً وهي في «ز».

(٣) كذا في «خ» و«ق» و«ع»، وفي «ب» و«ز»: «مُعْتَمِدٌ لِكُلِّ ذَلِكَ».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) في «ب»: «فَقَالَ قَائِلٌ»، وفي «ز»: «وَقَائِلٌ قَالَ».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ»: «هي أول».

(٩) من قوله: «وهي من القرآن في كل موضع» إلى هنا سقط من «ز».



١٧١١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَسْتُ فِي أَوَّلِ (سُورَةِ) <sup>(١)</sup> بَرَاءَةٍ، [وَأَنَّهَا لَا تُكْتَبُ هُنَاكَ] <sup>(٢)</sup>.

١٧١٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَذْمُومٌ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> فَقَدْ انْقَطَعَ الْوَحْيُ، وَكَمَلَ الَّذِينَ، / وَاسْتَقَرَّ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيَا (فِي الدِّكْرِ) شَيْئًا مِنْ رَأْيِهِ بِغَيْرِ اسْتِدْلَالٍ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يُنْقَضَ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يُبَدَّلَ شَيْئًا مَكَانَ شَيْءٍ، وَلَا أَنْ يُحْدِثَ شَرِيعَةً، وَأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَافِرٌ.

١٧١٣. وَاتَّقُوا أَنْ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> إِذَا صَحَّ أَنَّهُ كَلَامُهُ <sup>(٦)</sup> بَيِّقِينَ: فَوَاجِبُ اتِّبَاعِهِ.

١٧١٤. وَاسْتَقَرُّوا فِي كَيْفِيَةِ صِحَّتِهِ؛ مِلِينَ <sup>(٧)</sup> الْبَلَاغِ إِلَى ثَقُلِ الْكَافَةِ.

١٧١٥. وَاتَّقُوا أَنْ ثَقُلَ الْكَافَةُ حَقًّا، مَنْ خَالَفَهُ <sup>(٨)</sup> بَعْدَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ <sup>(٩)</sup> نَقْلُ كَافَةٍ: كَفَرٌ.

١٧١٦. (وَإِذَا تَقَرَّرَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْفَيْتَا <sup>(١٠)</sup> بِغَيْرِ عِلْمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) <sup>(١١)</sup>.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٢) سقطت من «ز» و«ع» أيضًا.

(٣) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب» و«ع»: «النبى».

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٥) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ع»: «أَنْ» بغير الهاء.

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «كلام» بغير الهاء.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «بمايين»، وفي «ط»: «بمافيه».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «ق»: «وَأَنْ مِنْ خَالَفَهُ».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «أَنَّهُ» بغير باء.

(١٠) في «ق»: «بأن يفتي».

(١١) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضًا.

١٧١٧. وَاتَّقُوا أَنْ تَلَبَّ رُخْصِي كُلِّ قَائِلٍ <sup>(١)</sup> بَلَا (حُجَّةٍ مِنْ) <sup>(٢)</sup> كِتَابٍ،  
أَوْ <sup>(٣)</sup> سُنَّةٍ: فَسَقٌ لَا يَجِلُّ <sup>(٤)</sup>.

١٧١٨. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ (لَا حِلَّ) <sup>(٥)</sup> مَا صَحَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،  
وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا أَجْمَعَ <sup>(٦)</sup> عَلَيْهِ فَقَط.

١٧١٩. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْلَلَ، وَلَا يُحْرَمَ <sup>(٧)</sup>، وَلَا يُوجِبَ  
حُكْمَ أَبْغِيرٍ دَلِيلٍ مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ نَظَرٍ.

١٧٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي النَّظَرِ:

- فَقَالَ قَوْمٌ <sup>(٨)</sup>: مِنْهُ الْاِسْتِحْسَانُ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «تَأْوِيلٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» «ز» وَ«ق»: «وَلَا».

(٤) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي  
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ: أَنَّ الْمَصْنُوفَ إِنَّمَا يَحْكِي الْاِتِّفَاقَ عَلَى تَحْرِيمِ تَجَمُّعِ لِرُخْصٍ،  
وَالْتَخْيِيرِ مِنْ أَقْوَالِ كُلِّ أَحَدٍ بِلَا ضَابِطٍ وَلَا أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، لَكِنْ بِالْهَوَى وَالتَّشْبَهِي الْمَحْضِ،  
وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ حَرَامٌ وَفَسَقٌ، وَقَدْ حَكَى عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقَ جَمَلَةً  
غَيْرَ الْمَصْنُوفِ؛ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ»، وَابَّاجِي، وَغَيْرَهُمَا، وَلَيْسَ يَقْصِدُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ مَجْرَدَ تَخْيِيرِ الْعَامِّيِّ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا  
يُظْهَرُ مِنْ اعْتِرَاضِ الرَّيْمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً وَفِي «ب»: «مَا اقْتَصَرَ!» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» «وَلَا أَنْ يَحْرَمَ»، وَفِي «ع»: «وَيَحْرَمَ».

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «بَعْضُهُمْ».

- وقال بعضهم: منه تقليدٌ صاحب، أو تابع، أو فقيه فاضل.

- وقال بعضهم: منه القياس.

- وقال بعضهم: هو استصحاب الحال المُجْتَمَع عليها، ومفهوم اللفظ الوارد في <sup>(١)</sup> نص القرآن والسنة.

١٧٢١. واتَّقُوا أَنَّ الله تعالى يُسَمِّي <sup>(٢)</sup> بأسمائه التي نص عليها في القرآن، وقد ذكرناها في مكان آخر <sup>(٣)</sup>.

١٧٢٢. وأنه تعالى لا يخفى عليه شيء، ولا يضل، ولا ينسى، ولا يجهل.

١٧٢٣. وأن كل <sup>(٤)</sup> ما ذكر <sup>(٥)</sup> في القرآن من خبر ماضى، أو ما يأتى: حقٌ صحيح، وصدق لا شك فيه.

١٧٢٤. واتَّقُوا اللَّهَ لَبَّيْكَ حَقٌّ، وَلَتَقْرَأَنَّ كُتُبَ كُتُبِهِمْ فِي وَقْتٍ يَنْقُطِعُ فيه سُكْنَاهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَيُحَاسِبُونَ <sup>(٦)</sup> عَمَلَهُمْ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ.

١٧٢٥. وأن الله تعالى يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ.

واخْتَلَفُوا في تفسير هذه الجملة بعد اتفاقهم على (صحة) <sup>(٧)</sup> هذا اللفظ <sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «من».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «مسمى».

(٣) انظر: «المحلى»، (٨/٣٠-٣١ مسألة ١١٢٦).

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وإن كان»، وهو خطأ.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ما ورد».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «يحاسبون» بغير واو قبلها.

(٧) وهي في «و» أيضاً.

(٨) يشير رحمه الله إلى الخلاف الحاصل بين أهل السنة من جهة، والمعتزلة والمرجئة =

١٧٢٦. وَاتَّقُوا أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ وَجَمِيعَ أَصْحَابِهِ لَا يَزِجِعُونَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا حِينَ (الْمَبْعَثِ) <sup>(١)</sup> مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ، وَأَنَّ الْأَجْسَادَ تَنْشُرُ، وَتُجْمَعُ <sup>(٢)</sup> [مَعَ] <sup>(٣)</sup> الْأَنْفُسَ يَوْمَئِذٍ.

١٧٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ الثُّوبَةَ مِنَ الْكُفْرِ مَبْسُوطَةٌ <sup>(٤)</sup> مَا لَمْ يَوْقِنِ الْإِنْسَانُ بِالْمَوْتِ مُعَايَنَةً <sup>(٥)</sup>، وَمِنَ الزُّنَى، وَمِنْ فِعْلِ قَوْمِ لُوطٍ، وَمِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَمِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ بَيْنَ الْمَرءِ وَرَبِّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّا لَا يَحْتَاجُ فِي الثُّوبَةِ مِنْهُ إِلَى دَفْعِ مَالٍ، وَمَا لَيْسَ مَظْلَمَةً لِنَاسٍ <sup>(٦)</sup>.

١٧٢٨. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنْ مَا وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٧)</sup> فِي الْجَنَّةِ مِنْ أَكْلِ، وَشُرْبِ، وَأَزْوَاجٍ مُقَدَّسَةٍ لِبَاسٍ، وَنَدَاةٍ: حَقٌّ صَحِيحٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُعَانِيٍّ بِنَارٍ.

١٧٢٩. وَأَنَّهُ لَا ذُبْحَ فِيهَا، وَلَا مَوَدَّةَ، وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا فِي الدُّنْيَا، لَكِنْ أَمْرٌ مِنْ أَوْهِ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ غَيْرُهُ عَزَّ وَجَلَّ.

= وَغَيْرُهُمْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: فِي هَلْ مَشِيَّتُهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ مَشِيئَةٌ مُطْلَقَةٌ مُجَرَّدَةٌ، بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْذَّبَ أَوْ أَمَّا، وَيَغْفِرَ لِأَقْوَامٍ، وَإِنْ كَانَتْ ذُنُوبُهُمْ جَمِيعاً كَثِيرَةً مُسْتَوِيَةً وَيَغْفِرُ لِمَنْ هُوَ أَعْظَمُ جُرْماً، وَيَعْذَّبُ مَنْ هُوَ أَقَلُّ جُرْماً، وَنَحْوَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي أَبْوَابِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ مِنْ كِتَابِ «الْفُضْلِ» وَغَيْرِهِ.

(١) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «و» وَ«ق» «الْبَعْثُ»، وَ مَكَانَهَا فِي «ط»: «يَبْعَثُونَ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَفِي «خ» وَ«ع» «تَجْمَعُ».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضاً أَوْ فِي «ط»: «مَقْبُولَةٌ»!

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً أَوْ فِي «ب» وَ«و» بِالْمُعَايَنَةِ.

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «و» وَ«و»: «وَمِمَّا لَيْسَ مَظْلَمَةً لِلنَّاسِ».

(٧) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ب»: «بِهِ»، وَمَلَحَظُهَا هُنَا، وَلَيْسَتْ فِي بَاقِي النُّسخِ أَوْ الْأَصُولِ.

١٧٣٠. وأن الأجسادَ تَدْخُلُ مع أنْفُسِها الفاضِلَةِ الجَنَّةَ، بعد أن تُصَفَّى  
الأجسادُ مِنْ كُلِّ كَذِبٍ، والآنْفُسُ مِنْ كُلِّ غِلٍّ<sup>(١)</sup>.

١٧٣١. وأن أجسادَ العُصاةِ تَدْخُلُ مع أنْفُسِهم في النارِ، وأن الآنْفُسَ لا  
تَثْقِلُ بعدَ خروجِها عن الأجسامِ إلى أجسامٍ أُخَرَ البَتَّةِ<sup>(٢)</sup>، لَكِنَّها تَسْتَقِرُّ حيثُ  
شاءَ الله تعالى.

١٧٣٢. واختَلَسُوا في مَوْضِعٍ اسْتَقَرَّ رِها<sup>(٣)</sup>، .....

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «عمل»، وهو خطأ وتصحيف ظاهر.  
(٢) وهو قول أصحاب التناسخ، وليسوا على شرطه في الكتاب؛ لأنهم عنده كفار مشركون  
كما سيأتي، وعزاه أيضاً في «الأصول والفروع» (ص ١٩٧-١٩٨) إلى السيد الجُمَيْرِي  
الشاعر الرافضي، ولأحمد بن خابط المنسوب إلى المعتزلة، ثم قال: «ولولا أن هؤلاء  
الكفرة - لعنهم الله - تسفوا بالاسلام، لما كان لذكركم معنى، ويكفي من الرد عليهم أنه  
لا حجة بأيديهم أولاً، وأن جميع المسلمين من كل فرقهم ومذاهبهم مكفرون لهم بهذا  
القول، مُخْرَجُونَ لهم من دائرة الإسلام». اهـ.

وقد جعلهم في «الفصل» (٧٦/٤ - ٧٧) - أعني: القائلين بالتناسخ - فرقتين: الأولى: وهي  
التي ذهبت إلى أن الأرواح تنتقل بعد مفارقتها الأجساد إلى أجسادٍ أُخَرَ، وإن لم تكن  
من نوع الأجساد التي فارقت، وذكر في القائلين بهذا أحمد بن خابط، وأحمد بن نائوس  
تلميذه، وأبا مسلم الخراساني، ومحمد بن زكريا الرازي الطيب - قال: «صرح بذلك في  
كتابه الموسوم بـ «العلم الإلهي»». ثم قال: «وهو قول القرامطة. وفرقة ثانية: وهم ي  
منعت من انتقال الأرواح إلى غير أنواع أجسادها التي فارقت. قال: وليس من هذه الفرقة  
أحد يقول بشيء من الشرائع، وهم ملئمة». اهـ.

(٣) ذكر المصنف في «الفصل» وغيره أن في هذه المسألة قولين:

الأول: قول نسب لقوم من الروافض: من أن أرواح الكفار يبرهوت - وهو يبرأ بحضرة موت  
- وأن أرواح المؤمنين بموضعٍ آخر - قال: أظنه الجارية - .

وفي فَنَائِهَا اُنْثَمَّ عَوْدَتِهَا<sup>(١)</sup>، .....

= والقول الآخر : قول عوام أصحاب الحديث: أن الأرواح على أفنية قبورها. انظر: «الفصل» (٥٧/٤ وما بعده)، و«الأصول والفروع» (ص ١٩٧ وما بعدها)، و«الدرة» (ص ٣١٢-٣١٥).

وقد نقل ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (٥٨٢-٥٨٤) ما يزيد على عشرة أقوال في هذه المسألة، تركنا ذكرها خشية التطويل. وانظر: مقدمة عبد الحق التركماني لتحقيق «الدرة» (ص ١٢٩-١٣٢).

(١) عز المصنف إلى الأشاعرة، ولأبي الهذيل العلاف: القول بقاء الأرواح، وعدمها إثر مفارقتها الأجساد، وأنه إذا مات الميت فلا روح هنالك أصلاً، بناءً على كون الأرواح عندهم عرض كسائر الأعراض؛ يعني: والأعراض تُفنى، ولا تبقى وقتين. انظر: «الفصل» (٥٧-٥٨)، و«الأصول والفروع» (ص ١٩٨).

قلت: أما الأشاعرة: فالقول عندهم بعدم بقاء العرض وقتين، وأنه متجدد في كل لحظة مشهور معروف - صرح به أئمتهم ومحققو مذهبهم كعُصْد الدين الإيجي (\*) وغيره - ثم لما كانت الروح عندهم عرضاً وهي متجددة كل لحظة، ففنى وتجدد، ثم فنى وتجدد وهكذا؛ فروح كل واحد الآن - على حد عبارة المصنف في نقل مذهبهم في «الفصل» (٤ / ١٦٢) -: هو غير روحه الذي كان له قبل ذلك بطرفة عين، وأن كل واحد إنما يُبَدَّل أَزِيد مِنْ أَلْفِ أَلْفِ رُوحٍ فِي كُلِّ سَاعَةٍ زَمَانِيَّةٍ.

قلت: يعني: ومن لوازم هذا الطلح - والتي هي مجرد عرض - عند ما يفنى الجسم وينقضي، فإنها لا بد أن تفنى وتنقضي بقاءه؛ إذ لا قيام له إلا بها؛ فكان أن روح الإنسان التي تُرَدُّ إليه يوم المعاد ليست هي تلك التي كانت له في الدنيا. وهو قول - كما ترى - فلسفي كلائي محض نتج عن التزامهم لأصلهم من عدم بقاء =

(\*) قال في «المواقف» (١/ ٤٩٨): «ذهب الشيخ الأشعري ومُتَّبِعُوهُ مِنْ مُحَقِّقِي الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَلَيْنِ، فَالْأَعْرَاضُ جُمْلَتُهَا غَيْرُ بَاقِيَةٍ عَنْدهُمْ؛ بَلْ هِيَ عَلَى التَّقْضِي وَالتَّجَدُّدِ، يَنْقُضِي وَاحِدُهَا، وَيَتَجَدَّدُ آخَرُ مِثْلِهِ». اهـ.

= الأعراس وقتين<sup>(٥٠)</sup>، وأنها تنفي بأنفسها بغير إفتاء الله تعالى لها، ونحو ذلك. على أنه جاء عن إمام الحرمين رحمه الله ما يفيد بأن الرِّج ليست عَرَضاً، وإنما جوهر وجسم لطيف؛ قال في «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ط السعادة) (ص ٦٩٣):

فإن قيل: بينوا الروح ومعناه فقد ظهر الاختلاف فيه. قلنا: الأظهر عندنا أن الروح أجسام لطيفة مشابهة للأجسام المحسوسة، أجرى الله تعالى العادة باستمرار حياة الأجسام ما استمرت مشابهة لها، فإذا فارقتها يعقب الموت الحياة في استمرار العادة. ثم الروح من المؤمن يعرج به، ويرفع في حواصل طيور خضر إلى الجنة، ويهبط به إلى سحيق من لكفرة، كما وردت به الآثار. والحياة عرض تحيا به الجواهر، والروح يحيا بالحياة أيضاً، إن قامت به الحياة. فهذا قولنا في الروح.

وأما أبو الهذيل، فإن القاضي أبا يعلى قال في «المعتمد» (ص ٩٨): «وحكي عن أبي الهذيل أن الحياة والروح يجوز أن يكونا جسمًا، ويجوز أن يكونا عَرَضًا». ونقل الأشعري عنه في «المقالات» (ص ٣٣٧) أنه كان يُفَرِّق بين النفس والروح والحياة، =

(\*) قلت: وأصل التزامهم ذلك، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في غير موضع من كتبه: هو استعمالهم للدليل الحدوث، وتعظيمهم له؛ حتى التزموا له لوازم باطلة انفردوا بها عن سائر العقلاء - على حد عبارة الشيخ رحمه الله - كقولهم: إنَّ العَرَض لا يبقى زمانين؛ حتى جرَّ عليهم قولهم الفاسد هذا - أعني: عدم بقاء العَرَض زمانين، مع الحكم على بعض ما لم يُحيطوا بعلمه كالروح وغيرها بكونها عرضاً - إلزام حصومهم لهم بأقوال في غاية الفساد، أكفَرَهُم البعض بها، وشَنَعَ عليهم بها آخرون أَيْما تشنيع؛ كإلزامهم بزوال صفة النبوة عن النبي ﷺ بموته، ومن شَنَعَ عليهم بهذا، وألزمهم جهلاً أكفَرَهُم به: المصنف في «الفصل» (٧٥/١)، وقال: «إن الباجي حكاه له عن ابن فورك، وإن محمود بن سُبُكْتِكِين قتله على ذلك - وإن كان السبكي رحمه الله أنكّر نسبة ذلك إلى ابن فورك ودافع عنه - وكذلك نسبته إليهم مُنْتهً أ به عليهم السجزي في رسالته في «الرد على من أنكّر الحرف والصوت»، وكتب فيها عبد الواحد المقدسي رسالته المشهورة «امتحان السني من البدعي»، وحصلت لهم بسببها محنة عظيمة».

وَأَنْ لَا فَنَاءَ (لَهَا) لَبَّتَهُ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ بَيَّنَّا الْحَقَّ فِي ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ.

١٧٣٣. وَاتَّقُوا عَلَى<sup>(٢)</sup> وَ جَوِبَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْقُلُوبِ.

١٧٣٤. وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِهِ بِالْأَيْدِي وَاللِّسَانِ<sup>(٣)</sup>.

١٧٣٥. وَاتَّقُوا أَنْ (كُلُّ) <sup>(٤)</sup> مَنْ آمَنَ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا، وَخَرَّمَ كُلَّ مَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ، وَأَحَلَّ كُلَّ مَا قَدَّمْنَا <sup>(٥)</sup> أَنَّهُ حَلَالٌ، وَأَوْجَبَ كُلَّ مَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَتَبَرَّأَ مِنْ [إِيجَابِ] <sup>(٦)</sup> كُلِّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ (اتَّقَى عَلَى أَنَّهُ) <sup>(٧)</sup> غَيْرُ وَاجِبٍ: فَقَدْ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

= وَأَنَّ الْحَيَاةَ عِنْدَهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «وَرَعِمَ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مُسْلُوبَ النَّفْسِ وَالرُّوحِ دُونَ الْحَيَاةِ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى آلَ نَافِثِينَ حِينَ مَوْتِهِمْ وَأَلَّتْ لَهُمْ تَمَتُّهُمْ فِي مَنَازِلِهِمْ﴾ [الزمر: ٤٢]. اهـ.

وَفِي «الْأَصْمَدِ وَالْفُرُوعِ» الْمَصْنُفِ - عَلَى الْقَوْلِ بِصَحَّةِ نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ - : «وَذَهَبُوا بِكَرِّ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَيْسَانَ الْأَصْمَدِ إِلَى إِيْطَالِ الرُّوحِ عِنْدَهُ». اهـ. وَنَقَلَ عَنْهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي «الْمَقَالَاتِ» (ص ٣٣٥) أَنَّهُ كَانَ لَا يُثْبِتُ لِحَيَاةِ وَالرُّوحِ شَيْئاً غَيْرَ الْجَسَدِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ أَعْقِلُ إِلَّا الْجَسَدَ الطَّوِيلَ الْعَرِيضَ الْعَمِيقَ الَّذِي أَوَاهُ وَأَشَاهِدُهُ». اهـ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ أَبُو الْهَذِيلِ وَلَا الْأَصْمَدُ عَلَى شَرْطِهِ فِي الْكِتَابِ، كَمَا ذَكَرَ فِي الْمَقْدَمَةِ، لَكِنْ لَعَلَّهُ اعْتَبَرَ هَذَا الْقَوْلَ، وَلَمْ يُهْمَلْ مِنْ أَجْلِ مَخَالَفَةِ الْأَشَاعِرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي «ق»: «أَوْ لَا فَنَاءَ لَهَا»، وَفِي «ز»: «وَأَنَّهَا لَا فَنَاءَ لَهَا».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «فِي».

(٣) فِي «ب» وَ«ز»: «وَالسَّلَاحِ».

(٤) وَفِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «ذَكَرْنَا».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَفِي «ز».

(٧) وَفِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «أَجْمَعَ عَلَى أَنَّهُ».



١٧٣٦. لمختلفوا في زواله عنه بتقصيره في العمل /، أو برأي، أو ١١،  
بتأويل<sup>(١)</sup> يتخذ له (في)<sup>(٢)</sup> تفسير الجمل<sup>(٣)</sup> التي قدّمتنا.

١٧٣٧. واتفقوا أن من آمن بالله تعالى، ورسوله<sup>(٤)</sup>، وبكل ما أتى  
به<sup>(٥)</sup> مما نُقل عنه نُقل الكافة: (أنه مؤمن)<sup>(٦)</sup>.

١٧٣٨. و<sup>(٧)</sup> (أنه من)<sup>(٨)</sup> شك<sup>(٩)</sup> في التوحيد، أو في النبوة، أو في  
محمد<sup>(١٠)</sup>، أو في حزب مما أتى به<sup>(١١)</sup>، أو في شريعة مما أتى بها<sup>(١٢)</sup> مما  
نُقل عنه نُقل الكافة<sup>(١٣)</sup>؛ فإن من جحد شيئاً مما ذكرنا، أو شك في شيء منه<sup>(١٤)</sup>،  
ومات على ذلك: فإنه كافر مشرّك، مُخلّدٌ قطاراً أبداً.

\* \* \*

(١) في «ب» و«و»: «تأويل» بغير باء قبلها.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «هذه الجملة».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «رسوله».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «ورسله صلوات الله عليهم».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو».

(٨) سقطت من «و» أيضاً، وهي في «ع».

(٩) في «ق»: «ولم يشك».

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كافة» بدون الألف واللام.

(١١) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «أو شك فيه».

(١٢) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «في نار جهنم».

## (خاتمة المصنف)

قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد<sup>(١)</sup> رضي الله عنه قلا نتهينا حيث انتهى بناءون الله عز وجل لنا، وبلغنا حيث بلغنا ما وهبنا الله تعالى من العلم، والله الحمد والشكر.

ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم<sup>(٢)</sup> لنا شرطين.

أحدهما: ألا ينحلنا ما لم نقل بغفلة<sup>(٣)</sup> منه أو تعمّد؛ وذلك مثل: أن يجِدنا قلنا في أمر ما قد وصفناه: فمن فعل ذلك فقد أصاب، وظن<sup>(٤)</sup> أن (من)<sup>(٥)</sup> قولنا أن من خالف ذلك فقد أخطأ، وما أشبه هذا<sup>(٦)</sup> مما نذكر الحكم فيه؛ فيوجب<sup>(٧)</sup> علينا أن من خالف تلك الجملة (فقد خالف)<sup>(٨)</sup> ما وصفناها به. فليس هذا (من)<sup>(٩)</sup> قولنا، لكن من خالف تلك الجملة مو قوف على اختلاف

(١) قو: «علي بن أحمد بن سعيد» زيادة من «ز».

(٢) كذا في «ب» وفي «خ» و«ز»: «يلزم».

(٣) في «ب»: «بكلفة» وفي «ز»: «بعقله».

(٤) في «ب» و«ز»: «فظن».

(٥) وهي في أيضا أ.

(٦) في «ب» و«ز»: «ذلك».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ»: «موجب»! وفي «ز» موجب.

(٨) وهي في «ز» أيضاً.

(٩) سقطت من «و» أيضاً.

الناس فيه: فَمِنْ مَصُوبٍ لَهُ، وَمِنْ مُخْطِئٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا شَرَطْنَا ذِكْرَ الْإِتِّفَاقِ، لِأَذْكَرِ  
الِاخْتِلَافِ، وَلَعَلَّ الْإِخْتِلَافَ يَكُونُ أَزِيدَ مِنْ خَمْسِ مِثَالِ هَذَا الْكِتَابِ  
إِذَا تَقَضَّى<sup>(٢)</sup>.

و(الشَّرْطُ) الثَّانِي: أَنْ يَتَذَبَّرَ جَمِيعُ الْفَاطِنَاتِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ فَإِنَّا لَمْ نُورِدْ<sup>(٣)</sup>  
مِنْهُ لَفْظَ تَقَيُّ ذِكْرِنَا عَقْدَ الْإِتِّفَاقِ<sup>(٤)</sup> إِلَّا لِمَعْنَى كَانَ يَخْتَلُ لَوْلَمْ تَذْكَرْ تِلْكَ  
الْلَفْظَةُ؛ فَلْيَتَعَقَّبْ هَذَا، فَإِنَّهُ يَشْتَبِعُ بِمِثْلِهِ مَنَفْعَةٌ جَلِيلَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَيَكْتَسِبُ عِلْمًا وَشَخْذًا  
لِذِهِنَّ، وَتَعَلُّمًا (لِمَوَاقِعِ)<sup>(٦)</sup> الْأَلْفَاطِ<sup>(٧)</sup>، وَبِنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَعَانِي.

<sup>(٨)</sup> وَرِثْتُ لِبَعْضِ مَنْ نَصَّبَ<sup>(٩)</sup> نَفْسَهُ لِلْإِمَامَةِ وَالْكَلامِ فِي الدِّينِ، وَنَصَبَهُ

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «له».

(٢) كذا في «ب»، وفي «ز»: «انقضى»، وفي «خ»: «انقصنا» أو كلمة نحوها، وكلاهما خطأ  
وتصحيف من المثبت.

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «فإنه لم يورد».

(٤) في «ب» و«ز»: «الإجماع».

(٥) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «عظيمة».

(٦) مكانها بياض في «ب»، وقد رها في «ط»: «لمعاني».

(٧) في «ز» «و». يعلم مواضع الألفاظ.

(٨) من هنا إلى قوله: «مُقَلِّدًا أَجَرَ مَنْ أَتْبَعَهُ عَلَيْهِ أَوْزَرَ» لا وجود لشيء منه في  
نسخة الأحقاف من كتاب «عمدة الأمة»، التي اعتمدنا عليها لكونها نسخة كاملة  
للكتاب كما ذكرنا في وصفها في المقدمة. وقد نقله كله ابن الوزير في «العواصم  
من القواصم» ناسباً إياه إلى كتاب «العمدة»، ولعله كان في نسخته التي ذكرت كتب  
الفهارس أن عليها تعليقات بخطه، وأنها محفوظة بمكتبة آل الوزير بصنعاء (برقم  
٨٨)، والله أعلم.

(٩) كذا في «ز» وفي «عمدة الأمة» أيضاً كما في «العواصم» وفي «ب»: «ينسب».

لذلك طوائف من الناس<sup>(١)</sup> : فُضُولاً ذَكَرَ فِيهَا الإجماعُ، فَأَتَى<sup>(٢)</sup> بكلام لو  
سَكَتَ عنه لكانَ أَسْلَمَ له في أخره، بل (لعل<sup>(٣)</sup>) الخَرَسَ كانَ أَسْلَمَ له: وهو  
ابنُ مُجاهِدِ البَصْرِيِّ الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٤)</sup> الطَّائِي<sup>(٥)</sup> - لا المُقَرِّي<sup>(٦)</sup> - .....

(١) كذا في «ز»، وفي «خ»: «ونصبه لذكر طوائف من الناس!» وفي «ب»: «ونصب لذلك طوائفه من المسلمين».

(٢) من قوله: «ونصبه» إلى هنا ليس في «عمدة الأمة».

(٣) كذا في «ب» ولا يَضَعُ، وزاد بعدها في «العمدة»: «فيها».

(٤) وهي في «ز» وفي «العمدة» أيضاً.

(٥) سقطت من «ط».

(٦) هو أبو عبدالله محمد بنُ حمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي البصري (ت ٣٧٠ هـ)، صاحب أبي الحسن الأشعري، وشيخ القاضي بكر بن الباقلاني، كان فقيهاً حلقاً متكلماً أصولياً، له مؤلفات في الأصول على منهج مالك، ورسالة في العقائد، وكتاب «هداية المستبصر ومعوذة المنتصر». انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٣٤٣/١)، و«دبيح المذهب» (٢٠٩/٢)، و«ترتيب المدارك» (١٩٦/٦-١٩٩)، و«تبيين كذب المفتري» (ص ١٧٧).

وهذه الفصول في الإجماع التي يشير إليها المصنف هنا، والتي ذكر فيها ابن مجاهد هذا لكلامي ما يُعرف بلم «رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب»، المنسوبة خطأ لأبي الحسن الأشعري رحمه الله، وأول من يُعرف أنه نسبها إلى الحسن: أبو القاسم ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص ١٣٦) فيما استدركه على ابن فورق من ذكر تصانيف الأشعري في «المجرد»، ثم تابعه على ذلك طوائف من أهل العلم الكبار، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغيرهما.

وقد ذكر هذه الرسالة ابن عطية في «فهرسته» (ص ١٢٦) بإسناده إلى ابن مجاهد باسم: «الرسالة في عقود أهل السنة»، وكذا ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (ص ٢٢٣) وذكرها باسم: «رسالة فيما التمسه فقهاء أهل الثغر بباب الأبواب من شرح أصول مذاهب =

= التابعين للكتاب والسنة»، وكذلك ذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١٩٦/٦) - (١٩٧) فقال: «ورسالته المشهورة في الاعتقادات على مذهب أهل السنة التي كتب بها إلى أهل باب الأبواب». وكذلك أشار إليها القاضي أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذى» (١٠/١٢) ورفَعَ مِنْ شأنها جداً.

قلت: والناظر في هذه الرسالة، يجد أن ابن مجاهد رحمه الله كان قد جرى فيها ونَسَجَ على منوال أبي محمد بن أبي زيد القيرواني رحمه الله فيما ذكره من مسائل الاعتقاد في أول كتابه «الجامع في السنن والآداب»، حتى إنه ذكر كثيراً من عبارات ابن أبي زيد فيه بألفاظها<sup>(\*)</sup>. ومن ذلك ما أشار إليه المصنف هنا، وشُنِعَ فيه على ابن مجاهد من كلامه على مسألة الخروج على أئمة الجور، فعبارة ابن مجاهد كما جاءت في طبعة الدكتور عبد الله شاکر الجنيدي (ص ٢٩٦-٢٩٧): «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كلَّ مَنْ وَلِيَ شيئاً من أمورهم عن رضا، أو غلبة، وامتدَّت طاعته (كذا) ولعل الصواب ما جاء في نقل ابن القطان عن الرسالة في «الإقناع» (فقرة ١٨٠، ١٧٩) وكذا ما جاء في عبارة ابن أبي زيد في «الجامع» كما سيأتي: واشتدت وطأته) مِنْ بَرٍّ وفاجِرٍ لا يلزم الخروج عليهم بالسيف، جاراً، أو عَدَلَّ (في نقل ابن لقطان: جاروا أو عدلوا)، وعلى أن يَغْزَوْ معهم العدو، وَيَحْجَّ معهم البيت، وتُدْفَع إليهم الصدقات إذا طلبوها، وَيُصَلَّى خلفهم الجُمُعُ والأعياد» اهـ.

وجاءت العبارة في «الجامع» لابن أبي زيد (ص ١١٦) هكذا: «... والسمع =

(\*) ولعل ذلك بسبب تأثر ابن مجاهد بابن أبي زيد، واحتفائه بتصانيفه؛ فقد كانت بينهما مُكَاتَبَةٌ استجازة فيها ابن مجاهد كتليه «المختصر» و«النوادر»، وهاتان الرسالتان - أعني: رسالة ابن مجاهد لابن أبي زيد، ورد ابن أبي زيد عليه - مُدْرَجَتان مع كتاب «الدَّبَّ عن مذهب مالك» لابن أبي زيد؛ كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب في مقدمة تحقيقه (١/ ٢٠٩-٢١٠)، وقام بوضع صور مرق الرسالتين في القسم الخاص بصور المخطوطات (١/ ٢٤٢-٢٤٤). وقد قام القاضي عياض بتلخيص هاتين الرسالتين في «ترتيب المدارك» (١٩٦/٦-١٩٨).

فإنه ذكر<sup>(١)</sup> فيما ادّعى فيه الإجماع: أنهم أجمعوا على ألا يُخْرَجَ على أئمة الجور، فاستغظمت ذلك، ولعمري إنه لعظيم<sup>(٢)</sup> أن يكون قد عُلِمَ أن مخالفة الإجماع كافراً، فيُلْقَى هذا إلى الناس، وقد عُلِمَ أن أفاضل الصحابة وبقية الناس<sup>(٣)</sup> يوم الحزة خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن تبعه<sup>(٤)</sup> من خيار المسلمة بين<sup>(٥)</sup> خَزْ جَوا عليه، (وأن الحسين بن علي ومن تبعه من خيار المسلمة بين خَزْ جَوا عليه)<sup>(٦)</sup> أيضاً. رضي الله عن الخارجين عليه، ولعن قتلهم - وأن الحسن البصري وأكابرة التابعين خَزْ جَوا على الحجاج بسببهم: أترى

= والطاعة لأئمة المسلمين. وكل من ولي أمر المسلمين عن رضا أو غلبة، فاشتدت وطأته من بؤا فاجر، فلا رج عليه جار أو عدل، ويُغزى به العدو، ويحج البيت؛ ودفع الصدقات إليهم مجزية إذا طلبوها، وتُصَلَّى خلفهم الجمعة والعيدين» اهـ. قلت: عبارة ابن مجاهد كما ترى ليست صريحة فيما شنع عليه به أبو محمد - غفر الله له - فليس في كلام الرجل دعوى الإجماع على عدم جواز الخروج على أئمة الجور هكذا بإطلاق، وغاية ما ادّعاه إنما هو الإجماع على عدم لزوم ذلك، وبينهما فَرْقٌ كما لا يخفى. قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١٨/٦): «وقد ادّعى أبو بكر بن مجاهد في هذه المسألة الإجماع وقد ردّ عليه بعضهم هذا بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية وجماعة عظيمة من التابعين، والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث» اهـ.

قلت: ولا أظن القاضي رحمه الله يقصد أحداً بهذا الكلام غير أبي محمد رحمه الله هنا.

- (١) كذا في «ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «ب» «ألى».
- (٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «عظيم» بغير لام قبلها.
- (٣) كذا في «ب» «ز» أيضاً، وفي «العمدة»: «بقية السلف».
- (٤) في «ب» و«ز»: «اتبه»، وفي «العمدة»: «تابعه».
- (٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «العمدة»: «من خيار الناس».
- (٦) وهي في «ز» وفي «العمدة» أيضاً.

هؤلاء كفروا؟! بل<sup>(١)</sup> - والله - من كفرهم (فهو)<sup>(٢)</sup> أحق بالكفر منهم، ولعمري لو كان خلاف<sup>(٣)</sup> يخفى لعدّ زناه، ولكنه [أمر<sup>(٤)</sup>] مشهور يعرفه أسرّ القوام في الأسواق<sup>(٥)</sup>، والمُخَدَّرَاتِ فَيُخْلَوْنَ مِنْ لاشْتِهَارِ مَقْلَدِ<sup>(٦)</sup> يَحِقُّ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَخْطُمَ كَلَامَهُ، وَأَنْ<sup>(٧)</sup> يَرْمَهُ إِلَّا بَعْدَ تَحْقِيقٍ وَمَنْعٍ، وَيَعْلَمُ<sup>(٨)</sup> أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِالْمِرْصَادِ، وَأَنَّ كَلَامَهُ<sup>(٩)</sup> مُحْسَبٌ مَكْتُوبٌ، مَسْئُولٌ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مُقْلَدٌ أَجَرَ مَنْ اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ، أَوْ زَرَهُ<sup>(١٠)</sup>.

ثم لجمهور علماء الحديث أثمنا رضي الله عنهم اتفاقات آخر<sup>(١١)</sup> لم نذكرها ههنا، لم يجمعوا<sup>(١٢)</sup> .....

(١) كذا في «ب» و«ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «خ»: «بلى».

(٢) سقطت من «ز» أ، وهي في «العمدة».

(٣) في «ب» و«ز» اختلافاً، وفي مخطوطات «العواصم» لابن الوزير - كما نبه عليه المحقق -: «حليفاً»!

(٤) سقطت من «العمدة».

(٥) في «العمدة»: «أكثر من في الأسواق».

(٦) في «العمدة»: «ولكن».

(٧) سقطت من «ز» ومن «العمدة».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«العمدة» أيضاً، وفي «ط»: «وأن يعلم».

(٩) في «ز» وفي «العمدة»: «وأن كلام المرء».

(١٠) كذا في «ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «ب» مكان قوله: «مُقْلَدٌ أَجَرَ مَنْ اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ أَوْ

زَرَهُ» بياض بمقتدار كلمة أو كلمتين، ثم بعد هذا البياض: «لَمْ يَرْمَهُ» عليه وزره، وقد

جعل العبارة في «ط» هكذا: «وَعَنْ كُلِّ تَابِعٍ إِلَى آخِرٍ مَنْ اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ وَزَرَهُ»!

(١١) زاد في «ز»: «فيما بينهم».

(١٢) كذا في «ب» و«ز»: «لَمْ يَجْمَعُوا»، وفي «ط»: «لأنهم لم يجمعوا» والعبارة مستقيمة =

على تَفْسِيْق مَنْ خَالَفَهَا<sup>(١)</sup>، فَضْلاً عَنْ تَكْفِيرِهِ؛ كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي تَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيمَا قَدْ مَنَّا مِنْ<sup>(٢)</sup> هَذَا الْكِتَابِ.

وَلْيَعْلَمْ الْقَارِئُ لِكَلَامِنَا<sup>(٣)</sup> [أَنَّ بَيْنَ قَوْلِنَا: (لَمْ يَجْتَمِعُوا)<sup>(٤)</sup>، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: (لَمْ يَخْتَلِفُوا)<sup>(٥)</sup> فَرْقاً عَظِيماً، وَهُوَ<sup>(٦)</sup>: (أَنَّ لَمْ يَجْتَمِعُوا)<sup>(٧)</sup> يَتَضَيُّ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا<sup>(٨)</sup>].

وَفِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا خِلَافٌ يَسِيرٌ مِنَ الْبُطِيحِيَّةِ<sup>(٩)</sup>، وَغَالِيَا لِرَفْضَةِ،

= بغير تقدير هذه الزيادة.

(١) فِي ز: «مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ وَ: وَمَكَانُهَا فِي «ط»: «فِي».

(٣) فِي ز: «لِلْكِتَابِنَا».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَبْتُورٌ كُلُّهُ مِنْ مُصَوِّرِي «خ»، وَهُوَ كُلُّهُ فِي «ز»، وَفِي «عَمْدَةُ الْأَمَةِ»

أَيْضاً إِلَى قَوْلِهِ: «مُقْلَدٌ أَجْرٌ مِنْ اتَّبَعَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَزَرَهُ»، وَقَدْ نَقَلَهُ كُلُّهُ ابْنُ الْوَزِيرِ فِي «الْعَوَاصِمِ»

(٧٧-٧٦) وَقَالَ فِي نَهَائِيَّتِهِ: «انْتَهَى بِحُرُوفِهِ».

(٥) فِي «ب» وَ: «لَمْ يَجْمَعُوا».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «لَمْ يَتَّفَقُوا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) هُنَا انْتَهَتْ النُّسخَةُ «ب»، وَقَدْ حَذَفَ الْكُتُوبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَفْظَةَ «وَهُوَ»، ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ آخِرُ

مَا وَجَدَ فِي الْأَصْلِ الَّذِي طَبَعْنَا عَنْهُ».

(٨) فِي «ز»: «لَمْ يَجْمَعُوا».

(٩) فِي «ز»: «أَجْمَعُوا».

(١٠) كَذَا فِي «ز»، وَفِي «خ» «الْبُطِيحَةُ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصُّوَابُ مَا أُبْتِنَاهُ، وَهِيَ فِرْقَةٌ غَالِبَةٌ مِنْ

فِرْقَةِ الْإِرَاقَةِ لِلخَوَارِجِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْبُطِيحِيِّ، قَالَ الْمَصْنَفُ فِي «الْفَصْلِ» (٨٩/٢):

«وَأَمَّا أَصْحَابُ أَحْمَدَ بْنِ خَابِطٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ نَانُوسٍ (فِي الْمَطْبُوعِ فُلُوسٌ) وَهُوَ خَطَأٌ،

وَالْفَضْلُ الْحَزَنِيُّ، وَالْغَالِبَةُ مِنَ الرُّوَافِضِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ، وَالْبُطِيحِيَّةُ أَصْحَابُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ

الْبُطِيحِيِّ، وَفَرَّاقٌ إِلَّا جَمَاعَ مِنَ الْعَجَارِدَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، بَلْ كَفَّارٌ =



والتَّجْدَاتِ ، وَالْإِثْقَةِ وَجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ ، وَابْنُ أَبِي غِفَارٍ الْمُعْتَزَلِيُّ ، وَأَصْحَابُ  
التَّنَاسُخِ .

فَأَمَّا التَّجْدَاتُ ، وَجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ : فَأَفْضَلُ أَحْوَالِهِمْ جَهْلُهُمْ بِأَنْ مَا خَالَفُوا  
قَدْ صَحَّ فِيهِ إِلَّا جَمَاعٌ ، وَأَمَّا الْأَزَارِقَةُ : فَإِنْ سَلِمُوا مِنْ مَهْوَةِ الْجَهْلِ <sup>(١)</sup> ، فَمَنْزِلُهُ  
الْكُفْرُ أَقْرَبُ لِلْجَاهِلِ إِلَيْهِمْ ، وَأَمَّا ابْنُ أَبِي غِفَارٍ ، وَالْبُطَيْحِيُّ ، وَالْغَالِيَةُ ، وَأَصْحَابُ  
التَّنَاسُخِ فَكُفْرًا مُشْرَكُونَ بِإِجْمَاعٍ .

وَبِمَا أَلْقَيْنَا مِنْ هَذَا مَنَفْعَةٍ عَظِيمَةٍ جِدًّا ، فَقَدْ نَاطَرْنِي يَوْمًا رَجُلٌ كَبِيرٌ مِنْ أَهْلِ  
الْفِقْهِ <sup>(٢)</sup> فِي عَظِيمَةٍ أَوْقَعَهُ فِيهَا جَهْلُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهِيَ أَنِّي وَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ قَالَ :  
إِنَّ الظُّهْرَ خَمْسُ رَكَعَاتٍ ، وَأَنْ وَطءَ الْأُمِّ حَلَالٌ ، فَلَمْ يُكْفِّرْهُ ، فَلَمَّا اسْتَبَانَ لَهُ  
عَظِيمُ مَا أَتَى بِهِ ؛ لَجَأَ إِلَى إِنكَارِ مَا قَالَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ ظَاهِرَ لَفْظِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا  
عَنِ : الْجَاهِلِ الَّذِي لَمْ يَتْلُغْ الْحَقَّ <sup>(٣)</sup> . - عَلَى أَنِّي مَا لَقَيْتُ أَشَدَّ إِنْصَافًا مِنْهُ فِي

= بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُذْلَانِ . اهـ .

وَقَالَ أَيْضًا (٤/١٤٤) : « وَقَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبُطَيْحِيُّ وَأَصْحَابُهُ - وَهُمْ مِنَ الْخَوَارِجِ - :  
أَنْ لَا صَلَاةَ وَاجِبَةً إِلَّا رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ بِالْعَدَاةِ ، وَرَكْعَةٌ أُخْرَى لَعَشِيٍّ فَقَطْ ، وَبِزَوْنِ الْحَجِّ  
فِي جَمِيعِ شَهْرِ السَّنَةِ ، وَيُحَرِّمُونَ أَكْلَ السَّمَكِ حَتَّى يُنْبَغَ لِزَوْنِ أَخَذِ الْجِزْيَةِ مِنْ  
الْمَجُوسِ ، وَيُكْفَرُونَ مِنْ خُطْبِ فِي الْفِطْرَةِ وَالْأَصْحَى ، وَ يَقُولُونَ : إِنْ أَهْلَ النَّارِ فِي النَّارِ فِي  
لَذَّةٍ وَنَعِيمٍ ، وَأَهْلَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَأَصْلُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ هَذَا مِنَ الْأَزَارِقَةِ ، إِلَّا  
أَنَّهُ غَلَا عَنْ سَائِرِ الْأَزَارِقَةِ ، وَزَادَ عَلَيْهِمْ . اهـ .

(١) فِي « ز » : « وَإِنْ سَلِمُوا مِنْ مَهْوَاتِ الْجَهْلِ » .

(٢) فِي « ز » : « فَقَدْ نَاطَرْنِي يَوْمًا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ ! »

(٣) مِنْ قَوْلِهِ : « وَأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ ظَاهِرَ لَفْظِهِ » إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ « ز » .

المُناظرة - وهو أبو المُطرّف القاضي عبد الرحمن بن أحمد بن بشر<sup>(١)</sup> رحمه الله.

(١) هو عبد الحميد بن محمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن غزيتة المعروف بابن الحضار، مولى بني فطيس، قاضي الجماعة بقرطبة، فقيه عالم أدب، من أجل علماء وقته: عالماً وعقلاً، وفقهاً وسمّاً، وعقّةً وهدياً، وآلاً علي بن ختم القضاء سنة (٤٠٧هـ) فبقي فيه إلى آخر سنة (٤١٩هـ) حين غزله المعتمد، قال ابن حيان - فيما نقله عنه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١٠/٨) - «لم يكن في وقته بقرطبة مثله؛ حفظاً للغة، وجرأة بالحكم، وبصر بالشروط، ومشاركة في الأدب، مع العقّة والصيانة، وبعد الهمة» اهـ. كان رحمه الله من أصدقاء أبي محمد بن حزم وأصفياه، الذين ذنبوا عنه وخمّوه حين دارت عليه الدوائر، وقد كتب إلى صاحبه ابن الخوات في إحدى رسائله إليه - وهي المعروفة بـ «رسالة البيان عن حقيقة الإيمان»، والمطبوعة ضمن «مجموع رسائله» (١٨٩/٣) بتحقيق الدكتور إحسان عباس - يقول: «والله يا أخي - والله الحمد - لقد حماني تعالى، وما أغدمني قط من مخالفي مقالتي من يذود عني ويذب عن حوزتي أشد الذب، وإني لأدعو الله لهم مدى عمري: أولهم القاضي أبو المطرف عبد الرحمن بن أحمد بن بشر... إلخ».

وقد أثنى عليه أبو محمد، ورفع من قدره جداً، وهو الذي خاطبه بقصيدته البائية التي يفخر فيها بنفسه وعلومه، والتي يقول في مطلعها:

أخ لي مشكور المساعي وسيد  
تشر بواجبه إذا ساءك الضحى  
وفيها يخاطبه ويقول:

ولو أنني خاطبت في الناس جاهلاً  
ولكنني خاطبت أعلم من مشى  
يصلني في وصفه كل سامع  
ويقول أيضاً مخاطباً إياه:

فيا أيها القاضي المتجمل والذي  
ومن دان أرباب العلوم بأسرهم  
موردة من سري البارد القلب  
له بضريح الرق وهو لهم رب

وهي قصيدة طويلة أُرئت على الخمسين بيتاً، وهي من غيون شعر أبي محمد - رحمه الله - =

فلم يزل من حيثذ في نفسي أن أجمع هذا الكتاب، حتى أعان الله تعالى عليه، وله الحمد.

ولقد كان أبو المطرف رحمه الله من أعلم من لقيت بمذاهب مالِك، مع قوته في علم اللغة والنحو، ودقة فهمه<sup>(١)</sup> رحمه الله.

وكل ما كتبت فهو بيقين إجماع لا شك فيه، وحق عند الله تعالى متيقن، لا يحل لأحد خلاف شيء منه البتة.

وأما الخلاف فله مواضع أخر، إن أعاننا الله تعالى بقوة من عنده، وفسح في المدة؛ سنبين ذلك ببراهينه إن شاء الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين، وصلواته على رسوله سيدنا محمد خاتم النبيين، وآله وصحبه وسلّم.

= وهي التي يقول فيها قولته المشهورة في مدح نفسه:

أنا الشمسُ في جَوِّ العلوم مُنيرة      وَلَكِنَّ عَيْبِي أَنَّ مَطْلَعِي الْغَرْبُ  
وَلَوْ أَنَّي مِنْ جَانِبِ الشَّرْقِ طَالِعُ      لَجَدَّ عَلَيَّ مَا ضَاعَ مِنْ ذِكْرِي النَّهْبُ

وقد ذكر الحميدي في ترجمة أبي المطرف قول أبي محمد المتقدم فيه: «ولو أنني خاطبت في الناس جاهلاً... إلخ»، ثم قال: وناهيك بمثل هذا الوصف فيه من مثل أبي محمد. اهـ. قلت: وقد ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» في آخر ترجمته كلام أبي محمد هنا في «المراتب»، فقال: قال أبو محمد بن حزم قلبي «بحر باب الإجماع»: ما لقيت أشد إنصافاً في المناظر منه... إلخ.

توفي رحمه الله منتصف شعبان، سنة اثنين وعشرين، وشهده الناس وتعاهدوه، وحضر جنازته المعتمد.

(١) نبي «ز»: «فقه».

وكان الفرلہ اعنیٰ لیسبت، فی شہر رجب الاصب، أحد شہور  
سنة تسع وخمسين وألف. غفر لله لکاتبها وقاریها، والناظر فیها.

وذلك بخط الفقیر إلى کرم لله تعالى: علي بن محمد

برداداه بلدًا، والشافعي مذهبًا، لطف لله به

آمین آمین آمین!

انتهی

الملاحق



## [ملحق ١]

الموضع الخاص بنسخة الأصل 'خ' من كتاب 'المراتب' في فهرس مكتبة خُدايش

No. 1892.

fol. 42; lines 23; size  $11\frac{1}{2} \times 7$ ;  $9\frac{1}{2} \times 5\frac{1}{2}$ .

مراتب الاجماع

MARÂTIB AL IJMÂ'.

The unique copy of a work, dealing with the points of jurisprudence on which all Muslim jurists agree. The work ends with a *Bâb*, wherein are stated those theological doctrines belief in which is necessary for all Muslims. The preface contains critical notes on Ijmâ' (agreement among all Muslims on certain points of jurisprudence). Neither the title nor the author's name is given anywhere in the body of the work; but a note on the title-page, which runs thus: *كتاب مراتب الاجماع جميع العلماء ..... أبو سعيد علي بن محمد* Ijmâ' by Ibn Ḥazm Al Undulûsî *ابن حزم الاندلسي*. This we may accept in view of the fact that our author refers to Yûsuf as one of his teachers, and that, in Ḥuffâz, vol. iii, p. 341, the said Yûsuf is

mentioned as one of the teachers of Ibn Hazm. The full name of Ibn Hazm runs thus: Abū Muḥammad 'Alī bin Ahmad bin Sa'īd Ibn Hazm Al Undulusī أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي, a distinguished author of the 5th century A.H. He was at first a follower of the Shāfi'ī school, but afterwards became an adherent of the Zāhiri school, founded by Dā'ūd az Zāhiri (d. A.H. 270=A.D. 883). He died in A.H. 456=A.D. 1063. See Lib. Cat., vol. xv, No. 1101.

Beginning:—

الحمد لله الذي لم يقب لحكمه ولا راد لقضائه ..... أما بعد فإن  
الاجماع قلده من قواعد الملة الحنفية ..... حدثنا يوسف بن  
عبد الله القاضي اله \*

The work is divided into the following 39 *Kutub*:—

I. Foll. 2 <sup>b</sup> -4 <sup>a</sup> .	كتاب الطهارة
II. Foll. 4 <sup>a</sup> -8.	كتاب الصلاة
III. Fol. 7 <sup>a</sup> .	كتاب الجنائز
IV. Foll. 7 <sup>a</sup> -8 <sup>a</sup> .	كتاب الزكاة
V. Fol. 8 <sup>a</sup> .	كتاب التركات
VI. Foll. 8 <sup>b</sup> -9 <sup>a</sup> .	كتاب الصيام
VII. Foll. 9 <sup>b</sup> -10 <sup>b</sup> .	كتاب الحج
VIII. Foll. 10 <sup>b</sup> -13 <sup>a</sup> .	كتاب التفليس
IX. Fol. 12 <sup>a</sup> .	كتاب الحجر
X. Fol. 13 <sup>a</sup> .	كتاب الفصص
XI. Fol. 13 <sup>a</sup> .	كتاب اللقطة و الضالة
XII. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب اللقي
XIII. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب الاجازات
XIV. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب الصلح
XV. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب لرمي
XVI. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب الاكراه
XVII. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب لوديعة
XVIII. Fol. 13 <sup>b</sup> .	كتاب ال كالة
XX. Fol. 14 <sup>a</sup> .	كتاب الكفالة
XXI. Foll. 14 <sup>a</sup> -16 <sup>a</sup> .	كتاب النكاح



ZA HIRI JURISPRUDENCE.

127

XXII. Foll 16 <sup>a</sup> -18 <sup>a</sup> .	كتاب الطلاق والطلاق
XXIII. Foll 18 <sup>a</sup> -19 <sup>a</sup> .	كتاب الرضاع و النفقات
XXIV. Foll 19 <sup>a</sup> -21 <sup>a</sup> .	كتاب البيوع
XXV. Fol 21 <sup>a</sup> .	كتاب الشفعة
XXVI. Fol 21 <sup>b</sup> .	كتاب الشركة
XXVII. Fol 21 <sup>a</sup> .	كتاب القراض
XXVIII. Fol 21 <sup>b</sup> .	كتاب القرض
XXIX. Fol 22 <sup>a</sup> .	كتاب العارية
XXX. Fol 22 <sup>a</sup> .	كتاب احياء الاموات
XXXI. Foll 23 <sup>a</sup> -26 <sup>a</sup> .	كتاب الفرائض
XXXII. Foll 26 <sup>a</sup> -31 <sup>a</sup> .	كتاب الرصايا
XXXIII. Foll 31 <sup>b</sup> -32 <sup>a</sup> .	كتاب الحدود
XXXIV. Foll 32 <sup>a</sup> -33 <sup>a</sup> .	كتاب الشهادة
XXXV. Fol 33 <sup>b</sup> .	كتاب الاشرية
XXXVI. Fol 34 <sup>a</sup> .	كتاب الديات
XXXVII. Fol 34 <sup>a</sup> .	كتاب القسامة
XXXVIII. Foll. 34 <sup>a</sup> -38.	كتاب الصيد و الذبائح
XXXIX. Foll. 39-42.	كتاب العتق

Written in Naskh. Dated A.H. 1057.

Scribe: علي ابن محمد.

The title-page contains two seals, one by F'yyâdaddin, dated<sup>1</sup>

- 1100, and the other by one Muhammed dated c. 1125.



## [ ملحق ٣ ]

نماذج من النسخة المخطوطة لكتاب «الإقناع» لابن القُطَّان، التي لجأت إليها في بعض  
المواضع التي أشككت عليَّ في المطبوع من الكتاب بنُسخَتَيْهِ (وهي النسخة الثانية «ب» التي  
اعتمد عليها الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه للكتاب)

١٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى المطالبين

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب



## الفهارس

١- من حكى عنه المصنف قولاً من العلماء والطوائف والفرق:

رقم الفقرة	لا سم (١)
٤٩٥	ابن أبي ثب
خاتمة الكتاب	ابن أبي غفار المعتزلي
٦٦٩	ابن أبي ليلى
خاتمة الكتاب	ابن مجاهد البصري
٢٣٤، خاتمة الكتاب	الأزارقة
٣٢١	الأعمش
١٠٦٥	الأوزاعي
خاتمة الكتاب	البطيحي
١٥٢، ١٠٦، ٨٥٨، ١٠٦٥، ١٣١، ١٥٧، ١٠٩٩، ٦٢٤، ١٠٦	الحسن البصري
٤٢٤، ٤١٣	الحسن بن خي
٣٠٢	الحكم بن عتيبة
٢٣٤، ٥٢٩، ٨١٣٤، ١٤٦٢، ١٦٤٢	الزُّهري
١١٤٦	الزُّيدية

(١) قمت بترتيب الأسماء ترتيباً هجائياً من غير مُراعاةٍ مني لطبقة كل قائل.

رقم الفقرة	الاسم
٧٤٤٤٣٧، ٤١٣، ٣، ٣١٤ ١٣٦، ٩٨	الشافعي
٥١٨ ١٣٦، ١٠١ ١٢	الشعبي
٧١	الضحاك بن مزاحم
٤٢٤	الليث بن سعد
٦٤٤	المغيرة المخزومي (صاحب مالك)
١٤٣ خاتمة الكتاب	النجدات
١٤١٤، ١٦، ٥٣١، ٧٠٦، ٥١٨، ١٥، ٤١٣، ٢٣٤، ٥٠	إبراهيم النخعي
١٤٢٦، ١٦٥، ٥٧٠، ٤٢٤	إسحاق بن راهويه
١٥٣	أبو بكر الصديق
١٦٢٦	أبو ثور
٦١٩، ٥٥٩، ٥٤، ٤١٣ ١٩٨، ٨٧	أبو حنيفة
٦٢٤	أبو يوسف
١٠٦٥، ٨٠٩، ٥٧، ٤٣٧، ٤٢٤، ٦٦	أحمد بن حنبل
١١٤	أشهب بن عبدالعزيز
٧٨٨	أصبغ بن الفرج
خاتمة الكتاب	أصحاب التناسخ
٧٤٤، ٣، ٣١٤	أهل الظاهر
١٢٢٧	بعض السلف
١٣٤٤	بعض الصحابة
٨٠٩، ٣٠٢	جليل بن زيد
خاتمة الكتاب	جهنم بن صفوان
٧٤٤	ربيعه بن أبي عبد الرحمن
٩٠٠	سلم بن عبد الله

رقم الفقرة	الاسم
١٥٢	سعيد بن المسيب
٨٣٢	سعيد بن جبير
١٦١١، ١١٦٥، ١٠٦٥، ٥٧٠، ٥٢٩، ٤١٣	سفيان الثوري
٢٣٤	سليمان بن سار
٩٠٠، ٧٥٨، ٦١٧	شريح بن الحارث القاضي
١٦٢٩، ٤٤٠	شريك بن عبد الله
٦٤٥	طلحة بن عبيد الله
١٢٩	عائشة
٣١٣	عبد الله بن الزبير
٥٢٩، ٨٦	عبد الله بن عباس
٧٠٦، ٦٩٠، ١٠٩	عبد الله بن عمر
٥٣٣، ٥٠	عبيد بن عمير
٨٠٩	عثمان بن عفان
١٥٤٣، ٥٢٩، ١٣٦، ١٠٢	عطاء بن أبي سفيان
٨٠٩	عكرمة
٦٤٤، ٦١٧، ٥٦٩، ٥٢٩، ١٥١، ١٥٠	علي بن أبي طالب
١٤٢٣، ١١٩١١٣٥١٠٩، ٤٦٢	عمر بن الخطاب
١٣١٦	عمر بن عبد العزيز
خاتمة الكتاب	غالية الزافضة
٦٢٤	قتادة
١٦٤٣، ٧٠٦، ٤١٣، ٣٢٣، ٢١٤	مالك
٢٧٠، ٢٣٧، ١٥٣، ٩٧	مجاهد
٨٠٩	مروفي
٨٠٩	معاذ بن جبل
٨٠٩	معاوية بن أبي سفيان





٢- المسائل التي ذكر المصنف أنها لا يقطع على إجماع فيها،  
أوالتي اكتفى فيها بذكر عدم علمه بخالف:

[ف۳۴۲ ف۳۳۳، ف۵۴۳؛ ۶۷ ف۱۳۴۸ ف۱۳۵۱ ف۱۳۵۳،  
ف۲۵۰ ف۱۴۳۵، ف۱۵۸۷، ف۱۵۸۸].

٣- ما قال فيه: لا إجماع فيه، أو لا اتفاق،  
أو لا سبيل إلى ضبط/ضم/تأليف إجماع فيه<sup>(١)</sup>:

[illegible]

(١) يعني بهذا ما لا يُقدَّر فيه على ذكر قدر يتفق عليه الجميع؛ لذا يُعَبَّرُ في أكثر الأحيان عن هذا بقوله: «لا سبيلَ إلى ضمِّ إجماعٍ جازٍ في كذا»؛ على ما ذكر في معنى (الإجماع الجازي) عنده في مُقدِّمة الكتاب. وفي أحيانٍ أخرى قد يقول: «لا سبيلَ إلى ضمِّ إجماعٍ واجبٍ، أو جازٍ في كذا»؛ كما ذكر في العَبْدُ الْمُحَضَّنُ إنا قد يعني بالواجب هنا: ما سَمَّاهُ في المَقْلَمَةُ أيضاً بـ (الإجماع اللازم).

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٩
إسنادي إلى كتب الإمام ابن حزم رحمه الله	٢١
توطئة	٢٧
ترجمة المصنف	٢٩
اسمه ونسبه	٢٩
مولده	٣٠
نشأته وشيء من سيرته حتى وفاته	٣١
سيرته العلمية	٤٢
مؤلفاته	٥٣
حول كتاب المراتب	٧٣
توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف	٧٣
تحقيق اسم الكتاب	٧٤
سبب تأليفه	٧٥
تاريخ تأليفه	٧٦
ما عمل على الكتاب من أعمال	٧٩
بين ابن حزم وابن المنذر	٧٩
بين يدي النص	٨٨
وصف النسخ والأصول المعتمدة في التحقيق	٨٨
(أولاً) نسخ الكتاب	٨٨

الصفحة

الموضوع

٩٧	..... (ثانياً) المصادر الأخرى المساندة
١١١	..... منهجنا في تحقيق الكتاب وضبط نصه
١٢٣	..... نماذج من النسخ و الأصول المعتمدة في التحقيق
١٣٨	..... الرموز المستعملة في الكتاب
١٣٩	..... النص المحقق
١٤١	..... (مقدمة المصنف)
١٦٥	١- كتاب الطهارة.....
١٩٢	٢- كتاب الصلاة.....
٢٢٩	٣- كتاب الجنائز.....
٢٣٠	٤- كتاب الزكاة.....
٢٤٤	٥- كتاب الركاز.....
٢٤٦	٦- كتاب الصيام.....
٢٥٥	٧- كتاب الاعتكاف.....
٢٥٨	٨- كتاب الحج.....
٢٨٤	٩- كتاب الأقضية.....
٢٩٢	١٠- بقية من الأقضية والدعوى والإقرار والقسمة والشهادات.....
٣١٠	١١- كتاب التفليس.....
٣١٢	١٢- كتاب الغصب.....
٣١٥	١٣- كتاب الحجر.....
٣١٦	١٤- اللقطة والضالة.....
٣١٧	١٥- الأبواق.....
٣١٨	١٦- المزارعة والمساقاة.....
٣١٩	١٧- الإجازات.....
٣٢٠	١٨- اللقيط.....
٣٢١	١٩- الصلح.....
٣٢٣	٢٠- كتاب الرهون.....
٣٢٥	٢١- (كتاب) الإكراه.....

## الصفحة

## الموضوع

٣٢٦	٢٢-الوديعة .....
٣٢٧	٢٣-الوكالات .....
٣٢٨	٢٤-الحوالة .....
٣٢٩	٢٥-الكفالة .....
٣٣١	٢٦-كتاب النكاح .....
٣٥٢	٢٧-الإيلاء .....
٣٥٤	٢٨-الطلاق والخلع .....
٣٧٠	٢٩-الرجعة .....
٣٧٢	٣٠-العدد .....
٣٨١	٣١-الاستبراء .....
٣٨٣	٣٢-بقية من العدد .....
٣٨٤	٣٣-كتاب الرضاع والنفقات والحضانة .....
٣٩٠	٣٤-اللعان .....
٣٩٣	٣٥-الظهار .....
٣٩٦	٣٦-اختلاف الزوجين في متاع البيت .....
٣٩٧	٣٧-كتاب البيوع .....
٤٢٢	٣٨-الشفعة .....
٤٢٣	٣٩-الشركة .....
٤٢٥	٤٠-القراض .....
٤٣١	٤١-القرض .....
٤٣٣	٤٢-العارية .....
٤٣٥	٤٣-إحياء الموات .....
٤٣٨	٤٤-النفح .....
٤٤٥	٤٥- [كتاب] الفرائض .....
٤٨٤	٤٦-كتاب الوصايا والأوصياء .....
٤٩٤	٤٧-قسم الفيء، والجهاد، والسير .....

الصفحة

الموضوع

٥٢١	٤٨- الإمامة، وحرب أهل الردة و (أهل) البغي، ودفع المرء عن نفسه، وقطع الطرق
٥٤٢	٤٩- كتاب الحدود .....
٥٦٥	٥٠- الأشربة
٥٦٩	٥١- الدماء
٥٧٦	٥٢- الديات ومن العقوبات .....
٥٩٧	٥٣- الصيد والذباح والضحايا والعقيقة، وما يحل أو يحرم، (والمضطر، واللباس، ونسب شتى) .....
٦٤٣	٥٤- السبق والرمي
٦٤٥	٥٥- الأيمان والنذور
٦٥٥	٥٦- العتق .....
٦٦٦	٥٧- باب (السواك)
٦٦٩	٥٨- باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه يا جماع .....
٦٩٢	(خاتمة المصنف) .....
٧٠٣	الملاحق .....

